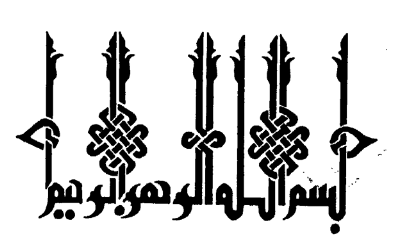


المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الخطة الشاملة للثقافة العربية

الطبعة الثانية




بسم الله الرحمن الرحيم



الخطة الشاملة للثقافة العربية

الخطة الشاملة للثقافة العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
إدارة الثقافة .ـ ط ٢ .ـ تونس : المنظمة، ١٩٩٠ .ـ ٤٥٥ ص.

ق/١٩٩٠/٠٧/٠٠٥

المحتوى

القسم الأول

التقرير النهائي

مقدمة

طبعت الطبعة الأولى من (الخطة الشاملة للثقافة العربية) في سنة ١٩٨٦ في دولة الكويت الموقرة التي احتضنت أعمال لجنة الخطة ورعتها وشملتها بعنايتها وكرمها، وأغدقت عليها من الدعم المادي والمعنوي، مما جعل الخطة تنجز فكرا وعملا بالتنسيق الدائب مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكان إنجاز الخطة عملا رائدا طالما تاقت إليه الأجيال العربية، وكان حلما من أحلام مفكريها ومثقفيها، وتطلعا مشروعا من تطلعات المنظمة القومية.

وبادرت المنظمة بعرض الخطة فور إنجازها على الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي التي عقدت بتونس خلال الفترة ٢٦-٢٨ فبراير ١٩٨٥، فحظيت من السادة وزراء الثقافة بالمباركة والاشادة، وتمت مناقشتها مناقشة أولى في هذه الدورة، وصدرت بشأنها العديد من التوصيات التي تضمنت فيما تضمنت (دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن، وعلى المستويات القومية والقطرية حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية).

واستمرت الخطة وما تفرع عنها من قرارات وتوصيات موضوعا مستمرا على جدول أعمال كل المؤتمرات التالية، وعملت المنظمة بكل الوسائل على نشر الخطة وتعميمها فأرسلت نسخا منها إلى كل الدول العربية، وإلى أهم المراكز والمكتبات الأساسية في الوطن العربي، واللجان الوطنية والوزارات المعنية بموضوع وأهداف الخطة.

غير أن كل ذلك لم يحقق فيما يبدو الانتشار المأمول الذي قصد إليه السادة الوزراء، وهو جعل الخطة في متناول جميع القراء، وجميع المثقفين والمعنيين بشؤون الثقافة في الوطن العربي، فأصدروا خلال الدورة السابعة للمؤتمر التي عقدت بالرباط في الفترة

١٠-١٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٩، قرارا ينص على « دعوة المنظمة إلى مواصلة الجهود في اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن على المستويات القومية والقطرية. وذلك بإصدارها كاملة أو مجزأة في كتيبات يتسنى اقتناؤها للسواد الأعظم من المثقفين ».

واستجابة لجميع القرارات التي صدرت بشأن الخطة وتعميمها والتعريف بها، بادرت المنظمة بوضع عدة تصورات وبرامج ومشروعات بالتعاون مع المنظمات القومية واللجان الوطنية في الأقطار العربية، وشرعت في تنفيذها من خلال عقد حلقات فكرية وندوات تجمع المعنيين بمجالات وأبواب الخطة، قصد المساعدة والمشاركة في وضع التصورات التنفيذية للخطة.

وما صدور هذه الطبعة من الخطة إلا تنفيذا لتلك القرارات وانعكاسا مباشرا لها، وسعيا لجعل الخطة في متناول الجميع، وفي متناول السواد الأعظم من المثقفين.

وتيسيرا على القارىء فقد اقتصرت هذه الطبعة على إصدار الجزأين الأولين منها فقط، وهما الجزآن المشتملان على مداخل الخطة، وعلى القرارات والتوصيات، مستبعدين الأجزاء المتبقية التي تضم الدراسات والبحوث التي كتبها المختصون من أعضاء اللجان الذين ساهموا في إثراء حلقات النقاش وبلورة التوصيات انطلاقا من الدراسات، إذ لم نر ضرورة لنشرها جميعا مع الفهارس لعدم حاجة القارىء العادي إليها. ولأن نشرها بأجزائها الثلاثة كان سيشكل عبئا ماديا إضافيا قد لا يتيح للخطة الانتشار الذي يراد لها.

مثل ذلك فعلنا عندما عمدنا إلى ترجمة الخطة إلى اللغة الانكليزية وكذلك سنفعل إن شاء الله عندما نترجمها إلى لغات عالمية أخرى، سوف نقتصر على الخطة فقط دون المحتوى والشروح والدراسات والبحوث.

إن مناسبة هذه الطبعة التي لم ندخل فيها من التعديل والاضافة إلا ما كان تصويبا لخطإ مطبعي، أو ترتيبا لتنميط مفقود فرصة سانحة كي أجزل الشكر ثانية لكل من ساعد فكرا وعملا في إنجاز هذا العمل القومي الرائد.

والله ولي التوفيق،

الدكتور مسارع حسن الراوي
المدير العام

القسم الاول

التقرير النهائي

تصدير الخطة

١ ـ أقر المؤتمر العام للمنظمة في دورته الأولى غير العادية في الخرطوم في خريف عام ١٩٧٨ ، استراتيجية تطوير التربية العربية ، والاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار . ودعا المدير العام ، في تلك المناسبة ، إلى السعي لإنجاز استراتيجيتين أخريين : إحداهما في مجال الثقافة ، والأخرى في مجال العلوم والتقنيات ، وذلك استكمالاً للأدوات التصورية وتوحيداً للأهداف ، وتنسيقاً للإمكانات ، وتحديداً للوسائل ، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان « التصور الشامل للخطة بعيدة المدى للمنظمة » منطلقاً لها .

٢ ـ وهكذا انعقد المؤتمر الثاني للوزراء العرب ، المسؤولين عن الشؤون الثقافية في طرابلس في مطلع عام ١٩٧٩ تحت شعار « نحو استراتيجية للثقافة العربية » ودعا إلى المبادرة بإنجازها .

وبالتشاور مع المجلس التنفيذي ، وفقاً لنظام العمل في المنظمة ، تمَّ اختيار رئيس اللجنة ، وأصدرت قراراً ، بتعيين بقية أعضائها وأمينها العام ، وقد أعان الأخوة الوزراء رؤساء اللجان الوطنية للمنظمة ، في ترشيح نخبة ممتازة لها من رجال الفكر والأدب والفنون ، من مختلف مواقع النشاط والتخصصات ، من الممارسين والمنتجين والمخططين والمنظمين ، كانوا جميعاً ، في مستوى المسؤولية الفكرية والقومية ؛ فأنجزوا ، ما انتدبوا له ، وائتمنوا عليه ، في قدرة ملتزمة ، في الموعد الذي ضرب له .

٣ ـ ومن ثم عرض التقرير النهائي ، والدراسات والوثائق الملحقة به ، إلى المؤتمر الخامس للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية في تونس (نوفمبر ١٩٨٥) . فاستعرضه المؤتمر الوزاري ، ودرسه دراسة وافية ، وأشاد بالجهد العلمي الذي بذل في إعداده ، وأصدر في شأنه ، قرارات وتوصيات .

٤ ـ رفع المدير العام تلك القرارات والتوصيات إلى المؤتمر العام للمنظمة ، في دورته العادية الثامنة ،

المنعقدة في تونس في ديسمبر ١٩٨٥ ، فرحب بها وأقرها . ووافق على الخطة الشاملة للثقافة العربية ، باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة يسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري ، في المدى القريب والمتوسط والبعيد ، ودعا المدير العام إلى استيعاب ما يمكن استيعابه من اتجاهاتها وتوصياتها في برامج المنظمة في دورات قادمة ، ودعاه كذلك إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها ، والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن ، على المستويات القومية والقطرية ، حتى تتسنى دراستها وإغناؤها ، في اجتماعات وندوات فكرية ، كما دعا المؤتمر ، المدير العام إلى العمل على ترجمة هذه الخطة إلى اللغات المستعملة دولياً ، بالتعاون مع اليونسكو ، واعتبار هذه الخطة والبرامج التي تنبثق عنها ، إسهاماً من الدول العربية والمنظمة ، في العقد العشري العالمي لتنمية الثقافة ، الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو ، والذي سوف يبدأ في العام ١٩٨٨ . كذلك فقد دعا المؤتمر في قراره هذا ، الدول العربية إلى الأخذ بهذه الخطة ، في خططها للتنمية الثقافية ، وفقاً لإمكاناتها ، وإلى العمل على تنفيذ ما وُجّه إليها من توصيات ، إلى جانب دعوة المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات ، والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة ، على المستويين القطري والقومي ، إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، وإلى المؤتمر العام ، في الدورات القادمة ، ووجه المؤتمر الشكر إلى السادة رئيس اللجنة وأعضائها وأمينها العام ، على جهود المخلصة التي بذلت في إعداد الخطة ، وإلى دولة الكويت ، على ضيافتها ومعونتها الكريمتين للجنة ، وإلى المنظمة ممثلة في مديرها العام لما هُيء لهذا العمل من أسباب النجاح .

٥ ـ لقد بسطت اللجنة ، في تقديمها للخطة المنهج العلمي الذي اعتمدته في إنجازها ، اكتشافاً للواقع الثقافي العربي : تشريعات وتنظيمات ، ومؤسسات ، ومجالات ، وإنتاجاً ، على المستويات القطرية ، والقومية ، وتعرفاً على دور الثقافة ووظائفها ، في الوجود القومي ، والبناء الاجتماعي ، في سياق الحضارة المعاصرة ، وتحديداً للأهداف والمبادىء والاتجاهات ، في صياغة رؤية إنسانية متكاملة ، ومنهج سعي قومي ودليل عمل قطري ، في مجال الثقافة باعتبارها ، مناط الشخصية العربية ، ومستودع قيمها ، ووعاء حكمتها ، وحقيقة هويتها الحضارية . . ، وتوكيداً لتحقيق التنسيق والتكامل بين القدرات والاتجاهات لتنمية الثقافة العربية ، مما ليس وراءه غاية لمستزيد . .

٦ ـ وإن هذا الجهد التاريخي الذي ظلَّ حلماً قومياً غالياً ، فاستوى عملاً صالحاً ، امتلكت به الأمة العربية ، وهي تواصل مسيرة التقدم الحضاري ، وثيقة فكرية بيّنة ، في هذا المستوى ، للثقافة العربية ، إنما هو ، في عاقبة الأمر ، عمل بشري ، كماله في نقصه ، وهو قبل كل اجتهاد فكري ، يظل مشروعاً تصوراً قابلاً للإغناء ، ثم لأنه أمر نسبي ، تحكمه ضرورات الحاجة والظروف الاجتماعية ، فإنّه يُخصّب بالحوار ، ويُستحصد بالمدارسة ، ويُرشّد بالنقاش ، من

المنطلق الموضوعي ، والمنحى المنهجي ، فهو عمل قومي ، موجه إلى كل أبناء الأمة العربية ، من أهل القرار ، والاختصاص ورجال الفكر ، والإعلام ، ومن جماهير الشعب ، وفئاته وأجياله ، وهذه الخطة هي أول عمل يقر ، في هذا المستوى من المسؤولية الثقافية القومية ، بصورة جماعية من المؤتمر العام للمنظمة ، مما يجعل لها قيمة فريدة . .

هذا ، وسوف تعمد المنظمة إلى تنظيم حلقات ، وندوات ، ولقاءات ، حول مختلف موضوعاتها ، في برامجها ، على غرار ما فعلت وتفعل في استراتيجيتي التربية ، ومحو الأمية .

إن المشاركة الواسعة في تناول هذه الخطة التي تهم وجودنا الحضاري ، جزء من طبيعتها ووظيفتها ، وقد أنجزت عن طريق المشاركة العريضة من المفكرين والمثقفين ، فكانت تلك المشاركة جزءاً من منهج العمل في الخطة التي اشترك في إعدادها حوالي ٦٠٠ خبير ومتخصص ، في مختلف فروع الثقافة ، في لقاءات مفتوحة ، اشتركت فيها وسائل الإعلام العربية ، إلى جانب أن اللجنة ، حرصت على أن تعقد اجتماعاتها ، في مختلف العواصم العربية ، تحقيقاً لهذه الغاية .

٧ ـ وإني ، وقد اشتركت في كل اجتماعات اللجنة ، لأشيد بتلك الروح العلمية ، التي تناول بها الأعضاء ، القضايا الثقافية ، تصوراً ومعالجة وحواراً ، فلقد كان لهم من نافع علمهم ، وواسع عطائهم ، ومن التزامهم الفكري ، ومن انتمائهم القومي ، ونزعتهم الإنسانية ، ورؤيتهم الحضارية ، ما أعان على إنتاج هذه الخطة الشاملة للثقافة العربية .

٨ ـ وهذه الكلمة التي نُصدّر بها هذه الخطة ، هي كلمة شكر مستحقة لصانعيها ، ومبدعيها في إيثار كريم ، عن سعة قادرة ، وعطاء مسؤول : إلى أخي رئيس اللجنة والأخوة القادرين ، أعضائها ، وإلى أمانتها ، وأمينها العام ، على سعيهم وبذلهم لأمتهم ، ما يبقى لهم فيها ، يداً برّة ، مدى الدهر . . .

والشكر يتجه إلى الأخوة الوزراء رؤساء اللجان الوطنية للمنظمة على ما أعانوا من ترشيح لأعضاء اللجنة إلى المدير العام ، مما يسّر سعيه . . . والشكر يتجه بحقّه إلى الأخوة رؤساء المؤتمر العام ، وأعضائه من الوزراء رؤساء الوفود ، في دوراته المختلفة ، على دعوتهم إلى وضع الخطة ، وعلى رعايتها ، وإقرارها ، وإلى الأخوة رؤساء مؤتمر وزراء الثقافة العرب ، وأعضائها ، في دوراتها المتتالية ، على دراستهم للخطة ، ومتابعتها ، وتقويمها ، والتوصية بها إلى المؤتمر العام ، وإلى الأخوة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ، وإلى أعضائه ، لمساندتهم للخطة مشروعاً ، ودعمهم لها جهداً ، وتيسير الظروف المواتية لإنجازها ، وإلى دولة الكويت ، لاستضافتها الكريمة ، للجنة الخطة ، ورعايتها لأعمالها ، ودعمها لنشاطها ، وإلى الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، على جهدهم الموصول في متابعة

إعدادها ، وإلى الأخوة الخبراء من المفكرين والفنانين ، والأدباء ، والدارسين والباحثين ، الذين أسهموا في مختلف مراحل إنجازها ، وإلى الهيئات والمؤسسات والمنظمات القومية والقطرية التي أمدت اللجنة بالمعلومات والوثائق ، وإلى رجال الإعلام ، وإلى الكتاب والنقاد والمعلّقين ، لعرض جوانبها المختلفة للرأي العام العربي وتوعيته بها . وبعد ، فلعل هذا الجهد أن يكون رافداً من الروافد الدافعة ، في جهد الأمة العربية ، في سبيل تقدمها وقدرتها وأصالتها ، ووحدتها . .

الدكتور محيي الدين صابر

المدير العام السابق للمنظمة

في المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيـة في الوطن العربي المنعقد في تونس بـين ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبـر (تشرين الثاني) ١٩٨٥ / ١٤ ـ ١٦ ربيع أول ـ ١٤٠٦ هـ ، اتخذ المؤتمر قـراره بالمـوافقة عـلى الخطة الشـاملة للثقافـة العربيـة في واقعها ومستقبلها .

وفي المؤتمر العام للمنـظمة العـربية للتـربية والثقـافة والعلوم المنعقد في تونس بين ٢١ ـ ٢٤ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٥ / ٩ ـ ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ اتخذ المؤتمر قراره المماثل بالموافقة .

وفيما يلي نص القرارين .

قرار مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي

بشأن الخطة الشاملة للثقافة العربية
مقر المنظمة ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر
تشرين الثاني ١٩٨٥

اطلع المؤتمر على الوثيقة المقدمة من المنظمة والتي تتضمن (الخطة الشاملة للثقافة العربية في واقعها ومستقبلها) واستمع إلى الخلاصة التي تقدم بها الأمين العام للجنة الخطة والإيضاحات التي أدلى بها المدير العام للمنظمة ، وبعد أن ناقش كل ذلك قرر ما يلي :

أ ـ الموافقة على هذه الخطة باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة يُسترشَد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري في المدى القريب والمتوسط والبعيد .

ب ـ دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن وعلى المستويات القومية والقطرية ، حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية .

ج ـ دعوة الدول إلى الأخذ بهذه الخطة في خططها للتنمية الثقافية ، وفقاً لإمكاناتها .

د ـ دعوة المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات ، والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطري والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية وإلى المؤتمر في الدورات القادمة .

هـ ـ دعوة المدير العام إلى العمل على استيعاب متطلبات ما رُفِعَ إليه من توصيات بشأن هذه الخطة والتخطيط لها ضمن مشروعات البرنامج والميزانية ابتداء من الدورة القادمة .

و ـ اعتبار هذه الوثيقة والبرامج التي تنبثق منها إسهاماً من الدول العربية والمنظمة في العقد العالمي لتنمية الثقافة الذي سيبدأ سنة ١٩٨٨ .

ز ـ دعوة المدير العام إلى العمل على ترجمة هذه الوثيقة إلى اللغات المستعملة دولياً بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

ح ـ توجيه برقية شكر إلى السيد الأستاذ رئيس اللجنة ومن خلاله إلى اللجنة وأمينها العام ، على الجهود المخلصة التي بذلت في إعداد هذه الخطة .

ط ـ توجيه برقية شكر إلى دولة الكويت لما قدمته من معونة وضيافة كريمة للجنة .

ي ـ توجيه الشكر إلى المنظمة ممثلة بالسيد مديرها العام لما هيَّأت لهذا العمل الكبير من أسباب النجاح .

قرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

القرار رقم م ع / د ع ٨ (١٩٨٥) ق ٢١

إن المؤتمر العام :

إذ يشير إلى قرار المؤتمر العام في دورته غير العادية الأولى في الخرطوم رقم : م ع / د غ ع ١ / ق ٤٣ .

ويحيط علماً بما جاء بقرارات وتوصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الخامسة المعروضة بالوثيقة رقم : م ع / د ع ٨ / و ٢١ ، ومرفقاتها .

فإنّه يقــرر :

- الموافقة على الخطة الشاملة للثقافة العربية باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية يُسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري في المدى القريب والمتوسط والبعيد .
- دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن وعلى المستويات القومية والقطرية حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية .
- دعوة الدول إلى الأخذ بهذه الخطة في خططها للتنمية الثقافيـة ، وفقاً لإمكاناتها .
- دعوة المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطري والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية وإلى المؤتمر في الدورات القادمة .
- دعوة المدير العام إلى العمل على استيعاب متطلبات ما رُفِعَ إليه من توصيات بشأن الخطة ، والتخطيط لها ضمن مشروعات البرنامج والميزانية ابتداء من الدورة القادمة .
- اعتبار هذه الخطة والبرامج التي تنبثق منها إسهاماً من الدول العربية والمنظمة في العقد العشري العالمي لتنمية الثقافة الذي أقرته اليونسكو والذي سيبدأ سنة ١٩٨٨ .

- دعوة المدير العام إلى العمل على ترجمة هذه الخطة إلى اللغات المستعملة دولياً بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

- توجيه برقية شكر إلى الأستاذ رئيس اللجنة ومن خلاله إلى اللجنة وأمينها العام ، على الجهود المخلصة التي بذلت في إعداد هذه الخطة .

- توجيه برقية شكر إلى دولة الكويت لما قدمته من معونة وضيافة كريمة للجنة .

- توجيه الشكر إلى المنظمة ممثلة بالسيد مديرها العام لما هيّأت لهذا العمل الكبير من أسباب النجاح .

ثبت بأسماء السادة أعضاء

لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية

الأستاذ / عبد العزيز حسين	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء / الكويت	رئيساً
الأستاذ الدكتور / أحمد كمال أبو المجد	المستشار القانوني والدستوري لدى سمو ولي عهد الكويت / مصر	عضواً
الأستاذ / أحمد مشاري العدواني	الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت / الكويت	عضواً
الأستاذ / أديب اللجمي	مستشار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للشؤون الثقافية / سورية	عضواً
الدكتور / أنيس صايغ	مستشار في جامعة الدول العربية / فلسطين	عضواً
الأستاذ الدكتور / شاكر مصطفى	الأستاذ في جامعة الكويت وزير سابق / سورية	عضواً وأميناً عاماً
الأستاذ / شفيق الكمالي	وزير سابق / العراق	عضواً
الأستاذ / الطيب محمد صالح	المستشار الإقليمي للاتصال في الدول العربية اليونسكو / السودان	عضواً
الأستاذ / عبد الحميد مهري	رئيس لجنة الإعلام والثقافة والتكوين ـ عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الجزائرية / الجزائر	عضواً

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز المقالح	مدير جامعة صنعاء / اليمن	عضواً
الأستاذ / عبد الكريم غلاب	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول / المغرب	عضواً
الأستاذ الدكتور / محمد أحمد الرشيد	المدير العام لمكتب التربية العربي بدول الخليج / السعودية	عضواً
الأستاذ الدكتور / محمد أحمد الشريف	أمين عام جمعية الدعوة الإسلامية / ليبيا	عضواً
الأستاذ الدكتور / محمد جابر الأنصاري	أستاذ في جامعة الخليج / البحرين	عضواً
الأستاذ / محمود المسعدي	رئيس مجلس الأمة التونسي / تونس	عضواً
الأستاذ الدكتور / منصور الحازمي	عميد مركز الدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود الرياض / السعودية	عضوا
الأستاذ الدكتور / ناصر الدين الأسد	رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) الأردن	عضواً

بين يدي الخطة الشاملة للثقافة العربية

تتخذ التنمية الثقافية ، في الوقت الحاضر ، طابعاً من الإلحاح لا سابقة له في تاريخ البشرية ، بسبب دورها في التنمية الشاملة ، واكتشاف صلتها المباشرة بالمستقبل الإنساني للجماعات والأمم . فالثقافة هي التي تصنع المجتمع ، وتصوغ ملامحه وهويته وتماسكه . ولهذا كانت المهمة التي عُهد بها إلى لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية مهمة ثقيلة ، لما تحمل من مسؤولية ضخمة أمام الأجيال العربية المقبلة .

وكانت اللجنة تدرك أن وضع الخطة يقتضي تحديد المنظور المستقبلي العربي ، والرؤية الواضحة لنوع الإنسان الذي نريد ، وشكل المجتمع الذي نبني ، وبناء نظرية ثقافية متكاملة على أساس ذلك ، لتكون الإطار المرجعي للسياسات الثقافية العربية في تنوعاتها القطرية ، وضمن تحديات الغد الثقافي ومتغيراته .

وكانت اللجنة تدرك أيضاً ، منذ البدء ، مختلف الصعوبات التي يقتضيها وضع الخطة المنشودة ، وتطوير الثقافة العربية القائمة لتصبح ثقافة علمية معاصرة محافظة على تراثها وهويتها ، مسهمة في الوقت نفسه في التقدم العربي والبشري .

وكانت اللجنة تدرك ، إلى هذا وذاك ، أنّ الثقافة محيط واسع الأبعاد ، متعدد المسالك والصلات ، تتشعب فيه الآراء وتختلف الأفكار . والخطة المنشودة إنما توضع لجميع الأعمار ويجب أن تستمر من المهد إلى اللحد ، ولا بد أن تكون مرنة لتتنوع مع تنوع البيئات العربية وحاجاتها المتجددة .

وكانت اللجنة تدرك ، من جهة رابعة ، أن مجتمع الغد ملىء بتحديات المعرفة المتزايدة بشكل كبير ، وتحديات التقنية المتطورة بشكل واسع ، وبالصراع مع الثقافات المالكة لهذه وتلك من القوى المعرفية والتقنية .

وأخيراً كانت . اللجنة تدرك أنها إنما تخطط لرجال الغد ، وهم ينتمون إلى عصر آخر . ويجب إقامة التوازن بين الثقافة التي يجري إعدادها لهم من تراثنا وعصرنا ، وبين الثقافة التي سوف يحتاجون إليها ويعيشونها في الغد القريب .

هذه التحديات الخمسة كان على اللجنة مواجهتها ، لتعديل الاتجاه في الثقافة العربية ، ومضاعفة السرعة في حركتها أضعافاً مضاعفة ، وتطوير مضمونها بحيث تحتضن المستقبل ، مع ربطها بالمسار العام للتنمية القومية الشاملة ووضع الخطوط العامة للبرامج اللازمة لذلك كله .

وأشهد ، لقد بذلت اللجنة كل جهدها للإحاطة بالموضوع من جوانبه كلها ، ولمعالجته بما ينبغي له من العناية ، وبذلت الجهد نفسه ، وأكثر منه ، في اجتذاب المفكرين العرب إليها واستشارتهم . وقد لبىّ دعوتها منهم أكثر من خمسمائة مفكر من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق ، استكتبتهم من البحوث ما زاد على ستين بحثاً وجمعتهم في ندوات متصلة زادت على ثمان وعشرين ندوة للتعرف إلى آرائهم ومقترحاتهم ، عدا ما استأنست به من آراء الندوات الثقافية الأخرى . وما كان همّها من كل ذلك سوى أن تثير أوسع الحوار حول الثقافة العربية المستقبلية بين المثقفين ، وأن تجمع الآراء والأفكار ، وتصنفها ، وتنسق وتوفق ، وتقدم ثمرة ذلك كله في بناء فكري واحد متكامل .

وإني لأجد من كريم الواجب أن أشكر جميع من أسهموا في إثراء هذه الخطة بآرائهم القيمة ، وتزويدها بالغالي من أفكارهم ، والذين أعانوها بما لو فَقَدتْه لفقدت الكثير الهام من خصبها وإحاطتها . ولقد يلتمس لنا بعضهم العذر الجميل إن لم يجدوا بعض آرائهم ماثلة في الخطة ، فلم يكن لها في ظل التنسيق والتوفيق والتكامل أن تتسع لآراء جميع من أسهم في البحوث والمناقشات . على أن جميع الآراء والأفكار محفوظة لأصحابها في بحوثهم التي طبعت منفصلة .

وقد رأت اللجنة أن تتكون الخطة من قسمين :

١ - قسم أساسي يتضمن :

المبادىء النظرية والأسس الموجهة للخطة الثقافية المنشودة . وفيها فلسفة الخطة وروحها الفكري ومبادئها العامة .

٢ - وقسم إضافي يتضمن ثلاثة ملاحق :

- ملحق يتضمن مجموعة التوصيات التي قدمها رجال الفكر والثقافة في مختلف المجالات خلال

الندوات السبع والعشرين التي دعت إليها اللجنة ، وهي توصيات مرنة واسعة متنوعة تسمح بإقامة مختلف البرامج الثقافية على أساسها . وقد ألحقنا بهذا القسم كشفاً كاملاً بأسماء الذين أسهموا في بحوث اللجنة ، وفي مناقشاتها للإفادة من اختصاصهم ، وللعودة إليهم عند الحاجة .

- وملحقاً ثانياً يضم مجموعة البحوث التي قدمها أهل الاختصاص والفكر إلى اللّجنة في مجالات الثقافة ، وفيها أفكارهم بنصوصها ومقترحاتهم للعمل .

- وملحقاً ثالثاً يضم خلاصة الاستبانة الثقافية التي أجرتها اللجنة في مختلف البلاد العربية بمعونة عدد من الرسميين والاختصاصيين للتعرف قدر الإمكان على واقع الثقافة القائم .

وإني إذ أقدم هذا الحصاد إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومن خلالها ، إلى الجمهور العربي ، لأعتز بما قدمه أخي الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة وإخواني الأعزاء أعضاء اللجنة في هذه الخطة من عطاء فكري رائع ، وجهد طيب مشكور ، ولأشيد بما قدمه المفكرون المشتركون في الندوات من بحوث ممتازة ومناقشات مثمرة . وأرجو أن تشق الثقافة العربية طريقها إلى الغد ، وهي أكثر قوة وسعة وعمقاً ، وأن تسهم في غنى الثقافة الإنسانية ، وأن يكون هذا العمل خالصاً منا لوجه الله والعروبة .

الكويت : ربيع الأول ١٤٠٦ هـ
نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ م

عبد العزيز حسين

رئيس اللجنة

لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية

١ ـ الخطوات السابقة

صدر ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥ ، ومنذ ذلك الوقت عرفت الجامعة شأن الثقافة العربية ودورها في إقامة الوحدة بين أجزاء الوطن العربي ، وأنشأت إدارة الثقافة في العام الذي أنشأت فيه الجامعة نفسها . وبذلت الكثير من الجهود الواضحة في سبيل تنميتها ودعمها ، وكان من أهم ما تمَّ في هذا السبيل :

١ ـ توقيع الاتفاق الثقافي العربي سنة ١٩٤٥ بين الدول العربية ، وهو أول اتفاق وُقِّع في ظل الجامعة العربية وقد بقي الاتفاق الوحيد خلال السنوات الخمس اللاحقة .

٢ ـ عقد المؤتمرات الثقافية العربية ، وقد عقد منها عشرة مؤتمرات حتى سنة ١٩٧٠ (في بيت مري سنة ١٩٤٧ ، وفي الإسكندرية سنة ١٩٥٠ ، وفي دمشق سنة ١٩٥٤ ، والقاهرة سنة ١٩٥٧ ، والرباط سنة ١٩٦١ ، وقسنطينة ١٩٦٤ ، والقاهرة سنة ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠) .

٣ ـ إقامة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٥١ .

٤ ـ إقامة معهد الدراسات العربية العليا سنة ١٩٥٤ .

٥ ـ عقد ندوات وحلقات حول الكتاب العربي وتيسير تداوله بين الأقطار العربية منذ سنة ١٩٦١ في بيروت .

٦ ـ عقد مؤتمرات وزراء المعارف والتربية العرب ، وكان مؤتمرهم الأول في القاهرة سنة ١٩٥٣ . وفي مؤتمرهم الثاني في بغداد ـ فبراير سنة ١٩٦٤ ـ وقَّع الوزراء ميثاق الوحدة

الثقافية الذي يحدد في مادته الأولى بشكل واضح هدف التربية والتعليم بأنه : تنشئة جيل عربي واع مستنير مؤمن بالله ، مخلص للوطن ، يثق بنفسه وأمته ، ويدرك رسالته القومية والإنسانية ، ويتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي .

٧ ـ عقد مؤتمرات أجهزة محو الأمية في البلاد العربية ، وكان أولها في القاهرة سنة ١٩٦٧ .

٨ ـ إقامة مكتب تنسيق التعريب في الرباط سنة ١٩٦٨ .

٩ ـ إقامة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوصفها وكالة متخصصة في يوليو سنة ١٩٧٠ وقد ضمّت إليها الأجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية ومعهد المخطوطات العربية ومعهد الدراسات العربية العليا) لتعمل على تنفيذ ميثاق الوحدة الثقافية العربية ، وذلك بالتمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن ، حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها ، وتنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم ، والتعاون مع الدول الأعضاء لإتاحة الحياة الفكرية المثمرة ، وتشجيع البحث العلمي ، واقتراح المعاهدات وجمع المعلومات ، والمساعدة على تبادل الخبرات والمساهمة في الحفاظ على المعرفة وتقدمها ، تراثاً ، وإبداعاً ، وبحثاً وتعاوناً دولياً .

١٠ ـ أفردت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكاناً للسياسة الثقافية في برامجها فاختصتها في برنامج سنتي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بلجنة رسمت تخطيط العمل الثقافي وتنظيم أجهزته في الوطن العربي ، وبحلقة لدراسة التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم ، وموقع التنمية الثقافية من خطط التنمية الشاملة ، وذلك تمهيداً لعقد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي .

١١ ـ بيان عمان الثقافي الذي تمَّ في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الثقافة في الدول العربية (بين ٢٠ ـ ٢٣) كانون الأول سنة ١٩٧٦) والذي تنص مقدمته على خمس مسلمات :

أ ـ إن الثقافة هي قوام شخصية الأمة ، والمعبر الأصيل عن تطلعاتها وأمانيها ، والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة .

ب ـ ضرورة وضع سياسة ثقافية عربية موحدة واضحة الأهداف والمعالم والوسائل تلتزم بها الدول العربية .

جـ ـ ضرورة التكافل الثقافي العربي ، ودعم مجالات التعاون فيه ، وتحقيق تنسيق متكامل شامل يعزز الوحدة الثقافية العربية .

د ـ الإيمان بالدور الحضاري الرائد للثقافة العربية وبقدرتها على متابعة رسالتها لخير البشرية ، وإغناء الفكر الإنساني ، وتعميق التواصل بينها وبين الثقافات الأخرى .

هـ ـ مسؤولية الأمة العربية في تقديم الثقافة العربية والتراث الإسلامي ونشر اللغة العربية بين المسلمين ، وخاصة في إفريقيا وآسيا .

١٢ ـ وكان من ضمن بيان عمان المبادىء الثمانية التي نجمت عن هذه المسلمات وهي :

أ ـ تصميم الأمة العربية على القضاء على جميع آثار الاستلاب الثقافي والغزو الفكري الظاهر والمستتر اللذين تعرضت لهما في الماضي عن طريق الغزوات الاستعمارية ، ودفع الصور الجديدة من الاستعمار وخاصة : الاستعمار الصهيوني الاستيطاني .

ب ـ أهمية تدعيم الدور الحضاري العالمي للأمة العربية وتطويره لخير البشرية ، واستعادة الرقعة الثقافية التي أفقدها إياها الاستعمار خلال القرون الأخيرة .

جـ ـ ضرورة وضع سياسة ثقافية عربية موحدة تكون سبيلاً للتنمية الثقافية ، وتكون ركيزة لخطة عامة للتنمية الشاملة .

د ـ ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين عمل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم وأجهزة الإعلام ، لضمان مزيد من فعالية العمل الثقافي ، وتوسيع نطاق الخدمات للمواطنين ، إسهاماً في تكوين المواطن العربي تكويناً سليماً معاصراً نابعاً من أصول عروبته وقيمه الدينية .

هـ ـ تأكيد اعتبار الثقافة حقاً لجميع المواطنين مرادفاً لحقهم في التعليم ولحقوقهم السياسية والاجتماعية .

و ـ وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة باعتبار أن اللغة القومية هي أهم دعامة للوحدة ، والوعاء الصحيح للثقافة الأصيلة للأمة .

ز ـ شجب ما تقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين من عدوان على الثقافة العربية في جميع مظاهره .

ح ـ حرص الأمة العربية على تعاون حكوماتها لتحقيق ما تضمنه هذا البيان ، وما تتضمنه توصيات هذا المؤتمر عن طريق برامج ومشروعات محددة .

كما أصدر مؤتمر عمان توصياته الثلاث عشرة والتي خصصت أولاها لبيان أهداف السياسة الثقافية محددة إياها في ثلاث .

أ ـ إن الثقافة العربية ثقافة قومية وإنسانية تستند إلى أصول الأمة العربية وتراثها ، وتستوعب في الوقت نفسه تيارات العصر ، وتشارك مشاركة إيجابية متفتحة أخذا وعطاء في تقديم الحضارة العالمية .

ب ـ تكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربي ، وتهيئته للوعي بتراثه ، والانتهاء لأمته وقيمها الأصيلة ، وإعداده لمعايشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فعالة في التقدم الحضاري لوطنه .

جـ ـ تحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التي تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين .

وخصصت التوصية الثانية لأساليب التخطيط وذلك بأن يراعي :

أ ـ وضوح الأهداف القريبة والبعيدة التي تتوخاها الخطة الثقافية .

ب ـ التمثل الواعي لمهمة الأجهزة الثقافية ، والتقويم الموضوعي للإمكانات المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة .

جـ ـ تقسيم الخطة إلى مراحل ذات زمن محدود ونظرة مستقبلية .

د ـ قيام علاقة عضوية متكاملة بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بالإضافة إلى إعداد الدراسات اللازمة ، والتركيز على الواقع العربي والانطلاق من تراث الأمة ، وتجنب نقل الخطط الثقافية الأجنبية ، ومراعاة التكامل بين تخطيط الخدمات الثقافية والتعليمية ، والحرص على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، ومتابعته ، والتقويم المستمر لنتائجه ، وحسن اختيار العناصر البشرية اللازمة لقيادة العمل الثقافي أو تنفيذه في جميع مستوياته .

وقد دعا مؤتمر عمان في توصياته ذوات الأرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ إلى :

أ ـ إيجاد وزارات مستقلة للثقافة ، وإيجاد مجالس أو لجان عليا لرسم السياسة والخطط الثقافية .

ب ـ تعزيز تمويل العمل الثقافي ، وترشيد الإنفاق ، ودراسة إنشاء صندوق قومي للتنمية الثقافية .

جـ ـ تنظيم التكامل والتنسيق بين أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم والإعلام . وذلك بالتشديد على الدور التربوي للمؤسسات الثقافية المختلفة ، ودور أجهزة الإعلام وبنوع خاص في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، واستكمال دور المدرسة وتطوير علاقاتها مع تلك المؤسسات والأجهزة .

د ـ متابعة تنفيذ التوصيات والمقررات والنتائج التي نجمت عن اللقاءات العربية السابقة حول السياسة الثقافية .

هـ ـ توحيد الأنظمة العربية في جميع مجالات النشاط الثقافي أو التقريب بينها .

وذلك بالإضافة إلى التوصيات بإنشاء المكتبة القومية المركزية ، والتعاون مع المنظمات الدولية ، ومساعدة الأجهزة الثقافية في الأراضي المحتلة ، ونشر اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية في إفريقيا من خلال برنامج تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وهكذا كان أهم ما نتج عن مؤتمر عمان الأول للوزراء المسؤولين عن الثقافة في البلاد العربية هو التحوّل من مفهوم السياسة الثقافية إلى مفهوم الخطة الشاملة (الاستراتيجية) لتنمية الثقافة العربية داخل الوطن العربي وخارجه .

١٣ ـ وعلى أثر ذلك دعا المؤتمر العام للمنظمة العربية (في دورته غير العادية الأولى في الخرطوم سنة ١٩٧٩) مديرها العام إلى القيام بوضع استراتيجيات لكل من قطاعي الثقافة والعلوم على غرار استراتيجية التربية التي صادق عليها المؤتمر نفسه . وتقرر أن يكون موضوع « نحو استراتيجية للثقافة العربية » هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي .

١٤ ـ وحين عقد هذا المؤتمر في طرابلس ـ ليبيا (فبراير ١٩٧٩) أصدر التوصية الأساسية التالية :

« يدعو المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى اتخاذ الإجراءات لتنفيذ وضع خطة شاملة لتنمية الثقافة العربية ، ولتحقيق هذه الغاية يقوم المدير العام للمنظمة بتأليف لجنة بالتشاور مع المجلس التنفيذي يعرض تقريرها بهذا الشأن على المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية » .

٢- لجنة الخطة الشاملة
تكوينها وأعمالها

تسمية رئيس اللجنة :

حين اجتمع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في الطائف (يوليو ١٩٧٩) أصدر قراراً بتسمية الأستاذ عبدالعزيز حسين رئيساً للجنة بصفته الشخصية .

وقد تابع المسؤولون عن الثقافة العربية أمر وضع خطة ثقافية باهتمام وجدّ . ودعا مؤتمر بغداد (المنعقد في عام ١٩٨١) المنظمة العربية إلى الإسراع في دعوة لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية إلى عقد اجتماعها الأول في أقرب فرصة ممكنة وذلك تقديراً لخطر هذه الخطة وأثرها في التخطيط الثقافي العربي على المستويين القومي والقطري ، تمهيداً لعرض نتائج اجتماعات تلك اللجنة على اللجنة الدائمة للثقافة العربية .

ثم كانت الخطوة الأولى في تكوين اللجنة في حزيران / يونيه ١٩٨١ حين أصدر المدير العام للمنظمة العربية قراره ت / ١٥٤ / ١٩٨١ المؤرخ ١٥ / ٨ / ١٩٨١ بتسمية رئيس اللجنة وأعضائها على النحو التالي :

- الأستاذ عبدالعزيز حسين — رئيساً
- الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد — عضواً
- الأستاذ أحمد مشاري العدواني — عضواً
- الأستاذ أديب اللجمي — عضواً
- الدكتور أنس صايغ — عضواً(**)
- الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى — عضواً
- الأستاذ شفيق الكمالي — عضواً(*)
- الأستاذ الطيب محمد صالح — عضواً
- الأستاذ عبدالحميد مهري — عضواً
- الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح — عضواً(**)

(*) لقي وجه ربه ورحمته في ديسمبر ١٩٨٤ ، وخسرت اللجنة والأمة العربية بفقده رجلاً من أبرز رجال الثقافة والفكر .
(**) حالت ظروفه دون حضور معظم اجتماعات اللجنة .

- الأستاذ عبدالكريم غلاب		عضواً
- الأستاذ الدكتور محمد الأحمد الرشيد		عضواً
- الأستاذ الدكتور محمد أحمد الشريف		عضواً
- الدكتور محمد جابر الأنصاري		عضواً
- الدكتور محمود المسعدي		عضواً
- الأستاذ الدكتور منصور إبراهيم الحازمي		عضواً
- الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد		عضواً
- الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد		عضواً(*)

كما أصدر المدير العام كذلك قراره رقم ت / ١٥٣ / ١٩٨١ المؤرخ في ١٥ / ٨ / ١٩٨١ بتسمية الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى أميناً عاماً للجنة إضافة إلى عضويته فيها .

اكتملت جميع الترتيبات اللازمة للبدء في عمل اللجنة في مطلع فبراير ١٩٨٢ وذلك بعد أن قدمت الكويت مقراً للجنة وقامت بتأمينه وتزويده بأدوات العمل الأساسية ، وبعد أن تم تحديد جهاز العمل من مكتب فني تولى مسؤوليته د. عبد الرحيم أحمد حسين ، ومكتب إداري تولى مسؤوليته السيد / محمد عبد الماجد ميرغني ومعهما أربعة موظفين إداريين .

وعقد الاجتماع الأول للجنة الخطة الثقافية في الكويت في ١٣ ـ ١٥ إبريل ١٩٨٢ . وحضره كما حضر الاجتماعات التالية الأستاذ الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وفي هذا الاجتماع اتفق الأعضاء على النقاط الأساسية لمهمة اللجنة ومنهجها :

١ ـ تنظيم أعمال اللجنة وطريقة العمل المقترحة لهذه الأعمال .

٢ ـ القيام برصد ثقافي شامل للوطن العربي تستند إليه اللجنة في مسيرتها .

٣ ـ تحديد المنطلقات النظرية للتخطيط الشامل أهدافاً ومبادىء .

وقد نظمتها اللجنة على الشكل التالي :

أ ـ في الأهداف :

تهدف الخطة الشاملة إلى أن تسهم الثقافة العربية في تحقيق الأمور التالية :

١ ـ تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصف الثقافة ركن البناء

(*) لم تشارك في اجتماعات اللجنة .

الحضاري وأساس تماسك الأمة .

٢ ـ تنمية وإبراز الهوية الحضارية العربية والإسلامية ، والمحافظة عليها بوصف الثقافة مستودع الأصالة .

٣ ـ التحرر القومي الشامل ، بوصف الثقافة عنصر دفاع ورفض للتبعية والاستلاب والتشويه .

٤ ـ تكوين شخصية المواطن العربي وإغناؤها ، وتأكيد وعيه بتراثه ، وانتمائه لأمته وقيمه ، وإيمانه بحريته وكرامته ، وفي قدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر والمشاركة فيه .

٥ ـ العطاء القومي والإنساني بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء ذاتي وتعاون حضاري عالمي .

ب ـ في مبادىء الخطة :

تقوم الخطة الشاملة في مبادئها الفكرية على الأسس التالية وهي أسس متلازمة متكاملة :

١ ـ حق الإنسان العربي في اكتساب الثقافة وفي حرية التعبير عنها والتمتع بها . فالإنسان هو غاية كل تخطيط تنموي ، والحرية شرط من شروط الإنسانية .

٢ ـ عملية التخطيط التنموي عملية شمولية . والثقافة بُعد أساسي من أبعاد التنمية الشاملة ، وعلى علاقة تأثيرٍ متبادل مع نواحي التنمية الأخرى ، ولا يتم تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية إلّا بالاستناد إلى تخطيط ثقافي جذري يحدد الأهداف المستقبلية للأمة .

٣ ـ إن التراث الحضاري الإسلامي هو الركن الأساسي في تكوين الثقافة العربية ، والنبع الأصيل فيها عقيدة وقيماً وتشريعاً ، وهو الذي يميزها عن غيرها من الحضارة الإنسانية ، فالعروبة والإسلام متلازمان ومتكاملان في الثقافة العربية .

٤ ـ ديمقراطية الثقافة ، أي المشاركة الجماهيرية الواسعة في مجالي إنتاج الثقافة والإفادة منها ، باعتبار أن الثقافة تنبع من الجميع ، وأنها الزاد الروحي والفكري للجميع .

٥ ـ قومية الثقافة ، ونعني بذلك أن الثقافة العربية واحدة موحدة ، وإن التكافل القومي يزيد في قوتها وعطائها ، وإن لغتها هي العربية . وإن التنوع هو أحد أبعاد الغنى والخصب فيها .

٦ ـ عصرية الثقافة ، بمعنى تحديد الثابت والمتغير في الثقافة العربية الحالية ، واستيعاب تيارات العصر ، ومواكبة تحولاته تحديثاً وانفتاحاً ، مع الحفاظ على الأصالة والهوية الحضارية العربية ، والقيم الروحية والفكرية للأمة .

٧ ـ إنسانية الثقافة ، بمعنى أن للثقافة العربية خصائص ومثلاً وقيماً وآفاقاً قادرة على الإسهام في إقامة نظام ثقافي دولي جديد .

٨ ـ عالمية الثقافة ، وهذا يعني متابعة تقاليد الفكر العربي في التفاعل مع الثقافات الأخرى ، والمشاركة الإيجابية المتفتحة أخذاً وعطاء في تقدم الحضارة الإنسانية .

٩ ـ مسؤولية الدولة والمؤسسات الشعبية في التخطيط الثقافي الشامل ، وفي توفير جميع الوسائل للتفتح الثقافي الحر .

٤ ـ في وسائل التخطيط الثقافي الشامل وطرائقه وقد حددتها اللجنة على الشكل التالي :

١ ـ الطاقات والخبرات البشرية ، أي العناصر المبدعة والمنظمة للعمل الثقافي وتأهيلها لتحقيق أهداف التخطيط الشامل .

٢ ـ الوسط الملائم للإبداع الثقافي ، وذلك يعني حرية الإبداع ، وحرية التعبير عنه ، وتأمين العيش الكريم لصانعي الثقافة ، وتمكينهم من الاتصال بالجماهير ، وإقامة وسائل الاتصال معهم ، والعمل على التوعية الجماهيرية الواسعة .

٣ ـ توافر التمويل المجزي للمشاريع الثقافية ، سواء للإبداع أم للتنظيم أم للوسائل .

٤ ـ التشريع اللازم للتنمية الثقافية كضمان حقوق المبدعين ، وتوفر الحرية والكرامة الإنسانية لهم ، ووصلهم بالجمهور ، وتوسيع نطاق النشر الثقافي ، وإزالة العقبات أمام التدفق الثقافي المحلي والعربي ، وإعادة النظر على أساس ذلك كله في التشريعات القائمة والمعوقة .

٥ ـ البحث الثقافي ، بمعنى أن يستند التخطيط والتشريع إلى بحوث علمية تهدف إلى تنظير الظواهر الثقافية ، وتقويم جدواها التنموية ، ومراقبة تطوراتها بالبيانات الإحصائية ، والعمل الثقافي المتصل ، والمراجعة الدورية ، ورصد تفاعلها مع العصر ، واتفاقها مع الأهداف العليا القومية والإنسانية ، وأن يقترن ذلك بإقامة مراكز التوثيق الثقافي .

٦ ـ التخطيط المرحلي ، بأن تقوم السياسات الثقافية للبلاد المختلفة على أساس إدراك واع للأهداف العليا ، منظم في المراحل الزمنية ، مراع للمعطيات الإقليمية ، في إطار الوحدة الثقافية ، وللإمكانات المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة في كل قطر .

٧ ـ التكامل الثقافي القطري ، بتحقيق الانسجام في المخططات الثقافية بين قطاعات الإنتاج ، والتنظيم الثقافي بعضها مع بعض ، وإقامة الصلة الوثيقة بين السياسات الثقافية والنشاطات الأخرى من تنموية وتربوية وإعلامية وغيرها .

٨ ـ السعي إلى تحقيق الأمن الثقافي في صورته المادية والمعنوية ، وذلك عن طريق :

أ ـ امتلاك الصناعة الثقافية وتطويرها على اختلاف فروعها ، من خلال عمل عربي مشترك ومتعاون ، تحقيقاً لاستقلالية الإنتاج الثقافي العربي ووحدته وضمان التحكم القومي في البنى الأساسية لإنتاج أدوات الثقافة مادياً واجتماعياً ، وإتاحتها بالوفرة العادلة للسوق العربية الواسعة .

ب ـ توفير مرافق النشر الثقافي ورعايتها ، وإزالة مختلف العقبات أمامها .

جـ ـ المحافظة على الخصوصية الحضارية بمقاومة التبعية الثقافية ومحاولات التشويه والاستلاب الثقافي بكل صورة .

٩ ـ تحقيق التكافل القومي ، بوضع الإمكانات العربية من مادية وفكرية في خدمة الحركة الثقافية الشاملة وعناصرها ووسائلها في الوطن العربي ، وتبادل الدعم المادي والفكري بشكل منتظم بين مختلف الأقطار العربية تنمية لشخصية الإنسان العربي ، وتحقيقاً لوحدة الثقافة وقومية المعرفة .

١٠ ـ تنشيط التآخي والتفاعل الثقافي الحيوي العميق مع البلاد الإسلامية ، تأكيداً وتدعيماً للصلة الوثيقة والأصيلة بين الثقافة العربية والحضارة الإسلامية الجامعة ، بالإضافة إلى تطوير الصلات الثقافية مع البلدان الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية تأكيداً للتمايز الثقافي والاستقلال الفكري في دول العالم الثالث .

١١ ـ الحرص على التعاون الثقافي الدولي المتكافيء بإقامة الصلات الثقافية مع الدول الأخرى ومع المؤسسات الثقافية الدولية .

٥ ـ مجالات التخطيط الثقافي وقد جمعتها اللجنة في مجالات عشرة هي :

أولاً : اللغة العربية .
ثانياً : التراث العربي الإسلامي .
ثالثاً : الفنون بألوانها .
رابعاً : الأدب بأشكاله .
خامساً : الفكر الإسلامي .
سادساً : التثقيف العلمي .
سابعاً : الإنتاج الفكري .
ثامناً : وسائل الإعلام والاتصال .
تاسعاً : التعاون الثقافي .
عاشراً : وسائل العمل الثقافي المختلفة .

٦ ـ رأت اللجنة ضرورة الاستنارة بآراء مختلف المفكرين والخبراء في ميادين الثقافة المتشعبة ، فوضعت برنامج عمل نفذته على امتداد دورات ثلاث وجمعت فيه قرابة ٦٠٠ خبير ثقافي في ٢٧ ندوة حضر كلاً منها ما بين ٢٠ ـ ٢٥ خبيراً من مختلف الاختصاصات ، وقدم فيها ٦١ بحثاً جرت مناقشة مواضيعها ، واتخذت منطلقات لبحث ميادين الثقافة ميداناً بعد آخر . ووضعت في كل ندوة مجموعة من التوصيات والأفكار التوجيهية ، قدمت إلى اللجنة في اجتماعاتها لمناقشتها ، وقد تناولت هذه الندوات المواضيع التالية :

اسم الندوة	تاريخ انعقادها
١ ـ ندوة وسائل التخطيط الثقافي	١٦ ـ ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢
٢ ـ ندوة المخطوطات العربية والوثائق	٢٣ ـ ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٢
٣ ـ ندوة الآثار والمتاحف	٣٠ ـ ٣١ / ١٠ / ١٩٨٢
٤ ـ ندوة التراث الشعبي	٦ ـ ٧ / ١١ / ١٩٨٢
٥ ـ ندوة الأهداف والمبادىء	١٣ ـ ١٤ / ١١ / ١٩٨٢
٦ ـ ندوة العقول المهاجرة	٥ ـ ٦ / ٣ / ١٩٨٣
٧ ـ ندوة التثقيف العلمي	١٢ ـ ١٣ / ٣ / ١٩٨٣
٨ ـ ندوة الإنتاج الفكري	١٩ ـ ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣
٩ ـ ندوة الغزو الثقافي	٢ ـ ٣ / ٤ / ١٩٨٣
١٠ ـ ندوة اللغة العربية والمجامع اللغوية	١٩ ـ ٢٠ / ٤ /١٩٨٣
١١ ـ ندوة الفكر الإسلامي	١٦ ـ ١٧ / ٤ / ١٩٨٣
١٢ ـ ندوة التعريب والترجمة	٢٤ ـ ٢٥ / ٩ / ١٩٨٣
١٣ ـ ندوة ثقافة الشباب	١ ـ ٢ / ١٠ / ١٩٨٣
١٤ ـ ندوة الكمبيوتر	٩ ـ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٣
١٥ ـ ندوة الثقافة السينمائية	٢٢ ـ ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٣
١٦ ـ ندوة الصحافة ووكالات الأنباء	٢٩ ـ ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٣
١٧ ـ ندوة وسائل الاتصال الحديثة	٥ ـ ٦ / ١١ / ١٩٨٣
١٨ ـ ندوة الفنون التشكيلية	١٢ ـ ١٣ / ١١ / ١٩٨٣
١٩ ـ ندوة الموسيقى	١٩ ـ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٣
٢٠ ـ ندوة الآداب والنشر الأدبي	١٨ ـ ١٩ / ١٢ / ١٩٨٣
٢١ ـ ندوة طرز العمارة	٢٤ ـ ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٣
٢٢ ـ ندوة التنسيق الثقافي المحلي	٣١ / ٣ و ١ / ٤ / ١٩٨٤
٢٣ ـ ندوة ثقافة المعوقين	٧ ـ ٨ / ٤ / ١٩٨٤

٢٤ ـ ندوة المسرح ١٤ ـ ١٥ / ٤ / ١٩٨٤
٢٥ ـ ندوة الثقافة في فلسطين ١٢ ـ ١٣ / ٥ / ١٩٨٤
٢٦ ـ ندوة الصناعات الثقافية ١٩ ـ ٢٠ / ٥ / ١٩٨٤
٢٧ ـ ندوة الشعر ٩ ـ ١٠ / ٦ / ١٩٨٤

وقد عقدت اللجنة بعد اجتماعها الأول ستة اجتماعات عمل :

١ ـ الاجتماع الثاني في الكويت بين : ٣٠ / ١١ و ٢ / ١٢ / ١٩٨٢
٢ ـ الاجتماع الثالث في الكويت بين : ٢ ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٣
٣ ـ الاجتماع الرابع في صنعاء بين : ١٠ ـ ١٢ / ١ / ١٩٨٤
٤ ـ الاجتماع الخامس في تونس بين : ٣ ـ ٥ / ٧ / ١٩٨٤
٥ ـ الاجتماع السادس في تونس بين : ٢٢ ـ ٢٤ / ٦ / ١٩٨٥
٦ ـ الاجتماع السابع والأخير في تونس بين : ١٦ ـ ١٧ / ١١ / ١٩٨٥

ناقشت اللجنة خلال هذه الاجتماعات :

١ ـ عمليات القيام باستبانة ثقافية تشمل البلاد العربية للتعرف إلى واقع الثقافة العربية ، ووضعت أسس هذا الاستبيان وطريقته ، ونفذته وأفرغت بياناته وإحصاءاته وخلاصات ما فيه في جداول عامة ، ولخصتها في تقريرها الشامل مستخلصة منها الملامح الأساسية للوضع الثقافي العربي .

٢ ـ حصيلة الأبحاث والتوصيات التي قدمها الخبراء الثقافيون من مختلف البلدان العربية في الندوات التي عقدت بإشراف اللجنة ، وبطلب منها ، وتناولت مختلف الميادين الثقافية .

٣ ـ الوسائل المتاحة لمتابعة تنفيذ برامج وتوصيات الخطة الثقافية الشاملة من جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٤ ـ ضرورة القيام بجهد إعلامي واسع يسبق الخطة ويرافقها ويعقبها لتقديمها للناس بما يتناسب مع شأنها التنموي الكبير .

وقد أفادت لجنة الخطة الشاملة خلال ذلك كله مما قامت به جامعة الدول العربية من جهود وأعمال ومؤتمرات ثقافية خلال تاريخها الممتد أربعين سنة . كما نظرت في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي أقره مؤتمر وزراء التربية سنة ١٩٦٤ وفي نتائجه . ودرست بالعناية اللازمة بيان عمان الثقافي وتوصياته سنة ١٩٧٦ وما صدر أثره من تشريعات ثقافية عربية .

وأفادت اللجنة بالإضافة إلى ذلك مما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من

جهد ثقافي استمر خمس عشرة سنة حتى الآن . وكان من مطالعه مؤتمرها الأول حول الأصالة والتجديد في الثقافة العربية (سنة ١٩٧١) ، ومؤتمر الوحدة والتنوع في الثقافة العربية (سنة ١٩٧٢) ، ومؤتمر العناصر المشتركة في المأثورات الشعبية ١٩٧٣ ، ومؤتمرات علم الآثار العديدة (بين ١٩٧١ ـ ١٩٨٢) والموسيقى (بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) والفنون (بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨١) ، وحقوق المؤلفين والطباعة والتعريب والمخطوطات والكتاب والنشر والمسرح ، عدا المؤتمرات التي خصصت للتعاون العربي والتعاون مع اليونسكو وبحث شؤون الإعلام وشؤون التربية ، ودرست بخاصة استراتيجية تطوير التربية العربية والاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار اللتين أقرتا سنة ١٩٧٨ فكانتا أول منظومتين قوميتين لاستراتيجيتين قطاعيتين كاملتين تصدران ، وقد تلاهما تكليف هذه اللجنة وضع خطة شاملة للثقافة العربية .

وأضافت لجنة الخطة الشاملة إلى ذلك كله الاطلاع على جميع ما صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من توصيات المؤتمرات واللجان ، ومن الكتب والمطبوعات حول أعمالها المختلفة ، وعلى معظم ما صدر عن اليونسكو في صدد التخطيط الثقافي ، وما تم في المؤتمرات الثقافية العالمية من التوصيات وبرامج العمل . كما أضافت إلى هذا وذاك الاطلاع على نتائج وتوصيات معظم المؤتمرات والندوات المتصلة بالمواضيع الثقافية على اختلافها ، والتي عقدت في أنحاء الوطن العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة وقد تكون لديها من كل أولئك حصيلة واسعة كافية لإقامة الخطة المقترحة على أسس واضحة من الفكر المشترك والواقع العملي .

امتدت أعمال اللجنة فترة تقارب أربع سنوات ابتداء من مطلع فبراير سنة ١٩٨٢ حتى نهاية نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد أقرت اللجنة في ختام اجتماعها الخامس في « الحمامات » الخطوط العامة لمشروع الخطة الثقافية الشاملة . ثم عادت فنظرت في المشروع في اجتماعها السادس في تونس ٢٢ ـ ٢٤ يونيه ١٩٨٥ ثم أقرته في اجتماعها السابع في تونس في ١٦ ـ ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ وقدمته إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ليأخذ طريقه الإجرائي منهية بذلك مهمتها القومية .
هذا وتحرص اللجنة في هذه المناسبة على ما يلي :

أ ـ أن تشيد بالمعونة الطيبة السخية التي قدمتها لها دولة الكويت والتي ما كان لها بدونها أن تنجز مهمتها بهذا المستوى من التوفيق والسرعة والفاعلية ، فقد استضافتها مقراً ، وإعانتها بالمادة وبالخبرات المتوافرة فيها ، ولم تدخر وسعاً في دعمها حتى اللحظة الأخيرة من مهمتها ، وفي طباعة وثائقها لتقديمها للناس ما يجعل اللجنة تدين للكويت أميراً وولي عهدٍ وحكومة وشعباً بأعمق الشكر وأخلصه على المعونة المادية والمعنوية التي نالتها منها . وتخصّ بالذكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذي كان في شخص أمينه العام وكبار مسؤوليه وأعضائه خير سند للجنة ، وأكرم معين .

ب ـ أن تشيد بالتوجيهات الفكرية وبالإدارة الحكيمة والجهود الطيبة الدؤوب التي بذلها السيد الأستاذ عبد العزيز حسين رئيس اللجنة ، للوصول بها إلى النتائج التي وصلتها . إن حسّه القومي العميق ، وعروبته الصادقة ، وشعوره بأن عمل اللجنة رسالة ومهمة قومية ، جعلته يبذل الكثير من وقته ومن جهده وفكره لتأتي نتائج عمل اللجنة في مستوى الطموح الذي تكونت من أجله .

جـ ـ أن تقدر كل التقدير للأستاذ الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشاركته الفعالة الدائمة في جميع أعمالها وإسهامه المثمر في مناقشاتها ، وإنارته الواضحة لكثير من مواضيعها ، وقد كان حضوره الدائم في جلساتها إغناء لمهمة اللجنة ما كان في وسعها المسيرة بدونه ، وإنها لتجد نفسها بشكره الشكر العميق أمام موقف وفاء وتكريم لابد من الاعتراف به لصاحبه .

كما تزجي الثناء لمعاونيه في المنظمة ، الذين كان لعونهم في شتى المجالات أثره في سير أعمال اللجنة .

د ـ وتدرك اللجنة تمام الإدراك الجهد الكبير والدأب البالغ والحماسة المخلصة التي اتسم بها عضوها وأمينها العام الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى ، فقد تابع وأشرف على كل صغيرة وكبيرة في أعمال اللجنة فنياً وإدارياً ، وكان له من ثقافته الواسعة ، وقدرته التنظيمية ، وإيمانه العميق بالمهمة الكبيرة التي هو بصددها ، العون الكبير على ما لقي من سداد وتوفيق .

والشكر كذلك نوجهه لمعاونيه وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحيم أحمد حسين الذين عملوا ـ على قلتهم ـ بتفان ملحوظ لإخراج هذا العمل الكبير على أحسن وجه ممكن .

هـ ـ واللجنة تشعر بالتقدير وعرفان الجميل للدول والمؤسسات والهيئات والأفراد الذين استجابوا لها في تقديم المعلومات والإحصاءات ، وفي المشاركة في الندوات وتقديم الدراسات ـ لقد أسهموا في جعل إعداد هذا العمل ممكناً بالصورة هذه التي نقدمها لأمتنا العربية .

تونس نوفمبر ١٩٨٥ لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية

الثقافة العربية في إطارها القومي والعالمي

١ ـ لم يسبق في تاريخ الحضارات العالمية أن حظيت الثقافة بمثل ما تحظى به في العقود الأخيرة من الاهتمام الفكري ، ولا أثارت من قبل ما تثيره من الدراسات ، حول طبيعتها ، ووظيفتها ، وعلاقاتها ومؤسساتها وأدواتها وتحديد لدورها في بناء الحياة المعاصرة والمقبلة ، إن ما تفرزه الثقافة من القضايا الروحية والاجتماعية والفكرية ، وما تتفتح عنه من الظواهر التي لم تسبق حجماً ونوعاً وتنوعاً لا يلقى ظلاله على الحاضر فحسب ، ولكن على صور المستقبل في علاقات الإنسان بأخيه الإنسان . حتى ليكاد العصر اليوم أن يكون عصر الثقافة .

٢ ـ ومع أن مصطلح الثقافة جرى تداوله ليؤدي مفهوماً خاصاً لا يتميز في بعض المفاهيم عن مصطلح الحضارة ، إلا أنه يتميز بأنه يعبر عن خصائص عديدة للثقافة منها :

أ ـ أن الثقافة ظاهرة إنسانية ، أي أنها فاصل نوعي بين الإنسان وسائر المخلوقات ، لأنها تعبير عن إنسانيته ، كما أنها وسيلته المثلى للالتقاء مع الآخرين .

ب ـ أنها تحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظرائه ، ومع الطبيعة ، ومع ما وراء الطبيعة من خلال تفاعله معها وعلاقاته بها ، في مختلف مجالات الحياة .

جـ ـ أنها قوام الحياة الاجتماعية وظيفة وحركة . فليس من عمل اجتماعي ، أو فني جمالي أو فكري يتم إنسانياً خارج دائرتها . وهي التي تيسر للإنسان سبل التفاعل مع محيطه مادة وبشراً ومؤسسات .

د ـ أنها عملية إبداعية متجددة ، تبدع الجديد والمستقبلي من خلال القرائح التي تتمثلها وتعبر عنها . فالتفاعل مع الواقع تكيفاً أو تجاوزاً نحو المستقبل من الوظائف الحيوية لها .

هـ ـ أنها إنجاز تراكمي متنام مستمر تاريخياً . فهي بقدر ما تضيف من الجديد ، تحافظ على التراث السابق ، وتجدد من قيمه الروحية والفكرية والمعنوية ، وتوحد معه هوية الجديد روحاً ومساراً ومثلاً ، وهذا هو أحد محركات الثقافة الأساسية ، كما أنه بُعدٌ أساسي من أبعادها .

٣ ـ على أن البحث في الثقافة ليس بالأمر السهل . فهي نشاط إنساني بالغ التعقيد والعمق والتشعب . والمصطلح الذي يعبر عنها قد يبدو التعريف به في ميسور كل امرىء ، من كل مستوى . لكن هذا التعريف يظل نسبياً ، قاصراً عن الإحاطة . محتملاً للضيق واالسَّعة . عرضة إلى اللبس أيضاً . ولعل كثرة تداول الكلمة وتعدد ميادينها وسع مدلولها ، وزاد إبهامها ، وحملها ألواناً من الأبعاد والمعاني والحدود .

٤ ـ إن الثقافة بالمعنى العربي الأصلي للكلمة لا تعني أكثر من سرعة التعليم والحذق والفطنة ، وثبات المعرفة بما يحتاج المرء إليه ، لكنها منذ مطلع هذا القرن حملت معنى اصطلاحاً أريد به أن يترجم المعنى الذي حملته منذ أواسط القرن الثامن عشر كلمة (Culture) اللاتينية بعد أن لاقت هذه الكلمة المصطلح ، رواجاً كبيراً في عصر التنوير الأوروبي وخاصة في ألمانيا . على أن شيوعها في الفكر العربي أدى إلى تشعب معانيها وإلى إبهام هذه المعاني . فقد أضاعت الثقافة من وضوحها بقدر ما كسبت من الحظوة والشيوع . والباحثون في محاولاتهم ـ منذ قرن من الزمان ـ أن يعطوا الكلمة التعريف الواحد الشامل زادوا في تعقيدها ، وفي اختلاف هذه التعاريف التي فاقت المائتين عدداً . فثمة من يميل إلى دراسة الثقافة في حد ذاتها والتنقيب عن وظائفها الاجتماعية المطلقة ، مهملاً الاستعانة بتاريخها وعلاقاتها مع الأفراد . وهناك من يُرجّح كفة التاريخ ولا يفهم الثقافة إلا من خلال منظورها التاريخي البحت ، وبين هذين المفهومين تمتد تفسيرات شتى مغايرة .

٥ ـ ولعل من أبواب الإبهام في مفهوم الثقافة اختلاطها بمفهوم الحضارة ، ففي الغرب ظهرت الكلمتان في عصر واحد ، هو القرن الثامن عشر ، وتباينت معانيهما من موقع فكري إلى آخر . فالفرق طفيف بينهما في الفكر الفرنسي ، ولكنه كان في الفكر الألماني واسعاً حتى أضحت الثقافة تختص بالمعنى الروحي والفكري والفني والعلمي (أي بما نحن) ، بينما تدل الحضارة على المعنى المادي أيضاً والتقني (أي بما نستعمل) ، وهكذا جرى الاصطلاح في القرن الحالي ، وعلى ضوء الواقع الأوروبي ، باعتبار الثقافة جزءاً من الحضارة ، واعتبار الحضارة صيغة أشمل تحتضن جملة من الثقافات ، ترتبط بعضها ببعض بصلات واتصالات معينة . ومن هذا المنطلق يتسع مفهوم الثقافة وتختلف ممارستها باختلاف المجتمعات وتركيبها بين الطبقات والفئات . وثمة إبهام آخر يأتي من تداخل مفهوم الثقافة مع مفهوم التقدم . وأمر التفريق ها هنا أهون لأن التقدم مفهوم تقويمي ، مرتبط بالاتجاهات الفلسفية التي بدأت منذ عصر النهضة الأوروبية ، وتجسدت في مظاهر الثورات الصناعية . كما أنه دوماً مفهوم نسبي يقوم على تقدير مدى الحركة الإنسانية .

٦ ـ وعلى أي حال فقد نستطيع اختصار مفاهيم الثقافة العديدة المتنوعة في اثنين :

أ ـ الثقافة بالمعنى (الأنثروبولوجي) الذي يشمل كل فعالية للإنسان تميزه عن أفعال الطبيعة . فكل نشاط ذهني أو مادي يقوم به لرفض التقبل السلبي للطبيعة هو ثقافة ، اعتباراً من أبسط السلوك للإنسان البدائي حتى إنسان العصر الإلكتروني . فالثقافة بهذا الشكل الواسع هي الإنسان بوصفه فاعلاً منفعلاً . ويدخل فيها كل ما أنتج البشر في الحياة من إنتاج مادي أو غير مادي ، سواء أكان تراكم خبرات ، أم ممارسات فكرية أم تصورات من عقائد روحية ، أم صنع أداة من الأدوات أم تقليداً من التقاليد .

فالثقافة ضمن هذا المفهوم الواسع إلى جانب كونها سلوكاً بشرياً وفكرياً جماعياً ونمط عيش مشترك ، وإلى جانب كونها قيماً روحية وعقائد وتقنيات فهي أيضاً وأساساً علاقة الإنسان بمحيطه ، وبموطنه الطبيعي ، وبإبداعاته المادية والجمالية وبذاكرته الجماعية ، والهيكل الشامل أو البنية العريضة للوعي بهذه العلاقة وبالذاتية الجماعية .

ب ـ أما المعنى الثاني فيرتبط بنوع الأساليب وأشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسِبَ إنسانيته معناها الخاص ، وينظّم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية . وفي هذا السياق فالثقافة تشمل مجموع النشاط الفكري والفني بمعناهما الواسع وما يتصل بهما من المهارات أو يعين عليهما من الوسائل فهي موصولة الروابط بجميع أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى ، مؤثرة فيها متأثرة بها معينة عليها مستعينة بها .

وبهذا المعنى أيضاً فالثقافة تنتظم جماع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية . وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها ، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني ، وسبل السلوك والتصرف والتعبير ، وطرز الحياة ، كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته والبحث الدائب عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله ، وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته .

والثقافة أخيراً ضمن هذا المعنى نفسه تمنح الإنسان القدرة على أن يفكر في نفسه ، وهي التي تجعل منا فعلاً كائنات إنسانية ، مفكرة ، ملتزمة أخلاقياً ومعنوياً ، قادرة على التقويم . وبالثقافة يميز الإنسان بين القيم ويمارس الاختيارات ، ويعبر عن صميم ذاته ويعي ويعرف أنه مشروع غير كامل لكنه في السبيل إلى الكمال .

٧ ـ وبالرغم من أن الثقافة مفهوم كلي ، ومن صعوبة وضع الحد الفاصل بين هذين المفهومين لها ، ومن صعوبة الفصل الكامل بين قطاعها الخاص ، وبين القطاعات الأخرى المتصلة بها لعلاقتها العضوية والوظيفية والتنظيمية بتلك القطاعات ، كالنظام التعليمي والإعلامي

والعلمي ، إلاَّ أننا سوف نأخذ بهذا المعنى الثاني بغية التيسير ولأن هذا المفهوم :

أ - يلتقي مع الاستعمال العام الممارس ، ومع الوظيفة الاجتماعية التي أنشئت لها وزارات متخصصة ودراسات مهنية . كما يلتقي مع التعريف الذي جرى الاتفاق على استخدامه وتداوله في المؤسسات الدولية .

ب - يرتكز على تميز الثقافات بعضها عن بعض بخصوصية ثقافية محددة وسمات لا تشاركها فيها غيرها . وهذا هو الأمر الواقع في مجموعة الثقافات العالمية .

ج - يشمل النخبة والجماهير الواسعة أي المبدعين من أي منبع أو نشاط كانوا كما يشمل المستفيدين من الثقافة على حد سواء .

د - ترتفع فيه شروط إنتاج الثقافة والاستمتاع بها عن مستوى إشباع الحاجات الإنسانية المباشرة ، كما تتسع لأكبر عدد من أفراد المجتمع .

هـ - يحصر الثقافة في مجالي النشاط الفكري والمعرفي والتعبير الفني الجمالي إنتاجاً واستمتاعاً .

و - يمكن فيه تحديد ميادين الثقافة ومجالات التخطيط لها والعمل عليها .

٨ - إن الثقافة بوصفها الصورة المميزة للأمة ترتسم عملياً في :

أ - تراث الأمة المادي والروحي الذي يشكل خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية عبر العصور .

ب - سلوكها الحياتي وإبداعها المتصل المتطور ، ومثلها العليا المحركة .

جـ - طموحاتها المستقبلية وما تتخذه لنفسها من أهداف إنسانية من تطلع للغد .

د - ولا ينفصل واحد من المسارات الثلاثة عن الآخر ، لأن الثقافة وحدة كيانية متصلة بصميم تكوين كل أمة ، وتمثل نسيج حياتها الإنسانية وجوداً وحركة وتوظيفاً وهي الضمير الجماعي لها والناظم لتماسكها ولإرادتها الكلية .

والثقافة العربية مثلها كمثل كل ثقافة أصيلة ثنائية الدور أي أنها ذات وظيفتين : قومية إنسانية معاً فهي :

أ - وسيلة وحدة الأمة لأنها هي التي تنسج وحدة التكوين الداخلي فيها وتوحد في أعماق الذات نماذجها البشرية وقيمها وتجمع أفرادها على الالتزام بمصيرها التضامني الواحد .

ب - وسيلة تأكيد للذات وللتمايز عن الآخرين ، لأنها بقدر ما تقرب المرء من قومه تبرز من خلاله عبقريته الخاصة ، وتكشف عن تباين باقي البشر وتفرده الإنساني عنهم .

جـ - وسيلة أمان واطمئنان لأفراد الأمة الواحدة - فهي أكثر النشاطات اتصالاً بكرامة الإنسان وأعمقها تأكيداً لذاتيته وتقريراً لشخصيته . إنَّه لا يمارس حريته كاملة إلاَّ من خلالها . ولا يشعر بتحقيق ذاته إلاَّ فيها ولا تنتفي عنه الغربية إلاَّ في محيطها وضمن قيمها .

د ـ وسيلة دفاع وحصن أمان في اللحظات المصيرية لأنها آخر ما يمكن انتزاعه من النفوس .
هـ ـ وسيلة لقاء مع الآخرين على المثل العليا المشتركة وسبيل تفاهم مع الشعوب الأخرى على السلام والمصير البشري الأفضل والقيم المشتركة .

٩ ـ إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن ، وأوسعها امتداداً في المكان ، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء ، وإذا غذت وما تزال تغذي بقيمها وإبداعها الأجيال بعد الأجيال منذ أقدم قرون التاريخ ، فقد كانت واحدة من ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث ، سواء في جمعها ثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثّلها أو في انتشارها وتجاوب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها .

١٠ ـ ولقد قامت جذور هذه الثقافة العربية على الإسلام في المنطقة العربية على شرقي البحر المتوسط ، ولدى الشعوب العربية التي تأهل هذه المنطقة ، وكان لذلك أسباب عديدة منها أن هذه الشعوب كانت وماتزال تتعامل مع مختلف البشر بالمساواة والحوار لا الغصب والقهر . وكان الموقع الجغرافي للشعوب العربية من جهة ، وأسلوب حياتها من جهة أخرى يؤهلانها ، منذ القديم للتفاعل والتعامل مع جميع شعوب العالم على السواء ، وذلك عن طريق التجارة والتبادل التجاري اللذين كان العرب سادتها قبل الإسلام وبعده بموقعهم المميز على أطراف بحار الحضارات : الأبيض والأحمر والهندي .

وإذا تأهلوا قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم ، فقد حققوه على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وسعت الدنيا الثقافية كلها معاً ، وفي وقتٍ واحد ،ومن خلال لغة واحدة هي اللغة العربية .

١١ ـ ولقد كان دور الثقافة العربية في إطار الثقافة العالمية على الدوام دور إبداع وإضافة وعطاء ، وظلت رغم خصوصيتها ثقافة إنسانية شاملة لا بتراثها الإسلامي فقط ، وهو ذروة عطائها ، ولكن بما تمثله وبما تجاوزته من عناصر الحضارات الأخرى أيضاً ، وبلغتها العربية التي ظلت لغة العالم فكراً وعلماً واقتصاداً وسياسة وحضارة ثمانية قرون ، وبفنونها الأثرية والفنية والأدبية التي ماتزال تشكل ثروة جمالية لأبنائها وللعالم ، وآصرة من أقوى أواصر الوحدة والتماسك بين أجيالها ، وهذا يعني أنها بالإضافة إلى دورها القومي ذات دور عالمي أيضاً . وهذا الدور ، رغم كل ما أحاق به من تراجع خلال القرون الخمسة الأخيرة فإنّه مايزال حياً قائماً لدى الأمة العربية ، ومن ورائها جميع الشعوب الإسلامية في آسيا وإفريقيا خاصة . وهذا وحده كاف لكي يجعل الثقافة العربية رسالة حضارية ، وركناً ركيناً في ثقافات العالم .

١٢ ـ ولقد كانت الثقافة العربية ـ وما تزال ككل الثقافات الأخرى الأصيلة ـ ذات وظيفة تاريخية

أساسية في توحيد الأمة العربية في الوجدان العميق ومنابع الإبداع ومناهج التفكير . وكل خطط التنمية الثقافية العربية إنما تنصب - بين ما تنصب ، على تقوية وظيفتها التوحيدية . ولا تنبع هذه الوظيفة من دورها التاريخي فقط ولا من مجرد الرغبات والآمال الانفعالية ، ولكن من المصالح المباشرة للأمة العربية حاضراً ومستقبلاً ، ضد عوامل التجزئة التي تتكالب عليها من كل صوب . على أن وظيفة التوحيد ليست من المعطيات الثابتة الأبدية بل هي عملية حية إذا لم تجر تغذيتها باستمرار بالعناصر المبدعة المحركة تراجعت باستمرار ، وخاصة في هذا العصر الذي تتعرض فيه الثقافة العربية الموحدة إلى هجمات الاستلاب والتفتيت بسبب وجودها بين الثقافات العظمى المعاصرة ، وتزعزع عناصر الحصانة والأمن الذاتي فيها .

١٣ - والثقافة العربية إلى هذا تراث عريض بقدر ما هي حاضر ثقافي عريض أيضاً ، وهي تضم في ثناياها ألواناً من الثقافات المحلية التي تختلف حسب الوضع الجغرافي ، والأخلاط العرقية ، والطوائف الدينية . ودور هذه الثقافات فيها كدورها ضمن جميع الثقافات الكبرى ، وهو أن تزيد في غناها وألوانها ، وأن تنوع من عطائها لاسيما وهي تعيش فيها ومعها ، وضمن فلكها الواحد منذ العصور الإسلامية الأولى ، وتتفاعل معها أخذاً وعطاءً وإنتاجاً وتعبيراً طوال هذه العصور . ولقد أسهم الكثير منها في تكوين الثقافة الإسلامية . ما احتضنت هي بدورها عطاء تلك الثقافات بطبيعة الساحة الإسلامية فيها ، واعتبرته جزءاً منها ، ومن كيانها الأصيل ، ومن تجاربها الثقافية المتنوعة .

١٤ - على أن التنوع لا يعني التعدد الثقافي ولا يعني الصراع والتمزيق للوحدة الثقافية العربية . والمحاولات التي تهدف إلى خلق ثقافات محلية أو إيجاد كيانات ثقافية متناحرة وما يستعار لهذه وتلك من شبهات تاريخية ، أو مناهج عامية في التعبير ، أو طائفيات ذات أغراض ، فإنما هو من عوامل الهدم التي لا يراد بها وجه الحق ولا خير هذه الأمة .

١٥ - وأخيراً فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مر العصور ، فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضاً ، وكونت هويتها في نوع من الفعل المتبادل ، وحافظت عليها في أقسى الأزمات التي مرت بها . كانت الثقافة دائماً في قلب الأحداث موئلاً ووطناً وسكناً ونداء تاريخياً محركاً لأعماق الوجدان العربي . وتكاد الثقافة العربية تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية : اللغة العربية . فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب ، لا في الكم ولا في النوع ، ولا في النسق اللغوي المتماسك الذي لم يعتوره تغيير في تراكيبه ومفرداته وجمالياته . وقد حملت الثقافة العربية ، وأداتها اللغة العربية ، رسالة الوحدة بين العرب وغير العرب

عضوياً ووظيفياً وأصبحتا أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والتخلف الاجتماعي والتسلط الأجنبي والعدوان الصهيوني .

١٦ ـ على أن المثقف العربي ، في هذا العصر متصل برغمه بآفاق ثورية التجدد والتوسع من العلوم والمعارف ، وأنواع الخبرات والممارسات في الحياة لا توفرها له الثقافة العربية في استمرارية خطوطها التقليدية . وثمة هوّة متزايدة الاتساع باستمرار بين الثقافة التي نحياها والثقافة التي ترتسم ملامحها في الغد ، وردم الهوة بين الثقافتين من أولى الواجبات في أي تخطيط مستقبلي .

١٧ ـ إن دور الثقافة في حياتنا القومية المعاصرة والمستقبلية يتضمن بالضرورة :

أ ـ زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية من جديد بعدما أصابها من الهزائم والنكبات والإحباطات . فبدون الثقة بالذات والأمل في الغد لا يمكن عمل شيء لإخراج هذا الوطن العربي من واقعه الحالي .

ب ـ وضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وهويتها وتغني عطاءها الحضاري .

ج ـ إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية التي دار حولها نضال جماهيرها منذ عصر النهضة وهي :

* الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب .
* الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة .
* الديمقراطية في مواجهة الاستبداد .
* العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال .
* التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه .
* الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية .
* الحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد .

١٨ ـ وهذه المحاور السبعة إنما تطرح كعناصر عضوية مترابطة في مشروع قومي حضاري كبير . والثقافة بكل رموزها التعبيرية وقدراتها التعبوية ، وشحناتها الوجدانية ـ هي جزء لا يتجزأ من كل محور ، وهي التي تعطي المشروع كله قوته المعنوية ، وإطاره العقلاني والحضاري ، وهي التي تحقق فيه التوازن بين قيم الحركة (التجديد) وقيم الثبات (المحافظة) بحيث لا تطغى واحدة فيها على الأخرى . وبحيث لا تستقطب جماهيرنا العربية وتضعها في خصام مع الزمن : فريق يخاصم الماضي ، وفريق يخاصم المستقبل .

الهُوِيَّةُ الثَّقَافِيَّةُ العَرَبِيَّةُ

١ـ الثقافة مستودع الهوية والأصالة

١ ـ يزداد إلحاح مختلف الأمم على منح الثقافة القومية مكانها من الاعتبار والتأكيد ، لا بوصفها رغبة في الانكماش على الذات ولا امتيازاً قومياً لكل أمة ، ولكن بوصفها حقاً من حقوق هذه الأمم في الحياة ، وثروة تضاف إلى ثروات الإنسانية . والهوية الثقافية يمكن أن توصف بأنها النواة الحيّة للشخصية الفردية والجماعية ، والعامل الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال الأصيلة للفرد وللجماعة ، والعنصر المحرك الذي يسمح للأمة بمتابعة التطور والإبداع ، مع الاحتفاظ بمكوناتها الثقافية الخاصة ، وميزاتها الجماعية التي تحددت بفعل التاريخ الطويل واللغة القومية والسيكولوجية المشتركة وطموحات الغد .

٢ ـ إن الهوية الثقافية هي في واقع الأمر جزء عضوي من فكرة الثقافة لأنها مهما اختلفت أنواعها ، فإنّ التعبير عنها يظل ذاتياً بصورة من الصور . فالإبداع ، في أساسه ، شيء مباين للنمطيّة ، منافٍ للتكرار ، نابعٍ من الذات الخاصة التي أبدعته . وإذا كان ذلك حقاً فإنه من الحق أيضاً أن الثقافة دائماً عالمية من حيث الوظيفة لأنها تتوجه إلى كل إنسان . فهي تنطوي إذن على الظاهرتين المتناقضتين : الخصوصية القومية من حيث الإنتاج ، والعمومية الإنسانية من حيث الوظيفة . ومع هذا فإن خصوصية الثقافة القومية شرط إيجابي لتحقيق التبادل الفكري في التعاون البشري لأنه إذا افتقدت الخصوصية اتسم الإنتاج الثقافي بالمماثلة ، ولم يعد ثمة منطق لفكرة المبادلة . وهكذا فإن العنصر الهام في الإنتاج الثقافي هو خصوصيته وأصالته ، أي هويته الثقافية التي تميزه ، والتي تتأبى على التقليد وعلى الاستلاب ، وتقوم على العطاء والإضافة الثقافية المتجددة .

٣ ـ أن الهوية الثقافية لكل أمة تقتضي عدداً من العناصر منها :

ـ وجود تراث روحي ـ مادي يشعر كل فرد أنه جزء منه ، وأنه مكون له في الوقت نفسه .

ـ انتماء إلى ثقافة معينة يشعر كل فرد بالوجود ضمن إطارها ، وبالتوحد معها ، وبالمشاركة فيها ، وبالحرية ضمن أجوائها .

ـ وجود شخصية إجتماعية محددة تربط أفراد الأمة بعضهم مع بعض في لغة واحدة ، وعادات وتقاليد متشابهة ، وخصائص في العمل والتذوق وفي الإبداع الفكري والفني متماثلة ، ومنظومة من القيم الروحية والأخلاقية والجمالية واحدة .

بهذا كانت ثقافة الأمة العربية قوام شخصيتها ، والمعبر الأصيل عن تطلعاتها ، والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة ، وكان الحفاظ على تراثها وانتقاله بين الأجيال وتجديده هو ضمانة تماسكها ونهوضها بدورها الإبداعي المتجدد .

٤ ـ ليست الهوية الثقافية ذاتاً ثابتة أو مركباً جامداً من الخصائص والقيم والتقاليد ، ولكنها مجموعة من المشاعر والأفعال ومن السمات التاريخية والأبعاد الفكرية والفنية والروحية ، ومن معطيات السلوك الحية النامية دون انقطاع والتي تغنى بالحوار وبالتطور وبالأخذ والعطاء وبالإبداع الذاتي ،إنها تتجددوتعيد خلق ذاتها في إطار خصائصها باستمرار . لأنها في حركة داخلية مستمرة ، وتتغذى بالمورثات العريقة للمجتمع ، وبالقدرات الداخلية الإبداعية فيه كما تتغذى بالإسهامات الخارجة عن طريق الاستيعاب والتحوير والتمثل . إنها السعي الدائم إلى مشروع ثقافي جديد يكفل خلق المستقبل من أضلاع الماضي .

٥ ـ وتتميز الثقافة العربية بخصائص كثيرة رافقتها وتطورت معها على الدهر ، وأتاحت لها أن تواصل مسيرتها منذ القدم إلى الآن ، وأن تسهم بشكل إيجابي حي في إغناء التراثين القومي والإنساني في مختلف عصورهما ومراحل تطورهما . وهذه الخصائص هي أبرز مكونات الهوية الثقافية العربية وأقوى مظاهرها ، وهي التي تكون ـ مع القيم ـ معالم أصالتها القومية وخصوصيتها بين الثقافات . ومن أهم هذه الخصائص :

أولاً : عراقة الثقافة العربية فقد نشأت قبل ألوف السنين فوق الأرض العربية ، وامتدت متنامية عبر الزمان والمكان ، معبرة عن ذاتها ، في عدد كبير من الحضارات ، قبل أن تتحد في النهاية في حضارة عربية إسلامية واحدة ذات ثقافة كبرى واحدة شملت الأرض العربية كلها وما انضوى إليها من الحياة والناس .

ثانياً : إن هذه الثقافة كانت على الدوام ذات سمات إنسانية عالية ، ذلك أنها منذ ظهورها ، ومن خلال مختلف الحضارات التي أقامتها ، كانت تحفل بقيم فكرية وأخلاقية واجتماعية ما انفكت الإنسانية تنشدها على الدوام وتأخذ بها ، ومازالت تضعها في أوليات مبادئها واهتمامها . ومنها قيم الحق والعدل والمساواة والكرامة واحترام المعرفة وواجب التفكر في الخلق .

ثالثاً : إن لهذه الثقافة العربية سمة الشمول إذ أنها لم تتجل في الآداب والعلوم دون التقاليد ، ولا في دنيا المادة دون آفاق الروح ، ولكنها شملت نواحي الحياة جميعاً ، وظهرت

في الفنون والطرز الشعبية ظهورها في التقاليد الاجتماعية ، وتجلت في العلوم والتشريع والفقه تجليها في النظام الاجتماعي والعمارة والتصوير وطرائق الفكر وألوان الآداب والتاريخ .

رابعاً : إن لهذه الثقافة تطلعها الروحي العظيم . ففيها ظهر تراث الأنبياء والرسل ، إلى أن جاء الإسلام بالوحدانية . ثم كان تراثه بعداً أساسياً من أبعادها ، ومنحها طابعها الذي ماتزال تتسم به بين الثقافات ، كما أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين ، فأضحت الثقافة العربية منذ ذلك الحين ثقافة عربية إسلامية ، كما أضحت بالإسلام ثقافة لكل مؤمن بهذا الدين على الأرض ، ومن خلاله ثقافة للإنسانية جمعاء .

خامساً : تفردت الثقافة العربية بين الثقافات القديمة بقدرتها على استيعاب الثقافات الأخرى دون أن تفقد شخصيتها وخصوصيتها ، وإذا لم ترفض أخذ الكثير عن غيرها بحكم وساطتها التجارية بين الأمم المختلفة عصوراً طويلة رغم أصالة منجزاتها ، فإنها أقامت حضارتها على الأسس الإسلامية العربية هاضمة في داخلها معظم ثقافات الأرض من فلسفة الإغريق وعلومهم إلى حكمة الهند وفكرها إلى آداب الفرس ونظمها . وقد تفاعلت معها جميعاً دون أن تذوب أو تتشوه أو تفقد أصالتها بهذا التفاعل الخصب ، وقد طبعت كل ذلك بطابعها العربي الإسلامي . وكانت هذه الثقافة العربية في النتيجة هي التي وصلت إلى الشعوب الأخرى من هندية وتركية وصينية وإفريقية . كل ذلك لأنها كانت ولا تزال من أولى الثقافات العالمية التي تؤمن بالحوار الثقافي بين الحضارات ، وتؤمن باحترام الإنجاز الإنساني في كل منها وتقدره .

سادساً : إن هذه الثقافة العربية ذات وسيلة تعبير ندر أن تماثلها وسيلة منذ تكاملت أدواتها وأسسها قبل الإسلام ، تبرهن على قدرة فائقة في التطور والنمو واستيعاب المبدعات الإنسانية والمستحدثات في مجالات العلم والتقنيات والفنون والآداب . وقد تمكن وما يزال يتمكن أبناء اللغة العربية والناطقون بها من توليد المشتقات ، وإيجاد المفردات ، والتعابير العربية السليمة التي تحيط بكل حاجاتهم التعبيرية . ويلحق بهذه اللغة طريقة تسجيلية مختزلة هي الكتابة العربية التي أخذت قرابة أربعين شكلاً في الرسم خلال العصور ، وتقرأ كلها بها . وأضحت طرائقها في الكتابة تزييناً فنياً وتصويراً ما بين أقصى الصين إلى أقصى المغرب .

سابعاً : والثقافة العربية إلى هذا كله لم تبق جامدة على شكل واحد ، وكانت على مر العصور قابلة للنمو والإبداع والتطور المتجدد ، خلافاً لكثير من الثقافات الأخرى التي شاخت فلم تقو على مواكبة التطور البشري فانقرضت ، أو جفت فيها ينابيع الإبداع فبادت ، ولم يبق منها شيء سوى الذكرى أو تجمدت قروناً طويلة على شكل معين فبقيت

أسيرة قوقعتها إلى الأبد . إن هذه القابلية للتطور والتجدد سمة لا تكاد تعرفها مع الثقافة العربية إلّا الأقلية القليلة من الثقافات العالمية .

ثامناً : وأخيراً بسبب هذا كله كانت الثقافة العربية وما تزال تصمد لجميع محاولات الاستلاب أو التشويه أو الغزو الثقافي سواء أجاء من الاستعمار في شتى صوره ، أو جاء من الغزو (كالصهيوني الأجنبي) بكل أشكاله . إن أصالتها هي التي تقف حائلاً بإصرار وحيوية دون نجاح تلك المحاولات المدمرة ، وهي التي تجعلها تجتاز بنجاح المعادلة الصعبة بين الحوار المتكافىء والأخذ الإيجابي عن الثقافات الأخرى ، وبين الرفض القاطع لمحاولات طمس الهوية وتشويه المعالم الثقافية العربية في الوطن العربي بعامة وفي الأرض المحتلة في فلسطين وخارجها بصورة خاصة .

٢- القيم العربية الإسلامية

١ ـ تتميز الثقافة العربية ، بجانب هذا بارتكازها على منظومة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية تشكل في مجموعها الهيكل الأساسي للهوية الثقافية العربية . وإذا كانت الثقافة هي التي تضفي على الحياة الإنسانية معناها وقيمتها فإنها إنما تضفيها من خلال إطار ومحتوى القيم التي تحملها . وإنما يتحدد اتجاه الإنسان في الحياة والفكر وفقاً لهذه القيم التي تحكم سلوكه وأفعاله وطرئق إبداعه .

٢ ـ ومنظومة القيم العربية الإسلامية مجموعة متكاملة من المباديء تشكل في جملتها مذهباً خاصاً في الحياة هو الذي منح الهوية الثقافية العربية ملامحها المميزة ، وإن كانت بعض الأشكال التي أخذتها هذه القيم في الماضي مختلفة عن الأشكال العربية الحديثة نتيجة تطورات العصور ، وهي اليوم أنساق ونظم ومؤسسات موجودة في صلب المجتمع العربي الإسلامي القائم لكن فاعليتها بلغت الآن أدنى مستوياتها لأسباب عديدة . والحراك الاجتماعي يبدأ لا في إيجادها ولكن في طريقة منحها طاقات جديدة حركية من جهة ، ومفاهيم تستوعب العصر من جهة ثانية ، وتحويلها من جهة ثالثة إلى مؤسسات اجتماعية ثابتة .

٣ ـ تلك القيم تتناول مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية . وقد نستطيع استعراض أبرزها في الملامح التالية :

أولاً : من الناحية السياسية

أ ـ تكريم الإنسان بوصفه إنساناً ، فلم تعرف الحياة العربية على امتداد تاريخها المدون ظاهرة الطبقات الاجتماعية المغلقة أو ظاهرة التمييز العنصري . . وحين أشرق الإسلام على الأمة العربية صار تكريم الإنسان محوراً أساسياً من محاور نظرته الكلية للحياة حتى لقد حرص القرآن الكريم على إعلان مبدأ تكريم بني آدم جميعاً على اختلاف ألوانهم وألسنتهم

وعقائدهم ، فقد جاء فيه ﴿ **ولقد كرمنا بني آدم** ﴾ (الإسراء : ٧٠) وجاءت الأحاديث النبوية بالمبدأ الذي تتداوله اليوم ألسنة العرب جميعاً « لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلّا بالتقوى » . . . وقد كان من آثار هذه النظرة الإنسانية أن نبغ في المجتمعات الإسلامية كثير من أبناء الطبقات الدنيا ومن الرقيق قبل زواله ، ولم يَحُلْ النظام الاجتماعي بينهم وبين بلوغ أرفع الدرجات .

ب ـ الشورى كأسلوب للحكم . . فلقد كان للعرب ـ حتى في جاهليتهم ـ نظامهم القبلي الذي يستشير فيه حاكم القبيلة أولي الرأي والخبرة من أفرادها ، كما كانت لهم اجتماعاتهم التي يتبادلون فيها الرأي إذا واجهتهم أزمة أو هموا باتخاذ قرار خطير . وأخبار « دار الندوة » قبل الإسلام مشهورة وموثقة . وقد تحولت الشورى مع مجيء الإسلام إلى مبدأ أساسي من مبادىء الحكم والسياسة وذلك بقوله تعالى لنبيه (ﷺ) ﴿ **وشاورهم في الأمر** ﴾(آل عمران : ١٥٩) وقوله في المؤتلفة : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾(الشورى / ٣٨) وعدم تطبيق الشورى إلّا على أساس فردي وغير ملزم في بعض فترات التاريخ الإسلامي هو الذي حال دون تطورها إلى مؤسسة اجتماعية سياسية ذات حقوق وواجبات .

جـ ـ العدل : وهو بدوره من المبادىء القرآنية التي تحولت إلى قيمة ثابتة في الحياة العربية ، حتى سجل التاريخ أخبار عدد من الحكام والقضاة الذين اشتهروا بالعدل وارتفع به ذكرهم . . يقول القرآن الكريم : ﴿ **إنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان** ﴾(النحل / ٩٠) ، ويقول : ﴿ **وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ (النساء / ٥٨) ، ويقول : ﴿ **ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألّا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ (المائدة / ٨) .

د ـ رفض الظلم : وهو خلق عربي أصيل سجله الأدب العربي شعراً ونثراً منذ العصر الجاهلي ، ثم جعله الإسلام قيمة أخلاقية أساسية . ففي المعنى الأول قصد الآية الكريمة : ﴿ **الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فهاجروا فيها** ﴾(النساء : ٩٦) .

وفي المعنى الثاني يقول القرآن الكريم : ﴿ **وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان** ﴾ (النساء / ٧٥) و ﴿ **واذهب إلى فرعون إنّه طغى** ﴾ (طه / ٢٤) و (النازعات / ١٧).

وفوق ذلك فالمسلم ليس مأموراً برفض الظلم فحسب ولكنه مأمور أيضاً بالنضال ضده حين يقع على الآخرين . يقول تعالى . ﴿ **والله لا يحب الظالمين** ﴾ (آل عمران : ٧٥ و١٤٠)، ويقول : ﴿ **ومن يظلم منكم نذقه عذاباً أليماً** ﴾ (الفرقان ١٩) ﴿ **ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا** ﴾ (يونس : ١٣) ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب**

ينقلبون ﴾(الشعراء : ٢٢٧) ﴿ **إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها** ﴾ : (الكهف : ٢٩).

وفي الحديث القدسي : « يا بني آدم إنّي حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا »

هـ ـ الحرية : بمعنى إطلاق ملكات الإنسان وتحريره من كل صور الاستغلال في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية : فالحرية ملازمة للإنسان منذ ولادته وليست منّة من أحد . وفي ذلك يقوم عمر بن الخطاب قولته المأثورة : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . . » بل أنَّ الإسلام يحث الفرد على إبداء رأيه والتعبير عنه في شجاعة كما يحث على هذه الحرية فهو يقول : ﴿ **ولا تكتموا الشهادة** ﴾ (البقرة : ٢٨٣) ثم يقول : ﴿ **ولا يضار كاتب ولا شهيد** ﴾ (البقرة : ٢٨٢) فالحرية في الإسلام حرية مسؤولة . وإنما تحدها فقد حدود الله . ويتصل بالحرية استخدام التأمل والفكر على الدوام . والآية الكريمة : ﴿ **أفلا تعقلون** ﴾ تتكرر في ستة مواضع من القرآن (البقرة : ٧٦ ، يونس : ١٦ ، يوسف : ١٠٩ ، الأنبياء : ١٠ ، القصص : ٦٠ ، الصافات : ١٣٨) كما تلحق بها الآية : ﴿ **أفلا تتفكرون** ﴾ (الأنعام : ٥٠) .

و ـ المساواة : وهي مبدأ منزل بدوره ، قال تعالى : ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾ (الحجرات : ١٣) وهكذا : فـ « الناس سواسية كأسنان المشط » كما ورد في الحديث الشريف .

والمجتمع الإسلامي . هو المجتمع الوحيد الذي قُبِلَ فيه العبد كإنسان ، وفُتِحَ فيه المجال لا للتحرر فقط ، ولكن لبلوغ قمة الهرم السياسي والاجتماعي ، في سلم اجتماعي مفتوح قائم على المساواة في الفرص وعلى أن « قيمة المرء ما يحسن » .

ز ـ السماحة الفكرية والاجتماعية ، وفي القرآن الكريم : ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاَّ بالتي هي أحسن** ﴾ (العنكبوت : ٥٤) ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾ (النحل : ١٢٥) ﴿ **ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌّ حميم** ﴾ (فصلت : ٤٩).

حـ ـ المسؤولية عن العمل : فـ ﴿ **كل نفس بما كسبت رهينة** ﴾ (المدثر : ٣٨). ﴿ **ولا تزر وازرة وزر أخرى** ﴾ (فاطر : ١٨ ، الأنعام : ١٦٤ ، الإسراء : ١٥ ، الزمر : ٧ ، النجم : ٣٨) ﴿ **وإن ليس للإنسان إلاَّ ما سعى** ﴾ (النجم : ٣٩) .

ثانياً ـ من الناحية الاجتماعية

أ ـ احترام الأسرة واعتبارها نواة البناء الاجتماعي : يتجلى ذلك في عناية مبادىء الإسلام بالقضايا المتعلقة بها سواء في رعاية الوالدين أو التراحم بين ذوي القربى أو قضايا الإرث وتقسيمه أو قضايا الزواج وصون حقوق المرأة ولهذا لم يكن غريباً أن تنجو أكثر المجتمعات العربية من آفة هذا العصر التي أوشكت أن تقوض المجتمعات البالغة التقدم : وهي ظاهرة تصدع الأسرة وضياع الودّ بين أفرادها .

ب ـ إيثار المروءة ، والعفو فهو الأساس في العلاقات الاجتماعية ، فالبرغم من تشريع العقوبات إسلامياً . إلّا أن العفو وكرم التجاوز أفضل ﴿ **وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم** ﴾ (البقرة : ٢٣٧) ﴿ **وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم** ﴾ (التغابن : ١٤) ، بل لقد عرف المجتمع العربي ظاهرة الفتوة باعتبارها مرتبة عليا من مراتب الفضل وقرر لها أن تقوم على خصال المروءة والإيثار والعفو والسخاء .

ج ـ التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية ونبذ الأنانية الفردية بوصفها رذيلة من الرذائل وذلك بما أمر الإسلام من الصدقات والزكاة وتخصيصها ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل** ﴾ (التوبة : ٦٠) ﴿ **وفي أموالهم حق للسائل والمحروم** ﴾ (الذاريات : ١٩) وبما كانت تقيمه الدول الإسلامية من المشافي والبيمارستانات وإحياء موات الأرض ومبدأ : من أين لك ذلك ؟ ومؤسسة الوقف والأحباس التي امتدت أياديها إلى التعليم وخدمات المساجد وإلى الجهاد في سبيل الله وإلى المشافي والجسور والينابيع وإلى تحرير الرقيق والغارمين وإلى مرضى الحيوان .

د ـ العدل الاجتماعي بتحريم الربا وإنكار استغلال الإنسان وإبقاء التعليم مجانياً مفتوحاً للجميع من خلال المساجد والمدارس . والناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار .

هـ ـ المسؤولية الاجتماعية العامة للجماعة من خلال تنظيم الحرف (الأصناف) وبخاصة من خلال وظيفة الحسبة المسؤولة عن « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » في المجتمع والتي تشمل فيها تشمل مراقبة الأسواق والموازين والمكاييل والمخابز والمعاصر والصباغة الدباغة والمراكب والصيد ومنع الغش ورقابة المدارس والتجاوز على الطرق ونظافتها ومراقبة الأبنية والرفق بالحيوان والسهر على عدل القضاة والشهود ومجالس الحكم وتنفيذ الأحكام والرقابة على الأمراء والولاة وتنفيذ أحكام الوقف ورقابة المؤذنين والقَوَمةِ والوعاظ والأطباء والصيادلة والعطارين ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار والحفاظ على الآداب العامة .

ثالثاً ـ من الناحية الاقتصادية

أ ـ تقديس العمل النافع والإنتاج فهما قيمتان أساسيتان في الإسلام مبدأً وتطبيقاً . فالعمل شرط الرزق : ﴿ **هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه** ﴾ (الملك : ١٥) ﴿ **وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حباً فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون** ﴾ (يس : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) ﴿ **وأن ليس للإنسان إلاَّ من سعى** ﴾ (النجم : ٣٩) . وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل العمل بمرتبة الجهاد . والإمام ابن حنبل أمر بأن يلزم الناس السوق ، والإمام الغزالي جعل الكسب واجباً على كل شخص في الدنيا لا يعفي منه إلاَّ زاهد أو مجاهد أو عالم أو مشتغل بمصالح المستقبل . وجعل الأسواق موائد الله من أتاها أصاب منها . وابن تيمية جعل العمل واجباً دينياً ودنيوياً ، وإخوان الصفا قالوا بضرورة الصانع للمجتمع ، ودعوا إلى تعلم الصناعات واتقانها . وابن خلدون جعل أساس القيمة في المجتمع القدرة على العمل والكسب .

ب ـ الاستثمار الإنتاجي ومنع الاكتناز والاحتكار فالكون مسخر للإنسان يستثمره ﴿ **ألم تروا أن الله سخَّر لكم ما في السموات وما في الأرض** ﴾ (لقمان : ٢٠) ﴿ **وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار** ﴾ (ابراهيم : ٣٢ ـ ٣٣) ﴿ **وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً** ﴾ (النحل : ١٤) واستثمار المال يكون في الدرجة الأولى لتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان كالطعام والكساء والمواد المساعدة (ورق ، تعدين ، زجاج ، فخار) وأدوات الحرب والنقل .

جـ ـ مسؤولية الدولة عن أعمال النفع العام والمصلحة العامة كقنوات الري والأسوار والخانات والجسور والينابيع وقلاع الدفع والخدمات ذات الصفة الاجتماعية كالطرق والمشافي والأوقاف .

د ـ إن الثروات العامة ملك الأمة والدولة إنما تديرها لمصلحة الجميع (كالمناجم والغابات) ومن حقها في حالات العسرة والضرورات (كالمجاعات والنكبات) مصادرة الحاجات الأساسية لمنع احتكارها أو استغلالها .

رابعاً ـ من الناحية الفكرية الثقافية

أ ـ رفض الأمية وتكريم العلم طلباً وحملاً ونشراً وتراثاً . فإذا كانت كلمة ﴿ **اقرأ** ﴾ أول أوامر القرآن الكريم فإن العلم واجب إسلامي : ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾ (الزمر : ٩) . وقد كان من ميزات عهد الرسالة طلب العلم ومن ميزات المجتمع

المسلم فيما بعد أنه مجتمع متعلم انتشر فيه العلماء وتكاثرت فيه المدارس حتى أضحى التراث العربي الإسلامي يضم ملايين الكتب .

ب ـ الدعوة للإبداع والتفكير في آلاء الله وفي الطبيعة وأسرارها وفي الذات الإنسانية خلقاً وسلوكاً ﴿ **وفي أنفسكم أفلا تبصرون** ﴾ (الذاريات : ٢١) . ﴿ **أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء** ﴾ (الأعراف : ٥٤) ﴿ **إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون** ﴾ (البقرة : ١٦٤) ﴿ **قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق** ﴾ (العنكبوت : ٢٠) .

جـ ـ البحث عن المعرفة والحكمة من أي وعاء خرجت . وقد برهن المجتمع العربي الإسلامي عملياً عن ذلك بما مزج من مختلف الثقافات وما أخذ من ثقافة اليونان وفارس والهند وغيرها بجانب الثقافة العربية الإسلامية وبما أقام نتيجة لذلك من ثقافة عالمية أضاءت سبيل البشرية عدة قرون .

٢ ـ الهوية الثقافية العربية في العصر الحديث

١ ـ لم يكن ممكنا أن تمر قرون من التخلف ومن التفكك السياسي والاقتصادي على الأمة العربية دون أن تترك آثارها في تراخي علاقاتها الثقافية التاريخية ، وتوهين روابطها ، وبالتالي في إضعاف فاعلية هويتها الثقافية الموحدة ، وخصائصها ، وهبوط قيمها الأساسية بعدم الممارسة ، حتى أنسيت الشعوب العربية أن الهوية الثقافية ككل كائن حي تتغير وتتحول أولاً من داخلها ، ثم تتطور ثانياً بتأثير التلاؤم مع ظروف المجتمع ، وتطور العصر ، وحسب التأثيرات الخارجية التي تستوعبها عن وعي ودراية . وكانت الدعوة إلى إغلاق باب الاجتهاد في العصور المملوكية والعثمانية ، وانتشار الفكر الغيبي ، وانغلاق المجتمع العربي الإسلامي عن العالم ثقافياً وفكرياً واجتماعياً ، من أسباب سيادة التقليد في هذا المجتمع الذي لم يجد في داخله الحاجة ولا القدرة على تطوير مفاهيمه وتغيير أوضاعه من الداخل . فلاذ بقيم أصبح عاجزاً عن تطويرها بحيث تتلاءم مع ظروفه التي يعيش ، وبتراث أصبح غير قادر على استنطاقه لإيجاد حلول لمشاكله التي يعاني . كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتقدم في مختلف مجالات المعرفة والقوة والتوسع ، وكانت قواها الاستعمارية تطوق بين ما تطوق الوطن العربي لتنقضّ عليه في المغرب والمشرق على السواء ، مما بين يديه ومن خلفه .

٢ ـ وقد اتفق أن ظهرت حركة النهضة العربية منذ مطلعها مع زحف هذه القوى الغاشمة عليها . فاصطرعت معها عسكرياً واقتصادياً وثقافياً . وإذا كانت قد انهزمت في المجالين الأولين فإن عمق الجذور الثقافية العربية وقوتها الروحية واللغوية والفكرية استعصت على الهزيمة بل استطاعت في بعض مناطق الوطن العربي أن تزدهر وأن تعرف بعض التألق رغم طول فترة التأثير الاستعماري وكثافته . وإذا كانت قد ظهرت مظاهر الاستلاب المتسلط على الشعوب العربية مع تنوع شخصية المستعمر وتنوع وسائله ، إلاَّ أن الثقافة العربية الإسلامية هي التي ظلت تقاوم في بعض المناطق وتحفظ على الناس هويتهم وخصوصيتهم بوصفها آخر الحصون .

٣ ـ وحين ظفرت الشعوب العربية باستقلالها خفت وطأة عملية الاستلاب الثقافي الاستعماري لتبدأ بعدها ، ومع تقدم تقنيات وسائل الاتصال الحديثة عملية استلاب أخرى ليست أقل خطراً ولا تدميراً للهوية العربية الثقافية من الوسائل الاستعمارية السابقة . وبدأت معها في

الوقت نفسه عملية استلاب أخرى ناجمة عن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني تتنكر لجميع القيم الإنسانية ، وتنتهك القانون الدولي ، ولا تعبأ بالرأي العام الدولي . وهكذا فإن معركة الأمة العربية لإثبات هويتها الثقافية وتعميقها على أساس من خصائصها وقيمها معركة مزدوجة ذات وجهين :

أ ـ وجه إيجابي لتطوير هذه الهوية وتكييفها وإخصابها حسب تطور المجتمع العربي الحديث ومقتضيات العصر .

ب ـ وجه دفاعي لدفع الاستلاب عنها بأنواعه .

ـ ولقد غشيت الهوية الثقافية العربية غواشٍ من الخصائص الزائفة والقيم الدخيلة . وحل فيها أحياناً المتحول محل الثابت والمدسوس الدخيل بدل الأصيل ، نتيجة لعصور الانحطاط والاستعمار . ومن الهام أن تبذل الجهود لتمييز الثابت من المتحول فيها والأصيل من الدخيل . ولدى العرب معايير واضحة المعالم لهذا ولذاك .

والإنسان العربي من جهة ثانية ليس كياناً ثابتاً ، ونموذجاً نمطياً موحداً ، لا يتأثر بحركة التاريخ أو تغير الزمن . مثل هذا الإنسان الثابت غير موجود . أما في الواقع فالإنسان العربي كيان حركي حي ، كان وما يزال قابلاً للتشكل حسب تجربة الحاضر وتطلعات المستقبل ، وقد تغير على العصور ومايزال يتغير حسب حاجات عصره ومعطيات هذا العصر . لكن هذا الإنسان في الوقت نفسه مرتبط بقيمه المحركة ، مرتبط من خلال تلك القيم بجذوره التراثية ، وبواقعه الحي ، وبرؤى المستقبل المرجو . وهو يجمع بينها وبين كيانه الحركي دون كبير صعوبة . وهذه القيم لا تتغير في أسسها الأولى لاتصالها التكويني بالهوية الثقافية ، وإنما تتغير في طرق تفسيرها وفهمها وأشكال تحققها حسب العصور والظروف .

٥ ـ ويمكن أخيراً أن نضيف أن أهم ما يحكم الهوية الثقافية العربية أمران :

أ ـ التوازن الذي يعيشه الإنسان العربي بين المادة والروح من خلال نظرة متميزة لموقع الإنسان في الكون ، إنها توازنية الإسلام وقيمه . والمرء منا يعطي الدنيا . أو هو مأمور أن يعطي الدنيا ـ حقها كما يعطي الآخرة بدورها حقها ، فلسنا روحيين بشكل مطلق (مقابل ما يُدعى من أن الغرب مادي) ولسنا ماديين حتى لتعمى فينا العيون عن الحياة الروحية .

ب ـ الانفتاح الرحب : فهي ليست هوية قومية مغلقة ، فقد أسهمت فيها المناطق المختلفة والأجيال العديدة . وهي هوية شمول لتيارات مختلفة ولاتجاهات متنوعة واختيارات تؤلف فيما بينها جميعاً نظرة أصيلة للإنسان ولمنزلته ودوره في الخليقة . وهي إلى هذا وذاك هوية متطورة تمثل حصيلة لتجارب إنسانية عبر عهود طويلة من التاريخ وعلى حيز واسع من الأرض .

الخُطَّةُ الثَّقَافِيَّةُ الشَّامِلَةُ

١ - مبررات الخطة الثقافية الشاملة

١ - تنتاب العالم ، في هذه الفترة من أواخر القرن العشرين ، موجة من التحولات جعلت حياة المجتمعات كلها مختلفة حتى في الجذور ، عنها في العصور السابقة . وهذه تحولات تشكل في حد ذاتها ثورة ثقافية خطيرة ، كما تفرض مجموعة من التحديات الثقافية لكل أمم الأرض . وهي تشكل بالنسبة للأمم العريقة ذات التراث الثقافي الوطيد كالعرب ، تحديات أكثر قسوة ، وخطراً . وإذا كان الغرب يواجه أزمة ثقافة في هذا العصر فهي أزمة تختلف عما تواجه الشعوب الأخرى ومنها العرب . قد تكون أزمة الثقافة في الغرب ناشئة عن اختلال التوازن بين القيم الأخلاقية والاجتماعية وبين المعطيات التقنية ، وقد تكون ناشئة عن الإفراط في نمو الثقافة الاستهلاكية ، أو عن كليهما معاً . أما أزمة الثقافة في المجتمعات النامية فتتجلى في تخلف البنى الحضارية عن معطيات العصر ، وقصورها عن التلاؤم المناسب معها ، وفي عجز وسائلها في الدفع عن ذاتها تجاه أخطار القوى الخارجية من مختلف الأنواع .

٢ - إنَّ حضارة العصر الحاضر ، وبالتالي ثقافته مختلفتان نوعياً عن الحضارات الإنسانية السابقة وثقافتها ، وإن كانتا تعتمدان ، في الأسس ، عليها ، وهكذا فمجتمع الغد الآتي مليء بالمتغيرات والتحديات التي تقوم على انقلابين اثنين :

أ - الانفجار المعرفي : الذي أتى للعالم بكتل هائلة من المعارف ، مختلفة في الكم ، وفي النوع ، عن معارف ما قبل القرن العشرين ، وهي في ازدياد مستمر ، وتنوع هائل ، وتعقد لا ينقطع ، على الشكل الذي يكاد يستحل معها استيعابها وملاحقة أبعادها ولو بأقصى الجهد .

ب - الثورة التقنية وقد فرضت على العالم وسائل وعلاقات جديدة وطرقاً في العمل لم تعرفها البشرية من قبل ، وهي تتوسع وتتعمق عبر التقنيات القديمة . وقد تجاوزتها ، وأحدثت فجوة هائلة السعة بين منجزات التقنية الحديثة ، وبين الثقافات التقليدية العريقة .

٣ - نجم عن هذين الانقلابين انقلاب ثالث ظهر فيه ما نكاد نسميه بالخطر الأساسي على الثقافة

العربية ، وبالتالي على الوجود العربي كله هو :

ثورة الاتصال التي فرضت في أجواء الثقافة العالمية السرعة البالغة ، وسعة المعلومات وتشابكها ، وإلغاء الأبعاد وترابطها . وهذه الثورة وضعت المستقبل في يد الثقافات الأقوى المالكة لوسائل الاتصال .

إن هذا كله أوجد ما يمكن أن يسمى بصدمة المستقبل . والثقافة العربية مرغمة على مواجهة كل ذلك والتعامل معه ، إن شاءت البقاء .

٤ ـ نجم عن هذه الصدمة آثار لا تشكل بالنسبة للثقافة العربية تحديات بالغة فحسب ، ولكن تشكل كذلك أخطاراً تمس الكيان العميق للأمة . إنها نوع من الهيمنة الثقافية الكاملة والتبعية الفكرية للأقوى ، ولما كانت البلاد العربية لم تلحق بعد بأسرار هذه الثورات المعرفية والتقنية والاتصالية فإن هذا يزيد في قطع صلتها بالعصر كما يزيد في قيام حالات عقد النقص والاغتراب والإحباط والإحساس بالدّونية أمام هذه الثورات وأصحابها . ويؤدي بالتالي إلى المزيد من التبعية حتى ولو لم نشأ ذلك أو لم نقبله . وهذا كله يدفع إلى ما يجب أن نسميه بالبحث عن الأمن الثقافي . لأن ترك الأمر للظروف يشكل تهديداً للذاتية الثقافية العربية ، وللهوية الحضارية العربية ، ومن هذه الأخطار :

أ ـ الصراع مع القوى الثقافية العالمية المسيطرة (وخاصة منها الدول المتقدمة) التي تمتد في المساحة المكانية والبشرية والمؤسسية بحجم القارات كلها ، وبحجم الأرض والفضاء من حولها . إنها تقود العالم برغمه وتتركه يلهث وراءها . وهذه التبعية المفروضة على الثقافات الأخرى لا تلغى قيمتها التراثية فقط ، ولكن تفكك بناها التكوينية وتهدد بانحلالها بالإضافة إلى ما تفرضه من إهمال للتراث الثقافي من روحي ومادي ، ومن تخل عن الإبداع الذاتي .

ب ـ فرض قيم الاستهلاك ، وتحويل المجتمعات النامية ومنها البلاد العربية إلى مجرد أفواه وعقول مستهلكة لا منتجة ، ومنفعلة لا فاعلة . وتنميط الحياة الثقافية بحيث تتحول الحضارات الأخرى إلى حضارات هامشية مختلفة . وما كان ممكنا للحضارة التكنولوجية الحديثة أن تكون بهذه القوى لولا ما تفرضه من قيم الاستهلاك على الحضارات الأخرى .

جـ ـ فرض النموذج الثقافي التقني المتقدم الواحد . وهذا ما يسلب الهوية العربية مقوماتها ، ويوقف الذاتية الثقافية عن الإبداع والتطور وينتهي بالتالي إلى تدميرها . ذلك أن ثقافة المجتمعات المتقدمة تفرض نوعاً من الحصار التدريجي على جميع النشاطات البشرية يعزز كل ما يطابقها ويقبل التنميط ، ويدمر كل ما يخالفها أو يقاومها ، سواء كان نهجاً من المعرفة أو قيمة من القيم الخلقية أو الجمالية ، وذلك يعني إلغاء التنوع والتعدد الثقافي

البشري ، وهو أثمن ثروات الإنسانية .

د ـ تفكك البيئة الاجتماعية والطبيعية معاً وتدهورها ، لتنسجم مع التبعية الجديدة المفروضة وتنتظم معها .

٥ ـ وتزداد الأخطار تحدياً وأثراً بسبب ما ينتاب الكيان العربي نفسه من عوامل الضعف ومن ذلك :

أ ـ الأمية الثقافية التي توقف الكثير من العمل الثقافي ، وتنقص إنسانية الإنسان . وإن كانت الأمية في حد ذاتها ليست بمانع من الثقافة إبداعاً واستفادةً . إلاّ أنها بكل تأكيد تحدُّ من آفاقها وإمكانها ، وتقلص من ينابيعها .

ب ـ فقر بعض الأقطار العربية في المال أو في الخبرات أو في الخطط أو في الوسائل أو في بعضها دون بعضها الآخر .

جـ ـ عدم تطابق برامج التربية والتعليم في كثير من الحالات مع حاجات المجتمع العربي وتطورات العصر .

د ـ نقص الحريات ، فالديمقراطية الثقافية أساس الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، وعدم المشاركة الشعبية في وضع السياسة الثقافية وفي تنفيذها يباعد ما بين منابع الثقافة وبين المستفيدين منها .

هـ ـ عدم شمولية السياسات الثقافية أو قصورها عن التطبيق الشامل (من مثل الاهتمام بقطاعات محددة أو بطبقات أو فئات عمرية أو مناطق جغرافية أو جماعات عرقية معينة) .

و ـ ضعف الصناعات الثقافية مما يؤثر على الإنتاج الثقافي ويترك رهينة أصحاب هذه الصناعات .

ز ـ سيادة الإعلام الترفيهي السطحي .

حـ ـ وقد نجم عن ذلك كله أن مبادىء أساسية كالوحدة العربية ، والارتباط بالأرض ، والحرية ، والنضال للأفضل ، قد أصبحت موضع تشكك أو إهمال من جمهرة غير قليلة من المثقفين . والمبادىء لا تقوم ولا تعيش دون وجود من يحملونها ويدافعون عنها .

٦ ـ يضاف إلى هذا وذاك عوامل تتصل بالسياسات الثقافية العربية ومنها :

أ ـ متابعة السياسات الإقليمية المتطرفة في كثير من التشريعات والمشاريع والأعمال الثقافية وما يتصل بها من أمور اقتصادية واجتماعية .

ب ـ ضعف التخطيط الثقافي قطرياً وقومياً ، مع قلة الاستشراف للمستقبل وآفاقه .

حـ ـ حاجة الوطن العربي إلى التنمية وبخاصة التنمية الثقافية التي تقوم في أساس كل تنمية .

د ـ عدم الاهتمام بالثقافة في النطاق العربي وبإشعاعها خارج الوطن العربي وبصلاتها مع الثقافات المعاصرة .

٧ ـ إنَّ هذا كله من ، أخطار خارجية وأدواء داخلية ، يفرض إعادة النظر في الوضع الثقافي العربي كله لتحديثه ، وإعطائه الحركية الحيوية اللازمة ، وجعله في مستوى المعطيات العالمية المتطورة . وهي أمور ليست بالهينة وتقتضي النضال والجهد والعمل الطويل لتحقيقها .

وهذا كله هو ما يمكن أن نسميه بصدمة الحداثة .

إن المسيرة مع صدمتي المستقبل والحداثة ، والمواءمة بينها ، في سبيل تنمية ثقافية رشيدة ناجحة ، لا يكون إلاَّ من خلال خطة ثقافية شاملة تدرك الواقع العالمي والعربي ، وتوظف كل القوى ، وتستخدم كل الوسائل والبرامج للخروج بالثقافة العربية من المأزق الذي توشك أن تنساق إليه .

٨ ـ هكذا يأتي في الدرجة الأولى من الاهتمام والخطر وضع خطة ثقافية شاملة تستهدف الجواب على السؤالين التاليين :

أ ـ أي إنسان عربي نريد في المستقبل ؟ وبالتالي أي مجتمع نريد ؟

ب ـ ما الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك المجتمع ؟

وإذا كان الجواب على السؤال الأول هو إعداد الإنسان المؤمن العربي العصري المبدع وإعداد المجتمع الموحد ، الخالي من الأمية ، الحر الحركي المنتج ، فإن هذا الجواب يحدد أهداف الخطة كما يحدد الوسائل والسبل لتنفيذها .

٩ ـ إن الخطة الثقافية المطلوبة ليست مجرد تجميع للسياسات الثقافية ولكنها عملية تركيبية مبدعة تتجاوز التجميع إلى قيام تركيب فكري جديد مستقبلي وليست الخطة إلى هذا مجرد أفكار عامة وإنما يراد لها أن تكون الإطار المرجعي ، والدستور القومي للسياسات الثقافية العربية ضمن تنوعاتها الإقليمية ، وأن تكون مجال عمل كلي شامل بوصفها البلاد العربية وحدة ثقافية متميزة حية مسؤولة في العالم .

١٠ ـ إن حاجات الوطن العربي وتحديات العصر تفترض أن تتجاوب الخطة مع الحاجات والسمات التالية :ـ

أ ـ أن تكون خطة وحدوية : فوحدة الثقافة العربية هي المنطلق في الخطة وهي المآل ، ليس لأنها تحقيق لواقع قائم فقط وتعميق له ، ولكن لأنها أيضاً مبرر وضع الخطة نفسها ولأنها

هدفها ومقياس براجها ولأن الثقافة في النهاية هي حصن الدفاع الأخير عن كيان الأمة ووجودها .

ب ـ أن تكون ذات منظور مستقبلي ، وإن المستقبل حتى القريب منه ، مختلف عن الماضي في سماته وقد يكون في بعض نواحيه مختلفاً جذرياً عنه .

جـ ـ أن تكون شاملة لجميع قطاعات الحياة الثقافية بشكل متوازن متجاوب مع حاجات الحياة .

د ـ أن تكون قفزة نوعية . فإن الحاجة ماسة إلى استشراف أفق ثقافي جديد يتفق مع معطيات العصر المقبل .

هـ ـ أن تكون مرتبطة بقطاعات الحياة الأخرى ، فالعلاقة متبادلة بين الثقافة وبين تلك القطاعات والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية تعتمد على التنمية الثقافية ، كما أن التنمية عامة تنطلق من الثقافة وإليها في النتيجة تعود .

و ـ أن تكون نابعة من الذاتية الثقافية العربية ، بمعنى أن تكون ثلاثية الأبعاد مرتبطة بالتراث ، مستندة إلى إمكان الحاضر ، متطلعة إلى طموحات المستقبل .

ز ـ أن تكون مرتبطة بالعالم ، فالانكماش الحضاري في العصر الحديث عملية انتحار كالتبعية الثقافية سواء بسواء . والحوار على مستوى النِّديَّة والاحترام والتساوي هو طريق الإغناء والثراء الثقافي .

١١ ـ إن الخطة الثقافية لا يمكن أن توضع من حيث المبدأ إلاَّ بعد معرفة واضحة لثلاثة عوامل :

أ ـ تعرف حاجات الأمة الثقافية في دقائقها وتنوعها وتناقضها ، وصياغتها في أهداف عامة .

ب ـ التقويم الصحيح للوضع الثقافي الحقيقي في المجتمعات العربية بهدف تصحيح مساراتها واستكمال بناها .

جـ ـ تنظيم أولويات العمل في مشاريع متوالية ومراحل زمنية ووسائل محددة . إن هذا كله يستتبع :ـ

١ ـ وضع السياسات القطاعية أو الخاصة المعبرة عن الأهداف .
٢ ـ إعداد الطرق والوسائل الممكنة (أي العمل التقني وبرامجه) لتحقيق الأهداف .
٣ ـ برمجة مدى تدخل السلطات العامة والقطاعات الخاصة والفردية . فلا مندوحة من مشاركة المجتمع نفسه مع السلطات في التنمية الثقافية لأنه هو منبع الإبداع الثقافي وفيه يصب هذا الإبداع وإليه يعود .

٤ ـ تأمين الموارد المادية والبشرية اللازمة .
٥ ـ إيجاد سلطة أو قيادة مركزية تستطيع تخطيط التنفيذ والأمر به والإشراف على إنجازه .
٦ ـ إيجاد الأجهزة اللازمة (من مرافق وقوى بشرية) ولو بشكل تدريجي للعمل . مع توافر اللامركزية في الاختيارات والبدائل .
٧ ـ مراقبة مستمرة للتنفيذ ولتحسين الأداء .
٨ ـ التنسيق المستمر مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية .

١٢ ـ ولقد ندرك تماماً مدى الخطورة والمجازفة في وضع خطة ثقافية شاملة لأوضاع تنموية عربية شديدة التغير ، وشديدة التأثر بالتيارات الغربية ، وبآثار الاستعمار وبتأثير التكنولوجيا الحديثة . إن التوازنات السابقة التي كانت سائدة حتى الحرب العالمية الثانية في المجتمعات العربية (توازن الأسرة ، السهولة الاجتماعية في العلاقات ، الصناعة التقليدية ، الرضى بالإنتاج الذاتي ، محدودية الاستهلاك . . .) كل هذه التوازنات قد تزعزعت ، وفقدت بناها الأساسية لمصلحة قيم وأهداف أخرى مختلفة . وإن المجتمع العربي هو حالياً في حالة تحول كاملة في البنى التكوينية ، ومع ذلك فإننا سنحاول من خلال التحولات المختلفة أن نتبين الطريق بتأكيد المبادىء الموجهة ، وتخير الوسائل ، وإقامة شبكة من المؤسسات الرسمية والشعبية ، ومن التشريعات والأجهزة الإدارية ، ومراكز التأهيل ، وأنظمة التمويل ، تتناسب مع شأن الثقافة في بناء الأمة حسب معطيات العصر والمستقبل .

١٣ ـ أما أن الخطة ستكون أخيراً شمولية فذلك يعني أمرين معاً :

الأول : إن الخطة لم توضع لقطر واحد من الأقطار العربية ، ولكن وضعت لها جميعاً . إن ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى إيماننا بأن الثقافة العربية واحدة ، وإنها ركن من أركان التوحيد بين قلوب العرب وأفكارهم ، وإنها النسيج الذي يجمعهم في كتلة قومية واحدة يوجههم نحو مستقبل واحد .

وبالرغم مما في التصدِّي لمثل هذه المهمة من صعوبات فينبغي أن تكون الخطة قادرة على الصمود ، ممكنة التطبيق في مختلف الأقطار ، قائمة على الاستعداد الذاتي وعلى المرونة بحيث يمكن ملاءمتها مع مختلف الحالات قدر الإمكان .

لا يعني ذلك أن اختلاف ظروف هذه الأقطار قد أرغمت الخطة على أن تكون خطة « الحد الأدنى » المشترك ، ولكنه يعني أنها بالعكس تريد أن تكون خطة « الحد الأعلى » المشترك . فالمفترض هو حسن النيات ، والرغبة الصادقة في العمل العربي ، وفي النهوض بالأمة بجهد عربي متعاون منسق موحد .

إن اللحظات الراهنة من الواقع العربي هي أفضل المناسبات لطرح مثل هذه الخطة

والعمل عليها ، بعد أن أنسي الناس أو كادوا الكثير من معطيات الوحدة والقوة والأمل الجامعة بينهم . ولما كان التخطيط عملية علمية هادئة بعيدة المدى ، دقيقة الحساب ، مستقبلية الأهداف فهي ليست الآن ترفاً ولكنها ضرورة قومية أساسية .

إن ظواهر العجز والسلبية وعوامل الإحباط والتثبيط وألوان التمزق والإقليمية الضيقة والشعوبية هي أزمات عابرة ، وليست سمات ثابتة ، ولا ينبغي لها أن تحجب الرؤية الصحيحة الواضحة لأهداف الأمة بأي شكل ، بل إنها تفترض بالعكس الوقوف لها بحزم ، وبخطة علمية ، تحقق التجاوز .

الأمر الثاني هو : أن الشمولية تعني جميع ميادين الثقافة وهذا يعني أن الخطة تحاول تغطية جوانب الثقافة كافة على سعتها بصرف النظر عن إمكان التطبيق الفوري لها . فالخطة ليست عملاً وقتياً ولكنها « استراتيجية » بعيدة المدى ، بمعنى أنها أهداف ومجموعة من الطرائق المرحلية والبدائل الموصلة إلى تلك الأهداف .

ونحن نعرف أن بعض البلاد العربية أوفر إمكاناً من بعضها الآخر فهي تستطيع الأخذ بالحد الأقصى من الخطة ، وغيرها تستطيع الاختيار في البدائل أو في الميادين نفسها . فليس في الخطة إلزام ، وليس فيها ترابط تسلسلي بين الميادين بحيث لا يتحقق قسم إلاَّ إذا تحقق الآخر الذي يسبقه ، وليس فيها ترابط أفقي بحيث إذا توقف جانب توقفت الجوانب الأخرى . إن ميزة الميادين الثقافية إنها متفرقة على ترابطها ، وإنها تسمح بمسيرة بعضها دون عائق من بعضها الآخر .

إن ذلك لا ينفي كون الميادين الثقافية في القطر العربي الواحد ، وبين الأقطار العربية نفسها ، تتكامل فيما بينها ، ويؤثر بعضها في بعض ، وتستلزم اهتماماً متساوياً لتنميتها وتمكينها من العطاء والتفتح ، ومن المسلم به أن وجود معوقات في وجه التنمية الثقافية في قطر عربي يؤدي إلى خلل في التواصل الثقافي بين البلاد العربية ، ولكن لما كانت بعض البلاد العربية أكثر نماء من بعضها الآخر ، أو أكثر سكاناً أو أبعد خبرة ثقافية ، فإن ما يفترض فيها من الزيادة ، ومن التعاون ، ومن التنسيق (وكلها من الأسس التي تقوم عليها الخطة) يجعل تعميم التجارب والخبرات وتطبيقها قومياً أمراً ممكناً في مختلف الأحوال .

١٤ ـ إن خطة التنمية الثقافية الشاملة لا تكون واقعية قابلة للتطبيق إن لم تكن نابعة من احتياجات المجتمع العربي الحقيقية ، مع مراعاة الظروف المحلية لكل قطر في إطار وحدة الوطن العربي ، تحقيقاً لقومية الثقافة . ويتطلب ذلك إجراء استبانة علمية وافية لواقع الثقافة العربية القائم في مختلف الأقطار العربية ولنوعية حاجاتها ، وتبين المطلوب والممكن والمستحيل في ذلك الواقع . وقد عملت اللجنة للحصول على هذه الاستبانة لاتخاذها مؤشرا للخطة

والعمل ، ودرست حدودها وإحصاءاتها ومدلولاتها قدر الطاقة ، وقدمت صورة عنها في ملحق خاص بهذه الخطة على أن اللجنة تؤكد أن هذه الاستبانة ليست مستوعبة استيعاباً وافياً ودقيقاً للمجالات التي تعبر عن المستوى الثقافي الحقيقي ، ولميادين الثقافة المختلفة في الوطن العربي ، ومن الخير أن تسعى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الحصول على استبانة أوفى وأكمل تقوم على أساسها برامج عمل الخطة في كل قطر حسب حاجاته وإمكاناته .

١٥ ـ ولا شك أن اختيار الأعمال الثقافية الملائمة في كل قطر ، هو الطريق إلى التنمية الثقافية الواقعية . وهذا يعني تجنب نقل خطط ثقافية عن أقطار أجنبية مغايرة في ظروفها للمجتمع العربي ، أو نقل خطط من قطر عربي إلى آخر قبل تبين ملاءمة الظروف العامة لها في التقبل والتنفيذ .

٢- أهداف الخطة الثقافية الشاملة

١ ـ ضمن معطيات العصر ، وفي إطار الفيض من خطط التنمية التي تستهدف تأهيل الإنسان للغد ، والمستقبل ، أصبح من بديهيات العصر الحاضر التخطيط لكل عمل مستقبلي أي التفكير المسبق في هدفه وطرائق تنفيذه وميزانيته ووسائله . كما أصبح من الحتمي وضع الخطط للتنمية الثقافية ، فلم يعد مقبولاً أن تسير هذه التنمية يوماً بعد يوم حسب السياسات المحلية أو الوقتية أو الإقليمية المتضاربة . ولم يعد مقبولاً ، في الوقت الحاضر نفسه ، أن توضع القضية الثقافية في المركز الأخير من الاهتمام سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ ، أو أن توضع التنمية الثقافية في معزل عن خطط التنمية الأخرى . وإذا كانت حتى الآن كذلك فلا يجوز ان يستمر هذا الوضع المعكوس . ولابد من نقل الثقافة من مراكز الاهتمام الثانوية إلى المراكز الأولى . لأن الثقافة هي الاقتصاد الآخر لكل أمة ، لكل شعب ، ولأن القوى الثقافية عديلة القوى الاقتصادية ومكملتها في القوة والأثر والإنتاج ، ولأن تنمية الخبرات الإنسانية هى الأصل في كل عمل تنموي ، وفي كل مردود للتنمية .

٢ ـ على أن وضع الخطة يقتضي تصوراً واضحاً لإطارها الفكري وتحديداً للأهداف والطرائق المؤدية إلى دعم تمسك المجتمع العربي بعقيدته ، وقيم تراثه ، وإلى تشديد إيمانه بقدراته الذاتية الإبداعية ، وزيادة تجاوبه مع المعطيات الحضارية القائمة وتطوراتها ، وتوسيع فاعليته ضمن إطارها ، وتعميق الحوار بين الثقافة العربية والثقافات العالمية الأخرى .

إن الدعائم التي تقوم عليها الثقافة العربية وتقوم عليها بالتالى أي خطة لتنميتها إنما تستند إلى :

ـ الإيمان بالله تعالى مصدر كل إبداع في الوجود ، والتسليم بقدرته البالغة وبهداه الى الصراط القويم .

- الإيمان بقيمة الإنسان وقدراته ، وبأن إطلاق طاقاته المبدعة من شأنه إغناء البشرية بقيم الخير والحق والجمال .
- التسليم بأن الثقافة هي تأكيد لإنسانية الإنسان ولإبراز هويته المميزة ، وهي عامل توحيد بين أبناء الشعب الواحد ، وعامل أساسي في تغيير المجتمع ورسم طموحاته ، وعامل سلام وتفاهم بين مختلف الشعوب .

٢ ـ ونتيجة لهذا فإن أهداف الخطة الشاملة للثقافة إنما تنبع من هذه الاسس وتعود في النتيجة لتصب فيها . وهي وإن تعددت فإنها مترابطة فيما بينها الترابط العضوي المتكامل والمتساند . وهذه الاهداف هي الصورة الأخرى للقضايا المحورية التي تشغل المجتمع العربي ، وتحدد مصيره . ويمكن أن نحددها في النقاط التالية :

أ ـ إغناء شخصية المواطن العربي لتأكد وعيه بعقيدته وبذاته وبحريته وكرامته ، وقدرته على مواكبة التطور الانساني المعاصر ، والمشاركة الفعالة فيه . أن الإنسان يأخذ من الثقافة ويفيد منها بقدر غناه الداخلي بعناصرها ، ويعطي منها بقدر قواه الإبداعية . وهذان الأخذ والعطاء هما أساس الحيوية الثقافية للأمة .

ب ـ تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصفها ركن البناء الحضاري ، فالثقافة ليست كياناً مغلقاً على ذاته بل هي في تفاعل دائم مع ما يحيط بها . والعلاقة بين الثقافة والاجتماع والاقتصاد تجعل الثقافة مؤثرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، متأثرة بها ، في دورة متصلة من التأثر والتأثير .

جـ ـ إبراز الهوية الحضارية العربية ، الإسلامية وتنميتها والمحافظة عليها بوصف الثقافة مستودع الاصالة . فالتراث الثقافي العربي الإسلامي كنز واسع من الخبرات والقيم والعطاء الحضاري والمادي والمعنوي المكتوب والشفوي ، كما أنه الاساس الذي تقوم عليه الهوية الثقافية للأمة ، والجذر الذي يغذي طاقاتها الابداعية ، وثقتها بنفسها ، ويلهم تطورات المستقبل . إن الشخصية الاساسية للأمة إنما تكمن وترتسم كل خطوطها في التراث الذي يجب أن يكون واقعا متفاعلاً لا ماضياً محتجراً ، وقوة دفع لا قوة جذب ، ومصدر ثقة لا نموذج تقليد .

د ـ تأكيد الوحدة بين أقاليم الوطن العربي ، وزيادة أواصرها . فالثقافة العربية هي النسيج المكون لرابطة التآخي بين العرب ، وهي السند المرجعي فيها ولولاها ديناً ولغة وتاريخاً وآمالاً لكان الوطن العربي اجزاء متفرقة وكان له مصير آخر .

هـ ـ التحرر القومي بوصف الثقافة عنصر للتبعية والاستلاب والتشويه ، بقدر ما هي عنصر بناء وإبداع وتأكيد للهوية ، فالكوارث التي أخذت تنهال على الامة العربية وبخاصة في

العقـود الأخـيرة مـع الغـزو الصهيـوني جعلت من الثقـافـة الحصن الأخـير للدفـاع ، وجعلـت الأمن الثقافي بين الأوليات الاساسية في الاهتمام .

و ـ تنمية العطاء الحضاري قومياً وإنسانياً بوصف الثقافة مصدر ابداع وعطاء وسبيل تعـاون مـع مختلف الثقافـات العالميـة . وما من أمـة تستطيـع العيش في هـذا العصر في عـزلـة حضـارية . والأخـذ والعطاء همـا سمة هـذا لعصر الحديث وقـانونـه أكثر من أي عصر مضى ، لاتساع وسائلهما وقيام الحاجة إليهما .

٣ـ المبادئ الأساسية الموجهة للخطة الثقافية الشاملة

١ ـ تقوم الخطة الشاملة للثقافة العربية على مجموعة من المباديء تعتبر بمثابة الاسس والاركان لها ، وهي رغم تشعبها وشمولها مناحي شتى من الحياة مباديء متلازمة بعضها مع بعض . تشكل في مجموعها إطاراً فكريا للخطة المقترحة .

أولاً : إن الثقافة هي من ابداع الشعب الذي ترتبط به وتعود اليه . وحياة الشعب هي المنبع الاساسي لكل ابداع ثقافي ولكل استمتاع . وهي تستمد قوتها وإبداعها ، وتطورها المستمر ، من الحياة النابضة بالحيوية للمبدعين فيها . كما تستمدها من إدراك المستفيدين والمتمتعين بها . وكلما زاد التجاوب بين الطرفين عمقاً وسعة وتفاعلاً كان ذلك من دلائل الاصالة ، والارتباط بالثروة الثقافية الموروثة ، وبالهوية الثقافية وبنموها وتجددها .

ثانياً : إن الثقافة هي ما يميز أمة من غيرها ، لذا فإن تنمية الثقافة العربية تنمية تميز أبناءها والعاملين عليها وتعطيها دورها الخاص في النشاط القومي والإنساني هو أحد المبادىء التي تقوم عليها الخطة .

ثالثاً : حق الانسان في اكتساب الثقافة ، وفي حرية التعبير عنها ، والتمتع بها . وهذا يعني تفتيح الآفاق المبدعين ، والالتزام بنشر إنتاجهم للجماهير الواسعة ، فلا منّة في العملية الاولى ، ولا تكرُّم المتفضّل في الثانية .

رابعاً : إن عملية التخطيط التنموي عملية متكاملة شاملة ، وهذا يعني ان الثقافة بعد أساسي من أبعاد التنمية ، وعلى علاقة تأثير متبادل وعضوي مع نواحي التنمية الأخرى . ولا يتم تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية إلا بالاستناد الى تخطيط ثقافي جذري يحدد طرق العمل ووسائله، كما يحدد الاهداف المستقبلية للأمة .

خامساً : إن التراث الحضاري الإسلامي هو الركن الاساسي في تكوين الثقافة العربية والنبع الاصيل فيها عقيدة وقيماً وتشريعاً، وهو الذي يميزها عن غيرها من الثقافات

الانسانية. وإذا كان تراث الإسلام هو أهم ما تمخضت عنه العبقرية العربية وأعظمها، فالإسلام بدوره قد منح العروبة وجهها الخاص بين الثقافات الاخرى، ومكنها من العطاء، ومن العالمية في السمات.

سادساً: إن الصلة بين اللغة العربية والفكر الأسلامي تفوق كل صلة بين أية لغة وأي تفكير تعبر عنه تلك اللغة. ذلك أن الجزء الاساسي في الدين الاسلامي لا يقع سليماً دينياً إلاّ إذا أُدِّيَ باللغة العربية. وفي مقدمة ذلك العبادات، والقرآن الذي أُنزل بلسان عربي مبين، والذي لا يمكن أن تكون ترجمته هي القرآن المتعبد بكلماته. وهكذا فإنَّ الفكر الإسلامي هو قوام رئيس للثقافة العربية، أثَّر في كل اتجاهاتها الفكرية من الفلسفة إلى الطب والفلك، وفي ألوانها الفنية من العمارة إلى الزخرفة وفي أنواعها الادبية من الشعر الى المقامة.

وقد كان للعلماء المسلمين، من كل الجنسيات، وما يزال لهم عطاؤهم في اركان المعمورة في كل المجالات. وهذا العطاء يصب في النهاية في الثقافة العربية، ويزيد في خصبها وعالميتها.

وتراث الإسلام، وإن كان تراثاً مشتركاً لعدد من الشعوب الإسلامية، إلاّ أنه في الدرجة الاولى تراث عربي مشترك لكل من آمن به، أو أسهم فيه، أو تبناه من أبناء العروبة، أياً كان أصله، أو انتماؤه الديني، أو تعبيره اللغوي المحلي.

٢ ـ يبقى بعد هذا أن نضيف خمسة مباديء اساسية أخرى:

أولها: ديمقراطية الثقافة. وتعني الحق الإنساني في المشاركة الفردية والجماهيرية الواسعة على السواء، في مجالي إنتاج الثقافة والإفادة منها، باعتبار أنها إمكان في الإبداع مفتوح للجميع، وغذاء مباح للجميع. وفي تراث المجتمع العربي وتقاليده ما يؤكد حرصه على أن تكون الثقافة جهداً يقوم على المشاركة الجماعية، في مجالي إنتاجها، والإفادة منها. ولا يكفي إيصال الانتاج الثقافي إلى المواطنين، بل من الخير تمكينهم من إبداء رأيهم فيمايقدم إليهم منه، إغناء للثقافة ذاتها.

إن ديمقراطية الثقافة شرط أساسي من شروطها سواء في الإبداع الذي لا تضمنه إلاّ الحرية الكاملة في التعبير، أم في الاستمتاع الذي تتساوى فيه فرص التمتع بالثقافة دون تميز في العرق أو الجنس أو اللغة أو المكانة الاجتماعية. غير أن ديمقراطية الثقافة وحريتها تحتملان الكثير من التعقيد عند التطبيق، لأن رسم الحدود بينها وبين القيود التي لابد من وجودها حولها، أي الجمع بين مبدأ الحرية وبين التقنين لها مشكلة تعترض كل الانظمة العالمية، وتشكل واحداً من همومها. ومازال تدخل الدولة في الثقافة يساء استغلاله بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر. وإذا كانت أنظمة الهيمنة الجماعية تسيطر على المبدعين الثقافيين بحجة

الحفاظ على أهـداف المجتمع وتيسر للجـماهير مـا ترى أنـه يخدم تلك الأهـداف ، فلأمـر في النظم الأخرى قد ينتهي إلى ترك الثقـافة للتسلط التجـاري والربـح . والوصـول إلى الصيغة التي تجمع بين مزايا الحرية والقيد، أمر لا زال الاختلاف حوله قائماً ، ويصعب الحسم فيه . إلاّ أن تحديد ما هو أساسي وجوهري في ثقافتنا يسهم في حل هـذه المعضلة وفي ضمان الحـرية الثقافية .

٣ ـ ومن ناحية أخرى فإن ديمقراطية الثقافة تعني ديمقراطية المجتمع كله . وتتطلب التفـاعل الحـر بين مختلف القوى الاجتماعية ، ويظل الأساس هو تشجيع العمليـة الإبداعيـة وتغذيتهـا على أوسع نطاق ممكن ، وتشجيع عملية الانتفاع بأفضل الأنشطة الثقافية لأكبر عدد ، والمشـاركة الجماهيرية في إتخاذ القـرارات بشأن الحيـاة الثقافيـة ، والتوسـع المستمر دون انقـطاع في هذه العمليات الثلاث ، وهذا يتطلب ارتياد سبل جديدة للديمقراطية عن طريق تكافؤ الفرص في مجال التربية والتعليم والثقافة ، واللامركزية في النشاطات الثقافية جغرافياً وإدارياً .

ثم إن من العقبات في مجال ديمقراطية الثقافة ما يكمن في النزعة البيروقراطية التي قـد تسيطر على العمل الثقافي فتعزله عن اهتمام الجماهير ، كما تكمن في احتكاره .

٤ ـ المبدأ الثاني الأساسي هو :

قومية الثقافة : فالثقافة تراث قـومي قبل أن يكـون إنسانيـاً ، وإبداعهـا عطاء قـومي بالإضافة إلى أنه إنساني ، وقومية الثقافة تعني أولاً العطاء على المستوى القـومي والنشر الثقافي عـلى المستوى نفسـه أيضاً ، كـما تعنى ثانيـاً التكامـل بين الأقـطار العربيـة فالتكـامل يسمـح بـالتنوع ، وتعـدد الألوان الثقـافية وتسـاندهـا ، كما أن التكـافل يفتـح آفـاق لنقـل الخبرات وإغنائها ، وللتعـاون في البناء الثقـافي الموحـد . وأخيراً فـإن قوميـة الثقافـة تعني أن الثقافـة العربية واحدة موحدة ، وأن لغتها هي العربية ، وإن تراثها هو ذلك التراث العريق الأصيـل الموروث الذي يجده كل عربي في داخل ذاته ، بشكل عفوي .

٥ ـ على أن قومية المعرفة والثقافة لا تكون كـاملة إلاّ بالتكـافل القـومي العربي ، أخـذاً وعطاء ، لتنمية الثروة البشرية العربية ، وتكوين القدرة العربية العامة . ويبرز ذلك بخاصـة في ثلاثـة مجالات ذات شأن خاص بالنسبة للثقافة العربية :

أ ـ في مجـال حقوق المـواطنة القـومية وواجبـاتها . وهـو حق يتصـل بحق الأطفـال العـرب وواجبهم في التعليم الأساسي ، وحق الأميين في أبجـديتهم ، وتأهيلهم وتحـويلهم من أرقام سكانية ، إلى قوى اجتـماعية منتجـة ومشاركـة . وهذا يعني مشـاركة رأس المـال العـربي المادي في إعـداد رأس المال العـربي البشري ، باستكـمال القـدرات القـطريـة العربية على مواجهة استيعاب المستحقين للتعليم .

ب ـ في مجال إعداد القدرات العلمية والفكرية : بتأمين الدراسات العليا وتكوين الباحثين العلميين في إطار قومي ، لإيجاد القدرات العربية الذاتية في مجال العلوم والتقنيات ، وتأصيل القيم وإبداعها . وذلك :

- بتكوين القياديين ضمن المناخ العربي في جامعة عربية للدراسات العليا والبحوث ، فإنشاؤها تجسيد لقومية المعرفة .
- بتدريس التعليم العالي بالعربية فإن ذلك يوصل العلم والتقنية في هذه اللغة تعليماً وفهماً وإنتاجاً وبحثاً ويسمح لها بالتطور .
- بتدبير الأسباب الدافعة لهجرة الكفايات وإدماجها ضمن تيار التنمية القومية الشاملة .

جـ ـ في مجال دعم اللغة العربية ونشر الثقافة الإسلامية ومع أن هذا التوجيه القائم على مستويات مختلفة في المشاريع القطرية وفي المارسات العلمية إلاّ أنه يحتاج إلى إرادة جماعية تتمثل في خطة قومية شاملة . ويحمد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أنها أنشأت جهازاً متخصصا لهذ المهمة القومية ، هو « جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية » وأقامت له صندوقاً خاصاً ، وجعلت له مجلس أمناء ومجلس إدارة يسهران على وضع مشروعات نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية خارج الوطن العربي ، يتم تمويلها بإسهام عربي طوعي من كل حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو شخص قادر على ذلك . كما يحمد للمنظمة العربية أنها أنشأت مؤسسة الموسوعة العربية التي ستصدر موسوعة تتيح للقارىء أن يطلع على ما توصل إليه الفكر الإنساني في جميع حقول المعرفة ، قديمها وحديثها ، بلغة عربية مبينة .

٦ ـ ولا تعني قومية الثقافة في كل هذا أي مفهوم عربي ، أو تعصب أعمى ، أوتعال على الشعوب الأخرى ، وإنما تعني العنصر الثقافي التعبيري المميز لهذ الثقافة والذي كان وما يزال ـ وسوف يظل ـ يجمع شتات الأمة ، ويحدد ذاتيتها ، ويشكل هويتها الحضارية التي تميزها عن غيرها من الأمم .

أن قومية الثقافة لا تنفي تعدد الأصول المكونة للأمة ، أو تنويع اللهجات اللغوية ، أو طرق التعبير للمشاركين فيها ، ولكن تعني أن الدائرة الثقافية العربية هي التي تجمع الجميع وتوحدهم ، كما تعني أنها تعتبر أصحاب هذه الأصول أو اللهجات بعضاً من مصادر الغنى والخصب فيها . وتعتبر نفسها المعبر عن انتاجهم تجاه الثقافات الأخرى .

٧ ـ المبدأ الثالث هو :

تحديث الثقافة : بمعنى الارتباط بتطورات اليوم والغد ، واستيعاب تيارات العصر ومواكبة تحولاته عربياً وعالمياً في التحديث والانفتاح مع الحفاظ على الأصالة والهوية الحضارية العربية والقيم الروحية والفكرية للأمة . بمعنى أن التراث لا يجب أن يكون قيداً ، ولا يمكن أن يكون . وثمة ثوابت في التراث الثقافي وثمة متغيرات . وتحديد الثابت والمتغير وإن كان مهمة صعبة إلاّ أنه مهمة دائمة عبر العصور لكل ثقافة ، كما أنه مهمة واجهتها جميع الثقافات المتجددة وانتصرت عليها . إن ذلك وحده يثبت حيوية الأمة وأصالة إبداعها الثقافي .

ومن جهة أخرى ، فإن التراث نفسه في تغير دائم مستمر ولا سيما التراث الشفهي منه والتصويري والموسيقي والحرفي واللهجات اللغوية وأساليب الأدب والفكر وأذواق الجمال . وهكذا فالتحديث ليس بدعاً على التراث . ولكن الجمود هو البدع فيه والتحجر هو الخطر عليه .

٨ ـ والتحديث ليس صفة تلصق بالثقافة ، ولا مجرد نقل للأشياء أو الطرائق أو التيارات الحديثة ، ولكنه دخول بها في ضمير العصر ، وتجاوب مع مدّه وجزره وأجوائه ، وإبداع يأخذ الزمن بعين الاعتبار ، كما يستفيد من تراكم المعرفة الهائل في توسيع الآفاق ، ومن تقدم التقنية في الوسائل الإبداعية .

٩ ـ ومشكلة التحديث تثير امام الثقافة العربية (والثقافات العريقة الأخرى مثلها) مسألة إثراء ذاتها بالعلم والتقنية ، دون التضحية بشخصيتها الخاصة . فثمة فجوة تزداد اتساعاً وعمقاً باطراد بين وتيرة التسارع التحديثي في هذه الثقافات ، وبين وتيرة التقدم العلمي التقني المتزايدة في السرعة . وردم هذه الفجوة هو اليوم من أكثر الحاجات إلحاحاً على الثقافات العريقة . كما أن التخطيط لردمها هو من أبرز مشاكل العصر الحديث . لأن هذا التخطيط يجب أن يتصدى للمهمة الصعبة في إقامة التوازن بين التأثر والأصالة ، بالعمل على استيعاب التطورات التقنية جميعاً على أسس إبداعية لا تقليدية ، وبأن يحقق التحولات الثقافية ، من خلال السمات القومية المميزة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار الحدود الحرجة القائمة بين الاقتباس والتبعية ، وبين اكتساب الأسس المعينة والحفاظ على الهوية الثقافية .

١٠ ـ المبدأ الرابع هو :

عالمية الثقافة : بمعنى أن الثقافة العربية متفاعلة مع الثقافات الأخرى وتشارك المشاركة الإيجابية المتفتحة أخذاً وعطاء في تقدم الحضارة الإنسانية . فالشعوب كانت ولا تزال تستعير بعضها من بعض ، ويغني بعضها بعضاً بالتبادل . وقد كان ذلك على الدوام من تقاليد الفكر العربي . وثقافة الغد لأي أمة لا يمكن أن تكون إلاّ ثقافة مولدة تستمد

عناصر كثيرة فيها من الثقافات الأخرى في الوقت الذي تحتفظ بسماتها الخاصة وهذا هو المعنى الجديد للعالمية الثقافية ، فهي لا تعني الثقافة الواحدية النمطية ولكن عالمية الافكار ، والأسس ، وتنوع السمات والتعبير والوسائل .

وقبول عالمية التأثر والتأثير لا يعني التبعية الفكرية ، كما يرفض الاستلاب ، والاحتواء ، والتغريب ، ومظاهر الخنق الثقافي ، التي تقوم بها القوى الاستعمارية الحديثة أو ا لصهيونية في فلسطين .

أما المبدأ الخامس هو :

إنسانية الثقافة : بمعنى أن للثقافة العربية خصائص ومثلاً وقيماً وآفاقاً إنسانية متفردة ، تجري فيها مجرى العناصر المكونة ، فالأخوة ، والعدل ، والمساواة ، والسلام ، والحرية ، وحق العلم ، والتسامح ، والتكافل ، واحترام العقل ، وكرامة الإنسان والتفكير في الكون ، ورفض الظلم والعدوان ، بديهيات أساسية في ذاتيتنا الثقافية ، وفي تراثنا الروحي والفكري .

وهذه العناصر الإنسانية ، قادرة على الإسهام في إقامة نظام ثقافي دولي جديد . ذلك أن التحديات التي تشكل أزمة العالم المعاصر ، وتثير الكثير من قلقه ليست اقتصادية أو سياسية فحسب ولكنها إلى ذلك تحديات ثقافية ، لأن التوترات والحروب تنشأ أولاً في الأفكار والرؤوس ، وتزول أول ما تزول منها ، ولأن الأزمة في داخلنا ، فإن باستطاعتنا وضع حد لها ، وتحويل قيمنا الفكرية الى مذهب إنساني شامل رشيد ، يقوم على الإقرار بوحدة البشرية ، في إطار تعدد شعوبها وثقافاتها ، وعلى مبادىء المساواة والحرية والتكافل ، وعلى إرادة التعايش المشترك ، والتضافر لصياغة المصير البشري الواحد .

أسس العمل للخطة الثقافية الشاملة

إن الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف والمبادىء والقيم الثقافية العربية تمر دون شك بسلسلة من الأسس لا تقوم هذه الثقافة إلا بها وعليها . وإذا كان بعضها متصلاً بالهوية الحضارية لهذه الأمة كالدين والتراث واللغة ، فبعضها الآخر متصل بالعصر الذي نعيش بمتطلباته من تنمية شاملة ووحدة متكافلة واستبعاب للعصر ودعم للإبداع الثقافي وضمانه للحرية ، أما بعضها الثالث فمتصل بعلاقـــات الثقافة العربية مع الثقافات العالمية .

ودور الأسس الأولى هو الحفاظ على الأصالة الثقافية ، على حين أن دور الأسس الثانية هو إدخال الثقافة العربية في العصر ، وتنشيط قدراتها الإبداعية . أمـا دور الأسس الثالثة فيسير في خطين متوازيين متعاكسين ، يشجع في أحدهما كل تعاون على مستوى التوازي والندية ، ويرفض في الثاني ما تحاول القوى الاستعمارية الحديثة والصهيونيـــة فرضـه على الثقافة العربيـة من صنوف الاستلاب والمحو والتشويه .

١ - تنمية القيم الروحية واستلهامها

١ - لا يمكن الحديث عن تنمية ثقافية وتخطيط ثقافي في الوطن العربي دون الحديث عن تنمية القيم الدينية التي تشكل حجر الأساس في الثقافة العربية جميعاً ، ويعتبر المدخل إلى منظومة القيم ، وإلى مجموعة الخصائص فيها . ولا يعني ذلك توظيف الدين لخدمة العمل الثقافي ، ولكن إقامة التنمية الثقافية فكراً أو تنفيذاً على أساس مكين من الإيمان الواعي ، ومن المثل التي تستمد قوتها وهديها من المصدر الإلهي . فليس الدين عبادات فقط ، ولكنه معاملات أيضاً ، وطرائق سلوك ، وعلاقات بشر ، ومناهج فكر وعمل . وتنمية القيم الدينية واستلهامها لا يربط الثقافة بإطارها الفكرى العام فحسب ، ولكن يربطها قبل ذلك بجذورها الأصيلة ، وتراثها المكوَّن ، ويبرز من خلال هذا وذاك هويتها الذاتية المميزة .

لذا فإنه لايمكن فهم الثقافة العربية واستيعابها دون فهم الإسلام الكامن في نسيجها التكويني واستيعابه . على أن هذا المنطلق الأساسي يحتاج في عواصف العصر الحاضر ، إلى الكثير من الإيضاح التحليلي لشرح المبادىء الدينية الأساسية ومساراتها الكبرى في الثقافة العربية .

فإذا كان العمل الثقافي العربي في مجالاته المختلفة يحتاج إلى أن يستلهم القيم الدينية وأن يزكيها ، لأن ذلك من شأنه أن يثبت أركان الهوية العربية ، وأن يحفظ على الثقافة أصالتها واتصال حلقاتها إلا أن الفكر الديني السائد في وطننا العربي يحتاج إلى غير قليل من التجديد الواعي ليستطيع مواكبة حاجات المجتمع المعرفي المعاصر وليعالج همومه الحقيقية . وفي مقدمة ما يحتاج إليه عدد من المواقف نجملها في النقاط التالية وأولها ممارسة الاجتهاد .

٢ - ممارسة الاجتهاد : إن حجر الزاوية في بناء الفكر الإسلامي هو الأصول الثابتة الصحيحة من القرآن والسنة . وهذا يقتضي توجيه المزيد من الجهد العلمي لتحقيق نصوص السنة وتنقيتها وتشجيع منهج الجمع بين العقل والنقل واصطناع علوم الدراسة إلى جانب علوم الرواية ، لئلا تختلط على الشباب والناس الأمور فيتعلقوا بغير الثابت أو غير الصحيح . ان

نشأة فقه إسلامي معاصر أضحت من الضرورات الملحة في الثقافة العربية الإسلامية ، والبقاء ، عند حدود الفكر الفقهي القديم الذي قد لا تتفق بعض توجهاته مع حاجات العصر ومقتضياته حكم على الإسلام بعدم صلاحيته للزمن الذي نعيش فيه . وعلى هذا فإن التأكيد على فتح باب الاجتهاد والتشجيع على ممارسته إغناء للتطبيق اليومي للأحكام الشرعية وتيسير لنشأة فقه إسلامي عصري من شأنه ان يساعد في ما تسعى إليه المجتمعات العربية من جعل الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع فيها .

وقد يقتضي ذلك كله قدراً من التدرج وبعضاً من الأحكام الانتقالية التي تهدف إلى تحقيق وتطبيق مقاصد الشريعة في ضوء الواقع القائم في كثير من المجتمعات العربية .

٣ ـ الإقبال على الحياة : إن الأساس في الثقافة كما هو الأساس في الدين هو الإقبال على الحياة ، لا الرفض لها . فالرفض إلغاء للإنسان ودوره وإيقاف لإمكانه ، وهو ما يتناقض مع الغرض من الثقافة ومن الدين معاً . وإذا كانت محاربة الحياة أو اعتزالها والابتعاد عنها أحد التيارات التي ظهرت في التاريخ الإسلامي ، وجرفت بأشكال شتى فئات من المسلمين ، فلا يعني ذلك أنها « الإسلام » الذي يدعو خلافاً لها إلى الإيجابية كموقف عام من الحياة ومن الناس وإلى التمتع بآلاء الله والاتصال بخلق الله ، إنَّ الدخول في خصومة مع المجتمع ومع الناس ، واتهام الآخرين وإصدار أحكام الإدانة الدينية والخلقية في حقهم إبعاد للدين ، عن أهدافه ، وابتعاد في الوقت نفسه عنه . إن الدين من الزاوية الثقافية ، دعوة إيجابية . وهي تشمل فيما تشمل التنبيه إلى قيمة الفعل ، إلى حوار الكلمة ومحاربة السلبية والاتكالية والهروبية على اختلاف نماذج التعبير عنها .

٤ ـ أنماط الفكر الثقافي في الإسلام : لقد برزت في التاريخ الفكري الإسلامي نماذج عديدة للمعرفة . وكانت القنوات الأساسية التي جرت فيها الأفكار في الإسلام تسير على الأقل في خمس مناهج :

١ ـ المنهج النقلي المنزل (الذي يقوم على نصوص القرآن والسنة وعلى الاستنتاج منها) .
٢ ـ المنهج العقلي (الذي يقوم على الاجتهاد الفكري كما في الفلسفة والعلم الفكري والرياضيات من جبر وهندسة) .
٣ ـ المنهج الحدسي (الكشفي أو الصوفي وقوامه الاتصال المباشر بالحقيقة) .
٤ ـ المنهج الاختباري التجريبي وتقوم عليه مجموعة العلوم العملية كالطب والفيزياء والكيمياء والفلك وغيرها .
٥ ـ المنهج الفني الذي عبر به المسلمون عن موقفهم الجمالي (في العمارة والرسم والتزيين والأدب والشعر) .

٥ ـ علـى أن مصارعـة القوى الغـازية منـذ العصر الصليبي ـ المغولي إلى الاستعـمار الحـديث ، والـرغبة في الحفـاظ على الـدين في مواجهـة الخوف ، مـع ما رافقهـما من تصـاعـد القـوى الأوروبية المادية جعل هذه الأنماط الخمسة تتقلص إلى نمطين :

أ ـ الإيمان الكامن في القلب (ويعتمد على النمط النقلي ولكنه يجمع النمط الحدسي إليه) ويقوم على التسليم النفسي ، المصحوب بالإقرار اللفظي . وقد أضفنا إليـه في القرون المملوكية العثمانية مفهوماً جديداً يؤيده ويـدعمه هـو « التراث » وهـو مصطلح جـديد اكتسب صبغة الإيمان وسلطته وقوته . وأضاف إلى مصدري النقل (القـرآن والسنة) أصلاً ثالثـاً للمعرفـة وللعمل هـو ما تـراكم من تجارب التـاريخ الإسـلامي . أي أنه أضاف كل الماضي كتلة واحدة كمصـدر مرجعي . وقـد منحنا هـذا التراث القـدسية نفسها التي منحناها للإيمـان ، وألغينا بـذلك مـا كان عـزيزاً عـلى قدمـاء المسلمين من فصل وتمييز قاطعين بـين النقل والعقـل ، كما جعلنـا التراث في مـرتبة العقيـدة ، وهو تصرف خاطيء قطعاً ، وإذا كان له ما يبرره في الماضي فليس له الآن ذلك التبرير لأنه يضع الدنيوي في منزلة الديني ويجعل التراث ـ وهو منجزات زمنية تاريخية تحدد مواقف صانعيها من السلف ـ في منزلة الأحكام الإلهية والـدينية الخـالدة . ويتعـين أن نعترف أن التراث (من علم الكلام إلى الفقه والتفسير والأصول والفلسفة والتصـوف والعلوم عـلى اختلافهـا) ليس إلا « منجزات » إسـلامية وعـربية ، صنفتهـا أجيـال تـاريخيـة معينة ، في ظروف عديدة متبـاينة ، وأورثتهـا الخلف ، لا لكي يأخـذوا بها عـلى وجه الإلزام ، ولكن على سبيل الاستئناس والتوسعة . وإن على الخلف أن ينجزوا بدورهم منجزاتهم الخاصة لتضاف إلى الإرث وتزيد في سعته . أما العقيـدة نفسها فليست من التراث ـ وهنا وجه التفرقة والفصل الـواضح ـ لأنها ليست منجـزات بشرية تـورث ، ولكنها معطيات أزلية تتجه إلى كل إنسان ، في كل آن ، وفي كل حين . وثنائية الدين والدنيا ، والـروح والمادة ، ومـا إليها لا تتقـابل تقـابل الحـدود الآلية ، ولكن تقـابل الحدود الجدلية من تفاعل متبادل ، وتداخل بين الفعل ورد الفعل .

ب ـ العلم الذي يستند إلى العقـل والتجريب وقـد فصلناه الفصـل الكامـل عن الإيمان ، واعتبرناه عالماً آخر مبايناً كل المبـاينة لـلإيمان بـاعتباره يتبـع منطقـة أخرى هي منـطقة العقل الإنساني . مع أن المنطقتين منطقة إنسانية واحدة والتفاعل بينهما كامل دائم .

٦ ـ إن تأثر الدين بالعلم والعلم بالدين أمر واقع . ولسنا نعني بالـدين هنا (بـالطبـع) مبادئـه العقائدية ولكن تطبيقه الحياتي كما لا نعني بالعلم حدود الدين ولكننا نعني ما يخرج إلى دائرة العقـل والطبيعـة والعلم الوصفي . إن معـطيات العلوم الإنسـانية والاجتـماعية والـطبيعية والبيولوجية بل والعلوم البحتة الرياضية تدخل كلهـا بالضرورة في الأمـور الدينيـة الحياتيـة وتنعكس غليها ولابد من إدخالها دائرة المعرفة ليكون الحكم الديني صحيحاً .

وفي الوقت نفسه فقد كانت الآداب والفنون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المسلمين ومن أعمالهم ، كما كانت روح ثقافتهم ورمزها الجمالي . والمساجد الكبرى التي بنيت هي قصائد فنية بقدر ما كانت القصائد أو كتب الأدب أبنية رائعة .

٧ ـ الفكر العلمي : إن العلم جهاز تحكم ونفوذ ، ومن يملك التقنية يملك القوة والسيطرة والمنعة ، وبخاصة في هذا العصر الذي أضحت فيه التقنية سبيلاً للوجود وللنجاح في صراع البقاء . ولما كانت الكثرة العددية والموارد الطبيعية من جهة ، ومبادىء الأخلاق والروح من جهة أخرى غير كافية لضمان هذا البقاء المادي كان اصطناع العلم وتقنياته ضرورة حياتية بمنزلة الضرورات الدينية الأولى . إن جوانب القوة التي أمر الله بإعدادها لا تقتصر على التطهر فحسب ، ولكن على إعداد القوى الطبيعية أيضاً والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والسياسية . إن وجود المسلم ضمن العالم الحالي المعقد كل التعقيد يلزمه دينياً ـ وهو المنتمي إلى العالم الثالث الفقير المهدد الاستهلاكي ـ أن يتجه لا إلى عمليات التكفير الذاتية ، أو شعارات التنابذ والطائفية ، أو الهرب من المجتمع ، ولكن إلى اصطناع كل عناصر القوة والتقنية لإنقاذ الوجود المهدد . إن المسلم حين يصطنع ذلك لا يصطنعه من أجل ذاته ومجتمعه فقط ، ولكن يصطنعه أيضاً من أجل رضى الله ، ومن أجل دينه الذي ارتضى .

٨ ـ الأخذ بالجديد النافع : ففي مدى استشراف الفكر الإسلامي المستقبل الأفضل لا يقف الدين ضد العصر ، ولكنه يدفع إلى الأخذ بكل جديد نافع من صنوف المعرفة ، أو مكتشفات العلم الثابتة ، ومخترعات التقنية ، مالم يتعارض هذا الجديد أياً كان مجاله مع أسس الإسلام أو روحه العامة . وهذا كله لا يكون إلاّ بتشجيع النظر الاجتهادي المحكوم بالأصول والقواعد المقررة للاجتهاد ، بغية بناء فقه إسلامي معاصر مستجيب لحاجات العصر . ملب لمقتضيات التطور ، يرفع عن المسلمين حرج التقليد بلا دليل لكل جديد ، وإثم التردي في الحرام عن الأوضاع والتصرفات دون معرفة واضحة . إنّ الاجتهاد ليس قضية فقهية فقط ولا اجتماعية فقط ، ولكنه إلى ذلك كله هو قضية الثقافة العربية ، وانحباس أفقها في إطار التقليد والتكرار ، لا في إطار العقل والتفتح .

ولا يمكن لأحكام الشريعة أن تصبح المصدر الرئيسي للتحرك العربي الثقافي إلاّ بتقنين هذه الأحكام على نحو عصري منضبط ، وتأكيد مكان العقل الاجتهادي فيها ، وإدراك مقاصد الشريعة وإغنائها بالتطبيق اليومي الذي قد يجري على قدر من التدرج والأحكام الانتقالية .

٩ ـ العقل أساس فهم الشرع في الإسلام وأحد سبيلي الفهم : إن التعارض بين العقل والنقل مشكلة زائفة وغير ذات أساس في الدين . وقد نجمت وتوطدت في الماضي ضمن ظروف

الصراع الفكري . الذي انتهت عوامله ودواعيه وانتهى دورها . وفيما عدا أحكام القرآن والسنة ، فإنَّ المبدأ الشرعي في الإسلام هو أن العقل أداة الاجتهاد . والتفكير الفقهي يتجاوز أن يكون واجباً فكرياً ليصبح ، في الوقت نفسه ، أمراً إلهياً . والإسلام ينظر إلى المفاهيم العقلية بوصفها قيماً ينبغي الحفاظ عليها ، لأنها تقوم في اللب منه وفي نسيج التكوين . وينتج عن هذا أن الدعوة إلى العلم ، وإلى تثبيت منهجه القائم على اعتماد العقل أداة للمعرفة ، هي دعوة في صميم الإسلام ، وإن التعامل مع السنن والقوانين التي تضبط حياة الكون وحركته كما تضبط حياة المجتمعات وحركتها ، واعتماد الموضوعية منهجاً ، والاحتكام إلى الشواهد والأدلة اليقينية ، هي جانب أساسي من تعاليم الإسلام .

١٠ ـ فهم مقاصد الشريعة : ينبغي بذل المزيد من الجهد في معرفة مقاصد الشريعة لئلا يحاكم كل جديد إلى مفهوم حرفي للنصوص ، وينتهي معه الأمر إلى لزوم ما لا يلزم ، وإلى رفض كثير من المستحدثات النافعة توهماً لمعارضتها لمباديء الإسلام وأحكامه . إن الأخذ بكل جديد نافع من صنوف المعرفة الصريحة أو من مكتشفات العلم الثابتة ، أو من مخترعات التقنية أمور في مصلحة المسلمين . وهذا يعني أن الأخذ بها من الأمور الواجبة مالم تتعارض مع أسس الإسلام وروحه العامة .

١١ ـ التسامح الديني : إن فهم الإسلام من خلال المذاهب والطوائف ، وتكفير كل جماعة للأخرى أمور تمزق الأمة . وقد كان لهذه المذاهب والطوائف عوامل وجودها . ثم انقضت تلك العوامل وبرزت بدلاً منها معضلات فكرية أخرى تنتظر البحث فيها والاجتهاد والحلول . ولا يعني ذلك تجاهل وجودها . ولكن يعني التعامل معها من منطلق الحوار لا القوقع . إن الدين محبة ورحمة ، واللدد في الخصومة وخاصة بين أهل الدين الواحد ، والجفوة في الدعوة إلى المعروف ، والتركيز على مواطن الخلاف لا الوفاق ، يتنافى مع روح الدين تنافيه مع أهدافه السامية ، ويؤدي إلى تمزيق وحدة الأمة .

١٢ ـ تحويل المباديء إلى مؤسسات اجتماعية : إنَّ المباديء الإسلامية العامة ، كالشورى والعدالة ورفض الظلم والمساواة وقيمة العمل وما يماثلها ، إنما بقيت دون تطور كبير في التاريخ الإسلامي لأنها لم تتحول بصورة وظيفية من حيز المباديء إلى حيز التطبيق العملي في كيانات مؤسسية ثابتة . والتحدي الكبير أمام الفكر الإسلامي اليوم هو تحويل هذه المباديء إلى مؤسسات اجتماعية . أي نقلها من مستوى الفكر المطلق إلى مستويات التطبيق والعمل ، وإيجاد أنظمة تجسدها ، وتنظيمات جماعية تتمثل فيها تنفيذاً وعملاً . لئلا تبقى أفكاراً مثالية دون جذور راسخة في المجتمعات التي يؤمن بها .

٢ - قراءة جديدة للتراث

الأمة العربية أمة تاريخية لا بمعنى القدم الزمني فقط ، ولكن بمعنى الدور الذي يلعبه التاريخ في كيانها وثقافتها أيضاً . وقد يكون من المفارقة للوهلة الأولى القول إن التخطيط لثقافة المستقبل في الوطن العربي يجب أن يمر عبر التخطيط لثقافة الماضي وحل إشكالياته ، غير أن الحقيقة التاريخية تكشف هذه المفارقة .

فنحن نفكر في الماضي كلما اتجهنا بأنظارنا إلى المستقبل . إن التفكير في الغد يحيلنا مباشرة إلى التفكير بالأمس . وما من قضية من قضايا الفكر العربي المعاصر إلاّ وكان الماضي حاضراً فيها بوصفه الطرف المنافس : إن قضية التراث قضية مركزية في الثقافة العربية . ولذلك يبدو أن من المستحيل علينا نحن العرب المعاصرين أن نجد طريق المستقبل ، ما لم نجد طريق الماضي . إن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي العربي الحديث والمعاصر معطى واقعي لا بد من الاعتراف به بهدف السيطرة عليه . وليس ثمة من يجادل في أن التراث - والماضي بعامة - يشكل في الوعي العربي الراهن عنصراً محورياً في إشكاليته . ومن السذاجة إغفاله ، أو الطموح إلى تحقيق الحداثة بالقفز عليه . . ويجب البدء بإزالة الضباب عن رؤوسنا للماضي كي تتضح أمامنا معطيات الحاضر ، ومعالم المستقبل . إن التخطيط للمستقبل يمر أو يجب أن يمر ، عبر التخطيط لثقافة الماضي ، وهذا يعني إعادة تأسيسه في وعينا ، وإعادة بنائه كتراث نحتويه ، بدل أن يحتوينا . ذلك ما يجعل الخطة قادرة على التجاوز إلى ثقافة المستقبل .

قيمة التراث وموقفنا منه :

١ - والتراث مظهر للإبداع الفردي ، كما هو مظهر للإبداع الجماعي للأمة وتحولاتها التاريخية . وهو أفضل تعبير عن الذاتية الثقافية ، وعن الهوية الحضارية الخاصة ، ويشمل جميع أشكال التعبير ، والمظاهر الثقافية والفنية الموروثة من الماضي القريب أو البعيد ، من مادية وغير مادية .

٢ ـ ويتميز التراث العربي الإسلامي بأنه ليس نتاجاً بسيطاً واحداً ، ولا ينتمي لعصر محدد ، أو بقعة واحدة ، أو جماعة معينة . إنه نتاج مركب معقد لعصور عديدة ، ولأقطار متباينة ، ، وجماعات مختلفة . وهذا يعني أن المواقف والحلول التي يقدسها ليست مواقف متطابقة ولا حلولاً متشابهة ، ولكنها مركب ثقافي فيه أشتات من رواسب الزمن والحياة والسلوك .

٣ ـ على أن موقفنا من التراث يتميز بصفتين :

أ ـ إن هذا التراث يمتلكنا بدلاً من أن نمتلكه . إن ضعف الحاضر مع تألق الماضي يجعل لهذا الماضي الغلبة دوماً . ونحن غالباً ما نتخذه ملجأ نهرب إليه من الحاضر ، وعامل توازن معه . وبهذا الشكل نسقطه على الحاضر ، ونتصوّر أن بعض مواقفه وحلوله ـ وهي جميعاً مواقف وحلول مبسطة ، لا نفهمها بعمق ، ولا تتفق مع العصر ـ هي طوق النجاة مع الضعف الحالي .

ب ـ ورغم معرفتنا بأن التراث إنما كان من صنع بشر مثلنا ، إلَّا أننا نقف من التراث موقف الرهبة والاحترام الزائد لسببين :

الأول : ناجم عن إضفائنا قدسية خاصة على التراث تمنع التعامل معه على أساس أنه إنتاج بشري .

الثاني : ناجم من أن التراث ، في ظروف التخلف والانهيارات الراهنة أضحى صنو الهوية الحضارية ، فنحن نحميه ونحتمي به حفاظاً على الذات .

النظرة الموضوعية للتراث :

١ ـ ولقد أُعْطِيَ التراث بجانب القداسة صفة سلطوية أخرى هي الاعتقاد بأنه يحمل الحقيقة النهائية . ومع أنه لا وجود لهاتين الصفتين فيه ، إلَّا أنهما شكلتا مع التراث نوعاً من الموقف الأيديولوجي الثابت ، وربطتا به معنى الأصالة . فلا أصالة إلَّا في التراث ، ومن خلال التراث . والعلاقة بين التراث وبين التقديس أو الحقيقة النهائية علاقة مصطنعة تماماً . فالتراث من صنع الإنسان ، أولاً ، وعرض متغير ثانياً . وتاريخي زماني تراكمي من جهة ثالثة ، ومن الهام أن نسجل أن القرآن الكريم والسنة المشرفة ليسا من التراث لأنهما أساسه ولأنهما العقيدة الإلهية نفسها . وأما العلوم المترتبة عليهما (علوم النقل) . وعلوم العقل ، فهي جميعاً مبتكرات إنسانية ومنجزات تاريخية ، ذات أصول وشروط وظروف وملابسات سياسية ، واجتماعية وقانونية ، واقتصادية متبدلة ، وإذا لم يكن ثمة خلاف على عدم قدسية العلوم والقيم الخلقية والجمالية في التراث ، فلا بد من أن نوضح أن عدم القدسية ينسحب أيضاً على العلوم المتصلة بالنقل . فعلوم القرآن ليست القرآن ، وعلوم الحديث وأصول

الـدين والفقه ليست هي العقيـدة نفسها . ولكنهـا تفسـيرات ومـواقف تـاريخيـة أي زمـانيـة متغـيرة ، تناولت الـوحي الإلهي الثابت في فـترة من الفـترات . وهي ليست مقـدسـة . ولا حقائق ثابتـة نهائية . وليست ملزمة للأجيـال التاليـة . إن لها شروطهـا المعرفيـة والاجتماعيـة الثقافية ، والتاريخية في عصرها الذي وجدت فيه ، ولكنها لا تستطيع أن تدخل دائرة المقدس أو المطلق أو الثابت أي دائـرة العقيدة . إنها كـلام تاريخي في الدين ، وفي الـوحي . فهي تراث . أما الوحي فهو الإلهي المجاوز للتاريخ . إنها مواقف تاريخية ومبتـدعات إنسـانية من خلال الدين ومن خلال الوحي الإلهي صنعها الإنسان ، وفرضتها ظـروف زمـانيـة محـددة ، وقد تنقضها ظروف زمانية أخرى . ونحن نكفـر بالـدين أن نحن نقلنا الـتراث هذه النقلة ، كما نكفر بالتراث ونقلته حين نريد له أن يبقى صنماً ذهبياً لا يمس ، وحديثاً مكروراً لا نجـدد فيه شيئاً ، ولا نحـاول فيه مـا حاول الأجـداد أنفسهم من معاودة القـراءة ومعاودة التجـديد المستمرة .

٢ ـ وهكـذا فإن وظيفـة الـتراث إذن هي أن يفتـح آفـاقـاً جـديـدة لـلأمـة ، لا أن يغلق عليهـا الآفاق ، ، ويسجنها في الماضي . ومن كرامة العلم والعلماء أن يبتكروا الجـديد والعميق حتى في علوم الدين ، لا أن يكرروا الماضي ويكونوا الأصداء له .

مفهوم التراث :

١ ـ مفهوم التراث في الإطار الثقافي العربي يشكل عنصـراً أساسيـاً في كل تخـطيط ثقافي واقعي ، لأن وظيفته بالغة الشأن في التكـوين الثقافي للمجتمـع العربي . ولكي نمسـك بشكل أفضـل بمركبات هذا التراث قد يكون من المفيد تقسيمه إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ تراث مادي كالمباني الأثرية وما تكشفـه الحفريات وتضمه المتاحف ، وكلها تمثل عصورها بشكل أو بآخر .

٢ ـ تـراث فكري قـوامه مـا قـدمـه السـابقـون ، ، من علماء وكتـاب ومفكـرين ومسؤولـين سياسيين ، كـانوا شهـوداً على عصـورهم ، ومبدعـين من خلالهـا . (وتحافظ المكتبـات ودوائر المخطوطات على الآثار المادية لهذا التراث الفكري) .

٣ ـ تـراث اجتـماعي حياتي قوامه قـواعـد السلوك ، والعـادات المجتمعيـة ، والأمثـال ، والتقـاليد ، ومنـظومة القيم الاجتـماعية . وهي تشكـل بناء خلقيـاً متـماسكـاً ، طـويـل الـدوام ، كبير الضغط والتـأثير عـلى الأفراد ، وإن يكن مقيـماً وراء الشعـور والـوعي في غالب الأحيان .

وإذا كان التراث المادي نماذج حية قائمة أمام الأعين ، فإن التراث الفكري أكـثر خفاء

في اثبات وجود الحي ، في الضمير الفردي والجماعي بوصفه عنصراً من عناصر التنمية الثقافية .

ولا يختلف اثنان في ضرورة دخول التراث في الاهتمامات والممارسات الثقافية المعاصرة عن طريق تقنيات الإنعاش والعمل التربوي ، وبالقدر الذي يخدم الخطط الثقافية المستقبلية ويؤصلها ، إنه يشكل الاستمرارية العضوية للهوية الحضارية .

تغيير المنظور إلى التراث :

لكن من الضروري تغيير المنظور إلى التراث وتغيير الرؤية الكلية له . وكتابة التاريخ الثقافي العربي على أساس جديد . إنه لم يكتب بعد ، وكثير مما هو سائد منه وباسمه هو تكرار للتاريخ الثقافي الذي كتب تحت ضغط صراعات العصور ، وفي حدود الإمكان العلمي والمنهجي المتوافر فيها . وهذا ما يجعله حاضرنا والمستقبل الذي نرجو ، مشغولين بمشكلات الماضي ممتلئين بها .

صحيح أن هذا التراث هو المفهوم الأساسي للنزوع الوحدوي لدى الأمة العربية في كل العصور . وهو يغذي هذا النزوع بشكل أقوى في العصر الحاضر . ولكن لا بد من الاعتراف مع ذلك بأننا نخضع لهذا الماضي ومشكلاته بدل أن نخضعه لحاجاتنا ومشكلاتنا الحياتية الحالية . ولم نتمكن من ترتيب العلاقة بين أجزاء هذا التراث الواسع بعضها مع بعض من جهة ، وبينه وبيننا من جهة أخرى ، بالصورة التي تجعله يؤسس ذاتنا العربية ضمن متطلبات العصر .

إن تاريخنا الفكري أي تاريخ الثقافة العربية كما يكتب الآن ما يزال في جزء كبير منه مشوهاً ناقصاً في نواحي شتى .

أ - تاريخ فرق وطبقات ومقالات وأفراد أي أجزاء وجوانب متفرقة من تاريخ الأمة العربية وليس تاريخاً واحداً موحداً لها ، يأخذ في الاعتبار تكوينها المتكامل ، وتأثير الأجزاء في الكل ، والكل في الأجزاء .

ب - تاريخ علوم وفنون من المعرفة منفصل بعضها عن بعض ، لا تاريخ مناهج فكرية شاملة ، ومدارس فنية وجمالية متصلة ، وتيارات ثقافية متماسكة .

جـ - تاريخاً راكداً لزمن لا يدخل في حسابه تطورات الفكر العربي من عصر إلى آخر ، ومن ظرف زماني - إلى ظرف آخر مختلف .

د - تاريخاً لمناطق جغرافية متباعدة لا يجمعها إلّا العنوان الإسلامي ، وبعض هذه المناطق منسي كأنما هو خارج التاريخ مع أنه أسهم في صنع التراث أيما إسهام .

هـ - وثمة فترات من تاريخنا الثقافي منكورة مجهولة كأنما لا تاريخ لها ، أو لا وجود . ويدعونها

بعصور الانحطاط . وهي ليست كذلك من الزاوية السياسية ، ونحن نجعلها كأنها حلقة مفقودة دون أسف . ونتجاوزها إلى التاريخ المعاصر مع أن أكبر موروثنا الثقافي إنما تكون فيها ، ونجم عنها كالعصر المملوكي .

و ـ ومثل ذلك يقال في النواحي المجهولة أو المهملة من التراث ، كالموسيقى والفنون ، ، والنحت ، والتراث الشعبي (من حكايا ومقولات) والحرف اليدوية ، والعمارة ، والزجاجيات ، والفنون الزخرفية ، والفخاريات ، والسجادة والنسيج والأسلحة ، والقاشاني ، والقيم الخلقية والفكرية والاجتماعية . . إنها الجزء الأصيل من الثقافات العربية ، ولكنها لا تأتي إلّا هامشية كأنها نوع من الإضافة على المتن ، وكأنها وجدت كلها معاً ، وفي وقت ما ، وفي مكان من الأرض بعيد .

ز ـ ويضاف أخيراً أن في تاريخنا الثقافي الكثير من الدخيل المدسوس ، دسته الشعوبية ، أو أطماع الحكام ، ، أو أهواء المؤرخين ، والمتزمّتين ، فتصفيته على ضوء الشرع والعقل والمنطق والواقع المقارن ضرورة قومية أولى . وهذا كله يعني أن جهداً واسعاً من التحليل العلمي والمعرفة الواعية يجب أن تتناول التراث ، في عصوره ، ، وأطواره ، وقيمه لا لمجرد الوعي الواضح به فقط ، ولكن لفرز الأصيل عن الدخيل فيه ، والحي عن الميت ، والصحيح عن الزائف ، وأهم من ذلك فرز ما يناسب الحياة المستقبلية فيه ، عن القيم الماضية التي لا تستحق الحياة .

التراث إمكان مستقبلي وليس عبئاً يحمل :

أن أي تراث ثقافي ليس أكثر من إمكان ، وليس أكثر من قوة كامنة ، وقدرة نستطيع أن نبعث فيها الحياة والحركة بالتحديد ، والربط بالعصر ، ولكل عصر أن يختار مبادئه وأنماط سلوكه من خلال إمكانه وحاجاته وعصره . وأي تراث ثقافي ، مهما كان شأنه في الماضي ، بحاجة دوماً إلى التجديد والتطور ليبقى حياً فاعلاً . وإذا كان تحقيق الثورة التعليمية التكنولوجية إبرز حاجات العصر ، فإن تحقيق اللحمة العضوية بين الماضي والمستقبل إنما تكون في اختيار القيم والمبادىء التراثية التي تتفق مع هذه الحاجات . إن توليد صيغ ثقافية جديدة ، من خلال التراث الماضي هو التحدي الذي يطرحه العصر على الثقافة العربية . وفي هذه الصيغ الجديدة تكمن الأصالة وتكمن القدرة على الحياة الحديثة . وهذه الصيغ . تشمل اللغة التي يجب تطويعها لاستيعاب المصطلحات والمفاهيم العلمية والتقنية المتزايدة والمستجدة باستمرار . وتشمل المواقف الفكرية والنفسية التقليدية الرافضة للمهن أو المحتقرة لبعضها ، وتشمل العلاقات الاجتماعية (وأدوار الطفل والشباب والمرأة)، والصلات بين الحاكم والمحكوم ، وكما تشمل تصحيح ما نسب زوراً إلى القيم الدينية من أفكار التواكل والانسحاب من الدنيا ، ، ومن اعتبار مسيرة

التاريخ تراجعية ، وترفض الطبقية الدينية التي تحتكر فهم الدين والفتيا فيه . كل ذلك دون إهمال مبادىء أخرى في الدين هي من أركانه ، كفريضة العلم والتعليم وضرورة العمل ، وواجب النظر في الكون والتأمل والتفكير ، ومبدأ الشورى ، والمساواة بين البشر ، وإعطاء الدنيا حقها كالآخرة سواء بسواء ، ورفض الظلم والثورة على الظالمين ، والتكافل الاجتماعي ، هذا إذا لم نذكر ما استنبط الفقهاء من هذه القيم الكبرى من مبادىء كمبدأ العرف ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وجعل مصلحة المسلمين هي الفيصل في الأحكام .

إن المنطلق في هذه المبادىء هو إعادة قراءة التراث قراءة جديدة أي فهمه ، لا الفهم السكوني الجامد ، ، ولكن الفهم الحي الحركي المتطور . هذا النوع من الفهم مرتبط ، دون شك ، بمستوى تقدم المجتمع نفسه ، مما قد يعود بنا إلى ضرورة التنمية الكلية من جهة ، وضرورة فتح الباب من جهة أخرى ، لإيجاد صيغ جديدة ، ، من خلال التراث ، للمبادىء والأفكار النابعة منا ، والمتفقة مع التخطيط المستقبلي . إنا لسنا في حاجة إلى تكرار الثقافة السابقة ولا يمكن تكرارها ، ولكن في حاجة إلى ثقافة أصيلة ، والأصالة ليست فقط في الماضي وحده ، ولكنها أمامنا في المستقبل . إنها في توليد صيغ ثقافية ذاتية مستقبلية ، من خلال الماضي والحاضر . صيغ تلبي حاجات الغد ، وتكتشف اكتشافاً فلا تكون تكراراً للذات ، ، أو تقليداً للآخرين ، وذلك بالاعتماد على التخطيط الثقافي المتصل ، والتفكير المستمر في حاجات المستقبل واستنفار القدرات البشرية للإبداع .

٣ـ العناية باللغة القومية

١ ـ ليست اللغة القومية مجرد وسيلة تعبير وتفاهم بين إنسان وآخر . إنها بحكم منطقها الداخلي ، وتاريخيتها ، وبناها ، وتراكيبها رابطة اجتماعية فكرية من الدرجة الأولى . يتبين ذلك من زوايا ثلاث من النظر متكاملة بعضها مع بعض :

أ ـ فاللغة أداة تلقي المعرفة ، وأداة التفكير ورمزه وتجسيده ، إنها الفكر نفسه في حالة العمل . فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية ، ولا تفكير إلا في الألفاظ . وبقدر ما تكون اللغة دقيقة حية منظمة يكون الفكر دقيقاً حياً منظماً .

ب ـ واللغة من جهة أخرى تمثل ذاكرة الأمة ، تختزن فيها تراثها ، ومفاهيمها ، وقيمها . فهي أداة التواصل بين الماضي والحاضر وتمثل الذاكرة الحضارية وقوام الشخصية ، ومناط الأصالة .

جـ ـ واللغة من جهة ثالثة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطورها المستقبلي . وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة . فلا لغة حركية بدون مجتمع حركي ولا مجتمعاً حركياً بدون لغة حركية تماثله ، وتواكبه .

٢ ـ واللغة العربية لهذه الأسباب جميعاً تتصل بعدة ميادين ثقافية هي من أكثر الميادين خطراً وشأناً : ففيها الخصوصية القومية ، والوحدة السياسية ، والتراث والاستمرارية الثقافية ، وحيوية الفكر العلمي ، والإبداع الأدبي ، ولما كانت العربية هي بالإضافة إلى ذلك كله ، وقبل ذلك كله ، لسان القرآن المبين ، فهي أيضاً متصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين ، في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والثبات الطويل .

٣ ـ اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية ، وأكثرها تعبيراً وأثراً بوصفها وعاء الوجدان القومي . فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية . والمناطق الثقافية كبراها وصغراها إنما يربطها

بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى . وكثيراً ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللغوي والاجتماعي الموحد . وهكذا فإن تحليل المشكل اللغوي هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأولي والأساسي الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية . وهذا التحليل ليس في واقعه لغوياً بقدر ما هو تحليل للمجتمع ، وقدراته ، ومدى حيويته .

المصاعب التي تواجهها اللغة العربية :

٤ ـ إن تحليل المشكل اللغوي العربي يكشف عن عدد من المصاعب تواجهها اللغة العربية في هذا العصر ، وكلها تتصل أساساً ببطء النمو الفكري والاجتماعي العام ، الذي تعاني منه الأمة العربية ، فقد ظلّ ارتباط الثقافة العربية باللغة العربية قائماً وثيقاً في التاريخ كله ، وخاصة بعد الإسلام . وقد توافق نضج الثقافة العربية وعطاؤها مع ازدهار هذه اللغة وتفتحها ، في عملية تبادلية من التأثر والتأثير . فلما انكمش ذلك العطاء في القرون الأخيرة انكمشت معه اللغة عن التطور والمشاركة في حياة العصر ، حتى أصبحت ، في وطنها العربي ، تقرن أحياناً بالتخلف الثقافي والفكري ، في حين ارتبط الحراك الاجتماعي مكانة ودوراً باللغات الأجنبية ، وباستخدام هذه اللغات في التعليم العالي أحياناً ، وفي الإدارة والسياسة والعلوم والتقنية في عدد من البلدان .

إن معركة التعريب التي تخوضها اللغة العربية ، في بعض أجزاء الوطن العربي ، ومحاولات تعريب التعليم العالي ، تكشف الجهود التي تبذل لكي تسترد هذه اللغة مكانتها الأولى في وطنها نفسه .

٥ ـ على أن التعريب ليس بالمعركة الوحيدة التي تخوضها العربية فأمامها أيضاً مجالات نضال أخرى ليست أقل شأناً :

١ ـ فثمة مسؤوليات على المستوى الدولي تفرض على العربية أن تكون لغة دولية ، تتجاوب مع الإمكانات العربية اقتصادياً وسياسياً ، ومالياً ، وإنتاجاً ، ومكانة ، تأكيداً لعالميتها ودورها الدولي .

٢ ـ ثم إن العربية مدعوة لاستيعاب المنجزات العلمية التقنية الحديثة ، ومواكبة سرعتها في التطور المصطلحي ، تحقيقاً لعلمية هذه اللغة وصلاحيتها في إطار المعاصرة الحضارية .

٣ ـ وعلى العربية إلى هذا وذاك واجب روحي نحو المسلمين من غير العرب الذين يرتبطون بها الارتباط العضوي بحكم العقيدة . وتمثل اللغة العربية بالنسبة إليهم تراثهم الفكري والروحي ، فيما أنتجه العلماء المسلمون الذين كتبوا ما كتبوا من التراث بالعربية .

٤ ـ وعلى العربية واجب قومي نحو أبنائها في المهاجر وأجيالها الناشئة ، حفاظاً على انتمائهم القومي ، وإبقاء على قيمهم العربية ، وشخصيتهم الحضارية أن تذوب في المحيط الغريب .

٥ ـ وهناك أخيراً القضايا المتصلة بتطوير أساليب تعليم العربية ، ثم التغلب على بعض الصعوبات المتصلة بالكتابة ، والعمل على تطوير الحرف العربي مع الاحتفاظ بخصائصه الجمالية ، وشخصيته التاريخية ، والعمل على إدخاله في الحاسبات الالكترونية .

٦ ـ وهذه المشكلات ليست في الواقع مجزأة ، لكن بعضها معطوف على بعض . وتدبرها التفصيلي يكشف الطرق إلى حلها .

المصاعب الأخرى :

٧ ـ بالإضافة إلى هذا فإن الباحثين في اللغة العربية الحالية ضمن إطار الوطن العربي يواجهون مسائل ثلاثاً تنبع من منابع مختلفة :

أولها : حاجة اللغة إلى مسايرة العصر فإن تكاثر المصطلحات الحديثة تكاثراً مذهلاً وعدم قدرة العلماء واللغويين العرب ، على اللحاق بها يزيد في إبعاد اللغة القومية عن تيار الفكر العالمي . يضاف إلى هذا أنه قد أضحى لكل فئة متخصصة معجمها من المفردات والتراكيب ، فلغة للفيزيائيين ، وأخرى للشعراء ، وثالثة للمهندسين ، ورابعة للأطباء ، وخامسة وسادسة وسابعة . . . وبطء التجاوب مع هذا التنوع اللغوي يدفع الاختصاصيين الى اصطناع اللغات الأجنبية واستسهال استخدامها .

ثانيها : مشكلة اللسان المقعّد (أي ذي القواعد الثابتة) داخل المجتمع المتغير . فإن ثبات اللغة في تراكيبها وتكوينها ، كما كانت قبل ألف وخمسمائة سنة ، ظاهرة لم تعرفها أي لغة حية أخرى .

ثالثها : وجود لهجات لغوية عديدة ضمن المجتمع العربي تباعد بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية (العامية) المستعملة في الحياة اليومية . ويصل بعض المغالين لدرجة المطالبة بتقعيد اللغة العامية ، والكتابة بها لتصبح اللغة العربية عدة لغات .

مشكلة المصطلح الأجنبي :

٨ ـ فأما المشكل الأول فإن الحاجة إلى مسايرة العصر لاتكون بابتكار المصطلحات ، وتكديسها في المعاجم ، أو كراريس التعريب ، ولا في عمل المجامع اللغوية وحسب ، ولكن تكون

بمقدار حاجة المجتمع نفسه لهذه المصطلحات ، وقابليته من خلال حركته العلمية والفكرية لاستخدامها ، وإدخالها في صلب اللغة المستعملة . والقضية ليست في فقد المصطلح اللغوي وحده ، ولكنها أيضاً في فقد النشاط العلمي والفكري والأدبي الذي يحتاج إلى هذا المصطلح ، ويسانده ، ويشبعه حيث يجب أن يشبع . وليس من الضروري أن يكون المصطلح عربياً دوماً . فلقد اقتبست اللغة العربية في مختلف عصورها مئات من الكلمات والمصطلحات ، وعربتها على طريقتها . فالمشكل إذن ليس بلغوي بحت ولكنه يتصل في الدرجة الأولى قبل ذلك بالأجواء العلمية والفكرية والأدبية المحتاجة والضاغطة . ودعوى العجز اللغوي غطاء يخفي وراءه مشكلة التخلف العلمي والفكري الذي تعاني الأمة منه . وهكذا فمشكل اللغة هو في واقع الوجه الآخر لمشكل التخلف العام ، وخاصة في الإبداع الفكري .

استعمال اللغة الأجنبية :

٩ ـ ليس غريباً أن توجد في المجتمع العربي جماعات تستعمل أو تؤيد استخدام اللغة الأجنبية في العلوم خاصة ، وفي ما يتعداها أحياناً ، بل وفي الأدب والشعر أيضاً ، فإن لذلك أسبابه المتعددة الناجمة إما عن التأثير الاستعماري السابق الذي أزاح اللغة الأم ، أو عن التقليد للغرب ، وعدم الثقة بقدرة هذه اللغةعلى الأداء ، أو عن أغراض تسلطية أجنبية متعمدة تتصل بالتبعية الثقافية . ولعل أخطر الظواهر قيام جماعات من أبناء اللغة نفسها بإقحام بعض الكلمات والتراكيب الأجنبية ضمن لغاتها الخاصة . وقد يصل الأمر في هذا الاتجاه إلى الحديث بلغة خليطة تتكلم بها طبقة من الناس لإظهار انتمائها إلى عالم أرقى ، والانسلاخ عن عالمها اللغوي الاجتماعي الأصلي، تماماً كما كان يفعل الروس في القرن الماضي أو كما كان الإسبان يفعلون في الأندلس أيام العرب . ومع أن هذه الظاهرة شاعت ، وتعاني منها اليوم حتى فرنسا التي تغزوها اللغة الإنكليزية في الإعلاميات ، وفي بعض العلوم ، وفي ألسنة بعض الطبقات الاجتماعية ، إلّا أنها عملية تغرب واستسلام للآخرين . ولا يكفي للخلاص منها النصيحة والمبالغة في قسر اللغة القومية على التطور ، ولكن تنشيط خلايا الابتكار العلمي ، والإبداع الذاتي ، وتجاوز التخلف . إن هذا هو أحد أسباب تعثر جهود التعريب في بعض الأقطار العربية .

مشكلة القواعد والنحو :

١٠ ـ المشكل الثاني : إشكال هام ولو أنه يظهر وكأنه إشكال صوري فالتقعيد ضرورة أساسية في اللسان المكتوب . وليس من لغة مكتوبة في الدنيا ليس لها قواعدها الناظمة . ولا يأتي

الإشكـال إذن من القواعـد التي لا مناص منهـا لضبط اللغة ، ولكنـه يأتي من مـوت بعض المفردات وحياة بعضها الآخر ، أو أخذها معاني جديدة ، ومن ظهور بعض الـتراكيب التي يفرضها التطور الفكري ، وغياب بعضها الآخر . وهي أمور لا تـرفضها اللغـة العربيـة . والنـظر في واقع الحيـاة اللغويـة يكشف أن ذلك جـرى ويجري بـالفعل دون انقـطاع ، كما يكشف إن لغة الناس اليوم مختلفة عن لغة ما قبـل الحرب العـالمية الثـانية وعن لغتهم قبـل قرن من الزمان وعن اللغة في العصور السابقة .

مشكلة اللهجات :

١١ ـ أما المشكل الثالث : فليس ثمة مجتمع إنساني يستعمل لغة واحـدة . وثمة دومـاً لغة يكتب بها ولهجات محلية يجري التفاهم بها . وإن تفاوت التباين بين الطرفين من مجتمع إلى آخر . وإذا كانت حالة الباكستان أو الهند التي تكتب بالإنكليزية وتتفاهم بالأردية ولغات أخرى ، أو حالة إيرلندا التي تكتب الإنجليزية ، وتتكلم الإيرلنديـة من الحالات القصـوى الحادة ، فإن اللهجات الموجودة في فرنسا (البروتان واللانغدوك والبروفانس مثـلاً) هي من حالات الاختلاف القريب ؛ ولا تشذ العربيـة عن ذلك في لهجتهـا العاميـة المحلية ، فمنـذ القرن الهجري الأول وجدت اللغة المقعدة ، ووجدت بجانبها اللغة الملحونة العامية التيتووضعت في مختلف الأقـاليم على شكـل لهجات عـامية متعـددة . على أن هـذا التعدد في اللهجـات متقارب جد التقارب ، ولا يختلف أحياناً ـ عدا بعض المفردات التي بقي بعضها من لغـات قديمة منقرضة ـ إلاّ في طريقة النطق ، وسرعته ، وفي الاتكاء على مقاطع دون أخرى . وقد أوجدت وسائل الإعلام والكتب والمؤتمـرات المشتركـة ووسائـل الاتصال المختلفـة والأغاني والأفلام ، وما تزال توجد في الواقع ، لهجة عامة مشـتركة يـتزايد قـربها من اللغـة المكتوبـة لدى الطبقة المثقفة ، وهـذا الأمر يفتـح الباب للتـوحيد اللغـوي التدريجي بـين أبناء الأمـة الواحدة . على أن الموقف يصبح حاسماً ومرفوضاً نهائيـاً إن حاولت أي لهجـة من اللهجات الانتقـال من مستوى اللهجـة المحكية الى مستـوى التقعيد والتنـظير ، لتصبح لغـة إقليمية مكتوبة ، ولساناً منفصلاً تصطنع له القواعد النحوية والمعجمية اصطناعاً .

سيادة الثقافة هي سيادة اللغة :

١ ـ إن امتلاك السيادة الثقافية داخليـاً وخارجيـاً يتوقف في الأسـاس على سيـادة اللغة العـربية في وطنها ، وبين أبنائها أولاً . لكن الإحصاء اللغوي الذي أجرته مؤخراً المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يدعو في قراءة أولية له إلى الاعتقاد بوجود تعددية لغوية لدى لعرب . وإن ما نسميه « بالفصحى » ليس فصحى واحدة ولكنها فصحيات عدَّة . فقد جمعت المنظمة عينات

مما يقرؤه التلاميذ العرب ، وينطقون به ويسمعونه في أربعة عشر بلداً عربياً وراعت في جمع العينات تمثيل الذكور والإناث والبيئات الريفية والحضرية والبدوية واختلاف الأعمار ومستويات الدراسة فبلغت جملة المفردات المحصورة والمأخوذة من التسجيلات الصوتية والكتب المدرسية وكراسات الإملاء والإنشاء للسنوات الأربع الأولى من التعليم الإبتدائي ٤٣٢٧٣٨ كلمة منها ٢٨٤٤٦ كلمة متداولة في جميع هذه البلدان ، والباقي غير مستخدم إلّا في حدود قطرية أو إقليمية . وهذا يعني أن المشترك اللغوي المستخدم لا يقوم إلّا على ٧٪ من المادة اللغوية المستعملة ، ويعني أننا موجودون لغوياً في أولادنا بالنسبة نفسها فقط . ولكن هذه النسبة في الوقت نفسه ، رغم انخفاضها ليست بالشديدة السوء إذا ما أدخلنا في الاعتبار صغر الأعمار في أصحاب العينات ، وأن المتكلم لا يستخدم غير آلاف معدودة من الألفاظ من لغة حافلة بعشرات الآلاف من الألفاظ المستخدمة والمهملة ، وأن لغة الكبار نتيجة لانتشار الصحف وقوى الإعلام أكثر غنى بكثير . لكن الإحصاء في كل الأحوال يعبر عن حقيقة دامغة هي ضرورة رفع نسبة المشترك اللغوي للصغار إلى مابين ٢٠ ـ ٢٥ ٪ كمرحلة أولى ، والعناية برفعه للكبار إلى مابين ٧٥ ـ ٨٠ ٪ ولا يتأتى هذا كله إلّا بأمرين :

- تطور الحياة الفكرية والعلمية باتجاه الانصهار مع الحياة المعاصرة .
- القرار السياسي الذي يساند ذلك التطور ويوجهه ويحميه .

الإصلاح اللغوي :

١٣ ـ إن الإصلاح اللغوي في جميع مستوياته لا ينطلق فقط من إرادة الإصلاح والتغيير ، ولا من الحاجة إلى الإصلاح ، أو من السلطات العلمية واللغوية فحسب ، ولكن منطلقه الأساسي إنما هو في القرار السياسي الوحدوي . إن ظهور لسان عربي حديث علمي وجماهيري معاً ليس شرطاً فحسب من شروط الوحدة الثقافية والتقدم العلمي اللذين يجمعان الوطن العربي ، ولكنه أيضاً شرط من شروط الوحدة العربية الشاملة .

تجارب الأمم الأخرى في لغاتها :

١٤ ـ إن تجارب الأمم الأخرى تقدم لنا الأمثلة التي تحتذى في هذا المجال . ففي الولايات المتحدة عشرات الأجناس ، والأتون الذي يصهرها في كيان واحد هو اللغة الإنكليزية ـ الأميركية ـ وقد رفضت روسيا هجر اللغة الروسية واصطناع العامية ، وقامت في مطالع الثورة البلشفية بحملة تطهير للغة الروسية من الآثار الأجنبية ، وتحرر من الأمية ٨٧ مليون مواطن في حملة دامت عشر سنوات ، وكان لينين يقول : لا يعاب علينا نحن الروس أننا نحب لغتنا ووطننا

وقد دام الاستعمار الياباني لكوريا ستين سنة منع فيها تداول اللغة الكورية ، وما أن استقل البلد حتى كان أول مرسوم في أول عدد من جريدته الرسمية منع التحدث باليابانية . وشطبت من الحياة . وقد جمع الشيوخ من الريف في الصيف لتعليم المدرسين لغتهم ، وبدأوا السنة الدراسية وهم يتحدثون الكورية . وقد حسم (هوشه منه) القضية اللغوية بعد انتصاره مباشرة في فييتنام فأعلن فتنمة كل الكليات والجامعات والمدارس وحين طلب إليه أساتذة كلية الطب في هانوي إمهالهم عدة سنوات لترجمة المراجع ، أمهلهم تسعة أشهر ، على أن تجري الامتحانات في نهايتها بالفيتنامية . والصين كان أول قرار لها بعد نجاح ماوتسي تونغ سنة ١٩٤٩ مركزية اللغة . فكان على كل صيني متعلم أن يتكلم اللغة الخانية ، لغة بكين ، وسرعان ما اختفت الإنكليزية لغة التفاهم لتحل محلها الخانية لغة قومية للصين . وكانت معجزة من معجزاتها العديدة إيجاد آلة تحوي ٢٢٠٠ حرف تكتب لها ٤٤٤٤ ٤٤ حرفاً بالصينية . والإنسان إنما يفكر بالحروف والألفاظ . ومع أن الياباني يحتاج إلى معرفة ٢٦٠٠ حرف على الأقل لقراءة الجريدة ، إلاّ أن اليابان تستخدم اليابانية في جميع مراحل التقنية المتقدمة بها على العالم ، وفرنسا تبذل جهد المستميت للوقوف في وجه الزحف الإنكليزي عليها في عقر دارها ، وفي تنزانيا فرض نيريري السواحلية على الناس ، وترجم شكسبير إلى تلك اللغة !! في هذه التجارب كلها لعبرة وذكرى لمن ألقى السمع وهو شهيد .

٤ ـ الثقافة جزء من التنمية

١ ـ إذا كان الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها فإنَّه لا يحيا ، بالمادة فقط ، ولكن يحيا أيضاً بمشاعره الروحية وتقاليده الاجتماعية والفكرية ورؤاه الجمالية ، وذلك بوصفه كياناً متكاملاً متوازناً . وهكذا لا يجوز النظر إلى التنمية كبعد كمي دون اعتبار لبعدها المتمثل في تلبية متطلبات الإنسان الروحية والثقافية بجانب حاجاته المادية . وهنا تتجلى الثقافة بوصفها بعداً أساسياً من أبعاد العملية التنموية . وليس في هذا إقحام للثقافة في مناطق وعوامل لا سلطان للثقافة عليها أو خارجة عن نطاقها ، ولكنه تصحيح للأوضاع ، وإعادة لها إلى الطريق القويم ، باعتبار الثقافة جزءاً من مكونات الإنسان ، وركناً أساسياً في تكوينه .

التنمية ليست في الاقتصاد وحده :

٢ ـ إن التنمية ليست تحركاً اقتصادياً فقط ، ولا ناتجاً وطنياً إجمالياً ، ولكنها عملية شاملة متعددة الأبعاد أكثر تعقيداً وتشابكاً من مجرد الأرقام الاقتصادية . والبعد الثقافي جانب منها ، ولا تأخذ التنمية معناها الإنساني العميق ولا تنجح إلاَّ من خلال ارتباطها بثقافة الإنسان ولا يمكن تحقيق تنمية متوازنة ناجحة إلاَّ من خلال دمج المعطيات الثقافية في الخطط التي تستهدف تحقيق تلك التنمية . ذلك وحده هو الذي يجعلها عملية تطوير تنموية نابعة من الذات ، من داخل المجتمع ، مراعية لخصوصيته الحضارية وإلاَّ اعتبرت تحولاً آتياً من الخارج لزعزعة القيم التقليدية للأمة .

٣ ـ إن نوعية الحياة هي الهدف والمرشد للمخططين الاجتماعيين والاقتصاديين ، وليست كمية الناتج التنموي وآليته وحدهما ، فضلاً عن أن التنمية الناجحة تحتاج إلى الإنسان الواعي ، والمقتنع بها والقادر على تحقيق أهدافها . وهذا وذاك يرتبطان بالتنمية الثقافية .

الثقافة جزء من مشاريع التنمية :

٤ ـ ونتيجة لهذا كله لا يجوز أن تسير خطط التنمية الثقافية ، في عزلة عن مشاريع التنمية الأخرى ،

كما لا يكفي أن تسير جنباً إلى جنب معها . ولكن ينبغي أن تندمج في العملية التنموية الشاملة وتصبح جزءاً منها ، وركناً من أركانها متجاوباً معها ، ويظهر شأن هذا الدمج خاصة في البلاد ذات الثقافة العريقة كالبلاد العربية التي تأخذ الثقافة فيها كامل دورها وتأثيرها .

٥ ـ ومن العدل أن نعترف أن هذه النظرة الشاملة للتنمية بدأت تدخل في التخطيط العربي ، وفي التصورات العربية للمستقبل ، ولكنها مازالت في حاجة إلى تعميق نظري وتجسيد عملي في مجالات العمل التنموي العربي . ذلك أن المخططات العربية وإن خصصت باباً للثقافة بوصفها قطاعاً مميزاً ، ما يزال اهتمامها بها أقل من الدور الخطير الذي يمكن للثقافة العربية أن تقوم به في التنمية العربية الشاملة .

نوعية الثقافة تحدد أهداف المجتمع :

٦ ـ لما كانت نوعية ثقافة المجتمع هي التي تحدد أهداف التنمية واتجاهها وإيقاعها ولما كان المجتمع العربي مجتمعاً تتوازن فيه قيم الروح والمادة ، وله هويته الثقافية العريقة وخصوصيته المميزة ، لهذا فإن صياغة المصير الأفضل لهذا المجتمع تتجلى بالتجاوب مع قيمه وهويته وخصوصيته ورعاية مشاربه وتطلعاته من خلال الخطط الثقافية ، وبالتوافق معها ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عدد من الأمور منها :

- مراعاة خبرات الأقطار العربية ومعارفها وحاجاتها ورغباتها وقيمها وأوضاعها الاجتماعية عند وضع مشاريع التنمية .
- اشتراك جميع إمكانات هذه الأقطار في صوغ وتنفيذ هذه الخطط وبخاصة عن طريق الحرية في الاختيار واللامركزية في التنفيذ ، ضمن إطار الخطط العامة .
- استخدام الوسائل المحلية والإقليمية في دعم مشاريع التنمية كلما أمكن ذلك .
- اصطناع التقنية الحديثة في المشاريع دون تعريض الذاتية الثقافية للأذى .
- الاعتراف بالتنوع الثقافي والتعدد الإبداعي بوصفهما من عوامل إثراء المجتمع العربي .
- اعتبار اللغة العربية هي الأساس في نشر الثقافة ونقلها ، والتعبير عنها ، دون أن يلغي ذلك استخدام بعض اللهجات المحلية كعامل وسيط أو إضافي .
- اعتماد البعد الثقافي للتنمية وسيلة لقاء وتبادل بين الأقطار العربية حين لا يكون بالإمكان أن يعتمد معه العامل الاقتصادي أو الاجتماعي أو الروحي .
- متابعة الدراسات التنموية باستمرار بالاستناد إلى الدراسات الثقافية .

التنمية والتحـرر :

٧ ـ ثمة علاقة تبادلية أساسية ما بين عمليات التنمية وعمليات التحرر الاقتصادي والسياسي ، فكل منها ، في الجذور ، تنتهي إلى الأخرى وتؤكدها . ولا يكون التحرر كاملاً دون تنمية موازية . كما لا تكون التنمية ممكنة دون تحرر سياسي اقتصادي . ولهذا كان النضال ضد التبعية الاقتصادية أو السياسية هدفاً أساسياً من أهداف التنمية العربية الشاملة ، وجانباً أساسياً من تطلعات العرب والشعوب الأخرى إلى التحرر بأوسع معانيه ، وإلى العطاء الإنساني . وتزداد فاعلية هذا النضال من خلال :

ـ التأكيد المستمر على الذاتية الثقافية العربية .

ـ الاهتمام بالتنمية الثقافية لتكون درع الدفاع عن جوانب التنمية الأخرى .

ـ القضاء على الأمية وسد منابعها وتنفيذ التعليم الإلزامي لأن الأمية توقف العملية الثقافية وتنقص إنسانية الإنسان .

ـ تحقيق المشاركة الواسعة ، بمختلف أشكالها من الجماهير في عمليات التنمية الثقافية .

٨ ـ إن التنمية الثقافية أضحت تشكل جزءاً من أهداف الدولة ، ومن مهماتها ، لأسباب متفاوتة . سواء أكان النظام العام للدولة ليبرالياً أم موجهاً أو خليطاً من هذا وذاك ، وحتى في البلاد ذات النظام الحر والمبادرة الفردية فإن ترك الدولة للمبادرات الثقافية على هواها وحريتها المطلقة هو بدوره سياسة ثقافية . غير أن البلاد العربية ، بسبب المخاض الفكري العنيف الذي تعيشه ، وبسبب تنوع النظرات إلى التراث الروحي والفكري فيها ، وغموض النظرات المستقبلية هي أكثر حاجة إلى تدخل سلطة واعية مسؤولة تنسق الخطط الثقافية وتجمعها في اتجاه عربي إسلامي يرفض الرجعة الفكرية ، والتقهقر ، والتسلط ، وكل ما لا يحقق العدالة ، والحرية الحقيقية ، والوحدة في الهدف . وإذا كان الشتات الثقافي في الأمم القوية غير ذي خطر كبير ، لأن ثمة عوامل أخرى تلمها ، وتجمعها ، فهو في الأمم النامية كالأمة العربية يهدد بتمزيق المجتمع ، والقضاء على عرى ترابطه .

٥ - تقوية أواصر الوحدة القومية

١ ـ الوحدة هي الشعور الأساسي الذي يسكن الوجدان القومي للجماهير العربية ، ويشكل صور تعاطفها ، وأفراحها ، وأحزانها المشتركة . وهي الإسم الآخر السياسي ـ الاجتماعي للثقافة القومية التي تتمثل في الأعمال التراثية الكبرى ، تمثلها في الأناشيد الشعبية ، أو الأمثال الدارجة ، على السواء ، فالمشاعر التي توحد المجموعات البشرية هي في الدرجة الأولى ، مشاعر ثقافية مشتركة تتوضح عليها بعد ذلك ونتيجة ظروف معينة . المصالح الاقتصادية ، وتضاف إليها مع الأيام تجارب الحياة المشتركة المتطاولة (التاريخ ومشاعر الغد الواحد المنتظر . فالقاعدة الثقافية هي بهذا الشكل النسيج العميق للتكوين القومي وللوحدة الجامعة .

الوحدة نضال مستمر :

٢ ـ الوحدة العربية بقدر ما هي واقع وجداني هي ، في الوقت نفسه ، هدف قومي أيضاً ، ونعني أنه لا يكفي الشعور بالوحدة لتكون حقيقة قائمة ، ولابد من تغذيتها الثقافية المستمرة بالعناصر المتجددة التي تؤكدها . وإذا كان الشعور الديني ، بصلاته الواشجة مع اللغة العربية في القرون السابقة ، يشكلان الهيكل العظمي لهذه الوحدة ولقوتها ، فإن منطق التكوينات السياسية المعاصرة قد زاد أيضاً العنصر القومي في المشاعر الوحدوية . وقد جاء تجديد الثقافة العربية ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وبعث التراث العربي ـ الإسلامي ، ونضال الشعوب العربية للتحرر ، كي ينمي هذه الشماعر ، ويزيد في الوعي القومي ، ويسرع في عملية النهضة . على أن الوحدة إذا كانت تعمق بالوعي الثقافي القومي فإنها لا تتوطد في النفوس وتقوى إلاّ بالنضال من أجل تأكيدها المستمر ، عبر مختلف ميادين الثقافة ، ومداخلها ، ووسائلها .

الوحدة قضية الجماهير العربية :

٣ ـ الوحدة قضية جماهيرية لا في منطلقاتها فحسب ، ولكن في مردودها أيضاً . إنها تبدأ من الجماهير لتعود فتصب فيها . ولكن هذه الدورة الثقافية الاجتماعية الكاملة لا تنبثق عفواً ، ولا

تتحرك بشكل ذاتي . وتحتاج إلى قيادات ثقافية تواكبها ، وسياسات ، وأجهزة ، ووسائل ، وميزانيات سخية . ومن الخطأ إلى هذا ، إهمال دور القوى المضادة للوحـدة أو الإقلال من شأنها . وقد تكون الجماهير وحدوية بالإمكان أو بالقوة ، وقد تكون الوحدة هي الأمنية الكامنة في صدور الجماهير ، ولكنها إن لم تستطع التعبير عن هذه الأمنية والعمل على تنميتها المستمرة ، وتحقيقها المتمادي تتحول إلى مثاليات جوفاء ، وأحلام في الهواء . ونحن نشهد شيئاً من ذلك في الواقع العربي . وإذا كانت الجماهير أكثرية صامتة ، فإن دور الثقافة هنا هو توعيتها ، وإطلاق مشاعرها الحقيقية والتعبير عن آمالها ورغباتها .

الوحدة مفهوم حركي :

٤ ـ إن الوحدة ليست مفهوماً ثابتاً ولكنها مفهوم حركي . واستنادها إلى المنظومة الثقافية القومية يعني بين ما يعنيه تفاعلها الجدلي الحي مع عناصر هذه المنظومة ، ومعطياتها الواحدة الموحدة في وقت معاً . كما يعني أيضاً أنها مشاعر إيديـولوجيـة ثقافيـة تتجاوز الحـدود الإقليمية ، وأنها تضحيات وجهود تلغي التناقضات القطرية ، وتتفاعل إيجابياً معها . ويعني أخيراً أنها ليست مجرد إلصاق قطر بآخر إلصاقاً عفوياً تلقائياً ، ولكنها نضال طويل مرير ، على المستوى الثقافي والاقتصادي ، والاجتماعي ، في هذا السبيل ، واصطدام بمصالح إقليمية ودوليـة رهيبة ، وبمعارضات محلية . ولهذا كله كان لابد للثقافة العربية أن تحسب في خطتها الشاملة حساب هذه المصاعب والمعطيات والمخاطر ، وتقيم استراتيجيتها على أساس التفاعل معها تفاعلاً نضالياً حياً .

الوحدة والتجزئة :

٥ ـ إن التجزئة ـ ونعني بها كل الوقائع المناقضة للوحدة في الواقع أو في الفكر ـ أخذت تستفحل لتصبح صفة من صفات الواقع العربي . وبالرغم من أن المشاعر الجماهيرية العامة تناقضها ، فإنها تعزز مبرراتها ومصالحها الصغيرة ، وتنمي السلبية ضد العمل الوحدوي ، إن لم تعمل بكل شراسة ضده ، وتستخدم شعاراته نفسها لمحاربته . إن إدراك هذا الواقع وتكوين القواعد وجبهات التوعية لمكافحة التجزئة الإقليمية ، هدف أساسي من أهداف الخطة الثقافية ينبغي التركيز عليه والعمل الجاد من أجل تنفيذه .

تقوية أواصر الوحدة :

٦ ـ إن تقوية أواصر الوحدة فكرياً وروحياً ، عن طريق التنمية الثقافية الشاملة مطلب قومي . وهذا يعني أنه ينبغي أن تجند له جميع الوسائل الثقافية ، من المسجد إلى المسرح ، ومن المدرسة

إلى وسائل الإعلام ، كما ينبغي أن يبرز في مختلف العناصر والميادين الثقافية ، لا بوصفه إعلاماً أو دعوة ولكن بوصفه منهج فكر ، وأسلوب حياة وركن ثقافة . وإذا كان عدد من عناصر التنمية الثقافية يلعب دوره الأساسي في الوحدة الثقافية العربية ، كتنمية القيم الروحية ، وتقوية اللغة القومية ، ووحدة القيم ، فإن ثمة عناصر أخرى ليست أقل شأناً ولا دوراً في توطيد الوحدة ودعمها ، ومن ذلك :

أ ـ التاريخ القومي : الذي يجب أن تتوحد مفاهيمه ومناهجه العلمية والتعليمية ، لا على الأساس الذي يجري عليه من التجزئية ، والاقتطاع ، وإبراز الجانب السياسي ، وما يتضمن من المساوىء والظلمات . ولكن على أساس إبراز وحدته الحضارية الواحدة المتصلة عبر العصور ، ووحدته الاجتماعية ـ الاقتصادية في العهود الإسلامية ، وتكامل تياراته الفكرية ، وأعماله العلمية ، ورؤاه الجمالية ، وآثاره العمرانية ، ومبتكراته في الفنون والآداب ، وما يبرز بصورة خاصة روح النضال والفداء فيه . إن النظر إلى التاريخ العربي من هذه الزوايا أضحى حاجة قومية لازمة كي يقوم هذا التاريخ بدوره الإيجابي الفعال في الوحدة القومية . إن هذه الوحدة لا تتجلى فقط في وحدة التاريخ ولكنها لا تقوى وتتوطد إلاَّ به وعن طريقه .

ب ـ إحياء الأساليب الفنية والجمالية التراثية ، ونشر تذوقها وتحليلها ، وتقليدها ، وتطويرها . إن ذلك يدخل الوحدة في النسيج العميق للأمة ، ويجمعها على وحدة المشاعر وعلى التقارب الأخوي .

جـ ـ تسجيل ونشر التراث الشعبي العربي بتعدد ألوانه ، وتنوع مجالاته من رقص جماعي وغناء ، وحياكة ، وتطريز ، وتزيين ، وحرف فنية ، وحكايا ، وأمثال ، وغيرها . فلا شيء يبرز الوحدة ويؤكدها قدر ما يبرزها هذا الجانب الشعبي الأصيل من التراث الثقافي ، والممارسة الموحدة الشعبية التي ترافقه .

د ـ توسيع التواصل بين الأقطار العربية وتعميقه ، ونشر المعلومات عن كل قطر لدى الأقطار الأخرى ، وتيسير إجراءات التدفق الثقافي فيما بينها ، وتبادل الآثار ، والفرق الفنية بأنواعها ، والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحف والكتب . وبصورة عامة فتح كل أبواب المعرفة والتفاهم والتقارب بين الأقطار العربية .

٦ ـ ضمان الحرية الثقافية وتوطيدها

الحرية جزء من نظام المجتمع :

١ ـ لا يمكن في التحليل النهائي فصل القضية الثقافية عن شكل النظام الفكري والسياسي العام الذي تعيش الثقافة في ظله . على أن هذه الحقيقة لا تلغي حقيقة أهم منها وأعمق هي أن من حقوق الإنسان الطبيعية أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية ، إبداعاً ، واستمتاعاً ، وإسهاماً ، وهو حق أقرته المجتمعات الحديثة ، والتزمت به في دساتيرها وتشريعاتها وممارساتها اليومية ، كما أقره ونادى به الإعلان العالمي لحقوق الانسان . ذلك أن ممارسته هي الشرط في التفتح الإنساني ، لأنه يقوم على مبدأ أعمق منه هو الاعتراف بإنسانية الإنسان ، وبضرورة تنميتها وتطويرها ، ليكون الفرد جديراً بإنسانيته عن طريق :

أ ـ الإسهام في إبداع الفنون والآداب وفي التمتع بها .
ب ـ الاشتراك في منجزات العلم وتقدمه والإفادة مما يمنح ويقدم من المنجزات .
جـ ـ جعل الحياة الإنسانية أشد سعة وأكثر عمقاً وأغنى رفاهاً بالإبداع الثقافي والاستمتاع به .
د ـ منح الفرص بالتساوي لجميع أفراد المجتمع للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم .

إن حرية الثقافة ، وإن كانت تنبع من العدالة في توزيع الإمكان والإبداعات الإنسانية على الأفراد ، إلاّ أنها في الوقت نفسه عامل أساسي في أغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها .

الهدف من حرية الثقافة :

٢ ـ الهدف من حرية الثقافة هو التفتح الكامل لشخصية الإنسان ، وتكوين رأس مال بشري ثقافي هو أشبه بالخميرة بالنسبة للمجتمع ، يصنعه ، وينضجه . على أن هذا الهدف لا يتحقق بالنشاطات الثقافية وحدها إن لم ترافقها ، وعمل معها العوامل المساعدة المتعددة في التربية والتعليم ، ووسائل الاعلام ، والاقتصاد المريح ، وتوفر أوقات الفراغ ، والتوجه الواعي . فالمجتمع كل متشابك ، وحرية الثقافة يمكن أن تظل مجرد شعار فارغ ، كما يمكن أن تغرقها

وتشوقها الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية المضادة ، إن لم تقم على أسس وطيدة سليمة ، وسياسة واعية .

أشراط حرية الثقافة :

٣ ـ لكي تكون الثقافة حرة ديمقراطية ، أي لكي تتحول إلى إبداع واسع ، وغذاء جماهيري في وقت واحد ، فإنها تتطلب شروطاً منها ،

أ ـ أن تكون هماً عاماً للمجتمع العربي ، أي أن تتحول إلى مشكلة حياة ، يلتزم بها هذا المجتمع بوصفها حقاً وواجباً في وقت معاً ، وفي نواحي الحياة كافة ، إنها لا تعني جهازاً معيناً في الدولة ، ولا طبقة محددة من المجتمع العربي ، أو فئة من الفئات ، ولكنها تعني كل فرد عربي بوصفه صانع حياته ، نوعاً وكيفاً ، ومسهماً ، في الوقت نفسه ، في صنع مجتمعه العربي . وإذا كانت الحرية الثقافية جزءاً من كل يتناول ديمقراطية الحياة العربية نفسها ، فذلك لأن هذا الزمن قد أضحى زمن الجماهير الواسعة ، وزمن اضطلاعها بحقوقها وواجباتها كاملة .

ب ـ أن تتساوى الفرص أمام الأفراد ، في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعطيات التنمية العامة ، وإلاّ أضحت الثقافة لدى المحرومين ترفاً يمكن الاستغناء عنه ، أو امتيازاً لفئة محظوظة . وثمة حد حرج لا تقوم بدونه الحية الثقافية . ولا الديمقراطية كلها ، وهو أن يتحقق في المجتمع العربي حد أدنى من المساواة ، لا يمكن بدونه تحقيق الحد الأدنى من فرص التعبير والاستمتاع . وهذا كله يقتضي تحولاً حتمياً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العربية لابد من مواجهته ، عند وضع مشاريع التنمية العامة وتنفيذها . ولابد من النضال لبيان شأنه وأثره في الحركية الاجتماعية والثقافية .

جـ ـ أن يجرى ضمان هذه الحرية الثقافية بالتشريعات اللازمة التي تفرض التوازن الثقافي ، وتحرك كل تمييز فيه ، من أي نوع سواء أكان على أساس العرق ، أم المذهب ، أو الجنس ، أم اللغة أم الوضع الاجتماعي ، أم السن ، أن التقاليد الموروثة ، أن الرواسب الاستعمارية .

د ـ إن حرية الثقافة جزء من كل أي أنها من المكونات الكلية للمجتمع . وحتى لو أعطيت وحدها كاملة ، ـ وهو أمر مستحيل ـ فإنها لا تعيش ، ولا يمكن أن تعيش وسط جو عام من انعدام الحرية . إنها ليست جزيرة آمنة منعزلة ، والحريات العامة الأخرى شرط لازم لوجودها ومتمم له .

هـ ـ حرية الثقافة لا تعني حرية الإبداع فحسب ، ولكن حرية الاستمتاع فهي لا تتضمن حرية التعبير عن الفكر والجمال وحرية الإبداع وحسب ، ولكنها تتضمن في الدرجة الأولى حرية الاستمتاع بالآلاء الثقافية وتكافؤ الفرص الاجتماعية في ذلك بين جميع المواطنين على السواء ، مع توجيه العناية بخاصة إلى الفئات الأكثر فقراً أو حرماناً ، أو بعداً عن مراكز البث الثقافي ، أو عزلة عن الجماعة .

الحرية الملتزمة :

٤ ـ لا يجوز تفسير الحرية الثقافية على أنها فتح الباب لكل تعبير ، وقبول كل فكر . إن لها كالحريات السياسية مخاطرها ، كما أن لها حدودها الضابطة . وحرية الثقافة ، على ضرورتها وكونها أساسية في تطوير المجتمع العربي ، هي عملية أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد إيمان أو مساواة فرص أو قضية تشريع . إن من ضوابطها :

أ ـ عدم تحويل المعايير النوعية للثقافة ، أي التعبير الفكري والفني إلى معايير كمية .

ب ـ عدم الهبوط بالقيم الثقافية لدرجة التسوية بين الإنتاج الإبداعي المميز ، والإنتاج العادي ، أو بين البناء والهدم أو بين الإنساني وغير الإنساني .

جـ ـ عدم اعتبار الجماهير مجرد مستهلكين أو منتفعين ثقافيين ، وإهمال الجانب الإبداعي الشعبي ، فإذا كانت الحرية الثقافية ، وبالتالي الديمقراطية ، ترتبط بصورة أساسية بسهولة انتفاع الجماهير بالثقافة ، والمشاركة فيها ، فإن وجودها الفعلي لا يتحقق إلاّ بالعملية الإبداعية ذاتها .

د ـ التقريب المستمر بين الإنتاج الثقافي وبين أكبر عدد ممكن من الجماهير . إن الانتفاع بها ، مثله كمثل إبداعها ، لا يمكن بطبيعته أن يكون إلزامياً ، ويتبع ذلك أن تكون الإدارة الثقافية لا مركزية ، لتوفير الظروف الملائمة لتحقيق حريتها وديمقراطيتها ، سواء على مستوى اتخاذ القرار ، أو مستوى تنفيذه ، ولتكثيف الإشعاع الثقافي ، وتلبية الحاجات المباشرة للجماهير .

الحرية للجميع :

٥ ـ ثمة دور للحرية الثقافية لابد أن تضطلع به . فلقد اقتصرت عناية الثقافة والمثقفين ، حتى عهد قريب ، على الإبداع المميز لفئات قليلة ، وعلى توزيع الاستمتاع بالمقابل على فئات أخرى محدودة المدى . وثمة في التراث الشعبي العربي كنوز من الإبداع الثقافي لا تجد طريقها إلى التعبير أو إلى الحسن الأداء أو إلى التسجيل والتطوير . إن حرية الثقافة وديمقراطيتها تعنيان بين

ما تعنيانه أن لا يهمل هذا الإبداع الشعبي الواسع ، وأن يتصل بالناس . وأن يكون بعض أغذيتهم الفكرية والفنية .

٦ ـ على أن حرية الثقافة وديمقراطيتها لا تقوم على جهود الدولة وحدها وتخطيطها ، ولكن تقوم على ركن آخر ليس أقل شأناً هو إقبال المجتمع نفسه على المشاركة في النشاطات الثقافية ، وفي إبداع الفنون ، وتحرير آفاقها ، والاستمتاع بها . وهذا الإقبال إنما تكونه وتعمل عليه عناصر شتى تتبادل الأثر والتأثير والتفاعل جدلياً مع العناصر التخطيطية والتنشيطية . ومن أهمها رغبة الشعب في هذا الحق الثقافي ، والحاجة إليه ودفاعه عنه . إن هذا الدفاع عن الحرية الثقافية إنما تقوم به المؤسسات الشعبية من اتحادات الأدباء والفنانين والمؤسسات النقابية والمهنية والتنظيمات التي تقوم على هامش نشاطات الجماهير . والدفاع عن حرية الثقافة لا يقل شأناً إن لم يكن الأساس في قيام الديمقراطية السياسية والاقتصادية للمجتمع على قواعد سلمية متينة .

وكل هذا يعني من الوجهة الثقافية الاعتراف الفعلي والعملي بأن لكل فرد الحق في أن يكون صانع نوعية حياته ، وفي أن يكون المشارك في تنمية مجتمعه بقدر طاقته .

قيود المجتمع :

٧ ـ إن تقييد الحرية في البلاد العربية لا يأتي فقط من جانب السلطات الحكومية ولكن من جانب المجتمع أيضاً . أي أن القيود ليست سياسية فقط ولكنها اجتماعية واقتصادية أيضاً ، وفيها تيارات شتى تحمل مختلف الاتجاهات والأفكار ، وإذا كانت ثمة قوى خارجية وداخلية من مصلحتها إبقاء الجماهير ـ وكتلتها ماتزال بطبيعتها أمية متفاوتة الوعي أو محدودة الأفق ـ قوى ضاغطة على كل كلمة عقلانية أو عمل إبداعي ، فإنَّه بالمقابل لا حرية لجائع أو فقير دون حد الكفاية . وفي البلاد العربية كم هائل ممن هم في هذا المستوى من العوز . ومع أن هذه الجوانب تجعل مشكلة الحرية في البلاد العربية مشكلة أكثر تعقيداً وصعوبة إلاَّ أنه يدل على ترابط جوانب التنمية الإنسانية ، وأنها لا تتحقق إلاَّ بتحقق جميع جوانبها معها . كما يدل على ضرورة الحرية سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية كحقيقة وكشرط مبدئي لكل عملية تنمية .

٧ - استيعاب العصر
(ا) الأصالة والمعاصرة

١ - يشكل العصر بالنسبة للأمة العربية عدداً من التحديات العاصفة التي لا بد من استيعابها فكراً وثقافة وعملاً لتستطيع الأمة الوقوف راسخة على قدميها بين الأمم . إننا لا نعيش في عزلة عن العالم . ولا يمكن لنا أن نعيش هذه العزلة ولكنا في معترك دولي هائل ، نحن مندمجون فيه برغمنا . وهذا العالم يتجه إلى أن يكون عالم الدار الواحدة بما يقوم فيه من الروابط المتزايدة المادية والمعنوية لا في ثورة الاتصال والتنقل فحسب ولكن في العلاقات الفكرية والاقتصادية والثقافية . فالأسرة الإنسانية أصبحت منظومة عالمية تضم عدداً من المجموعات الإقليمية . وقد قام بها ما يشبه أن يكون النواة لإدارة عالمية ذات شكل بدائي في منظمة الأمم المتحدة . وإذا كانت دول غرب أوروبا أو الدول الشرقية أو دول أمريكا اللاتينية أو أفريقيا تشكل مجموعات إقليمية فليس في العالم مجموعة اقليمية أحرى من العرب بالتجمع والتوحد لما بينهم من الوشائج والروابط التي لا تتمتع بها أي مجموعة إقليمية أخرى . وقد عبرت المجموعة العربية عن ذلك بإنشاء جامعة الدول العربية التي يمكن اعتبارها بدورها نواة مكملة للنويات العالمية الأخرى رغم التعثر الذي يفرض عليها . وهذا الاتجاه العالمي نحو التكتل يجب أن يكون أحد مبادئنا الهادية كما يكون التعاون والتضامن هو المبدأ المكمل له فبدون ذلك تصبح الجماعة البشرية كتلاً متنافسة يفترس بعضها بعضاً .

العلم سيد هذا العصر :

٢ - وعالم اليوم هو عالم العلم والثقافة : العلم سيد العصر والمنهج العلمي هو المنهج المتفق على فضله وسلطانه ولهذا كان هذا العالم هو عالم التغير المتسارع للدرجة المذهلة . هزات هذا التغير تأخذه من كل جانب . وثوراته الانقلابية في المعرفة والاتصال والتقنية تجعل غده مختلفاً كل الإختلاف عن أمسه ، ولهذا السبب أيضاً كان عصرنا هو عصر الطاقة . . تتزاحم على الظفر بمنابعها القوى ونتيجة لهذا كان العصر أيضاً عصر العنف والعدوان الشرس ، وعصر

الاسراف الشديد والفاقة الشديدة في وقت معاً . وعصر التكامل البشري الواسع والمدن العملاقة المهلهلة والاحتكارات الضخمة .

٣ ـ وقد انعكس ذلك كله على ثقافات العالم المختلفة وأعطى بعضها السلطة على بعض كما تغيرت النظرة جذرياً إلى الإنسان الذي اتسعت عوالمه في الزمان والمكان والإمكان إلى حدود لم يبلغه أي عصر سبق كما تضخمت التحديات أمامه إلى الدرجة المرعبة وتضخمت معها الأخطار . وصار استيعاب العصر ضرورة ملحة لا من أجل فهمه ومسايرته ولكن من أجل البحث أيضاً .

نظام بديل ومستقبل إنساني آخر :

٤ ـ الطاقة وتلويث البيئة وتبديد الموارد الطبيعية والإسراف في حضارة الاستهلاك وفي على الناس . والسؤال الكبير الذي يرد هو فيما إذا كان هذا نمط الحضارة الوحيد الممكن للإنسان إن الأمة العربية من خلال قيمها الدينية وإيمانها بالإنسان الذي استخلفه الله في الأرض بالعكس إن ابتداع نمط حضاري بديل لم يعد اختياراً إيديولوجياً نابعاً من تراث حضاري أضحى ضرورة حتمية من أجل الوصول إلى مستقبل أفضل . وتلك هي المعاصرة الحقيقية .

٤ ـ وقد درجت كلمتا الأصالة والمعاصرة على الألسن بشكل يوحي بأن ثمة ثنائية من التقابل بين المفهومين ، فإذا قبل الواحد رفض الآخر . وهذا التناقض الظاهري بينهما يحتاج إلى الحل ليكون التكامل الثقافي . فالواقع أنهما مفهومان مختلفان يجري كل منهما في ميدان مختلف عن ميدان الآخر ومجاله ، وإن كان يتكامل معه .

فالأصالة مفهوم ينطوي في نظر الكثيرين من مستخدميه على الارتباط بذات حضارية عربية إسلامية ذات موقف ثقافي حضاري متميز ، وعلى التصور بأن كل فكر أو إنتاج مستمد من الحضارات أو الثقافات الأخرى ، هو فكر « دخيل » أو « مستورد »، وهذا ما يجعل الالتزام بالأصالة نوعاً من الانحياز والانغلاق ضمن ذات حضارية غير معلومة الحدود ، يخلق خصومةً ثقافية أو نفسية مع كل الثقافات الأخرى .

أما مفهوم المعاصرة الذي يوضع بجانب الأصالة ليؤدي وظيفة التقابل معها . فإن استخدامه الواسع المتنوع ينطوي بدوره ، وفي نظر الكثيرين ، على عنصر زمني هو الارتباط بالحاضر ، مقابل التعلق بالماضي ، وعنصر يتعلق بالمضمون يفترض أن تغيرات نوعية ذات حجم هائل تفصل الحاضر عن الماضي ، وعنصر تقويمي يفترض أن الحاضر أفضل من الماضي أو أن الارتباط به أكثر مشروعية وأفضل جدوى .

٥ ـ ويسقط الباحثون في هذا الموضوع مفهومي الأصالة والمعاصرة على الفكر العربي المعاصر ، ويقسمون تياراته بين ثلاثة اتجاهات :

فإما سلفي ، يتجه إلى الماضي وحده أي إلى التراث ، وأما عصري ، يتجه إلى الحاضر والمستقبل وحدهما ، وأما توفيقي ، يحاول الجمع بين الطرفين في بنية واحدة . وفي هذا التقسيم خطأ منهجي فمن ينعتون بالسلفيين يقبلون المعاصرة ، ومن يسمون بالمعاصرين يحرصون على التراث ، والمذهب التوفيقي مذاهب عدَّة ، والموقف الفكري العربي يتشعب في هذا الموضوع اتجاهات لا حد لها . وليس ثمة خلاف كبير اليوم حول ضرورة الحفاظ على التراث ، والأخذ منه ومن قيمه ، وحول ضرورة السير مع العصر واستيعابه ، وحول ضرورة إيجاد بنية حضارية عربية حديثة تستند إلى هذين الرافدين ، ولكنها في الوقت نفسه تتجاوزهما .

وهكذا فليست الأصالة هي الانحصار في التراث وحده والعبودية له ، كما أن العصرنة ليست في تبني القيم الغربية ، وطلب التقنيات والتخلي عن الماضي كله .

٦ ـ إن قضيتي الأصالة والمعاصرة ليستا نقيضين إطلاقاً . لأن كلاً منهما تنبع من منبع معرفي مختلف . ولهذا هدف مختلف . ولعلهما بالعكس متكاملتان . كما في مختلف البنى الثقافية العالمية ، ولا وجود للثانية بدون الأولى . إن الأصالة ليست التقوقع وليست التجمد عند الماضي ، ولكنها تبني قيمه ، والتجديد الدائم فيه . والمعاصرة ليست الاستلاب ، وليست تجديداً محضاً ، وتبنياً لمعطيات « الغير » أو « الغرب » ومبتكراته ، وقيمه ، وذوباناً فيه ، ولكنها إدخال للعصر في الذات العربية ، وفهم له من خلالها وليست الأصالة مقصورة على المسلمين الأولين أو في الانغلاق ضمن العروبة كما أن المعاصرة ليست في الاغتراب عن الدين ، وعن المنزع القومي . إن معطيات الأصالة موجودة فينا لم نخترها ، وإنما نحملها معنا . وهي تفرض نفسها بالرغم منا ، تماماً كما أن معطيات المعاصرة موجودة بكل اتجاه حولنا ، وتفرض نفسها برغمنا . ومن تلاحم الخطين يتكون خط الحضارة والحياة الحالي . والفرق الوحيد أن الأصالة تثبت الذاتية الخاصة ، بينما المعاصرة تفرض الاتجاه . وافتراض الانخلاع الكامل من الذات فرضية خاطئة ونظرية ، تماماً كالافتراض بأن تبني العصر يكون بأن نقدم عليه بصفحة بيضاء نقية من كل فكر سابق .

٧ ـ ولو مضينا خطوة أخرى في التحليل لقلنا أنه لا إشكالية بين الأصالة والمعاصرة . فالمشكلة صورية . لأن الإشكال الثقافي لا ينبع من تصادمهما ، ولكن من ضحالة النتائج التي نجد بين أيدينا منهما ، إنه لا خيار لنا في الأخذ بالنموذج الغربي ، أو الأخذ بالنموذج التراثي . الواقع العملي جمع الخيارين ، وألغى الاختيار . فالبنى التي يقوم عليها النموذج الغربي في الحياة ، وفي

الثقافة قد انزرعت ضمن الواقع التراثي الذي نعيش ، وفي صميمه ، وأوجدت ازدواجية حميمة ، وخليطاً ثقافياً ثنائياً جديداً يتبلور باستمرار ، مع توالي الأيام ، ليصبح تركيباً جديداً . وقد شاء الواقع أن تكون العناصر المعاصرة غربية عدوانية متفوقة ، فكان طبيعياً أن يكون التراث حمى وملجأ ودفاعاً عن الذات ، ومن هنا نجم ذلك التوتر بين الموقعين ، فنحن نقبل الغرب ثقافة وفكراً وابتكاراً وعلماً ، ونرفضه عدواناً واستعماراً وتذويباً للهوية الحضارية . في الوقت الذي نقبل فيه التراث عنصر إلهام وتوجيه ، ومنزع إيمان وقوة ، ونرفضه جموداً ، وقواقع للاحتماء والهرب .

ولكن لماذا لم يتبلور خط النهضة العربية في إطار متنام حتى الآن ؟ لماذا لم يتحول الخليط الفيزيائي إلى تركيب كيميائي جديد ؟ ولم تذب الثنائية في واحد ؟ لذلك سببان ليسا من نوع التماس العذر ، ولكن من قبيل تقرير الواقع :

الأول : إن هذا المزيج الثقافي الحضاري الذي تكوّن لدينا منذ عصر النهضة إلى الآن ، يجري تجاوزه باستمرار من قبل الحضارة الحديثة ، بسبب سرعتها في التطور والابتكار والتقنية ، بحيث لا تأخذ العناصر الجديدة مداها في التبلور الكافي لتصبح تركيباً حضارياً عربياً جديداً ، حتى نجد أنفسنا بحاجة ملحّة إلى مزيج تركيبي جديد . رَكْضُنا وراء التلاؤم مع العصر والتوافق معه يحول دون نجاحه رَكْضُ العصر نفسه ، بتواتر أقوى إيقاعاً ، وأقسى تحدياً .

الثاني : إن القوى الخارجية (الاستعمارية خاصة) والثقافية الغازية تقوم بدورها المعطل . ومن الخطأ ، وبخاصة مع التطور التقني المعاصر ، وتدفق تياري المعلومات والإعلام من جانب واحد ، أن نستهين بمدى ما يمكن أن تفعله القوى الغازية . يضاف إلى ذلك قصر نظر بعض السلطات الثقافية والعلمية ، وعدم اهتمامها الكافي بالتنمية الثقافية ، وبتطويرها ، ، والدفاع عنها ، وهكذا فنحن لا نبني فقط أسس المستقبل ، ولكنا في الواقع ندافع أيضاً عنه ضد قوى استلابية غازية ، وبقوى أضعف بكثير منها .

العزلة غير ممكنة وغير مقبولة :

٨ ـ ثمة مسلّمة أولية لا مجال للجدل فيها هي أن العزلة اليوم بين الحضارات تتناقص بسرعة نتيجة الثورة في وسائل الاتصال . والثقافة العربية ـ على أي حال ـ لم تكن ثقافة خالصة نقية في يوم من الأيام ، شأنها في ذلك شأن كل ثقافات العالم الأخرى ، فالتمازج الثقافي الحضاري هو سمة العصر وقانونه . على أن الأثر الأقوى يشتد من جانب الثقافات المتقدمة (دول الشمال والغرب والاتحاد السوفياتي واليابان) ، ويضعف حتى الهزل مع الثقافات الضعيفة أو البعيدة جغرافياً من المنطقة الثقافية المصنعة . وإذا كان بعض الناس يرون أن

العالم سائر إلى تكوين ثقافة واحدة مسيطرة (قوامها الثقافة المتقدمة) التي هي ثقافة العصر الأولى ، فإن تياراً كبيراً آخر ليس بالهين يؤمن بتعدد الثقافات العالمية ، وإن أخذ بعضها عن بعض . ولهذا يتشدد هذا التيار في بحث الهوية الثقافية وفي تنميتها ، وحجته في ذلك ضرورة التعددية في ثقافة العالم ، وضرورة تلونها ، وإغنائها بالتباين لمصلحة الإنسانية . فطريق الحضارة الغربية المتقدمة ليس بالطريق الوحيد ولا الطريق الأفضل . وقد وضح هذا التيار كل الوضوح في المؤتمر العالمي الذي عقدته اليونسكو في المكسيك سنة ١٩٦٢ والذي اعتبر الهوية الثقافية الخاصة بكل أمة أساساً من أسس الحضارة المعاصرة . ودعا إلى اعتمادها أساس انطلاق وإلى تقويتها الدائمة .

التفاعل مع العصر :

٩ ـ واستيعاب العصر ثقافياً يعني التفاعل بخاصة مع الثقافة التي تفرزها البلاد الصناعية المتقدمة ، فهي التحدي الراهن والأقوى ، وهذا يعني استيعابها فكراً إنسانياً أي فلسفة ، وفنوناً شتى ، وعمارة ومدارس أدبية ، وفكراً سياسياً ، ومذاهب جماعية اقتصادية وروحية ولغوية ، كما يعني استيعابها في الوقت نفسه ، وبجانب كل اولئك ، علوماً بحتة وتطبيقية عديدة ، ونظريات وأبعاداً علمية ، وتقنيات الكترونية ، وتخطيطاً ، وثورة معلومات وتنظيماً حديثاً .

وإذا تميزت ثقافة البلاد المتقدمة بالخصب الشديد وبالتعقيد الشديد ، فإن التمازج معها ، أو الأخذ عنها على الأقل ، يحمل الصفات نفسها . وهو أمر واقع ، وإن يكن بدرجات متفاوتة ، بالنسبة للثقافة العربية .

١٠ ـ ورغم تماسك ميادين هذه الثقافة الصناعية المتقدمة ، إلا أن ثمة فرقاً شاسعاً ما بين استيعاب ما سميناه بالفكر الإنساني الغربي وتوابعه منها ، وبين استيعاب فكرها العلمي ، وتقنياته التابعة له سواء من حيث الخطر ، أو من حيث الحاجة الحياتية . صحيح أنهما وجهان لعملة واحدة ، ولكن ثمة تبايناً في تقويمها الثقافي العربي .

١١ ـ فمجموعة الفكر الإنساني الغربي من الفلسفة إلى الفنون والآداب والسياسة وما إليها هي بالنسبة إلى الثقافة العربية .

أ ـ تيارات من الأفكار ، والنظريات ، والآراء ، والمشاعر والمذاهب المتضاربة ، أو المتوافقة .

ب ـ متوافقة مع القيم الغربية الخلقية والروحية والاجتماعية والجمالية ، بوصفها جزءاً منها ، معبرة عنها .

جـ ـ قابلة للجدل الفكري ، أي للقبول أو الرفض كلياً أو جـزئياً . فليس فيهـا من قانـون حتمي ، أو كلمة نهائية .

د ـ وفي حياتنا الفكرية سواء منها التراثية ، أو الحديثة ، وفي حياة غيرنا بدائـل عديـدة لها قد تغني عنها ، أو عن بعضها .

و ـ ومع ذلك فمعرفتها تضيء العصر ، وتفتح الآفاق ، وتغني الفكر أيما غنى ، كما في جميع الثقافات الكبرى ، بالإضافة إلى أمر هام هو أن دائرة الثقافة الغربية المتقدمة دائـرة متكاملة ، متفاعلة ، ولا يمكن فهم بعضها دون بعض ، ومن الصعب فهم أبعادها الشعرية دون العلمية ، أو إدراك الصبوات الفنية فيها وطرد الفيزياء ، أو الرياضيات خارج الأبواب .

١٢ ـ أما مجموعة الفكر العلمي وما يتصل به من تقنيات حديثة وتنظيم فهي بالنسبة إلى الثقافة العربية :

أ ـ التحدي الفكري الأساسي لا في أبعادها العميقة وحسب ، ولكن في أخطارها المصيرية أيضاً .

ب ـ والحاجة إليها حاجة حياتية أساسية . فقد دخلت بنتائجها في النخاع الشوكي للعـالم الحديث ، وصارت جزءاً من التطور البشري الذي لا يمكن انتزاعه منه ، أو التراجع عنه .

جـ ـ لا مجال للجدل فيها ، بسبب ارتباطها بالقوانين العلمية ، وما تتصف بـه من حتمية وعلاقات مطلقة .

د ـ لا بدائل لها من فكر أو تطبيقات عملية ، إلاَّ من خلالهـا ، فهي نهاية الفتـوح للفكر العلمي الإنساني ، وقمة هذه الفتوح .

وهذا كله يعني أن حاجة الثقافة العربية إليها حاجة رئيسيـة وأن هذه الثقـافة تبقى ناقصة ، غير مسايرة للعصر ، إن لم تقم بسداد هذه الثغرة . كما أن تأثير هذا الفكر العلمي التقني على الهوية العربية الثقافية ، وإن يكن واقعاً ، إلاَّ أنه ممكن التطويق قابل للتحديد والتلافي . وهكذا يبدو أن المعاصرة أو استيعاب العصر في الثقافـة العربيـة ينصب بصورة واضحة أساسية في هذه الناحية بالذات من القصور الذي يحتـاج إلى المزيـد من الإيضاح والتوسع .

١٣ ـ بصـرف النظر عن تخلف الفكـر العلمي في الـوطن العـربي في نـواح عـديـدة (كـالعلوم البيولوجية ، والطاقة النووية وتقنيات الموارد والطاقة البديلة وهندسة الوراثة وعلوم الفضاء

والالكترونيات وتطبيقاتها التقنية) ، ومع الإيمان بأن جوانب التقدم العلمي كتلة مترابطة ، يتساوق بعضها مع بعض ، ويؤيد بعضها بعضاً في التقدم والتخلف ، فإن تحديات الفكر العلمي ـ التقني الغربي للثقافة العربية يمكن أن تتجمع وتتلخص في مجموعة من ثلاثة تحدّيات مصيرية قادمة متشابك بعضها مع بعض تشكل بالنسبة للثقافة العربية المثلث الحرج . وإذا كان من الخطأ المبالغة في شأنها إلّا أنه من الخطر في الوقت نفسه إلّا يُنظر إلى ما تمثله من شأن بمنتهى الجد والصرامة : إنها فجوات علمية ـ عملية تزداد اتساعاً دون انقطاع ، لا بين الشرق والغرب ، أو بين الشمال والجنوب فحسب ، كما اعتدنا أن نتحدث ـ ولكن بين العرب عامة أيضاً وبين العصر ، وقد حشر العرب في زوايا هذا المثلث بالرغم عنهم . ولا بد من مخرج إذا شاءوا البقاء الفعال على الساحة العالمية ، والاستمرار في الوجود ككتلة ثقافية ذات وزن في المعترك الدولي .

ب) التحديات العلمية والتقنية

١ ـ ثمة ثلاث فجوات هامة تتحدى جهود العرب في المعاصرة ، وفي سرعة اللحاق بالحضارة الحديثة هي : الفجوة العلمية ، والفجوة التقنية ، وفجوة نظم المعلومات .

ولا تمثل كل فجوة منها مسافة زمنية أو ثقافية أو مادية بين العرب وبين العصر ، ولكنها تمثل تحدياً حضارياً قاطعاً حاسماً ، في عصر هو بدوره قاطع حاسم . والمشكلة أن هذه الفجوات مترابط بعضها مع بعض . وسببها دخول المجتمع الإنساني منذ عقدين أو أكثر من السنين مجتمع المعلومات الذي أفرزته ـ أو على وشك أن تفرزه ـ الثورة الالكترونية التي يشهدها عالمنا المعاصر . وهذه الثورة ليست سوى وليدة التلاقي الخصب لثالوث التقنيات المتقدمة : الحاسب الالكتروني ، والمكننة الذاتية الالكترونية ، وثورة الاتصالات .

٢ ـ أما الفجوة العلمية ،فتتمثل في ثورة التعليم الناقصة وتزايد الأمية في وقت واحد : فثمة في الوطن العربي سباق يحمل الكثير من التناقض بين متحولتين متقابلتين . ففي الوقت الذي تتحقق فيه ثورة في التعليم ، ويكثر عدد الطلاب ، وعدد الجامعات ، والبعثات العلمية ، بشكل واضح ، في هذا الوقت نفسه تزداد الأمية انتشاراً في بعض البقاع ، رغم الجهود والتدابير التي تتخذ لسد منابعها ، والسبب في هذا الوضع المتناقض هو التفجر السكاني في بعض المجتمعات العربية ، بالإضافة إلى ضعف التخطيط والإدارة ، وإلى التجزئة ، وسوء استغلال الثروات ، وإلى الأمية العائدة .

٣ ـ على الجانب الآخر من المشكلة يقوم نقيضها ، ونقصد التطور التعليمي العلمي الناقص . فعدد الجامعيين في الوطن العربي يزداد سنوياً ، وتزداد ميزانياته ، ومع ذلك فإن الوطن العربي يكشف عن نواقص عملية خطيرة لايمكن أن تسمح بتشكيل نواة علمية عربية تواجه المستقبل بكفاءة ناجعة : وهو ما يسميه بعض الباحثين « بالكمون العلمي » أي توفر الموارد المادية والبشرية ، والمعارف العلمية التقنية ، ووسائل وأشكال قيادة التقدم العلمي التقني والاكتشافات والاختراعات والتصاميم الوثيقة الصلة باستخدام العلم والتقنية . وأسباب ذلك القصور عديدة :

أولها : قصور الميزانيات العلمية : فهي دون الحد الأدنى المطلوب لها ، وبخاصة في الدول النامية . وعدم مشاركة القطاعات الخاصة في الإنفاق عليها .

وثانيها : نقص الأطر العلمية اللازمة وضعفها وذلك بسبب :

- سوء توجيه التعليم الجامعي لسداد حاجات البلاد العلمية .
- التسرب في الخبرات بهجرة العقول الطوعية والإجبارية .
- قلة عدد الجامعيين النسبية قياساً مع عدد السكان .
- قلة الإنتاجية العلمية للعلماء العرب .
- اعتماد الأعمال العلمية في الوطن العربي على التمويل الحكومي وحده إلاَّ في النزر اليسير وضعف هذا التمويل بسبب كثرة الأعباء الأخرى .
- قلة مؤسسات البحث العلمي .

الفجوة التقنية (التكنولوجية) :

٤ ـ وهي فجوة متداخلة مع الفجوة السابقة ، وناجمة عنها ، وتتشكل بدورها من فجوة ثنائية ، أو من فجوتين متعانقتين مشتبكتين : يتعلق جانب منهما بعجز المعرفة والمعلومات ، وجانب آخر بالقصور الصناعي . ونعبر عن هذه المشكلة باسم نقل التقنية وهي أوسع من ذلك بكثير ، وأشد تعقيداً . فمنذ حوالي ثلاثة عقود تطور الحاسب الالكتروني محدثاً نقلة نوعية ومثيرة في مسار التقدم البشري ، ومؤكداً الدور الحاسم للتقنية كمحرك أساسي للتغير الاجتماعي والقدرة العلمية . لقد تطور في الحجم ، والذاكرة ، والسرعة ، وفي نوعية البيانات ، التي يملك وفي المدخلات والمخرجات ، وعناصر المعالجة ، وفي لغات التعامل ، وفي بنية الأنظمة ، ومجالات التطبيق ، وفي الأساس العلمي ، وذلك كله في أجيال متعاقبة من الحاسب بلغت ستة أجيال حتى الآن ، وبهذا الشكل حقق استخدام الحاسب الالكتروني وبخاصة في السنوات الأخيرة طفرات رائعة فاقت في مداها أي تقدم تقني سابق في تاريخ البشرية ، مما دعا إلى تسمية ذلك بالثورة الالكترونية . وقد امتدت استخدامات الحاسب من الميادين العلمية والتجارية والصناعية إلى مجالات يصعب حصرها كالطب والتعليم والقانون والإدارة والفنون .

٥ ـ وقد صاحب ذلك ثورة أخرى في مجال تقنيات الاتصالات التي اتسع مدى إرسالها من خلال الأقمار الصناعية ، وزادت طاقاتها باستخدام الألياف الضوئية ، وتنوعت استخداماتها لتنقل الصوت والصورة بجانب البيانات الرقمية ، وتتيح تبادل الرسائل جيئة وذهاباً بين المستخدم ومركز المعلومات المتصل به ، من خلال أسلوب الفيديوتكس ـ وباستخدام جهاز التلفزة العادي لتحيل العلاقة من طابع التلقي السلبي إلى إيجابية الحوار المتبادل .

٦ ـ وكان إنتاج الحاسب بأجياله المتعددة واستخدامه ، وتطور وسائل الاتصال من السرعة بحيث استحال على الدول النامية ، ومنها العربية ، مجاراة ذلك كله ، فزاد اتساع الهوة بينها وبين الدول المتطورة . وخاصة بسبب ندرة الخبرات البشرية ، وصعوبة التوفيق بين النظم التي تتطلب الحاسب ، وبين النظم الأكبر منها والتي يوجد هو فيها ، من إدارية واقتصادية واجتماعية ، ذلك أنه لا يتقدم إلّا ضمن نظم متقدمة تتطلب خدماته . يضاف إلى هذا عوامل أخرى منها :

أ ـ إن البلاد التي تملك التقنية المتقدمة شحيحة بها . وتفضل تقديم نتائجها واستشاراتها على بذل معلوماتها .

ب ـ إن نقل التقنية المتقدمة يتطلب إجراء تغييرات في البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية . والبلاد العربية غير قادرة بعد لذلك .

جـ ـ لا تتوافر في البلاد العربية الأيدي العاملة الرفيعة الخبرة ولا المعدات اللازمة للإنتاج .

إن العالم يتنقل بهذا الشكل من تقنية الآلة إلى تقنية الحاسب الآلي ، والآلية الالكترونية . ويترتب على هذا معالجة قضية الحاسب الالكتروني في إطار عنصري الإزدواج المتفاعل :

ـ الحاسب كأداة للثقافة ووسيلة عمل تتوغل في نسيج الحياة الحديثة .

ـ والحاسب كقضية ثقافية ويدخل فيها قضية لغته وتعريبه .

وتتطلب هاتان القضيتان معاً التوجه إلى إدخال الحاسب في صلب العمليتين التربوية والتثقيفية للمجتمعات العربية ، بالسرعة التي لا تترك هذه المجتمعات أكثر تخلفاً مما هي عليه . ولعل الخطوة الأولى هي في محاولة إيجاد البنى الأساسية التحتية المتخصصة لتكون قاعدة البناء للغد . وترشيد عملية نقل التقنية وسرعتها لحماية المواطن العربي من الانسحاق الحضاري تحت وطأة الهوة التقنية .

فجوة نظم المعلومات :

٢ ـ أدى استخدام الحاسب الالكتروني إلى ظهور حاجة علمية ليست أقل شأناً وخطراً هي تركيز عمليات تشغيل البيانات والمعلومات . إذ لابد أن يتم تشغيلها طبقاً لنظام معين . وبهذا الشكل وجد نظام للمعلومات محدد الإطار ، تتم من خلاله عمليات جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها ، ثم عرضها على مستخدميها بالطريقة التي تتناسب مع متطلباتهم ، وفي الوقت المناسب ، لاستخدامها في اتخاذ القرار المناسب ، ومع أن نظم المعلومات قديمة فإنها قد تعددت بسرعة ، وتعقدت ، وتضخمت ، مع تعدد الحاجات ، وتعقد الحاسب ،

وتضخم استخدامه . وظهرت نتيجة لـذلك في العقـدين الأخيرين ثـورة في نظم المعلومـات ليست أقـل خطراً من الثـورة الالكترونيـة . لأن الحاسب سـاعـد عـلى تخفيض تكـاليفهـا ، وسهولة تناولها ، وسرعة استحضارهـا . ودخل العـالم المتقدم بـذلك عصر المعلومـات الذي شمل الآن المحاسبة والإدارة ، شموله لإطلاق الصواريخ ، ودخـل الطب والفيـزياء دخـوله علم الاجتماع ، وتمويل البيت ، ودنيا الترفيه والثقافة . وجملة القول إن تقنية المعلومات تقيم الحوار والتواصل بين مختلف قطاعات العلوم في انسيابية كاملة تشمل حتى العلوم الإنسانية ، كما أنها تستهدف ذلك بلغات أرقى وأيسر ، ومعالجة أقدر وأسرع ، وذاكرة أضخم وأذكى ، واتصـال أوسـع وأغنى . . كـل ذلـك من أجـل محـاكـاة بعض خصـائص ذهن الإنســان . ومؤشرات هذه الثورة تدل على أنها سوف تنتهي بقسمة العـالم إلى دول « تعلم » وأخرى « لا تعلم » وسوف يكون مرفق المعلومات هو المصنع الجديد ، وتتبوأ صناعات المعلومات الذهنية قمة الهرم الصناعي .

٨ ـ ويترتب على هذا نتائج بالغة الأثر من الناحية الثقافية ـ الاجتماعية : فإن هيكل توزيع القـوى العاملة سوف يتغـير ، وتتقلص فيه عـمالة الـزراعة ، والصنـاعة ، وتتضخم بـالمقابـل عمالـة قـطاعي الخدمـات والمعلومات . وتستـطيع المعلومـات إلى هـذا تخـطي الحـوافـز الجغـرافيـة واللغوية ، نتيجة توسع شبكات الاتصال ، كما تستطيع الدخول إلى المصنـع والمكتب والمنزل والمدرسة ، وإقامة أساليب التعليم اللامدرسي ، أو ما يسمى بالجامعة غير المرئية . . .

الوطن العربي وثورة المعلومات :

٩ ـ وأيـاً كان الـرأي في ثورة المعلومـات فإن من المؤسف أن الـوطن العربي مـا يزال عـلى الحافـة البعيدة من هذه الثورة . فبنوك المعلومـات ما تـزال بالنسبـة إليه في بـدء استخدامهـا ، لكن الفجـوة تزداد سعـة باستمـرار في الوقت الـذي يتحول فيـه العالم من المجتمـع الصناعي إلى مجتمـع المعلومات . في حـين تصبح الـثروة الحقيقية هي المعـرفة والمهـارة ، نجـد أن البـلاد العربية في أمس الحاجة لتلافي هذه الفجوة الثقافية لأنها :

أ ـ تصنف ضمن البلاد الجائعة في المعلومات والحاسبات .

ب ـ يتركز الجهد الرئيسي للتطبيقات الحالية فيهـا على النـواحي التجاريـة والإدارية . ويجب إدخال التطبيقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والنواحي الأخرى .

جـ ـ الهياكل الأساسية لتقنيـة المعلومات في معـظمها ضعيفـة : من شبكات اتصـال ، ونظم تقييس ، وعمالة مدّربة، وقواميس ، وموسوعات، ويجب الاهتمام بتوسعتها المستمرة .

د ـ حدة الحاجز اللغوي ، فإن الجهد التطويري في إدخال اللغة العـربية في نـظم المعلومات غير كاف ، ويقتصر على الاستيعاب السطحي . ولابد من تطويره .

هـ ـ معظم بنوك المعلومات عن الوطن العربي موجودة خارج هذا الوطن وعُرضةً لعدم الموضوعية ، والأهواء السياسية والفكرية والأيديولوجية . ويجب العمل على إنشائها ضمن الوطن العربي .

و ـ البحوث والدراسات التي تتناول الأبعاد العربية لقضية المعلومات نادرة ويجب التوسع في ذلك .

ز ـ نظم التعليم الرسمي في معظم البلدان العربية غير متجاوبة مع المتطلبات المتجددة للعالم الحديث . ولا تركز على التعامل مع عناصر التقنية الحديثة .

حـ ـ المسؤولون في مختلف القطاعات عازفون عن طلب المعلومات ، واستخدامها ، ولا يعتبرونها متساوية في الشأن للموارد المادية .

ط ـ ثمة في العمالة المدربة في المجالات الحديثة لتقنية المعلومات نقص شديد ، وثمة تعويل على الخبرة الأجنبية ، أو على هجرة الخبرات العربية إلى البلاد التي تحتاجها . وهي بهذا الشكل تفقر بلادها الأصلية وتوقف تنمية قاعدة وطنية لعمالة المعلومات لديه .

ي ـ هذا كله بالإضافة إلى الأسلوب السطحي الذي تتناول به معظم وسائل الإعلام الجماهيرية في الوطن العربي قضايا التقنية بعامة وقضايا الحاسبات والمعلومات بصورة خاصة .

١ ـ إن ثورة المعلومات يجب أن تدخل في الاهتمام الثقافي العام للوطن العربي لئلا يبقى خارج حركة العالم الثقافية والعلمية . وأن ما جرى حتى اليوم من اقتناء بعض المعدات ، وجلب الخبراء ، وبدء النظر في نظم المعلومات لا يكفي ، لأنه لم يستغل إمكاناتها بشكل علمي ، ولم ترافقه توعية مكثفة بجدوى استخدامها ، وتهيئة مخططة للمستقبل على جميع مستوياتها وفئاتها ، ليتمكن من استئناس الآلة والمعلومة معاً . إن ثقافة العصر ـ ونعني ثقافة البلاد المتقدمة ـ ثقافة واحدة متماسكة الميادين والفروع واستيعابها لا يكون بفصل أجزائها بعضها عن بعض ، ولكن بتمثلها جملة واحدة ، واتخاذ المواقف الملائمة تجاه كل جانب منها بما يتفق مع خصوصية الثقافة العربية وحاجاتها وعوامل إغنائها . ومن واجب القائمين على الثقافة العربية إدراك ذلك بوضوح ، وردم الهوة المفتوحة بالحوار الدائم بين وجهي الثقافة أي بين الثقافتين في الفرعين الإنساني والعلمي ـ إن هذا الحوار لا يغني الثقافة الإنسانية فقط بل يجعلها أكثر التصاقاً بالتطور العلمي ، ويغني بذلك ما فيها من الخيال ، وينوع فيها العطاء ، ويجعل العالم ، في الوقت نفسه أوسع نظرة وأكثر اهتماماً بالأبعاد الإنسانية لنشاطه وأكثر جدارة بحمل صفة الإنسان .

٨ - شمولية المشاركة الثقافية

أ) الثقافة للجميع

١ - إن متانة القاعدة لأي أمة إنما تكون بمقدار شمولية المشاركة لكل عناصر الشعب في خطط الثقافة ، وبرامجها ، وإنتاجها ، وتعني الشمولية تعميق قوي الإبداع رأسياً ، وتوسيع انتشار الإنتاج الثقافي أفقياً . ولا يأتي هذا المبدأ من الإقرار بديمقراطية الثقافة فقط ، ولكنه يأتي أيضاً من الاعتراف بأن الثقافة إنما تنبع من قدرة الشعب غير المحدودة على الإبداع ، وتستمد الثراء الدائم من إسهاماته .

إن شعار الثقافة للجميع يقتضي أموراً عدَّة منها :

أ - تحقيق لا مركزية الأنشطة الثقافية والإدارة لمنع تمركزها في أيد محدودة أو أجهزة معينة .

ب - توسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق الجغرافية العربية ، وتوفير جميع الوسائل لذلك .

جـ - مد نشرها ليشمل جميع القطاعات الاجتماعية للأمة ، وتوافر جميع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لذلك .

د - وضع الدراسات العلمية التي تتناول كل جماعة في المجتمع بالتعمق المتوسع ، في مختلف أقطار الوطن العربي ، وتكشف عن حاجاتها الثقافية ، وعن مدخلاتها ومخرجاتها ووسائلها ، وتضع لها البرامج وتقترح الوسائل .

هـ - إعداد الكفايات اللازمة للعمل في مختلف حقول التثقيف وبخاصة في مجالات الأطفال والشباب والمرأة والمعوقين ، وهي ميادين ما تزال مهملة الى حد كبير .

و - إعداد أجهزة متخصصة للخدمات الثقافية مقدمة لكل فئة وصدورها من جهاز يتولى التنسيق بينها .

إن تزايد وسائل التثقيف الشعبي الجماهيري ، وانتشارها في الوطن العربي ، هما مؤشر إيجابي في جهود التنمية الثقافية . لقد تعززت هذه الوسائل كثيراً بدخول التقنية الحديثة عليها ،

من بث إذاعي وتلفزيوني ، ونشر بـالفيديـو واتصال عـبر القمر الصنـاعي العربي (عـربسات) . وكانت هذه الوسائل قبل ما لا يزيد على عقد من الزمان محدودة أو معدومة في بعض الدول بسبب أوضاعها الخاصة . على أن هذا التزايد ليس ناجما عن انتشـار وسائـل التقنية الحـديثة فحسب ، ولكنه ناجم أيضاً وبصورة موازية عن تحد آخر أكثر إلحاحاً وخطراً هو أن إنسان الربع الأخـير من القـرن العشرين أدرك حقه في الثقـافة ، كـما أدرك من قبل حقـوقه السيـاسية ، ومن ثم حقـوقـه الاقتصادية والاجتماعية ، وحقه في التعليم . وما هو خطر بشكـل خاص في الـظروف الحاليـة هو أن التفتح العربي الواسع على الثقافة الذي لا تشبعه مجموعة ثقافية محدودة ، يعمـد لإشباع ثقافته إلى مصادر أخرى من شأنها أن تهز هويته الثقافية أو تضرًّ بها . فالفراغ الثقافي كالفراغ السياسي أو الطبيعي لابد أن يمتلىء بما يرضيه ويشبعه . والمشكلة أن البلاد العربية محكومة بـأن تواجـه عن قريب ـ إن لم تكن قد واجهت بالفعل قبل الآن ـ هذا التحدي الجديد ذا الطابع الثقافي والذي يلزم المسؤولين بوضع الثقافة في مراكز اهتمامهم جنباً إلى جنب مع الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والتربوية .

إن النظرة غير المتوازنة التي تعطي الأولية للاهتمام بالاقتصاد والسياسة أكثر من الاهتمام بـالعمل الثقافي لابد أن تنتهي مع أخذ المشروع العربي لتنمية الإنسان مكانة من الخطط التنموية ، ومـع التعاون والتنسيق الضروريين بين مختلف البلاد العربية .

ب) ثقافة الطفل

١ ـ إذا كانت الأمة ترى في الطفل غدها ، فمن الطبيعي أن تحمّله منذ أيامه الأولى قيمها ، وهويتها الثقافية . وإذا لم يكن الطفل رجلاً صغيراً ، ولا كان مطبوعاً بالفطرة على الهوية الثقافية للأمة ، وكان عالماً خاصاً ، قابلاً للانطباعات ، فالبدء بالتنمية الثقافية إنما يكون منه ، ونقصد بالطفل مرحلتين من العمر .

أ ـ **الأولى** : المبكرة وهي مرحلة الطفولة يتولاها الآباء في المنزل ، وتنتهي في السابعة من العمر .

ب ـ **الثانية** : التالية وهي مرحلة اليفاعة التي تتولاها المدرسة أكثر من الآباء ، وتنتهي في الخامسة عشرة ، بفترة المراهقة وبدء الشباب .

٢ ـ وفي كل من المرحلتين هناك أنواع متفاوتة من التقصير في التنمية الثقافية للطفل ، تصل إلى درجة إهمال البعد الثقافي فيهما ، والاكتفاء بالتربية التقليدية في المرحلة الأولى ، وبالمنهج المدرسي في الثانية ، دون أن ننسى بالطبع أن ثمة تسرباً في سن المدرسة ، يبقى على الأمية أكثر من ٤٠ ٪ من الأطفال المحرومين في بعض أجزاء الوطن العربي ، هذا إلى أن المطبوعات ووسائل الثقافة الخاصة بالأطفال قليلة جداً ، إن لم تكن في بعض النواحي ، أو بعض المناطق معدومة .

قوام ثقافة الطفل :

٣ ـ نتيجة لذلك ليس ثمة مناص من تخطيط ثقافي خاص بالطفل العربي يستهدف إنقاذ الجانب الثقافي من شخصيته ، ويستكمل فيه التكوين القومي ، ويقوم على :

أ ـ التعرف على الاحتياجات الثقافية الأساسية للأطفال من خلال الدراسات الدقيقة ، والتعرف على خصائصهم المختلفة .

ب ـ التأكيد على القيم العربية الأصيلة فيهم : من روحية وأخلاقية وإنسانية .

جـ ـ تقوية الشعور بالإنتماء إلى الوطن العربي ، وبالمسؤولية نحوه .
د ـ دعم وحدة الثقافة بين الأطفال في المستويات ، وفي الفئات الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية ، والبيئية المختلفة في المجتمع .
هـ ـ الكشف عن منازع الطفل ، وتنمية قدراته على الإبداع والابتداع .
و ـ تنمية الحس الجمالي لدى الطفل بمنح الفنون مرتبة النشاطات العلمية والفكرية الأخرى .
ز ـ توسيع آفاق المعرفة العامة عند الطفل .
حـ ـ تمكين الطفل من المهارات التي يعتمد عليها في البحث الذاتي عن المعرفة واستيعابها .
ط ـ ربط عمليات تثقيف الطفل بحاجات مشاريع التنمية في مختلف المجالات .
ي ـ الاستفادة من العناصر الثقافية المختلفة الموجودة في بيئة الطفل بنفسه .

٤ ـ إن عملية تثقيف الطفل تقتضي اجتماع جهود جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية ، وتضافرها ، والتنسيق بينها ـ كما تقتضي الانطلاق من القيم الاساسية الأصيلة للمجتمع العربي ، ومن المثل القومية الواضحة ، ومن التخطيط المستقبلي ، في تناسق متكامل متوازن ، لا ينمي جانباً من الجوانب على حساب الجوانب الأخرى ، ويقتضي إلى هذا وذاك الحرص على انتقاء العناصر العاملة في شتى مجالات ثقافة الطفل ، مع العمل على رفع كفاياتها المهنية بالتدريب المستمر وبتبادل الخبرات والاطلاع المحلي والقومي والعالمي .

٥ ـ ولعلَّ أهم ما في عملية الإنماء الثقافي للأطفال هو إقامة التوازن فيها ، بأن تنشط في العاملين عليها حوافز البحث العلمي في تكامل وتناسق مع التذوق الجمالي والأدبي ، والتوسع المعرفي ، وأن تستغل في ذلك ألعابهم الخاصة ، ومسارحهم ، وآدابهم ، ومكتباتهم ، ومختلف نواحي نشاطهم . كما توفر لهم المطبوعات الملائمة لأعمارهم .

ح) ثقافة الشباب

١ ـ إذا اعتبرنا العمر ما بين سن ١٦ وسن ٢٦ هو سن الشباب فإننا نحدد في الواقع أخطر الفترات في تاريخ تكوين الإنسان لأنه إنما ينضج ويستوي بشراً سوياً في هذه الفترة التي يتمتع فيها :

أ ـ بارتفاع درجة استعداده للتأثر والاستجابة .

ب ـ بأنه يشكل أكثر القطاعات البشرية قدرة على العطاء .

هذا بغض النظر عن أن التحديد يقطع مراحل العمر التي لا تنقطع ، ويفترض وجود تجانس غير قائم فعلاً بين فئات الشباب في هذه المرحلة العمرية . بالإضافة إلى أن الشباب لا يمكن فصله عن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع . إنه ليس فئة منعزلة ولكنه جزء من كل ، وإن كان مرحلة عمرية لها خصائصها ، وبالتالي لها ميزاتها الثقافية ، وثقافات الأجيال تتداخل . وهكذا فقضايا الشباب هي بصورة خاصة قضايا التنمية الاجتماعية الشاملة في الوطن العربي ، وهم يعانون مما يعاني منه المجتمع العربي من تخلف ، وتبعية اقتصادية ، وتجزئة ، وهدر في الإمكان المادي والبشري . بالإضافة إلى أن الثقافة ليست كلاً متجانساً ، ولكنها تراث ضخم يتميز بالتنوع ، وبأنه نتاج معقد للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والروحية التي يعيشها المجتمع ، ويعيشها فيه ومن خلاله ، الشباب .

مشكلات الشباب :

٢ ـ على أن الشباب ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فئة مميزة ، ويطرحون ثقافتهم لا على أنها ثانوية أو فرعية أو ملحقة ، ولكن على أنها الثقافة البديلة ، حتى في الأغاني والملابس . وأسباب ذلك عديدة معقدة تكمن في جذورها أعداد من المشكلات المتنوعة :

أ ـ مشكلات نفسية : كالشعور بالضياع ، والغربة ، والإحباط بسبب التفاعلات السياسية والإيديولوجية المتباينة ، وضغط الاسرة ، ورفضها ، والمبالغة في الإحساس القطري

بسبب قهر النظم ، والإهمال في التوجه المهني ، وفي تعهد المواهب ، والهدر في الطاقات .

ب ـ مشكلات اقتصادية جدية : تتعلق بالعمل ، والسكن ، وضمان المستقبل ، وبالحرمان من آمال الغد . بالإضافة إلى التبعية ، وسيادة الثقافة الاستهلاكية وقلّة الإنتاجية ، والهرب من الريف .

جـ ـ مشكلات أخلاقية ـ اجتماعية : ناجمة عن التناقض القيمي بينهم وبين جيل الآباء ، وبينهم وبين السلطة ، وناجمة عن التطرف الديني والاجتماعي ، وعن عدم استغلال أوقات الفراغ ، وقلّة أشكال الترويح ، ومشكلات الزواج وتفكك الأسرة ، ومشكلات الانحراف ، والجنوح ، والتدخين ، والكحول والمخدرات . بوصفها رد الفعل على المشكلات المختلفة .

د ـ مشكلات سياسية : تتعلق بالنظم القائمة وبالحريات المهدورة وبالتجزئة الإقليمية والقهر .

٣ ـ وتختلط هذه المشكلات بعضها ببعض ، كما تلتقي مع المشكلات الوافدة مع الثقافة الغربية والتقنيات الحديثة والتحول الفكري والثقافي العربي .

وهذه المشكلات ليست مجرد شكاوي بدون جذور . ومن حق الشباب أن يتمرد عليها لأنها تشكل ثقلاً وقيوداً ترهق حركته ، وتشوه رؤيته الخاصة للمجتمع .

الهدف من ثقافة الشباب :

٤ ـ إن الهدف من توجيه العناية إلى الشباب العربي ، وإلى ثقافتهم هو إعدادهم للإسهام الكبير في صنع مستقبل الأمة العربية ، ذلك أن المستقبل هو للشباب ويجب أن يكون لهم في دور جوهري صياغته . والهدف أيضاً هو مساعدته على حل مشكلاتهم ، وتقديم الخدمات الثقافية لهم ، وتأهيلهم ليكونوا أداة عاملة في خدمة المجتمع العربي برمته . ولا يكون ذلك عن طريق فرض الحلول ، أو التوجيه القسري ، ولكن بالرعاية ، ومنح الفرص ، وعمل الشباب نفسه ، والحوار الدائم معه ، وتوفير المؤسسات اللازمة . وبإلغاء الوصاية فلا يحتاج الشباب إلى ما نريده نحن منهم ، ولكن ما يريد الشباب لأنفسهم . ولا يعني هذا وجود ثقافتين منفصلتين بين الشباب والمجتمع ، فإن هوة الأجيال ـ التي لابد من وجودها دوماً ـ لا تنجم عن انفصال جيل عن آخر بدائرته الثقافية الخاصة ، لأنها في الوقت الذي تنفصل فيه عنها لأسباب عديدة ، فهي متصلة أعمق الاتصال بها . والشرط الوحيد في كل هذا هو أن تستجيب الرعاية لمجالات التحدي المعاصر والمتمثلة في أمرين اثنين :

١ ـ الرجوع إلى الأصول الحضارية الذاتية ، أو زيادة الوعي بها تأكيداً للانتماء الروحي القومي ، وللممارسة الإيجابية ، أي الربط بين العقيدة والواقع .

٢ ـ زيادة الوعي بالآفاق الجديدة التي تواجه الإنسان المعاصر ، وخاصة في المجال العلمي والتقني . وذلك كله في تنسيق وتكامل بين قدرات الشباب العربي وحاجات المجتمع ، ضمن إطار تخطيط للتنمية شمولي ، حركي ، متوازن . فإن ثقافة الشباب لا تقوم وحدها ، وإنما تحركها ، وترفدها ثقافة المجتمع كله ، وظروفه الاقتصادية الاجتماعية السياسية ، كما أنها هي نفسها مختلفة من فئة من الشباب إلى أخرى ، ومختلفة بين الجنسين ، ومختلفة من مجموعة قطرية إلى مجموعة ثانية .

د) ثقافة المرأة

١ ـ برغم الإيمان بعدم التفرقة في الثقافة بين المرأة والرجل ، فإنَّ ثمة أوضاعاً توجب النظر إلى المرأة العربية نظرة خاصة فيها المزيد من الرعاية . فالقيمة الاقتصادية الحقيقية للمهام التي تقوم بها في إطار البيت مطموسة لأنها لا تعتبر عملاً بقدر ما تعتبر واجباً في إطار الوضع الطبيعي للمرأة ، وثمة رغم النصوص التشريعية ، كثير من التمييز في الواقع ، ضدها في التوظيف ، وفي الأجور . ويرجع ذلك جزئياً إلى وضعها الثقافي المتخلف بالنسبة للرجل ، وتفشي الأمية بين النساء أكثر منها بين الرجال . يضاف إلى هذا أن المرأة لم يسمح لها أن تفلح ، حتى بعد التعليم ، في اكتساب قوة اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية ، أو ثقافية تعادل ما اكتسبه الرجال . فأنماط السلوك الاجتماعي الثقافي ـ سواء تعلق الأمر بمواقف الأسرة ، أم بالاتجاهات التي تشجعها نظم التعليم المدرسي ـ تجعل الفتيات أقل إمكاناً ، وتجعلهن يتجهن إلى الدراسات النظرية (الإنسانية والأدبية) أكثر مما يتجهن نحو أنواع التعليم العلمي ، أو التقني ، وهذا يؤدي بالتالي إلى تضاؤل وجود المرأة ودورها في مرافق الحياة المختلفة ، وبخاصة منها السلطة . فكان بوسع المرأة الحصول على الثقافة ، ولكن دون حق التطلع إلى ما تؤهل له هذه الثقافة من مناصب عليا .

٢ ـ ولا شك أن بوسع التنمية الثقافية أن تنهض بدور حاسم في توعيتها ، وفي صقل إمكانياتها التي تشكل نصف القوى العربية الكامنة ، لإدماجها في الحياة العامة المنتجة للأمة . إن ذلك يقتضي جهوداً ثقافية واسعة ، تبذل لتعديل القيم الاجتماعية ، وتفتيح المناهج الدراسية والأنشطة التربوية ، وإعادة النظر في وسائل الأعلام التي تقدم المرأة بوصفها طرفاً يخضع للأحداث أكثر مما يؤثر فيها . وقلما تملك وسائل الانتصار لنظرتها الخاصة وتفسيرها للواقع ، ورؤيتها للمستقبل . ومشكلة المرأة بصفة عامة ليست مشكلة إنسانية ، ولكنها هي في الدرجة الأولى مشكلة اقتصادية ثقافية . والأنشطة التي تنفذ لصالح التنمية الثقافية للمرأة تحمل طابع التجزؤ والتشتت . فمحو الأمية ، وتحسين الدراية بالأعمال المنزلية ، والزراعية ، والانتفاع بالتدريب المهني والتقني وما إليها ، إنما تتناول بعض الجوانب المحددة من الحياة النسائية ، دون

إدماجها في رؤية متكاملة للمجتمع ، وتنظيمه ، وطرائق عمله . ولن تتوازن النظرة الثقافية للمرأة ، ولن تتكامل النشاطات التي تنفذ لمصلحتها . ما لم تسبقها وترافقها أنشطة تربوية إعلامية تتوجه إلى المجتمع بأكمله ، ليشترك كله في عملية التغيير المرتقبة ، وليفيد من كامل الجهود والإمكانات التي يمكن أن تقدمها المرأة للمجتمع .

هـ) ثقافة المعوّقين

١ ـ المعاقون بأي شكل من الإعاقة جزء من المجتمع . ولهم قدراتهم وقابلياتهم ـ ومنها الثقافية ـ التي لا تختلف عن غيرهم من أفراد المجتمع ، وأن كانوا يتميزون بالشعور الزائد ، بالنقص ، وبالعجز ، وعدم الشعور بالأمن ، وعدم الاتزان الانفعالي ، وسيادة مظاهر السلوك الدفاعي فيهم ، بصرف النظر عن اختلافهم في شدة الإعاقة أو في فئتها أو في السن .

ومشكلة المعاقين في الوطن العربي ضخمة لأنها تتصل بحوالي ١٠٪ من السكان ، وهي تزداد مع الأيام ضخامة ، وهناك جهل بها حجماً ، وطريقة علاج . وبالرغم من التقاليد الدينية التي توجب رعايتهم ، فإنهم بصورة عامة مهملون . ومشكلتهم الثقافية ليست في إيجاد ثقافة خاصة بهم ، ولكن في إدماجهم ضمن التيار الثقافي العام للمجتمع دون عقد ، وفي تأهيل المجتمع نفسه ثقافياً لتقبلهم دون تحديات . فالإدماج لا يكون من جانب واحد . لكنه في كل الأحوال عملية صعبة معقدة ، تدخل فيها معالجة النواحي النفسية ، والصحية ، والاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى النواحي الثقافية .

٢ ـ بجانب الثقافة العامة الرسمية وغير الرسمية تجاه المعاقين توجد ثقافة شعبية موروثة لا ننتبه لوجودها وضغطها ، مع أنها موجودة ضاغطة . وفي هذه الثقافة قيم ومصطلحات تهزأ من المعوقين ، وتسخر من العاهات . ومن الضروري التسلل إلى هذه القيم والمصطلحات وتحويلها . وقد يكون الأمر صعباً ، ولكنه ضروري جداً ، لأنه من عوائق الدمج والتأهيل الكامل للمعاقين . وثمة أيضاً عدد من وسائل الرعاية نفسها للمعاقين وطرق تثقيفهم تؤدي إلى عزلهم بدل دمجهم في المجتمع ، ولهذا يجب إعادة النظر في هذه الوسائل ، وسؤال الخبراء النفسيين والاجتماعيين والأطباء بشأنها . وثمة إلى هذا وذاك قلة في الوعي الاجتماعي كثيراً ما تؤدي إلى إخفاء المعاق أو إبعاده عن العلاج ، أو إلى سوء المعالجة نفسها . وثمة تصور يجعل المعاق هو المتخلف عقلياً فقط ، ولهذا يخفى وتساء معاملته . والنظم الاجتماعية الشديدة التعقيد تؤيد ذلك . على أن توعية المجتمع بمخاطر هذا الاتجاه وضلاله يزيل الكثير من التحفظات ، ويفتح طرف الدمج أمام المعاقين . ولابد من هذه التوعية ، ومن تنظيمها تشريعاً

ودراسة وتأهيلاً ومؤسسات ، وتبادلاً في الخبرات على نطاق عربي قومي . إن الوعي بالمشكلة وبحجمها وأبعادها ، وقبول الإعاقة كواقع ، والتعامل معها كأمر طبيعي ، هو المدخل الضروري لإيجاد الثقافة الخاصة التي تتناسب معها ، سواء في الوقاية ، أو في العلاج . ولا ننسى أن تثقيف المعاقين جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذل لتنمية الموارد البشرية ، وهي ليست منة أو إحساناً ولكنها حق وواجب ، كما أنها تدخل في صلب برامج التنمية للأمة .

أسس ثقافة المعاقين :

٣ ـ المبادىء الأساسية في ثقافة المعوق ذات مسارين متكاملين ، لا ينجح أحدهما دون الآخر : مسار يتصل به وآخر يتصل بالأسرة وبالمجتمع اللذين يحضنانه ، والأسرة التي فيها معاق تعوق . فإذا كان لابد من زرع الثقة بالنفس وبالإمكان لديه ، وتكوين الاتجاه النفسي الإيجابي عنده للاندماج في ثقافة المجتمع ، فلابد بالمقابل من تثقيف محيطه ، في الأسرة والمجتمع ، بالوعي بحيث يتقبل المعاق دون حساسية ، وعدم عزلة عن الحياة العامة في مدها وجزرها ، ليتمكن من تجاوز الإعاقة . ومعظم المعاقين لديهم خبرات طويلة من الفشل المتراكم تحتاج إلى جهد وثقافة وعمليات عديدة لفك عقدها . على أن هذه الثقافة للمعاقين مختلفة أو يجب أن تكون مختلفة في النوع ، وحسب الإعاقة ، وفئتها ، وحسب السن ، والقابليات . غير أن فتح أبواب العمل والثقافة لهم على مصراعيه مضر بهم ضرر إغلاقه دونهم ، وهكذا فإن تنوع البرامج الثقافية للمعاقين شرط أساسي في نجاحها ، كما يجب أن تكون متفاوتة المستويات ، متنوعة المداخل والأبعاد . ولا يكفي فتح الأبواب أمامهم ، ولكن يجب حمايتهم بالتشريعات القانونية ، ليدخلوا تيار الثقافة العامة للمجتمع ، وهم واثقون من أنفسهم ، وليتقبلهم المجتمع ، وهو مقتنع قناعة كاملة بقدراتهم . ويجب أن يشترك المعاقون أنفسهم في أي تخطيط للتثقيف ، أو للتشريع أو للرعاية ، يمس شؤونهم . إن وجودهم عند اتخاذ القرار لا يجعله أكثر عمقاً ونجوعاً فحسب ، ولكن يمنح المعاق الثقة بنفسه والقدرة على تحديد مصيره . إن الهدف من كل ثقافة اجتماعية تجاه المعاقين هو إيجاد تغيير سلوكي نحوهم . وكل ما يؤدي إلى هذا التغيير ، أو يعمل عليه ، ويحول المعاق من فرد اتكالي إلى فرد منتج إيجابي ، يجب أن يدخل ضمن برامج العمل الثقافي ، وفي هذا المجال تلعب القيم الدينية الروحية ، والقيم الاجتماعية الإيجابية دورها الهام في العملية التثقيفية ، كما تلعب وسائل الأعلام دورها أيضاً . ومن المؤسف أنها تقدم برامج غير متوازنة وتهمل المعاقين الذين يزداد شعورهم بالضجر والنقص والعاهة ، كما أن المدارس والنوادي والبرامج الرياضية والمهرجانات الفنية كلها يمكن أن تستغل في هذا الاتجاه .

٩ - الحوار مع الثقافات الأخرى والتعاون معها

١ - لقد كانت الثقافة العربية ، في تاريخنا الأطول ، ثقافة حوار وتعاون ، وكانت بحكم الموقع الجغرافي للبلاد العربية منطقة لقاء الثقافات وامتزاجها ، كما كانت بحكم طبيعة العرب المنفتحة أخذاً وعطاء ، بين بحري الحضارات القديمة الأساسيين : البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ، ثقافة تعاون وتفاهم بين الشعوب . وقد أعطاها ذلك ، بجانب خصوصيتها القومية الكثير من مجالات التعاون والانتشار بين الشعوب الإسلامية المختلفة في إفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا . كما منحها الكثير من الأبعاد الإنسانية ، وقد تجلى ذلك لا في الدين الإسلامي الذي أنزل للبشر كافة فحسب ، ولكن تجلى أيضاً في اللغة العربية ، وأنواع الفنون والعمارة ، والآداب والعلوم ، والنظم الاجتماعية التي ما زالت جزءاً من التكوين الثقافي لألف مليون مسلم من شعوب الأرض في جميع الأنحاء .

الحوار تقليد ثقافي عربي عريق :

٢ - واستمرار الثقافة العربية على تقاليدها العريقة الأصيلة في الحوار والتعاون والأخذ والعطاء ، إنما هو بعض من مفهومها للثقافة . كما أنه في الوقت نفسه ضرورة من ضرورات المعاصرة التي تجدد الدماء والفاعلية في هذه الثقافة ، وتزيد في غناها وفي عطائها القومي ، كما يتيح لها الفرص الواسعة لتقديم الوجه الحضاري الإنساني في الثقافة العربية إلى العالم في صورة صحيحة صادقة ، ويفتح باب التفاعل الإيجابي الفعال بينها وبين الثقافات العالمية .

٣ - إن هذا التقليد الراسخ في الثقافة العربية قد أضحى اليوم ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ، يحتمها الواقع ، وتفرضها العلاقات المتزايدة بين البشر .فإن التطور الفائق السرعة الذي حققته التقنية في مجال الاتصال بين الأمم والشعوب لم يجعل الحوار والتعاون ممكنين فحسب ، ولكنه جعلهما فرضين إلزاميين أيضا . يضاف إلى هذا أن الثقافة إنما تنمو ، وتزدهر ، وتزداد إشعاعاً وقيمة في الحضارة الإنسانية بقدر تفاعلها مع الثقافات الأخرى ، وبما تقدمه لتفاهم الشعوب وتعاونها من إسهام في إغناء الحضارة ، ومن آلاء وعطاء إنساني .

٤ ـ إن هذا المفهوم العربي للثقافة والمنفتح بشكل تلقائي على ثقافات العالم قد يتناقض مع ثقافة الغرب التي تدعي بأنها الثقافة الأولى والأخيرة وأن ما عداها من ثقافات في العالم لا قيمة كبيرة لها حقاً ، إن هذا النمط الثقافي الغربي ليس بالكامل وليس بالنهائي . وبالرغم مما أعطى الإنسانية من المعرفة والرفاه المادي ، فإنه قد أضاع عليها الكثير من الفرص . وإن في العالم ، ولدى العرب ، كما لدى الجماعات الإنسانية الأخرى ، في الصين ، أو في الهند ، وأمريكا اللاتينية أو إفريقية رؤى ثقافية وحضارية أخرى ، ومسالك من الفكر والفن والروح من شأنها إذا ما امتزجت بها الثقافة العربية الإسلامية ، وتعاونت معها ، أن تغني في ذاتها ، وأن تغني الثقافة الإنسانية من ورائها ، وتمنح الإنسان أبعاداً جديدة ومستقبلاً أكثر إشراقاً .

٥ ـ وإذا استبعدنا التسلط الغربي ، فليس ثمة ما يدعو الثقافة العربية ، ولا غيرها ، إلى الإنغلاق على ذاتها ، لأن كلاً منها تحتاج إلى الأخريات وتكتمل بها . ومن خلال الحوار والتبادل والتعاون يساهم رسوخ كل شعب في أصالته ، على الصعيدين الوطني والدولي ، في دعم مجتمع عالمي قوامه التعاون . وتعزيز هذا التعاون يتيح بدوره الحفاظ على تنوع الثقافات الذي لا غنى عنه في تقدم البشرية .

حوار الند للند :

٦ ـ على أن هذا الحوار والتعاون في أفقهما الثقافي السامي لا يكونان مفيدين ناجحين إن لم يقوما على أساس من احترام كل طرف للآخر ، أي على أساس من التساوي ، وحوار الند للند . إن إنزلاق أي منهما إلى استغلال العلاقة الثقافية لفرض التبعية ، أو الغزو ، أو الاستلاب هو إيذاء لعلاقات التسامح والاحترام والتواصل التي لا يقوم التبادل الثقافي الحي الناجح إلا عليها . ولما كانت الثقافة العالمية المسيطرة هي ثقافة الغرب ، وكانت تسلطية نتيجة شعورها بالقوة ، ونتيجة استغلالها السياسي ، وتوافر وسائل الهيمنة لديها ، لذلك فإن من مصلحة الثقافة العربية توجيه حوارها وتعاونها الدوليين في الثقافة على نحو يهدف إلى تغيير النظام الاقتصادي والثقافي والإعلامي القائم حالياً ، وإنشاء نظام عالمي جديد يمكن شعوب العالم النامي من التخلص من كل أثر للسيطرة ، أو الاحتكار ، أو الاستلاب ، ويقيم العلاقات الثقافية الدولية على قاعدة متينة من المساواة والندية . وذلك كله بالتعاون والحوار والتفاهم مع ثقافات العالم الأخرى .

الحوار الناجح :

٧ ـ أول شروط الحوار الناجح مع الثقافات الأخرى هو دعم التماسك ، ووحدة التكوين القومي الداخلي للثقافة العربية . وتستطيع الثقافة أن تعتمد على عوامل وحدتها العريقة (اللغوية

والروحية والتراثية والاجتماعية) من جهة ، وعلى الأواصر المتعددة التي تقوم وتتوطد بين دول الوطن العربي ، في توثيق عرى التماسك الثقافي العربي ، وزيادة عمقه وسعته من جهة أخرى .

٨ ـ وبالرغم مما تم إنجازه في مضمار التعاون الثقافي العربي ، ومن وصوله في بعض جوانبه إلى مستوى التنسيق الكامل ، وبخاصة من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشاريعها الثقافية العديدة وجهودها الواسعة ، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يتفق مع مصالح الأمة العربية وتطلعاتها في تحقيق درجة أعلى من التكامل والتوحد الثقافي فيما بينها .

بين الخصوصية والإقليمية :

٩ ـ وثمة دون ريب عوامل عديدة تلعب دورها في تحويل هذه المعوقات والصعوبات إلى نوع من الإقليمية الثقافية ، وفي دعمها ومنحها الكيانات الانفصالية ، والتنظير الهش ، أو في إعطائها على الأقل بعض المؤيدات والمبررات . على أن من الهام قبل بحث هذه الأمور أن نفرق في اطار الثقافة العربية بين مفاهيم ومصطلحات الخصوصية ، والمحلية ، والوطنية ، وبين الإقليمية القطرية ، بسبب الفروق الدقيقة بينها فإذا كانت الخصوصية الثقافية مطلوبة لأنها تعني التفرد والتميز ، وكانت المحلية في الانتاج الثقافي هي سبيل الصدق والاتصال بالمشاعر الحية والصحيحة للجماعة ، والتعبير عن الأفق الإنساني ، وإذا كانت الوطنية إلى هذا وذاك رغم اتصالها بالمعنى السياسي ، هي الارتباط بالأرض والتشبث بحبها ، فإن الإقليمية تعني التأكيد على الحدود ، والانعزال عن مجموع الأمة ، والإنكماش ضمن الإطار السياسي القائم ، والتعصب لجماعة ضد أخرى ، وهي بهذه المعاني تخدم التجزئة والتباعد الثقافي ، وتمزق وحدة الثقافة ، وبالتالي وحدة الأمة العربية .

١٠ ـ وهكذا فبقدر ما يجب أن يرحب بالخصوصية والمحلية والوطنية في الميدان الثقافي بوصفها من عُمُده ومن أسباب غناه ، فإن مما يثير القلق ذلك التزايد في نمو الإقليمية الثقافية ، وتلك المحاولات في تنظيرها . ذلك أن الاعتراف بوجود ملامح محلية متباينة ، في إطار الثقافة العربية الشاملة ، لا يعني بحال من الأحوال وجود ثقافات خاصة مميزة ضمنها ، أو فواصل ثقافية رئيسية تمزقها ، ولا يعني أن الثقافة العربية هي حصيلة مجموعات ثقافية متمايزة . فكل من هذه المعاني بعيد عن واقع الثقافة الواحدة ، ويعطي عنها الصورة الخاطئة . إن جميع التباينات الخصوصية المحلية والوطنية لا تخرج عن التكوينات التي توشح النسيج الواحد ، وتجمله ، ولا تؤثر في شيء على هويتها الواضحة ، وعلى وحدتها الذاتية الكاملة . وليس من ثقافة كبرى ، بين الثقافات العالمية ، لا تحوي الكثير من التنوعات الداخلية ، والتباينات التي

تفوق كثيراً ما تحتضن الثقافة العربية منها . ويجب التعامل معها على أنها سبل إغناء لا طرائق تمزيق ، ووسائل خصب لا عناصر تفريق .

التكامل الثقافي العربي :

١١ ـ إن التعاون الثقافي والتكامل فيه إنما يتمان في الدرجة الأولى بين الأقطار العربية . وهما لا يأتيان عفواً . ولكنهما إنما يأتيان بالإرادة ، وبالتخطيط المنظم ، وبالجهد الدائب الطويل المدى . ويأتي في مقدمة وسائل العمل تعاون الأجهزة الثقافية ، في هذه الأقطار ، فيما بينها تعاوناً ثنائياً ، أو متعدد الأطراف ، ولكنه متزايد التكاثف ، وإلغاء مصاعب التبادل ، وتوحيد التشريعات ، والسياسات الثقافية ، وتبادل الخبرات ، وعقد المعاهدات الثقافية مع الأقطار الأخرى . على أن يواكب هذا التعاون في جميع أحواله التحولات المستجدة في الوطن العربي ، وفي العالم ، في شؤون الفكر والعلم والثقافة والفنون والآداب والصناعات الثقافية .

١٢ ـ لسنا نشك في توافر النوايا الحسنة للمزيد من الحوار والتعاون الثقافيين بين أجزاء الوطن العربي ، لكن المصاعب والمعوقات التي تتحول دون فاعلية ذلك لدى جميع الدول العربية عديدة وتتلخص في :

أ ـ العوائق التشريعية : وهي ناجمة عن القوانين الإقليمية التي ما زالت تصدر في مختلف أجزاء الوطن العربي ، وتتحكم ـ باسم المبالغة في الوطنية . في مسيرته الثقافية .

ب ـ العوائق الاقتصادية المالية : فثمة تنظيمات وتدابير في كل بلد تقف حائلا دون التدفق الثقافي الحر بين البلاد العربية .

جـ ـ العوائق الإدارية : وتتعلق بقلة المؤسسات والأجهزة والمعاهد التي تعمل على النشر الثقافي ، وضعفها وقلة الدعم الذي تتلقاه من الدولة ، ومن الشعب .

د ـ العوائق السياسية : وهي ناجمة عن إخضاع الثقافة للأهواء السياسية أحياناً كثيرة ، بالإضافة إلى عدم منح الثقافة الاهتمام الكافي معنوياً ومادياً ، وعدم رسم بنى ثابتة ومدعمة للهيئات والمؤسسات الثقافية الكبرى ، وقلة التنسيق بينها .

هـ ـ العوائق الجغرافية : فالتباعد المكاني ، وعدم منح التسهيلات والتخفيضات اللازمة للمنتجات الثقافية يحول دون حركتها الحرة السريعة ، ويزيد أسعارها إلى ما فوق إمكان الرجل العادي .

هذه العوائق كلها ، رغم أهميتها ، ليست مما لا يمكن التغلب عليه من خلال التنسيق والتعاون العربيين ومن خلال الخطة الثقافية الشاملة وبرامجها التنفيذية .

التعاون مع المنظمات الإسلامية :

١٣ ـ تفيد البلاد العربية فائدة ثقافية كبيرة من الحوار والتعاون مع المؤسسات الإسلامية والدولية وبخاصة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ومع منظمة اليونسكو والمنظمات الثقافية لدول عدم الإنحياز وثمة تكامل بين ما تقوم به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وما تقوم به هذه المنظمات في الحقل الثقافي ، ويمكن في هذا الصدد توجيه التعاون فيما بينها في أمور عديدة هامة منها :

أ ـ إنشاء الأجهزة الثقافية الجديدة ومدها بالتجهيزات الضرورية في الناحيتين المادية والبشرية .

ب ـ حث المؤسسات والهيئات القومية والإقليمية على إيجاد أساليب وسبل جديدة للتعاون الثقافي .

جـ ـ الإفادة مما يتوافر من خبرات وإحصاءات ودراسات تخص الوطن العربي والعالم الثالث .

د ـ إيصال الثقافة العربية والإنتاج الثقافي العربي وأنشطته إلى الدول الأخرى سواء عن طريق الترجمة ، أو عن طريق المهرجانات والأسابيع الثقافية .

هـ ـ مكافحة الوجه الثقافي المشوه الذي تقدم به وسائل الإعلام الغربية الوطن العربي والشخصية الثقافية العربية والإسلامية .

و ـ استرداد الممتلكات الثقافية العربية التي نهبت من البلاد العربية في الفترة الاستعمارية .

ز ـ الضغط على السلطات المحتلة في فلسطين لمنع تشويه التراث الثقافي العربي فيها أو إتلافه .

ضرورة نظام ثقافي دولي جديد :

١٤ ـ إن ظاهرة التسلط للثقافة الغربية لا تترك مجالاً واسعاً لحوار الثقافة العربية والثقافات الأخرى معها ، ومن الخير للثقافة العربية أن تعمل مع الدول النامية ومع شعوب العالم الثالث لإيجاد نظام ثقافي دولي جديد يساعد على إعادة التوازن الذي أخل به النظام الاقتصادي الغربي القائم ، ويمكن شعوب العالم النامي كلها من التخلص من سيطرة واحتكارات الدول الصناعية الكبرى ، ويكفل لها في الوقت نفسه تحقيق هويتها الثقافية في مواجهة السيطرة الثقافية للدول ذات الإمكانات التقنية المتطورة . إن مقومات الثقافة العربية ووحدتها وأصالة رؤيتها الكونية الواضحة تجعل لها المكان الرائد في إقامة ذلك النظام الدولي الجديد الذي لابد

أن يقوم على المساواة والتوازن والعدل في التبادل الثقافي ، وعلى الاحترام المتبادل للقيم والمبادىء التي تمثلها كل ثقافة .

١٥ ـ ومن تمام هذا النظام الثقافي الدولي الجديد أن يساعد على التعريف بالثقافة العربية وقيمها بصفة أشمل وأقوى ، في المجال العالمي ، وأن يساعد على نشر اللغة العربية بوصفها لغة عقيدة ، ولغة حضارة . وكانت أداة وحيدة للفكر العلمي ، وللثقافة الخصبة ، والفن الإنساني ، زهاء ثمانية قرون ، تعتبر من أزهى عصور البشرية .

والأمة العربية مؤهلة بتفتحها الفكري ، وإمكانها المادي ، وإرادتها للتقدم ، للاضطلاع برسالة نشر لغتها وثقافتها عالمياً .

نشر الثقافة العربية عالمياً :

١٦ ـ ليس الهدف من نشر الثقافة العربية ولغتها إحلال ثقافة مكان أخرى ، ولغة بدل لغة ، ولكنه في الدرجة الأولى ممارسة حق مشروع في حضور اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية دولياً ، وفي بسط قيمها ميسورة للناس ، بغية المشاركة والحوار مع ثقافات الآخرين وحضاراتهم . إن الهدف من ذلك مثلث النواحي :

أ ـ فهو هدف روحي واجب الأداء على العرب المسلمين ، حيال إخوانهم المسلمين الآخرين لنشر اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية بينهم ، ووصلهم بالمصادر الأصيلة الأساسية للإسلام .

ب ـ وهو هدف قومي لربط المجتمعات التي حددت هويتها الحضارية بانضمامها إلى جامعة الدول العربية ، وإلى المؤتمر الإسلامي بغية التعريب للمدرسة والمجتمع . ولمخاطبة المواطنين العرب في مهاجرهم لوصلهم بمنابع ثقافتهم وحضارتهم ، ومعونتهم على حفظ الهوية الحضارية للناشئة من أجيالهم بالإضافة إلى توطيد علاقات العرب بالمجتمعات والجماعات المسلمة ، والتواصل مع العالم الفسيح من حولنا بلغتنا وبثقافتنا العربية .

جـ ـ وهو أخيراً هدف حضاري : يتجه إلى إبلاغ القيم والقدرات التي تزخر بها اللغة والثقافة والحضارة العربية إلى العالم ، وبيان قدرتها على المشاركة والتفاعل النافع الموصول مع ثقافات وحضارات الآخرين ، وتأكيد عالمية اللغة العربية ، وتعزيز مكانتها في المحافل الدولية ، وإبراز علميتها بالاهتمام بها ، وبنشرها بوصفها لغة قادرة على استيعاب معارف العصر والتعبير عنها .

وكل هذه النواحي الثلاث وسائل تعين اللغة والثقافة العربيتين على الوفاء بالتزاماتنا الروحية والقومية والحضارية ، وعلى مواصلة الدور التاريخي المجيد للأمة العربية في بناء الحضارة الإنسانية ، وتأكيد عطائها الخلاق في مسيرة الإنسانية .

١٠ - تحقيق الأمن الثقافي

أ) الحوار والتعاون لا التبعيّة والاستلاب

١ ـ تتجه ثقافة البلاد المتقدمة نتيجة ثورة الاتصالات التقنية نحو تنميط الثقافات كلها ، وإدخالها في إطارها الخاص ، وقيمها الذاتية . تساعدها في ذلك وسائلها القوية المهينة التي لم تتوافر من قبل في التاريخ لأي حضارة أخرى . وهذا التنميط الثقافي هو جزء عضوي ومكمل للاستعمار الحديث الاقتصادي والسياسي ، وهو يتوصّل لأهدافه بمختلف الوسائل ، وبخاصة بتقنيات الاتصال الحديثة ، ونظم التعليم والتدريب ، ونشر المفاهيم والقناعات ، واستخدام وكالات الأنباء ، والخبراء ، والأفلام والسياحة مما يشكل خطراً على الثقافات الأخرى ، وتهديداً لهويتها الحضارية .

٢ ـ والمشكلة الأساسية في هذا الخطر المهدد أنه يقوم :

- على عدم التكافؤ في القوى بين الثقافة الغازية والثقافة العربية .
- على أساس من التدفق الوحيد الاتجاه ، فهو يصدر المؤثرات ولا يستقبلها .
- على إشاعة قيمه الغربية الخاصة . فوسائل النشر التقنية كلها في خدمته .
- على أساس التنميط الاستهلاكي فقد أضحت الثقافة سلعة اقتصادية إلى حد كبير ، وصناعة تستهدف الربح المادي أكثر مما تستهدف نمو الشخصية الثقافية .
- على فَرْضِ التبعية الثقافية وجعلها من وسائل التبعية السياسية .
- وهو أخيراً خطر غير مباشر ولا ظاهر ، كما أن المقاومة له ضعيفة أو معدومة في بعض الميادين .

من هذا كله يبرز شأن الأمن الثقافي لحماية الثقافة العربية ـ وغيرها ـ بوصفه وعياً بهذا الواقع ، ووسيلة دفاع عن الذات الثقافية المهددة .

قوة الثقافة الغربية :

٣ ـ إن لقاء الثقافتين الغربية المتقدمة والعربية هو لقاء حتمي ، كما أنـه رغم كل إيجـابياتـه أخطر لقاء بين ثقافتين وحضارتين . وأسباب ذلك عديدة :

ـ فالحضارة الغربية أضحت كونية ، واسعة المجال ، لا تشمل الكرة الأرضية وحدهـا ولكن تشمل الفضاء الأوسع معها .

ـ وهي ذات تـأثير جـذري بنيوي عـلى الحضارة الإنسـانيـة ، لا في بعض جـوانبهـا ولكن في تكويناتها الأولى .

ـ وتأثيرها لا يقتصر على التأثير المتبادل المألوف بين الحضـارات ، ولكنه يتصـل بإلغـاء الأنماط الحضارية القائمة وتمثلها ، ضمن إطارها الحضاري الجديد ، وتنميط قيم الإنسـان وأهدافـه ووسائله واتجاهاته .

ـ وهي تقوم على أركان متقدمة من معطيات العلوم الطبيعية والرياضية والحيـوية وتـطبيقاتهـا التقنية الخطيرة .

يضاف إلى هذا كله أنها

ـ حضـارة مطلقـة بمعنى ان إنجازاتهـا قابلة للتـطبيق في كل زمـان ومكان وكـانت الحضارات السابقة على الدوام تاريخية نسبية .

ـ وتستهدف إشباع حاجات الإنسـان الحيويـة والاستهلاكيـة الأساسيـة بشكل أفضـل ودون حدود .

ـ وهي ذات بعد واحد بمعنى أنها لا ترى إلا ذاتها ، كما أضحت أسيرة قدرتها نفسها .

ـ وهي أخيراً ذات وسائل قاهرة جبارة إعلامية ومـالية مـع تنظيـمات شموليـة عالميـة وقدرات تدميرية هائلة .

الأمن الثقافي مصطلحاً ومضموناً :

٤ ـ والأمن الثقافي ليس مجرد تعبـير لغوي سلبي ، ولكنـه مصطلح أو مفهـوم مشتق من الأمان ، ومن ضرورة الحفاظ على مقومات الثقافة العربية في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها لتتابـع دورها القومي ، ومضمونها الإنساني ، ومسؤوليتها الحضارية في سياق المعاصرة، وبالمشاركة الفاعلة عـلى المستويـين القومي والعـالمي . وبالـرغم من النكبـات التي حلت بهـذه الأمـة في العصر الحديث ، فقد ظلت الثقافة العربية حصن وحدتها ، وأداة تحـررها ، بـل قامت بـدورها في مسـايرة التقـدم الفكري والعلمي والتقني المعـاصر ، ودفعت بلغتهـا لتصبـح إحـدى لغـات المعترك الدولي . عـلى أن هجمة وسـائل الاتصـال الحديثـة ، بالشكـل الكثيف ، والاقتحام الضاري الذي يتم الآن ، لا يهدد التمازج الثقـافي الذي تـرحب به الثقـافة العـربية ، ولكن

يهدد بإحلال ثقافة أخرى محلها ، حتى على مستوى القواعد الجماهيرية ، بدءاً من العادات والممارسات اليومية ، وانتهاء بسلم القيم . يضاف إلى ذلك الهجمة الصهيونية الاستيطانية التي تعمل على تدمير الثقافة العربية ، لأن ذلك هو وسيلتها لإلغاء المقاومة العربية . إن هذا كله إنما يدعو إلى التحرك لضمان ما نسميه بالأمن الثقافي . ويقوم هذا الأمن على أمرين :

أ ـ ا ستكمال المقومات الأساسية للثقافة العربية وتجديد قدراتها الذاتية .
ب ـ أن تكون الثقافة العربية قادرة ، في إبداعها وعطائها ، على تحويل علاقاتها مع الثقافات الأخرى من الاستيلاب إلى الحوار والمشاركة ،

ومن الاستسلام إلى إبراز الخصوصية والتفاعل المشترك .

العدوان الثقافي :

٥ ـ ليست العدوانية الغربية وحدها هي السبب في الغزو الثقافي ، فثمة بجانبها عامل أساسي آخر يسهل الاختراق والاستلاب ، بمعدلات مختلفة ، هو التخلف الثقافي العربي . فإذا كانت بعض الأسباب ترجع لغيرنا فإن الظروف المادية الملائمة للغزو ترجع إلينا :

أ ـ فالغزو مظهر من مظاهر التخلف الثقافي وهو نتيجة له . لأنه لا يكون خطراً مع وجود النهضة الثقافية .
ب ـ وضعف البنية الثقافية هو الذي يسمح بالغزو ، بإيجاده قابلية الاستعمار الثقافي لدى الأمة .

٦ ـ الغزو الثقافي ، بأوصافه الحديثة ، ظاهرة ثلاثية الملامح فهي تاريخية وحتمية وإنسانية شاملة :

أ ـ تاريخية لأنها وليدة مرحلة معينة من التطور التقني الرأسمالي في الحضارة الحديثة .
ب ـ حتمية : لأن أمم العالم الثالث لم تسهم في إبداع العلم والتقنية المتطورة اللذين تقوم عليهما ظاهرة الغزو . وهي مجبرة ، مع ذلك ، على أن : تأخذ بإنجازات هذه التقنيات الغازية .
جـ ـ والغز الثقافي في النهاية ليست مشكلة عربية ولكنها مشكلة إنسانية شاملة وتعد من قضايا الإنسانية الكبرى ، وتحمل مسؤولية الانسحاق والضياع التي تسود المجتمعات النامية ـ ومنها المجتمع العربي .

٧ ـ ليس البديل للغزو الثقافي هو الانغلاق ، لأنه غير ممكن من جهة ، ولأنه انقطاع عن الإنسانية وإفقار للوجود الذاتي من جهة أخرى . وليس البديل هو الاستسلام المطلق

والذوبان في الآخر ، وتبني الأنماط الوافدة ، لأنه ينتهي بدوره إلى النتيجة ذاتها من ضمور الوجود الذاتي ، بالإضافة إلى خسارته الإنسانية ، لأنه يلغي تعدد الرؤي الثقافية بمحاولة فرض لغة واحدة ، وأسلوب حياة واحد ، وإحلال فكر دخيل محل الفكر الأصيل . وهكذا فالتحدي الكبير أمام العالم الثالث ، ومنه البلاد العربية ، هو الحفاظ على التنوع الثقافي الإنساني ، بإبراز وتأكيد الهوية الحضارية للأمة ومتابعة العطاء المبدع من خلالها .

٨ ـ برغم اعتقادنا الجازم بأن الثقافة إنما تأمن على نفسها بالعطاء والإبداع والامتداد لا بالمدافعة والتحصين ، إلاّ أن النقلة من حالة الضعف الثقافي ـ وهو ما نحن فيه اليوم ـ إلى حالة العطاء ، تفترض وجود نوع من الأمان يحمي الإبداع حتى يقوى ، والعطاء حتى يستحصد ، إن البنى الثقافية الموجودة في مختلف أقاليم الوطن العربي ، بما دخل عليها من التخلخل ، ليست من المتانة والأصالة ، بحيث تصمد أمام التدفق العنيف للتيارات الثقافية الغربية بخاصة ، والوسائل التقنية القاهرة التي تستخدمها . وهكذا فاتخاذ وسائل الحماية ، في هذه المرحلة هو جهد مطلوب قومياً ، تمكيناً للثقافة العربية من أداء دورها الحضاري . وهذا هو اللباب في الأمن الثقافي .

طريق الأمن الثقافي :

٩ ـ على أن ثورتي العلم التقنية لم تتركا إلاّ مجالاً ضيقاً للحوار والتعاون وللتنوع في الثقافات . وهو هامش محدود لا يسمح بكثير من الحركة . فوسائل الغزو تقوم على تقنيات متقدمة جداً ، كما أن أكثر الإنتاج الثقافي الذي يوجهه الغرب إلى شعوب العالم الثالث أضحى سلعة اقتصادية وصناعة مالية . ولم يعد التقويم له تقويماً فنياً جمالياً بل تقويماً مالياً ومادياً . والثقافة تستخدم من قبل القوى السياسية الكبرى للاحتواء والإذابة بدل التبادل والتعاون ولاستكمال التبعية الاقتصادية والسياسية لها . ولا تكون مواجهة ذلك كله بالتنافس معها ، لأن التنافس يكون بين النظراء المتماثلين في القوة ، ولا في المقاومة السلبية ، فهي والاستسلام سواء عند عدم التكافؤ ، ولا تكون في الانغلاق لأنه غير ممكن في إطار التنظيم العالمي المعاصر ، الذي أصبح فيه الاتصال جزءاً عضوياً من العلاقات الدولية اجتماعياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً وغذائياً ، وإنما تكون المواجهة بأمرين :

- جانب إيجابي يقوم على استيفاء القدرة الذاتية ، وإبراز الخصوصية الحضارية والاستعانة على ذلك بقومية المعرفة ، وتكاملها بين الأقطار العربية .
- جانب سلبي يقوم على سد منافذ الغزو والقيم الدخيلة ، وفضح مدى تدميرها للذات الثقافية العربية وتقديم البدائل لها .

التعاون لإيجاد نظام ثقافي دولي :

١٠ ـ ليست الثقافة العربية بالوحيدة التي تتعرض لهذه المحنة ، فالثقافات الأخرى جميعاً تشكو الشكوى نفسها ، وهذا يعني أن ثمة أزمة ثقافية عالمية تريد القضاء على التنوع الثقافي ، في سبيل نمطية ثقافية واحدة ، وقد عقدت المؤتمرات الدولية لحماية الثقافات البشرية المختلفة ، والحفاظ على الهوية الحضارية للشعوب ، بوصف هذه الحماية إغناء للحياة الإنسانية ، لا انغلاقاً دونها ، وتعدداً في الرؤى الفكرية ، لا حرباً على الوحدة العالمية .

يتوفر الأمن الثقافي متى كانت لدى الثقافة العربية الحيوية الكافية من جهة ، ولديها في الوقت نفسه الإنتاج الإبداعي الكافي الذي يسد حاجة أهلها . ولكن الأمرين لا يتيسران بشكل سهل ولا بد فيهما من كثير من المعاناة وكثير من الوقت . ولما كانت المشكلة ، ليست مشكلة الوطن العربي وحده ، ولكنها مشكلة العالم الثالث كله ودوله ، وتتجه لأن تكون مشكلة العالم الغربي نفسه مقابل الغزو الثقافي الأمريكي ، وطابعه الوصولي ، وقيمه الاستهلاكية النفعية ، لذلك فإن ما يتخذ من تدابير لمواجهة الغزو الثقافي لدى إحدى الأمم ، يمكن أن يساعد في التوجيه لدى الدول الأخرى بالتعاون والتآزر ، ولهذا فنحن مدعوون للتحرك والحوار والتعاون مع مختلف الثقافات في العالم الثالث وحتى في العالم الغربي ، في سبيل إيجاد نظام ثقافي دولي جديد يحترم الهوية الحضارية ، والتعدد الثقافي ، ويدفع التبعية ، والاستلاب ، والتنميط .

شروط الحوار الثقافي :

١١ ـ إن الثقافة حق من حقوق الإنسان الأساسية ، وتكافؤ الفرص بين الثقافات شرط من شروط التعاون الدولي والإنساني ، كما أنه الأساس في العطاء الثقافي المتنوع والإيجابي البناء . ولا يقوم الحوار البشري المثمر إلاّ باتصال الحوار ، وتداخل العلاقات المتكافئة ، بين الثقافات تعزيزاً لتفاهم الشعوب ، وإثراء لعطائها . ولهذا كله لا بد من توطيد الأمن الثقافي بين الشعوب عامة ، ومن دعم قيم الثقافة العربية خاصة وذلك :

أ ـ بمقاومة محاولات الطمس والتشويه للثقافة العربية ، ولثقافات الشعوب وقيمها الحضارية والقضاء على جميع مظاهر السيطرة الثقافية ، وآثارها ، وكل طرق الغزو الفكري الظاهر والخفي التي تتعرض لها الأمم النامية ، ومنها الأمة العربية ، عن طريق الاستعمار القديم والإمبريالية الحديثة والاستعمار الصهيوني الاستيطاني على السواء .

ب ـ بتعزيز الهوية الثقافية العربية ، وذلك بدعم اللغة العربية ، وتنشيط التنمية القومية ، ورفض الهيمنة الثقافية الأجنبية . إن السيطرة الثقافية لا تشكل خطراً على الذاتية

الثقافية فقط ، ولكنها من عوامل التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية . ولا مكان للإبداع الثقافي الذاتي في مجتمع خاضع للسيطرة الثقافية الأجنبية .

الخروج من الباب الضيق :

١٢ ـ إن المجتمع العربي مثله كمثل كل المجتمعات الإنسانية الأخرى في هذه العقود الأخيرة من السنين لا ينقطع عن التبدل ، وعن التغير في أساليب الإنتاج ، والعمل ، والسلوك ، وفي النظرة إلى التراث ، وفي القيم الحضارية العامة . وتلعب البضائع المستوردة ، كما تلعب الأفكار الأجنبية على السواء ، دورها في توجيه هذا التغير الذي لا ينقطع ، وفي إعادة صوغ العلاقات الدولية . وإذا كانت الأفكار أقل تأثراً بعوامل التغير من البضائع المادية ، فإن هذا لا يعني أنها ثابتة أو لا يصيبها التبدل التدريجي . وقد تبدو بعض السلع ـ كبعض الأفكار ـ حيادية كالمواد الأولية ، غير المصنعة (البترول والفوسفات) ، أو تبدو قليلة الأثر (كالأدوية وخدمات النقل) ، لكن معظم السلع من العلب المحفوظة حتى أسهم الشركات المالية تحمل معها ، سواء في أشكالها ، أو طريقة التعامل معها ، أو الإعلام عنها ، مواقف الذين أنتجوها ، وتفرض ذلك على الجماعات المستهلكة . ويصل التأثير أوجه في المنتجات التقنية والالكترونية وتطبيقات العلم الحديث . وإذا كانت السلع الأولى تكتفي بمجرد التأثير ، فإن السلع الأخيرة تنتزع المتأثرين بها انتزاعاً من انتماءاتهم ، باسم الحداثة أو مسايرة العصر .

١٣ ـ أن الثقافة العربية ، لهذا كله ، يجب أن تستمر ثقافة مميزة أصيلة ، في الأخذ والعطاء على السواء ، لا يجوز أن تصبح تابعة أو مستلبة تحت شعار الحداثة ، أو حتى باسم الكونية ، أو الثقافة العالمية . ولا يجوز (أن) تكون متسولة تتغذى مما تنتجه الثقافة الغربية أو تسير في ركابها . ولا يجوز أن تقبل الانغلاق أو الانكفاء على الذات ، لأن ذلك يفصلها عن العصر ، ويلغي بالتالي وجودها . إن الطريق الثالث ، والباب الضيق الذي تجهد للخروج منه ، هو باب الإيمان بأن طريق الحضارة الغربية ليس بالطريق الإنساني الوحيد . وإن عليها أن تعمل مع الثقافات الأخرى على فتح الأبواب الأخرى . إن بعث الحياة المعاصرة في الثقافة القومية هو أول الطريق .

ب) الغـزو الثقـافي الصهيوني

١ ـ الغزوة الصهيونية للوطن العربي تحـد حضاري خـطير له، وهي بصرف النـظر عن أخطارهـا المتعددة ، وما تمثله من المصالح الغربية في المنطقة ، خطر فكري روحي ، ومشكـل ثقافي من الدرجة الأولى . وهذا هو وجه التحدي بينها وبين الثقافة العربية والمستقبل .

الأسس الصهيونية والأسس الإيديولوجية :

٢ ـ تقدم الصهيونية الأسس الأيديولوجيـة للممارسـات الإسرائيلية عـلى اختلافهـا في فلسطين . وواضـح أن العمليـة الصهيونيـة ، في الأرض العربية ، هي غزو استعماري غايته التوطن ، والطرد ، والإبادة للجنس ، بمعنى أنه غزو تـوطن لا غزو احتـلال وتحكم فقط ، وغزو طـرد وإبـادة للسكان الأصليـين لا غـزو تسـاكن معهم . وهـذه آخر مـوجـة في التـوطن السكني الأوروبي الإبـادي ضمن أراضي الشعوب الأخـرى . ولهذا فقـد جمعت العديـد من ملامـح الغزو العصي الاقتلاع ، والمتشعب العلاقات .

٣ ـ فقد أقامت الصهيونية مبادئها المعلنة على أسـاس ديني توراتي . ووضعت اسـتراتيجيتها عـلى أسـاس اغتصاب الأرض الفلسـطينية ، وجمـع اليهود إليهـا ، وطرد السكـان العرب منهـا ، وحرب البلاد المجاورة لها . وكل ذلك بـاسم الدين اليهـودي ، في عصر تجاوز هـذا المنطلق كله . فهي شذوذ رجعي في الفلسفة السياسية . وإنما تستخدم الدين كعنصر ثقافي قـدسي ، لتستغل سلطانه النفسي الذي يلغي معطيات المنطق ، ولتثير النزاعـات الطائفيـة وتشجعها ، في منطقة تعودت التسامح التقليدي ، رغم تعدد طوائفها . وتعلن الصهيونيـة الحروب شبـه الصليبية ، تحت مختلف الشعارات ، باسم الدولة اليهودية والحفاظ عليها .

٤ ـ والصهيـونية استعـمار عنصري مـطلق ، لأنها تحـول اليهـوديـة من دين إلى مجمـوعـة عـرقيـة وخالصة ، مع أن الواقع يكشف أن اليهود المجموعين في فلسطين هم متحف عرقي لأخلاط لا تنتهي من الأجنـاس العالميـة . فالصهيـونية تـرفض حتى أبناء اليهـودي من أم مسيحية

وترفض كل عنصر غير يهودي ، وتمارس ضده كل صفات العنصرية السياسية من استعلاء ، وتمييـز ، وتعصب ، واضـطهـاد ، وطـرد . وتعتصم في ذلـك وراء شعـار : « شعب الله المختـار » . كـما تمـارس حتى ضـد اليهـود الشرقيـين عقـدة الأبيض ضـد الملونـين ، عقـدة المتمدنين ، ضد المتخلفين . وتعتبر نفسها شعباً من طينة أخـرى ، جاء يمـدن المنطقـة ويحيي مواتها ، ويقيم واحة التقدم في صحراء الرجعيـة العربيـة المتخلفة . وهي تصنف نفسهـا إلى هذا بأنها الديمقراطيـة الوحيـدة في الشرق الأوسط ، والمدافـع الوحيـد عن العالم « الحـر » ، وتفتح بذلك باب الإعلام الغربي على مصارعيه .

الصهيونية غزو استعماري اقتصادي :

٥ ـ والصهيونية غزو استعماري غير قابل للامتصاص ، بسبب أن الجماعـة العنصرية التي تتجمـع فيـه مباينـة في كل شيء للمحيط الـذي دخلته . وهي تقيم عـلاقاتهـا مـع هـذا المحيط عـلى الاستعلاء ، والقهر ، والحرب ، والوحشيـة الدمـوية ، ممـا يبقى الحواجـز بمختلف أنواعهـا قائمة بينها وبين المنطقة . وسياسة الإدماج والسلام أخطر ما يهددها .

٦ ـ والصهيونية غزو توسع ، وقد كانت تطالب من قبل بفلسطين كـأرض بغير شعب ، لشعب بدون أرض . ولما انفضح وجود الشعب الفلسطيني العربي تمسكت بحجـج تاريخيـة تعود إلى ثـلاث آلاف سنة ، ونجحت في تضخيم السلوك النـازي ضد اليهـود لتـبرر الاستيـلاء عـلى فلسطين ، ثم صارت تنادي بالمجال الحيوي ، والغزو باسم الأمن ، وتتوسّع في حـرب بعد أخرى في الأرض على حساب البلاد المجاورة ، كما تتوسع في نهب الموارد (والمياه الخاصة) . وهي تفتعل الضغط السكاني باستجلاب المزيد من العناصر اليهودية من كل مكـان ، لتبريـر التوسع المتزايد ودعمه ، ولبناء المستوطنات العسكرية . ولا تخفي أطماعها التوسعية ، وتطلق عـلى هذه الأطـماع اسم « أرض إسرائيل » وهي أرض غـير محـددة . كـما تـطلق عليهـا اسم إسرائيل الكبرى ، وتضع لها شعاراً كلمة توارتية تقـول : « من النيل إلى الفـرات أرضك يـا إسرائيـل » . وهكذا فكـل عـدوان إسرائيـلي إنمـا هـو تمهيـد لعـدوان تـال لـه ، في سلسلة متصلة ، تفرض نتائجها على الدوام بالأمر الواقع . فحدود إسرائيل حدود مؤقتـة باستمـرار تنتهي حيث ينتهي جيشها وقوته العسكرية .

٧ ـ والصهيونية استعمار هدفه الاستغلال الاقتصادي ، وهي امتداد غـربي في المنطقـة العربيـة ، من الناحية العلمية والتكنولـوجية . مجمـوعتا العلماء والخـبراء التكنولـوجيين اللتـان أفرزهمـا الغرب خاصة ، والشرق الأروبي تعملان بالتنسيق معها ، وبالتعاون الكامل مـع مؤسساتهـا العلمية والتقنية ، وبخاصة في ميـدان السلاح . ولا تخفي أمـريكا إصرارهـا الدائم عـلى أن تحتفظ إسرائيل وحدهـا على الـدوام بتفوقهـا العسكري والتقني ، عـلى المنطقـة العربيـة كلها

مجتمعة . وليس الدافع لذلك هو مجرد حب أمريكا لليهود . ولكنه استغلال للمنطقة الاستراتيجية عن طريقهم وبواسطتهم . ولذلك تؤيد أمريكا اقتلاع العرب سكانياً وثقافياً منها لتبقى خالصة للخدمة الأمريكية .

الصهيونية استعمار غربي مسلح :

٨ ـ والصهيونية قطعة من الاستعمار الغربي عبر البحار . وهي تجمع بين الاستعمارين القديم والحديث (الإمبريالية الجديدة) فالجماعة المتحكمة في فلسطين مجموعة غربية الأصول سكاناً ، واقتصاداً ، وصناعة ، وتمويلاً ، وعلاقات ، وحضارة فهي مشروع غربي وجزيرة غربية زرعت في الشرق العربي لاستعمار متعدد الجوانب مثلث الأبعاد :

ـ استراتيجي باعتبار فلسطين نقطة وسطاً بين الشرق والغرب ، وعقدة اتصال مشرفة هامة .
ـ اقتصادي هدفه استغلال المنطقة وامتصاص حاجات الغرب منها وتأمين هذه الحاجات .
ـ استيطان عسكري وذلك بالسيطرة على الأرض ، وبناء المستوطنات بوصفها مراكز عسكرية للتوطن ، وضرب التحركات ، والتوسع على الحدود ضمن الأراضي الأخرى ، على طريقة غزاة الغرب الأمريكيين .

ومن وسائلها الأساسية في هذا الاستعمار القضاء على أي جذر ثقافي عربي موجود في فلسطين .

٩ ـ والصهيونية استعمار مسلح . بدأ ذلك منذ اللحظات الأولى لوجود أول جماعة صهيونية في فلسطين ، قبل قرن كامل . واستمر الوجود المسلح يتصاعد حتى أضحت اليوم ثكنة عسكرية غربية ـ أمريكية . ودولتها رغم مظاهر الديمقراطية دولة عسكرية : جيشها هو السكان والسكان هم الجيش ، وأمنها العسكري هو مشكلتها الدائمة . كما أن العسكرة لكل المؤسسات وإخضاعها للأهداف العسكرية هما سياستها الدائمة . وقد شنت عدة حروب توسعية ، بحجة الحفاظ على هذا الأمن وتدعي أن وجودها رهن ببقائها ترسانة عسكرية متوسعة باستمرار . وطبيعي أن يكون من أسلحتها العسكرية السلاح الثقافي الذي يسلب العرب تراثهم وثقافتهم في فلسطين ، ويحولهم إلى مواطنين دون هوية ، كما يقطع آمال اللاجئين منهم في العودة .

١٠ ـ والصهيونية قد تطورت في أهدافها وتصرفاتها تبعاً للظروف . وإذا كانت حتى الحرب العالمية الثانية ، أجيراً لإنكلترا في المنطقة ، فقد غيرت الحصان منذ تلك الفترة ، وباعت نفسها بالتدريج إلى الولايات المتحدة التي دأبت على دعمها المتزايد مع تزايد خدمتها للمصالح الأمريكية في المنطقة .

وتلتحم الصهيونية الإسرائيلية اليوم مع الولايات المتحدة التحاماً استراتيجياً يتكامل تبعاً لتطابق المصالح الصهيونية ـ الأمريكية . وقد جعلتها الولايات المتحدة قاعدة قوية عسكرياً ، ورأس جسر استراتيجياً ، ووكيلاً عاماً من الناحية الاقتصادية ، وعميلاً خاصاً من الناحية الاحتكارية ، وفاصلاً أرضياً جغرافياً ضمن المنطقة العربية ، يمنع وحدتها ، ويمزّق اتصالها ، فهي أكبر وأهم قاعدة أمريكية وراء البحار . ويمكن اعتبارها قاعدة أمريكية بدرجة دولة ، ولكنها دولة مرتزقة . طاقمها من اليهود ، ونفقاتها من الولايات المتحدة ، وحمايتها الكاملة عسكرياً تقع عليها . إنها تشكل بذلك حالة فريدة من نوعها في العالم لا يفسرها إلاّ مقدار المصالح التي تؤمنها إسرائيل للولايات المتحدة في المنطقة .

الملامح الثقافية للغزو الصهيوني :

١١ ـ إن هذه الملامح في الغزو الصهيوني قد أنتجت سياسة إسرائيلية موازية لها من الناحية الثقافية أهم معالمها :

١ ـ (محاولة إلغاء التراث التاريخي العربي كله في المنطقة ، مع كل ماله من آثار حتى ذات الشأن العالمي منها . (ومن الأعمال في هذا السبيل : المحاولات المتكررة لإحراق قبة الصخرة والمسجد الأقصى) ، والمزيد من حرمان السكان العرب من أراضيهم الموروثة قطعة بعد قطعة ، ومنطقة بعد أخرى .

٢ ـ محاولة إلغاء الوجود السكاني العربي بما يمثل من حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية ودينية . وذلك بالكبت والاضطهاد والسجن والنفي ، والإبادة المنظمة ، وحرمان الجماعة العربية الموجودة تحت الحكم الإسرائيلي من أي نشاط يثبت وجودها ، أو يسمح ببلورة هذا الوجود ، سواء من الناحية اللغوية أم الثقافية أم الإعلامية أم التاريخية .

٣ ـ وصل التاريخ الحديث للجماعات الصهيونية بالتاريخ القديم لليهود ، قبل ثلاثة آلاف سنة ، وإلغاء ما بينهما من التاريخ العربي كله ، وتلقين ذلك حتى للأطفال العرب في المدارس .

٤ ـ تدمير الأسس التي تقوم عليها الثقافة العربية في فلسطين ، أو شل فعاليتها ، أو إيصالها إلى الحياد السلبي واللاجدوى (من لغة ، وأدب ، وتراث مخطوط ، وصحافة ، ونشاط فني ، وتعطيل وسائل الثقافة نفسها من مدارس ، وجماعات ، ومساجد ومراكز ثقافية ، أو النزول بفاعلياتها ونشاطاتها إلى الحد الأدنى) .

٥ - سلب مختلف النشاطات الثقافية الخاصة بالعرب في فلسطين ، وإدعاؤها لليهود ، حتى في زخرفة الملابس أو نسيج البسط أو الأغاني الشعبية أو نماذج الطعام .

٦ - قطع اتصال الجماعة العربية في فلسطين بتاريخها من جهة ، وبالمجتمعات العربية المجاورة من جهة أخرى ، وذلك بتشويه صورة التاريخ العربي في المدارس العربية ، فلا تعرض منه إلاَّ فترات الهزائم ، وصور الانحطاط ، والهزء بالدين ، وإبراز مآثر اليهود في العصور الإسلامية ، ومنع الكتب العربية من التداول الحر ، وحرمان أبناء العرب من التعليم العالي خاصة ، لتبقى كتلتهم مجموعة عمال في المعامل والمزارع الصهيونية .

إن هدف هذه الممارسات جميعاً هو محو الهوية الثقافية العربية كلياً من فلسطين أرضاً وشعباً عربياً ، وهي آخر المحاولات لجعل الاستيطان الاستعماري الصهيوني نهائياً .

الثقافة العربية في فلسطين :

١٢ - إن الحل الجذري للمشكلة الفلسطينية هو دون شك حل عسكري سياسي متعدد المراحل والأشكال ، وذلك أن عدواً بهذا الحجم ، وبهذه المطامع ، وعلى هذا المستوى من الصلة بالقوى الكبرى ، لا يجابه بأسلحة أقل قوة . وفي انتظار ذلك ، فإن الواجب الأول هو صيانة الذات العربية في فلسطين ، وذلك بترك النبض الثقافي حياً بين أهلها ، وبين باقي الجماهير العربية ، والعمل بمختلف السبل على جعل الثقافة العربية ، سواء داخل هذه المنطقة ، أو لدى الفلسطينيين في خارجها :

- ثقافة نضالية تدعو إلى التحرير ، ويشارك في وجهها النضالي المثقفون الفلسطينيون ، ومعهم سائر المثقفين العرب .

- ثقافة تواجه الاستلاب بمختلف أشكاله ، وذلك بالمزيد من الارتباط بالأرض العربية ، والقيم الإسلامية ، والتراث العربي ، والإبداع في نطاق الحضارة العربية الحديثة ، والإصرار على إبراز الذات العربية وتوطيدها ، بمختلف الآداب والعلوم والفنون .

- الحفاظ على الموجود من التراث العربي الإسلامي في فلسطين (من آثار ، ومخطوطات ، ومدن) ، ومن البنى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية ، وتنميتها ، وإقامة المزيد منها حفاظاً على الهوية الحضارية العربية في المنطقة .

وسائل العمل للخطة الشاملة للثقافة العربية

١ - شروط إنجاح الخطة الثقافية الشاملة

١ - لابد في كل خطة للعمل من توافر مجموعة من الوسائل الأساسية للتنفيذ فالخطة التي تقوم على أهداف فكرية تحتاج إلى أركانها تنقلها إلى حيّز الواقع وهي أركان عديدة متنوعة يمكن أن تعتبر من شروط نجاحها . منها دور الدولة ، والخبرة البشرية ، والتشريع ، والتمويل ، الدراسات المتصلة بالوضع الثقافي ، بالإضافة إلى أجهزة الادارة الثقافية ومرافقها ، وفي كل الأحوال يجب أن يعي المسؤولون عن التنفيذ وعياً واضحاً كاملاً معنى الخطة ومسؤوليتها ، وأنها ليست حدوداً نهائية ولكنها رؤية ذات منظور مستقبلي يأخذ في الحسبان التطورات التي تطرأ حالياً والتي سوف تطرأ على الجو الثقافي العربي والعالمي خلال العصور المقبلة على الأقل .

ولما كانت هذه التطورات شديدة السرعة ، فيجب أن تكون الخطة متسمة بالمرونة ، لكي يكون بالإمكان تطبيقها المستمر . وأن تكون كثيرة البدائل بحيث لا تعطل الصعوبات برامجها المرحلية .

٢ - في الوقت نفسه يجب أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار واقع الوطن العربي ومتحولاته الثقافية وهذا الواقع يخضع لمتحولات خمسة أساسية :

أ - تباين البلاد العربية عامة في المستوى الثقافي فثمة بقاع وأقاليم أكثر تقدماً من بقاع وأقاليم أخرى ، وبالتالي لا يمكن النظر إلى مختلف بقاع الوطن العربي نظرة واحدة وتطبيق برامج وطرق ووسائل واحدة فيها .

ب - تباين البلاد العربية في الروافد الثقافية التي سبق أن رفدتها . فمن الواضح أن عدداً من البلاد العربية خضعت ، في ظروف سابقة ، لتأثيرات ثقافية متباينة . وما تزال هذه التأثيرات بينة واضحة فيها .

جـ - تباين مناطق الوطن العربي ، بسبب امتدادها الجغرافي الواسع ، في التكوينات

البشرية ، وفي بعض الاختلافات اللغوية ، أو الطائفية . وهي تباينات تستغلها اليوم الأطماع السياسية أسوأ استغلال . والتنمية الثقافية وحدها هي الكفيلة بتجاوزها الواعي السديد .

د ـ اختلاف الفئات الاجتماعية في الوطن العربي في مستواها المعيشي ، وفي إمكان تقبل ، أو رفض ، بعض البرامج والوسائل ، دون بعضها الآخر . ومن البديهي أن ما يمكن اقتراحه من الطرق والبرامج في المناطق الميسورة يواجه التعثر في المناطق المحرومة .

هـ ـ اختلاف الاجواء الثقافية في الوطن العربي حسب البيئة ، بين المدينة والريف والبادية . وما يمكن تطبيقه في المدينة يستحيل تطبيق مثله في البادية . وما يمكن أن يعتبر وسيلة ناجحة في ريف أحد البلاد هو في الغالب وسيلة مخففة في الأرياف الأخرى . وهذا كله يعني أن ليس ثمة من جمهور ثقافي عربي واحد توضع له سياسات واحدة ومشاريع وبرامج موحدة ولكن ثمة جماهير متنوعة ، وعلى الخطة وتطبيقاتها أن تكون من المرونة وتعدد البدائل بحيث تحتضنها جميعاً ، وتوحد اتجاهاتها وعطاءها الحضاري .

على أن وسائل التنفيذ لا تختلف في كل الأحوال . ويمكن استعراضها في النقاط التالية :

٢- دور الدولة

١ ـ التخطيط في الأصل عملية تقوم بها وتنفذها السلطة . وهي في العادة الدولة وأجهزتها ، لأنها الجهة الوحيدة القادرة على التنظيم ، وعلى تدبر المال ، وعلى الإلزام القانوني الضروري . وهي الجهة التي تستطيع حماية الثقافة من الاستغلال التجاري ، ومن الغزو الدخيل . كما تستطيع وضع إمكانها الواسع لخدمة الثقافة في جانبيها : جانب المبدعين الذين يقدمون أعمالاً قد يعجز القطاع الخاص عن إنجازها ، بسبب ضخامة التكاليف ، أو عدم الثقة بإقبال الجماهير عليها ، وجانب الجماهير العريضة التي يمكن للدولة أن تساعدها على خوض تجربة الثقافة ، والتثقف دون التعرض للاستغلال . وهكذا فإن وضع الخطط الثقافية إنما يعود للسلطات العامة ، وهي تبعة ثقيلة ، لأن مستقبل الثقافة ، والإنسان الذي يبدعها أو يعيشها ، موقوف بشكل أساسي على القرارات التي تقدمها هذه السلطات ، سواء في مجال التخطيط أو التنفيذ .

٢ ـ إن أمام كل من يتصدى للتخطيط نموذجين عالميين لدور الدولة : النموذج الشمولي الجماعي والنموذج الجزئي المرن .

الأول : هو التخطيط في إطار الأنظمة الشمولية بمختلف أشكالها ، وهو تخطيط إلزامي يحيط بنواحي الحياة كافة ومنها الثقافة ، ويتبنى التدخل الكامل للدولة في جميع الميادين ومنها الثقافة . ويقود الناس إلى الأهداف المرسومة للمجتمع بخطى مرحلية ، تصل حد القسر والإرغام ، في كثير من الأحيان ، بحجة الحفاظ على الأهداف العليا ، ونتيجة لذلك فهو نموذج يراعي الأهداف السياسية العامة للنظام كله . ويراعي ضمن إطارها مقتضيات الثقافة ، حسب الخطط المرسومة . نقطة الضعف الكبرى في هذا النظام أنه لا يستطيع استيعاب التيارات المتعددة ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، سواء أكان ذلك في ميدان السياسة ، أم في ميدان الفكر والثقافة . ونقطة الإيجاب الأساسية أنه يفتح باب الاستمتاع بثمار الثقافة أمام قطاعات واسعة من الشعب قد لا تسمح لها دوائر العيش الضعيفة في أوضاع أخرى ، بأن تستمتع بها .

الثاني : التخطيط الجزئي المرن في الأنظمة الليبرالية التي لا تقبل تدخل الدولة كلية ، أو تعطيها الدور المساند في أضيق الحدود . ويترك العمل الثقافي في أيدي أصحابه والعاملين في ميدانه . والمبدأ سليم من الناحية النظرية ، لأنه يتيح التفتح الحر للثقافة في أبوابها الواسعة ، ولكنه قد يتكشف عند التطبيق عن بعض الأخطار فهو :

أ ـ يترك الثقافة حرة حتى في تبني اتجاهات قد تتسبب في إيذاء المجتمع .
ب ـ يربط الثقافة بالمؤسسات الخاصة التي يقوم الميزان التقويمي فيها غالباً على الأساس التجاري لا الثقافي . ويخضع الثقافة أحياناً لاعتبارات السوق والربح والاحتكار .
جـ ـ تأخذ الثقافة فيه اتجاهات متعددة لا يربط بينها تخطيط مسبق هادف .

٣ ـ إن قبول مبدأ التخطيط يعني القبول المسبق بفكرتين :

أ ـ تدخل السلطة في التوجيه .
ب ـ إمكان تحويل المسيرة الثقافية إبداعاً واستمتاعاً إلى ما هو أفضل بهذا التدخل .

ودول العالم الثالث جميعاً ومنها الدول العربية تقر مبدأ تدخل الدول في الشأن الثقافى ، وتعتبر ذلك من بديهيات خططها وسياساتها ، وتعتبر أن هذه الشؤون أهم وأخطر من أن تترك للأفراد والمؤسسات الخاصة . ومع أن الدوافع لهذا الموقف المبدئي ليست دوماً دوافع ثقافية ، ومع أن تدخل الدولة في بلادنا العربية كثيراً ما يتخذ شكلاً تستخدمه الدولة للدعاية لنفسها ، ولدعم مركزها المعنوي . إلّا أن مبدأ التدخل هو المبدأ العربي السائد ، وهو الذي يحسن الإفادة منه وتوجيهه نحو تبني التخطيط الثقافي بمضمونه الشمولي البناء .

٤ ـ غير أن هذا المبدأ ، في البلاد العربية نفسها ، ليس بالمبدأ المقرر الوحيد فإن النشاط الثقافي الحر يقوم عامة جنباً إلى جنب معه . ومؤسسات القطاع الخاص تقوم بدورها الثقافي بجانب دور الدولة ، على اختلاف بين الدول في مقدار التدخل من جهة ، ومقدار حرية القطاع الخاص من جهة أخرى . وهذا الأمر بقدر ما يسهل عملية التخطيط فإنه قد يعقد تطبيقها تبعاً لمقدار تدخل الدولة ، ولمقدار تأثرها باتجاهات خارجة عنها ، داخلية أو خارجية ، تملي عليها مواقف مغايرة .

٥ ـ وهكذا فإن المبدأين الموجودين من الناحية العملية في البلاد العربية معاً جنباً إلى جنب يتضمنان نقاط نقص أساسية منها :

أ ـ أن الجانبين غير متعاونين . فكل من القطاعين الحكومي والخاص يسير حسب خططه .
ب ـ أن الجانب الحكومي يهتم بالوجه الدعائي ، أما القطاع الخاص فإن اهتمامه بالربح المادي يجعله يهمل أحياناً التجارب الإبداعية ما لم يكن ضامناً سلفاً ربحها المادي .

٦ ـ على أن الكثير من الدول العربية تشكو في التنمية الثقافية من معوقات عدة منها :

أ ـ النقص أو الضعف في بنية الأجهزة البشرية الثقافية من مشرفين على الخطط ، ومنفذين لها وخبراء إداريين .

ب ـ ضعف الموازنات المخصصة للثقافة .

جـ ـ نقص الوسائل والمرافق والتسهيلات والهيئات المتخصصة ، ونقص البحث والمعلومات .

د ـ انتشار الأمية الواسع .

هـ ـ بالإضافة إلى ناحية اجتماعية نفسية تتمثل في المحافظة ، والتعقيد البيروقراطي .

و ـ وأهم من كل ذلك تطبيق السياسات الثقافية دون وصلها وصلاً عضوياً بمشاريع التنمية . أي الاهتمام بالجانب الثقافي فقط وكأنه مستقل عن جوانب التنمية الأخرى .

٧ ـ على أن التخطيط الثقافي إذا كان قد أضحى ضرورة أساسية في التنمية الشاملة فإن تدخل الدولة لتنفيذه أضحى أمراً لازماً لأن للدولة في الوطن العربي دوراً أولياً فيه ، ولأن هذا التحرك إنما يكون فعالاً شاملاًحين تكون الدولة محوره ، والقائد له ، والمسؤولة عنه .

لكن هذا التدخل لا ينفي سبل التعاون مع القطاع الخاص الذي لا يمكن إغفال وجوده وغمط دوره الثقافي الأساسي . وللدولة أن تحدد أهداف العمل الثقافي ، كما تحدد أهداف أي عمل آخر من أعمالها ، وأن تحدد طريقة العمل فيه بالنسبة لها ، وبالنسبة للقطاع الخاص . أي أن يكون دورها هو القيادة والتوجيه لا القسر والإرغام . وأن تكون بجانب المبدعين مرشداً ومعيناً لا أن يمشي أمامهم أو أن تسوقهم إلى غاياتها . وهذا يعني أن تكون في طليعة العاملين على التنمية الثقافية ، والمحركين لفاعليتها بالدعم الدائم ، ووضع مشاريع ، ورصد الأموال ، وتوافر الخبرات اللازمة ، والكفايات القادرة على النهوض وإنشاء المؤسسات التي تتعهدها . وبكلمة واحدة أن تكون المنشط الثقافي الرائد .

لكن قيادتها للتنمية الثقافية لا تعني السيطرة على الثقافة في إبداعها ، ولا التدخل في حرية المبدع الثقافي سواء بالتوجيه الإلزامي أم بالتسخير لأغراض غير ثقافية . وإذا كانت للدولة الحرية والكلمة الأولى في عمليات النشر الثقافي ، وتوزيع الاستمتاع به فيمكن أن يتم ذلك من خلال جهات استشارية تقويمية مختصة ، تعنى بنشر الثقافة البناءة ، أي الثقافة التي تزيد من معرفة الإنسان ، وتغني شخصيته وتزيد رفاهه .

٨ ـ إن التبعات الخطيرة التي يلقيها تدخل السلطات العامة في القضية الثقافية يجعل دور الدولة دقيقاً حرجاً يقوم بين التدخل واللاتدخل معاً . ولهذا فإن دورها في التنمية الثقافية يحسن أن يتجلى في :

أ ـ التشجيع : وذلك بإعادة الثقافة إلى مكانها الحقيقي في عالم الأنسان اليومي . وأن تحث السلطات العامة الجماهير على الاستمتاع بها ، وتجذب الشعب إلى دائرة ثقافية واحدة تنبثق عنها هوية متجانسة . وتشجع المبدعين فيها ثقافياً ، ومادياً ، وتقيم المؤسسات اللازمة للنشر الثقافي الجماهيري .

ب ـ التشاور : وهو ينطلق من قاعدة المجتمع ، ومن مختلف الفئات الاجتماعية ، والجماعات الروحية والثقافية ، والمجموعات السكانية صُعُداً نحو متخذي القرار الذين ينسقون الحاجات والتطلعات ، ويحولونها إلى خطط شاملة وبرامج تنفيذ تهبط نزلاً إلى القاعدة الشعبية الواسعة .

جـ ـ إثارة حس المشاركة : وهو أحد شروط التنمية الثقافية وضمان لنجاحها ، والسلطات العامة هي التي تحث على هذه المشاركة ، وتبتكر لها الأساليب المناسبة في المدن ، وأساليب أخرى ناجعة خاصة بالريف أو البادية .

د ـ اللامركزية : في الإدارة ، وفي التقديم والعرض ، فعن هذا الطريق تجد المشكلات الثقافية حلولها المحلية ، وتجد العاملين على تنفيذ هذه الحلول . وعن هذا الطريق تذهب الثقافة إلى الريف ، بدل أن يأتي الريف إلى المدينة ، في نزوح متصل ، وتفرغ القرى من قواها الفاعلة والمبدعة .

١٠ ـ في الثقافة عناصر نستطيع تسميتها بالعناصر غير المنضبطة أو غير القابلة للسيطرة . وهي تلك التي تتأبى على التقنين ، وعلى الانقياد للنظم والحدود والتخطيط المسبق ، وتظل تشكل عنصر مبادهة أو مفاجأة ، ومنها الإبداع غير المنتظر ، والقفزات النوعية للفكر ، بالإضافة إلى شرود الأذواق عن التيار العام ، والرغبة ـ لأسباب شتى في الخروج على المألوف أو تحدّيه . . . وهنا ترتبك وسائل الدولة في الثقافة ويتطلب التخطيط مزيداً من المرونة التي تتكيف مع التبدلات الجديدة . إن صعود الجماهير إلى السطح مع انتشار مباديء الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية يفترض قبول كل ذلك .

ومعالجته تكون باعتماد اللامركزية في النشاط والتقرير أسلوباً للعمل ، وترك المراكز المحلية تنمو ، وتقرر ، وتوزع النشاطات . وذلك يسمح بإقامة التوازن في العلاقات بين السلطة المركزية ، والسلطة المحلية في البلدان ذات البنية الإدارية المركزية ، وفي البلدان ذات البنية اللامركزية على حد سواء . وسواء أكان النظام القائم يعتمد النظام الحر أم النظام الموجه .

إن اللامركزية هي الوجه الآخر للديمقراطية الثقافية . لأن صاحبي القرار والتنفيذ يبقيان

فيهـا دوماً متقـاربـين . وتكـون الحلول متفقـة مـع المشكـلات ، والـبرامـج أكـثر اتصـالا بالحاجات .

١١ ـ إن السياسات الثقافية للدول العربية تزداد مع الأيام سعة وعمقاً ويزداد الاهتمام بها قوة غير أنها في معظمها :

ـ لا تخضع لتخطيط مسبق قطري أو قومي ، وإنما تفرضهـا البرامـج السنويـة الحكوميـة في الميزانيات (وهو نوع من التخطيط قصير المدى) .

ـ تسير على الأسس التقليدية ، وهي الأكثر شيوعـاً . فهي تؤكد عـلى تنمية الفنـون بمستوى مهني ، وعلى حفظ التراث ونشره ، وعـلى المؤسسات العـامة ، من متـاحف ومكتبات ، ومعارض ومسارح . وهذا هو حال معظم الدول العربيـة سواء أكـانت موفـورة الموارد أو ضعيفة الإمكان المادي .

١٢ ـ إن تحول المسيرة الثقافية في الدول العربية إلى مسيرة قومية أكثر تقدماً وأكثر شمولاً إنما يكون بـإرادة الدولـة من جهة وبجهـد الشعب من جهة أخـرى على أن إرادة الـدولة هي العـامل الأول والأخير . وقيامها بهذا الدور يقتضي :

أ ـ أن تقـوم أعمالهـا على أسـاس الخطة الثقـافية القـومية الشـاملة ، وتشتق منهـا الخـطط والبرامج والمشاريع القطرية .

ب ـ أن تؤكـد على تـوثيق الصلة والتعاون بـين الثقافـة والتربيـة ، من جهة وبـين الثقـافـة ووسائل الاتصال من جهة ثانية ، وبين الثقافة والبيئة من جهة ثالثة .

جـ ـ أن تؤكد على توجيه العمل الحكومي فيها نحو اللامركزية في القرار والتنفيذ .

د ـ أن تعني بالفئات الاجتماعية ذات الأوضاع الخاصـة (كالمعـاقين والمسنـين) إذ تتيح لهـا مشاركة أكثر فعالية مع الحياة الثقافية .

هـ ـ أن تهتم بقـطاعات المجتمـع العربي المختلفـة : الأطفـال ، الشبـاب ، المرأة ، أبنـاء المدينة ، أبناء الريف ، البدو ، إلخ . . .

و ـ أن تعمل على إقامة تعاون وثيق وبناء بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الشعبية ، بـين القطاع العام والقطاع الخاص ، بحيث تكون التنمية الثقافية شـاملة نطاق المسهمـين في صنعها والمسهمين في الإفادة منها .

إن هذا كله يعني أن تأخذ الدولة كامـل دورها في عمليـة التنمية الثقـافية بـأن يكون هـذا

الدور أكثر عمقاً وتأصلاً وأكثر التصاقاً بمنازع الناس وتعبيراً عن رغباتهم وحاجاتهم الروحية والفكرية والفنية .

وهذا النوع من السياسات تأخذ به كثير من الدول المتقدمة . والهدف النهائي له هو إعطاء خطط التنمية الشاملة للإنسان أهدافاً ثقافية إلى جانب الأهداف الأخرى ، من خلال أخذ العامل الإنساني بعين الاعتبار، وأن تأخذ الجماهير دورها في خلق ثقافتها الذاتية ، دون الاقتصار على ثقافة النخبة . وهذا الشكل المستقبلي للتنمية الثقافية ، يشكل نقلة نوعية في الثقافة العربية مفهوماً ووظيفة وغاية .

٣ـ إعداد الثروة البشرية

١ ـ أضحى من البدهيات أن الثروة الحقيقية في المجتمع هي رأس المال الإنساني . ولا يكون رأس المال هذا قابلاً لعمليات التنمية والعطاء إن لم يقم على قاعدة من الثقافة الواعية . إن توظيف الأموال في الإنسان وعائداته الاقتصادية والاجتماعية ودوره في زيادة الدخل القومي منوط بمقدار نمو الوعي الثقافي . وإذا كان جعل هذه الحقيقة أمراً واقعاً من الأمور الصعبة التي تحتاج الكثير من التخطيط ، والجهد ، والوقت ، والمال ، فإن اهمالها يعني أن ندفع بأمتنا في المستقبل القريب إلى التخلف المتزايد . ليس الخيار أمامنا في الواقع بين تقدم كبير وتقدم أقل منه ولكنه ، من خلال رؤى القرن الحادي والعشرين ، خيار بين زيادة التخلف وبين المشاركة في حضارة ما بعد الصناعة وفي العالم المقبل .

٢ ـ بالرغم من أن عملية التنمية الثقافية لا تقتصر على العاملين ، فإن تدني نسبتهم تحدّ ، دون شك ، من تطوير العملية ونجاحها . فثلث السكان فقط هم الذين يتحملون مهمة الإنتاج والعمل ، وعبء الإعالة ، وبالتالي عبء التثقيف في الوطن العربي ، مثلما هو في بلاد العالم الثالث كلها ، يصبح ثقيلاً لسببين :

١ ـ فتوة السكان : إي كثرة الأطفال والفتيان بسبب ارتفاع مستوى الخصوبة وتدني معدل الوفيات .

٢ ـ ضعف اشتغال المرأة في العمل ، وخاصة في المدن ، وبعض الريف . بالرغم من دخولها الميادين المناسبة في عدد من الأقاليم فإن مشاركتها ما تزال دون المستوى المطلوب لقوة العمل . وبالتالي فإن نصيبها من التنمية الثقافية بدوره محدود .

٣ ـ يضاف إلى ذلك أسباب ثانوية منها :

ـ ضعف أساليب الإنتاج ، وبعضها تقليدي ، وبخاصة في القطاع الزراعي .

- انتشار الأمية عامة ، مع ضعف المستوى التعليمي ، وبخاصة تفشّي الأميّة الحضارية .

إن هذا كله يعني ضعف البنية الثقافية التحتية الجماهيرية ، وينعكس سلبياً على إمكان التنمية الثقافية . ويشير إلى القطاعات وإلى الأسس الأولى التي يجب البدء فيها ومعالجتها بالتثقيف الأساسي .

٤ - إن التطور الذي أصاب أساليب الإنتاج ووسائله التقنية في العقود الأخيرة ، يشكل ثورة كاملة ، سوف تؤدي دون شك إلى شكل جديد من أشكال الحضارة والثقافة ، مباين في طبيعته للحضارات السالفة . وهذا لن يدخل التغيير الجذري على حاجات ومنازع الجماهير وقواها العاملة وحسب ، ولكن يدخله أيضاً على نوع الثقافة التي يجب أن تقدم لها ، وعلى طرائق إعدادها للحياة المقبلة التي سوف ستقوم على مباديء التحرك الذاتي ، والإلكتروني ، والمعلومات . وهذا يعني أن الثروة البشرية العربية سوف تحتاج إلى ثقافة مختلفة جداً عن الثقافة التقليدية التي اعتادت التغذي بها . وسوف تحتاج إلى بنية جديدة متحركة متلائمة مع حاجات العصر ، وإلى مهن الكترونية ، وإدارية حديثة ، وتقنيات مخالفة لا للمهن التقليدية فحسب ، ولكن للحديثة نسبياً منها أيضاً . بل إن هذه المهن التقليدية لن تقوم على الطاقة العاملة الجسدية إلا بنسب ضئيلة قد لا تجاوز العيش في مطالع القرن المقبل ، بينما تزداد الحاجة إلى العلماء والباحثين ، والمبرمجين ، والعاملين على الأجهزة الالكترونية ، وبخاصة إلى الإداريين الذين أعدوا إعداداً خاصاً للتقنيات الجديدة في التسيير الذاتي ، وعلى أساس مناهج تحليل النظم ، وطرائق التحليل الإجرائي .

إن هؤلاء هم الذين سوف يصبحون « بروليتاريا » العصر المقبل .

وعقلنة برامج التنمية الثقافية وجعلها عصرية ، لابد أن يعطيا الاعتبار الأول لهذه التحولات المقبلة ، مما يستدعي تغيراً جذرياً في برامج التربية والتعليم ، وفي برامج التثقيف العامة وطرائقها كلها ، وفي سرعتها كذلك .

٥ - إن التنمية الثقافية المطلوبة للأجيال العربية في المرحلة المقبلة ، هي تلك التي تضمن تثمير هذه الثروة البشرية على النطاقين الواسع والعميق ، وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة المتسارعة . وهذا يعني :

أ - أنها يجب أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة المستقبلية .

ب - وتكون في الوقت نفسه عملية تثقيف مستمر ، يرافق الفرد طول الحياة دون انقطاع . إنها تثقيف من المهد إلى اللحد .

د - وأن تساعد على إيجاد مهمات ، وفرص عمل ، ومجالات إبداع جديدة لا تكتفي بما هو قائم ، بل تفتح آفاقاً جديدة من العمالة متناسبة مع العصر .

٦ ـ إن شعار مثل هذه الثقافة وغايتها هو المجتمع المتفتح المبدع ، وهذا يستدعي تغييرات جذرية على محتوى العمليـة الثقافيـة التقليدية ، وفي بنيتها ، وامتـدادها ، وأجهـزتها ، ووسـائلها ، ونوعيتها ، وإداراتها . وهذا التحول لابد أن يتجـاوز الأطر التقليـدية في سبيـل ظهور البنيـة الثقافية المعاصرة التي تستطيع الاستفادة من آخر التطورات التقنية العالميـة . إن إعادة النـظر في نوعية الثقافة ووسائلها يجب أن ترافقه مراجعة كاملة مبتكرة أيضاً لتوجهاتها الأساسية في :

ـ طرائق تكوين قدرات الخلق والإبداع الثقافي لدى المبدعين .

ـ طـرائق نشر الإنجازات الثقـافية لـدى أوسع الجـماهير ، وإثـارة قـدراتهم نحـو المشكـلات الثقافية والتجاوب معها .

ا) القوى المبدعة والمستفيدة والمنشطة

٧ ـ إن حاجة المجتمع العربي الملحة إلى تنمية القوى البشرية ثقافياً تتمثل في أركان ثلاثة هي : المبدع ، والجمهور المشارك ، والمنشط الثقافي (الإداري) . وكل من هذه الأركان في حاجة إلى رعاية من نوع خاص . فرعاية القوى المبدعة ، إعداداً وتعهداً ، وإنتاجاً تأتي في المقام الأول من حاجات التنمية للثروة البشرية العربية ، إنها الطلائع التي تشق الطريق ، وتعبر عن مـدى القوى الحضارية الكامنة ، وترسم صورة العطاء العربي الإنساني ، وليس من الضروري أن تكون هذه الطلائع كلها في المستوى الـرفيع ، ولا في مستـوى واحد من الإنتـاج الثقافي ، فالمجتمعات تحتاج الأغذية الثقافية من مختلف المستويات . والهام هو منح فرص العطاء الثقافي لأكبر عدد من أصحاب الإمكان الابداعي . إن خصوبة القاعدة الثقافية وسعتها شرط لتحسن النوعية في العطاء الرفيع ولخصبها .

٨ ـ والمبدع ، سواء أكان مفكراً أم عالماً ، أم أديباً ، أو فناناً ، يستغل طاقاته الإبداعية جميعاً إذا حقق له المجتمع المناخ الذي تسود فيه حرية التعبير ، وأنزله المنزلة الاعتبارية المكافئـة له ، بوصفه أحد عوامل التنمية الشاملة والإغناء للمجتمع ، ومكّنه من العيش الكريم ، باحتضان إنتاجه ، وفك عزلته ، ووفر الوسائل الناجعة للاتصال بالجمهور الواسع .

٩ ـ ومن جهة أخرى ، فإن حاجة المجتمع العربي إلى القوى المستفيدة من العطاء الثقافي لا تقل حدة عن حاجته إلى القوى المبدعة . إن العطاء إذا لم يصادف من يستفيد منه يسقط ويموت كالثمرة الناضجة . وهنا تتجلى ضرورة قوى التمويل ، والدولة ، والتخطيط ، والتوزيـع الثقافي ، للعمل على إيصال آلاء الثقافة إلى أقصى النقاط بكل إقليم ، وبالوسائل الممكنة ، المتفقة مع حاجات البيئة . إن إقامة الجسور الحية المستمرة بين المنتجين والمستفيدين ، وخاصة البعداء منهم عملية من أخطر أعمال التنمية الثقافية وأهمها .

١٠ ـ على أن الجمهور العربي بسبب عوامل داخلية وتأثيرات خارجية ـ مصدرها الغزو الثقافي الأجنبي من جهة ، ورواج إنتاج ثقافي عالمي رخيص ذي طابع تجاري من جهة أخرى ـ جمهور متلق يقبل ما يقدم إليه ، ولا يؤثر في الإنتاج بالنقد أو الرفض . وتحويل هذا الجمهور إلى جمهور واع ، مشارك ، نقاد ، ينتخب ما يروقه ، هو من مقومات التنمية الثقافية . على أن تكوين هذا الجمهور القادر على التذوق والنقد إنما يبدأ من الطفولة ، ولا ينتهي أبداً لأنه حركة توعية دائمة ، وتثقيف مستمر في المدرسة ، وفي إطار مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، وفي الصحف ، ووسائل الإعلام وأجهزته ، كما في السوق والمجتمعات العامة والمعارض والمتاحف والمسارح وغيرها .

١١ ـ وأخيراً يأتي المنشط الثقافي ، وله دوره الهام في عملية إيصال الإنتاج الثقافي إلى الجمهور ، وتقريبه إلى فكره ، ووجدانه ، وفي عملية الاستكشاف لانطباعات هذا الجمهور بالمقابل وإيصالها إلى المنتجين الثقافيين ، فهو واسطة الحوار ، وصلة الوصل بين الطرفين . وقد يحسن أن يجري إعداد المنشطين في برامج محددة مختصة بطرق تكوين هؤلاء المنشطين الثقافيين ، وتدريبهم ، ليبرز منهم في قطاع الثقافة مجموعة من المحترفين ، يستطيعون القيام بمهماتهم بكفاية ، وبصورة متواصلة .

ب) هجرة الكفايات (العقول المهاجرة)

١ ـ هجرة الكفايات ليست مشكلة عربية فحسب ، ولكنها أيضاً مشكلة تشكو منها بلدان العالم الثالث كلها ، بسبب تحرك كفاياتها إلى الولايات المتحدة ، مما ينجم عنه وخاصة في البلاد النامية ، كالوطن العربي ، خسائر مالية وصحية وتربوية وحضارية وثقافية كثيرة أهمها :

ـ خسارة التكاليف المصروفة على المهاجر (بشكل مباشر أو غير مباشر) من جانب بلده الأصلي . وهي تكلفة غالباً ما تكون على حساب الفقراء فيزدادون فقراً .

ـ تزيد الهجرة من نقص الكفايات التي تحتاجها البلاد النامية للمشاركة في التنمية ، كما تزيد من تدني الإنتاجية فيها .

ـ تحرف نسق التعليم في اتجاه احتياجات خارجية ، بدلاً من الحاجات الداخلية ، بسبب إغراءات الدخل في الخارج .

ـ هذا بالإضافة إلى الغربة الثقافية لدى من يقبل الهجرة ، والشعور بالولاء المهني أكثر من الولاء القومي .

ـ ولعل أهم من ذلك كله أن هجرة الكفايات تجرف دون انقطاع طبقات الطلائع الثقافية ، وتمنع

تراكمها في بلادها ، كما تمنع وجود نواة ثقافية صلدة تقوم عليها التنمية الثقافية الضرورية .

٢ ـ ودوافع الهجرة عديدة وقد تكون :

١ ـ دوافع اقتصادية بسبب قلة العائد في البلاد النامية قياسا بارتفاعه في الدول المتقدمة ، وإغراءات القوى المهنية .

٢ ـ دوافع وظيفية ـ اجتماعية : كالاستقرار الوظيفي ، والعمل وفق التخصص ، وتوفر الإمكان للعمل ، وأساليب وتنظيم العمل ، مقابل فوضى ذلك كله في الدول النامية ، وعدم توافر فرص البحث العلمي ، وغياب التخطيط والتدريب ، وعدم احترام الكفايات العلمية .

٣ ـ دوافع سياسية بسبب التضييق على المفكرين والعلماء والطلائع الثقافية بحجة صيانة الأمن الوطني .

٤ ـ ثم أن الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمي ، والمتعلقة بقيام سوق دولية للكفايات العلمية والفنية بصورة خاصة ، بسبب المتطلبات العسكرية والفضائية ، والالكترونية تغري بهذه الهجرة تبعاً لقانوني العرض والطلب والأواني المستطرقة .

٥ ـ بالإضافة إلى ذلك فهناك تبعية البلاد النامية اقتصادياً لمراكز النظام الرأسمالي ، والتقسيم بين دول مركزية مهيمنة ، ودول محيطية مهيمن عليها . ونسق التعليم الذي ينتج كفايات تطلبها السوق الدولية أكثر من المحلية .

٣ ـ ليس ثمة من حل قصير المدى لنزيف الكفايات وخسارتها الثقافية ، ولكن يمكن النضال من أجل حل في إطار عملية تنمية شاملة . إن دعوة الكفايات واستيعابها لا يتم إلاَّ في إطار التحامها عضوياً بمشروع قومي للتنمية ، وبشكل يجعل لها دوراً مجتمعياً فاعلاً في مجتمعها الأصلي . إنها لا تعود بمجرد الدعوة القومية وتحريض الانتماء ، ولا بإغراء الرفاه المادي والثقافي وحده ، ولكن بالعمل على :

ـ كسر طوق التبعية للعرب الرأسمالي بما في ذلك الانسلاخ عن السوق الدولية للكفايات ، وفك الارتباط مع المعايير المهنية الأجنبية ، وتطوير التعليم بمختلف مراحله ، واستخدام اللغة القومية فيه .

ـ تحوير نظام التعليم لإنتاج الكفايات والمهارات الدائمة للحاجات الإقليمية والقومية ، وفتح المجال لتشغيلها . فالنظام الحالي لا يؤدي إلاَّ إلى زيادة النزيف ، وخسارة الطبقات المثقفة والمتخصصة باستمرار .

ـ ترسيخ القيم الثقافية المتجهة إلى تحقيق الأهداف المجتمعية ، وذلك في إطار المشاركة الشعبية الفاعلة ، وتعميق الانتماء الحضاري العربي .

ـ التحول من السعي لتحقيق أقصى الرفاه المادي الخاص إلى جعل الرفاه المعنوي يتبوأ . وذلك بربط الرفاه المادي بالرفاه المجتمعي بدلاً من العكس .

ـ إن المشروع القومي للتنمية عملية ديناميكية تستغرق زمناً ، وتتطلب دوراً جوهرياً للكفايات الوطنية . وبخاصة للشرائح القابلة للعودة من الكفايات المهاجرة .

٤ ـ إن الاهتمام بالكفايات المهاجرة لا ينبع من تخصصها العلمي فقط ، ولكن من ضخامة إعدادها ، ومن تكاليفها المالية الباهظة ، وبخاصة من خسارتها الثقافية العامة ، وهذا كله يرهق البلاد العربية (والنامية معها) مادياً وبشرياً وثقافياً على السواء ، مع حاجة هذه البلاد الشديدة إلى كل فلس ، وكل جهد بشري ، وكل إبداع ثقافي .

ويمكن مواجهة تسرب الكفايات في ثلاثة أنواع من السياسات :

ـ سياسات علاجية تستفيد من الكفايات في الخارج من ناحية ، وتستعيد أكبر عدد منهم من ناحية أخرى .

ـ سياسات وقائية من شأنها تقليل التسرب من مصادره ، بمراجعة سياسات التعليم ومناهجه ، وظروف العمل ، وتعديلها على ضوء الحاجات القومية وأولوياتها وتوازنها .

ـ سياسات مستقبلة تقوم على التعاون المجتمعي العالمي الذي يؤدي ، في المدى الطويل إلى الانعتاق من التبعية للنظام الدولي الرأسمالي ، وإلى خلق نظام عالمي جديد .

ولما كانت كمية الهجرة مساوية لعامل الطرد العربي وعامل الجذب الغربي ، فإن معالجة النزيف في الكفايات لا تكون إلاّ بمعالجة المنبعين الأساسيين له .

٥ ـ إن بإمكان الكفايات المهاجرة ، ضمن إطار المشروع القومي المباشر ، أو المشاريع الإقليمية المرتبطة به أن تقوم بدورها الثقافي والحضاري الضخم في الوطن العربي وذلك في :

ـ الإسهام في عملية التنمية في حقولها المتخصصة .

ـ الإسهام في عملية التجديد الحضاري من خلال قيم جديدة للحركة والممارسة والتنظيم ، وأنماط السلوك ، لا بمعنى أن كل ما تأتي به حسن ، ولكن بمعنى التنسيق والتوفيق بينها وبين أنساقنا القيمية والفكرية والسلوكية بما تبعثه من دم جديد في الحركة التنموية العامة .

- الإسهام في التقريب بين حضارتنا والحضارات الأخرى ، وبالتالي الدفاع عن قضايانا الكبرى ، ووجهات نظرنا العربية والتخفيف من العنصرية ضدنا .

حـ) الوسط الاجتماعي

١ - لا تنمو الثقافة المبدعة المنتجة إلاَّ في الوسط الاجتماعي الملائم الذي تتوافر فيه حرية التعبير، والذي ينأى عن النزاعات الطائفية ، وينعتق من الكبت الاجتماعي ، وقد عانى الكثير من المجتمعات العربية - وبالأخص في السنوات الأخيرة - من هذه الظواهر وغيرها . وكانت هذه المعاناة سبباً أساسياً في إلهاء الإنسان العربي عن الاهتمام بقضايا وطنه المصيرية ، كما أثرت تأثيراً سلبياً ، عند بعض الأفراد ، في المفاهيم والقيم الأساسية التي تربط الإنسان بالوطن وبالهوية الثقافية العربية ، ونجد في هجرة الكفايات مثلا من الأمثلة على هذه المعاناة .

وقد تعرض المجتمع العربي منذ أوائل الستينات ، ولا يزال ، لخلخلة بشرية تمثلت في نزوح كثير من أفراده من الريف إلى المدن ، وما رافق هذا النزوح من تغير في الشرائح الاقتصادية للمجتمع ، وعلاقاته ، تمثلت في :

- إهمال الزراعة ومنتوجاتها وتعرض المحاصيل الغذائية الأساسية لنقص في الإنتاج .

- ظهور طبقة غير مهنية في المدن تعيش على اقتصاد الخدمات وتمارس أعمالاً غير إنتاجية .

- تعرض قيم المجتمع للخلخلة بسبب عدم التجانس السكاني الجديد .

- تعرض الطبقات الاجتماعية الوافدة لمعاناة في العلاقات الاجتماعية وعدم توافر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لهم أحياناً كثيرة .

- إهمال الحرف الأصلية التي كانت تنتج في مراكزها الأساسية وعدم بروز حرف أو مهن أخرى بديلة .

- يضاف إلى هذا أن المواطن العربي يعيش حالة قلق في وطنه لأسباب متعددة منها :

- عدم توافر أسباب العيش المناسب لجمهور عريض من المجتمع .

- الهوة بين المواطن وصانع القرار ، وتحول المواطن إلى كائن سلبي في الغالب ينتظر صدور قرارات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية لم يشارك في صنعها مشاركة فعالة . كما أصبح التفكير والتعبير من الأمور المرتبطة برغبات الآخرين ، لا بمصالح المواطن وأحاسيسه وإبداعه الذاتي .

ويزيد في حالة القلق الضعف الفكري أمام ثقافة البلاد المتقدمة .

وهكذا يتعرض المواطن العربي في مجتمعه إلى التشويه الفكري والثقافي ، ولا يتمتع بحقه من الغذاء الثقافي القومي . ويساعد على هذا التشويه بعض أجهزة الإعلام وبرامجها . ويعتبر مثلث : الطفل ، الشباب ، المرأة ، أكثر العناصر تعرضاً لهذا التشويه .

أمام هذا الواقع تبدو معركة الثقافة العربية معركة صعبة طويلة . ورغم إيماننا بانتصارها على كل المظاهر السلبية ، إلّا أننا ينبغي أن نؤكد أن حرية الوسط الاجتماعي وإعداده ليكون ملائماً للإبداع الثقافي ، والعلمي ، عملية أساسية في التنمية الثقافية . وإن إعادة تكوين الإنسان العربي وتثقيفه لا يمكن أن تكون فردية ، وإنما تبدأ ضمن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه .

٤ـ التشريع الثقافي

١ ـ مع انتقال الثقافة إلى الصفوف الأولى في الاهتمام التنموي لم تبرز كحق من حقوق الإنسان فحسب ، ولم تصبح حقاً من الحقوق الوطنية أيضاً ، ولكنها دخلت في صلب الكثير من الدساتير ، وبرزت معها الحاجة إلى تقنينها بتشريعات تحميها ، وتفتح الطريق أمامها في المجتمع ، وتعطيها مكانها الإنساني . وهكذا أصبح في إمكاننا التحدث في الوقت الحاضر عن تشريعات ثقافية قومية ، كما نتحدث عن تشريع ثقافي دولي ، في مجال العلاقات الثقافية الدولية .

٢ ـ ولما كان العصر الحاضر يتسم بالصعود التدريجي للفئات الاجتماعية المحدودة الثقافة من القاعدة إلى القمة ، وبالديمقراطية الثقافية ، والحوار مع الأعداد المتزايدة من الجماهير ، وبالتوسع في تقديم الخدمات الثقافية لها ، كان من الضروري أن يقابل ذلك كله تحول في حقوق هذه الطبقات ، وفي واجباتها الثقافية من مستوى « العرف » أو « الصدفة » ، أو « المنحة » ، أو الجائزة إلى مستوى الحقوق المقررة والمقننة ، بهدف إنشاء المجتمع المثقف والمبدع ثقافياً في وقت واحد . إن اتجاه التشريع العربي يجب أن يأخذ هذا الخط الديمقراطي المتزايد ، لفتح الطريق أمام كل إمكان ثقافي في المجتمع إبداعاً واستمتاعاً .

٣ ـ في البلاد العربية تشريعات شتى تتعلق بالشؤون الثقافية ، ومعظمها حديث الصدور . حتى الوزارات المتعلقة بهذا المرفق الحيوي لم تظهر إلاّ منذ حوالي ثلاثين سنة . ولكن هذه التشريعات تتصف : بالنقص في الإحاطة بكامل العملية التنموية الثقافية . مما يدعو إلى التفكير بضرورة اعتماد مبدأ التشريع العربي الموحد أي وضع نموذج لتشريع عربي متكامل موحد ، تقوم بوضعه لجان عربية فنية متخصصة ، ويتناول كامل العملية الثقافية : حاجات وميادين وأهدافاً في إطار تشريعي واحد . إن ذلك لا يوجد شرعياً عمليات التنمية الثقافية فحسب ، ولكنه يسمح بتعاونها بالخبرات ، وتكاملها في المسيرة والنتائج . ويمكن كمرحلة انتقالية العمل على التقريب بين التشريعات العربية الثقافية ، لضمان تقارب التفاصيل في السياسات الثقافية العربية ، عند التطبيق .

٤ ـ إن التشريع المقترح لا يتصل بتنظيم العمليات الثقافية الحالية واستكمالها ، ولكنه يجب أن يكون بالضرورة تشريعاً مستقبلياً ، وهذا يعني أن يستوعب الحاضر ، ويمهد للتطورات الثقافية السريعة التي سوف تقع في بُنى الثقافة وأدواتها في المستقبل القريب . وطليعية العمل التشريعي إنما تكون في مدى بعد النظر الذي تتسم به . إن ثمة قلقاً مزدوجاً قائماً لا على قطبي الثقافة العلمي والإنساني ، ولكن على جانبيها الجماهيري والتخصصي أيضاً . فثمة من جهة إقرار بالطابع المحتوم لتنمية العلم والتقنية ، وبالتقدم الصاعق لهما في مختلف الميادين ، وثمة من جهة أخرى تخوف الجماهير أمام هذه الحقول الشاسعة من المعارف العلمية والتقنية التي تحس بتأثيرها في حياتها ، ولا تستطيع النفاد إلى حقيقتها . ويستحيل ترك هذه الهوة تتسع بين الطرفين دون المخاطرة بتشويش ـ إن لم يكن بتدمير ـ فرص التنمية الثقافية ، على نحو خطير . ويترتب على التشريع الثقافي واجب أساسي في محاولة التوفيق بين كل من الازدواجيات التالية :

ـ بين الثقافة العلمية والثقافة الإنسانية من جهة .

ـ وبين الثقافة الجماهيرية والثقافة التخصصية من جهة أخرى .

ـ وبين استمرارية الثقافة الحالية ، وثقافة الأطفال والشباب (وهما عماد المستقبل) ، كما يجب أن تكون ، من جهة ثالثة .

٥ ـ لما كانت التربية ووسائل الإعلام من جهة ، والتمويل والطاقة البشرية والبحوث التخطيطية من جهة أخرى ، هي الأجنحة التي تتحرك عليها وبها التنمية الثقافية الشاملة ، كان على التشريع أن يكون في مستوى الربط بينها في عملية تنسيق وتكامل . ويتيسر هذا بتوضيح أهداف المجتمع وتحديدها ، واتجاه التشريع إلى إيجاد نقاط ثابتة تقام عليها السياسات والمؤسسات الثقافية . وضرورة التشريع نابعة من أنه يشكل مسامير التثبيت لمختلف الخطوط المتقاطعة في عملية التنمية الثقافية .

٦ ـ ومن جهة أخرى ، فإن الشأن الخطير للعملية التشريعية إنما يظهر في مواكبتها للتطورات الثقافية ، وتقريرها لحاجاتها التزاماً وتنظيماً وضبطاً . إن التمهيد التشريعي إنما هو توجيه للتنمية الثقافية ، ووضع لها ضمن القنوات المجتمعية الضرورية ، وضمان لتطبيق التخطيط ولتنظيم مسيرته ، وتكامل براجه ، وتأمين تنمية منتظمة للشؤون الثقافية . وهكذا لا يكفي في التشريع تقنين الاستمرارية التي تسير عليها العملية الثقافية ، لابد فيه من عملية استشراق للغد الثقافي . لأنّ إقرار الواقع ، على حاله ، هو عملياً خطوة إلى الوراء . ويشكل التشريع للشؤون الثقافية واحداً من أكثر المذاهب القانونية جدة ، ويدخل ضمن نطاق مراحل النضج الفكري والتشريعي للدولة ، لجمعه الإلزامي بين القيم الاجتماعية والروحية والفنية ، وبين المصالح الاقتصادية ، وبين تقدير مثل الجمال والخير والحق .

٧ ـ ثمة ثلاثة أنواع من التشريع تحتاج إليها التنمية الثقافية هي :

أولاً : تشريعات وقائية غايتها الدفاع عن عناصر الهوية الثقافية ، وحفظ أسسها مثل :

أ ـ حماية التراث .
ب ـ صون الآثار والوثائق .
جـ ـ تسجيل الفنون الشعبية والتراث الشعبي .
د ـ حماية حقوق المبدعين والمؤلفين .
هـ ـ صون اللغة .
و ـ صون المؤسسات الثقافية والعلمية .
ز ـ دفع التبعية الثقافية والغزو الثقافي .

ثانياً : تشريعات تشجيعية غايتها تنشيط الحركة الثقافية سعة ، وعمقاً ، ونوعاً ، وكمّاً مثل :

- إنشاء مجالس بحث ثقافي للرصد والتخطيط والمراقبة .
- حق تشكيل المؤسسات والنقابات والروابط الثقافية المختلفة .
- حق نشر وتوزيع الإنتاج الثقافي بأنواعه (حرية الإنتاج والنشر بكل أشكالها) .
- حق التمتع بآلاء الثقافة بجميع أنواعها ، وتقديم التسهيلات الكاملة في ذلك .
- تنظيم العلاقات بين الدولة والمنتج الثقافي .
- إقامة المكتبات العامة والخاصة وتنميتها .
- تسهيل تدفق الأعمال الثقافية ، وحركة الأجهزة ، والأدوات المتصلة بالثقافة .
- إنشاء صناديق التمويل للمشاريع الثقافية .
- عقد الاتفاقات الثنائية والدولية للإفادة من العمليات الثقافية في الدول الأخرى ، وإفادتها .
- تنظيم الإدارات الثقافية ، تيسير حركتها إشرافاً ودعماً .
- إقامة مصارف ثقافية (للآداب والفنون) لتمويل الأعمال والمعارض ، وتأمين الحياة الكريمة للمبدعين . . .
- منح الجوائز وتكريم مبدعي الثقافة .

ثالثاً : تشريعات دفاعية غايتها إزالة العوائق في وجه التدفق الثقافي العربي ، وسهولة الإنتاج الثقافي في الوطن العربي مثل :

- التشريعات المتعلقة بالجمارك ، والنظم المالية القائمة ، وبصرف العملة ، وبالنظم الإدارية المتصلة بالتوريد والتصدير . فالأنظمة القائمة لا تميز ، في كثير من الحالات ، بين المنتوج الثقافي وغيره ، وتمثل ، عائقاً أساسياً ضد سهولة تدفقه .

ـ النظم المالية الوطنية والضرائب التي تثقل المواد المستوردة الداخلة في الصناعات الثقافية عامة ، وصناعة الكتاب بخاصة ، مما يجعل الكتاب غالي الثمن عزيز الاقتناء .

٨ ـ إن الغاية المنشودة من هذه التشريعات هي أن تقتنع الأوساط الحكومية بالدور الرئيسي الذي يقوم به الإنتاج الثقافي ، بجميع أصنافه ، في التنمية الشاملة للمجتمع العربي ، فتعيد النظر في التشريعات القائمة بقصد تمييز الإنتاج الثقافي عن غيره ، وحمايته ، وتشجيعه ، وإنشاء مرافقه وأجهزته وإعفائه مما يتسلط عليه ، ويعوق تدفقه من الضرائب والرسوم ، أو التخفيف منها حتى الحد الأدنى ، وتيسير النظم الإدارية للتوريد والتصدير ، بحيث تضمن سيولة هذا الإنتاج ، وتدفقه الحر داخل الوطن العربي .

٥- البُحوث الثقـافيّة

١ ـ أن تطور الثقافة العربية بشكل يواجه العصـر الذي نعيش فيـه ، وفي إطار قيمنـا الروحيـة والاجتماعية ، يتم من خلال البحث الثقافي المستمر لفهم التراث الماضي ، ولمتابعة ما يجري من تطور في الحاضر ، وللرؤية الصحيحة للمستقبل . وتعتبر مراكز البحوث بأنواعها الوسيلة الناجعة التي لا خلاف عليها لمعالجة هذه المعادلة المعقدة .

وقد انتهى الوقت الذي تعتبر فيه البحوث الثقافية أمراً ثانوياً يمكن الاستغناء عنه ، إلى أمور أكثر جدوى ، والاكتفاء باجتهادات الماليين ورجال المكاتب حول الحاجات الثقافية ـ كما يجري الآن في معظم أرجاء الوطن العربي ـ فلا مستقبـل ثقافي جـدي دون بحوث أسـاسية جدية .

٢ ـ على أن ثمة ضرورة إلى إقامة التنسيق بين مراكز البحوث الثقافية العربية والتكامل فيما بينها من خلال توجيه مركزي تقوم به مؤسسة قومية عليا ، وإلاّ تعرض جهدنا في البحوث إلى التشتت والتكرار ، وما يرافقها من تبديد لا مبرر له ، في الوقت والجهد والمال ، ونحن أحوج ما نكون إلى كل ذلك . لذا فإن التكامل القومي العربي يعتبر أمراً أساسياً في العمليـات الثقافيـة ، وبحوثها ، على اختلاف ميادينها . ولعلنا لا نخطىء القول حين نرى في هذا التكامل الركيزة الأساسية لتقديم الفكر القومي ، والمفاهيم القومية ، بوصفها وحدة موحدة متجانسة . كما أننا لا نخطىء القول حين نطالب بوضع قوانين جديدة ، وتعديل ما هو موجود منها ، لجعل هذا التكامل والتوجيه القومي أمرين يسهل تحقيقهما ، في مختلف الأقطار العربية .

٣ ـ ثم إن طرح الخطة الثقافية العربية الشاملة إنما يتم ، على شكله المرجو ، خلال البحث العلمي المتعمق والمستمر في شؤونها وخلال المتابعة لهذه البحوث على المستوى القـومي ، فذلـك هو السبيل إلى تنمية الثقافة العربية بشكل متجانس ، وإغناء السمات الذاتية الثقافية ، وتجديدها بغير حدود . وفيه يمكن التوازن في الاهتمام بين الأنواع الثقافيـة ، وتنويـع الاهتمام بهـا ، والتوجيه للنواقص في عملياتها . وهذا كله لا يتم إلا بتكثيف البحـوث وتعاونها القـومي ،

وتوحيد اتجاهاتها ، وتبادل معلوماتها بقصد :

١ ـ توفير الوقت والجهد والمال ، وتجميع الجهود المتشابهة في ميدان محدد للوصول إلى الإنتاج الثقافي الأفضل .

٢ ـ قيام بنى ومؤسسات ثقافية قومية تتمتع بالاستقلال الاقتصادي ، وتعمل على التقدم الاجتماعي .

٣ ـ تحقيق الوحدة الثقافية التامة لهذه الأمة .

٤ ـ لا ينفي قيام جهاز مركزي قومي للبحوث أن تقوم معه ، في الوقت نفسه ، مراكز بحوث قطرية عديدة ، ولعل قيامها ضروري بدوره ضرورة المركز القومي . إنها أبصر بالحاجات المحلية ، وأكثر قرباً وإتصالاً بها وعملها المحلي وإن كان لا يختلف عن العمل القومي إلاّ أنها بالإضافة إلى ذلك تقيم أبحاثها على :

أ ـ التكامل مع مراكز الأبحاث الثقافية العربية الأخرى ، وتبادل البرامج والخبرات .

ب ـ الدراسة المقارنة للنشاطات الثقافية ، ومدى تغلغلها بين الجماهير العربية ، وقياس ردود أفعالها وتوقعاتها .

جـ ـ الاعتماد على مراكز التوثيق والتسجيل للخبرات الثقافية ، والإفادة من تجاربها .

د ـ التعاون الثنائي مع المراكز الأجنبية ، واستغلال خبراتها لإغناء التجربة الثقافية القومية .

٥ ـ إن الحاجة إلى مراكز البحوث الثقافية تتجلى في كل مرفق ثقافي ليكون التحرك فيه أسرع وأكثر جدوى فمهمتها :

ـ دراسة الواقع الثقافي وتطوراته أولاً بأول في كل قطر ، وفي كل جهة من القطر .

ـ معرفة احتياجات المجتمع العربي ، مع مراعاة الظروف القطرية المحلية في إطار الوحدة .

ـ جمع وتحليل البيانات والإحصائيات الثقافية ، والجداول الدورية للنشاطات .

ـ وضع الخطط والبرامج الثقافية الملائمة ، مع بيان ما يجب لتنفيذها من خبرات ، وتمويل ، ومرافق .

ـ دراسة مردود هذه الخطط والبرامج والمشاريع ، ومراجعتها ، قبل التنفيذ وبعده ، لاقتراح التجديد المستمر فيها .

- اقتراح التشريعات اللازمة للعمليات الثقافية ، وللنشاطات المختلفة .

- دراسة المعوقات الثقافية قطرياً ، وقومياً ، واقتراح الخطط والطرائق البديلة لها .

- إعداد مراكز التوثيق المتخصصة لتسجيل الخبرات الثقافية الموروثة والمعاصرة وحفظها وتيسير تداولها .

٦ـ تمويل التنمية الثقافية

التمويل ركن أساسي في خطط التنمية وبخاصة التنمية وبخاصة في خطط التنمية الثقافية البعيدة المردود ، والثقافة ليست بجهد مجاني أو نبته تنمو وحدها . إنها مقوم أساسي من المقومات التي تسهم في الدورة الاقتصادية ، وفي تطور المجتمع وفي بلورة هويته الحضارية . وإذا كان من المسلم به أن كل خطة تنمية موضوعة بشكل علمي تعطي قطاعي الإبداع والنشر الثقافي مكانهما من العناية الفائقة ، وتنقلهما من القطاعات الهامشية إلى الأولويات الأولى في الاهتمام . فإن الجانب التمويلي للتنمية الثقافية أخذ يحظى بنصيبه من الإنفاق المنظم المبرمج باعتباره قطاعاً من قطاعات الخدمات العامة ذات الشأن الأول .

٢ ـ وقد كان تمويل الإبداع الثقافي يرتبط تاريخياً برعاية الآداب والفنون . ولكن هذا الجانب ظل متروكاً لتبرع الأمراء والحكام الذين كانوا غالباً ما يستخدمونه أداة من أدوات السلطة السياسية ، . كما كان هذا الجانب خاصاً بالنخبة أو ما يسمى بثقافة الطبقة العليا . وأما الإبداع الثقافي العام ، من رقص وغناء وقصص شعبي وأعياد جماعية ، فكان متروكاً لقدرات الجماعات ، ولإضافات الإبداعية العفوية التي يجهل أصحابها بها ، والتي يضيفها التراكم الحضاري المتوارث من جيل إلى جيل .

٣ ـ على أن هذه الصورة القديمة انتهت ، وصار التمويل الثقافي حقاً من الحقوق العامة ، بدل أن يكون منحة وتبرعاً . ولم يعد خاصاً برعاية الآداب والفنون ، بل شمل المجال الثقافي كله . كما لم يعد خاصاً بنخبة معينة ، ولكنه أضحى شاملاً لثقافة الجماهير الواسعة . وكل هذا يعني أن العملية التمويلية اتسعت في المجال ، كما تنوعت في الميادين ، وأضحت تقتضي نوعاً من الاقتصاد الثقافي يجب أن يدرس تبعاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي المهيمن .

٤ ـ ونجد أنفسنا في موضوع الاقتصاد الثقافي أمام طريقين :

الأول : هو الذي اتبعته الدول ذات الاقتصاد الموجه . وقد ذكرنا أنه طريق يجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة التي تملك أجهزة كبيرة لتمويل الثقافة وإدارتها تصل إلى درجة جعل

الفنان والمبدع تابعاً من توابع الدولة . ولكنها في الوقت نفسه تتيح آلاء الثقافة وتنشرها على أوسع قدر ممكن من الجماهير . صحيح أنها قد تستخدم الثقافة بهدف سياسي ، وقد لا تنشر إلاّ ما يروق لموظفي الثقافة ومديرها ، وهم ليسوا دوماً أهلاً للاختيار والتوجيه ، ولكنها من جهة أخرى تفتح المجال أمام جماهيرها للتنعم بالإنتاج الثقافي ، كما تهيء الأجواء العامة لظهور كل إمكان .

الثاني : هو الذي تتبعه دول الاقتصاد الحر . وجانب تمويل الدولة فيها يقوم بالتشجيع الإبداعي ، وبمساندة بعض النشاطات الثقافية كالمتاحف والمعارض والمسارح والمكتبات العامة ، كما تقوم المؤسسات الخاصة بدورها في دعم أمثال هذه النشاطات وتمويلها إما تبرعاً أو لهدف تجاري أو دعائي . وجانب الحرية في هذا النوع من التمويل واسع ، وهو من الناحية النظرية يفسح المجال لكل إمكان إبداعي ، وطريق كل فنان مفتوح فيه قدر طاقته . لكنه من جهة أخرى قد يضع الثقافة تحت رحمة القوى الاجتماعية المسيطرة كمّاً وكيفاً . فلا يأمل الموهوب أن ينتشر من إنتاجه إلا ما ترضى عنه الطبقات المهيمنة ، أو ما تقبله سوق العرض والطلب ، وهي عمياء في الغالب . والسلطات الحكومية بدورها قلما تأبه للثقافة الجماهيرية الواسعة لأنه لا مصلحة لها فيها ، أو لا ترى من واجباتها القيام بتلك المهمة . وبخاصة في المناطق النائية أو القليلة السكان .

٥ - تقوم النفقات الثقافية العربية في كتلتها الكبرى والأساسية على الحكومات وعلى ميزانياتها التي غالباً ما تجعل العمل الثقافي في أسفل سلم الاهتمام . ويقتصر إنفاق الأفراد الثقافي على تمويل الصحف ، وشراء الكتب ، وشراء أجهزة الراديو والتلفزة والاستماع ، وأفلام الفيديو . أي على تمويل هامشي لا يشمل ، ولا يمكن أن يشمل ، الأعمال الثقافية الكبرى (كالمتاحف مثلاً أو دور الثقافة أو المسارح أو غيرها) فالصحف والمجلات تقوم على الإعلان ، وتسويق الكتب محدود ، لأن المكتبة ليست - حتى الآن - جزءاً من كيان المنزل العربي ، والكتاب الرائج هو . الذي يرضي الجمهور . هو في الغالب محافظ ، وقلما تشتري الأسرة لوحة فنية ، أو تقتني قطعة موسيقية . بينما تصب أموال شراء الأجهزة التقنية في المصانع الأجنبية .

وقد ارتبط تمويل الثقافة تقليدياً بأهواء المتنفذين ، وغالباً ما أسيء استخدام هذه الرعاية التي كانت في الماضي تأخذ شكل الإحسان والعطف . وتستغل الآن سياسياً ، وترتبط غالباً بأهداف الدولة ، ، لكسب الجماهير إلى جانبها . وفي الدول الاشتراكية نجد أن التدخل الكامل في التمويل الثقافي يجعل المبدع أشبه بالموظف الرسمي لدى الدولة .

٦ - أصبح للنشاطات الثقافية نصيب في موازنات التنمية في البلاد العربية . وهي وإن كانت تتبع في الغالب النظام الحر ، إلاّ أنها ما تزال تعتبر قطاعاً ثانوياً في مهام الدولة وميزانياتها التمويلية ، وبالتالي فكثير منها لا يستطيع أن يمنح العمليات الثقافية ما تستحقه ، أو ما

تحتاجه من التمويل . لهذا لا بد من مراجعة الميزانيات المرصودة للوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة بهدف زيادتها المستمرة ودعمها . ولا بد أيضاً من وضع صيغة لإشراك القطاع الجماهيري في عمليات التمويل الثقافي .

إن نسبة ٨٦٪ من المصاريف الثقافية في السويد تنفقها الأسر والأفراد . والنسبة في فرنسا تقاربها إذ تصل إلى ٨٣٪ كما تقاربها في المانيا وإذا كانت هذه النسب مرتفعة يصعب الوصول إليها في المجتمع العربي بظروفه الراهنة ، إلَّا إن من الممكن أن يحمل القطاع الخاص والمؤسسات ذات الطابع التجاري جانباً هاماً من النفقات الثقافية من خلال إلزامها بدفع نسبة مئوية محددة من أرباحها السنوية ، للمؤسسات العلمية والثقافية ومراكز البحوث ، ومن خلال جمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات . ومن شأن هذا الجهد الجماعي أن يرسخ الإيمان لدى الجماهير بشأن الثقافة ، ويؤكد حاجة المجتمع إليها ، وارتباط مصيره بمصيرها .

ولا بد من وضع صيغ إقليمية وقومية ، بجانب الصيغة المحلية لهذا التمويل عن طريق الاشتراك في تمويل إقامة المعارض ، والمتاحف ، والمهرجانات ، والأسابيع الثقافية ، والمكتبات العامة ، وكتابة الموسوعات العربية التي أضحت ضرورة قومية ملحة .

ولا يمكن إغفال دور المؤسسات الأهلية ، والبلديات ، والمؤسسات الصناعية في عمليات التمويل الثقافي ، ومشاركة التجمعات العمالية فيها ، ورصد جانب من دخولها وميزانياتها للتنشيط الثقافي لما له من انعكاسات إيجابية ومردود فعلي على الإنتاج الاقتصادي والحضاري .

٧ ـ لما كانت عوامل التخلف في البلاد العربية ـ كما في بلاد العالم الثالث كله ـ تقوم اساساً على الضعف الاقتصادي من جهة ، وعلى العجز عن مسايرة العصر من جهة أخرى ،لذلك فإن عملية التمويل تحتل مركز الاهتمام في التنمية الثقافية ويستهدف هذا التمويل :

أ ـ تحديد الأوليات في النشاطات الثقافية المتعددة بما يتلاءم مع حاجات كل إقليم عربي ومع إمكاناته .

ب ـ ضمان تمويل الإنتاج الثقافي كلياً أو جزئياً من جانب الدولة بصورة أساسية ، لأن طرائق التمويل الذاتي قاصرة ولا يمكن اعتمادها في استراتيجية ثقافية ذات خطط مبرمجة .

جـ ـ الإفادة من الإمكانات المتاحة ومن أدوات التوصيل الثقافي المتوافرة لدى المؤسسات والأجهزة الأخرى ، وتشجيع المبادرات التي تقوم بها الجمعيات الثقافية والإفادة من خدماتها التطوعية .

د ـ ترشيد الإنفاق المبعثر والمباشر على النشاط الثقافي ، وترشيد هذا الإنفاق بمراعاة اقتصاديات العمل الثقافي وظروف المجتمع العربي الخاصة بكل قطر وطبيعته ، وتحديد أولويات المشاريع الثقافية ، وحسن توزيع الاعتمادات المالية دون أن يعني ذلك بالضرورة اللجوء إلى مركزية التمويل .

هـ ـ دراسة الطرق والوسائل التي تمكن من تسويق الإنتاج الثقافي بشكل يجعله في متناول الجماهير العريضة ، دون أن يجرده ذلك من كل قيمة الاقتصادية .

و ـ اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين التوسع المتدرج في قائمة الأجهزة والأدوات والأماكن القائمة والأساسية ولتأمين التجديد فيها وصيانتها .

ز ـ النظر تشريعاً في الأجهزة البشرية العاملة في الميدان الثقافي لمنحها أجراً كريماً وتأهيلاً مستمراً .

ح ـ الدعم المالي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتكون مصدراً للتمويل المشترك في المشروعات الثقافية القومية .

ط ـ الاستمرار في دراسة الخطة الخاصة بإنشاء صندوق عربي للتنمية الثقافية ضمن إطار المنظمة العربية .

ـ الاستفادة إلى الحد الاقصى من التعاون الدولي ومن المعونات الدولية والمنح على ألا تتعارض مع سياستنا الثقافية القومية ، وأهمها ميزانيات اليونسكو .

٧- أجهزة العملية الثقافية وإدارتها

١ ـ لا يقل شأن الإطار المؤسسي ، وسلطات التقرير ، عن شأن أي من الوسائل الأخرى في الخطة الثقافية الشاملة ، إن لم يفقها ، إن الخطة المحكمة الناجحة لا تكون ناجحة إلاّ إذا نفذتها أجهزة في مستواها من الأحكام والنجاح .

٢ ـ وأجهزة الثقافة في البلاد العربية عديدة متنوعة ، في نشأتها ، أو في اختصاصاتها ، وفي تبعيتها ، وسلطاتها ، ، أو في مدى فاعليتها ، ولكنها تشكل في الواقع خليطاً واسعاً من النظم المتراكبة المتباينة . بالرغم من أنها نشأت جميعاً إثر استقلال البلاد العربية ، بعد الحرب العالمية الثانية ،لأنها لم تنشأ كلها معاً لتباين الظروف ، في كل بلد عن الآخر ، وتنوع الإرث الاستعماري ، وتباين الوعي بالحاجات الثقافية ، وتفاوت الإمكان والضرورات وتقدير الأولويات ، من منطقة لأخرى . ومع أن إنشاء الوزارات المتخصصة في البلاد العربية بشؤون الثقافة قد زاد ، فإننا نجد أن عدداً من النشاطات والأعمال الثقافية ما تزال خارج نطاقها ، أو مرتبطة بجهات غير ثقافية ، أو مرتبطة مع وزارات الإعلام .

٣ ـ رغم التباينات في البنى الثقافية العربية وأجهزتها الإدارية والمشرفة ، إلاّ أننا يمكن أن نلاحظ فيها :

أ ـ إن الاهتمام بالشؤون الثقافية يزداد اتساعاً وعمقاً بإطراد في البلاد العربية ، وإنها تتحول من أجهزة ملحقة بوزارات التربية أو مصالح ملحقة ببعض الوزارات ، أو مؤسسات ذات طابع إداري ، إلى أجهزة أساسية تفتخر بها الدولة ، وتوليها العناية الحسنة ، مع ازدياد الوعي بدور الثقافة في تطوير المجتمع العربي .

ب ـ إن النشاطات الثقافية الأساسية قائمة ومغطاة في مختلف البلاد العربية ، رغم تفاوت التغطية وجدواها . وإن معظم النواقص في جوانب هذه النشاطات تستكمل باطراد .

جـ ـ إن السياسات بين هذه الأجهزة هي المتباينة . ومع أنها تدين نظرياً بفكرة الوحدة الثقافية العربية من جهة ، وبضرورة التنمية الثقافية وشأنها من جهة أخرى كمبادىء

عامة أساسية ، إلاّ أن كل جهاز حتى في الدولة الواحدة ، يختار سياسته الخاصة المشتقة من السياسات العامة للدولة . وهي في الواقع ذات طابع خاص في الغالب وقد تشدد بعض الدول على هذا الطابع لأسباب سياسية واضحة .

٤ ـ إن تجارب التنمية الثقافية سواء في أمريكا اللاتينية ، أو أوروبا ، أو إفريقيا أو عدد من بلدان آسيا ، أعطت مؤشرات عديدة هامة لكيفية تكوين الإطار المؤسسي لهذه التنمية ، وشكل بنيتها ، وألوان المجالس والإدارات التي تعمل عليها ويمكن الاستفادة الواسعة من نتائجها .

٥ ـ على أن أول وأهم ميزاتها أنها مؤسسات إدارة وتنظيم ومعونة ، وليست مؤسسات إبداع ثقافي . وبهذا المعنى يجب أن تُفهم وتعمل ، وهذا يعني أن مهمتها تقديم الخدمات ، وليس الإبداع أو التحكم فيه ، والتنشيط الدائم وليس اعتراض السبيل ، أو التدخل في صلب العملية الثقافية ، فدورها إذن تشجيعي ، دافع ، معاون ولا يتجاوز هذه الحدود .

٦ ـ إن انتشار الهم الثقافي عامة ، وتكاثر وسائله التقنية ، وتبني الدول للخطط الثقافية ، واتساع مجالاتها ، كل ذلك أدى الى تعدد تطوير وسائل التنمية الثقافية . وقد نجم عن ذلك بصورة طبيعية ضرورة اعتماد اللامركزية في النشاط والتقرير ومشاركة المواطنين في اعداد الخطط واتخاذ القرار ، وتبني الاختيار ، ، وتشجيع نشاطات للهواة دون أخرى . إن ديموقراطية الثقافة هي التي أدت وتؤدي إلى هذا الموقف . واللامركزية تطرح دون شك مسألة التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية ، في البلدان ذات البنية الإدارية المركزية كالبلاد العربية ، أو في البلدان ذات البنية الاتحادية سواء أكان النظام يعتمد الاقتصاد الحر ، أم الاقتصاد الموجه . ويتسم مفهوم اللامركزية في مجال العمل الثقافي بقيمة خاصة ، ويغطي في الوقت نفسه عملاً إدارياً تقوم به السلطة المركزية من أجل توزيع أفضل للنشاطات ، وإنشاء مصالح خارجة عن إدارات الدولة ، وموافقة السلطة المركزية على ترك مراكز التقرير المحلية والإقليمية تنمو حسب الحاجات المحلية . ويتسم ذلك بأهمية خاصة في مجال كمجال الثقافة حيث يكون الاتصال بالمواطنين عامة حجر الزاوية في العلاقة بينهما .

٧ ـ وهكذا تشكل اللامركزية الثقافية أحد المبادىء الأساسية لكل سياسة ثقافية ، بل يعتبر بعضهم ـ تبعاً لما تظهره تجارب بعض البلدان كالسويد ويوغسلافيا ـ أنَّ اقرار اللامركزية يجب أن يحظى بالأولوية المطلقة ، وإن الديمقراطية الثقافية واللامركزية إنما هما وجهان لحقيقة واحدة . ولا يقوم حوار حقيقي فعال منتج ، بين الجمهور والسلطة ، إلا إذا كانت القرارات والأعمال المنفذة استجابة لحاجات يحسها المواطن نفسه ، فيجب أن يكون هو نفسه إذن مصدر القرار الذي يحدد الغايات والأهداف والوسائل ، أي أن يكون قريباً فيزيائياً وثقافياً ممن يصدره . والتشاور والمشاركة هما المتممان الطبيعيان للسياسات اللامركزية الثقافية التي

تقابل تنظيماً لنموذج من المجتمعات ، يرتكز إلى الاستقلالية ، وإلى إيجاد مراكز متعددة للتقرير . وهذا ما يسمح بفتح آفاق جديدة في العلاقات بين أجهزة الثقافة والمجتمع ، وتسهيل التفاعل بينهما ، ويحقق بالإدارة الذاتية تأمين نشر الديمقراطية الثقافية ، وحرية الإبداع الفني ، وتفتح الثقافات الوطنية على قدم المساواة فيما بينها ، بالإضافة إلى الانفتاح على التيارات الثقافية في العالم ، وإبراز المجموعات المحلية والإقليمية . وبديهي أن التشاور مع الجمهور ومشاركته يرتبطان بعمل إعلامي من جهة ، وبعمل آخر يرصد من جهة أخرى حاجات السكان ، ويحدد الأولويات بينها ، ويحرك العمليات الثقافية وفقاً لذلك .

٨ ـ إن تقسيم المؤسسات الثقافية إلى إدارات، ومصالح ، ومجالس ، أمر شائع معروف ، على أن هذا التقسيم يقوم في كل البلاد العربية على أساس هرمي وتسلسل من الأعلى إلى الأسفل . والشكل المقترح للإدارة الثقافية هو إقامتها على أساس الشبكات ، في مراكز متوازية ، متداخلة ، ومتعاونة على مستوى أفقي لا هرمي ، وفي وحدات عمل تؤلف عدة مجموعات متوازية :

أ ـ وحدات البحوث والدراسات والتخطيط (بإقامة جهاز علمي يدرس التنمية الثقافية ويقدم التقارير عنها). فلا يمكن تصور سياسة ثقافية دون إعداد جهاز علمي يدرس الواقع الثقافي ، وتطوراته بإستمرار .

ب ـ وحدات الإدارة والتمويل .

جـ ـ وحدات التنسيق والتنظيم فيما بين القطاعات والمراكز .

د ـ وحدات التنفيذ والنشر الثقافي (في المسرح والمكتبة والمراكز والنادي والمتحف ، ومركز التوثيق ، وقاعة المحاضرات ، والفرقة الموسيقية ، والمراسم ، والمتاحف ، وورشات العمل الفني ، وفي النشاطات كالمهرجانات والندوات ، والملتقيات ، والمواسم الثقافية ، والمعارض ، ومجمعات الحرف التقليدية).

هـ ـ وحدات المراقبة والتقويم .

ومفهوم هذه المؤسسات جميعاً يقوم على أساس أنها خدمات لا سلطات ، ومعونات لا وظائف ، وتترابط فيما بينها أفقياً لا عمودياً ، برباط التداخل والتعاون . ولا يدخل في هذا ما يتم بالتعاون مع المؤسسات في القطاع الخاص ، وما ينجم من التعاون مع الهيئات الدولية .

٩ ـ إذا كانت مهام وحدات البحوث أو الإدارة والتمويل معروفة ، فإن دور الوحدات الثلاثة الباقية ذو شأن خاص ، لأنها وحدات إشراف ، سواء في التنظيم أو النشر أو الإشراف

بالمعنى الضيق للكلمة . ويمثل الاشراف مجموعة من الإجراءات عليها أن تساعد المواطنين في الوصول إلى حياة أكثر حرية وأكثر نشاطاً ، وأكثر إبداعاً ، عن طريق تفاعل أفضل مع الحياة ، واتصال أفضل بالآخرين والمشاركة معهم ، مع تنمية شخصية للذات . بمعنى أن الإشراف هو اتصال وتكيف ومشاركة . وغاياته ثقافية اجتماعية إن إتاحة المشاركة للمواطن لا يبقى الإشراف وحيد الإتجاه ، وإنما يجعله بدور الوسيط بين الأفراد بإرشادهم واطلاعهم على التقنيات ، وفض الخلافات ، وتنظيم مشاركة الجمهور ، واتخاذ القرار ، ودعم نشاط التعبير ، والإبداع في الهوايات . ولكنه لا يأخذ معناه كاملاً إلاّ في سياسة ثقافية شاملة تتضمن العناية بالتعليم والتربية المستمرة ، واستخدام وسائل التثقيف ، وإقامة الصناعات الثقافية ، وتشجيع مختلف النشاطات الثقافية ، وتفترض مثل هذه السياسة مشاركة السلطات في التوجيه والتمويل ، كما تستلزم في الوقت نفسه اللامركزية والمشاركة .

١٠ ـ وكلما ازدادت أنظمة الاتصال الشعبي في الاحياء أو في القرى ، ازدادت الحاجة الثقافية ، وازداد شأن الإشراف في إثارة اهتمام الجماهير غير المشاركة ، وتجنيد الجماعات الثقافية ، والإكثار من مراكز نشاطاتها ، وتنويع هذا النشاط واكتشاف الحاجات الثقافية وإشباعها . وليس الإشراف مهمة محايدة اجتماعياً . وهو لهذا قد يثير عند التطبيق عدداً من المشكلات والمتاعب ، وقد يمكن التغلب على بعضها بالإعداد والتدريب المسبق ، لا بوصف إعداداً مدرسياً ولكن بوصفه تنمية للقدرات الممكنة ، سواء في تعلم لغات التعبير ، كالموسيقى والوسائل السمعية والبصرية ، والسينما ، والمسرح ، والتعبير الكلامي والكتابي والجسدي ، أو في الاستخدام الواسع للعلوم الإنسانية (علم النفس ، علم الاجتماع ، التاريخ . . .) .

١١ ـ إن استغلال العناصر المحلية وبخاصة منها العناصر المتطوعة قدر الإمكان ، في جميع مهام المؤسسات الثقافية ومنها الإشراف ، هو من الشأن بمكان كبير . إن انبثاقها من الوسط نفسه يمنحها المصداقية التي لا يتمتع بها القادمون من خارجه ، والذين ينظر اليهم على أنهم سلطات مفروضة . إن المحليين هم أقدر العناصر على فهم الواقع ، وإدراك الحاجات الثقافية وأبرعهم في إشباعها ، وتحويلها إلى برامج عمل ، وابتكار ما يلائم الرغبات العامة ، من مؤسسات وحلول ، سواء في نوع العمل أو مكانه ، أو زمنه ، أو تنظيمه ، أو تحويره . ومن الهام أن يكون لهذه العناصر دورها أيضاً في رسم السياسة ، واتخاذ القرار ، وفي تنفيذه لكي يكونْ هذا القرار صاعداً من أسفل إلى أعلى بالحاجات ، عائداً من أعلى إلى أسفل بالتصديق والموافقة والتمويل . ذلك يرجع دورته الحية الكاملة ويعطيه أمام كل مواطن قوة القرار الشخصي الذاتي .

١٢ ـ تقوم بمهمة الربط بين وحدات العمل الثقافي وبين السلطات العامة في كل بلد مجالس عليا

للثقافة ، يدخل فيها القطاع الخاص مع القطاع الحكومي، كما يدخد المبدعون الثقافيون ، وممثلو المؤسسات الثقافية ، مع ممثلي المستفيدين (الجمهور). ومهمة هذه المجالس :

أ - توجيه السياسات الثقافية بما يتفق مع الغايات الكبرى ، والاهداف الثقافية للأمة .
ب - تدبر التمويل اللازم للمشاريع المختلفة .
جـ - إعداد الخطة الطويلة الأمد للعمل الثقافي .
د - التنسيق بين مختلف النشاطات ، وتنظيم الأولويات فيما بينها في البلاد .

وتنظم الاجتماعات الدورية لهذه المجالس ، وتوضع لوائحها ، حسب أوضاع وظروف كل بلد ، على أن تكون في كل الاحوال هي السلطة الثقافية العليا ، وهي الجهة التي تتخذ القرارات الكبرى الموجهة . ويكون اتصالها بوحدات العمل حياً ومباشراً ودائماً . ويمكن في البلاد الواسعة ، الكثيفة السكان ، أن يتبع المجلس الاعلى مجالس ثقافية للمقاطعات ، أو مجالس للأنواع الثقافية ، تهيء المشاريع العامة ، وتتلقى التوجهات العامة لتحيلها إلى أشكال تنفيذية .

١٣ - إن النقلة النوعية في عملية الإدارة تتطلب إدخال التنظيم الحديث إليها ، لا ليكون أداة العملية الثقافية فقط ، ولكن ليكون المثال أيضاً لعمليات متسلسلة من نوعه في الأجهزة الإدارية الأخرى . وأهم ما تجب رعايته في الإدارة الثقافية أمران هما التنسيق والتنظيم .
والتنسيق مفهوم عام يمكن عند التطبيق ان يتفرع إلى مجموعات شتى من الأعمال التنفيذية . فهناك :

أ - التنسيق مع حاجات المجتمع تشريعاً وتطبيقاً .
ب - رصد الثوابت والمتغيرات في المعطيات الاجتماعية والفكرية والجمالية والربط بينها .
جـ - تحديد الأولويات بين مختلف المشاريع الثقافية ، ومراجعتها باستمرار للربط بينها محلياً وعربياً وعالمياً .
د - التنسيق بين قنوات العمل وأجهزة الدولة المختلفة ، وبخاصة التربية وأجهزة الإعلام .
هـ - التنسيق بين سلطات الأجهزة المختلفة ، وتدريبها .
و - توازن الاهتمام بين الأنواع الثقافية المختلفة ، فلا يطغى اهتمام على آخر .
ز - تنويع الاهتمام بالميادين الثقافية ، لتفتح على جميع الآفاق .
حـ - توجيه الاهتمام للميادين الضعيفة أو الناقصة في العملية الثقافية .
ط - تنسيق عمل الأجهزة من خلال سياسة واحدة ، وتنفيذ متنوع .

أما التنظيم بدوره فيتعلق بأمرين أساسيين :

أ ـ إدخال البرمجة الآلية تدريجياً إلى عمليات التنمية الثقافية . وبخاصة في ما يتصل منها بالتراث والوثائق والإعلام والبيلوغرافياً .

ب ـ نقل الرسائل الثقافية الى الجماهير الواسعة ، والوصول بها في النهاية إلى التنظيم الثقافي التربوي الدقيق ، وإلى جعل هذه الرسائل متلائمة مع الفئات الاجتماعية المتعددة ، ومع الاستعدادات الثقافية المتنوعة في كل فئة ، ومع الاختيار الحر لكل فرد .

٨- مرافق العمل الثقافي وأدواتها

١ ـ لا يمكن تصور عملية التنمية الثقافية دون مرافق ، أو منشآت ملائمة ، وأدوات ،(أو أجهزة) عمل . ويبدو منطقياً أن تقام هذه المنشآت للقطاع الثقافي نفسه ، وأن تكون موزعة جغرافياً بشكل متوازن ، وكافٍ من حيث السعة ، والبعد المكاني ، والتنوع حسب الهوايات والحاجات . على أن إيجاد هذا التوازن والوصول إلى الكفاية أمران معقدان ، لا يخضعان لقواعد عامة . والأفضل تركهما للقدرات المحلية ، وللإمكان المتاح . وثمة في الواقع شكلان مختلفان لهذه المرافق :

أ ـ شكل يدخل الوظائف الاجتماعية والتربوية والثقافية في منشأة واحدة أو في مجموعة بنائية ، أو منشآت جماعية موحدة (فنية ثقافية مدرسية رياضية) متكاملة .

ب ـ وشكل معاكس ، يحذر الإنجازات والمشاريع الكبرى ، ويعتمد التوزيع وتعدد المرافق ، والتجهيزات المحلية في الحي أو القرية .

٢ ـ ويبدو من تحري الواقع أن الحركة الثانية هي الحركة الممكنة في الوطن العربي الذي يمكن أن تقوم المنشآت الثقافية وعمليات التثقيف فيه في موقعين اثنين لابدَّ أن يوجد أحدهما ، أو كلاهما ، في كل حي ، وكل قرية ، مهما صغرت أو افتقرت ، ويمكن أن يكونا مجالاً لاستخدامات عديدة ، ولتوفير مادي أكثر حكمة :

أ ـ المسجد وهو في الأصل موقع لقاء اجتماعي وسياسي ثقافي بجانب كونه مركز عبادة .

ب ـ المدرسة وهي مؤسسة غالباً ما تكون فارغة في مواعيد الأنشطة الثقافية .

٣ ـ وإذا كان استخدام المدرسة يفرض الترابط بين التربية والثقافة فإن للمسجد شأناً في التنمية الثقافية لما يحمل من حرمة . وإعادة الدور الثقافي إليه عمل ديني من الدرجة الأولى ، كما أن إقامة أنشطة ثقافية فيه يكسبها الاحترام ، ويسبغ عليها من مثل الدين والخلق والتوجيه ما هي بأمس الحاجة إليه .

٤ ـ إن استخدام المسجد والمدرسة لا يعني نفي الأشكال الأخرى في المرافق الثقافية ، وهي عديدة متنوعة . فهناك بيوت الثقافة التي تحوي نشاطات متنوعة وهناك البيوت الريفية التي تماثلها ، ولكن على مستوى القرية وحاجاتها . وهناك النوادي : نادي الفئات (شباب ، نساء ، أطفال) ، والحرف ، والهوايات والألعاب والنوادي الحرة ، ونوادي الأحياء والقرى ، والمكتبات المنفصلة عن بيوت الثقافة ، والنوادي المندمجة فيها ، والمتاحف بجميع أنواعها ، والمؤسسات المدرسية . وهناك جماعات الهواة . في المدن وفي الحرف والنقابات ، وفي المصانع ، وفي القرى ، وجمعيات النساء ، والعمال ، والفلاحين ، وجماعات الدراسات واللغات ، وروابط الفنون على اختلافها ، والفرق الموسيقية والمسرحية والرياضية ، والرقص الشعبي ، والسينما والفيديو ، وثمة الاتحادات المختلفة ونوادي الأطفال ، والعجزة والمسنين ، والمحاربين القدماء ، بالإضافة إلى المهرجانات وتنظيمها ، والمعارض بأنواعها ، والأسابيع الثقافية والأعياد الشعبية ، والمحاضرات . . . وغيرها . وكلها تنوعات تأخذ شأنها في كل مكان من مدى نشاطاتها وفاعليتها في استقطاب الجماعات ، وتوجيههم التوجيه الثقافي ، وملء أوقات فراغهم بما يفيد ويرفع من شأن الإنسان أمام ذاته ، وأمام الآخرين . إنها جميعاً تقوم بمهمة واحدة هي تربية ما بعد المدرسة ، أو التربية المستمرة . والهام في كل هذا هو اختيار أفضل أشكال التقرب من الجماهير الثقافية ، وأكثرها فاعلية ، في نطاق الظروف المتاحة . وحسن استخدامها .

١ ـ تلاقي وسائل التثقيف الشعبي والمراكز التقليدية للحياة الثقافية ، من مسارح ، وقاعات موسيقى ، وأوبرا ، ومتاحف ، ومكتبات نوعاً من الخمول في نشاطها ، وأحياناً بعض الضمور في هذا النشاط ، مقابل نمو واسع لاستهلاك منتجات الثقافة الشعبية المصنعة كالتلفزيون والراديو ، والأفلام السينمائية ومكتبات الفيديو والبيوت الثقافية للشباب . وهذا يعني أن الرسالة الثقافية عن طريق المراكز التقليدية ضَعُفَ مداها وأثرها لأنها بطبيعتها مكلفة في إنشائها وتشغيلها كما أنها محدودة الاستيعاب . ووسائل التثقيف الشعبي أكثر قابلية وإمكاناً لنشر الانتاج الثقافي وإيصال الرسائل الثقافية ، وأبعد تأثيرا . أن عدد ساعات مشاهدي التلفزيون حسب بعض الإحصاءات ، يفوق بمائة مرة عدد المترددين على قاعات السينما . وهذا العدد نفسه يفوق بمائة مرة عدد المترددين على قاعات المسارح .

٢ ـ إذا كان الهدف إيصال الرسالة الثقافية إلى أكبر عدد ممكن ، فإنه يقتضي لنجاحها أن يكون هذا الإيصال مستمراً من جهة . وبأكثر الطرق عفوية وإقناعاً من جهة أخرى . وبأقلها كلفة وأوسعها استيعاباً للجماهير وهذه هي القواعد الذهبية في اختيار الوسائل .

ويبدو أن الوسائل التقنية الحديثة هي الوسائل الأكثر مناسبة للثقافة الجماهيرية الواسعة وعليها يجب أن يكون اعتماد التنمية الثقافية على أن اعتمادها لا يعني إلغاء الوسائل التقليدية

التي سيظل لها على أي حال جمهورها ـ ودورها الثقافي وحاجتها الاجتماعية . وإذا كانت هذه الوسائل للنخبة فإنّ النخبة على أي حال تظل موجودة ولن يخلو منها المجتمع أبداً .

٣ ـ إن الوسائل السمعية والبصرية (والتلفزيون منها خاصة) يمكن أن تعتبر في بعض استخداماتها مناوئه للثقافة ، لما يرهقها من الوسائل الإعلامية الموجهة لأهداف سياسية ، وللمستوى الهابط في بعض برامجها المعدة للاستهلاك السريع . ويتهم التلفزيون ، بدفعة المشاهد إلى السلبية ، دون القدرة على أية ردة فعل ، أمام مضمون البرنامج . على أن هذا الواقع لا يلغي أمرين أساسيين :

أ ـ قدرة التلفزيون (والفيديو معه) على النفاد ، بحيث أضحى انتشاره لايزداد بسرعة ، ومكانة يتصدر كل بيت .

ب ـ قدرته الواسعة على إيصال الرسالة الثقافية ، عن طريق السمع والبصر ، وبطريقة مقنعة تماماً .

والأمران هامان وأساسيان في عملية التنمية الثقافية العربية ، وهذا ما يجعلنا نتجه لا إلى الغاء التلفزيون ـ وهو أمر مستحيل ـ ولكن إلى البحث عن تطوير جذري للوسائل السمعية ـ البصرية في رسالتها الثقافية . إن هذه الأداة التقنية الحديثة يمكن أن توجه في اتجاه إغناء الثقافة العربية وإغناء ثقافة المتنفعين بها ، إذا أحسن استخدامها ، وقدمت من خلالها برامج ومعارف ومعلومات تتسم بجودة مضمونها ورفعة مستواها .

٤ ـ إن ذلك كله يبدأ بالمراقبة الواعية لما يذاع وبإنتاج البرامج ذات الرسائل الثقافية الهادفة والممتازة ، وبتربية المشاهد نفسه لكي يكون في مستوى التفريق بين البرامج الهابطة ، وبرامج الثقافة الجيدة . وإذا كان بالإمكان استخدام التلفزيون كما يجري حالياً في إنشاء الجامعة الحرة ، فإنّه يمكن استخدامه للبث السلكي في محطات خاصة ، بمجموعات محددة من الهواة ، أو في تلفزيون للبث المشترك . أو في تلفزيون ثقافي محلي ، أو في فيديو الجماعة . ومثل ذلك على نطاق أبسط استخدام الإذاعة . وبالرغم من أن هذه المشاريع قد تثير النزاعات حول السلطة التي تتولى ذلك ، وحول مشكلات التمويل ، إلاّ أن الباب مفتوح لاستخدام هذه الوسيلة التي يصعب أن يتوفر في القريب بديل لها ، وهي بسبب تناقص تكاليفها المطرد ، وخفة وزنها أداة ناجحة وميسورة في التثقيف الجماعي للجماهير وللمعاقين ، وللمرضى ، وللمسنين ، والعجزة ، وفي ملء أوقات الفراغ ، كما يمكن ـ مع نشر تقنيتها المعقدة ـ توليد جيل من المبدعين ، وإيجاد أبعاد جديدة للنشر الثقافي ، سواء في التسجيل ، أو في التلاعب بالصور وتركيباتها .

٥ ـ ويجب ألاّ ينسينا ذلك كله دور السينما الثقافي الذي لا يقل شأناً عن دور الفيديو والتلفزيون .

لقد أصبحت في كثير من البلدان المتقدمة من الصناعات الثقافية الأساسية التي تدعمها الدولة ، وتحملها الكثير من همومها الثقافية ، والسياسية ، والتربوية . ومؤسسات السينما سواء في الدول الاشتراكية ، أو في الدول النامية ، تحظى بأهمية خاصة نتيجة لأثرها الثقافي الجماهيري . وقد دخلت أجهزتها كأدوات تربوية في المدارس ، كما دخل تدريسها كمادة من مواد الدراسة في كثير من الجامعات . وكما يجب لقاء التلفزيون والفيديو في منتصف الطريق ، كذلك يجب على الدول العربية لقاء السينما بوصفها أداة سهلة التكيف مع النشر الثقافي الواسع .

٦ ـ وتأتي الوسائل الثقافية المطبوعة أخيراً وهي وسائل النشر الثقافية الجماهيرية منذ وجد الورق ، ثم وجدت المطبعة وصناعة الكتاب والدوريات والصحف واكبت حتى الخمسينات عمليات النشر الثقافية دون مزاحم لها تقريباً . وبالرغم مما يظهر من تراجع أثرها كوسيلة ثقافية بامتياز ، ومما يبدو من هجر الجماعات الثقافية التقليدية لها ، كما لو أن البساط الثقافي ينزلق من تحت أرجلها ، إلاّ أن هذه الوسائل في الواقع ما تزال كما كانت وسائل أساسية . التكاثر البشري في نصف القرن الأخير هو الذي أوهم بتراجعها ، كما أن الوسائل الأخرى هي التي انضافت إليها ، ولم تزاحمها ، كما لم تلغها . غير أن هذه الصناعة ما تزال في البلاد العربية ضعيفة . ومع أنها أخذت تستخدم الوسائل التقنية الحديثة كالطبع الالكتروني ، والطباعة عن طريق الأقمار الصناعية (في الصحف) إلاّ أنها سوف تستغرق فترة طويلة قبل أن تصبح وسائل ثقافية بامتياز في الوطن العربي بسبب :

أ ـ استمرار الأمية بنسبة مرتفعة في الوطن العربي ، وقلة القراء بدليل الكميات المطبوعة من الكتب والدوريات بالنسبة للسكان .

ب ـ ارتفاع ثمن الكتاب والدوريات مقارناً بالدخل المحدود .

جـ ـ ضعف عمليات النشر (فمعظمه يجري في مناطق محددة ، وتقام العراقيل في وجه تدفقه إلى المناطق الأخرى) .

د ـ ضعف التوزيع (بسبب تكاليف النقل الباهظة ، وصعوبات النقد ، وثقل الأوزان) .

هذا ومما يلقي على السلطات عبئاً إضافياً في النشر الثقافي وفي تمويل المواد الثقافية المطبوعة ، أو معونتها المادية للهبوط بأسعارها إلى مستوى الجماهير المستفيدة .

٩ ـ الصناعات الثقافية

١ ـ أضحت كلمتا « الصناعات الثقافية » مصطلحاً فنياً مهنيـاً ذا معنى خاص يختلف عن صنـاعة الثقافة أي صناعة الإنتاج الثقافي . ففي حين تعني هذه الصناعة المنتجات الثقافيـة المصنوعـة كالكتاب ، واللوحة ، والبرنامج التلفزيوني ، وقطعة النحت ، تعني الصناعات الثقافية ـ فيما يتعلق بالوطن العربي ـ شيئاً آخر هو الإنتاج العربي برؤوس أموال عـربية ، وبقـدرات بشرية عربية ، لعدد من المواد والأجهزة التي تستخدم وسائل للتثقيف ، وللإنتاج الثقـافي ، كجهاز الـراديو ، أو التسجيـل ، والورق ، والأداة الهنـدسية ، والحبر والآلة المـوسيقية ، وأنـابيب الدهان . . .

وقد أعطت التطورات الأخيرة في مفهوم التنمية ، وبخاصة الثقافة منهـا ، دوراً كبيراً لهـذه الصناعات في مستقبل الأمم لا يقل عن دور الصنـاعات الاقتصـادية والغـذائية . وهكـذا لم يعد يكفي في رعـاية الثقـافة العنـاية بمؤسسـاتها الـرسمية ، أو التشجيـع الحكومي لـلآداب والفنـون والفكر ، بل تعدى الأمر إلى ضرورة العناية بـالصناعـات الثقافيـة التي لا تقل شـأناً ، إن لم تكن أكثر إثراء من الوسائل التقليدية ، في صنع الثقافة ونشرهـا وتشجيعها . إن شـأنها ينجم عن أنها الأدوات الأولية والأساسية للعمل الثقافي ، وللنشر الثقافي . كما أنها الوسائل الجماهيريـة للتعليم والـترويح ولـلإنتاج المتسلسـل ، والملايـين الذين تغـزوهم في كل مكـان أسـطوانـات مـوسيقى البـوب ، والكتب الشعبية ، ومسلسـلات التلفزيـون ، ونشرات الإذاعـة ويقتنـون وسـائلهـا لا يقارنون بالجهود المسكينة التي تقدمها المدرسة العادية ، أو تبذلها المراكـز الثقافيـة . تلك المدرسـة « الموازية » أضحت أعـرض جمهوراً ، وأعمق أثـراً ، وأكثر شمـولاً ، وأسرع تأثيـراً ، وأرخص تكلفة وأكثر تزايداً في الانتشـار بكثير من المـدرسة التقليـدية . الفـرق بينهما كـالفرق بـين الحرفـة والصناعة الكبرى . . . هذا والحرفة تراوح في مكانها ، والصناعة الكبرى تبتكر جديداً كل يوم .

٢ ـ تشمل الصناعات الثقافية قطاعـات واسعة جـداً من المواد المتنـوعة والـوسائـل الماديـة . التي تستخدم في إنتاج الثقافة والفنـون ، وفي نشرها ، من الصنـاعات العـادية إلى الالكـترونية . فهي إذن تشمـل الورق بـأنواعـه ، والحـبر ، ومـواد الـطبـاعـة ، والأفـلام الخـام ، ومـواد

معالجتها ، والأجهزة السمعية والبصرية ، وأجهزة التصوير ، والأجهزة الالكترونية (بما فيها الكومبيوتر (، والأفلام بأنواعها ، والأدوات الهندسية التعليمية والمتقدمة ، والقرطاسية ، ومواد البري والمحو ، ووسائل الإيضاح المدرسي ، بمختلف درجات ومراحل التدريس ، والمختابر التعليمية ، والآلات الموسيقية ومواد الفنون التشكيلية والمسرحية ، واللعب الثقافية ، والتجهيزات الخشبية للمدارس ، هذا بالإضافة إلى آلات الطباعة المتنوعة وإلى الأجهزة الفنية الكبرى من إذاعة وتلفزيون (مرسل ومستقبل) ، وأجهزة سينما ، واستوديوهات ، وأجهزة فيديو وأشرطتها . . . واللائحة طويلة متنوعة ، وقد تكون محاولة السيطرة عليها جميعاً وتصنيفها محاولة طموحاً ، بل محاولة مفرطة في الطموح ، فما من دولة في العالم تنتج كل ما تحتاجه منها . وإنما هي تنتج بعضها ، وتعتمد على غيرها في الباقي ما يترك لها دوماً مجال المبادلة والمساومة مفتوحاً . على أن مشكلة الوطن الشرقي إنه يعتمد الاعتماد الكلي في هذه الصناعات كلها على الاستيراد . إنه يستورد في السنوات الأخيرة من مواد القرطاسية فقط للمدارس ما تزيد قيمته على مليار دولار . ناهيك عن أثمان المواد الثقافية الأخرى . وهذا كله لا يخضع أمننا الثقافي للتبعية ، ولكنه يخضع كذلك أمننا الاقتصادي والسياسي أيضاً . إن الحصار الثقافي في هذه الحالة يصبح أهون أسلحة الإخضاع .

٣ ـ إن الصناعات الثقافية بوصفها الوسائل التي تعتمد عليها التنمية الثقافية قد تعقدت وتعددت مع تعقد الحياة الحديثة ، وتعدد جوانب التقنية والاتصال فيها ، ومع الزحام الثقافي الكثيف ، وتطور وسائله وطرقه . ويحتاج الوطن العربي إلى إجراءات (ومبادرات) عديدة طموح لسد هذه الثغرة في احتياجاته . ومع ذلك فإنّه حتى الآن قليل الاهتمام بامتلاك أبسط الصناعات الثقافية ، وأكثرها ضرورة له . فندر أن توجهت الدراسات فيه إلى البحث في مقوماتها ، أو تحديد معالمها ، أو العمل على تدبرها ، أو التدرب على بعض فروعها إن لم يكن كلها ، أو النظر في آثارها الاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى دورها الثقافي وإلى دورها الاقتصادي .

٤ ـ إن الوطن العربي لا ينتج كيلو غراماً واحداً من ورق الصحف الذي يمكن استخراجه من الورق المستعمل ، والموجود بكميّات وافرة جداً لدينا ، بينما يحتاج هذا الوطن إلى ١٦٢ ألف طن منه سنوياً . وسوف يحتاج عند نهاية هذا القرن إلى أكثر من مليون طن في السنة . وتكلفة إنتاج الطن عربياً لا تزيد على ٤٢ دولاراً في حين أن ثمنه العالمي يصل إلى ٥٠٠ دولار .

٥ ـ ومثل آخر حول قضية الكتاب وهي قضية الثقافة المقروءة . فالوطن العربي ينتج كتاباً واحداً لكل سبعة مواطنين في السنة ، وكان بالإمكان أن تصل النسبة إلى خمسة كتب للمواطن سنوياً . وسوف يحتاج الوطن العربي إلى كميات من الكتب في نهاية القرن تزيد عشرين

ضعفاً عما هي عليه الآن . وتتفاقم هـذه المشكلة في جميع الاتجـاهات . إذا فكـرنا بمـا سوف يحتاجه هذا العدد من الكتب ، ومن الورق ، والحبر ، والأيـدي العاملة ؟ ثم إذا فكـرنا بمـا سنحتـاجه مما يماثـل ذلك من الأفـلام والأجهزة السمعيـة والبصرية ، والآلات الموسيقية ، ووسـائل الـرسم والإيضاح ، المخـابر ؟ . . . وإذا فكـرنـا أخيـراً بمـا يحتـاجـه ذلـك كله من الإعـداد ، والوقت ، والجهـد ، ومن جيوش العـاملين في الآلات الكهربـائية والالكـترونية والكيماوية ؟

٦ ـ ولا تسأل عن المكتبة ودورهـا الشديـد الضعف في الوطن العـربي ، ولا عن المخبر أو الفنـون التشكيلية ومستلزماتهـا ، ولا عن الأجهزة الالكـترونية ومـا تتطلب من كفـايات تكنـولوجيـة عالية جداً من الضروري أن تتوافـر سواء من قبـل أبنائنـا العاملين في الغـرب ، إنْ بالتعليم أو بالاقتباس .

إن الهام في كل هذا هو أن يتجه الوطن العربي إلى البدء في إيجـاد الصناعـات الثقافيـة بقواه الذاتية وبمنطق الاكتفاء الذاتي المتطور .

٧ ـ إن الصناعات الثقافية من الورق إلى الكومبيوتر المعقد أضحت جزءاً من الصناعات الأساسية والاستراتيجية ، كما أن امتلاكها الذاتي أضحى من مستلزمات التحرر والاستقـلال السياسي والاقتصـادي التـي لا يمكن تنـاسيهـا ، أو التسـامح فيهـا . ولابـد من مـواجهتها بخـطط استراتيجية مناسبة تأخذ بالاعتبار القدرات المادية ، والإمكان ، وحاجات البـلاد العربيـة في الإنتاج والاستهلاك وأولويات هذه الحاجـات . إن مستقبل التنميـة بعامـة في البلاد العـربية مـرتبط إلى حد كبـير بحسن التخطيط لهـذه الصناعـات الأساسيـة ، وبسرعة التنفيـذ لهـا ، وبخـاصة للرئيسي منهـا ، أي لما تـظهر الحـاجـة إليـه أكـثر من غـيره ، وللمتقـدم المتـطـور وللالكتروني الحديث . وثمة أسباب عديدة تعطي هذه الصناعـات الدور الحـاسم في التنمية الثقافية وبالتالي في التنمية الشاملة بشكل عام . ومن هذه الأسباب :

أ ـ إن مبدأ ديمقراطية الثقافـة أضحى من المباديء الأسـاسية في التنميـة وفي العملية الثقـافية كلها . وقد اقتضى ذلك توسيع دوائر الإنتاج والنشر مع المبدأ الديمقراطي .

ب ـ إن عمليات النشر الثقافي الواسعة تستلزم أجهزة تتناسب مـع اتساع مهـماتها المـتزايدة . وعدم توافر الأدوات والأجهزة سواء في الإنتاج الثقـافي أو في نشره يعيق التنمية الثقـافية إن لم يوقفها .

جـ ـ إن الأمن الثقافي كالأمن الغذائي لا يمكن ضمانه إلاَّ بامتلاك الأدوات والأجهزة المتحكمة في إنتاج الثقافة ونشرها . أي بامتلاك الصناعات الثقافية الرئيسية .

٨ ـ إذا كانت كل الصناعات الثقافية أساسية وهامة ، فـإن التركيـز على الألكـتروني المتطور منهـا يبدو أكثر شأناً وخـطراً بالنسبـة لمستقبل الـوطن العربي . فلقـد أدى التوسـع في معنى التنمية

الثقافية وفي وعي شأنها إلى ضرورة استخدام الوسائل التقنية الحديثة في إنتاج الثقافة ، وفي نشرها ، وفي تعميق مفاهيم الهوية الثقافية لدى الجموع الواسعة . وأسباب ذلك عديدة منها :

أ ـ إن تكاليف المسارح ، وقاعات الأوبرا ، والمراكز الثقافية ، وإدارة المكتبات الضخمة أضحت ميزانيات مرهقة ، لا تحتملها اقتصاديات الدول ، مع قلة المردود والرواد . وعجز ميزانياتها يزداد دون انقطاع في الدول المتقدمة . وهو في الدول النامية كالدول العربية أكثر عجزاً وأقل جدوى . وهكذا بدلاً من أن يذهب الناس إلى هذه المواقع الثقافية صار من الضروري أن تذهب هذه المواقع إلى الناس وإلى داخل بيوتهم . وهنا يأتي التحول الأساسي باستخدام الصناعات الثقافية الألكترونية التي فرضت نفسها ، والتي تستطيع بأقل التكاليف دخول جميع البيوت في أي وقت ، وإيصال الإنتاج الثقافي إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين والمشاهدين .

ب ـ ثم إن المسارح والمراكز ودور الموسيقى والمعارض الفنية وغيرها غالباً ما تتركز في المدن ، وإيصال الرسالة الثقافية إلى القرى ، وإلى المناطق النائية ، واجب لا تستطيع تأديته وتعميقه إلاّ الصناعات الثقافية المتقدمة ، لاسيما مع قلة عدد المبدعين النسبي ، ومحدودية الأعمال الفنية ، وكثرة تكاليفها ، حتى في العروض الغنائية والفولكلورية الشعبية .

جـ ـ وأخيراً فإن العمل الثقافي الذي كان إلى زمن قريب عملاً مجانياً تطوعياً من جهة ، وعملاً منكور القيمة الفكرية والعلمية من جهة أخرى ، ومن عمل النخبة إنتاجاً واستمتاعاً من جهة ثالثة ، صار نتيجة دخول العامل الثقافي في التنمية عملاً « عاماً » جماهيرياً . وصار للرسالة الثقافية قيمتها ، ذات المردود الاقتصادي والتقدير الفكري معاً . وقد انتشلتها الصناعات الثقافية الحديثة والالكترونية من زوايا الانعزال والنكران العام ، وضخمت جماهيرها ، والمتمتعين بها ، حتى صار للمنتج الثقافي من فنان ، وموسيقى ، وأديب ، وصحفي ، وصاحب حرفة ، وغيرهم مكانه البارز في المجتمع ، ومردوده الاقتصادي المعترف به ، والذي قد يفوق في بعض الأحيان مردود الأعمال المادية الأخرى . وقد تجاوزت سمعة بعضهم النطاق الإقليمي الضيِّق لتصبح سمعة عالمية لم يكن ليتمتع بها مثقفو العصور الماضية ، وترتب على ذلك كله المزيد من الرغبة في التعرف على الأعمال الثقافية البارزة ، والمزيد من التوسع في جمهورها على المستوى الإقليمي والعالمي .

٩ ـ وبالرغم من أن الوطن العربي يشهد إقبالاً حثيثاً على اقتناء المطابع ، ووسائل النشر ، واهتماماً واضحاً لدى الحكومات والقطاع الخاص بتوفير أحدث الآلات لإنتاج مختلف المطبوعات الثقافية ، فإننا نلمس تقصيراً واضحاً في إنتاج الأجهزة الأخرى ، ومنها

الالكترونية ، وآلات التصوير السينمائي ، والتلفزيوني والفيديو ، كما نلمس اختلالاً أوضح بين توفر الآلة المتطورة ، وافتقار معظم الدول العربية إلى المهارات الفنية اللازمة لتشغيلها ، والإشراف عليها وصيانتها والعمل عليها . ولعل هذا ما يدعو إلى تكثيف جهد عربي مشترك ، يسهم بشكل ثنائي أو جماعي ، في خلق مشروعات مشتركة للتصنيع الثقافي ، سواء بإسهام الحكومات أو الشركات العامة والخاصة ، أو الهيئات الاجتماعية . ذلك أن الأمن الثقافي للأمة العربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة هذه الأمة على توفير ما تحتاج إليه في صناعاتها الثقافية ، وحمايتها والدفاع عنها . فإحداث صناعات ثقافية عربية قادرة على مزاحمة النتاجات الأجنبية ، وعلى الاضطلاع بمهمة تأمين الزاد الثقافي الجيد للمواطن العربي ، يسهم في إنعاش العمل الثقافي من ناحية ، وفي حماية الهوية الثقافية القومية من ناحية أخرى . وهذا لا يعني بالضرورة الانغلاق عما يتم ابتكاره في العالم . بل يتعين اعتباره حافزاً لتنمية العلاقات الثقافية العربية ، والتحاور بينها وبين الثقافات الأخرى .

١٠ ـ ولابد من أن نضيف هنا أن إنتاج الصناعات الثقافية . أياً كانت ، على أساس قومي عام يسهم في رخص تكاليفها ، وبالتالي في رخص أثمانها محلياً ، وهذا العامل الاقتصادي يلعب دوره الكبير في النشر الثقافي ، وبالنتيجة في التنمية الثقافية الواسعة .

١١ ـ إن القدرة الهائلة التي تتمتع بها المنتجات الثقافية ، الالكترونية خاصة ، بعد وضع وسائل الإعلام والاتصال الجماعي تحت تصرفها ، أصبحت تنطوي على مخاطر عديدة بسبب استخدامها من قبل القوى المحلية والأجنبية في النفوذ السياسي والاقتصادي . إنها تتحول إلى قدرة سياسية ـ اقتصادية ويصبح لها عند ذلك مزالقها ومصالحها غير البريئة بسبب مشكلة معقدة من العوامل المحلية والعالمية المتصل بعضها مع بعض .

أ ـ أهون هذه المزالق أنها قد تنشر عامدة أو غير عامدة إنتاجاً هابطاً على أنه رسالة ثقافية هامة . وتروج لها بقوى الإقناع استرضاء لبعض الأهواء أو المصالح الاقتصادية أو المعنوية أو السياسية .

ب ـ ومن هذه المزالق أنها بوصفها صلة الوصل بين عالم الخلق والإبداع وعالم النشر والاستمتاع وشركات الإنتاج المتسلسل فهي تتحكم في السوق الذي لم يعد من صنع الأفراد وأذواقهم ولكن من صنع الجماعات الاحتكارية المتحكمة فيه . ولم يعد عالم الثقافة عالماً محايداً أو حراً . ولكنه يخضع كما في كل الأسواق لمختلف النزوات والعواصف الكبرى التي تخضع لها الأسواق الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى فإن القوى المصنعة تستخدم المنتجات الثقافية بدورها لفرض التبعية السياسية الاقتصادية أيضاً على الشعوب الأخرى .

جـ ـ ثم إن الإنتاج الثقافي محمل شاء أم أبى بإيديولوجيا الجماعات التي تنتجه . ونشره الواسع يعني نشر هذه الإيديولوجيات المرتبطة بجملة النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية لتلك الجماعات . ولما كان معظم ما تنتجه الصناعات الثقافية يتدفق في مسار وحيد الاتجاه : من الدول الصناعية إلى الدول النامية ، ومنها البلاد العربية ، فإنها بالتالي سوف تسيطر بإيدولوجياتها على هذه المجتمعات بالرغم منها . وهي في أحسن الأحوال سوف تعيد في البلاد المتلقية ، توليد الأنماط الثقافية للبلاد التي أنتجتها .

د ـ إن الطاقة التصديرية لبعض البلدان كالولايات المتحدة مثلاً واليابان تسمح بالقول أنها ترغب في « طبع » العالم بطابعها ، وفي خلق تبعية جديدة ثقافية تضاف إلى قوتها في تبعية العالم اقتصادياً وسياسياً لها ، واستلاب الثقافيات الأخر بابتلاعها ، وإذا عرفنا أن بعض الدول الكبرى تستخدم حتى بيع المواد الغذائية كأسلحة بعضها ضد بعض ، وضد الدول الصغرى ، أدركنا خطورة ترك الصناعات الثقافية سلعة بأيديها وحدها للسيطرة والتحكم .

١٢ ـ إن الوطن العربي مدعو إذن إلى التفكير الجدي والسريع بموضوع الصناعات الثقافية التي يتصل أمرها الاتصال الوثيق بقطاع العلوم والخبرات من جهة والقطاع الاقتصادي والتمويلي من جهة أخرى . وإذا كانت صيحات الخطر تتعالى للأمن الغذائي والأمن العسكري فأحرى أن تطلق أيضاً لضمان الأمن الثقافي ، في أخص مقوماته المادية . ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات يجب أن تأخذ في الحسبان أيضاً الجدوى القومية التي تأتي بها سواء في دفع التبعية أم في ضمان مستقبل التنمية في الوطن العربي .

١٠- التكامل بين أجهزة الثقافة والأجهزة المساعدة لها

١) التكامل بين الثقافة والتربية

ليست الثقافة والتربية بالمجالين المتوازيين ، ولكنهما مجالان متداخلان ، وعلاقتهما تبادلية لما بينهما من ترابط وثيق ، وعلى أساس هذا الترابط فإن تنمية أي منهما تنعكس بالضرورة في الأخرى . وإذا كانت التربية هي الوسيلة المثلى لنقل الثقافة القومية ، وتعزيز الذاتية الثقافية ، فإن الثقافة هي التي تغذي التربية وتشكل قوامها الفكري والخلقي . وهذا يعني أن الثقافة هي هدف التربية وليس التعليم فحسب . وإن برامج التربية إنما تنجح بربطها بمفاهيم الثقافة وقيمها وأهدافها . وهي لا تظهر بتكديس المعلومات ولكن في التفتح الفكري على العلوم والآداب ، والفنون ، والتراث ، والقيم النبيلة ، ولا تكون التنمية الثقافية في نهاية المطاف كاملة إلّا حين تلتقي أهدافها في تكامل الكائن الإنساني . إن للثقافة رسالة تربوية أساسية ، كما إن للتربية رسالتها الثقافية الأساسية والرسالتان وجهان لحقيقة واحدة غايتها كمال الإنسان .

ما من شك في أن التربية العربية خطت في العقدين الأخيرين خطوات هامة واسعة من التقدم كماً وكيفاً . غير أن هذا التقدم الواسع ما يزال بعيداً عن أن يحقق ديمقراطية التعليم الحقيقة والتنمية الطبيعية في الوطن العربي لأسباب عديدة أهمها العجز عن سد منابع الأمّيّة وانتشار الأمية الحضارية بخاصة ، وعدم توازن التعليم الكمي مع الكيفي ، وعدم بناء التعليم على أساس قومي متكامل ، وعلى أساس شعبي واسع ، وقصور الإنفاق في بعض البلاد العربية عن حاجات التعليم الحقيقية ، بالإضافة إلى المشكلات الموروثة من العهود الاستعمارية .

لقد كان الغرض الأساسي من إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هو التمكين للوحدة الفكرية بين أفراد الوطن العربي عن هذه الطرق ، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن . وذلك تأكيداً لميثاق الوحدة الثقافية الذي صودق عليه في عام ١٩٦٤ والذي جعل هدف التربية والتعليم تنشئة جيل عربي واع ، مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن ، يثق بنفسه وأمته ، ويدرك رسالته القومية والإنسانية ، ويتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل

العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي . مما أكّد بوضوح أن العلاقة بين التربية والثقافة علاقة عضوية . وقد أكّد هذه العلاقة مؤتمر وزراء الثقافة العربي المنعقد في عمان سنة ١٩٧٦ حين أوصى بضرورة مراعاة التكامل في التخطيط بين الخدمات الثقافية والخدمات العلمية التربوية ، على أن يؤدي هذا التكامل إلى ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية ، من حيث هي ثقافة قومية إنسانية معاً ، تستند إلى أصول الأمة العربية ، وتستوعب تيارات العصر وتدرك آفاقه .

وقد استهدفت التوصية القومية فيما استهدفت ضرورة ردم الهوة بين الثقافة العلمية والثقافة الأدبية والفنية ، من خلال الحوار بين الثقافتين . ويكون ذلك بإلمام الفنان بالتطور العلمي لإثراء خياله ، وبإلمام العالم بالإنتاج الأدبي وتاريخ العلوم لتوسيع نظرته وإدراكه للأبعاد الإنسانية .

وهنا يجب أن نسجل أن جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال السنوات الخمس عشرة التي انقضت على قيامها قد أثمرت عدداً من الثمرات فازداد الاعتراف بالمواد الفنية والأدبية على أنها مواد أساسية ، وظهرت على المستوى العام بوادر حسنة من التكامل الثقافي التربوي ، في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ، ودرست مواد التربية الوطنية في المدارس الثانوية ، كما ظهرت مواد الثقافة القومية ، الحضارة العربية الإسلامية . . . إلخ ، في برامج الجامعات والمعاهد العليا وظهر الاهتمام بالتراث العلمي العربي في كثير من الجامعات العربية في ميادين الطب ، الفلك ، الهندسة . . . . وغيرها .

أهم من ذلك كله أن المنظمة العربية نجحت في جمع الدول العربية على تبني استراتيجيةلتطوير التربية العربية أقّرتها سنة ١٩٧٩ وهي تقوم على مباديء الإيمان الديني والقومية العربية والتنمية الشاملة والديمقراطية وعلى الأصالة والتجديد والتربية الإنسانية بوصفها الأهداف الكبرى وتؤكد على أن تكون التربية :

أ ـ محملة برؤية حضارية متميزة تعتمد التراث العربي الإسلامي في شموله للقيم والخبرات وقواعد السلوك كما تعتمد الارتباط بالعصر .

ب ـ متكاملة توازن بين الفكر والعمل ، وبين الروح والمادة ، وبين الفرد والمجتمع ، وبين السعي في الحياة والسعي للآخرة .

جـ ـ تربية للحياة تعني في مراحل التعليم المختلفة بفاعلية المواطن أي بالفكر الذي يتلقاه ، وبالمواقف التي يمارسها وبالقيم التي يتمسك بها ، وبالوعي الاجتماعي الجماعي قطرياً وقومياً .

د ـ تربية قومية تعد المواطن ليكون واعياً لحقوقه ولحقوق أمته عليه ، متين الانتماء القومي ، مدركاً لضرورة التعاون والتكافل بين شعوب الأقطار العربية .

هذه الأهداف هي ذاتها الأهداف التي تسعى إليها الخطة الشاملة للثقافة العربية . ولقد قطعت المنظمة العربية شوطاً طويلاً في بلورة أهدافها وتعميق خطوطها وتنظيم البرامج المشتركة بعد البرامج لتنفيذ بنودها .

غير أن الجهود التي تبذلها المنظمة العربية ما تزال بحاجة إلى تجاوب الدول العربية معها بصورة أكثر فعالية وأشد تعاوناً وأعمق إيماناً . ولما كانت التربية والتنمية الثقافية عمليتين متكاملتين وكان المشروع التربوي والمشروع الثقافي مترابطين حتى في البنى الإدارية أحياناً كما في بعض الدول الغربية (السويد ، فنلندا ، إيطاليا ، انكلترا) ، ووثيقتا الترابط في البلاد الاشتراكية ويتدخلان بشكل أو بآخر في المرافق والأجهزة وفي المضمون والعمل في مختلف البلدان الأخرى لذلك كله كان لابد من استغلال هذا الترابط التبادلي الطبيعي في إقامة التكامل بين المشروعين وفي تدعيم التنمية الثقافية من خلال عملية التربية نفسها وذلك عن طريق شيء منها :

١ ـ إقامة التوازن بين الإعداد العلمي للناشئة والإعداد الروحي والأدبي والفني ، والتوازن في الارتباط بين حاجات المجتمع العربي المستقبلية وبين هويته الحضارية التراثية .

٢ ـ الاهتمام بالتربية المستديمة وبالإعداد المهني والتقني والجمالي المستمر فذلك هو النسيج الأول للعملية الثقافية .

٣ ـ التركيز على الكيف بقدر الكم وعلى الفكر العلمي بقدر النظري وعلى الطريقة والمنهج بقدر التركيز على المعلومة والمعرفة .

٤ ـ الإعداد في العملية التربوية للتنمية الثقافية الواسعة وبخاصة في المجال الروحي والخلقي لتستكمل التنمية الثقافية ما قد يفوت العملية التربوية في المجالين العلمي والتقني والفني والجمالي . وذلك كله في إطار القيم الكبرى الروحية والقومية والإنسانية .

إن القناعة كاملة بأن تنفيذ استراتيجية التربية العربية عل الوجه الأكمل من شأنه أن يقدم أكبر العون وأعظم الثمرات للتنمية الثقافية الشاملة وأن يقيم أقوى أسس التكامل بين ميداني التربية والثقافة .

ب) التكامل بين الثقافة وأجهزة الاتصال والاعلام

١ ـ الاتصال ، في الأصل أساس الترابط في المجتمع الإنساني . ومهما كان الاختلاف في تعريفه فإنه يظل الحقل الشاسع لتبادل المعلومات والأفكار بين بني البشر ، وهو جامع التعابير للتفاهم المتبادل بين الجماهير والفئات الاجتماعية والحكام والعالم الخارجي . والأعلام هو نتاج الاتصال وهو المادة الخام للمعرفة ، لهذا تظل الرسالة الإعلامية عن العنصر الثالث والأهم بين عناصر الاتصال الثلاثة : المرسل والمستقبل والرسالة ، كما تظل أداة معرفة وتوعية وتوجيه ، ويدل الواقع على إمكان استخدامها أداة ضبط وقمع للجماهير ، ولغة لمخاطبة الغرائز وتزييف الوعي . وعلى إمكانية استخدامها في تجارب مغايرة أداة تساعد على غرس القيم الدينية والاجتماعية الإيجابية ، وعلى تعبئة الجماهير وتحريكها ودعم حركتها كي تسيطر على واقعها فهماً وتأويلاً وتغييراً .

٢ ـ وهكذا فالرسالة الإعلامية هي النقطة المركزية في عملية الإعلام ، ودورها في التنمية الثقافية إنما يحدده مقدار ومدى ما تحمل من المضمون الثقافي . ولا يشمل هذا وسائل الإعلام الجماهيرية بل يشمل جميع قنوات الاتصال البشري ، من الأشكال التقليدية للاتصال (كالكتاب ـ والصحافة) والإذاعة بشكليها المسموع والمرئي إلى النطاقات الإعلامية الأخرى التي جاء بها ثورة وسائل الاتصال والتي يمكن جمعها في مجموعتين : الشبكات الفضائية (الأقمار الصناعية من نوع انتلسات وانترسبوتنيك التي تربط ما لا يقل عن مائة بلد ، والأقمار الإقليمية كالسوفياتي والأمريكي والهندي والعربي) وبنوك المعلومات التي تطورت في اتجاه خزن المعلومات ونشرها حسب الطلب حتى أضحت إحدى مناجم الثروة والسيطرة في العالم .

٣ ـ وقد أخذت وسائل الاتصال ما في العقدين الأخيرين خاصة في التطور والتنوع حتى غدت تسيطر على ميادين المعرفة كلها مستمدة قوتها من التقدم التقني الهائل الذي أصابها ، وصار لها دور متزايد الشأن والخطر في تكوين الفكر العالمي والثقافات العالمية ، إن وسائل الاتصال الجماهيري لا تمارس دوراً إعلامياً فحسب ولكنها تمارس دوراً ثقافياً أيضاً ذا طبيعة خاصة في التثقيف العام ونظراً لانتشار الأمية في الوطن العربي (حوالي ٤٧٪ من هم فوق الخامسة عشرة) فإن الإذاعة والتلفزيون والفيديو هي أوسع الوسائل انتشاراً بين وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة في المناطق الريفية التي يسكنها ٥٧٪ من المواطنين والتي تزيد الأمية فيها عن ٦٠٪ وهي بالتالي أكثر وسائل الاتصال أثراً في تكوين الجو الثقافي العام في هذه الفترات التي نعيش .

٤ ـ وقد زاد في انتشار الرسالة الإعلامية في الوطن العربي ، وزاد بالتالي في شأنها ، تزايد المعدلات في امتلاك أجهزة الاستقبال الالكترونية خلال العقدين الأخيرين بخاصة فالإحصاءات حتى سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ تدل على أن ثمة ١٧ جهازاً من أجهزة الراديو لكل مائة نسمة . وأن ثمة ٢٠٣,٦ أجهزة تلفزيونية لكل ألف نسمة في الدول العربية الميسورة (يهبط الرقم إلى ٤٥,٩ جهازاً في الدول غير الميسورة) والإرسال الإذاعي يغطي ٦٢,٥٪ من جملة مساحة الوطن العربي كما أن حجمه يصل إلى ١٩٨٠٠ ساعة وهو حجم هائل . والاعتراف بأولوية التأثير للإذاعة والتلفزيون لا يعني تجاهل الطفرة الموازية التي حدثت في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والدوريات الشهرية وغيرها . فقد وصل متوسط عدد الصحف اليومية في الدول الميسورة إلى ٣٤,٦ في سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (ويهبط في الدول المعسرة إلى ١٨) ويصدر من هذه الصحف في الوطن العربي ٩٥ صحيفة و ٣٣٠ مجلة أسبوعية . وقد حقق حقل الصحافة تطوراً واسعاً جداً في الكمية والنوعية وفي المؤسسات والهياكل وفي الإنفاق الاستثماري والتجاري وفي مستوى الطباعة والإخراج والخدمات الصحفية والثقافية . إن هذه الإحصاءات هي اليوم أعلى دون شك . ولكنها تكفي للدلالة على مدى شأن التكامل بين وسائل الاتصال والتنمية الثقافية ، وعلى الأبعاد التي يمكن أن يبلغها التعاون بينهما .

٥ ـ إن ثورة وسائل الاتصال حرية بإسعاد الإنسان بوسائلها المتطورة وقنوات إيصالها العديدة كالأقمار الصناعية والشبكات الفضائية ومحطات إذاعة البث وأنظمة البث التلفزيوني والكابلوفيزيوني مما جعل الثقافة تندمج أوسع الاندماج مع وسائل الاتصال وجعل هذه الوسائل جزءاً أساسياً من وسائل النشر الثقافي ، وجعل المحتوى الإعلامي يغني يومياً بما يتدفق عليه من المنجزات الثقافية والبرامج ذات المضمون الإنساني الرائع والقيم الصالحة لجميع البشر ، ولإسعاد الإنسان وتجاوز مشكلاته وتنمية آفاقه الثقافية .

٦ ـ إلاّ أن هذا التطور بالذات يحمل ، في وجهه الآخر ، ما يثير القلق لعشرات الثقافات العريقة والنامية فإن القوى التي تتمتع بها وسائل الاتصال غير موزعة التوزيع العادل بين البشر ، ومن المؤسف أن قوتها واتساعها وتنوعها تستخدم من قبل القوى التي تملك أسرارها وتملك الصناعات المتصلة بها في تدفق الرسائل الثقافية منها إلى الآخرين في اتجاه واحد . . . وتكفي الإشارة في هذا الصدد إل أن الدول العربية مازالت تستورد ما بين ٢٥ إلى ٥٠٪ من برامجها التلفزيونية ، وإن استيراد الأفلام والمسلسلات يصل في بعض المحطات إلى ١٠٠٪ وإن ٧٥٪ من هذه البرامج المستوردة مصدره الولايات المتحدة . وبالنسبة للصحف العربية فإن أخبارها ـ حتى ما يتعلق منها بالدول العربية مستمدٌ أساساً من الوكالات العالمية الأربع رويتر ، الوكالة الفرنسية ، سوشييتدبرس ، يونايتدبرس . وقد لا

يكون في هذا التدفق الوحيد الاتجاه أي ضير لولا أنه يستخدم أحياناً كثيرة وحسب خطط مدروسة مبرمجة للتنميط الثقافي ولنشر ثقافة بعينها ، هي الثقافة الغربية ، بالرغم من أصحاب الثقافات الأخرى ، وعلى مستوى الكوكب الأرضي كله . إن بعض القوى الصناعية المتقدمة تحول الرسائل الإعلامية إلى نوع آخر من الأسلحة لريادة الهيمنة وفرض التبعية على الآخرين عن طريق السيطرة النفسية والثقافية والفكرية ووسائل غسل الأدمغة مما يؤدي إلى استلاب الهوية الحضارية الذاتية والشخصية القاعدية للشعوب أو على الأقل إلى تفكيك روابطها وإشاعة الشك في قيمها ومسارها .

٧ ـ إن هذا التآكل يجري في مختلف الثقافات ومنها الثقافة العربية لحساب ثقافة « التليماتيك » المادية ، ثقافة الدول الصناعية المتقدمة ، وخطر هذه الثقافة إنما يأتي من أنها يومية التأثير وإنها مع تحيزها الكامل ذات ظاهر حيادي وإنها مستمرّة التأثير الهادىء وإنها أخيراً مستمرة تؤثر في الوعي الذاتي وتشوهه دون أن يشعر الإنسان بمدى أذاها لذاتيته الثقافية وهويته الحضارية المميزة . وإن لها أخيراً أنصاراً ومؤيدين من داخل المحيط الثقافي العربي نفسه . وقد عمم هذا الشعور مختلف الثقافات العالمية التي ثارت على اختلال التوازن وازدياد التآكل الثقافي الذاتي مما أدى إلى قيام مشكلة من أكثر المشكلات إثارة الجدل على الساحة الدولية ، وإلى اقتراح نظام إعلامي دولي جديد أكثر توازناً وعدلاً . وما من شك في أن إسهام الدول العربية في دراسة هذه المشكلة وفي اقتراح الحلول لها يشكل إسهاماً في الأمن الثقافي العربي وفي دفع التنمية الثقافية وفتح السبيل للإبداع الحضاري الذاتي .

٨ ـ من الواضح عند المقارنة أن الوسائل التقليدية للثقافة (من مسرح وكتاب وقاعة موسيقى ومحاضرة . .) أكثر ضعفاً وأقل جمهوراً بكثير من وسائل الاتصال وبخاصة المتطورة منها والتي تمتد أبعادها إلى كل بيت وإلى أقصى ما تصله موجات الأثير . كما أن هذه الوسائل بالمقابل في حاجة إلى ما تقدمه النشاطات الثقافية من مادة (في المعلومة والخبر والعمل الفني والفكري) ثم من واجب المشرفين على وسائل الإعلام النظر إلى المادة الثقافية على أنها المادة الأساسية في العملية الإعلامية ، واعتبار نشرها جزءاً من رسالة الإعلام . ومن هنا كان تكامل النظامين الثقافي والإعلامي مما تفرضه طبيعة الأشياء كما كان الارتكاز إلى النظام الإعلامي والاستفادة من مكانته الجماهيرية العامة شرطين من شروط النجاح في التنمية الثقافية . إن هذا التكامل يفترض :

أ ـ رفض الفلسفة التجارية المشوهة للفكر الثقافي العربي في الإعلام . وبخاصة اتخاذ الموقف الجدي من كل ما من شأنه الترويج للنمط الاستهلاكي التابع والقيم التابعة .

ب ـ تحرير الإعلام من صنوف التبعية الفنية والبرامجية والثقافية للشركات الأجنبية المنتجة للبرامج .

جـ ـ زيادة نسبة المادة الثقافية في البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة .
د ـ اشتراك الأجهزة الثقافية مع الإعلامية في وضع سياسة الإعلام وتنفيذها .

٩ ـ إن المسؤولية متوازية في الخطورة مع المسؤولية التربوية إن لم تكن أشد خطراً باعتبار الإعلام يتناول المجتمع كله تثقيفاً وتوجيهاً . ولما كانت الثورة التقنية في وسائل الاتصال تتسرب إلى البلاد العربية بكثافة بتوالي المبتكرات فيها وازدياد الرخص في أسعارها والتغلغل التقني المتزايد في حياة الشعوب فإن ذلك كله يضع تحت تصرف التنمية الثقافية وسائل غير مسبوقة في النشر الثقافي وفي تشجيع الإبداع على السواء . وقد أضحى الأمر أكثر سهولة وخطورة في الوقت نفسه بعد إطلاق القمر الصناعي العربي . إنه يعطينا القدرة على إيصال الرسالة الثقافية إلى أقصى الأرض العربية في الريف والبادية ، وعلى التثقيف الواسع وعلى جعل الثقافة والتربية ديمقراطيتين أي متنشرتين على أوسع نطاق جماهيري ، وعلى الإسهام في سد منابع الأمية وفي ردم الهوة التقنية بيننا وبين الغرب . إنه يقدم بذلك الوسيلة المثلى لعمليات التنمية هدفاً ومضموناً وأداء .

أما عدم استغلال القمر الصناعي فإنه سوف يترك الأبواب مفتحة على مصاريعها لكي يمتلىء الفراغ الإعلامي والثقافي بالبرامج الغازية مع ما يلحق بها من تبعية واستلاب .

حـ) التكامل بين الثقافة وميدان العلوم

١ ـ إن تطور العلوم ذو تأثير مباشر على تنمية الثقافة ، فالعلم إبداع ثقافي من الدرجة الأولى ، والعقلية العلمية بعامة تثري خيال المبدع وإحساسه ، وتكسبه أبعاداً جديدة من الثقافة والفكر . وإذا كان الابتكار العلمي في حاجة إلى ما يفتحه الخيال من آفاق وتصورات . فإن المبدع يجد بالمقابل مادة خصبة في الإنجازات العملية التي يحققها الإنسان في عصره . فتتفتح قريحته على صيغ جديدة من الإبداع . وتسليط العلم وتقريبه من أذهان الناس بمختلف الوسائل المتاحة عملية تثقيفية ضرورية لترسيخ الفكر الثقافي ، وترسيخ العلم معاً في المجتمع العربي .

٢ ـ إن الثقافة المستقبلية ثقافة علمية بالضرورة إلى حد كبير والعلم فيها جزء من كيانها ، لا لسيطرة الإنجازات العلمية على العصر ، وفكره ، وحضارته فحسب ، ولكن لأن مجموع الإبداعات في ميادين الثقافة المختلفة أضحت متأثرة التأثير المباشر بالتقنية ولأن الإنجازات العلمية متصلة أوثق الاتصال بها ، ولأن الأبواب بين ميادين العلم وميادين الأدب والفن أضحت مفتوحة على مصاريعها ، أخذاً وعطاء . ولم يعد بالإمكان بناء ثقافة متكاملة لا يكون العلم وإنجازاته وآفاقه جزءاً أساسياً منها . ومع أن تقدم العلم الهائل في هذا

العصر ، وازدياد التخصص فيه ، وسيطرة إنجازاته على الأزهان ، قد تركا بين الثقافة العلمية والثقافة الأدبية والفنية نوعاً من التباين فليس من شك في هذا أن التباين ظاهري ، لأن الثقافة في حقيقتها وفي قممها العليا تحتضن الجانبين وتقيم الحوار الدائم بينهما . وهذا الحوار الذي جعل الفنان أكثر إلماماً بالتطور العلمي هو الذي يثري خياله ، وينوع عطاءه ، كما يجعل العالم أوسع نظرة ، وأكثر اهتماماً بالأبعاد الإنسانية لنشاطه وبحاجات هذه الأبعاد ، والهدف في الحالين هو بناء ثقافة متكاملة للمواطنين ، فعلاقة التكامل هذه بين الجانبين علاقة عضوية ، كما أنها من أسس ثقافة المستقبل .

٣ ـ ثمة ضرورة هامة للتمييز بين العلم والمعرفة الأساسية من جهة وبين التقنية ، أي أدوات العلم ومبتكراته المادية من جهة أخرى فإذا كان من الممكن الحديث عن « عالمية » العلوم التطبيقية فإن للتقنية خصوصيتها المشتقة من الظروف التي تراكمت وتكونت في كنفها . وإذا كانت منجزات العلم متاحة للجميع فإن مبتكرات التقنية تتبع وتجيب على الحاجات التي تظهر في بيئاتها . وهكذا فليست التقنية هي المقصودة بالتكامل إلاّ في قوانينها العامة بسبب طبيعتها العلمية ، وإنما المقصود هو العلم بآفاقه الرحبة والمعرفة العلمية للكون والحياة والناس عن وعي ونظرة مدركة . وهكذا فالعناية بالعلم بحثاً واستقصاء وتخصصاً وكشفاً إنما يصب في النتيجة في إطار الثقافة بمعناها الشامل ، كما أن تبسيطه وإدخال مفاهيمه ومناهجه ومعلوماته إلى حياة الناس إنما هو جانب من جوانب التنمية الثقافية وإرساء للتوازن ما بين العقل والوجدان . على أن استيراد العلم أو نتائج التقنية لن يحققا لنا الثقافة التي نرجو منها ما لم نتعلم لغة هذه الحضارة الجديدة والقوانين التي تحكم حريتها . أي ما لم تنبع من داخلنا وتصبح جزءاً من كياننا الفكري وهذا لا يكون إلاّ إلى نمط الاستيراد أو عقليته ، وعلى المشاركة الواسعة من مختلف القوى العلمية ، وعلى الإيمان بأن حقائق العلم ليست أبدية ثابتة ، وبالإمكان على الدوام مناقشتها والإتيان بالجديد فيها ، وأخيراً على رفض النظرة الغيبية والتعامل مع الطبيعة والحياة من موقف التفهم المباشر والعقلية المنهجية . وهذه الشروط كلها إنما هي في الوقت نفسه شروط الثقافة الحقة .

٤ ـ إن الثورة العلمية وتطبيقاتها التقنية التي بلغت أوجها في العقدين الأخيرين إنما تقوم في وظائفها على ثلاث جوانب :

- وظيفة اكتشاف المعرفة ، أي البحث العلمي وخدماته وما يتصل به .
- وظيفة نقل المعرفة أي التعليم العلمي ونقل التقنية أفقياً وعمودياً .
- وظيفة استثمار المعرفة أي جعل ثمرات العلم في خدمة الجميع .

والوظيفتان الأخيرتان إنما تقومان على الوظيفة الأولى وتحليل التجربة الغربية وتجارب الثقافات الأخرى يكشف أن الوظائف الثلاث للعمل العلمي لا يمكن أن تقوم بكفاية إن لم

تستند إلى قاعدة ثقافية وطيدة شاملة ، وبالمقابل لا يمكن للتنمية أن تكون ثابتة معاصرة دون العناية بالمنهج وبالعلم بوصفهما من أركان الثقافة الأساسية ، ودون الاستفادة من نقل المعرفة واستثمارها .

واقتباس العلم قد لا يكون صعباً . وإنما الصعوبة هي في اكتساب المنهج العلمي وفي جعله من ممارسات الحياة وسلوكياتها وهذا هو بالضبط ما نقصد بالثقافة العلمية وبالتكامل ما بين العلم والثقافة . أما نقل التقنية واستثمارها فقد تقوم دونها مصاعب احتكارية وأنانيات استثمارية ضيقة . لكن مما يسهل الأمر قيام بنوك المعلومات . وهي في الواقع العملي ثورة ثقافية أساسها التزايد الهائل في المعلومات المختلفة وتراكمها وتدفقها من الجامعات ومراكز البحث . وتنظيمها الالكتروني والسرعة المذهلة في استردادها ، وإنما أقيمت هذه البنوك لجمع المعارف ومقارنة أنظمتها ، واستخلاص كيفية العمل منها على مناهج جديدة على أن هذه الثورة لم تعد تقتصر على المعارف العلمية ، ولكنها تشمل كل ميادين الفكر الإنساني سواء أكان علمياً أم فنياً أم أدبياً . وهكذا فإن ما عرفته الثقافة العربية في تاريخها الطويل من موسوعية ، وشمولية ، وتنوع في الاهتمام الفكري ، قد عاد بعد التخصص الدقيق فصار عماد ثقافة الغد ، وسبيله الفكري ، وإن يكن ذلك على مقياس العصر ومنطقه الأوسع . وهذا باب جديد من أبواب التكامل بين العلم والثقافة يفتح للتعليم والاستثمار .

٥ ـ ولابد أن نشير هنا إلى محمدة أخرى في جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي أنها بعد أن أنجزت استراتيجية التربية وتنجز الآن الخطة الشاملة للثقافة العربية بدأت منذ سنتين في وضع استراتيجية ثالثة للعلوم . وهو تكامل في العمل سيؤتي دون شك ثماره الطيبة عن قريب . ولسنا نشك في أن وضع هذه الاستراتيجية سيدعم الخطة الثقافية سواء في المنطلقات والمباديء والأهداف أم في شمولية الاستراتيجية للوطن العربي أم في أولياتها في البحث والنقل والاستثمار وفي حاجات التنمية العربية الشاملة ، أم في توسيع القاعدة العلمية والانفتاح على العالم والتطور الدولي ، أم في الاستشراق العلمي للمستقبل العربي . وحصيلة كل ذلك إنما تنتهي إلى المزيد من العمق الثقافي والمزيد من التكامل في الثقافة العربية المعاصرة .

٦ ـ إن عناق الثقافتين العلمية والإنسانية (وهما في الأعماق ثقافة واحدة) إنما يبدأ بالمناهج المدرسية ، ويتواصل في وسائل الإعلام الجماهيرية بعد المدرسة ، كما يمتد إلى العمل الاجتماعي الذي يحقق التكامل في المجتمع ، ويرعى المواطن في شبابه ، وشيخوخته ، وعجزه ، وبطالته ، فهو إذن ليس بعملية جزئية ، ولكنه عملية كلية شاملة متصلة بمختلف العوامل التي تسهم في تشكيل عقول الأفراد ، ووعيهم ، وضميرهم الجماعي . وهو انعكاس لتفاعل شمولي بين العوامل المتنوعة التي يتألف منها الوعي أو الضمير الجماعي

لأفـراد المجتمع . أي أنها تشمـل الأدب ، والفن ، والتربيـة الجـمالية ، وشمـولها للعمـل التعليمي التربوي ، والبحث العلمي ، وهكذا فإن المنظور الفكري الذي يجب أن ينظر فيـه إلى الثقافة العربية المقبلة هو منظور التكـامل العلمي الإنسـاني تماماً . كما يجب أن ينـظر إلى الوسائل المساعدة في التربية والإعلام ومناهج العلوم ضمن المنظور نفسه .

القسم الثاني

التوصيات

الواقع والمستقبل

١ ـ الواقع الثقافي
(ملامح عامة)

١ ـ من البدهي أن الخطة الثقافية الشاملة في الوطن العربي لا تنطلق من فراغ ، فثمة في هذا الوطن دنيا ثقافية نامية حية ، لها التراث العريق والقِيَم الخاصة ومجالات الابداع والعمل ، ولها المؤسسات والاجهزة والمرافق القائمة ، ولها السياسات التي تديرها ، والتمويل الذي يتفق مع الامكانات القطرية . بل يستطيع المتتبع للاحصائيات ، ولخريطة الخدمات الثقافية العربية قطريا وقوميا ، أن يتبين وجود تصاعد كمي واضح فيها جميعا سواء على صعيد الوسائل والاجهزة والمرافق والاهتمام والتمويل ، ام على صعيد الابداع الفني والتعريب والتراث والنشر الادبي والحوار مع الثقافات الاخرى .

وهكذا فالخطة الثقافية ليس غرضها ايجاد نظام غير موجود ، ولكنها ترمي الى استشراف المستقبل ، وتحديد الاهداف . ووضع الاسس للقفزة النوعية اللازمة ، وتوجيه القوى ضمن الاقنية الموحدة للوصول الى تلك الاهداف ، ضمن فترة زمنية محددة .

ان مفهوم الخطة يعني المبادرة والتدخل المخطط الواعي لصياغة المستقبل وفق ما يتم تحديده من الاهداف والطرق والمعايير . وإعادة النظر على ضوء هذه الخطة المرجعية الموحدة ، في المسارات القطرية الحالية للتنمية الثقافية والعمل على تصحيح توجهاتها وتأكيد ترابطها ووحدتها .

٢ ـ وقد تبينت لجنة الخطة الشاملة الواقع الثقافي والعربي من خلال معرفتها المباشرة به . وأيدت ذلك الاستبانة الثقافية التي قامت بها . والتي عرضت تفصيلاتها موجزة في مكانها من هذه الخطة . ولكنها شاملة للعديد من الملامح المعبرة . وقد ادركت اللجنة ما يعتور هذه الاستبانة من نقص في الاستيفاء والبيانات ، وما يشوب نتائجها المجموعة من أخطاء إحصائية ، أو من

مبالغة ، او تباين في المفاهيم ، وانها قد تعكس أحياناً آراء شخصية . ولكنها قبلتها على علاتها ، لانـه لم يقصـد منهـا الى الاحصـاء الـدقيق والاستيفـاء العلمي الكـامـل ، فلذلـك كله شروطـه الخاصة ، ولكن قصد منها الى ان تكـون مجرد دلائـل ومؤشرات ايضاحيـة . وقد اعتمـدتها لجنـة الخطة على هذا الاساس فقط . واوصت في الوقت نفسه بضرورة القيـام باستبـانة ثقـافية علميـة المنهـج ، للمزيـد من سبر الـواقع الثقـافي العربي . كـما أوصت بضرورة تكـرار ذلـك ومتـابعتـه باستمرار ليكون الاساس في رسم البرامج والمخططات المرحلية من قطرية وقومية .

٣ ـ وقد كشفت النتائج التي جاءت بها الاستبانة كثيرا من جوانب العمل الثقـافي العربي في ايجابياته وسلبياته وامكانه ونواقصه على السواء . ولعل من الضروري ان نعرض بين يـدي الخطة وتفسيرا لها : الى بعض الخطوط العامة في الواقع الثقافي العربي الذي كشفت عنه الاستبانة :

فقضية التراث رغم مركزيتها من الناحية الفكرية : ورغم العناية المتزايدة الواضحـة بها : ما تزال تحتاج الى الكثير من الجهود وهي تقوم على عاتق المؤسسات الحكومية : ويندر فيها اشتراك القطاع الخاص .

وثمة نهضة واضحـة المعالم في الفنـون التشكيلية عـلى المستويـين الرسمي والشعبي ولكن السؤال عن مدى وصول الفن التشكيلي العربي الى العالمية في انتاجه ـ ما يزال ينتظر مرحلة اخرى من الابداع اعمق اصالة وانسانية .

وفي معظم الدول العربية مسارح وفرق مسرحية لكن ثمة قلة من المؤلفين المسرحيين ونسبة عالية من النصوص المترجمة او المقتبسة .

وفي بعض الـدول العربيـة صناعـة للسينما لكن الاهتـمام العام بهـا فنا واخـراجا مـا يـزال محدودا ، وثمة مزاحمة للسينما من جانب التلفزيون الذي يمتص تكاثف روادها .

وللفنـون الشعبية فـرق في معظم الـدول العربيـة بعضهـا حكـومي وبعض تجـاري ، أمـا متاحف الفنون الشعبية فليس كثيرة وهي مهددة بسبب وتيرة الحياة الحديثة وتقنياتها المتقدمة .

وإذا شهـدت الموسيقا في العقود الاخيرة تطورا واسعا في النمط الشرقي التقليدي ، اشترك فيه فنانون من مختلف البلاد العـربية . فـإنما يـزجى ذلك الى اتصـال النشاط المـوسيقي بالعمـل الاذاعي والتلفزيوني بصورة خاصة .

والفنون التطبيقية رغم مزاوجتها بين الفن والعمل ليست كثيرة الانتشار في البلاد العربية . فهـواة التصويـر الالي (الفوتـوغرافي) قـلائل ، وكـذلك معـارضه ، وخـبراء الاخـراج الفني لا يتـوافرون الا في بعض الـدول دون بعضها الاخـر . وصناعـة الخزف منتشرة ولكنهـا تقليديـة . والمتخصصون في التزيين ؛(الديكور) قليلون . واغلب العاملين في الحفـر على الخشب والحجـر

والمعادن ، وفي الفنون الحرفية ، والزجاجات الفنية ، تقليديون ، وانما تنعشهم بعض الدول لأغراض سياحية .

وقد ظهر في الفترة الاخيرة اهتمام واسع بحفظ المدن الاسلامية بعد زحف التحديث اليها ، وعوامل الهدم او الاهمال . وثمة تسليم عام ووعي مختلف الدرجات بضرورة الحفاظ على الطابع الخاص بالمدن الاسلامية المهددة وبالمدن العربية التي تتجدد وتتسع .

٤ ـ اما الآداب في البلاد العربية فالنهضة فيها واضحة ـ وقد انتشرت في معظم الاقطار . وقد ازدهرت منذ الخمسينات كتابة القصص والروايات والمسرحيات لتصبح من الانواع الادبية السائدة ، ونشطت الدراسات الادبية والنقد الادبي ، لكن ادب الاطفال ما يزال ضعيف الانتاج . كما ان الكتابة للسينما والاذاعة والتلفزيون ما يزال اصحابها محدودي العدد ، لانها نوع ادبي جديد يحتاج الى الدربة ، وإلى المعرفة بآليته ودخائله .

ومؤسسات النشر في الوطن العربي قليلة العدد نسبيا واكثرها اهلي ، والجانب الحكومي منها يتبع وزارات الثقافة او الاعلام التي تنشر الكثير الهام من كتب التراث والقصص والشعر وبعض العلوم لكن حركة النشر لا تتناسب مع اعداد السكان سواء في اعداد الكتب ام نوعية الدوريات فان نسبة الدوريات الاختصاصية فيها محدودة وبخاصة في المجال العلمي . والتدفق الثقافي بين البلاد العربية تقوم دونه اعداد من المصاعب لا علاقة لها بالثقافة .

وثمة ست مجامع لغوية علمية وقرابة ثمانين جامعة تبذل الجهود الطيبة لايجاد المصطلحات العلمية المتزايدة في العدد وفي التعقيد . لكن المشكلة التعريب قائمة وتأخذ شكلها الجدي في المغرب العربي بسبب الارث الاستعماري السابق . والترجمة تزداد في الانواع الادبية (من دراسة ورواية ومسرح) وتقل في العلوم الحقوقية والعلوم البحتة والبيولوجية ، وندر ان يترجم ما يتصل بالتقنيات الحديثة وعلوم الفضاء والالكترونات .

٥ ـ ومع ان الفكر العلمي يشكل احد اركان الثقافة المعاصرة ، وهو يمتد الى الاداء التنموي امتداده الى التعليم والى التعامل مع البيئة والموارد ، والى الانتاجية ، والى اشباع الحاجات الاساسية ، الا ان مراكز البحث العلمي في الوطن العربي ما تزال محدودة العدد وتتركز في الجامعات والهيئات العلمية . وميزانياتها في معظمها حكومية وهي تفتقر الى الوسائل الحديثة والخبرات ، ومعدلات هجرة الادمغة عالية ، والتنسيق غائب بين الباحثين العرب لغياب شبكة العلاقات بينهم ، والتبادل بين التقدم البحثي والتقنية محدودة ، ولا سياسة موجهة تتصل عضويا بعمليات التنمية قطريا او قوميا . وذلك كله مما يزيد تبعيتها للمراكز العلمية في البلاد المصنعة ، ثم ان النقل الرأسي والنقل الافقي للتقنية محدودان ، الا في الناحية الاستهلاكية . وهكذا فالفراغ العلمي تملؤه القوى الاجنبية وتستغله لمصالحها .

والنشر العلمي في كل الدول العربية موجود لكن نسبته الى المنشورات الاخرى ضعيفة ، ولعل اخطر ما فيه انه يجري خارج اللغة العربية ، بمعنى انه يقرأ ويكتب وينشر ويدرس في معظمه باللغات الاجنبية ، فلا يفيد في الثقة بالذات ، ولا في اغناء اللغة القومية ، ولا في تعميق الهوية الثقافية .

٦ ـ اما التربية ، كمجال ثقافي ومفتاح للتغيير ، فقد ارتفع الانفاق الرأسمالي عليها كثيرا في الوطن العربي في العقدين الاخيرين ، وزادت اعداد الطلبة زيادة ضخمة ،وكثرت المؤسسات التعليمية في العدد ، وتطورات برامج الدراسة ، والادارة التعليمية ، وسارت المدرسة خطوات واسعة نحو ديمقراطية التعليم ، وبذلت كثير من الجهود في عدد من الدول العربية لمكافحة الامية ، ولكنها ما تزال المشكلة العصبية . والعناية بالكم ما كانت على حساب « الكيف » في عمليات التعليم . كما ان التعليم المدرسي هو الذي يستأثر بالاهتمام دون التعليم اللا مدرسي . وقد حاولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سد هذه الثغرات بوضع استراتيجية للتربية العربية اقرت سنة ١٩٧٩ وتعمل مشاريعها التنفيذية بجهد دؤوب للقيام بالرسالة التي انيطت بها .

٧ ـ وقد تقدمت وسائل الاتصال الجمعي والاعلام في العقود الثلاثة الاخيرة لتكون الادوات الثقافية بامتياز واثرها في عمليات التنمية الثقافية واضح ، فالصحف الصادرة في الوطن العربي تزيد على مائة صحيفة ويطبع بعضها يوميا عدة مئات من الوف النسخ . لكن اهتمامات الصحافة منصبه عل الشؤون السياسية ، وعلى الاعلان الاستهلاكي لضمان الموارد ، ويأتي الجانب الثقافي فيها لا بوصفه ركنا من اركانها ، ولكن للاغراء في الغالب وللطرافة وملء الفراغ .

وفي الدول العربية جميعا محطات اذاعية . تصل ساعات البث في بعضها إلى أكثر من ٢٥ ساعة . وتبث بلغات عديدة تزيد احيانا على السبع . ونستطيع القول انها تغطي الوطن العربي كله ، وبخاصة بعد انتشار اجهزة الراديو وصغر حجمها ورخص اثمانها . لكن نسبة البرامج الثقافية فيها متواضعة والاذاعات تستخدم سياسيا اكثر بكثير مما تستخدمم ثقافيا واهتمامها في الغالب مدينية مما يباعد بينها وبين سكان الريف ويشكل دافعا من الدوافع التي تحركهم الى الهجرة.

اما التلفزيون فيزداد انتشاره واثره يوما بعد يوم وجميع البرامج والافلام . وتصل نسبة المستورد احيانا الى ما بين ٥٠ و ٩٠٪ ، وهذا يكثف مدى تغلغل الغزو الثقافي وسيطرة التبعية والقيم الاجنبية . في حين تقل البرامج الثقافية الخالصة وتضعف .

وتمتلك كل الدول العربية وكالات محلية للانباء ولها النشرات الرسمية ـ ولكنها بحكم

قطريتها اشبه بمراكز الاعلام الحكومية الخاصة . ومع ان بعضها يبث ما بين ٤٠ الى ٥٠ الف كلمة يوميا ، ولبعضها فروع . وبعضها يبث بأكثر من لغة . الا انها تلقى المنافسة العنيفة من قبل الوكالات العالمية الغربية الاربع الضخمة ، والوكالة السوفياتية ايضا . ولم يستخدم القمر الصناعي العربي (عربسات) بعد الاستخدام الكافي من قبل العديد من الدول العربية .

٨ ـ وقد زادت بصورة عامة وتنوعت كمية المعارض والمتاحف والفرق الفنية والمؤسسات الثقافية من اهلية ورسمية وان كانت معظم الزيادة من هذه الناحية انما كانت في المؤسسات التقليدية (مسارح ، سينما ، قاعات عرض) وكثرت الجوائز ومظاهر التكريم والتشجيع . كما زاد الانفاق الفعلي على القطاع الثقافي . وان لم تزد كثيرا نسبة الانفاق المئوية الى الميزانيات العامة أو الناتج العام . والذكور بصورة عامة هم المستفيدون من النشاطات الثقافية اكثر من الاناث . والنصيب المطلق للاطفال والنساء والشباب رغم زيادته من خلال المطبوعات والمسموعات والمرئيات اقل من نصيب الرجال ، والعناية بالمتعلمين اقوى واوضح منها بالاميين .

٩ ـ وتتعاون الدول العربية فيما بينها في المشاريع الثقافية القومية التي تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والموزعة بين عدد من الدول المضيفة كما تتعاون وتنسق نشاطاتها الثقافية كثيرا من خلال المؤتمرات والندوات العربية التي تزداد عددا وعمقا وشأنا وان كانت عقبات غير ثقافية تقف دون التنفيذ حينا ، أو دون التنسيق الكامل حينا آخر .

والدول العربية جميعا ترتبط بشكل ثنائي مع عدد من الدول الاسلامية باتفاقيات ثقافية وتشترك معها في عدد من النشاطات الثقافية ـ وتتبادل المعونات وتسهم معها في المؤتمر الاسلامي . والمنظمة الثقافية التابعة له . كما ترتبط مع عدد من دول العالم الثالث والدول الكبرى باتفاقيات للتبادل الثقافي . وتشترك جميع الدول العربية مع منظمة اليونسكو في نشاطاتها المتنوعة ، عن طريق لجانها الوطنية ولكنها تستفيد منها على درجات متفاوتة . وما يزال هذا النشاط الثقافي الدولي كله يحتاج الى المزيد من الفاعلية والمردود والاستثمار الكامل لامكاناته .

١٠ ـ يستخلص من هذا كله ان الواقع الثقافي العربي رغم عوامل النشاط فيه ، ورغم مظاهر هذا النشاط المتعددة ، لا يعبر تماما عن المركز الهام الذي يجب ان تأخذه الثقافة في اطار المجتمع العربي وتنميته الشاملة . فثقافتنا الحاضرة تمر ، برغمها ، بعصر الأزمة . ونحن نقف مناضلين امام التحدي الكبير ، لنهضة ثقافية اخرى . والثقافات في عصور الازمات تبدي نشاطا خاصا ، وحيوية استثنائية في مواجهة التحدي كالذي كان من الثقافة العربية الاسلامية ما بين القرنين الثاني والرابع للهجرة ، او كان قبيل الثورة الفرنسية في فرنسا ، او في عصر التنوير في اليابان ، او في فترة التحول الصعبة ايام العصر القيصري الاخير في روسيا ، ومع اننا نعلم ان ازمة الثقافة العربية ما هي الا جزء من الازمة العربية الحالية العامة الا ان هذا لا يمنع من ان نسجل ان الرؤى الثقافية الكبرى تسبق النهضات الكبرى في العادة ، وتمهد لها ، ومن المؤسف ان

ملامح هذا التدفق الثقافي الضخم ما يزال دون مستوى الطموح من قبل المبدعين ورجال الفكر والثقافة واصحاب الرؤى البعيدة . وبالمقابل فان الانتشار الثقافي الواعي ـ على المستوى الحديث ـ ما يزال في الافق وفي العمق : محدود الابعاد . والسياسات الثقافية العربية تسير بشكل قطري دون هدف قومي واضح ، وغالبها تحكمه الميزانيات اكثر مما تحكمه الحاجات ، ويكشف عن ثغرات عديدة في البنية الثقافية العامة .

والأسئلة الكبيرة التي تطرحها المحصلة النهائية لكل ذلك هي عن مدى استناد الحركة الثقافية العربية المعاصرة الى رؤية فكرية حضارية شاملة ذات موقف واضح محدد من الكون والتاريخ والمجتمع والانسان والفن تكون الاطار المرجعي لها والفيصل الحاسم في اسقاط الجوانب الميتة منها وتوليد عناصر حية جديدة فيها ؟ . . وعن مدى مسيرة الثقافة العربية القائمة في الاتجاه الاصيل المتفق مع سرعة العصر وحاجاته ؟ وهل المسيرة الحالية للثقافة قابلة لأن يقام عليها مشروع حضاري عربي مستقبلي ، يسهم في اسعاد الفرد ، ويمنح المجتمع العطاء القومي والانساني ؟ تلك هي المسألة .

٢ ـ الخطة الثقافية الشاملة
ـ الفرضيات المبدئية ـ

١ ـ من واجب الوفاء أن نبدأ فنذكر أن الخطة الثقافية الشاملة التي نضع في الصفحات التالية ليست ثمرة الجهود التي بذلتها لجنة الخطة وحدها ولكنها خلاصة ما قام به السابقون إلى العمل الثقافي منذ قامت الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ وبخاصة تلك الجهود المكثفة التي ما تزال تبذلها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ أنشئت سنة ١٩٧٠ كما أنها إلى هذا وذاك ثمرة خبرات الخبراء والمفكرين الذين قدموا مشكورين إلى هذه اللجنة خلاصة خبراتهم وآرائهم في الندوات التي عقدتها لهذه الغاية .

على أن جهود اللجنة لم تكن توفيقية بمعنى أنه لم يكن من همها تجميع السياسات الثقافية العربية القائمة والتوفيق بينها في مسارها الحالي ولكنها جعلت همها في العملية التركيبية لهذه السياسات ضمن خطة قومية واحدة : وفي تحديد جميع السبل والوسائل للطفرة النوعية بالثقافة العربية : وفي جعلها متفقة قدر الطاقة مع الرؤى المستقبلية القومية والعالمية في وقت معا . وذلك كله من خلال تحديد الأوليات والمحاور الأساسية وبرامج العمل .

٢ ـ ونتيجة لهذا فقد رأت اللجنة أن تتجاوز ثلاثة بدائل للخطة :

البديل الأول :

متابعة الخطوط الثقافية على نمطها القائم : ووضع الاطار للثقافة العربية من خلالها وقد تجاوزته اللجنة لأن القبول به يعني رفض المنهج التخطيطي في جوهره : كما يعني الرضى بالمسيرة الثقافية الراهنة وبنقائضها . وأهم هذه النقائض هي الجمود والتبعية للثقافات الأخرى ، كما يعني أخيرا التقصير عن حركة العصر العنيفة السرعة : وعن حاجات المستقبل .

وهذا وذاك حكم على الثقافة العربية الحديثة بالتخلف والبوار .

البديل الثاني :

التعبير الجزئي في السياسات الثقافية ومحاولة الاصلاح والتكامل فيها . هو بديل لايكفي بدوره ولا يجدي فتيلا : لأن عمليات الترقيع والاصلاح تبقى قاصرة محدودة : وقطرية ضيقة : وتبقى عرضه لقوى من التحديات الداخلية والخارجية التي إنما جاءت للوقوف في وجهها ولاصلاح مساوئها : ولأنها في النتيجة لا تعين الثقافة العربية على القيام بالعبء التنموي الذي ينبغي لها ولا بالرسالة التي تهدف إليها كما لا تسمح بتكوين منظور مستقبلي متكامل يمكن أن يهدي ويوجه خطوط العمل .

البديل الثالث :

التغير التدريجي أو التطوري : وهو لايختلف عن مشروع الخطة الشاملة التي نرجوها إلا في عامل الزمن . وقد كنا نستطيع قبول هذا البديل لولا أننا أخذنا بعين الاعتبار أن الزمن ملحاح لايرحم : وأن هذه الفترة الأخيرة من التاريخ الإنساني فترة انقلابية . وأن السرعة الشديدة أضحت من لوازم التطور في كل مجال أما التطور البطيء فإنه يفقد البطء قوته ، كما يفسح المجال للقوى المضادة المتفعة من داخلية وخارجية كي تعمل على إيقاف التطور وتدميره . أو قد تسبقه التطورات الأخرى فلا يلحق بها أبدا .

وهو أن سلم في أحسن الأحوال ، من قوى الاستلاب والتبعية الطاغية ومن رتابة قوى التخلف والبيروقراطية سوف ينتهي بحكم تواتره البطيء إلى الفشل بسبب تناقضه مع العصر وعدم تجاوبه مع متطلبات الحياة المقبلة .

البديل الوحيد الباقي بعد هذا : هو **التغيير الجذري السريع** : إن هذا البديل هو وحده الذي تفرضه الظروف العربية والعالمية الراهنة .

٣ ـ إن الأخطار التي تواجه الثقافة العربية في لغتها القومية وفي هويتها وابداعها الذاتي وفي أمتها ، كما في قيمها الكبرى الروحية والاجتماعية ، كل ذلك يفترض بين ما يفترض المواجهة بخطة

جذرية واعية تبدأ من الأسس الثقافية الأولى فتمسك بهيكل الأمة العربية وتشد من وحدتها وقواها وتصلب من مقاومتها للتبعية الثقافية ولقوى الغزو في الوقت الذي تفتح لها فرص الابداع والانتاج الايجابي لأبنائها والمبدعين فيها .

وفي الوقت نفسه نجد أن التطورات العالمية تقتضي منتهى السرعة في العمل . ولهذه السرعة مبرراتها الكاملة الخطيرة التي لابد من تذكرها وأخذها بعين الاعتبار .

إن الدارسين لآفاق التطور العالمي المحتمل يجمعون ، في دراساتهم المستقبلية على أن العالم قادم ، خلال عقدين أو أكثر قليلا من السنين ، على تغيرات أساسية ، ومآزق حيوية ، وانقلابات تقنية لم تعرفها البشرية من قبل والمعدلات العالمية للتغير هائلة السرعة . وإذا كان التخطيط للمستقبل يعني التدخل الارادي الواعي لمحاولة صياغته بالشكل الأفضل . فلابد أن يكون في أيدينا ، وفي نطاق تحكمنا ، وبالسرعة اللازمة ، ما يكفي من الأدوات والوسائل لاختيار المستقبل الذي نريد . وعدم تركه للآخرين . وهذا يعني أن يكون العرب في وضع الشريك فكرا وممارسة المتفاعل المؤثر في التطورات لا المتفرج عليها ، أو المستهلك لها .

٤ ـ وإذا كانت ثمة شكوك كثيرة تحوم حول سداد مسيرة الحضارة الغربية ، وتفوق سلبياتها في القيم الاجتماعية والثقافية والروحية على أيجابياتها في مجالات الانتاج والنمو ، فإن ما ينتظر من تطورات عصر ما بعد الصناعة الذي دخله العالم اليوم سوف تزيد في إبراز التباينات ، والثورات المرتقبة في مجالات المعلومات ، والهندسة الوراثية ، ومبتكرات التسلح الرهيبة ، وغزو الفضاء ، وما يرافق ذلك كله من بنى مستحدثة في العلاقات بين الأفراد والجماعات ؛ ومن تقسيم للعمل ، ومن نظم دولية جديدة ، سوف يزداد ويتفاقم حتى مطالع القرن الواحد والعشرين ويترتب عليه تغير جذري في توزيع الثروة الطبيعية (التي ستصبح قائمة على المعرفة العلمية) ، وتزايد في فجوات الدخل والموارد ، وتردٍ في الأوضاع البيئية ، وتفاوت مطرد في القوى العظمى وصعود بعضها وهبوط بعضها ، إن نظاما دوليا آخر يتشكل منذ الآن في العالم وعلينا أن نجد لأنفسنا مكانا فيه . ولايبدو أن الدول المتقدمة مقبلة (أو قابلة) على تغير مسيرتها الحالية في جوهرها ، إن لم تكن تتجه بالعكس إلى حل أزماتها على حساب الشعوب الأخرى ومنها الشعب العربي .

إن هذا كله يلاحق البشرية اليوم ، بالسياط ، ويفترض السرعة المطلقة في عدد من التغييرات الثقافية الأساسية سواء في البنى والمفاهيم أم في التواتر . ولعل أهمها ما يتعلق بالعلم وتقنياته وهي تقنيات فتحت آفاقا ثورية من الثقافات والفكر على البشر منها تقنيات الجملة الحيوية ، والثورة البيولوجية ، وتقنيات استخدام الطاقات النووية وتقنيات الموارد والطاقات البديلة . وقد أخذت هذه التقنيات تثير بالضرورة حوارا عميقا فلسفيا ، ومشكلات ثقافية حضارية ، سواء في تقبل دوافعها ، أم في تقبل القيم الروحية والأخلاقية لنتائجها . يضاف إلى ذلك ثورة الحاسبات الالكترونية التي تشهد الآن ظهور الجيل السادس ، والثورة في تقنيات الاتصال البشري . وثورة

المعلومات التي نجمت عن الطفرة الهائلة في نظمها وأساليب خزنها واستحضارها . وقد أضحت هذه الأعمال الأخيرة وحدها تمثل أكثر من ٨٠٪ من الناتج القومي في الولايات المتحدة واليابان وتشغل أكثر من ٧٠٪ من القوة العاملة فيها . وتدل الدراسات على أن ٧٠٪ من أنواع العمل سيكون جديدا مع حلول الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين .

إن ذلك كله يدفع إلى إعادة بناء أنماط الحياة على أساس أن « الذكاء » الإنساني صار سلعة تباع في التبادل التجاري ، وأضحى سعر « المعلومة » أضعاف سعر المادة الصناعية . وثورة المعلومات هذه تكتسح الوطن العربي ـ والعالم الثالث كله ـ بالرغم عنه ، وتغير في مفهوم العمل ، والقوة العاملة ، ووقت الفراغ ، وشكل العلاقة بين المؤسسات والسلطة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى . أي أنها تغير في معظم المفاهيم الثقافية وفي بناها الأساسية لكن هذا ليس كل شيء . فإن المعدلات العالية لهذا التطور التقني كلما ازدادات ، ازدادات بالمقابل قوى الدول الصناعية التسلطية وازداد إحكام قبضتها على الوطن العربي ـ وغيره ـ وزادت قدرتها على فرض أنماط ثقافتها الاستهلاكية ، وخطها الحضاري ، وتبعيتها على الآخرين ، وتداعت بالمقابل القيم الدينية ، وأصول الانتماء القومي والأطر الثقافية التي نعتز بها وتميز كياننا الذاتي . أن هذه التقنيات التي تخترق كل الحدود ليست تقنيات محايدة أبداً ، ولكنها اختراق للوجدان العميق للأمة ، ولهويتها الحضارية ينتهي بها إلى التفكك والعفاء .

٦ ـ وقد أحاط القسم الأول النظري ، من هذا التقرير بالأهداف الأولى ، وبالمبادىء الفكرية العامة للخطة الثقافية الشاملة وبأسس العمل عليها وبوسائل هذا العمل وهو القسم الذي يمكنه تسميته بالنظرية العامة للثقافة العربية وبثوابت العمل الثقافي العربي . لأنه يشكل روح التنمية الثقافية والاطار الفكري العام لمحاورها . إن تحويل هذه النظرية إلى خطة عمل شاملة (أو استراتيجية) على ضوء الواقع الثقافي هو موضوع الباقي .

٧ ـ في هذا السبيل لابد ابتداءً من تحديد بعض التعاريف وايضاحها فالخطة الشاملة التي تشكل مجموع حدود التنمية الثقافية من الأهداف والمبادىء إلى وسائل العمل وإلى المراحل الزمنية تتضمن بصورة طبيعية عدة حدود ومفاهيم قد يلفها الغموض ان اختلط بعضها ببعض ، وقسم منها ينتمي إلى جانب الأفكار والمبادىء وقسم إلى جانب العمل والتنفيذ :

- فالمقصود بالأهداف هو الغايات الكبرى التي تستهدف الخطة للوصول إليها .
- والمقصود بالمبادىء هو الركائز الفكرية والمنطلقات العملية التي ينطلق منها العمل لتلك الأهداف ويقوم عليها .
- والمقصود بالمحاور : النقاط المركزية التي يدور حولها العمل للأهداف وينتهي إليها .
- والمقصود بالأوليات : هو الأفضليات التي تفرض تقديم هدف على آخر في التنفيذ بسبب الالحاح والحاجة ولكل أولوية عناصرها التي تشتمل عليها ، ولها الاعتبارات التي أملت تقدمها على

غيرها ، في مراحل التنفيذ .
ـ والمقصود بالمداخل من نظرية وتطبيقية هو ما يتخذ من الأفكار والأعمال شعارا لتنفيذ مشروع من المشاريع الثقافية .

وهناك إلى هذا أيضا السياسة الثقافية : ونقصد بها مجموع الاتجاهات والبرامج المرحلية والأعمال الجماعية المتضافرة التي تدور ضمن الخطة القومية الشاملة ، والتي تحقق جوانب بعد أخرى منها ، ضمن فترة محددة .

وهناك السياسة القطاعية : ويقصد بها السياسة العملية والمشاريع التي تعالج قطاعا أو مجالا معينا من مجالات الثقافة كالآثار أو النشر الأدبي أو المسرح أو غير ذلك .

وهناك السياسة المرحلية وهي خطوط ومشاريع الوصول إلى الهدف من خلال تحديد الأولويات فيه ، ثم تقسيم العمل إلى مراحل زمنية متوالية تبعا لذلك . ويمكن بهذا الشكل أن ترافق السياسة المرحلية مثلا خطط التنمية الخمسية التي تعلنها العديد من الدول العربية .

وهناك أخيرا البرامج وهي مجموعة الأعمال المحددة التي يتقرر القيام بها في مجالات معينة وضمن زمن محدد لغاية مرسومة .

٨ ـ إن الخطة التي نضع ونرسم لها بجانب الأهداف والمبادىء ووسائل العمل حدودها التنفيذية والمراحل إنما وضعت على أساس جملة من الفرضيات الأساسية التي قد يكون من الضروري استخلاصها من القسم النظري والتذكير بها بوصفها مقدمة ونقاط ارتكاز .

إنها أولا خطة عربية شاملة . العروبة فيها لا تأتي من لغتها وحدها ولكن تأتي من مختلف الأهداف والعناصر المكونة فهي خطة التنمية الثقافية القومية على ضوء هويتها الحضارية الخاصة ونحن نعتقد أن التجدد الذاتي للثقافة العربية كان وسيبقى بالضرورة ، وفي الدرجة الأولى : مشروعا حضاريا قوميا . وأن لا تنمية جذرية فعالة إلا على المستوى القومي ، لأن الأهداف والطرق والنتائج والجهود والخبرات فيها مشتركة ، ويعطف بعضها على بعض ويحمل بعضها بعضا . ولا يتعارض ذلك مع مراعاة الخصوصيات القطرية لأن هذه الخصوصيات إنما تقع ضمن المستويات التي تشكل البناء أو المركب الثقافي العربي ، وهي إنما تغنيه بالتلوين والأبعاد ، وإنما تفتح المجالات العديدة للتعاون والتكامل . على أن الثقافات القطرية ينبغي أن تبقى في حدود وظيفتها بوصفها ألوانا ضمن إطار الثقافة العربية الشاملة وأن لا تتجاوز بأي حال دورها في أن تكون ، في أبعد أحوالها ، ثقافات فرعية ولا تتحول إلى أصول بحد ذاتها ولا تصبح منطلقا للتجزئة والتمزيق في الكيان الثقافي العربي . صحيح أن معظم خطط التنمية إنما يجري تنفيذها عبر مؤسسات قطرية ، عبر تخطيط قطري أحيانا كثيرة ، ولكنها يجب أن تجري على أساس التكامل والتنسيق والتعاون ، لا التناحر والتجزئة ، وبخاصة حين تدخل الأهواء السياسية في التنفيذ .

٩ ـ ثم إن هذه الثقافة القومية هي من ناحية أخرى ، ثقافة ذات بنية مركبة بالضرورة أيضا ، لا بسبب تشابك عناصر الماضي مع الحاضر والمستقبل فيها فحسب ولكن بعناصرها المكونة في هذا العصر أيضا ، وباصطدام الطموحات بالتحديات ، وقوى العصر بقوى النهضة ، والتيارات الثقافية الدولية بالابداعات الذاتية . فتحت مفهوم الثقافة العربية تلتقي وتفترق مستويات مختلفة التعقيد من المكونات وأشكال التعبير المتباينة ومن القيم وطرائق السلوك والحياة . إن هذا التركيب المعقد يقتضي بدوره خطة على درجة من التجريد والتعقيد . تتفق معه ولهذا فإنا في الوقت الذي حاولنا فيه بعض التبسيط في ما سبق عرضه لا نرى مناصا من تقبل بعض التعقيد في الخطة التي نرسم .

١٠ ـ ومع أخذنا بعين الاعتبار أن الوطن العربي ، في وضعه الحاضر مجزءا إلى أقطار ، وأن السياسات القطرية فيه لها الأولوية ، وهي السائدة وأن إرادة « الدولة » وجودا وممارسة تحتل المقام الأول في تصرفات هذه الأقطار ، فإنا نؤمن بوجود الرغبة الصادقة لدى الدول العربية في تصعيد مستوى العلاقة التكاملية فيما بينها ، ونفترض مخلصين أن هذه العلاقة سوف تصل ، في حدها الأقصى : إلى شكل من أشكال التوحيد السياسي والاقتصادي ، يتواءم مع الوحدة الثقافية الاجتماعية القائمة بين هذه الأقطار ، ويكون مصداقا لها .

١١ ـ على أن الواقع القائم على أساس الدول المتعددة لايمنع أبدا من وضع خطة ثقافية شاملة مشتركة بينها ، بل إنه هو نفسه قد يدعو إلى وضعها بغية التنسيق والتقارب والتعاون . من خلال الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وفي خطوات قد تزيد على روابطها .

إن وظيفة « الدولة » وظيفة مركزية في الخطة الثقافية الشاملة للوطن العربي ، إنها تمسك بالتنمية الثقافية كاملة سواء في التخطيط والسياسة أم في التوجيه أم في التشكيل المؤسسي أم في التمويل . ولاشك في أن قضية تدخل الدولة في الثقافة قضية مركبة ، لارتباطها في البناء والوظيفة والعمل بالجانب السياسي ذي المتحولات الداخلية والخارجية العديدة . لكننا نعتمد مرة أخرى على وعي الأجهزة الحكومية ، وعلى صدق اتجاهاتها العربية في الأخذ ببرامج هذه الخطة ، وتنفيذها ، وبخاصة منها ما يزيد في تقارب الشعب العربي بعضه من بعض ، ويزيد في تضامنه ، وتعميق خصائصه الثقافية المميزة . أن الخطة الثقافية الشاملية لايجب أن تنتظر التوحد السياسي للدول العربية ، ولعلها بالعكس هي التي تزيد في أسس هذا التوحد ، وتبرز ضرورته ، ومردوده الايجابي على الأمة العربية جمعاء . بل أن التنفيذ على الأساس القطري قد يفضي إلى تجزئة الصعوبات التي قد تنشأ من جراء التطبيق للخطة الواحدة ، ويسمح للأقطار كل على حدة ، بالتفاعل معها ، وتفادي المتحولات فيها ، وحل العقبات والمشكلات .

الشرط الوحيد في هذا أن تكون الأهداف والمحاور متفقة وأن تكون السياسات الثقافية والقطاعية متساوقة في نسق واحد متكامل .

١٢ ـ ثم إن التنمية الثقافية لا تقوم وحدها إنها جزء من كل ولابد أن تكون جزءاً من مشروع حضاري متكامل للتنمية الشاملة ، مرتبطة الارتباط العضوي بالهوية الحضارية بحكم الثوابت في ذلك المشروع من الأهداف والمبادىء ، متصلة مع العصر وتطوراته بحكم الوسائل والمؤثرات المتحولة . إن هذا يعني أن نعتبر العلاقة عضوية بين ماهو ثقافي : وماهو اجتماعي واقتصادي وسياسي ، بوصف الجوانب الأربعة وجوها للانسان الواحد وهي عضوية سواء أكان ذلك على مستوى الوحدة أم القطاع أم على المستوى القطري والقومي . فالعمل الثقافي مؤثر في الأداء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، متأثر في الوقت نفسه بمستوى هذا الأداء ووجهته في هذه الميادين جميعا . وإذا كانت الثقافة لا تقوم على مِعَدٍ فارغة فليس بالمعد الممتلئة وحدها يحيا الانسان ، كما لا توجد الثقافة خارج الوسط الاجتماعي وعلاقاته الانسانية . إن وجوده شرط من شروط وجودها . وهكذا فإن تنميتها مرتبطة بالضرورة بتنمية نواحي الحياة الأخرى المكملة . والبنى الثقافية لا تقوم إلا على قاعدة صلبة متينة من البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية الموازية . إن هذا يعني أن من الضرورة بمكان أن يتكامل تطبيق الخطة الثقافية الشاملة مع تطبيق استراتيجية العمل الاقتصادي وميثاقه التي أقرها الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة بعمان سنة ١٩٨٠ وتزداد العلاقات الاقتصادية والمصالح الحياتية ، وتتوطد بين أقطار الوطن العربي لتجد التنمية الثقافية مرتكزها المتين ، ثم لتعود فتؤثر بدورها في دفع تلك العلاقات والمصالح نحو المزيد من التوسع والتنمية ، في حركة مستمرة من التأثر والتأثير المتبادلين .

١٣ ـ والتنمية الثقافية لا تكون بالعناية بالنخبة فقط . إن باقة من الأزهار لا تصنع الربيع . ولكنها يجب أن تتجه إلى القاعدة الشعبية الواسعة أيضا قدر الطاقة والامكان ، ففي هذه القاعدة عملها وفيها تتحدد حاجاتها . ومنها تنبع النخب الثقافية . إن البلاد العربية ما تزال بحاجة إلى الكم في الفترة الحالية بقدر حاجتها إلى الكيف . على أن « الكيف » لايأتي إلا من توسيع « الكم » ومن عملية التثقيف الواسع . والتوسع العددي هو الذي يسمح بالطفرة النوعية ، بما يفتح من الفرص لجميع المواهب ، والتطور الثقافي ، كغيره ، لايسير بخطى رتيبة وئيدة ولكن يتحقق بطفرات نوعية . وإنما تكون هذه الطفرات جذرية وحاسمة بقدر متانة القواعد الثقافية التي انطلقت منها ، وسعة أبعادها .

١٤ ـ ولم نُدخل كثيرا في الحسبان تقسيم الدول العربية إلى غنية وفقيرة لاعتقادنا أن من الخطأ الكبير التعامل مع المال النفطي العابر على أساس أنه دخل جار ثابت . أنه في الحقيقة انفاق من رأس المال وليس من انتاج متحدد . وحسبانه في الناتج المحلي الاجمالي هو الذي يوهم بالغنى والفقر . والواقع أن جميع الدول العربية ـ رغم التفاوت فيما بينها ـ غير غنية . وعائد النفط إنما ينفق من الدول العربية التي تنتجه لسد الثغرات الحضارية ولايصالها إلى مستوى الحياة المقبول في هذا العصر ، رغم بعض الهدر الجانبي فيه . وفي إطار هذا المستوى يقوم الانفاق الثقافي كما يقوم الانفاق الاقتصادي ـ الاجتماعي والعمراني .

١٥ ـ ويشكل التمويل الثقافي عقبة من العقبات أحيانا كثيرة في وجه التنمية الثقافية . والنسبة المئوية المخصصة في موازنات الأعمال الثقافية العربية هي نسبة متدنية كما تدل على ذلك الاحصاءات التي بين الأيدي رغم مافي هذه الاحصاءات من الخطأ والنقص والتفاوت . ونحن لهذا نفترض أن يتصاعد الوعي بشأن التنمية الثقافية وقيمتها لدى الجهات المسؤولة بالدرجة التي تتناسب معها ، لايصال التمويل إلى الحد الأدنى ، إن لم يكن إلى الحدود المقبولة . إن الانفاق الثقافي ليس بانفاق استهلاكي ولكنه استثمار بشري بعيد المدى ، وثروة تكتنز للمستقبل ، وقد يكون في وسع الدول العربية وضع البرامج لزيادة الموازنات الثقافية تدريجيا بحيث تواجه الشأن المتزايد والهام للتنمية الثقافية .

١٦ ـ ويقتضي إلى هذا وذاك توجيه السياسات الثقافية القطرية لافي حدود التوفيق ماديا وعمليا بين الممكن والمطلوب ، ولكن لجعل الممكن في حدود الطموح ووضع السياسات ضمن أقنية موحدة متعاونة مع تعدد الخيارات ، وتوجيه البرامج نحو مختلف الفئات ، ومتابعة تحليل الوسائل وتنويعها وابتكارها ، وتطوير الادارة بالتأهيل دون انقطاع ، لتتوافق أكثر فأكثر مع الحاجات . . إن التطبيق الصحيح للخطة رهن بوعي العاملين على هذا التطبيق .

١٧ ـ ولقد أضرت عواصف السياسة العابرة بالعلاقات الثقافية بين الأقطار العربية ، وبسهولة التدفق الثقافي بينها . وقد افترضنا مخلصين إبعاد المشاريع والبرامج الثقافية القطرية والقومية عن هذه العواصف ، صحيح أن كل خطة إنما هي سياسة ، وصحيح أن كل تصرف سلوكي ينطوي على موقف سياسي ، ولكن انعكاسات المواقف السياسية يجب أن لا تؤدي إلى إيذاء الشعب العربي في تطلعاته وقيمه ومثله الثقافية ، ونحن واثقون من أن السياسات المتضاربة مهما تصادمت فإن لها منطقة حراما لا تجاوزها . وحدّاً من القيم العربية الثابتة لايمكن أن تعدو عليه .

١٨ ـ وعملية التنمية الثقافية ليست محايدة إنها تمس بالضرورة أوضاعا مستقرة يصعب زحزحتها ، ومصالح فئات مطمئنة ، من الطبيعي أن تقاتل للبقاء . وهذا وذاك يفترض امتلاك قدر معين من التحكم بالقرار ، وتحديد المصير الحضاري ، كما يفترض القدرة على الدفاع عن هذا القرار ، والأمر في الحالين يعني التصدي لقوى التخلف المحلية . إن ركائز هذه القوى إنما تكمن في أوضاع التبعية والتخلف التي تحرص على ابقائها والدفاع عنها .

١٩ ـ والتنمية بعامة ، والثقافية منها بخاصة ، ليست مسؤولية النظم والأجهزة الحكومية وحدها ، ولكنها في الوقت نفسه مسؤولية الوحدات المجتمعية بكافة ، والجماهير المستفيدة . إن التنمية الثقافية عمل مجتمعي متكامل . وهي حركة المجتمع للتجاوز وللمزيد من الكمال . ويشترك فيها عمل المدرسة في التربية والتعليم ، وعمل الأسرة في القيم والتقاليد ، وعمل المجتمع في الممارسات والسلوك الحياتي ، وعمل الفكر العلمي ومضامينه ، وأنماط الانتاج وشروطه ، وعمل المؤثرات الخارجية على اختلافها عن طريق الاعلام والاتصال الجمعي ؛ كما يشترك عمل

أهل الفنون والآداب والفكر والتراث . ولذلك يجب أن تجتمع على التنمية الثقافية جهود المؤسسات الرسمية مع جهود المؤسسات والجماهير الشعبية معا . ويجب أن تصبح همّاً مشتركا وموضع عمل ايجابي نشيط من الطرفين . وأن توظف في سبيل ذلك جميع ما قدمته ثورة وسائل الاتصال الجمعي وثورة المعلومات من تقنية حديثة .

وفي هذا السبيل لابد أن يسبق تنفيذ الخطة وأن يرافقها برنامج اعلامي واسع للتوعية بأهدافها ومراميها ودورها البنائي في المجتمع .

٢٠ ـ وإذا كان الدافع الأساسي لوضع الخطة هو الشعور بأهمية السيطرة المتزايدة على حركة الحاضر من أجل صياغة المستقبل ، فإن الفرضية الأساسية المتصلة بذلك هي ضرورة امتلاك قدر معقول من استقلالية القرار والصيرورة ، إن لم يكن من الممكن الاستغلالية الكاملة فيهما تجاه الغزو الثقافي الأجنبي بخاصة . إن الظروف الدولية الراهنة تلوي ذراع الدول الضعيفة وتلزمها بمسيرات في غير صالحها . والتصور التخطيطي (الاستراتيجي) لايشق طريقه في الفراغ ، ولكن يتقدم وسط أطماع دولية ضارية من الاستعمار الحديث والصهيونية تحاربه ، وتستغل نفوذها حماية لمصالحها كما يمضي في مواجهة نظام دولي قد يعارض أعنف المعارضة التوجهات المستقلة للبلاد النامية . والقرار العربي المستقل ، حتى في الأمور الثقافية البحتة ، لا يمضي في عزلة عن القرارات الأخرى المتممة له . ولايكفي إذن اتخاذه لتنفيذه . إنه اسهام في إقامة التوازن بين الوطن العربي ، وبين قوى العالم المتقدم . وقد يقتضي الكثير من الكفاح ضد القوى الخارجية ، ومن العناد في هذا الكفاح لكي يتحقق .

وفي ظل هذا التفاعل النضالي المتوقع ليس في الامكان تحديد أي خطة (استراتيجية) ثقافية (أو غير ثقافية) دون استشراف بعيد المدى للتطورات المنتظرة في النظام الدولي ، وفي تقدمه العلمي والتقني ، ودون حسبان لآثار ذلك كله على الثقافة العربية .

٢١ ـ كل هذه الفرضيات السالفة نعتقد أنها سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ الخطة الثقافية الشاملة . ولقد افترضنا إدراكها وتوافرها لدى قادة عملية التنمية لأنها من بديهيات العمل ومستلزماته . وإنما استعرضناها في لمحة الطائر الخاطفة لتكون مقدمة لها مع الاشارة إلى إضافة هامة وأساسية أخيرة هي أن كل فرضية مرتبطة بمجمل الفرضيات الأخرى تأثيرا وتأثرا إنها تشكل بناء فكريا واحدا ، يتكامل مع الخطة الشاملة ومع السياسات الثقافية التي تنفذها ، في مراحلها وبرامجها ومشاريعها ، وعلى هذا الأساس يجب أن تفهم وتنتقل إلى التحقيق .

٣ ـ معالم الخطة

١ ـ لقد حددت اهداف الخطة في القسم النظري في ست نقاط كما حددت مبادئها في عشر .

٢ ـ هذه الاهداف والمبادىء في طابعها المثالي انما استقيت من خمس منابع هي التي املتها :

اولاً : الاسلام بوصفه دين الله القويم ، ودين الحياة للناس تشريعا وقيما وفكرا وعملا .

ثانياً : الهوية الحضارية العربية في قيمتها الثابتة وتراثها عبر التاريخ : بوصفها عنصر التميز للثقافة العربية بين الثقافات العالمية .

ثالثاً : حاجات المجتمع العربي المعاصر والمقبل بوصفها اكثر الضرورات الحاحا في التنمية واقوى الدواعي الى التجديد الثقافي والتحديث .

رابعاً : تحديات المستقبل المتمثل في التطورات العالمية معارف وعلما وتقنية ومشاركة في العطاء الانساني .

خامساً : دفع الجمود والعدوان سواء جاء من قوى محلية ام من الاستعمار والصهيونية .

٣ ـ وترتبط الاهداف مع المبادىء من جهة ومع هذه المنابع من جهة اخرى ارتباطا عميقا متينا لتشكل مجموعة ايديولوجية واحدة متماسكة العرى ، وليترتب عليها عدد من المنطلقات والسياسات الثقافية والقطاعية .

لقد اعتبر اغناء شخصية المواطن العربي : هو الهدف الاول فالإنسان العربي هو الثروة وهو المقصود بالتنمية الثقافية ليستطيع تجاوز واقعة ومحاولة الوصول بثقافته الى الكمال الحضاري ، فالثقافة امر انساني ، والإنسان ليس اداة انتاج واستهلاك فحسب ولكنه كائن ذو قيم : ومثل ، وآفاق جمالية وفكرية وتطلعات من الرؤى والمعرفة . ولا يجوز تشويه خصائصه بهدف المزيد من الاستيعاب لمنتجات الاستهلاك والترفيه ، ولا تحويله آلة عمياء للكدح العقيم . ثم ان التنمية الثقافية لا تشتري ولا تستعار او تنقل ، وانما تكون بجد ابناء الثقافة ذاتها ، وليس بجهد غيرهم ، او بابداعهم المستعار . ان هذا الهدف ينبع من اصول الاسلام : ومن حاجات المجتمع العربي : ومن تحديات المستقبل . كما أنّ فيه تحقيقا للمبدأ الاول في ان الثقافة من الشعب للشعب ، وللمبدأ الثالث في حق الانسان في الثقافة .

واعتبر تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي هو الهدف الثاني . وانما تقوم الثقافة في جذر هذا التطوير ، وترافقه في مراحله وعيا ورفاها وسعة وتطلعا اسمى .

هذا الهدف ينبع بدوره من اصول الفكر الاسلامي ، ومن حاجات المجتمع العربي المعاصر ومن تحديات المستقبل كما انه يحقق المبدأ الاول في اغناء شخصية المواطن ، والثاني في تميز المجتمع العربي ، والرابع وهو الاهم في التنمية الشمولية .

واعتبر ابراز الهوية الحضارية هو الهدف الثالث بوصف الهوية مستودع الاصالة ، وقوام شخصية الامة في سماتها والانسانية ، وشمولها : وتطلعها الروحي السامي ، وذلك باغنائها بالجديد من الابداع والقفز بها قفزة نوعية تعيد اثبات التميز العربي بين الامم . وهذا الهدف متصل بروح العقيدة الاسلامية ونابع من ضرورة الحفاظ على قيم الامة وتراثها وخصائصها : كما انه تطبيق للمبدأ الثاني في التميّز الثقافي العربي . والسادس في احياء التراث والقراءة المستجدة له ، والسابع في التأكيد على اولية اللغة العربية ومكانها في ثقافة ابنائها .

واعتبر تأكيد الوحدة القومية الهدف الرابع فالثقافة هي ركن هذه الوحدة ومحورها الروحي والفكري ، ان هذه الوحدة لا تأتي عفوا ، ولا تنمو دون رعاية ، ولعلها بالعكس تخسر وتتآكل بالاهمال . والثقة بانها منيعة مؤيدة بوحدة الدين واللغة وهم يجب الا ننام على خدره . بل يجب التأكيد على هذه الوحدة في كل مرحلة : ومع كل عطاء لتبقى حية في الصدور والرؤوس والعمل . ونعني من هذا ، في المستوى الثقافي ، ان الوحدة الثقافية ليست مفهوما عاطفيا ، ولا مجرد مصطلح لغوي ، ولكنها ثمرة جهاد الامة المشترك عبر العصور بعد العصور ، لتوطيد الرموز المشتركة بينها ، والقيم الموحدة التي تجمعها ، والفكر الذاتي الخاص الذي يميزها . والتنمية الثقافية انما هي تمتين لهذا النسيج الروح ـ الفكري ـ القيمي الذي يجمع كل اولئك . وهذا الهدف ينبع من حاجات المجتمع العربي المتطورة ، ومن تحديات المستقبل كما انه يحقق المبدأ الثامن في قومية الثقافة ، والمبدأ الثاني في تميزها .

واعتبر التحرير القومي الهدف الخامس بوصف الحرية والديمقراطية شرطين من شروط الابداع الثقافي ، كما انهما من عناصر التقارب العالمي . وهذا الهدف بدوره يستجيب لاخص حاجات المجتمع العربي في الظروف الحاضرة ، ويحقق المبدأ الخامس في ديمقراطية الثقافة ، والثامن في قوميتها ، والعاشر في عالميتها وانسانيتها .

وأخيرا اعتبرت تنمية العطاء الحضاري الهدف السادس وهذا العطاء هو الحاجة المركزية في الثقافة العربية المعاصرة ، ولا يكون الا باستيعاب العصر علما وتقنية ومعارف انسانية ، وليس ثمة مناص من اقتحام العصر . لانه يقتحمنا برغمه . ولكن العلم والتقنية والمعارف الانسانية الحديثة ليست نباتا بريا ينبت لنفسه . وليست هبة من الله للحضارة الغربية ، وليست نقلا بدون المنظومة الفكرية التي نشأت فيها . وغاية الغايات في الثقافة العربية ان تنمي منظومتها الفكرية الخاصة وتجعلها معاصرة باستمرار . ولا يكون ذلك الا مع المدى ، وبالجهد الصادق العنيف . والتنمية المديدة المستمرة . ان هذا المبدأ انما يستجيب لاصول الاسلام في العلم والتفكير ،

ولحاجات المجتمع العربي ، ولتحديات المستقبـل ، ويحقق المبدأ الثـاني في تميز الثقـافة العـربية ، والمبدأ التاسع في تحدثيها ، والعاشر في عالميتها .

٤ ـ ان نقل هذه الاهداف الستة مع المبادىء العشرة المتصلة بها الى حيز التنفيذ العملي انما يدور على خمسة محاور من العمل هي اركان عمليـة التنمية الثقـافية ومجمـوعة الاقنيـة التي تجري التنمية من خلالها :

أ ـ محور حفظ الهوية الثقافية والحضارية .

ب ـ محور ابداع الثقافة .

جـ ـ محور تعميم الثقافة .

هـ ـ محور العلاقات الثقافية .

٥ ـ ولما كانت للتنمية الثقافية بطيئة المردود بطبيعتها ، وكانت مجالاتها عديدة واسعة الافاق جـدا ، كما كـانت هناك سيـاسات ثقـافية متعـددة قائمـة فعـلا في الاقـطار العـربيـة ، كـان من الضروري ضمن هذه التباينات ، وضمن الظروف العربية الراهنة ، وجـود نوع من التفـاوت في الالحـاح بين هـدف وآخر . وبـين حاجـة ثقافيـة واخرى . وهـذا ما يفـرض بدوره وضـع سلم للاولويات فيها بين الاعمال الثقافية تتعلق بمدى الضرورة والسرعة في التنفيذ ، رغم ايماننا الكامل بتساوي المجالات الثقافية في الشأن ، وتوازيهـا جميعا في القيمـة والخطر ، كـما تختلف الاولويـات بين قطر عربي وآخر تبعا لالحاح الظروف المحلية ، وامكان التمويل ، وتوافر الوسـائل ، وتـطور الاحوال الديمغـرافية والاقتصـادية والتعليميـة والتقنية والمجتمعيـة ، وتختلف في النتيجة المـراحل الزمنية بين مشكلة ثقافية واخرى ، وهذا كله يوجب اتباع سياسة مرحلية تتداخل فيها السياسات القطاعية مع السياسات الثقافية المرنة المناسبة تارة ، ومع الحاجـات والامكان تـارة اخرى ، عـلى ان بعض المشكلات لا يحتمل التأجيل كسد منابع الامية او الاهتمام باللغة العربية فهي مشكلات قومية عاجلة المراحل الزمنية للتنفيذ لا يجوز مهما امتـددنا في زمن الخطة ، ان تجاوز كثـيرا مطالـع القرن المقبل لان المعطيات العلوم والمعرفة وتطورات المعلومات والتقنية تأتي بتغيرات ذات تسارع رهيب يثير الدوار بالنسبة للواقفين على الضفاف والذين لا يندمجون مع التيار .

٦) نتيجـة لذلـك كله يمكن تقسيم الخـطة الشـاملة من حيث التنفيـذ إلى مـراحـل زمنيـة ثلاث :

ـ مشاريع تنفيذية قريبة المدى : ونقدر أنها يجب أن تحقق فيها بين خمس إلى سبع سنوات .

ـ مشاريع متوسطة المدى : وحدُّها الأعلى في التنفيذ خمس عشرة سنة .

ـ مشاريع طويلة المدى وهي ما يزيد على ذلك في المدة .

على أن يكون واضحا أن هذا لا يعني انفصال المشاريع بعضها عن بعض في المرحلة الواحدة

ولا عبر المراحل الثلاث كما أن المشاريع والبرامج المتوسطة المدى : أو البعيدة لا تنتظر في تنفيذها انتهاء المشاريع التي سبقتها : ولكن يجري التنفيذ متوافقا معا للمراحل الثلاث : وإنما يجري التركيز والتأكيد في كل مرحلة على الأولويات المختارة . وما التحديد الزمني سوى الحد الأخير الذي نعتقد أن العمل الثقافي بعده يجب أن يصبح جزءا من الحياة الثقافية اليومية : ومن البديهيات المقررة .

٧) أن جمع المباديء إلى المحاور إلى المراحل في خطة واحدة يمكن أن ينشأ عنه جدول من النوع التالي . وهو مثال يمكن أن يصاغ غيره من أمثاله : فليس ثمة من خطة واحدة مفروضة : ولكنها خطط وبدائل. وتقديرات لجنة الخطة هي التي أملت الأولويات المذكورة التي يمكن أن تحل محلها أولويات أخرى حسب الحاجة والظروف والإمكان .

وإذا كان الجانب الأقل والأضعف في الأعمال التي تحقق الخطة هو ما يتصل بالابداع الثقافي : رغم أنه في الواقع هو المحور الأهم والأول . فذلك بديهي لأن قضية الإبداع لا تجترح اجتراحا : والمبدعون لا يصنعون صنعا : ولكن تفتح أمامهم الفرص : ويكتشفون ويشجعون على العطاء : لتكون أعمالهم بعضاً من الثروة القومية .

٨) جدول الخطة يمكن أن يكون على الشكل التالي :

أولاً : في المرحلة ذات المدى القريب (٥ ـ ٧ سنوات) :

أ) في محور توطيد الهوية الثقافية .

ـ سد منابع الأمية وبخاصة الحضارية منها .
ـاتخاذ الأسباب لسيادة اللغة العربية (لغة وتعبيراً) : وبخاصة في المجالين العلمي والإعلامي .
ـالتوسع في إنشاء المتاحف والمكتبات العامة ودور المحفوظات وتنويعها : وابتكار الطرائق لربط الجماهير بها .
ـفهرسة جميع المخطوطات العربية .
ـالحفاظ على المدن العربية الإسلامية ، وتطوير أساليبها العمرانية في الأبنية العربية الحديثة .

ب) في محور إبداع الثقافة :

ـ إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان وحرية الثقافة .
ـالعمل على تعميم ديمقراطية الثقافة .
ـافساح المجال لجميع الطاقات المبدعة .

ـدعم كل أسباب التعاون والتكامل بين المبدعين في الاقطار العربية .
ـدعم مراكز البحث العلمي وانشاء المزيد منها .

جـ) في محور تعميم الثقافة :

اعتبار الثقافة في قيمة الخبز للمجتمع
ـ القيام باستبانة ثقافية وتوظيفها في تعميم الثقافة على ضوء المعطيات الاجتماعية والاقتصادية .
ـقومية الثقافة والحد من القطرية الضيقة .
ـالربط العضوي بين التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية .
ـإدخال مبدأ المشاركة الشعبية مع الرسمية في التنمية الثقافية .
ـتيسير التدفق الثقافي العربي .
ـالحد من الغزو الثقافي بمختلف أشكاله .
ـالبدء في اعداد جميع الأجهزة اللازمة للتنشيط الثقافي .

د) في محور إدارة الثقافة :
ـالدعم الكامل ماديا ومعنويا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سواء بسواء بالخبراء أم المشاريع أم التمويل بوصفها جهاز العمل العربي الثقافي الموحد .

ـ توحيد أشكال الأجهزة القطرية المشرفة على الثقافة .
ـزيادة نسب التمويل الثقافي .
ـتعديل السياسات الثقافية القطرية بما يتوافق مع الخطة القومية .
ـإعداد وتنفيذ بعض مشاريع الصناعات الثقافية الأساسية ودراسة الجدوى الإقتصادية والقومية لبعضها الآخر .

هـ) في محور العلاقات الثقافية :
توطيد وشائج التعاون الثقافي بين البلاد العربية بمختلف الوسائل .

ـ عقد الإتفاقيات الثقافية مع الدول الإسلامية وتبادل الخبرات معها .
ـ دراسة تجارب العالم الثالث الثقافية والإفادة منها .
ـ زيادة التعاون مع منظمة اليونسكو وما يماثلها .

ثانياً : في المرحلة ذات المدى المتوسط (١٠ ـ ١٥ سنة) :

أ) في محور توطيد الهوية الثقافية :

ـ تعميم التعريب (في التعليم العالي والإدارة والحياة العامة) .

ـإحياء الحرف التقليدية .
ـتسجيل التراث الشعبي وتنظيمه وحفظه .
ـصيانة الآثار العربية واسترداد المسروق منها .

ب) في محور إبداع الثقافة :

ـ العناية بالمبدعين الناشئين (الأطفال والشباب) والمحرومين (المرأة والمعاقون) .
ـحل مشكلة العقول المهاجرة وتوظيفها .
ـالتوسع في مراكز البحث العلمي وتكثيف عمليات نقل الخبرة التقنية من الدول التي تملكها .
ـدعم دور النشر والتوزيع العلمي بخاصة صناعة الكتابة وأعمال التأليف والترجمة .

ـ تدعيم وتثبيت حرية الثقافة وديمقراطيتها .

جـ) في محور تعميم الثقافة :

« جعل الثقافة أحد هموم المجتمع »
ـ استكمال اسباب الأمن الثقافي .

ـ توثيق الترابط بين قطاعات الثقافة والتربية والإعلام وربطها جميعا بالأهداف القومية الموجودة وتكثيف الإفادة من أجهزتها .

ـ التبادل الثقافي الحر بين البلاد العربية .

ـ التوسع في اعداد جميع الأجهزة اللازمة للتنشيط الثقافي .

ـ التوسع الأفقي (جغرافيا) والعمودي (عبر الطبقات) في النشاطات الثقافية .

د) في محور ادارة الثقافة :

ـ إقامة مراكز الدراسات للتنمية الثقافية المستمرة على ضوء التطورات المستحدثة .

ـ التوسع في اقامة الصناعات الثقافية التقنية .

ـ إقامة المؤسسات بين البلاد العربية في مجالات الثقافة المختلفة .

ـ إدخال مبدأ اللامركزية في الإدارة الثقافية والتوسع في المشاركة الشعبية .

هـ) في محور العلاقات الثقافية :

ـ الوصول إلى التكامل الثقافي بين البلاد العربية .

ـ استكمال عقد العلاقات الثقافية مع دول العالم الثالث .

ـ توسيع الحوار مع مختلف الثقافات العالمية .

ـ التوسع في نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في الخارج .

ـ إستكمال ما لم ينفذ من بنود المرحلة السابقة ومتابعة ما جرى تنفيذه .

ثالثاً : في المرحلة ذات المدى البعيد :

أ) في محور توطيد الهوية الثقافية :

ـ استمرار العمل بخطوات المرحلتين السابقتين واستكمالها .

ب) في محور إبداع الثقافة :

ـ توافر الأجواء الحرة والمريحة للمبدعين مادياً ومعنوياً وتأمين جميع الشروط الضرورية لذلك .

ـ دعم كل ما يؤدي إلى تبلور ثقافة عربية معاصرة .

ـ تعميق التطور الثقافي النوعي .

جـ) في محور تعميم الثقافة :

« الوصول إلى المجتمع المثقف »

ـ ربط مصالح الجماهير فكرياً واقتصادياً واجتماعياً بالنشاطات الثقافية .

ـ التفاعل والتكامل بين قطاع الثقافة وقطاعي التربية والإعلام .

ـ امتلاك المجتمع للصناعات الثقافية التي تؤمن لحاجاته .

ـ استكمال ما لم ينفذ من الخطوط السابقة .

د) في محور إدارة الثقافة :

ـ تعميم اللامركزية والاشتراك الرسمي ـ الشعبي المتوازن في إدارة الشئون الثقافية وتوجيهها .

ـ الوصول إلى تمويل ثقافي رسمي من موازنات البلاد العربية يؤمن استمرارية التنمية وتوسعها .

هـ) في محور العلاقات الثقافية :

ـ استكمال الخطوط السابقة ومتابعتها .

ـ الاشتراك في إقامة نظام ثقافي دولي جديد يضمن تعايش الثقافات وتعاونها في تعددية ثقافية علمية متوازنة .

ـ محاولة جعل الثقافة العربية احدى الثقافات الأساسية للعالم الحديث .

٩ ـ هذه الخطوط العامة للخطة الثقافية الشاملة في بنودها ومراحلها قد يكون من الضروري أن نضيف إليها أمرين هامين :

أ ـ المشاريع الثقافية القومية سواء منها ما حققته أو تعمل عليه أو تقترحه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أم ما يعمل له ويقترحه العاملون في القضية الثقافية العربية .

ب ـ التوصيات التي تقدم بها المفكرون والخبراء الذين شاركوا في الندوات التي دعت إليها لجنة الخطة الشاملة .

إن هذه المشاريع والتوصيات تشكل المداخل النظرية والتطبيقية لبنود الخطة : كما تقدم العناصر الفكرية والعملية للسياسات الثقافية بعامة وللسياسات القطاعية المتصلة بمجالات الثقافة كل بمفرده بصورة خاصة : ولما كانت القضية الثقافية واسعة الأبعاد فقد وجدنا عدم الحاجة إلى أن نتبع بنود الخطة بالمنطلقات أو المداخل التفصيلية إلى كل بند . وفضلنا ترك المجال حرا لقادة التنمية الثقافية كي يختاروا برامجهم وأعمالهم التنفيذية في إطار الخطوط العامة التي تدور فيها المشاريع القومية والتوصيات القطاعية : إن ذلك يجعل الخطة أكثر مرونة وقابلية للتطبيق حسب الظروف والإمكان .

٤ ـ أجهزة العمل للمشاريع الثقافية القومية

١ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات العربية الأخرى :

١ ـ إعتمدت الخطة بشكل أساسي على فرضية أساسية هي الرغبة الصادقة لدى جميع الأقطار العربية في العمل العربي المشترك بوصفه ضرورة قومية وبوصفه سبيل تنفيذ وتحقيق للخطة . ولهذا ظهرت بين مشاريعها وخططها الكثير من المشاريع العربية القومية التي تفترض هذا المبدأ ، وتفترض وجود جهاز عربي قومي فاعل يقوم بالتنفيذ والتحقيق .

ومن حسن الحظ أن يكون الهيكل الأساسي لهذا الجهاز موجوداً قائماً مجسداً في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تقوم منذ ست عشرة سنة بجانب حسن من أعمال الرعاية والتنمية في التربية والثقافة والعلوم . وقد قامت بتنفيذ عدد من المشاريع القومية المشتركة بين البلاد العربية (وسوف نعرض لها فيما بعد) . كما أنها ما تزال تعمل على تنفيذ غيرها : أو تضع الخطط لها : بكفاية طيبة : ومتابعة تستحق التقدير .

على أن حجم المشاريع العربية المشتركة التي إقترحت ضمن الخطة الثقافية الشاملة وفي المجالات الثقافية المختلفة : حجم كبير متعدد النواحي . وهو يوسع من أعمال المنظمة العربية كل التوسعة : ويزيد من أعبائها ومسؤولياتها . وهذا يعني المزيد من التوسع في جهاز المنظمة : وفي دعم هذا الجهاز بالخبراء والفنيين من جهة : وبالتمويل القومي المتفق مع ذلك كله والكافي للقيام بأعبائه من جهة أخرى .

لذلك فإن التوصية الأساسية التي تراها لجنة الخطة الشاملة هي : توجيه الاهتمام الخاص إلى هذه المنظمة القومية والإيمان بشأن رسالتها الثقافية ودعمها الكامل . بوصفها الأداة التي تعمل على توطيد الوحدة الثقافية العربية وتنمية جذورها وأركانها . إن صورة الغد الثقافي العربي إنما ترتسم فيها وبأيدي العاملين في مشاريعها القومية .

على أن هذا لا يعني قصر أعمال التنمية الثقافية العربية على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتحميلها مسؤولياتها وحدها . فإن المجال مفتوح ويجب أن يكون مفتوحاً :

- لكل مبادرة رسمية يقدمها أي قطر للقيام بأي مشروع ثقافي عربي عام . ويجب تشجيع هذه المبادرات من جانب الأقطار الأخرى والإسهام في إنجاحها وأن توزع الأعباء يُعين على سرعة الوصول إلى الهدف .
- لكل مبادرة أهلية تقوم بها المؤسسات أو الشركات العربية المشتركة ، أو القطرية ولتبني المشاريع التي تخدم الثقافة العربية . فإن اشتراك القطاع الخاص العربي في العمل الثقافي أمر في منتهى الشأن والضرورة والخصب .

وسواء أكانت المبادرات في المشاريع حكومية أم أهلية فيجب أن يشجع كل طرف الطرف الآخر على الاشتراك فيها والإسهام في العمل عليها وتمويلها وإنجاحها .

أما المشاريع الثقافية ذات الطابع القطري الخاص فمتروكة لنشاط الأجهزة القطرية التي قد يكون من الأفضل أن تقوم بها بتعاون ثنائي أو ثلاثي أو أكثر مع الدول التي تحتاج تلك المشاريع أو التي تتمتع بالخبرات فيها .

٢ ـ المشاريع الثقافية القومية :

ثمة مشاريع ثقافية قومية عديدة إضطلعت بها بصورة خاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة . بعضها صار إلى التنفيذ وبعض ما يزال مشاريع وأمنيات . وهذه وتلك هي في الواقع هي المظاهر الأساسية للوحدة الثقافية العربية . ومن أهم ما يمكن أن يقدم كمثال على ضرورة الخطة الشاملة على المستوى القومي وعلى مستوى تنفيذها ودعمها يمثل خطوة هامة نحو وعي

إمكانة الثقافة وقيمتها لدى صانعي الحاضر العربي والمستقبل العربي ، ولهذا ترى اللجنة أن مساندة هذه المشاريع القومية والتوسع فيها يمكن أن يعتبر من صلب الخطة الشاملة وبلورة لنشاطاتها . والمشاريع على المستوى القومي تمنع تكرار الأعمال في الأقطار دون مبرر ، وتوحد إتجاهاتها ، وتقلل التكاليف ، وتسمح بتبادل الخبرات العربية والإفادة القصوى منها وأهم من كل اولئك أنها تبرز وحدة الأمة العربية فكريا وفنياً وتراثاً وحاجة وتكاملاً .

ولا حصر لعدد المشاريع الثقافية العربية التي يمكن أن تنشأ في الوطن العربي لشد أواصره ، وتعميق وحدته ، وإبراز هويته الحضارية ، وتمتين عراها ، وزيادة التسارع في عمليات التنمية الثقافية القومية . ولقد اضطلعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعدد من هذه المشاريع فبدأت العمل فيها أو هيأت الدراسات لتنفيذها ، ومن ذلك معهد المخطوطات العربية منذ سنة ١٩٤٦ ، ومعهد البحوث والدراسات العربية منذ سنة ١٩٥٣ ، ومكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي سنة ١٩٦١ ، والمركز العربي للتقنيات التربوية سنة ١٩٧٥ ، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية سنة ١٩٧٤ ، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار سنة ١٩٧٠ ، والمكتب الإقليمي لشرق إفريقيا سنة ١٩٧٨ ، وصندوق تنمية الثقافة العربية الإسلامية في الخارج سنة ١٩٧٧ ، والمركز العربي لبحوث التعليم العالي سنة ١٩٨١ ، ومشروع حماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، ومشروع إنقاذ المدن العربية ، وأخيرا مشروع الحزام الأخضر لمقاومة التصحّر .

غير أن بعض المشاريع الهامة الأخرى ما تزال ، رغم شأنها وخطرها الكبير ، وضرورتها القومية القصوى ، وإمكان ربحها الهائل مجرد مشاريع على الورق تتعثر خطوات تنفيذها لأسباب شتى ، وتحتاج إلى دفعة قوية من الإيمان الروحي والقومي ، ومن المدد المادي لتتحول إلى التنفيذ ، منها ما يتعلق بمشاريع قومية أساسية مثل :

أ - مؤسسة الموسوعة العربية : إن هذا المشروع الذي بدأ التفكير به قبل ثمان وثلاثين سنة ، وتألفت له اللجان بعد اللجان ، ووضعت له الدراسات بعد الدراسات ، مايزال يتعثر ، ومع أن العصر هو عصر الموسوعات والاطلاع العام ، ومع أنه ما من أمّة في العالم من كبيرة أو صغيرة ، إلا ولها موسوعتها بلغتها أو أكثر من موسوعة ، فإن العرب وحدهم دون خلق الله لم يحزموا أمرهم في هذا السبيل رغم أنه مشروع رابح حتى من الوجهة التجارية ، إنه من أخطر المشروعات القومية الثقافية ، وأهمها مردوداً ثقافياً ، . ومادياً ، وأطولها عمراً .

ب - المكتبة المركزية القومية : وقد تكاملت دراسات الجدوى حولها للقيام بجمع الإنتاج العربي المطبوع ، والإنتاج المرئي والمسموع ، والمخطوطات العربية القديمة ، ومخطوطات الكتّاب ، والمؤلفين العرب ، والحصر الببليوغرافي لكل ذلك ، وإعداد الفهارس المشتركة بين المكتبات العربية ، والبيبليوغرافيا القطاعية ، والبيبليوغرافيا الراجعة والفهارس القطاعية

للمخطوطات وللدراسات ، والرسائل الجامعية التي تجيزها الجامعات العربية والأجنبية في الموضوعات العربية ، أو مما ألفه الباحثون العرَب . فهذه المكتبة هي إذن مركز توثيق قومي .

جـ ـ المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، والمعهد العربي للترجمة ويقوم المشروعات على أساس الخطة القومية للترجمة والتعريب التي أقرها المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم ، وقوامها : اختيار الكتب المترجمة واختيار المترجمين الأكفاء واختيار اللغات التي تجري الترجمة عنها وتوفر وسائل الترجمة من معاجم ومصطلحات ثابتة وتشجيع . على أن تجري ترجمة كتب العلوم الأساسية أولاً ، والعلوم التطبيقية ثم العلوم الإجتماعية والإنسانية ، ثم الكتب العلمية المبسطة والروائع الفكرية والأدبية .

د ـ كتابة التاريخ القومي العام : وهو مشروع ما يزال في حدود الأمنيات ، والأمة العربية بحاجة ماسة إلى إعادة كتابة تاريخها بمختلف عصوره في موسوعة تاريخية واحدة ، وبطريقة علمية حديثة ، تكشف دور العرب في الحضارة الإنسانية وتصحح المفاهيم الخاطئة في تاريخهم ، وتتحقق الفترات الغامضة وتنظم المراحل ، وترسم المسارات الكبرى ، وتعيد التوازن بين الجانب السياسي ، والجوانب الحضارية المهملة فيه من فكرية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وأثرية .

هـ ـ مشاريع الصناعات الثقافية : ولا تقوم التنمية الثقافية المستقلة إلا بها وإلا ظلت في حدود التبعية الدائمة ، وهذه الصناعات قائمة طويلة تبدأ بالورق على أنواعه ، والأحبار ، والأقلام ، والأدوات الهندسية ، وتنتهي بالمواد السمعية والبصرية ، ووسائل الإيضاح ، والمخابر التعليمية ، والآلات الموسيقية ، والأجهزة الالكترونية ، وأجهزة التصوير ، ومواد الفنون المسرحية والتشكيلية ، واللعب الثقافية وتجهيزات الرياضة . . ولا ينتج الوطن العربي من هذا كله حتى الآن إلا القليل المحدود .

و ـ المركز القومي للأشرطة التلفزيونية وللإفادة من القمر الصناعي العربي وهو مشروع لم ير النور بعد .

ز ـ متحف الحضارة العربية الذي يقوم على الآثار العربية وعلى التراث المعماري والفني ، وعلى الأعمال الفنية الحديثة .

حـ ـ المؤسسة القومية للنشر والتوزيع : وهي من أهم ما يحتاجه الوطن العربي لإيصال الإنتاج الفكري إلى أصقاعه المترامية .

ط ـ استكمال الاطار التنظيمي في المشروعات الثقافية بالتشريعات القومية اللازمة مثل : الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والمصنفات الفنية ، وقانون الآثار الموحد ، وقانون حماية

المخطوطات ، وقانون رعاية الموهوبين ، وقانون الإبداع الثقافي للمطبوعات . . وغيرها .

وتحوي المجالات القطاعية للخطة مشاريع عربية عديدة أخرى .

مراكز المتابعة والبحوث

لما كانت الخطة الثقافية الشاملة مشروعاً مرناً ، وكانت المعطيات القطرية العربية متباينة فيما بينها ، كما أن المعطيات الإجتماعية والفكرية والسياسية والإقتصادية متغيرة باستمرار وأحياناً بسرعة كبير في هذا العصر ، ولما كان من الضروري التوافق بين الخطة والمعطيات المحلية من جهة والمتغيرات العامة من جهة أخرى لذلك كان لابد من استكمال الخطة بأمرين :

١ ـ مركز المتابعة ومهمتها متابعة تنفيذ الخطة الشاملة في مبادئها وفي توصياتها .

٢ ـ مراكز البحوث الثقافية ومهمته توفير جميع الدراسات والإحصاءات والبحوث لتطوير الخطة الشاملة حسب الحاجات المحلية والقومية ووضع الخطط لذلك وأساليب العمل .

١ ـ مركز المتابعة :

إن سرعة التطورات المنتظرة في النظام الدولي لا تترك هامشاً واسعاً للتحليل البطيء والإنتظار . ولهذا فإنّ مراجعة مستمرة للبرامج والمشاريع وللسياسات المرحلية : على ضوء التحولات المحلية والدولية تصبح ضرورة من الضرورات الملحة بين فترة وأخرى .

ويجب أن تتم دون انقطاع لتصحيح المسيرة والتجاوب الحي مع الحاجات والإمكان والظروف . ونحن نؤمن إننا لم نقل ـ وليس من أحد يمكن أن يقول ـ في تنمية الثقافة العربية أو في خطتها الشاملة ، الكلمة الأخيرة ، وثمة دوماً ما يمكن أن يضاف ، وأن يغني الفكر والوسائل والعمل . وما نقدمه إنما هو مجرد « رؤية » تحاول استشراف المستقبل والإعداد له وهي تعتمد على أفكار المنظرين ، وجهود المختصين في اغنائها وتحويل مبادئها إلى واقع حي يرضي الله ، وينفع الناس ، ويبني الغد الأفضل .

من هنا تأتي ضرورة إيجاد جهاز عربي للمتابعة ، يعمل للمشاريع العربية ويشارك في الإشراف على البرامج القطرية وينسق بينها وينشط فاعلياتها ، وأنا لنجد نواة هذا الجهاز ماثلة في نشاط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد دعمها بالخبرات وتوسعة قدراتها والإيمان برسالتها القومية .

٢ ـ مراكز البحوث الثقافية :

إن إنشاء مراكز البحوث التي تهتم بمختلف الشؤون الثقافية وتطوراتها من شأنه أن يعطي الخطة الثقافية الشاملة المرونة الكافية للتوافق مع جميع المعطيات المحلية وللتنسيق بينها ، ولدفع التنمية الثقافية في خط التقارب والتماسك والوحدة . على أن من الشروط الأساسية في هذه المراكز :

أ ـ توفر جو الحرية للباحث .
ب ـ التنسيق بين المراكز العربية .
جـ ـ التنويع في الاختصاص والعمل فلكل ميدان ثقافي حاجاته وشروطه ، ولكل إقليم خصوصياته .

أولاً : فيما يخص علوم اللغة :

١ ـ ضرورة إنشاء مركز للدراسات اللغوية التطبيقية يهتم بكل ما يتصل باللغة العربية تدريساً وإعداداً وبرمجة لقواعدها واختياراً للنصوص التي تؤدي الغرض التثقيفي ووضع الخطط للتطوير اللغوي .

٢ ـ ضرورة إنشاء بنك مفاهيم يزوده ذوو الإختصاص بالمصطلحات والمفردات المستجدة التي تساعد على الترجمة والتعريب وبخاصة على تعريب الحاسب (الكمبيوتر) ، وتطويع اللغة العربية .

٣ ـ ضبط وتحديد البحوث التي تترجم إلى العربية ، مع ترجمتها على يد الاختصاصيين والتوجيه إلى ترجمة ما يحتاجه الوطن العربي من بحوث وفكر .

٤ ـ إنشاء معهد عربي متخصص في بحوث التعريب ونظم المعلومات ، مع تشجيع البحوث والدراسات العربية فيما يتعلق بتعريب الحاسبات ومتابعة نتائجها وجمع المعلوما عنها .

ثانياً : فيما يخص البحث العلمي :

١ ـ تشجيع مراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات العلمية مع توجيه اهتمامها نحو صياغة علمية لموقف عربي إسلامي من قضايا السياسة والإجتماع والتعليم والاقتصاد والتقنية وغيرها من القضايا المعاصرة ، ودون استعجال لنتائج بحوث هذه المراكز .

٢ ـ تنسيق الجهود في البحوث العلمية من خلال مؤسسة علمية عربية قومية .
٣ ـ رصد الإنتاج العلمي في الوطن العربي ، ودراسته بشكل موضوعي معتمد على

الإحصاء والأرقام ، والتوجيه إلى تغطية مجالات النقص فيه ، لاسيما وأن إنتاج البحوث العلمية العربية مجتمعة لا تكاد تصل إلى ثلث البحوث العلمية عند العدو الصهيوني .

ثالثاً : فيما يخص الفنون :

١ ـ تخصيص مراكز لبحوث الفن التشكيلي تهتم بدراسة التجارب الماضية في الفنون والمحاولات الحديثة وتقويمها ورصد التيارات المبتكرة فيها .

٢ ـ إجراء بحوث ميدانية ودراسات موسيقية وتبادلها بين الأقطار العربية للموسيقى التراثية والفلوكلورية بغية تسجيله واستلهامه .

٣ ـ إقامة مراكز تصنيف ومحفوظات موسيقية ودراسة في المعاهد الموسيقية العربية تسهل عملية التنسيق بين هذه المعاهد ويستفيد منها الدارسون بسهولة ويسر . وتساعد على دراسة التطورات الموسيقية الحديثة .

٤ ـ إنشاء مركز للعمارة الإسلامية ودراستها وتجميع وثائقها ورعاية بحوثها .

٥ ـ تشجيع مركز لجمع المعلومات حول المدن التاريخية العربية وصيانتها وتكاليف ذلك .

٦ ـ تشجيع البحوث المتعلقة بأثر السينما في المجتمع العربي واستقصاءات الرأي العام ، ودراسة نتائجها للمساعدة على المواءمة بين المنتج المبدع والمتلقي ، ودراسة خطوطها المستقبلية .

رابعاً . فيما يخص التوثيق :

١ ـ إنشاء مراكز بحوث ومعلومات وتوثيق على المستوى القومي والوطني .

٢ ـ وضع برامج البحث ذات الصلة بالشباب بالتعاون مع جميع الجهات المعنية وعلى جميع المستويات والأصعدة .

٣ ـ انتاج الفيلم الوثائقي العربي .

٤ ـ تيسير اطلاع الباحثين على الوثائق والمستندات التاريخية للوطن العربي كمصادر أولية لكتابة التاريخ العربي ورصد التطورات المستقبلية له .

والهدف من كل هذه المراكز إيجاد حصيلة كافية من المعلومات العلمية والإحصائية تساعد الباحثين وأهل الاختصاص على تطوير الخطة الشاملة وجعلها أكثر عمقاً وأكثر قابلية للتطبيق حسب الفروق المحلية من جهة أخرى دون الإخلال بمبادئها وأهدافها وتعميم الخبرات المكتسبة وتطبيقاتها .

أما على مستوى التمويل فقد كـان هناك اتفـاق على ضرورة إنشـاء مؤسسة قـومية مهمتهـا تمـويل البحـوث الثقافيـة على أن يشـارك في تمويـل المؤسسة هـذه كـل من الحكـومـات والقـطاع الخاص .

توصيات الندوات المختصة

عناصر للسّياسات والبرامج
والمشاريع الإقليميّة والقوميّة

لما كانت المناقشات التي دارت في ندوات اللجنة ذات قيمة ثقافية فكرية هامة فقد حرصنا على تلخيص خطوطها العامة وأفكارها الأساسية في مقدمة التوصيات التي قدمتها الندوات والتي أقرتها لجنة الخطة الشاملة واستأنست بها في القسم النظري من الخطة .

الثقافة بوصفها تراثاً قومياً

١ - المخطوطات

المخطوطات العربية تحمل مادة التراث العربي ، ولكنها رغم كثرتها متناثرة في الأرض ونجهل الكثير عنها ولمعالجة ذلك ثلاث مراحل يمكن ان تتواقت حسب الحالات . وليس من الضروري انتهاء احداها للبدء بالأخرى .

أولا : التعرف عليها :

أ - بالفهرسة الشاملة لموجود البلاد العربية منها . ولموجود البلاد الأجنبية وهذا العمل مجهود ضخم لا يقوم به إلاّ مشروع قومي حضاري شامل .

ب - تصوير ما يمكن تصويره وشراء ما يمكن شراؤه ليكون في الحوزة العربية .

جـ - الانتباه بخاصة للموجود من المخطوطات في المناطق المهملة .

د - التنسيق بين مؤسسات المخطوطات في الوطن العربي وإيجاد الروابط بينها وبين معهد المخطوطات العربي خططاً وأعمالاً .

ثانياً : التعريف بها ونشرها وذلك :

أ - بنشر الفهارس العلمية عنها بعد وضع خريطة تستوفي جميع مواقع وجودها .

ب - بتحقيقها على أيدي فرق عمل متخصصة على أن يجري التحقيق بشكل منظم يراعي الأولويات ويقدم الأهم على المهم فلا تضيع أي من الجهود عبثا ويمكن أن يتم ذلك في مشاريع قطرية تتكامل بعضها مع بعض .

ثالثاً الحفظ والتوظيف ولذلك جوانب عديدة منها :

أ ـ إنشاء المرافق لحفظ المخطوطات بشكل تقني وترميمها .
ب ـ إقامة هيئة عربية عليا للمخطوطات تشرف على جميع ما تحتاجه من الأعمال وتوجهها ، وتتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويكون من مهامها نشر قائمة سنوية بالمخطوطات التي تستحق الإهتمام والتحقيق في مختلف فروع العلوم ، ووضع الأولويات في ذلك .
جـ ـ تبادل المعلومات بين المراكز القطرية للمخطوطات والتنسيق بينها في جميع مراحل العمل للمخطوطات .
د ـ إعداد المتخصصين في جميع مراحل الفهرسة والتحقيق والنشر .
هـ ـ سن التشريعات التي توفر الحماية لمخطوطات والعناية بها بوصفها تراثاً قومياً .
و ـ التوسل بكل الوسائل لإشاعة حب المخطوطات وتقدير مكانتها جماهيرياً .
ز ـ بذل عناية خاصة للتراث العلمي المخطوط في جميع مراحل العمل تعرفاً وتعريفاً وحفظاً وتحقيقاً وتوظيفاً .
ح ـ إنشاء مؤسسات خاصة حكومية ـ شعبية معاً لتمويل مشاريع الفهرسة للمخطوطات ، أو جمعها ، أو تحقيق بعضها ونشرها أو تيسير سبل الحصول عليها . أو إقامة صندوق عربي مشترك أهلي ـ حكومي يقوم بذلك كله ، وفق نظام يحدد للصندوق عند إنشائه .

٢ ـ الوثائق

الوثائق هي المادة الأصلية التي تسجل فيها تطورات المجتمع كلها . ومجالات العمل الوثائقي هي الجمع والحفظ والصيانة . وفي هذا السبيل لا بد من عدد من الأعمال :

أ ـ إقامة مراكز متنوعة ومتخصصة للوثائق في كل قطر تنتهي إليها الوثائق المختلفة القديمة والحديثة على السواء . وينبغي الحرص بخاصة على الوثائق القديمة كالبرديات وسجلات المحاكم الشرعية والوقفيات والمراسم السلطانية وغيرها بجانب الحديثة كسجلات البلديات وكشوف الضرائب والجمارك ومناقشات المجالس النيابية وقرارات الحكومات . . بالإضافة إلى الصور والأفلام .
ب ـ إيجاد جميع السبل لأعداد الوثائقيين المؤهلين في تنظيم الوثائق وفهرستها وصيانتها المستمرة وينبغي أن تتنوع الفهرسة حسب الموضوع وحسب الفترات وحسب المصدر . . الخ .
جـ ـ تيسير الوصول إلى الوثائق ، ودراستها من قبل المتخصصين .
د ـ إستعادة الوثائق الخاصة بالأقطار العربية من الدول الأخرى أو تصوير ما يصعب إسترداده منها لتكون تحت تصرف الباحثين العرب . وتضمين الاتفاقيات الثقافية نصوصا تتعلق بحق الملكية والاسترداد أو التصوير للوثائق الخاصة بكل قطر .
هـ ـ إقامة التنسيق والتعاون بين مراكز الوثائق القطرية وتيسير تبادل الصور والخبرات وذلك عن

طريق تنظيم يربطها بعضها ببعض ومؤتمرات دورية تنظم علاقاتها .

و ـ الإستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال إنشاء الوثائق في التشريع لها وتنظيمها وطرائق العمل فيها دون أعمال خبرة الخبراء في البلاد الأخرى .

٣ ـ الآثـــار

الآثار وهي الجانب المادي من التراث القومي وتحمل مفهوم الترابط القومي والديمومة الثقافية للامة . كما تحمل صورة تطوراتها . والعناية بالآثار ليست ترفاً ولكنها من صميم عمليات التنمية ، وتتضمن العناية بالأبنية الآثرية وبالقطع الآثرية على السواء . وهكذا فإن من أهم أعمال الخطة الثقافية الشاملة :

١ ـ متابعة التنقيب عن الآثار في الوطن العربي للمزيد من تأصيل قيمه ، وإغناء ثروته . وقبول الحفريات الأجنبية في الوطن على ألا تخرج آثاره منه .

٢ ـ متابعة صيانة الآثار وتنظيفها ورعايتها ومنع العدوان عليها ، وإصدار التشريعات اللازمة لكل ذلك .

٣ ـ المحافظة على الموجودات الآثرية في مواقعها عند قيام المشاريع الجديدة أو نشوب الحروب أو طغيان التوسع السكاني ، ونقلها إلى مواقع أكثر أمناً أو إلى المتاحف عند تعرضها للأخطار من أي نوع وتعذر المحافظة عليها في مواقعها ذاتها والتعاون في ذلك عربياً ودولياً .

٤ ـ إجراء مسح أثري شامل للآثار العربية المعروفة ووضع فهرس تفصيلي بها وهو مشروع قومي واسع تتعاون فيه الدول العربية فيما بينها ويمكن أن تتعاون عليه مع الخبرات الأجنبية .

٥ ـ جمع البحوث الأثرية التي صدرت عن آثار الوطن العربي في مختلف العصور وتصنيفها وإصدار الفهارس الكاملة بها .

٦ ـ توحيد المصطلحات الأثرية وإصدار معجم أثري تقوم عليه لجنة مختصة وهو مشروع قومي يمكن أن تقوم عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٧ ـ إنشاء صندوق أثري قومي أو أكثر لتنفيذ بعض المشاريع القومية السابقة (كالمسح الأثري ، جمع البحوث ، صيانة الآثار) . ويوضع لذلك الصندوق نظامه الخاص في التمويل والأنفاق والمهمات . ويمكن لهذا الصندوق أن يبدأ على شكل صناديق قطرية ثم تتعاون فيما بينها . كما أن من الضروري أن تشترك في تأسيس الصندوق وتمويله مؤسسات القطاع الخاص والأفراد ليكون نابعاً من أهتمامات الجماهير متصلاً على الدوام بها معبراً عن بعض إنجازاتها الثقافية .

٨ ـ متابعة تدريس الآثار في المعاهد والجامعات العربية والتوسع في هذا المجال العلمي بما

يوازي كثافة الآثار في الوطن العربي وتنوعها الشديد والأهتمام بخاصة بتدريس الكتابات القديمة والنقوش قراءة وفهماً وترجمة نصوص .

٩ ـ إعداد المتخصصين بالتنقيب الأثري وبحفظ الآثار وصيانتها ودراستها وإنشاء المعاهد المتخصصة لتخريج الفنيين اللازمين لذلك بما يغطي الحاجة إليهم في مختلف العصور (منذ عصور ما قبل التاريخ والتاريخ القديم إلى العصور الحديثة) لأن الوطن العربي أغنى بقاع الأرض بالآثار وأكثرها تنوعاً وتبايناً بوصفه أهم مناطق الحضارات عبر العصور . ومن الضروري توفير الحوافز للمتخصصين الاثريين بوصف هذه الدراسات تحتاج إلى الهواية والإغراء التخصصي بها .

١٠ ـ الحرص على تقريب الشقة بين الآثار وبين الجماهير الشعبية بإثارة الأهتمام بها وحسن الحماية لها وتبديد النظرة السلبية إليها أو أعتبارها من بقايا الأولين ويمكن في هذا المجال تجنيد الوسائل السمعية والبصرية وبرامجها . فذلك هو السبيل الأقرب لحماية الآثار المحلية ولادخالها في الدورة الثقافية للأمة ولجعلها مجال أهتمام ورعاية مباشرة .

١١ ـ إنشاء اتحاد للأثريين العرب ومؤتمرات دورية لتبادل المعلومات والخبرات وسبل حل المشكلات .

١٢ ـ طباعة ونشر كتيبات موضوعية مدعمة بالشواهد والوثائق المتفق عليها لمعالجة التراث الأثري والحضاري العربي . ويمكن أن تكون هذه النشرات على ثلاث مستويات بعضها للأطفال وبعض للشباب وبعض للباحثين المتخصصين . ويشارك التربويون في إعدادها وتوزع بأسعار رمزية على جميع مؤسسات النشاط الثقافي .

١٣ ـ تبني أسلوب إعارة الآثار أو النماذج الأثرية لفترات محددة بين الأقطار العربية ، وبينها وبين الأقطار الأجنبية وإنشاء مصانع للنماذج الأثرية يقوم عليه المهرة من الفنيين لتزويد المتاحف العربية والأجنبية بهذه النماذج ، لتستكمل عصورها الأثرية من جهة ولينتشر تقدير الآثار العربية والأهتمام بها في الوطن وخارجه .

١٤ ـ إصدار التشريعات اللازمة لإستشارة دوائر الآثار واشتراكها عند تنظيم المدن والبلدان والطرق لتجنب خسارة بعض الآثار أو إغفال معالم أثرية قد تكون ثمينة .

١٥ ـ العمل على إستعادة آثار الوطن العربي التي سلبت منه بمختلف الطرق والأشكال والإستعانة على ذلك بمؤسسة اليونسكو والمحكمة الدولية والضغط الدولي .

١٦ ـ تشجيع المعارض الأثرية المتنقلة سواء بين أقطار الوطن العربي أو خارجه والأمثلة الناجحة في هذا المجال تفتح الطريق للتوسع فيه دعماً لتعميم النشاط الثقافي العربي ، ونشر الثقافة العربية في الخارج .

١٧ ـ الأهتمام بالحرف التقليدية (كصناعات الفخار ، والسجاد ، والبسط ، والأنية ، والتزيين . .) بوصفها من الحرف المتممة لصيانة الآثار ولكن بوصفها أيضاً من التراث القومي .

١٨ ـ تشجيع هواة الآثار على إقتنائها وعرضها .

١٩ ـ تنظيم تجارة الآثار بما يبعدها عن التهريب والابتزاز .

٢٠ ـ واخيراً العمل على حماية الآثار العربية والإسلامية من الأراضي المحتلة والسرعة في توثيق الموجود منها ، وإنشاء المراكز لتمويل ذلك . وكشف عدوان العدو عليها وتزييفه الحقائق بشأنها أو سرقتها .

٤ ـ المتاحف الأثرية

ليست المتاحف الأثرية مرافق سياحية ولا مواقع ترفيه ولا أماكن تجميع أثري ولكنها التاريخ القومي المشخص والمراكز التربوية الثقافية التي تحفظ بعض مادة الهوية القومية والإبداع الفكري والعملي والفني للأمة . وبهذا المنظور يجب الإهتمام بها وإعدادها وتنظيمها وأستخدامها . وفي هذا الصدد ترد التوصيات التالية :

١ ـ عدم تركيز الآثار في متاحف المدن الكبرى أو في متاحف محددة والأكثار من المتاحف الصغرى ما أمكن ذلك .

٢ ـ عمل نسخ من الآثار الهامة لتزويد المتاحف الأقليمية والقومية والأجنبية بها حفاظاً على الآثار الأصلية من أي خطر من جهة ، وتوسيعاً للمعرفة والثقافة من جهة أخرى .

٣ ـ اعداد الفنيين والاختصاصيين في شؤون المتاحف . وفي علم الكتابات والنقوش .

٤ ـ الآثار ليست ملكاً قطرياً فقط . ولكنها ملك قومي أيضاً فيجب أن تكون المتاحف بدورها قومية بمعنى التبادل والاعارة ، وتنظيم دورات العرض للآثار القطرية في الأقطار العربية الأخرى ، وفي العالم .

٥ ـ العناية بالمتاحف الدوارة وتنظيم دورات العرض لها في المناطق المحرومة سواء في أقطارها أو في البلاد العربية وغيرها وتنويع هذا العرض بأستمرار .

٦ ـ تحويل بعض مواقع المتاحف إلى رياض نزهة ، أو إقامتها في مواقع النزهات ليألفها الناس ، وتزول بخاصة شبهة المفهوم الوثني عنها ، ويستقر بدلا منه المفهوم التاريخي .

٧ ـ العمل على إيجاد المتاحف المدرسية المصغرة ، وعلى تعويد الطلاب احترام الآثار والعناية بها وفهمها واحترام مواقعها

٨ ـ إيجاد علاقة ترابط بين الآثار وبين المراكز الاعلامية وتنمية هذه العلاقة بالبرامج الثقافية والمشاريع التربوية والاعلامية المتفقة معها .

٥ - المكتبات العامة والمتخصصة

ليست المكتبات مخازن كتب ، لكنها بكتبها وأجهزتها البشرية والمادية بنوك معلومات ، هذه هي القاعدة الذهبية التي يجب أن ينظر بها إلى المكتبات العامة ، وأسهامها في التنمية الثقافية لا يتناسب مع كمية ما فيها من المجلدات ولكن مع مقدار ما يستفاد منها . وهكذا ترد التوصيات التالية :

١ ـ ضرورة ادخال المكتبات العربية العامة تدريجياً عالم الأنظمة الحديثة في التنظيم ، والفهرسة ، والحفظ ، والاسترجاع والإعارة . فالعصر الآتي ليس هو عصر الكتاب التقليدي ولكنه أيضاً عصر استخدامه الالكتروني تصويراً وقراءة ومراجعة وحفظاً .

٢ ـ الحرص على لا مركزية الكتاب : ويكون ذلك بوضع نظام يتيح دخول الكتاب إلى كل قرية وكل بيت وجعله جزءاً أساسياً من أثاث كل منزل . وهذا النظام يمكن أن يتم عن طريق :

أ ـ المكتبات الصغرى : وإيجاد مركز صغير للأساسي من الكتب في كل حي وكل قرية .
ب ـ المكتبات المتنقلة : بإيجاد تنظيم لمكتبة دوارة بين كل مجموعة من الأحياء أو القرى .
جـ ـ تعمل حملات دعائية : وأيام للكتاب ، ومعارض للكتب بالسعر الشعبي بهدف إقامة مكتبة في كل بيت أو نواة صغيرة لمكتبة . وشعار ذلك كله الوصول إلى الشعب القارىء .

٣ ـ إسهام الدولة في صناعة الكتاب ليصبح ثمنه في متناول الجميع ويتيسر اقتناؤه .

٤ ـ إيجاد المكتبات المتخصصة كمكتبات الأطفال ، ومكتبات الشباب ، ومكتبات للعلوم أ للآداب والشعر والرواية والقصص ، وثالثة للأدوات الالكترونية والميكانيكية .

٥ ـ يتصل بعمل المكتبات العامة عمل متمم لها هو الفهرسة التي يعمل عليها المتخصصون ولا تصبح المكتبات نشيطة حية معطاء إلا بها . وهي أنواع شتى تتناول فهرسة الكتب العربية المطبوعة ، وفهرسة الدوريات العربية ، والفهارس المتخصصة بمختلف المعارف .

٦ ـ التراث الشعبي

التراث الشعبي يتضمن مجموعة واسعة من الفنون الشعبية والمأثورات الشعبية العربية ، (والفلكلور) العربي هي كل ما صدر عن الشعب العربي من إبداع بجميع فئاته وطبقاته ، على امتداد الرقعة الجغرافية للوطن العربي ، وما مارسه من شعائر وطقوس ومراسم ، وماله من

معتقدات ، وما صدر عنه من عادات وتقاليد ، وأشكال ثقافية عقلية ومادية خاصة تمثل تفاعله مع الكون وحكمته ، وأبداعاته المختلفة على مر العصور ، مثل : اللغة المحكية ، الموسيقا ، الأشعار ، الأهازيج ، الأزجال ، الرقص ، الحكايات ، السير ، الملاحم ، الأغاني ، الأمثال ، الأديان ، الحلي ، الصناعات ، التطبيب الشعبي ، الحرف ، العادات والتقاليد وغيرها . مما عبر به الحس الجماعي ، وتفاعل بالتبادل والتداخل والالتحام والتعارض مع الثقافات الأخرى ، وتواتر عبر الأجيال حتى وصل الينا .

والتراث الشعبي العربي تراث متنوع في المكان والزمان ، متراكم الآثار ، في الوقت الذي هو فيه تراث حي متطور يعبر عن أعماق الوجدان القومي . ولهذا فهو ليس عاملاً ثقافياً فقط ، ولكنه يجب أن يعتبر عامل وحدة ، وعامل إبداع وتوعية في وقت معاً . كما يجب النظر إلى الفنون الشعبية العربية بجوانبها المادية والروحية ، على أنها وحدة متماسكة في الأسس العامة التي قامت عليها ، وفي الأسلوب الذي تؤدى به ، وفي المضمون من حيث معناه وأهدافه .

ان مادة الفنون الشعبية : على تفرعها ، وغناها ، يمكن أن تنتظم في أربعة مجالات :

١ ـ الأدب الشعبي : وتدخل ضمنه فنون القول التي تواترت مشافهة ، من اللغة المحكية وصوتياتها ، إلى الأشعار ، والأزجال ، والأحاجي ، والخرافات ، والسير ، والملاحم ، والحكايات والأمثال .

٢ ـ العادات والتقاليد : وتدخل فيها الممارسات الشعبية التي كرسها الشعب عرفاً وعادات متوارثة ، كالتنظيم الاجتماعي ، والتنظيم الاقتصادي ، وتفسير العالم ، ومختلف الشعائر ، والمعتقدات والطقوس والسحر والمراسم .

٣ ـ فنون الموسيقى والغناء والرقص الجماعي : وهو من أوسع مجالات الفنون الشعبية ، لأن كل فرع منها يتسع لميادين عدة ، وهي مع ذلك تتجلى في أكثر المأثورات الشعبية العربية مجتمعة أكثر مما تتجلى متفرقة . وإلى هذا المجال تنتمي الالعاب الشعبية ؛ وفنون التعبير بالموسيقى والغناء والرقص الجماعي ، وكل ما يتصل بحركات واشارات الجسم البشري كالظواهر التمثيلية المباشرة وغير المباشرة .

٤ ـ الحرف والصناعات الشعبية : ويدخل في هذا المجال طرق تشكيل المعادن ، وصناعة الفخاريات وتشكيلها، والعمارة ، والنجارة ؛ وأعمال الحفر على الخشب ، والأزياء ، وتشكيلات النسيج ، والتجميل ، والزينة ، وصناعة وتشكيل الزجاج .

وقد أصبحت الفنون الشعبية ، والتراث الشعبي موضوعاً لعلم هام هو علم التراث الشعبي يرفد علوم الإنسان الأخرى ، وبخاصة علم الأنثروبولوجيا ، ويعتمد على التجريب ، والملاحظة ، والاستقراء ، والعمل الميداني ، والتدوين الموضوعي .

إن دراسة هذا التراث وحفظه وصيانته تدعو إلى الأخذ بما يلي :

١ ـ البدء في عملية جمع الفنون الشعبية وتسجيلها على مستوى الوطن العربي ، ودعم الجهود القطرية التي تعمل حالياً في هذا السبيل .

٢ ـ تشكيل فرق من الباحثين والأختصاصيين للقيام بمهام التسجيل والأشراف عليها .

٣ ـ إنشاء مراكز اقليمية للفنون الشعبية تسجل فيها وتحفظ وتدرس نماذج الفنون الشعبية المحلية .

٤ ـ إنشاء مراكز قومية للفنون الشعبية تتولى مهام الجمع والتدوين والدراسة والمقارنة على صعيد قومي .

٥ ـ الأكثار من إنشاء متاحف الفنون الشعبية ، وتنظيمها وفق التقنيات والأساليب الحديثة .

٦ ـ إصدار التشريعات اللازمة لصيانة الفنون الشعبية وحمايتها ، وتشجيع انتاج الجيد منها .

٧ ـ العناية بنشر البحوث والدراسات والكتب والدوريات التي تبحث في موضوعات الفنون الشعبية العربية والمأثورات الشعبية .

٨ ـ اجراء الدراسات العلمية لتطور الفنون الشعبية العربية عبر العصور .

٩ ـ إصدار موسوعات متخصصة في المأثورات الشعبية : (موسوعة الأمثال العربية ، موسوعة الالعاب الشعبية ، موسوعة الآلات الموسيقية العربية ، موسوعة الحلي الشعبية ، موسوعة الأزياء العربية . . الخ) .

١٠ ـ إصدار مجموعات مصورة من روائع الفنون الشعبية العربية ونشرها بمختلف اللغات .

١١ ـ إقامة المهرجانات ، والمعارض، والأيام المخصصة للفنون الشعبية على أختلافها .

١٢ ـ تكوين الفرق المتخصصة في إحياء الفنون الشعبية وتوفير أسباب نموها وعطائها .

٧ ـ طراز العمارة

طراز العمارة هو أحد التعابير عن الشخصية الثقافية للأمة . وقد تعرضت المدن العربية ، التي تزيد على ٢٢٠ مدينة ، لحركة تغريب واسعة منذ أكثر من قرنين ، ودخلتها أساليب وعناصر غريبة لا تتناسب في الوظيفة ، ولا في الذوق الفني ، مع معطيات البيئة العربية ، وحاجاتها ، وقيمها الاجتماعية . فأصبحت المدن ذات شخصية خلاسية خليط ، واضحى الكثير من المدن العربية الإسلامية العريقة مهددا بطوفان العمارة الحديثة . وثمة فراغ كبير لدى المعماريين في

الدراسات الهندية الجامعية والمؤلفات وكتب العمارة ، وفي الثقافة العامة حول طرز العمارة التراثية ، وحول تطويرها الملائم للحاجات الحديثة .

ولما كان تخطيط المدن يخضع لقرارات الدولة فإنها تستطيع أن تلعب الدور الأكبر فيه ، سواء في مبانيها العامة أو في طرز العمارة الخاصة .

وفي هذا المجال ترد التوصيات التالية :

١ ـ إقامة مركز عربي للعمارة العربية الإسلامية يقوم بدراستها ، وتجميع وثائقها ، ورعاية بحوثها ، ونشرها .

٢ ـ إنشاء مركز قومي لصيانة المدن التاريخية العربية ، وإعداد الأجهزة الفنية اللازمة فيه .

٣ ـ إيجاد مراكز توثيق وتسجيل للعمارة العربية الإسلامية .

٤ ـ إقامة مراكز بحوث للعمارة العربية الإسلامية ، وتشجيع الدراسات المتخصصة فيها ووضع تاريخ علمي تحليلي لها يكون مرجعا للمعماريين في الدراسة والاستيحاء .

٥ ـ تنشيط الاعلام بجميع أشكاله ووسائله في مجال الوعي بالعمارة الإسلامية وقيمها الجمالية .

٦ ـ دراسة تجارب العمارة العربية القديمة والحديثة ، وبيان وظائفها وعناصرها الاجتماعية والاقتصادية ، بغية تنظير الفكر العمراني والإبداع من خلاله .

٧ ـ تعاون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع منظمة المدن العربية واتحادات المهندسين في مجالات صيانة المدن التاريخية العربية .

٨ ـ منح الجوائز التقديرية والتشجيعية لمختلف أعمال العمارة الحديثة ذات المضمون التراثي والابداعي . واستقطاب الجوائز الأجنبية للعمارة الإسلامية لتوجيهها لأعمال العمارة الأساسية .

٩ ـ منح الجوائز للمدن العربية المحافظة على طابعها .

١٠ ـ إقامة الأقسام الجامعية المتخصصة لتدريس فن العمارة العربية .

١١ ـ تنظيم اللقاءات الدورية للمعماريين العرب .

إقامة المعاهد التدريبية للحرفيين العاملين في فنون العمارة العربية الإسلامية .

١٣ ـ إقامة اتحاد للمعماريين العرب يوازي اتحاد المهندسين .

١٤ تشجيع التأليف في فنون العمارة العربية ، ورصد الجوائز لذلك ، وإدخال هذه المؤلفات

ضمن النشاطات الاعلامية عرضاً وتحليلاً .

١٥ ـ تكريم المعماريين الذين يقدمون انجازات ابداعية في حقل العمارة العربية .

١٦ ـ ادخال الفنون الجميلة عنصراً أساسياً في تصميم المباني الرسمية والنصب التذكارية مع التركيز على الاستفادة من التراث الفني العربي المحلي .

الثقافة بوصفها إبداعاً

في مجال الإبداع الثقافي تتوقف الآلية التنموية إلى حد كبير ، وتتقدم االموهبة ، يضمر عمل الوسائل والتنمية والصناعة ويبرز جانب العطاء الذاتي والعبقرية الشخصية بجميع أشكالها من فنية جمالية أو علمية أو أدبية ، وتنتقل الثقافة من دائرة التذوق والنشر إلى دائرة الخلق والعطاء .

والإبداع الثقافي أنواع : فهو يأتي في الكلمة شعراً ونثراً ، كما يقوم في اللون والتشكيل . وفي إعادة تصور الحياة في القصص ، ويكون في اللحن ، وفي إبداع الحركة والموقف والصورة ، . مسرحاً وسينما ، وفي البناء الفكري فلسفة وانتاج فكر ، وفي الفنون الشعبية والتزيين وتكوينات الخط . . وسواء أكان الأمر يتعلق بأي نوع من الإبداع : فإن السؤال الذي يطرح نفسه على ضمير كل مسؤول عن الثقافة ، وعن تنميتها يدور بالتحديد حول معرفة ما إذا كانت إدارة هذا الابداع وتقنيته أو تنشيطه ممكنة ؟ إلى أي مدى يمكن ذلك ؟ إن الإبداع الثقافي عامل هام من عوامل التنمية ، ويرتبط غنى هذا الإبداع بحيوية المبدعين ، وقدراتهم الخلاقة ، وبمناخ الحرية الذي تجري فيه عمليات الإبداع ، ويؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمبدعين على قدراتهم الفنية والإبداعية . كما يؤثر فيه جو الحرية الذي تتوافر حولهم . وإذا كان على السلطات أن تلعب دوراً في تشجيع الإبداع الفني فإن التناقض بين حرية الإبداع وبين البحث عن صيغة الأمان الضروري إقتصادياً وسياسياً ، والذي توفره الدولة للمبدع ، يبقى مشكلة صعبة الحل . إن على الدولة أن تعين المبدع فقط دون المساس بعملية الإبداع نفسها ، فبدون المعونة تنقطع السبل بالمبدعين ، وإذا تدخلت الدولة في الإبداع فقدت الثقافة مدلولها ، وأغلى دوافعها ، لكن الحد الفاصل بين الطرفين يبقى دقيقاً ، كما يبقى اختيار السبل حدياً كالمسيرة على الصراط . لكن جانب حرية الإبداع يبقى دوماً هو الأثمن والأقوى وهو الجانب الذي يجب أن يرجح .

مقابل ذلك ، ونظراً للمصادفات التاريخية ، ينضم إلى هذا السؤال في البلدان النامية سؤال آخر يطرح نفسه على ضمير المبدعين بدورهم هو : هل يمكننا أن نكون فنانين ومثقفين وحسب دون هدف إجتماعي ، في مجتمع تتحرك كل عناصره وتكويناته في طريق النمو ؟ إن

الإبداع الثقافي هو بالضرورة ، بالنسبة إليهم التزام إجتماعي وريادة فكرية حضارية وتأسيس للنهضة . ولعل هذا هو السبب في أن وسائل التمويل والوسائل المؤسسية تطرح نفسها بشكل حاد في الوطن العربي ، بسبب ضعفها أو سوء استخدامها في حين أن مشكلة إرادة المبدعين والمديرين في التعاون من أجل دفع عجلة التنمية الثقافية تثير عدداً أقل من الصعوبات . فالشكليات وحدها هي التي تتناولها الإعتراضات .

على أن ضرورة الإبداع الفني والثقافي أضحت حيوية جداً في العصر الحاضر حتى لدى الأنظمة الجماعية التي تميل إلى تغليب الكمية على النوعية ، وتفضيل التوافق والمطابقة على الاختلاف ، والاستهلاك المستسلم على المبادرة الخلاقة ، وبعض أقاليم الوطن العربي تتبع هذه الفلسفة . ولكن السلطات العربية تأخذ على عاتقها بصورة عامة دعم الفنانين والمثقفين سواء أكانوا مجددين ، أم تقليديين ، أم ثوريين ، أو أنها على الأقل تتغاضى في مناطق كثيرة ، عن نشاطاتهم ، إذ يبدو بوضوح أن لهذه النشاطات فائدة عامة في مجموعة السيرورة الإجتماعية . وهذه السلطات تعمل على تقديم عدد من المعونات للتعريف بنتائج المبدعين ، وتسهيل التواصل بينهم وبين جمهورهم ، على أنها جميعاً لا تغني عن إقامة المزيد دوماً من الصلة بين المنتج الثقافي والجماهير بتكثيف الإعلام ، والتحريك المتزايد للأعمال الفنية ، وبالمعارض والنشرات وغيرها . إن الجماهير هي السند الحقيقي والدائم للمنتج . وكلما زادت الصلة بين الطرفين انخفضت الأعباء عن كاهل السلطات . أو تحولت إلى أنواع أنبل وأوسع من المعونة .

إن التوصية الأساسية التي تقدم في مجال الثقافة الإبداعية عامة هي التشجيع والدفع وجعلها الهم الأساسي للجماهير في كل سياسة تنموية ثقافية . فالإبداع هو التعبير عن حيوية الثقافة ، والثقافة التي يتوقف فيها الإبداع تدخل مرحلة الجمود والسكون وتتوقف عن الحياة .

فيما عدا هذه التوصية الأولى الأساسية ليس ثمة من توصيات تخص الإبداع الثقافي يمكن أن تقدم لثلاثي : المبدع والمتلقي والمنشط .

فالثلاثة مسؤولون عن عملية الإبداع ، كل في إطار دوره فيها . على أن ثمة إضاءات عامة يمكن أن تقدم في هذا السبيل . وهي قد تحمل في وجهها السلبي نواقص العملية الإبداعية ، وفي وجهها الإيجابي نوعاً من التوجيه لتأخذ هذه العملية مسارها الصحيح المثمر ولتصبح عنصراً من عناصر المشروع الحضاري المستقبلي .

أولها :

فيما يتعلق بالمبدع : أن ثمة في الثقافة العربية بعامة نقصاً أو فراغاً في رؤية حضارية شاملة تحرك النهضة الثقافية وتستثيرها . وأي نهوض ثقافي لابد له من نظرية معرفية متكاملة ينجم عنها

موقف ثقافي مميز . ونحن مانزال نفتقد المنظور الشمولي المتكامل رغم ملايين الأبحاث في هذا السبيل . ومثل هذه الرؤية الحضارية من مسؤولية الطلائع الفكرية بالذات . وتبلورها إنما يكون بالمجاهدة الفكرية والروحية وبالمعاناة التي تضطلع بها الأرواح الكبيرة . والإبداع الثقافي عملية طليعية . صحيح أنها تعتمد على القفزة في المجهول ، وعلى ركوب التصورات ، ولكنها تتغذى أيضاً من النظريات العلمية سواء في العلوم الإنسانية - الإجتماعية أم العلوم الدقيقة ، أم التطبيقية . كما تتغذى من جذور التراث وآفاق الطموحات البعيدة للأمة . فهي القاعدة لكل منطلق فكري . وعلى المبدع أن يعمق تفاعله مع عصره ، وبيئته ثقافياً أكثر فأكثر ليعمق إبداعه ويتسع أفق نظره . وتتكامل بالتدريج النظرية المعرفية العربية . فليس ثمن إبداع أصيل خالد للأمة دون موقف ثقافي عميق أصيل ، ورؤية فكرية حضارية شاملة مميزة .

ثانيها :

الإخلاص في العطاء الإبداعي ، وإذا كنا نطالب السلطات والمجتمع بحرية المبدع ، فإننا نطالب المبدع بالمقابل بالإخلاص للذات . إنه السر في تأثير الإبداع في الناس .

الثالث :

النظر إلى المجتمع العربي نظرة جديدة على الدوام . نظرة غير عادية فيها الإنفصال والاتصال معاً . إن عمليات الإبداع الثقافي في الأدب والشعر كما في القصة والرواية وكما في المسرح أو السينما أو الموسيقى أو الإنتاج الفكري ؟ إنما هي في النظرة المتجددة باستمرار إلى عقد المجتمع ومساراته وطموحاته ، وفي إعطائه الأبعاد التي تجعل تطوره أكثر سرعة ، ومعاناته للحياة أكثر عمقاً ، ونظرته للمستقبل أكثر بعداً وشمولاً وسمواً .

أما بالنسبة **للمتلقي المستمتع** فيجب الإرتفاع بمستوى نظرته إلى الثقافة ، وإصطناع مختلف الوسائل لتتحول عنده من مجرد تسلية بريئة ، أو تزجية لأوقات الفراغ ، أو سلوك لا فائدة مادية منه إلى هم شخصي ، وإلى قيمة إنسانية ضرورية كالخبز . إن نقلها من اللهو العابر إلى الجد المقيم هو الهدف الذي يجب أن نسعى إليه بجميع الوسائل الممكنة .

وأما بالنسبة**للمنشط الثقافي** فثمة دور أساسي له من خلال السلطة التي يمثلها ومن خلال عمله في التشجيع والحماية ويتمثل ذلك في :

- التدخل لالغاء الطابع التجاري عن عملية الإبداع بأبعاد المنتجات الثقافية (من كتب ولوحات ، وأشرطة ، وأفلام ، ومسلسلات تلفزيونية ، ودوريات) عن الاستغلال المادي وتيسير تداولها بين الناس .

ـ تأهيل المنشطين للعمل الثقافي وإعادة تأهيلهم باستمرار .

ـ حماية الإبداع الفني الثقافي من عواقب التحرج الإجتماعي ، والسرقات الأدبية والفنية والإنتاجية .

ـ التوثيق والتسجيل باعتبار الإبداع ثروة وطنية قومية .

ـ فتح جميع قنوات التعاون المحلي والقومي بعضها على بعض ليغزر الإبداع وينمو بالتلاقح الدائم والتلاقي المستمر .

١ - الأديب والأدب :

يقوم الأدب في أساس الثورات الكبرى ، والأديب بحسه المرهف هو طليعة التحرك ومقدماته . وتفاعله مع الناس أساسي . حتى في وسائل التكنولوجيا الحديثة يقوم الأدباء والكتّاب وراء برامجها وأعمالها على اختلافها .

وفي عملية التنمية الشاملة لا يقل كاتب الكلمة عن مبتكر الآلة ، أو العامل وراء المحراث ، فالكل في عملية إنتاج واحدة متكاملة . بل إن إشباع الحاجات الجمالية والفنية تحمل من السعادة للإنسان ما لا تحمله الحاجات المادية له ، وما لا توفره المعدة الممتلئة .

وهكذا قدمت في إطار معونة الأديب وتنمية الأدب التوصيات التالية التي تتعلق بجانبين هما : الضمان والإطمئنان النفسي :

١ ـ تكريم المبدعين في الإنتاج الأدبي المميز بجوائز ومكافآت سنوية قومية وقطرية على غرار الجوائز العالمية المعروفة .

٢ ـ العناية بالمنتجين وتعهدهم بالدورات الاطلاعية والبعثات والمنح الدراسية ومنح التفرغ .

٣ ـ إقامة المهرجانات ، والندوات ، والمؤتمرات ، واللقاءات ، في كل ما يتعلق بالأنواع الأدبية ، على المستوى القومي ، بالإضافة إلى ما يقام منها إقليمياً .

٤ ـ العناية بالتراث الأدبي العربي ، عرضاً ، ونشراً ، وتبسيطاً ، لتقريبه من الناشئة وخلق تواصل بينها وبينه ، وزرع عادة قراءته في نفوسهم .

٥ ـ وضع حدود واضحة موضوعية للرقابة على النشر تسمح بحرية الرأي والفكر ، دون أن تسيء إلى الأيديولوجيات العامة . ويقوم بها مجلس على مستوى عال من الثقافة ومن سعة النظرة معاً .

٦ ـ إيجاد قناة ثقافية في القمر الصناعي العربي مهمتها تقديم المتميز من الأدب العربي والعالمي بمختلف أشكال التقديم والإيصال .

٧ ـ توفير العيش الكريم للمنتج الأدبي ، لئلا تشغله جزئيات الحياة عن مجاله الحيوي الفاعل .

٨ ـ التأكيد على التكامل والتنسيق والتعاون بين الأنشطة الأدبية المتناظرة في أنحاء الوطن العربي تأليفاً وتحقيقاً ونشراً وذلك :

ـ بعقد الندوات المشتركة للتعريف بالجهود وتبادل الخبرة .

ـ تكوين فرق عمل للقيام بمشاريع أدبية مشتركة .

٩ ـ إيجاد صندوق قومي وصناديق قطرية للتشجيع على الخلق والإبداع ، ذات صفة حكومية أهلية معاً ، ولها موازنات مستقلة كافية وهدفها هو عمليات التشجيع للمواهب الواعدة من الشباب .

١٠ ـ المزيد من العناية بأدب الأطفال ، وبأدب المراهقة (سن ١٢ ـ ١٧) وإعداد المتخصصين بهما وتشجيعهم .

١١ ـ ضمان الحرية الشخصية والفكرية للأديب تشريعاً ومجتمعاً ونشراً وتحويل هذه الحرية بالإحترام المستمر إلى تقاليد سياسية ـ إجتماعية مستقرة في كيان المجتمع العربي نفسه .

١٢ ـ التشريع لضمان الحقوق الإجتماعية والاقتصادية للأديب في المرض والشيخوخة والعجز ، وتقديم الإعانات للعاطلين ، وفي حالة الأمومة والوفاة والإعالة ، وإقامة النظم والمؤسسات لذلك .

٢ ـ الشعر :

١ ـ إن الشعر العربي هو أحد المقومات الأساسية للثقافة العربية ، وكان أداة التعبير المثلى عن مشاعر الإنسان العربي في نزوعه وتطلعه ، في تفاعله مع الحياة الطبيعية ، في سلوكه وقيمه الجمالية والفنية . فهو وجه من وجوه الشخصية الأدبية العربية . وقطعة من نسيجها الفكري وليس مجرد نوع أدبي من الأنواع ، ورعايته حفظاً ، وتداولاً ، وابداعاً جزء من التكوين الثقافي لكل عربي .

٢ ـ يقوم الشعر بمهمته القومية من ناحيتين :

أ ـ ترسيخ القيم العربية الأصيلة .

ب ـ تأكيد وحدة المشاعر القومية والتعبير عنها .

فهو من الناحية الأولى عامل تثبيت للهوية العربية ، ومن الناحية الثانية عامل توحيد فيها ، ولهذا لا بد من إدخاله عنصراً ثقافياً أساسياً في التخطيط الثقافي وأستغلال ما فيه من طاقات لدعم هذا التخطيط وتعميقه .

٣ ـ لما كان للشعر العربي أثره الكبير في الحياة العربية ، وكان له فيها دوره الدائم ، فيجب أن نمكن له من مواصلة هذا الدور ، وأن توفر له الحرية لأنها جزء من رسالته كما توفر له مستلزمات التجدد ، والنمو ، ومواكبة التطور الحضاري ، عربياً وعالمياً ، ليستمر معبراً عن روح الأمة في مسارها المعاصر .

٤ ـ وفي الشعر أمران : إبداع الشعر وتذوقه .

فأما الابداع الشعري تجديداً وتطويراً فلا يدخل في نطاق التخطيط ، إنه من شأن الشعراء المبدعين .

وليس من شأن هذا التخطيط أيضاً الأنحياز لشكل فني دون آخر . ولكن تشجيع هدف الخطة هو تمكين الشعر من خدمة الهوية الحضارية ، والتعبير عن الأصالة الفنية ، والوحدة القومية ، وقيم الجمال السامي .

على أن هذا التجديد لا يتم إلا بالمحافظة على الخصائص الأصلية للشعر العربي . إن له أسسه اللغوية والنحوية والعروضية الموسيقية ، وله تراثه العريق المؤثر ، وهذه الأمور وإن سميت أدوات وآلات إلا أنها الركائز التي لا بد من رعايتها عند الابداع الشعري ، والعناية بها ليست عناية بإطار الشعر فقط ولكن بمقوم أساسي من مقوماته .

٥ ـ والشعر اليوم جزء من الفكر ، ولئن كان قديماً مستطيعاً بنفسه إلا أنه في العصر الحديث لا يستغني عن أن يتغذى بمختلف الفنون . إنه حصيلة ثقافية عميقة واسعة بقدر ما هو موهبة وموسيقا وقيم جمال . فتوفر الثقافة العامة جزء من اللوازم الأولية للشاعر ، وتنمية الثقافة هي في الوقت نفسه تنمية للأرض التي ينمو فيها الشعر .

تذوق الشعر :

٦ ـ لا بد من إتاحة الثقافة الشعرية للجماهير : بنشر التذوق الشعري جمالياً للأطفال ولتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات ، ونشر التراث الشعري والديوان الشعري وربط الجماهير به بإقامة المهرجانات الشعرية ، والمجلات الشعرية ، وتثقيف الأم في البيت كعنصر أساسي في إشاعة الثقافة الشعرية .

٧ ـ تشجيع النقد العلمي للشعر ، وتحديد المصطلحات في هذا النقد ، وأيضاحها وليس

يعني ذلك التحكم في دراسته ، أو كيفية ابداعه ، أو أساليبه ولكن تمييز الغث من السمين فيه ، وفرز الجيد عن الرديء . والشعر الجديد لم يعد فيه الجديد فحسب ولكن فيه أموراً أخرى تحتاج إلى مصطلح جديد في النقد .

٨ ـ في سبيل إشاعة التراث الشعري لا بد من : الجمع العلمي للشعر العربي التراثي ، وإعداده للمراجعات وللدراسات . والعمل في ذلك متعثر وقد تقوم به الجماعات المعادية ولكننا أحق بعمله . ونحن قادرون عليه بجهد تنظيمي دؤوب .

٩ ـ يجب العناية بالمختارات المدرسية الشعرية (للمحفوظات ، والمطالعة ، والقراءة) من ناحية النوع من جهة ، ومن ناحية الزمان من جهة أخرى ، وناحية المكان من جهة ثالثة . وذلك بحسن اختيار النماذج الجيدة منها ، ومن مختلف العصور ، ومن مختلف البلاد العربية . إن الخطأ في المختارات المتداولة إنها تكون في العصر الجاهلي أو الأموي أو العباسي جيدة وقومية شاملة فاذا وصلت إلى العصر الحديث صارت اقليمية ضعيفة المستوى والأداء .

١٠ ـ الدراسات للشعر تشجع على انتاجه كما تدفع إلى حفظه وروايته ، فتاريخ الشعر بدوره ثقافة متممة ومكملة للثقافة الشعرية ولذا كان ضرورياً تشجيع الدراسات الشعرية نقداً وتحليلاً ودراسة للشعراء على أختلافهم .

١١ ـ أجهزة الاعلام أداة هامة لمعونة الشعر على رسالته القومية ويكون ذلك بابتكار الوسائل المختلفة لاستخدامها في هذا السبيل .

٣ ـ القصص :

الروايات والقصص هي أكثر الأنواع الأدبية أزدهاراً في العالم ولكنها مازالت لدينا فنوناً جديدة في العصر الحديث ، إلا ما كان منها للسيرة الذاتية . لكنها كسبت الجمهور منذ عدة عقود من السنين وأقبل عليها الكثيرون يحاولونها . ويعود ضعف الرواية والقصة الى ضعف الثالوث الذي تتكون منه العملية الأدبية جميعاً وهو الأديب والناقد والقارىء ، وتدارك ذلك يكون من خلال عدة أمور منها :

١ ـ ترجمة الأدب الروائي العالمي ترجمة جيدة ، فكثير مما ترجم منه سيء اللغة ، سيء الأختيار ، حتى الآن . وهو ليس بالكثير تنوعاً وعدداً ، وإن لم يخل من محاولات جيدة . ومن الخير العودة إلى ترجمة أعلام الرواية العالمية من خلال خطة منظمة ، تضعها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويشرف عليها مركز الترجمة التابع لها .

٢ ـ كتابة تاريخ الرواية العربية الحديثة ، قطرياً وقومياً ، بشكل تحليلي نقدي .

٣ ـ فهرسة الرواية العربية ، وهو لم يوضع بعد رغم خطره .

٤ ـ العناية بالتراث الروائي الشعبي واستلهامه .

٥ ـ توفير الفرص والامكانات لزيادة ثقافة الروائي والناقد .

٦ ـ إصدار المعجم النقدي الخاص بالفن الروائي .

٧ ـ إصادر مجلة للرواية على أن تكون قومية متخصصة تنشر الروايات والدراسات .

٨ ـ مشاركة أجهزة الاعلام ببرامج دورية يقوم عليها النقاد والكتاب لتقديم الروايات العالمية ، وتحليلها ونقدها وبيان طرائقها .

٩ ـ تنمية الدراسات الجامعية التي تعنى بفن الرواية ، والقصص .

١٠ ـ رصد الجوائز القطرية والقومية للمبدعين من الروائيين والقصصين .

١١ـ إصدار طبعات شعبية من الروايات العربية والروايات العالمية المترجمة ، مع التقديم لها بدراسات توجيهية وتحليلية .

٤ ـ المسرح : (الكتابة للمسرح ، والعملية المسرحية)

بالرغم من أن المسرح ، بشكله القائم ، هو واحد من الأنواع الأدبية الحديثة في الأدب العربي إلا إنه يحتل اليوم مقامه الأساسي في العملية الثقافية سواء لدى الخاصة أو على مستوى الجماهير . فقد استطاع تجذير ذاته في الذهنية العربية بسبب اهتمامه بقضايا الإنسان ، والتصاقه المباشر بوجدان الشعب ، وبالرغم من العديد من المعوقات مثل قلة النصوص المسرحية ، وتمركز المسارح في العواصم والمدن الرئيسية ، وازدواجية لغة الحوار ، وضخامة التكاليف بالنسبة للمردود ، وسوء نظرة بعض الناس لفن التمثيل ، بالإضافة إلى المشاكل التي نجمت عن التقدم التقني كظهور مسرح التلفزيون ، وتسجيلات الفيديو ، وانتاج التمثيليات الالكترونية ، فإن ثمة نشاطاً مسرحياً ثقافياً واسعاً يعطي المسرح مشروعيته الحضارية بوصفه وسيلة ثقافية بامتياز .

والمسرح عملية ثقافية معقدة تشترك فيها فنون عديدة وتحتاج إلى التوقف عند جوانبها المتعددة المتشابكة فهو من جهة علم يقوم على أساس علوم عديدة طبيعية وإنسانية ، وهو من جهة أخرى خطاب بالجسد ، وينبغي بحثه من خلال أجهزة الجسد كما أنه فن يؤثر من خلال ما هو جميل . والجمال مجموعة قيم تنتظم داخل علم الجمال ، والمسرح أخيراً استبطان للذات الإنسانية ، لذا كان ضرورياً أن يتعاون مع علم النفس والعلوم الأخرى كعلم الاجتماع ، واللسانيات ، والتاريخ ، والرمزية ، والأجناس ، وهذا كله يعني أنه مركب معقد وكل متكامل في الوقت نفسه . والنجاح فيه كوسيلة ثقافية أمر له أهميته ، ويقتضي عند التخطيط ، التوقف الطويل عنده ، لا لاجتماع عدد من الفنون فيه فقط ، ولكن لأن ما يقترح للمسرح من التوصيات يمكن أن ينقل

ويطور ليكون أيضاً توصيات مماثلة لتحريك الآداب والفنون الأخرى .

١ ـ ثقافة المسرح في عناصرها ودورها :

الهم الأساسي للمسرح أن يسهم في تكوين هوية عربية أصيلة مميزة ، على أنه يزدهر مع ازدهار المجتمع ، وينحط بانحطاطه . وحرية الكاتب والممثل هي الأساس في العمل المسرحي ، وفي الابداع فيه وله .

ولعل الأشكال الحقيقي هو الشكل الدرامي للمسرح الذي نريده للمستقبل وكيف يحمل قيم هذه الأمة ويعبر عنها ؟ .

وأهم ما في المسرح أنه يبسط الفكر الثقافي ويضع وجهات النظر المختلفة على خشبة واحدة وينشر ، بسبب كونه قطعة من الحياة ، مختلف الأفكار . حتى المسرح الهازل هو في أعماقه جدي لأن ما يعكسه من الصور الكاريكاتورية للمعائب والأخلاق والناس والشخصيات وعلاقاتهم عملية ثقافية من الدرجة الأولى .

ليس من الهام تأصيل المسرح تراثياً ، فلم يكن لـدينا تـراث مسرحي ، بـالمعنى الحديث المعروف ، لأن المقامة ليست شكلاً مسرحياً وإن كان فيها إمكان الشكل المسرحي .

والملاعبون والملهون والمضحكون في التاريخ الإسلامي هم أشكال مسرحية ، كما أن خيال الظل شكل مسرحي آخر . وفي العهد المملوكي والعثماني كانت ثمة أشكال أخرى من العروض المسرحية تقدم للحكام والسلاطين وأشكال أخرى للعامة . والشكل المسرحي الغربي هو الشكل الأخير السائد وإن لم يكن بالوحيد . ولقد اصطنعناه منذ أوائل عصر النهضة .

والسنوات المائة والأربعون التي مرت على ظهور المسرح العربي حتى الآن أضحت اليوم جزءاً من تاريخ المسرح ، ومن تراثه وتقاليده . ولا يمكن اغفالها عند الحديث عن مستقبله ، والتخطيط له ثقافياً وعملياً . ولا يمنع هذا أبداً من أن نعمل على تطويره وتغييره ، واصطناع أشكال أخرى له نرتضيها وترتضيها قيمنا وطموحاتنا الثقافية .

٢ ـ مجالات الضعف في المسرح :

على أن المسرح جزء من كل ، وصعب أن نجد مسرحـاً متقدمـاً ضمن ثقافـة متخلفة . ومشاكل المسرح وجه من وجوه الضعف الثقافي العام إلى حد كبير ولا يمكن أن يفهم إلا في إطار الثقافة العربية الحديثة وأشكالياتها .

ومن أسباب ضعف المسرح وبالتالي ضعف دوره الثقافي أمور عديدة تتصل بعلاقة المؤسسات الرسمية به ومنها :

أ ـ اعتباره مجرد ملهى تؤخذ عليه ضريبة الملاهي ويعامل معاملتها .

ب ـ كونه في الغالب مسرحاً رسمياً . وهذا ا أدى إلى قصوره ، وتراجعه ، وعدم اتصاله بالحياة العامة فكأنه مسرح طبقة لا مسرح شعب ومكان رسمي لا مسرح الحياة العامة .

جـ ـ ومن الأسباب الاضافية ما يتصل بالمواقف الفكرية التقليدية منه : كالتحرج الديني ، والتحرج في إظهار المرأة على خشبة المسرح ، والأنفة من العمل التمثيلي عامة باعتباره مهنة السوقة . . واضعاف المسرح بهذه الأفكار يضعف من دوره الثقافي .

د ـ ومنها منافسة القطاع التجاري وإنتاجه الهابط للعمل المسرحي الجاد تلعب دورها في ضعف الدور الثقافي للمسرح . ولا بد من أن تتبنى الدولة دعم هذا العمل ليستطيع المنافسة ، وتضيق على الانتاج الهابط التجاري في الاذاعة والنشر .

هـ ـ ومنها مصادرة حرية المسرح سواء في التأليف أم في مراقبة الأداء ، وحجب المعونات وهذا ما يدفع المسرحيين إلى طلب السهل من النصوص التي لا ملامح لها ، وتقديم العروض المعتمدة على الهزل دون أي عمق ثقافي .

و ـ ومنذ فترة ظغى على سطح الحياة العربية ، وبالمفهوم الطبقي ، والمعنى القيمي ، قاع المجتمع ، وصار المسرح (ومعه السينما والفيديو) يقدم لغة هذا القاع وفكره وقيمه ، تقديم عرض وطرافة ، لا تقديم تصحيح وهدف مما يلغي رسالة المسرح الثقافية ويهبط بدوره الابداعي .

ز ـ والمسرح لدينا أيضاً لم يتضمن بعد أي ثورة ثقافية ، مع أنه مؤهل لها . إن الشكل لا يكسب المسرح هوية ذاتية ولكن الابداع هو الذي يعطيه المضمون الثقافي المميز .

وأساس الابداع المسرحي هو النظر إلى المجتمع نظرة جديدة . بعين النقد والبناء معاً . إن الكاتب المسرحي في كثير من الأحيان أديب فنان ذو رؤية فكرية وهو الذي يغير من صورة المجتمع بالقيم التي يطلقها . والكتابة المسرحية ما تزال إلى اليوم ، ورغم جدية الجهد ، محاولات بين النجاح والخذلان .

ح ـ وأخيراً هناك ازمة عالمية للمسرح ونحن لا نشكو وحدنا منها فالدول المتقدمة أيضاً تشكو . وقد أعدت اليونسكو دراسة كشفت أن الدول الراسخة في التقاليد المسرحية تشكو من الأزمة ، وتعللها بثلاثة أسباب ، السياحة ، والسيارة، والتلتفزيون . وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في شيء هام هو نقل التلفزيون إلى الريف والقرى . أما أن يقوم في كل قريةمسرح فهو ضرب من الأحلام ـ ولكن أن ننقل بالتلفزيون مسرح المدن الى القرى فأمر ممكن وسهل . ويؤدي الغرض في نقل المسرح .

٣ ـ لغة المسرح :

لغة المسرح لا تعني فقط اللفظ . فالمسرح له لغته الخاصة المكونة من عدة طرائق في التعبير .

ففي التمثيل شيء من غريزة التقليد ، والمحاكاة ، وهو نوع من لغة المسرح . والاحتفال أو الفرح الجماعي له تعبيره وهو من لغات المسرح ، والتعبير الجماعي بشكل رقص وغناء هو بدوره لغة . وإذا جاءنا من أوروبا شكل مسرحي معين للأداء والتعبير على الخشبة ، فليس ذلك بالشكل النهائي ولا الوحيد للتعبير المسرحي الذي يمكن أن تكون له نماذج أخرى .

ليس ثمة اذن مسرح واحد ولا لغة واحدة للمسرح ولا بد من ربط المسرح بطرائق تعبيره الخاصة ، وربطه بنا نحن ، وبتطلعاتنا للمستقبل . وبهذا يدخل في لغة المسرح الوجدان وطموحات الإنسان العربي ، وحوار الآداب والفنون العربية بعضها مع بعض فلماذا لا نحاور الوشم مثلا والمنمنمات والمقامات ؟ إن هذا الحوار هو الذي يغني ، وهو الذي يخلق للمسرح العربي لغة جديدة ، وطرقاً جديدة من التعبير .

على أن لغة المسرح المحكية يجب أن تكون العربية السليمة لتكون تراثاً مسرحيا مشتركا ، كما في الرواية والقصة والشعر .

صحيح أن كثيراً مما كتب للمسرح كان بالعامية ، وربما كان ذا مستوى رفيع ، ولكن تكوين تراث مسرحي عربي يصلح للتمثيل في أكثر من مكان ، ويربط بين الأقطار العربية ، لا يمكن أن يكون إلا باللغة الفصيحة السليمة .

إن قضية اللغة قضية أساسية جداً . وما دام اللقاء ضمن إطار قومي لا بد من التركيز على اللغة الفصحية ، ولا بد من تشجيع مسرحها قطرياً وقومياً .

ولا ينفي ذلك وجود مسرح (أو سينما) باللهجات المحلية . فإن ذلك ينعش المسرح العربي (والسينما) ويربطها بالجماهير . وإذا شئنا الوصول إلى القطاع الكبير من الناس فيجب مخاطبتهم بلغتهم شريطة السير التدريجي بهم نحو المشترك من التعابير والفصيح السليم منها .

على هذه الأسس كلها ترد التوصيات العامة التالية التي يمكن أن يعمم معظمها أيضاً . وينسحب على الأنواع الأدبية الأخرى . وبخاصة ما يتعلق بالأدب المسرحي ، والسينمائي ، وحرية موضوعاتها أو نقدها وتذوقها ، أو يتعلق بالتزيين المسرحي والسينمائي وبالموسيقا المسرحية والسينمائية :

١ ـ من الأعمال الأساسية والأولى في التخطيط للمسرح : العناية بالاحصاءات والدراسات الميدانية والاستقصاءات الخاصة بأوضاع المسرح في أقطار الوطن العربي ، وتحليلها والافادة من نتائجها في دراسة أوضاع المسرح العربي الراهنة ؛ واستبانة ملامحه العامة وقسماته الخاصة ، ووضعه بين الأنشطة الثقافية الأخرى ، والتخطيط لمستقبله .

٢ ـ فنان المسرح هنا يعني كل من يشارك في العملية المسرحية من مؤلف ، ومخرج ، وممثل ،

وفني ديكور ، وفني إضاءة ، وموسيقا ، ومدير مسرح ، ويجب أعتبار فنان المسرح ثروة قومية ينبغي المحافظة عليها واحاطتها بالرعاية والتقدير وتوفير الحياة الكريمة له .

٣ ـ توفير الأجواء الحرة للأنتاج المسرحي تأليفاً واداءاً وقصر الرقابة المسرحية على ما يمس الأخلاق العامة والمباديء والقيم الكبرى فقط .

٤ ـ العناية باستلهام التراث موضوعاً وشكلاً في تأليف النصوص المسرحية ، وتشجيع الابداع المسرحي ورصد الجوائز له .

٥ ـ إتاحة الفرص للفنان المسرحي لصقل مواهبه وتطوير فنه ، وذلك بتوفير المؤسسات التعليمية وتطويرها وإقامة الندوات الدراسية ، والحلقات التدريبية ، والمختبرات ، والمواد التقنية ، ومنح التفرغ والبعثات .

٦ ـ إعادة النظر في برامج معاهد الفنون المسرحية والبرامج الجامعية ، وإقامة الروابط بينها ، تبادل خبراتها ، وتطويرها بمايساعد على تخريج جيل من فنيي المسرح المتفوقين إبداعاً ، وأداءً والاستعانة بالمسارح التجريبية لنقل الثقافة المسرحية لفناني المسرح .

٧ ـ العناية بتخريج الناقد المسرحي الذي يجمع بين الثقافتين الأدبية والفنية معاً . وتوخي الوسائل المختلفة لتثقيفه ، وتطوير خبراته ، ومن هذه الوسائل البعثات والدورات التدريبية ، والندوات المتخصصة ، والمختبرات .

٨ ـ توفير الدوريات المتخصصة للنقد المسرحي ، وتأليف الكتب التي تتناول النقد المسرحي ، نظرياً وتطبيقياً ، وترجمتها .

٩ ـ رفع مستوى التذوق المسرحي عند الجمهور وذلك بالعناية بمسرح الطفل ، والمسرح المدرسي ، والمسرح الجامعي ، ومسرح العمال ، وفرق الأقاليم والنواحي وإقامة المسرح المتنقل ، والقوافل الثقافية ، وقنوات الاتصال الأخرى لهذه الغاية .

١٠ ـ تشجيع إنشاء الأندية والجمعيات المسرحية ، وإقامة المهرجانات المسرحية وخاصة في الأقاليم والقرى التي لا يصلها الانتاج المسرحي بانتظام .

١١ ـ ادماج مادة المسرح في مراحل التعليم المختلفة ، وفي مرحلة مبكرة ، وإدخاله في هوايات النشاط المدرسي ، وفي تدريس الآداب والفنون الشعبية .

١٢ ـ الأجهزة البشرية والمرافق جزء مكمل وأساسي من العمل المسرحي . ولهذا يجب أن يكون للمسرح هيئات مستقلة تشرف عليه مؤيدة من السلطة ، وإن يرتبط إدارياً بوزارات الثقافة في أقطار الوطن العربي ، أو بما يقوم مقامها .

١٣ ـ توفير المرافق ودور العرض المجهزة تجهيزاً تقنياً حديثاً ، وخاصة في المحافظات والأقاليم والقرى وبأكلاف مالية مقبولة .

١٤ـ العناية برفع مستوى التنظيم والأداء للفرق الوطنية التي تمولها الدولة حتى تتمكن من الصمود أمام المسرح التجاري ومسرح التلفزة .

١٥ ـ العناية بالفرق الخاصة وبفرق الهواة إذا توفر فيها المستوى المقبول من العمل المسرحي الجاد .

١٦ ـ الأهتمام بالمركز القومي للبحث والتوثيق المسرحي الذي أوصت بانشائه اللجنة الدائمة للمسرح العربي ، حتى يتمكن من النهوض بدوره في خدمة المسرح العربي حاضراً ومستقبلاً وذلك بهدف : توثيق النشاط المسرحي على المستوى القومي . وإنشاء بنك للمعلومات المسرحية ، ومكتبة فيديو للعروض المسرحية العربية المتميزة ، وإصدار حولية المسرح العربي ، ومجلة مسرحية قومية ، ونشر التراث المسرحي ، وكتابة تاريخ المسرح العربي ، وموسوعة المسرح .

١٧ ـ إنشاء المراكز القطرية للبحث والتوثيق المسرحي ، وتشجيعها ، وتمويلها لتوثيق الحركة المسرحية المحلية في كل قطر ، وتزويد المركز القومي بالمعلومات والمواد التي تدخل في نطاق اختصاصه .

١٨ ـ تشجيع الانتاج المسرحي المشترك بين دولتين أو أكثر من الدول العربية .

١٩ ـ إستضافة الفرق المسرحية العربية وتسهيل انتقالها بغية تبادل الخبرات والتجارب المسرحية . ودعم التواصل الفني العربي .

٢٠ ـ إقامة مهرجان عربي عام للمسرح بصورة دورية يشرف عليه جهاز قومي خاص للفنون يتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢١ ـ عقد اجتماعات دورية للعاملين في المسرح ، بمختلف اختصاصاتهم للنظر في مشكلاتهم ولتبادل الخبرات والآراء وتنظيم حركة الفرق والمهرجانات والعروض .

٢٢ ـ تقديمالدعم المادي والمعنوي لاتحاد المسرحيين العرب .

وثمة توصيات تتعلق بالمسرح خاصة ومنها :

١ ـ نشر العروض المسرحية ، بتقديم وسائل الاعلام الجماهيري للنماذج المترجمة بدقة من المسرحيات العالمية والتي يعقبها عرض تحليلي .

٢ ـ تنظيم الدورات التدريبية ، وفرق العمل التي تنظم دورياً ، ويشترك فيها النقاد

والكتاب ، وتلقى فيها المحاضرات الأدبية والحرفية ، إنها بالإضافة إلى التجديد الدائم في العمل المسرحي مجال للهواة ، ولاعادة تكوين الخريجين ، وللقاء على المستوى القومي .

٣ ـ تنظيم البعثات التدريبية : والأكثار منها . إن ذلك سيختصر مراحل التدريب اللازمة لأي كاتب وممثل .

٤ ـ الأكثار من المنح الدراسية للناشئين ومنح التفرغ للكتاب .

٥ ـ إقامة المهرجانات المسرحية المحلية دورياً (كمهرجان دمشق وأيام قرطاجة) ودعوة الفرق الأخرى العربية اليها والفرق الأجنبية .

٦ ـ تنظيم اللقاءات السنوية للكتاب المسرحيين والنقاد قطرياً وإقليمياً وقومياً .

٧ ـ استخدام المسرح التجريبي الذي يحتضن الكتاب الناشئين وقد شهد الغرب عدة ثورات مسرحية من خلال هذا المسرح .

٨ ـ فتح سلسلة من نوادي المسرح التي تجمع المناصرين له وتفتح المجال لنشاطاتهم .

٩ ـ إنشاء مراكز الثقافة المسرحية : وهي لتحصيل الثقافة المسرحية للكاتب والحرفي والناقد والباحث .

١٠ ـ إقامة متحف المسرح : الذي يجمع تراثه ، وليس في العالم العربي سوى متحف واحد في مصر . ولا بد أن يشمل النصوص ، والأدوات ، والأثاث ، والصور المجسمة ، والدراسات النقدية ، والشهادات المعاصرة .

١١ ـ إعداد الناقد المسرحي فليس لدينا إلا الأديب الذي ينظر للنص أو الحرفي الذي ينظر للعرض والناقد المسرحي هو الذي يجمع الطرفين .

١٢ ـ إقامة المركز القومي للدراسات المسرحية ، وهو مؤسسة علمية شاملة تنهض بمسؤوليات ثقافية ودراسية على مستوى الوطن العربي كله تخطيطاً وتنفيذاً وتقوم بما يلي :

ــ إصدار معجم الفنون المسرحية .
ــ الإشراف على وضع تاريخ للمسرح العربي .
ــ إصدار موسوعة المسرح العربي .
ــ إصدار فهرس المسرحية المؤلفة والمترجمة .
ــ نشر تراث المسرح العربي .
ــ إصدار المجلة المسرحية القومية .
ــ إصدار حولية للمسرح العربي .

ــ نشر النصوص المسرحية المعاصرة .
ــ نشر النصوص المسرحية المترجمة .
ــ إصدار الروايات المسرحية المؤلفة والمترجمة .

١٣ ـ تنويع المسارح بايجاد :

١ ـ مسرح الطفل ومساعدة العاملين عليه وبناء مسارحه النموذجية ، وإقامة مهرجانات سنوية له ، وتوزيعه في المدينة والقرية على السواء .
٢ ـ المسرح المدرسي وتعليمه الطلاب على شكل نصوص أدبية ضمن البرامج التعليمية . وهو وسيلة تربوية بجانب مؤداه الثقافي .
٣ ـ المسرح الجامعي الذي يحمل قضايا الشباب الداخلية ، ويعبر عن اطلالتهم الخاصة على العالم .
٤ ـ المسرح العمال : الذي يملأ فراغ العامل كالرياضة . وتقام لـه المهرجانات السنـوي . كما يستضيف الفرق المحترفة ، ويشجع التنمية الثقافية للطبقة العاملة .
٥ ـ المسرح الوطني : أو دعمه حيث يوجد . وهو ضرورة حضارية لأنه وجه ثقافة البلاد وتكون له شخصيته المعنوية ؛ واستقلاله الأداري والمالي . ويقدم النماذج المسرحية الناضجة والعالمية .
٦ ـ المسرح الجهوي ، وهي فرق الأقاليم التي تتولى وزارات الثقافة إنشاءها . ولها مساعداتها المالية التي تشجع التأليف المحلي ، والتمثيل ، والعروض والصناعة المسرحية .
٧ ـ مسرح الهواة : وهو المدخل إلى اكتشاف المواهب . ويدخل في نشاطات رعاية الشباب ووزارات الثقافة . وتشكل له اتحادات وروابط ، وترصد له الجوائز والمنح المالية والتجهيزات المسرحية والتسهيلات .
٨ ـ المسرح الجوال : الذي يقوم على الفرق المتنقلة لتفادي مركزية المدن ويقدم عروضه في الأقاليم والقرى بشكل دوري ، وفي مسرحيات مبسطة تجمع محاولة الترفيه الى التثقيف .
٩ ـ المسرح التجاري : وبالرغم من هدفه المادي فانه يمكن بالتوجيه والرقابة أن يصبح أداة تثقيف ناشطة ـ وتتولى النقابات المسرحية الأشراف عليه .

١٤ ـ تشجيع الفنون والأعمال التي يعتمد عليها المسرح وهي عديدة متنوعة ، كالبناء ، والتزيين ، والرسم ، والأثاث ، والإخراج ، مما تقوم عليه الورشات المتخصصة فهناك :

١ ـ فن العمارة في المسرح العربي وهو غريب عنا وقد صمم وفق هندسة مغايرة لطبيعة الفرجة العربية القائمة على البساطة ، وعلى المشاركة في الحقل وفي التمثيل ولا بد من تصميم جديد .
٢ ـ فن التزيين (بالمنمنمات والتعبير الخطي خاصة) ويجب أن يدخل المسرح ، لأنه من الفنون الشعبية العريقة فينا ، وهي كتابة بالصورة ، وتعبير بالشكل واللون والظل واللون ، كما أن الخط فيها يصبح أداة ، وغاية ، وعنصراً من عناصر التزيين .

٣ ـ فن الأهازيج : باعتباره تعبيراً جماعياً عن حس جماعي يرافق العرض المسرحي . ويجب أن نعرف كيف نكتب النص ، وكيف نحوله إلى حركة جماعية ، وتعبيرية ، ورقص ومناخ مسرحي .

٤ ـ الأزياء : واختيارها أساسي في التعبير عن الفضاءالداخلي والخارجي للشخصيات المسرحية . ولكي يجد المتفرج فيها نفسه وغيره . ومشكلته ومشكلة الآخرين في وقت معاً .

٥ ـ الوشم : وله بعدان أولهما جماعي والثاني علاجي سحري ، ويمكن دراسته ميدانياً إلى جانب الحناء وتوظيفه في التزيين والملابس والكتابة والإضاءة .

٦ ـ خيال الظل ، واستخدام الشخوص وتقلب الأصوات .

٧ ـ المسرح الغنائي : وهو وسيلة لتطوير المسرح ولإخراج الأغنية عن طريقها الفردي المسدود ، وجعلها جماعية وإدخالها في الحوار لاثرائه ، وللتقارب بين اللغة المحكية والمكتوبة .

١٥ ـ إن الهدف من كل هذا هو :

١ ـ العودة إلى صيغة المسرح الشامل التي تحوي التمثيل الصامت ، .وخيال الظل وليس الدمى وكوميديا السيرك والغناء .

٢ ـ وهو الأهم ، السعي إلى إنشاء مسرح عربي شكلاً ومضموناً ولا يعني هذا الانفصال عن العالم ؛ كما لا يعني النظرة العدائية والسلبية إلى الغرب لأننا إنما نقصد بناء بيتنا لا هدم بيوت الآخرين ، ونقصد الخروج من دائرة التبعية إلى دائرة الابداع الذي يربطنا بالعالم على مستوى الند للند .

٥ ـ الدراسات الأدبية والنقد والمقالة :

هذه الأعمال الأدبية رغم تكاثر المجالات الأكاديمية التي تتناولها بالبحث والتحليل وماتزال كماً وكيفاً دون المستوى المطلوب عمقاً وشمولاً وكثرة . ومن المؤسف أن تكون خير الدراسات عن أدبائنا الكبار الأوائل قليلة وأن تكون الدراسات عن شعرائنا المعاصرين ، أو مسرحنا ، أو كتّابنا أكثر قلة . بل يلاحظ أن المستوى في الدراسات الجادة يتراجع لأسباب عديدة منها التطلع الطبقي ، والرغبة في الثراء السريع ، وتقلص الإهتمامات بالدراسات الإنسانية ، وقلة التفرغ ، وعدم توافر المؤسسات المشجعة للبحث العلمي ، ولابد في هذا السبيل من توافر الوسائل الأساسية ومنها :

١ ـ توافر المكتبات كاملة التجهيز بالمراجع والمصادر .

٢ ـ تجديد ثقافة الباحثين بشكل مستمر بأحدث النظريات والمناهج وذلك بتوفير وترجمة أهم المصادر الأدبية الأجنبية ، وتيسيرها للباحثين في خطة مرحلية منظمة وعلى أساس قومي شامل .

٣ ـ دراسة نظريات النقد الأدبي التراثي في ضوء المناهج الحديثة ، وإعادة تنظيرها ونشرها على

المستويين الأكاديمي والأدبي .

٤ ـ إعداد فهرس شامل متجدد لما ترجم إلى العربية من كتب الدراسات الأدبية الأجنبية والنقد ، وتوفيره للباحثين .

٥ ـ التخطيط لترجمة أهم الدراسات الاستشراقية الأدبيةوالتاريخية والفلسفية ، وإعداد فهرس شامل بما ترجم من كتب وبحوث المستشرقين في هذه المجالات .

٦ ـ إجراء دراسة إحصائية تحليلية لما ألف بالعربية من الدراسات ، وإصدار فهرس شامل بها .

٧ ـ وضع خطط مرحلية لاستكمال الدراسات الأدبية سواء في العصور المهملة أو الأدباء والشعراء والمسنين ، ورصد المكافآت المجزية لأصحابها .

٨ ـ توفير المنح والجوائز للمتميزين في الدراسات المنهجية ، وفي النقد وفي المقالة الأدبية .

٩ ـ إصدار معجم لأعلام القرنين الأخيرين في الفنون الأدبية المختلفة .

١٠ ـ إصدار موسوعة للأدب العربي الحديث .

١١ ـ إصدار فهرس تحليلي للدوريات العربية الأدبية في العصر الحديث .

١٢ ـ إنشاء مركز قومي للدراسات الأدبية والنقد .

١٣ ـ إنشاء مركز قومي للدراسات العربية الحديثة في العلوم الإنسانية ـ الإجتماعية .

١٤ ـ وضع فهارس تحليلية للأعمال الأدبية الكبرى سواء أكانت من التراث ، أم من الإنتاج المعاصر .

١٥ ـ إصدار معاجم أو تواريخ أدبية يستخدمها الباحثون والناشرون في هذه الفنون الأدبية .

١٦ ـ إصدار دوريات عربية ترشد للإنتاج الحديث وتحلله وتنقده .

١٧ ـ التدريب والتثقيف لأصحاب المواهب الأدبية من خلال دورات ومسابقات تنظمها الجامعات والمؤسسات الأدبية والقومية . ومن خلال البعثات التدريبية ، والمنح الدراسية ، ومنح التفرغ للمبرزين في هذه الدراسات .

١٨ ـ إصدار دوريات تعني بمختلف الأنواع الأدبية وتثير الجدل حولها والنقد لها والعرض لما فيها من جيد أو جديد .

١٩ ـ الدعم الحكومي والأهلي للمنتجين والمبدعين بالمكافآت وبفرص التكريم والتشجيع لهم .

٢٠ ـ تنظيم اللقاءات السنوية للكتّاب أو الأدباء أو النقاد أو الشعراء أو المبدعين للتعارف وتدارس المشكلات وتبادل الرأي .

٢١ ـ إقامة النوادي الأدبية والمراكز الثقافية والمتاحف المتصلة بمختلف الأنواع الأدبية .

٢٢ ـ إصدار الترجمات الأدبية الجيدة عن الآداب الأخرى . فإن معظم ما يقدم هو من عمل الهواة ، أو من إنتاج الإثارة ، أو سيء الإختيار ، وإعادة النظر في قضية الترجمة الأدبية كلها من الجذور عملية ضرورية .

٦ ـ الثقافة والسينما

قد يكون من الضروري ابتداء بيان الفرق بين السينما والتلفزيون والفيديو . فالسينما لغة تعبير مكتملة ، لها قواعدها وأسسها وطرائقها ، ولها نظرياتها وفلسفتها الخاصة . هي الفن السابع ، أما التلفزيون ومعه الفيديو فهماوسيلة وأداة اتصال ونقل . لا يمكن القول أن ثمة لغة تلفزيونية ، ولكن بلى هناك لغة سينمائية وأما الفيديو فليس أكثر من أداة نشر سهلة لإنتاج السينما والنقل واسع لها .

وليست السينما ثقافة الصورة ، التعبير خطأ . ليس ثمة شيء اسمه ثقافة الصورة أصلاً ، السينما لا تستخدم الصورة فحسب ، وربما كان ذلك يصدق أيام السينما الصامتة ، أما الآن فيدخل فيها جميعاً عدد واسع من الفنون والمؤثرات ، فهناك مع الصورة وطرائقها فنون الموسيقى ، والقصص ، والحوار واللغة ، وملامسة الواقع ، وأساليب التمثيل ، والتعبير الجسدي ، والتزيين (الديكور) ، والإخراج وغير ذلك وكلها مجموعة في فن واحد وهو السينما .

على أن كل وسائل الاتصال الجماعي ـ ومنها السينما ـ تمارس تأثيرها عبر قناتين :
ـ قناة تقنية من أجهزة وطرق عمل ووسائل إيصال .
ـ رسالة محمولة هي المادة التي يراد إيصالها إلى الآخرين .

وهذا الشق الثاني هو الأهم لأنه الشق الثقافي . وهو ما يجب إيضاحه والتخطيط له . فالسينما (ومن ورائها التلفزيون) وسيلتان من وسائل النشر الثقافي الجماهيري . لكنهما سلاح ذو حدين ، لأنهما قادرتان على الإسهام في تأكيد الشخصية الثقافية للأمة كما أنهما قادرتان بالقوة نفسها على تشويه هذه الشخصية وشتاتها وذلك تبعاً للرسالة الثقافية التي تبث من خلالهما . ولما كانتا موجودتين بحكم الواقع وتلتهمان البرامج التهاماً ـ وبخاصة في التلفزيون ـ فإن ضعف الإنتاج الوطني أو القومي كماً وكيفاً يفتح السبيل للتأثيرات الدخيلة وللتشويه بحكم الحاجة الملحة القائمة .

ويتجلى أثر السينما (والتلفزيون) البالغ في إيصال الرسائل الثقافية في العالم الثالث عامة ومنه الوطن العربي حيث لا يزال أكثر من نصف الشعب عامة على الأمية . وتكون لغة التعبير السينمائي والتفزيوني لديهم هي أداة التوصيل بامتياز . وإنما يحد من تأثيرها أن الثقافة السينمائية جزء من كل بمعنى أنها في وضعها القائم تمثل جانباً من جوانب الثقافة السائدة بكل ايجابياتها وسلبياتها وأمراضها والتخطيط للخلاص من هذه السلبيات والأمراض يتصل بصورة طبيعية بالخطة الشاملة للتنمية الثقافية .

وليس ثمة سلطة ثقافية أو غير ثقافية لا تسلم بأن السينما فن ثقافي أساسي ، بعد الذي بلغته من التقدم الهام في المجتمع الحديث ، ولا تقر بضرورتها الحياتية ، وخطورتها في مجال بلورة

الشخصية الثقافية للأمة ، وقدرتها المطلقة على إيصال الرسالة الثقافية إلى أوسع الجماهير وأبعدها .

والسينما (ومثلها العمل التلفزيوني والمسرحي) إبداع ، وصناعة ، وتجارة ، وتراث ، وأدب ، وأي مبدع في الفنون الأخرى يستطيع القيام بعمله وحده إلا المخرج السينمائي (والمسرحي والتلفزيوني) فلا يقوم عملهم إلا على إدارة مجموعة من الفنون ، وتوجيهها التوجيه المترابط ، والتنسيق بينها والوصول إلى نتيجة مبدعة من خلالها ذات مضمون ثقافي ومعنى إنساني لهذا كله فإن التخطيط للفن السينمائي (كما هو للمسرحي والتلفزيوني) يجب أن يمر عبر خمسة مسالك :

أ ـ الرسالة الثقافية : وعناصرها الأساسية تتعلق بكاتب السيناريو والمخرج السينمائي وما يتصل بهما من أعمال معينة .
ب ـ الأجهزة البشرية ونقصد جميع الفنيين العاملين في المجال السينمائي .
جـ ـ جمهور العرض مع ما يتصل به من سوق وتشريع .
د ـ أمكنة العرض من دور ، وقاعات وساحات .
هـ ـ النشاطات المرافقة من نواد وهواة ومهرجانات وما إليها .

أ ـ الرسالة الثقافية :

١ ـ يعبر كاتب السيناريو والمخرج معا عن هذه الرسالة في الفيلم الروائي خاصة وفي الأفلام التسجيلية والوثائقية ، والثقافية والتعليمية والإرشادية ولا قيد على مضمون الرسالة الثقافية السينمائية التي يجب أن تبقى حرة الآفاق ، وحرة التعبير ككل إبداع أدبي وفني آخر ، وفي إطار القيم الكبرى الروحية ، والإجتماعية ، والفكرية .

٢ ـ ولما كانت كتابة السيناريو فناً جديداً من التعبير الأدبي وكان الإخراج بالضرورة فناً آخر يقوم على أساس من التخصص والإعداد الخاص في معاهد السينما . وكان عدد الممارسين العرب لهذين الفنين محدوداً حتى الآن كان لابد من التوسع في إعداد الكتّاب والمخرجين المؤهلين وتخريج الكثير منهم لسد الحاجة الملحة المتزايدة مع المستقبل .

٣ ـ ينطبق على إعداد كاتب السيناريو والمخرج ما ينطبق على إعداد كل أديب وفنان من توفير الحرية له ، وتأمين العيش الكريم ، والتقدير المادي والمعنوي للعطاء ، والتشجيع بالامتيازات والجوائز ولا يطلب منه إلا الإبداع مع الالتزام بقيم الأمة ومثلهاالعليا ومبادئها الخلقية والفكرية ، وهويتها الحضارية .

٤ ـ حرصاً على سلامة الرسالة الثقافية لابد من :

أ ـ دعم المؤسسات السينمائية التي يقيمها القطاع العام للإنتاج السينمائي واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الثقافية ومن العمل الثقافي نفسه ، ويكون هذا الدعم على وجهين :
ـ توفير الموازنات الكافية واللازمة لها والمؤسسات الأساسية لنزع الصفة الاقتصادية البحتة عنها .
ـ إصدار التشريعات الضرورية لمعونتها وتثبيت وجودها وتوسعها .

ب ـ تشجيع ودعم الإنتاج السينمائي المشترك بين البلاد العربية ، عن طريق مؤسسة سينمائية قومية ، أو هيئة أكاديمية مشتركة تعمل في ظل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وتتعاون معها ، ومع الوحدات السينمائية القطرية على إنتاج الأفلام الطويلة والقصيرة بجميع أنواعها . إعتماداً على كبار المخرجين . وذلك للعرض في دور العرض وفي محطات التلفزيون العربية وبثها عن طريق القمر الصناعي للبلاد العربية كافة .

جـ ـ العناية بإختيار الأفلام الأجنبية التي تعرض في دور السينما العامة والرسمية وفي التلفزيون لما قد تحمل من قيم ومفاهيم مشوهة أو مدمرة للهوية الثقافية العربية .

د ـ منع عرض الأفلام والمسلسلات إلا ناطقة باللغة العربية (مدبلجة) لا مترجمة ترجمة مقتضبة كما هي العادة الجارية . ويكفي في هذا السبيل أن تمنع العروض دولتان أو ثلاث من الدول العربية لتتولى شركات الإنتاج عملية (الدبلجة) اللغوية في البلاد العربية جميعاً .

إن ذلك من شأنه دعم اللغة العربية في الوطن العربي ، ويجب التأكد بخاصة على اللغة العربية في الأفلام الأجنبية الخاصة بالأطفال والأفلام التعليمية والإرشادية والثقافية .

٥ ـ العمل على إقامة مشروع عربي حكومة مشترك أو مساندة أي مشروع قطري عربي أو على الأقل توجيه الإنتاج السينمائي الحكومي بصورة خاصة ودعم القطاع الخاص من أجل إنتاج الأفلام للأطفال والأفلام الوثائقية والتعليمية والتثقيفية بوصفها خدمات ثقافية من الدرجة الأولى .

٦ ـ التعاون على قيام وحدات انتاجية سينمائية تخدم أكثر من بلد عربي .

٧ ـ حماية الإنتاج السينمائي المحلي من طغيان الإنتاج الهابط من جهة ، ومن المنافسة الأجنبية الطاغية من جهة أخرى وذلك بالرقابة الواعية للإنتاج ضمن الأسس السليمة والضوابط

الفكرية التي يضعها ويقرها الإختصاصيون ، واللجان الثقافية المتخصصة .

٨ ـ دعم الإنتاج الجيد في القطاعين العام والخاص عن طريق الجوائز والتشجيع والتوزيع المباشر . لأن في ذلك ، إلى جانب الكسب الفني الإنتاجي ، كسباً إقتصادياً يوفر العملات الصعبة من جهة ، ويستجلب بالمبيعات الخارجية عملات صعبة من جهة أخرى . كما أن في ذلك تحريراً للإنتاج الجيد من تحكم السماسرة والتجار فيه ، وتحريراً للبنى السينمائية البحتة من أن تتحكم بها البنى الفوقية ، وقوى المولين والمنتجين المشغولين بالكسب المادي .

٩ ـ مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي تجربة نموذجية ناجحة يمكن أن يقوم مثلها في المغرب العربي، أو في دول عربية أخرى فذلك أضمن للتمويل والإنتاج والتسويق ولأداء الرسالة الثقافية .

١٠ ـ الوسيلة الأساسية لتحجيم الغزو السينمائي والتلفزيوني الأجنبي تتكون من شقين :
ـ زيادة الانتاج المحلي وتحسين نوعيته في وقت واحد .
ـ تنويع مصادر المستورد ، بالبحث عن مصادر جديدة للأفلام في دول العالم الثالث والعالم الإشتراكي ، فلا تحتكر دور العرض لدينا دول معينة واتجاه محدد .

١١ ـ تيسير تدفق الإنتاج السينمائي العربي عبر البلاد العربية .

ب ـ الأجهزة البشرية :

وهي تضم الممثل والموسيقي كما تضم المتخصص بالتزيين (الديكور) وبالإنارة وبالتصوير والمونتاج ، ومختلف العاملين الآخرين . وكل هؤلاء الفنيين إنما يعملون من خلال مهن فنية متخصصة :

١ ـ ولما كانت ثقافة الصور المعبرة في تزايد سواء من خلال السينما أم من خلال التلفزيون والفيديو لذلك كان لابد من التهيؤ لهذا التزايد بإعداد الجماعة الكافية والمتزايدة من الأطر والكفايات والمختصين بهذه الفنون .

إن السينما العربية لا تقوم بدورها الثقافي السليم إلا على أيدي السينمائيين العرب ، ولا يجب أن نتوقع من الأجانب القيام بالفيلم العربي سواء أكان روائياً وثائقياً أم تسجيلياً أم تعليمياً . لذلك لابد من العمل على إعداد الأجهزة البشرية العربية في القريب العاجل خيفة الاكتساح الثقافي الأجنبي الذي لابد أن يملأ كل فراغ وينتهزه .

٢ ـ من الهام إيجاد اتحاد يضم السينمائيين العرب . وله مؤتمراته الدورية للتداول في شؤون هذا الفن وفي مشكلاته وتطويره على المستويين العربي والقطري .

٣ ـ يجب الإفادة من المنح المخصصة للسينمائيين في الاتفاقيات الثقافية المعقودة بين البلاد العربية والبلاد الأخرى . إنها فرصة للاتصال بمختلف الخبرات العالمية .

٤ ـ إنشاء وحدات تجريبية للأجيال الجديدة من السينمائيين لتنمية قدراتهم وخبراتهم .

٥ ـ تدريس أوليات السينما في التعليم العام لإدراك أبعاد هذا الفن وأمكاناته وتاريخه ومدارسه واتجاهاته . بغية فتح الآفاق والإعداد المبكر لأطره وللمتخصصين في فروعه .

٦ ـ محاولة إيقاف هجرة الأدمغة السينمائية إلى خارج الوطن العربي بتوفير فرص العيش الكريم لها، ومنح الامتيازات للفنانيين والمبدعين والمثقفين السينمائيين .

٧ ـ تأهيل السينمائيين العرب لانتاج أفلام الأطفال والاستعانة بما في المجال التربوي والاعلامي من الخبرات وحسن اختيار الأجنبية منها وتخصيص دور خاصة لعرض كل ذلك في رياض الأطفال والمدارس والحدائق العامة وخاصة في الريف .

جـ ـ جمهور العرض :

وهم السوق الأساسي للسينما وفي هذا الصدد يأتي من التوصيات :

١ ـ الحرص على إيجاد سوق عربية مشتركة للتوزيع السينمائي تتولى :

ـ تنسيق توزيع الأفلام العربية المنتجة داخل الوطن العربي .
ـ تنسيق استيراد وتوزيع الأفلام الأجنبية التي تمثل قيماً ثقافية إنسانية رفيعة ، وتصلح في قيمها للعرض في السينما العربية .

٢ ـ السعي لايجاد أسواق جديدة للانتاج العربي في الدول النامية وخاصة في الدول الإسلامية وفي دول آسيا وأفريقيا ، لما لذلك من عوائد دينية وسياسية واقتصادية بالإضافة إلى الأثر الثقافي الواسع .

٣ ـ استخدام الوحدات السينمائية المتنقلة ، ونوادي السينما للوصول إلى المناطق النائية والمحرومة في الوطن العربي ومساندة المشاريع الخاصة التي تعمل على ذلك . وتنظيم العروض فيها بشكل دوري مستمر . فأثر السينما الثقافي لا يكون واضحاً إلا بالتأثير المستمر .

٤ ـ دعم الثقافة السينمائية لدى الجماهير بإصدار الكتب والدوريات والنشرات التي تعرض وتحلل الانتاج السينمائي العربي وتقربه للناس وذلك ضمن خطة متكاملة للتأليف والنشر السينمائي ، وقيام صحافة متخصصة ، ودعمها ، وتشجيع الدولة لها وللتأليف السينمائي والنقد ، وتخصيص المنح والجوائز لذلك .

٥ ـ إعادة النظر في أنظمة التوزيع والنقد النادر والمقاطعة القائمة بين البلاد العربية . وإصدار التشريعات القانونية اللازمة لاتاحة أفضل الفرص وأوسعها أمام عرض الفيلم العربي والفيلم الاجنبي الجيد .

٦ ـ الحرص على عدم احتكار التوزيع للأفلام السينمائية ، وعدم التحكم فيها عرضاً ومنعاً واستغلالاً ، وبخاصة من قبل السماسرة والأفراد ، باعتبار أن الأنتاج الفني ملك مشترك للجميع ، ويجب تيسير بذله للجميع .

٧ ـ تشجيع البحوث المتعلقة بأثر السينما في المجتمع العربي والقيام باستقصاءات دورية للرأي العام ، ودراسة نتائجها للمساعدة على المواءمة المستمرة ما بين المنتج المبدع والجمهور المتلقي لئلا تكون الأحكام صادرة بشكل انطباعي . وليس القصد من ذلك تبرير الأعمال الهابطة كما يجري في العادة بالاعتذار عن الهبوط بأن الجماهير تريد ذلك . ولكن القصد منه هو بالعكس تبين أفضل السبل وأكثرها نجوعاً لايصال أهداف التنمية الثقافية إلى الجماهير .

٨ ـ تكثيف استخدام السينما في المدارس والمراكز الثقافية لا كوسيلة إيضاح ومجال تثقيف فقط ولكن كمادة للدراسة أيضاً ولمعرفة آلياتها وأسرارها كصناعة فنية .

د ـ أمكنة ودور العرض :

١ ـ تضمين خطط التنمية في البلاد العربية بناء مراكز ثقافية تشمل دوراً للعرض السينمائي ، وتأمين الأجهزة اللازمة لدور العرض المتنقلة ، وبخاصة في الأرياف والمناطق النائية والمحرومة ، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء الشركات للاسهام في ذلك ، فثمة بون كبير بين إعداد الدور الموجودة في الوطن العربي وبين الأعداد التي يحتاجها .

٢ ـ إستخدام المدارس وساحات القرى ، وباحات البيوت الواسعة للعروض السينمائية في المناطق المحرومة .

٣ ـ الحرص على أن تكون ملكية دور العرض ملكية حكومية ، وأن تبذل بالأجور الرمزية للعروض السينمائية على اختلافها .

٤ ـ تعديل النظم المالية والجمركية لدور العرض الجديدة ، وتشجيع القائم منها بغية تجديد المعدات فيها ، وتحسين الأداء والعرض .

هـ ـ النشاطات المرافقة :

١ ـ الحرص على تنظيم صناعة السينما العربية ورفع مستوى السينمائيين وذلك بالدراسة الرسمية الجادة لأمرها ، وإنشاء اتحاد لصناعة السينما العربية يهتم بتنمية الفن السينمائي ، وتطوير

خبرات رجاله في الوطن العربي، وبمشكلاته الصناعية والفنية والاعلامية . وينبثق عن هذا الاتحاد مكتب دائم للسينما العربية تابع للمنظمة العربية للتربيـة والثقافـة والعلوم ينسق مؤتمرات هـذا الاتحاد ، وينظم مهرجاناتها ، ويمنح الجوائز الرمزية لأحسن الأفلام العربية في مختلف الميادين .

٢ ـ نوادي السينما وقد بدأت في فرنسا سنة ١٩٢٠ ولكنها منتشرة اليوم في كل البلدان تقريباً . ولها اتحاد دولي ، كما صارت مؤسسات شعبية . وهي موجودة في تونس (٨٠ نادياً) ، والجزائر (١٥١) ، والمغرب (٢٣) ، كما في سورية ، ولبنـان ، والكويت ، تعمـل على نشـر الثقافـة السينمائية بشكل واسع ، يساعد على تعميمها وتعميق أثرها ، ولذلك نوصي بإنشاء نوادي السينما والاستزادة منها ، وتقديم التسهيلات لها على اختلافها . وتشجيع إنشاء جمعيات الهواة للسينما ، ومعونتها على التوسع .

٣ ـ دور المحفوظات السينمائية (الأرشيف) : وهو ذاكرة السينما سواء أكانت صامتة أم ناطقة ، وتشبه أن تكون دار الكتب بالنسبة للكتاب ، لكنها أشمل وأوسع . وهي بعد إن بدأت في فرنسا سنة ١٩٢٠ انتشرت في العالم كله ومنها محفوظات الجزائر التي تأسست سنة ١٩٦٥ ، والمغرب سنـة ١٩٦٦ ، ومصر سنـة ١٩٦٨ ، وتونس سنـة ١٩٧٣ ، والعراق سنـة ١٩٧٤ . وإن تكن محفوظات بمفاهيم متباينة . إن هذه الدور تاريخ متكامل من الأفلام الوثائقية والأفلام الأخرى ، وما يتعلق بها . ومن الضروري قيامها على أساس اقليمي ، بالتعاون مع مركز قومي تقيمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات .

٤ ـ تغيير مفهوم الرقابة على العروض السينمائية والتلفزيونية من الشكل السطحي إلى المفهوم الفكري الثقافي وأن يوضع لها إطار فكري يشترك فيه مع السينمائيين أهل الفكر والتربية وعلم النفس والاجتماع والمواءمة فيها بين حرية التعبير الفني وبين القيم العليا التي يجب الحفاظ عليها .

٥ ـ إنشاء مركز التوثيق للأفلام : واستكمال القائم منها ، وإلزام المنتجين بايداع نسخ من أفلامهم فيها . وإقتناء الأفلام الأجنبية بالشراء والتبادل ، واقامة وحدة عربية للتنسيق بين مراكز التوثيق الوطنية المختلفة .

٦ ـ دعم المهرجانات السينمائية والتلفزيونية والتنسيق بين بعضها بعضاً وبين المهرجانات الدولية ، ووضـع سياسـةعربيـة مشتركـة تنظم الاسهـام فيها ، وايـلاء اهتمام خـاص في هذه المهرجانات للأفلام التسجيلية والتعليمية والطليعية والوثائقية .

٧ ـ دراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة صناعة عـربية للمـواد السينمائيـة المختلفة وإقـامة الضروري والأساسي مما يمكن اقامته منها . على أساس قومي مشترك بين البلاد العربية من جهة وحكومي ـ شعبي من جهة أخرى .

٨ ـ دعم مؤسسة السينما الفلسطينية بصندوق خاص تسهم فيه مؤسسات السينما العربية ،

وتخصيص انتاج سنوي من الأفلام القصيرة والوثائقية عن فلسطين .

٩ ـ تحتاج البلاد العربية إلى قانون نموذجي ينظم الانتاج السينمائي فيها . والطريقة المثلى هي أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع هذا القانون وتدفعه إلى البلاد العربية ، ليكون أساس القوانين والتشريعات الناظمة للعمل السينمائي ليبرز دوره كعمل ثقافي ، ويخفف من دوره كعمل اقتصادي تجاري المردود ، ويضبط الانتاج والاستيراد والتوزيع والعرض والملكية الفنية ، حسب طبيعة كل قطر ونظمه الاقتصادية . فليس ثمة بلد عربي واحد فيه قانون ينظم ذلك كله .

١٠ ـ العمل على إنشاء وكالة عربية مصورة للأنباء في الوطن العربي ، فإن احداثنا إنما تصور بأيد أجنبية ، وتحمل وجهات نظر أصحابها مهما حاولوا الحياد . ويتبع ذلك انشاء مكتبة للأخبار المصورة يغذيها الوطن العربي كله ، ويجمع فيها تسجيل تاريخه الحديث .

٥ ـ الفنون التشكيلية : (التصوير ، والنحت) والتزيين

مشكلات الفنان التشكيلي العربي :

حقق الفن التشكيلي العربي الكثير من التقدم ومن النشاط الفني في العقود الثلاثة الأخيرة . ومع ذلك فإنه في جانب كبير منه لا يعبر عن واقع النظرة الفنية في المجتمع العربي ، ولا عن الطموحات الفنية فيه . فبعضه يصدر عن نخبة وأفراد أنفصلوا عن المجتمع ، وبعضه الآخر نوع من الترف ، وبعض يقلد الفن التشكيلي الغربي وتنتفي فيه الأصالة . وهذا كله لا يمنع وجود الكثير من الطموحات ومن الابداع الرائع في بعض الانتاج ولعله لهذا كله لم يحقق الفن التشكيلي التجذر الواسع في الحياة العربية عمقاً ولا التوسع أفقياً . ومساهمة القطاع الخاص في دعمه ضئيلة جداً وقاصرة على جماعة محدودة في المجتمع .

وثمة ظلال من التحريم ما تزال تلاحق هذا الفن لدى الجماهير العربية ، كما أن الفنان لا يعطي مكانه المناسب في السلم الاجتماعي ، لا كمبدع فني في المجتمع ، ولا كمدرس للفن في المدرسة . ولا تشريع يحميه في الشيخوخة أو من العوز والطوارىء ، وليس ثمة من نقاد فنيين يقومون الأعمال الفنية ويعرفون بها .

ثم أن الأشراف على الحركة الفنية في كل قطر تقوم به أجهزة متعددة (وزارات ، مصالح ، اتحاد نقابات) وكثير من البلاد العربية ليس فيها هذه الأجهزة أيضاً لرعاية الفنان . والموازنات في الأقطار المختلفة نزرة يسيرة بالنسبة للفنون ، ولا معيار مادياً لديها للعمل الفني .

يضاف إلى هذا أن تعليم الفنون في كثير من البلاد العربية متفاوت ، ولا مناهج موحدة فيه وثمة أمية فنية حقيقية تحتاج الكثير من الجهد لتنقشع .

وكل ما حققه الفن التشكيلي العربي (من اتحادات ، وتقدم ، ونمو ، ومعارض) كان على الغالب بجهد أفراد فقط ، وفي ظل ظروف قاسية تقف ضدها الأنظمة أحياناً والتشريعات (من جمرك وانتقال) .

وأخيراً فثمة انفصال بين المهندس والمعمار والفنان . كما أن الانفصال نفسه قائم بين الحرفي والفنان ؛ وبين الموسيقي وأهل الفن التشكيلي . وهذا ما يمزق الكيان الجمالي الواحد والمتكامل للإنسان العربي .

إلى هذاكله يمكن أن نضيف ثلاثة مشاكل أساسية قد تكون هي السبب وراء هذه الأدواء والنواقص السابقة .

اولاً : مشكلة الأصالة :

إن الفن العربي فن شرقي . خاص بنا ، وليس بفن غربي ، وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن تنطبق عليه قيم ومواصفات الفنون الغربية ومدارسها المختلفة فله خصوصيته المميزة ، وله خصائص يجب معرفتها ، والاعتراف بها . ويمكن اجمالها في العناصر الآتية :

أ ـ الامتزاج بين العمل الفني ومتذوقه ، فليس ثمة انفصال بينهما سواء أكان العمل في المسجد ، أم في المدرسة ، أم في القصر . فالتزيين جزء من الجمهور المتذوق المستمتع والجمهور جزء منه .

ب ـ الشمولية : فالتكوينات التجريدية للخط وللتزيين وللرسوم وللأدوات الفنية ، مرتبطة بالتكوين العام ، متجاوبة معه ، ومكملة له .

جـ ـ التلازم : فلا معرض ، ولا متحف ، ولا فصل بمعنى أن ليس في الفن العربي نخبة أو صفوة تذهب إلى مكان معين لمشاهدة عمل فني ، فالأعمال الفنية ملازمة للجماعة بكل مكان ، وتعيش معها . كما لا تنفصل الصورة عن مجمل البناء الفني الذي تقوم فيه على طريقة التصوير الغربي .

د ـ الاحاطة : بمعنى أن لا فصل بين الفنون ، فكلها مجتمعة معاً بنسب مختلفة ، ففي العمارة موسيقا وتزيين ورسم ، وفي الموسيقا مثل ذلك ، وفي الرسم وغيره .

لهذه الأسباب السابقة فإن الأصالة هي في أن نقف الموقف الفني المنسلخ عن الغرب ، والنابع من ذاتيتنا الثقافية التي قد يهملها كثير من الفنانين . وبالرغم من أن هذا العصر هو عصر الجماهير ، إلا أن الفن فيه يتوجه ، تحت تأثير الغرب ، الوجهة الفردية . وهنا يقوم التناقض الكبير في العملية الفنية . والفن العربي الأصيل هو الحل لهذه المشكلة . وأصالتنا تنبع من العودة إلى أسس التراث في مفهومها الشامل المتكامل .

ثانياً : التربية الجمالية (المشكلة الفنية في المدرسة) :

أ ـ التربية الجمالية في مراحل التعليم العام شديدةالصعوبة ، وتحتاج إلى جهد خاص ، ومعلمين على دربة مختصة ، ففي هذه المراحل يتكون التذوق العام ولكن الحواس الخمس لدينا معطلة في كثير من المناهج ، ومنها تعليم الفنون .

ب ـ فالفن لا يدرس كما يجب له في المدرسة ، والصنعة الفنية والمبادىء الجمالية (كالتوازن والانسجام) هي بدورها أيضاً مهملة فيها ، كما إن الإعداد التراثي المتين غير موجود لدى المدرس ولدى الطالب على السواء .

جـ ـ ولما كان الطفل العربي هو الأساس في التربية الفنية فيجب تكوين وجدانه الفني ، وارهاف هذا الوجدان المهمل ولا يجوز تدريس الفنون كما كانت تدرس قبل نصف قرن في النقل من نماذج الطبيعة ، دون الأهتمام بالجانب التعبيري عن الذات ، وهو الأهم .

د ـ ثم أن البيئة كلها لا تمنح الطفل التربية الفنية : فهو يجد في البيت ـ إن وجد ـ ماهو أغلى ثمناً لا ما هو أجمل . ويجد معلم الرسم في المدرسة ، في آخر القائمة ، مما يوحي بأنه ليس للفن وظيفة اجتماعية ، والأشكال المعمارية والزخرفية التي يجدها في محيطه في الملصقات وغيرها مملوءة بالأشكال الرخيصة والمكررة .

هـ ـ وليس ثمة أهتمام جدي بإعداد وتكوين معلم الفنون ، وكثيراً ما تعتبر دروسه في الدرجة الثانية أو الثالثة من المكانة والأهتمام ، أو تحذف ليحل محلها بعض الدروس العلمية .

و ـ ثم إن اكتشاف المواهب الفنية يبدأ وينمى منذ سن الطفولة ، وهو لدينا غالباً ما يشوه بالأساليب والتقويمات البالية ما ينجم عنه عدم وجود جمهور واسع للفنون في المجتمع .

ثالثاً : الذوق الفني الاجتماعي :

أ ـ برغم الوظيفة الاجتماعية للفنون فليس ثمة مفهوم واضح لها في الوطن العربي ، ولدورها الجماهيري في تغيير شكل المجتمع . فالفن لدينا ترف وليس حاجة وضرورة ، ومجرد زينة وليس جزءاً من الحياة يدخل في كل جزئية من المجتمع وهو يدخل في التربية كمادة من المواد ، وليس كقاسم مشترك عام في التربية .

ب ـ والناقد الفني المؤهل غائب عن المسرح ، ووسائل الاعلام الفنية مفقودة ، وتشوه الذوق الفني عامة بدل تنميته ، وهي مسؤولة إلى حد كبير عن النماذج الفنية والاستهلاكية الرخيصة الشائعة .

جـ ـ وتجمع الآثار والصور وتعرض في المتاحف والمعارض ، وهذا ما يفصلها عن الجماهير

التي ترهب دخول هذه القاعات أو تستثقل الذهاب اليها . ويجب ربط الفن بالحياة في العمارة والصناعة والمجتمع المحلي لخلق ما يسمى بالمحيط البصري اللائق الذي يعيش فيه الإنسان .

د ـ ثم أن الأمية وافتقار الحرية وشبهة التحريم هي الثالوث الذي يعاكس التنمية الفنية عامة في البلاد العربية ، ويحرم المواطن من التعبير الفني المنطلق .

هـ ـ والمدينة العربية الحديثة تهمل القيم التشكيلية كلية ، أو تعتبرها مجرد نصب يقام ، أو لوحة تعلق ، وليست تكويناً فنياً متكاملاً في العمارة كما في الحياة ، وفي البيت ، كما في المدرسة ، والمصنع وساحة القرية .

و ـ والخامات المحلية للصناعات الفنية مهملة تمام الأهمال سواء في الجلود أو الخشب أم الفخار والصوف والمعدن والطين . وهي في الغالب تستورد رغم توفر أمثالها في البلاد العربية .

وهكذا فالتوصيات التي ترد في موضوع الفنون التشكيلية إنما تشتق من مجموع هذه الملاحظات السابقة . ويمكن أن تجتمع في أربع مجموعات :

أ ـ الأهداف :

١ ـ ربط الفن بالحياة والمجتمع وادخاله في العمارة والصناعة والكتاب وكل مرافق الحياة اليومية ، لخلق المحيط البصري اللائق والكفيل بتنمية المواطن العربي فيه ولمنع عزلة الفنان عن المجتمع .

٢ ـ السعي لزيادة تفاعل التجارب الفنية العربية وتبادل الخبرات لتأصيل تلك التجارب وربطها بالواقع العربي حاضراً وماضياً ومستقبلاً .

٣ ـ الاستخدام السليم للفن التشكيلي ليكون سلاحاً في المعركة المصيرية التي نخوضها ضد الصهيونية والاستعمار الحديث ، وضد كافة أشكال الاحتواء والاستلاب الثقافي والفني .

٤ ـ تحويل الفن من ترف إلى ضرورة ، ومن زينة إضافية إلى جزء من تكوين الحياة وذلك عن طريق المدرسة ، ووسائل الاتصال الحديثة ، ونشر الأعمال الفنية في المجمع .

٥ ـ التوعية الفنية الشاملة باعطاء فرص التعبير والتذوق لكل أفراد الشعب ، من الأطفال إلى الكبار ، وذلك لايجاد القاعدة الشعبية الواعية وراء الحركات الفنية ، وإشاعة القيم الجمالية بين الجماهير .

٦ ـ تعاون الفنون بعضها مع بعض (عمارة ، تزيين ، نحت ، موسيقا ، حرف) وإيجاد الصناعات والمشروعات التي تشجع وتنمي روح العمل الجماعي بين الفنانين سواء أفي الأكاديميات التعليمية أم في الحياة .

٧ ـ التركيز على الاصالة . ولا يكون ذلك إلا بالتعمق في دراسة وفهم التراث وفي الابداع الذاتي من خلاله ، وبأشكال جديدة تتجاوزه . والأستفادة من التجارب العربيةالعديدة التي ارتبطت بالتراث .

ب ـ الفنان :

هو حجر الزاوية في العملية الفنية ولذلك لا بد من أن تتوافر له :

١ ـ الحرية الكاملة في التعبير عن ذاته ، وإذا كان التحرر الفكري جزءاً من كل ، وكانت حرية الفنان جزءاً من حرية مجتمعه المكبوت اليوم بكل الوسائل ، فإن هذا لا يمنع من التأكيد على حق الحرية الأساسي للناحية الفنية .

٢ ـ ضمانات العيش الكريم . وذلك لضمان حريته الاقتصادية ، وبخاصة الضمانات في حالات العجز والشيخوخة والمرض وتأييد ذلك بالتشريعات اللازمة .

٣ ـ التشجيع الدائم : (بشراء اللوحات ، ومنح الجوائز ، والتفرغ ، والمشاركة في التدريس ، وفي اللجان ذات الطابع الفني ، وفي التدريب وفي الأعمال العامة) ووضع التشريعات لذلك .

٤ ـ تمكين الفنان من المشاركة الحرة في تقرير موقفه الحياتي عن طريق النقابات والجمعيات والمؤسسات التي تسمح له بذلك .

٥ ـ زيادة ثقافة الفنان بالتدريب المهني الدوري ، والتشجيع ، وإقامة المسابقات الثقافية .

٦ ـ تقوية روح العمل الجماعي لدى الفنانين بإشراكهم جماعياً في الأعمال الفنية المتكاملة .

٧ ـ بعث الاتحاد العام للفنانين العرب باعادة إعطائه دوره القيادي وحمايته .

٨ ـ السعي من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لأقامة الاتفاقيات مع الاتحادات الفنية الدولية .

٩ ـ دعوة الفنانين من أنحاء العالم بشكل دوري إلى مختلف الأقطار العربية لقضاء فترة فيها ، والاتصال بالفنانين ، والعمل المشترك معهم .

١٠ ـ إقامة الاتحادات الفنية في الأقطار التي لا تقوم بها .

جـ ـ في المجالين القطري والعربي :

لا بد من خطة عربية للتنمية الفنية الشاملة تعمل على تحقيق هذه الأهداف وتتمثل بعض معالمها في النقاط التالية :

١ ـ القضاء على الأمية والأمية الفنية بصورة خاصة .

٢ ـ إقامة مراكز البحوث الفنية : التي تهتم بدراسة التجارب الماضية في الفنون والمحاولات الحديثة وتقويمها .

٣ ـ العمل على إيجاد توجيه فني متناسق إن لم يكن موحد ، بين الأجهزة المسؤولةعن الفنون قطرياً وعربياً .

٤ ـ زيادة الميزانيات المخصصة للفنون ، ولتشجيع الفنانين باعتبار أن العملية الفنية ليست أقل شأناً من أي عملية تكوينية أخرى للمواطن .

٥ ـ العمل على ربط الفن التشكيلي بالقضايا الحيوية للجماهير ، فكرياً وسياسياً واجتماعياً وتشجيع التعبير الفني العفوي لهذه الجماهير تماماً كدعم الانتاج الفني للفنانين .

٦ ـ حماية الأعمال الفنية والحفاظ عليها ، بوصفها تراثاً وملكية عامة .

٧ ـ وضع تصاميم المدن العربية على أساس يبرز شخصيتها العربية ويؤكد جماليتها وإيجاد الميادين العامة فيها للفنون الشعبية ، ولإقامة المعارض العامة في هذه الميادين .

٨ ـ الزام المؤسسات العامة والخاصة تشريعيا بتخصيص نسبةمئوية من تكاليف ابنيتها ومنشآتها للأعمال الفنية والتزيين .

٩ ـ الاهتمام الخاص بلجان التقويم الفني (للتحكيم والشراء ، والاشتراك في المعارض . . وغيرها) ، في المؤسسات الرسمية ، وعدم ترك ذلك في أيدي « أصحاب الوظائف » .

١٠ ـ العناية الكاملة بالحرفيين الفنيين وبتقاليدهم في العمل وبمراكز الفنون الشعبية ، وإحيائها ، وتشجيع تعلمها ، بوصفها صناعات ثقافية فنية تحمل قيماً تراثية .

١١ ـ البحث عن خامات العمل الفني في البلاد العربيةوذلك بالقيام بعمليات مسح جيولوجي ومادي لتوفيرها محلياً (تراب ، صوف ، معادن ، خشب ، جلود) .

١٢ ـ العناية بتوفير الخبراء الفنيين في أجهزة الاعلام ورد الأمور اليهم في عمليات الاعلام الفني لضمان الحد الأدنى من التنمية الفنية السليمة .

١٣ ـ اقامة اكاديمية عربية للفنون توضع مناهجها بحيث لا تتنافى مع القيم الروحية ولكنها تضمن ربط الفن بحاجات الحياة المعاصرة (من تصميم صناعي وتجاري ، وتخطيط للحدائق والمنتزهات وأعمال التصميم الغرافي مع التركيز على فنون الخط العربي) بالإضافة إلى فنون النحت والتصوير والتصميم المعماري والحرف التقلدية الفنية .

١٤ ـ العناية بالتعليم الفني بدءاً من الطفل والاهتمام بكشف ميوله ، وباعطائه الرؤية الفنية السوية . ومتابعة ذلك في الدراسة الابتدائية والثانوية ، واعتبار الفنون مادة على المستوى الذي تقوم عليه العلوم أو الآداب .

١٥ ـ اصدار موسوعة عن الفنانين العرب تعرف بهم وبأعمالهم .

١٦ ـ توزيع المؤسسات الفنية العربية بين البلاد العربية بحيث يتكامل بعضها مع بعض ، فمعرض في مكان ، ومعهد بحوث في آخر ، وصناعة فيديو في ثالث وهكذا تتكامل الحاجات والمصالح .

١٧ ـ تبادل الزيارات والمؤتمرات والندوات بين الفنانين العرب ، وبين طلاب الفن العربي على اختلاف أقطارهم .

١٨ ـ تبادل الخبرات العربية في المجال الفني حيث أمكن ذلك .

١٩ ـ إقامة المعارض الفنية الدورية والسنوية ، وتبادلها والتنسيق بينها . وبخاصة إقامة معرض سنوي عربي ممول عربياً ، لعرض أهم الانتاج العربي الفني كل سنة أو كل سنتين أو ثلاث .

٢٠ ـ إيجاد رابطة لنقاد الفن التشكيلي العربي تضمن لقاءهم ، وتقرب ما بين مفاهيمهم الفنية .

٢١ ـ تشكيل قوافل فنية ترسل إلى المواقع النائية والريفية ، لإثارة الحس الجمالي فيها ، وربطها بالاجواء الفنية .

د ـ الاعلام الفني والايصال والنشر :

ويكون ذلك بعدد من التدابير منها :

١ ـ متابعة إقامة المرافق الأساسية اللازمة لذلك من متاحف وقاعات عرض ومسارح وغيرها وتنشيط المشاريع الخاصة التي تقوم لهذه الأغراض .

٢ ـ تنشيط دور النقاد الفنيين المتخصصين واعطائهم المجالات في وسائل الاعلام للتقويم الفني والتوجيه .

٣ ـ انزال الفن إلى الشارع عن طريق الميادين العامة وتزيينها باللوحات والمنحوتات الفنية والقوافل ، والمشاركة الحرة من الأطفال والجماهير في الانتاج الفني .

٤ ـ إيجاد مراكز التوثيق للفنانين ، ومراكز النسخ لأعمالهم (عن طريق الأفلام ، والفيديو ، والشرائح الملونة ، والقوالب) .

٥ ـ إقامة المعارض وتبادلها ، ومتاحف الفنون والصالات المفتوحه على الدوام ، وميادين الفنون لتكون ساحة لقاء دوري للفنانين ، ولتمثيل الوجه الحقيقي للفن التشكيلي العربي المعاصر في الكم والكيف .

٦ ـ فرض نسب مئوية من تكاليف المباني للأعمال التزيينية الفنية فيها .

٧ ـ ازالة جميع العقبات (من جمركية وسياسية وإقليمية) تعترض التبادل الفني الحر بين أقطار الوطن العربي .

٨ ـ تزويد المكتبات العامة بالكتب الفنية ونسخ من الأعمال العربية البارزة في التصوير والنحت والتزيين ونشرها .

٩ ـ إصدار الدوريات الفنية ودعمها الدائم لنشر الدراسات التي تتم في المجال الفني .

١٠ ـ إصدار النسخ المصغرة عن الأعمال الفنية المميزة وبيعها بأسعار شعبية .

١١ ـ إنشاء دور نشر لاصدار الكتب والكتيبات عن الفنون والفنانين العرب وتبادلها .

١٢ ـ رصد الجوائز والمخصصات والأوسمة للأعمال الفنية المميزة ولكبار الفنانين ، وللمبدعين الجدد من الشباب والأطفال .

١٣ ـ اصدار التشريعات اللازمة لكل أمر يتصل بالفنون وبتنظيمها ونشرها .

١٤ ـ إقامة الندوات المشتركة بين الفنانين وأهل الفنون الأخرى لفتح الحوار بينها ، وإيجاد سبل الاتصال والتعاون والعمل الجماعي .

١٥ ـ تأسيس شركة من الفنانين العرب بمبادرة منهم ، وتمول بجزء من قيمة أعمالهم التي يتبرعون بها وهدفها النشر الفني بالدوريات ومن خلال وسائل وطرق الاعلام الحديثة لاشاعة القيم الجمالية بين الجماهير .

١٦ ـ تثبيت دعائم الحركة الفنية بإقامة الصناعات اللازمة للأعمال الفنية (من الأفلام . . والمساطر ، والأحبار إلى أنابيب الدهان ، والقماش ، والجص) .

وأخيراً يقترح إيجاد مؤسسة عربية تابعة للمنظمة العربية للتربيةوالثقافة والعلوم وقادرة مادياً وفنياً على متابعة تنفيذ هذه التوصيات والسهر على ذلك . فإن التوصيات المجردة لا تكفي ولا تقوم وحدها . وتقدم هذه المؤسسة تقاريرها الدورية إلى المنظمة العربية لتتعاون مع الحكومات العربية على التنفيذ .

٦ ـ في الموسيقى :

١ ـ هموم الموسيقى العربية :

١ ـ الموسيقى العربية ولو أنها من مكونات الثقافة العربية إلا أنها ، من بين سائر العناصر ، تعاني أزمة خاصة بها ، هي جزء من مشكلة التربية الجمالية ، ومكانتها في التصور السائد والمقبول في الوطن العربي أنها تعيش أزمة في أذهان أصحاب القرار نفسه مصدرهامتصل بظواهر ثلاث :

أ ـ أنها تعيش على الحدود الفاصلة بين الاستمتاع بالصيغ الجمالية والترفيه ، ولا يزال العربي غير متأكد من حقه في الاستمتاع بشيء على الإطلاق . أصول ذلك دينية دون شك ، وهو قائم في غير موضعه الصحيح .

ب ـ أنها لكي تقبل يجب أن تكون جادة ، كأن الاستمتاع لا يكون إلا في صيغ جمالية جادة .

جـ ـ أن المخططين الثقافيين ليس لديهم الاقتناع الحقيقي بأن التربية الجمالية عنصر من عناصر التربية . وأن لها وظيفة ومردوداً ولها بالتالي القدرة على زيادة الإنتاج والتهذيب . مازالوا يرونها ترفاً يمكن أن يحذف عند الضرورة .

٢ ـ من جهة أخرى فإن الذوق العربي العام غير مدرب أو موحد لدى الشباب خاصة . وهم باسم الحضارة والتجديد ينفتحون للغزو الثقافي وإلى إدخال مضامين ثقافية غير مرتبطة بالسياق التاريخي الثقافي للأمة . وتهاجمنا من هذا الباب الموسيقا الغربية . مع أن الذوق العربي العام موجود في الألحان التي تطرب من أقصى المحيط إلى الخليج ، وفي الشارع العربي النابض بالحيوية ، وفي عدد من الظواهر الأخرى ، وإن كان لكل بقعة طابعها الخاص في اللحن والأغنية وطرق الأداء الجماعي . ولنذكر أنه حتى الموسيقا الكلاسيكية التي يسمونها عالمية هي ليست عالمية فعلاً . لكنها غربية فقط والكثيرون يرون أنها مجرد موسيقا جيدة . ومن انتاجات الانسانية لكنها ليست محور موسيقا العالم .

٣ ـ وثمة من جهة ثالثة أمية موسيقية لدى المثقفين تسهم في تخلف الموسيقى العربية . باب الموسيقا مغلق عندهم ، فالمرء إما متخصص بالموسيقا أو عارف بالأدب أو بالشعر . وليس ثمة الكثيرون من يصلون أطراف الفنون ، ثمة فراغ بينهما كأن الموسيقا من عالم آخر .

وأخيراً فإن الموسيقا ، لا تطعم خبزاً ، وأصحابها يعانون من الإهمال أو الهجر ، أو قلة الجدوى المادية ، أو الغربة ، أو الاحتقار . كما أن حقوق الفنان في ملكيته غير مصونة . وهكذا تتقلص فرص المجتمع في التعرف إلى الموسيقا كعنصر ترقيق وتهذيب وثقافة . وتفتقر الموسيقا الشعبية نتيجة لذلك إلى غذائها الضروري والأساسي وهو للجماهير ، وإلى تطور هذا الغذاء باستمرار .

وتتهم الموسيقا العربية بأنها بطيئة الايقاع مكرورة اللحن تطريبية سطحية بالنسبة لموسيقا الكثير من الشعوب المتقدمة . وهي ترمي بالتخلف وأحياناً بالتفاهة من جانب الغربيين . لكنهم لا يفقهونها لأنها نتائج رؤية فكرية مختلفة في جذورها ، وفي نتاجها ، عن الرؤية الغربية . كما أنها تراث عصور مختلفة في إيقاع الحياة ، وأقسى مافي الأمر أن المتخصصين منا في الغرب يعانون أمامه من عقدة النقص ، وأمامنا من عقدة الاستعلاء ، وعلى أية حال فالحديث عن التخلف الموسيقي لا يمكن عزله عن تخلف مجمل الثقافة العربية . ومن الخطأ إلقاء العبء عليه وحده . الموسيقيون العرب يجهدون ويعملون قدر طاقتهم ، كما يعمل الآخرون . ولكن ربما ظهر الجهد الأدبي أو التشكيلي بشكل أوضح من الجهد الموسيقي .

مشكلة التحرج الديني تجاه الموسيقا تخمد فترة وتثور اخرى وهي لا تهددها في الانطلاق والتطور ولكن في الوجود أيضاً. بعض الأقطار تقبل منطقها ، والفتى يتمزق بين الحلال والحرام . إن الموقف من الفنون عامة مهدد . وحين يصطدم الدين بالفن ويرى الرجل العادي شبح التحريم ولا يدري الحق فيه يأخذ بالأحوط فينكمش . ولابد من فتح الحوار الواسع العلمي - الديني حول الموضوع . القرآن يجود ويرتل ، وحسم النقاش لا يكون بالصدام بل بالحوار مع روح العصر . ولا تحريم إلا بالنص الواضح . والموسيقا توصل مفاهيم وطنية وقومية وجمالية وذوقية ، ولا يحرم الدين ذلك كله . ولقد بحثت المسألة في التراث وصدرت فيها فتاوى من (ابن حزم ، والغزالي ، وغيرهما) .

لابد من تحديد وظيفة الموسيقا لكي نخطط لها . فهل هي للاستمتاع فحسب ؟ حتى لو كانت كذلك فلا يجب أن ينظر إلى الموسيقا على أنها ثانوية في الحياة . الترفيه حاجة إنسانية حيوية أساسية . ولا يجب أن توصم الموسيقا بالتفاهة لأنها طرب وترفيه ، فهل مهمتها أن تجعلنا نفكر ؟ الموسيقا التي تجعل حياة الإنسان أحلى وأعمق وأسعد . تقوم بوظيفة أساسية . ويجب إعادة النظر في تقويم هذه الوظيفة الثقافية .

المشرفون على الجوانب الموسيقية في وسائل الإعلام ليسوا على المستوى الملائم ولابد من إعادة النظر في الأجهزة الموسيقية الإعلامية حفاظاً على المستوى الثقافي العام . الإذاعة تساهم أحياناً في تسميم الفكر الموسيقي ، وفي تدنيه ، واستمرار إهماله ، رغم أنه مادتها الأولى .

ثمة نقص في الوعي الموسيقي بشكل عام . كل المناقشات حول الموسيقا منبعها قلة الوعي . الدارس العائد من اوروبا يحتاجه لكي لا ينقل ولا يقلد . الحاجة إلى الترجمة والكتب الأجنبية يفرضها الوعي . تحليل وتحريم الموسيقا يوضحها الوعي ، الأمية الموسيقية يبددها الوعي ، مفهوم التجديد في التراث يكشفها الوعي . حتى في تدريس الموسيقا يمشي الوعي تنازليا من المخططين إلى المعاهد ، ثم إلى المدارس ، ثم إلى المعلم ، الذي يجب أن يعلم ما هي

الموسيقا ؟ ليصل أخيراً إلى الطفل ، ويخسر الوعي بهذا التنازل تدريجياً حتى يصل إلى الطفل وقد تلاشى .

إن كثيراً من هموم الموسيقا تتبدد حين يأخذ الوعي الموسيقي دوره ومكانه في المجتمع . ويحتاج ذلك إلى جهود كبيرة .

٢ ـ الموسيقى بين التراث (الأصالة) والمعاصرة :

إن تراثنا الموسيقي نشأ في مجتمعات وظروف غير التي نعيش فيها . ولذلك لا نطالب الشباب بتقبل الإنتاج نفسه في ظل ظروف اجتماعية وعمرانية مختلفة تماماً ، لأنا بذلك نهدم أنفسنا ، لأننا ننكر على العربي المعاصر أن يكون له إسهام وحرية تعبير .

من لا يتجدد يموت ، هذه قضية مسلمة ولكن التجديد بدوره لا يكون إلا على أساس تراثي متين . ويجب التوصل إلى فصل الثابت عن المتغير في التراث ، الأوروبيون بنوا تراثهم الكلاسيكي على الموسيقا التراثية لهم . ولهذا لا يمكن التفتح على الآخرين دون التمكن أولاً من التراث . والمشكلة هي أن معظم المتخصصين منا في الغرب يجهلونه . ولذلك يفقدون أصالة الإبداع ، وقوة الانغراس في الجذور الشعبية العريقة . وعدم الاستغناء عن التراث لا يعني تقليده ، وتقديم الشراب القديم في كؤوس جديدة أي في أجواء وبيئات أخرى ، ولكن يعني الارتباط بالجذور واستلهام الأصالة والخصوصية .

لا يطرح أحد قضية الاستغناء عن التراث الموسيقي ولا يمكن ذلك ولو حاولنا وبذلنا الجهد . لكن من المؤسف إتهام من يحاولون التجديد بالغربة والتشويه والآراء الغربية ، لقد بنت أمتنا حضارة كبيرة بأصالتها ، وبإنسجامها مع العقل الإنساني ، وبأخذها عن الحضارات السابقة في كثير من أبواب الحضارة ومنها الموسيقا . وهكذا فأهدافنا يجب أن تكون إزدواجية ، احتفاظ بالماضي ، وتقدم إلى أمام بالعلم ـ لا استغناء عن شيء مقابل شيء .

وليست الأصالة في عزل الغرب عنا . انها في استقبال العمل الفني الموسيقي واعطائه الروح الخاصة بنا . ليس ثمة جدار اسمنتي فاصل بين فنون الأمم ولكن ثمة حدود واضحة لخصوصية ولذاتية كل أمة . وعلى المطالبين برفض الغرب أن يجيبوا على سؤال أساسي : ما هو التراث الموسيقي العربي ؟ وما العربي وما الدخيل فيه ؟ ليس ثمة مبدأ يرفض كل ما لدى الغرب . ولكن نرفض القادم الذي يناقض «الأنا » القومية . تحديد ضرر القادم للذات الحضارية هو الحد الفاصل .

ليس معقولاً مراجعة تراثنا الموسيقي وتنقيته مما قد يكون دخيلاً عليه . ولكن المعقول أن نجدد من خلال هذا التراث . لتكون لنا شخصيتنا الموسيقية الخاصة . لا يمكن أن نبقى مغلقين

عما يوجد في العالم . بعضنا يجري وراء الكلاسيكية ، والغرب نفسه يفتش عن غيرها ، بما في ذلك التفتح علينا . وعلينا إذن أن نخاطب الغرب بلغتنا نحن . إن الخطورة هي في التقوقع .

وبالرغم من أن الانفتاح الغربي على الموسيقا العربية يأتي من قبيل دراسة موسيقا الشعوب ، ولا تعني أنه أضحى يسمعها كما يسمع الموسيقا الغربية ، وبالرغم من أنها موجودة في أقسام (الأتنوموسيقولوجي) كجزء من دراسة الأجناس . وليس مؤشراً على التقارب ، إلا أنها تبقى في الواقع جزءاً من التراث الموسيقي الإنساني ، وأصحابها هم أحرى الناس بالإفادة منها . وبإعطائها الأبعاد الإنسانية والمعاصرة الضرورية للحياة .

قبل قرن من الآن لم يكن لدى العرب تدوين موسيقي ، ولا مسرح عربي ، ولا قصص ، ولا فنون تشكيلية ، ولا شعر حديث ، وقد وجدت كلها تحت تأثير الحياة الحديثة . كما وجدت نواة أولية لموسيقا عربية حديثة ، في مصر كما في لبنان والمغرب والخليج . وكل هذه التجارب تعتمد في كثير أو قليل على التراث . إذن فالأمر مفروغ منه ولكنه لا يترك للعفوية والهوى وإنما يجب أن ينبع من الدراسات العميقة أيضاً . ومن الوعي بالتراث وبحاجات العصر معاً . والدراسات ماتزال محدودة في بعض المراكز والمعاهد ، وفي مطلع الطريق . وليس ثمة تخطيط دون وجود دراسات متعمقة . إن لدينا مثال الصين الشعبية ولديها تراث يرقى إلى آلاف السنين ـ وله فرقه الخاصة ـ ومع ذلك حين أرادت تحديث موسيقاها وإخراجها للناس قامت بوضع قواعد الألحان ، والهرمنة ، وصرنا نسمع الكونشرتو الصيني ، والسناتا و« السيمفونية » ، من روح ذلك الشعب ، الأسبان فعلوا الشيء نفسه . وكوريا ، واليابان ، والهند . الهام هو وجود الموسيقيين القادرين على ذلك . في المغرب تجري تجربة أدخلت الكثير من المصانع والضروب الأندلسية إلى الموسيقا العربية الحديثة . ولابد من مواصلة العمل ومن بذل جهود أخرى للنجاح .

لمعالجة هذه النواقص والمشكلات تأتي هذه التوصيات التي يمكن قسمتها إلى أقسام أربعة :

١ ـ التربية الموسيقية للطفل وفي مراحل التعليم :

١ ـ التربية الموسيقية الجمالية جزء أساسي من تكوين الإنسان ، ونقصها نقص في تربيته وتكوينه ، ومن المؤسف أنها لدينا مهملة متروكة للتقاليد والعفوية الشعبية . .

وتبدأ التربية الموسيقية مع الأطفال ، في مدارس الحضانة والطفولة . هناك تزرع الحاسة البديعية الموسيقية ، ثم تأتي العناية بالشباب في الإعدادي والثانوي وفي الحياة العامة .

٢ ـ تحتاج التربية الموسيقية إلى آلاف المدرسين المختصين وهم لا يتوافرون أبداً في الوقت الحالي . لذلك فإن إعدادهم يجب أن يكون من خطط التربية والثقافة .

٣ ـ الآلـة الرئيسيـة التي توجـد في المدارس هي البيـانو (أو اكـورديون) وهي آلـة ثـريـة صوتياً ، لكنها تعجز عن اعطاء الطفل موسيقانا ، إنها توصل جزءا منها . ولكنها لا توصلها بكل دقائقها . وهذه الدقائق هي أساس الأصالة . والأفضل منها آلة العود .

٤ ـ هدف التربية الموسيقية هو تكوين الأذن الصحيحة الـذوق ، ولا يكون هـذا إلا بجهد تعليمي تدريبي آلي وطويل .

٥ ـ لا يجوز زج الطفل في مناقشة التحرج من الموسيقا أو عدمه . إن لديه المتسع من الوقت بعد النضج للتفكـير في الأمر . ولكن يجب الـتركيز عـلى وظائفهـا النفسية والجـمالية . وعـلى دور النشيد الجماعي في تكوين الروح التأليفية للجماعة .

٦ ـ توحيد مناهج التربية المـوسيقية أسـاس في توحيـد الفكر الجـمالي العربي ، وفي تـوحيد المشاعر السامية .

٧ ـ التواشيح وما إليها لا تصلح موسيقا للطفل بالمرة . ولابد لـه من موسيقـا خاصـة به ، تطرح بشكل مسرحي خفيف ، ليفهمها الطفل بشكل مرح حلو . وفي المغرب تجارب موسيقيـة للطفـل قامت عـلى أساس دراستـه النفسية ، وإعـطاء ما يتنـاسب مـع حجمـه ، وفهمـه للحن والكلمات .

٢ ـ في النشاطات الثقافية الموسيقية :

١ ـ حفظ حق الأداء والملكية الفنية للفنان عن طريق تشريعات واضحة وتنفيذ ملزم .

٢ ـ إقامة إذاعة خاصة أو تخصيص أوقات محددة ثابتـة لإذاعة المـوسيقا العـربية من مختلف الإذاعات .

٣ ـ إنشاء المزيد من الفرق الفنية ودعمها ، إنها الدليل على انتشار الوعي الموسيقي .

٤ ـ رعاية الموهوبين بمختلف أنواع الـرعايـة سواء أكـانوا مـوسيقيين أو مغنـين ، وإفسـاح المجال أمامهم في وسائل الإعلام .

٥ ـ إنشاء فرق شباب بديلة لفرق البوب وما إليها ، ودعمها ، والتركيز في وسائل الإعلام على نشاطها .

٦ ـ تسجيل موسيقا المناطق المختلفة وأخصها البوادي وغيرها خوف التشويه والضياع .

٧ ـ العناية بأغاني الأطفال وتخير الأغاني الفولكلوريـة بعنايـة لتكون تحت تصرف المـوسيقي

وارفاقها بتسجيلات صوتية وكتب توجيهية للمعلمين تعلمهم الاستفادة منها .

٨ ـ أقامة المسابقات الموسيقية والتوسع في مكافآتها المادية التشجيعية .

٩ ـ إرسال البعثات الموسيقية للدراسة بعد دراسة التراث الموسيقي العربي والتشبع به .

١٠ ـ الاهتمام بالآلات الموسيقية وحفظها وإقامة المعارض لها والمتاحف لحفظها .

١١ ـ الاهتمام بصناعة الآلات الموسيقية ورعاية صانعيها وتوسيع قاعدتها الصناعية وتكريم المبرزين منهم .

١٢ ـ الحضور الموسيقي العربي على الساحة الدولية ويقوم على ذلك مكتب خاص متصل بجميع القواعد الموسيقية العربية من جهة وبمختلف المهرجانات والمناسبات الدولية من جهة أخرى مع تسجيل ذلك وتوثيقه .

١٣ ـ أن يشرف على الأجهزة الموسيقية في وسائل الإعلام مختصون فنيون لهم ثقافتهم الموسيقية الواسعة وخبرتهم الطويلة لأن في ذلك ضمانا لرفع الحس الموسيقى لدى الجماهير .

١٤ ـ العناية بموسيقا المهاجرين العرب ، وربطهم بالأجواء الموسيقية العربية دون انقطاع ، لأن الموسيقى والأغنية العربية تصبح هي وطنهم بعد الغياب عن الوطن .

١٥ ـ إنشاء معهد قومي للموسيقا العربية يضم الدارسين (أساتذة وطلاباً) من مختلف البلاد العربية ويقوم بتدريس أنواع الموسيقا التراثية والشعبية والحديثة ، ودراستها العلمية ، وتسجيلها ، وتوثيقها ، وتوحيد مساراتها .

١٦ ـ العناية بتحسين الأحوال المعيشية للموسيقيين (أو المؤلف التراثي أو الشعبي) وبين المستمع . إن حفظ كرامتهم من شأنه رفع قيمة الفن الموسيقي العربي .

١٨ ـ إحداث معاهد عالية (كونسرفاتوار) للتخصص في العلوم الموسيقية تضم أقساماً لكافة الآلات الموسيقية العصرية الجادة مع أقسام للبحوث في تلك العلوم ، وبخاصة في الموسيقا العربية . وتضم المعاهد عددا من الخبراء الأجانب للإشراف على تدريس الآلات العالمية بها .

٣ ـ في الندوات والمهرجانات :

١ ـ إقامة أسابيع موسيقية قطرية تدور بين الأقطار وتستضاف دورياً .

٢ ـ إقامة جمعية للمعاهد الموسيقية المختلفة تحل مشاكلها بشكل موحد وتنظم خطوطها وتقارب بين رجالها .

٣ ـ إقامة مهرجان عربي سنوي في موعد محدد ، وفي مناطق عربية مختلفة يقدم خير ما أنتجه الموسيقيون خلال السنة .

٤ ـ إقامة مهرجانات قطرية وقومية وعالمية في المناسبات المختلفة لتنشيط الجو الموسيقي العربي باستمرار .

٥ ـ إقامة ندوة لتقويم المناهج الموسيقية في المعاهد المختلفة وتوحيدها قدر الإمكان وإقامة دورات تدريب على أساس ذلك .

٦ ـ إقامة مهرجان دوري للأناشيد الدينية ، وإرفاقه بحلقات دراسية تسجل الإنشاد وتناقشه وتقيم عليه الدراسات .

٧ ـ إقامة سلسلة ندوات ومؤتمرات علمية لقضايا التراث الموسيقي ومشاكل تدوين الزخارف الموسيقية . وقضايا السلم الموسيقي ، وتفاصيل التدوين الإيقاعي للغناء المرسل . وذلك لوضع المعايير العلمية والفنية لتحقيق النصوص المأخوذة عن رواة الأعمال الموسيقية .

٨ ـ المشاركة العربية في المنح الموسيقية التي ينظمها المجلس الدولي للموسيقا بباريس وفي المنح المشابهة التي تقدمها الدول الأخرى .

٤ ـ في التأليف والنشر :

١ ـ إصدار كتاب سنوي حول الموسيقا العربية بلغات مختلفة ونشره داخل الوطن العربي وخارجه .

٢ ـ إصدار اسطوانات وأشرطة تسجل الموسيقا العربية وتشرحها وتكون مجالاً للتعريف العام بمناطقها .

٣ ـ القيام ببحوث ميدانية ودراسات موسيقية وتبادلها بين الأقطار العربية وذلك للموسيقا التراثية والأغاني الفولكلورية والشعبية مع توثيق ذلك وتسجيله وإقامة الندوات حوله .

٤ ـ إقامة مراكز محفوظات ووثائق موسيقية في المعاهد الموسيقية في الأقطار المختلفة ، على شكل وحدات متقاربة في الشكل لتسهيل التبادل .

٥ ـ الإكثار من ترجمة ونشر الكتب الموسيقية .

٦ ـ إصدار الكتب عن أعلام الموسيقيين العرب .

٧ ـ إصدار ببليوغرافيا تتناول مختلف نشاطات الموسيقا العربية .

٨ ـ اصدار مجلة (أو أكثر) حول الموسيقا العربية . وتصدر بالعربية واحدى اللغات الأجنبية . مهمتها نشر كل ما يتعلق بالنشاطات الموسيقية العربية والشعبية .

٩ ـ إصدار تاريخ شامل للموسيقا العربية ، يقوم على إعداده جمهرة من الاختصاصيين .

١٠ ـ إقامة مسابقات عربية في البحوث العلمية الموسيقية من تراثية وشعبية وحديثة . وتيسير تبادل هذه البحوث بين المهتمين بالموسيقا العربية في الداخل والخارج .

٩ ـ الخط العربي :

الخط أحد الفنون الجميلة التي تميزت بها الكتابة العربية منذ وجدت . ويعتبر واحداً من فنون الكتاب التي تضم مع الخط فن التذهيب وفن توضيح الكتاب بالرسوم والمنمنمات والصور وأخيراً فن تجليد الكتاب ، وإذا كان الخط هو الوسيلة لتوصيل المعرفة إلى الآخرين ، فإن الخط العربي امتاز عن الخطوط جميعاً بأنه صار فناً أصيلاً صحب الحضارة الإسلامية ، ومضى مع تطورها ، وقام بدور هام لا كوسيلة للتفاهم ونقل الأفكار والمعاني فحسب ، وإنما كذلك كعمل فني له كل خصائص الفنون وقيمها الجمالية الرفيعة . حتى أضحى أحد الفنون الجميلة المميزة في الفنون الإسلامية . وقد تميز على ما عداه من الخطوط الأخرى فلم يحكمه الجمود بل ساير التطور وتعددت أنواعه وأنماطه ، ونشأت صلة وثيقة بين كل نوع منه وبين المادة التي يكتب عليها ، والغرض الذي يستخدم فيه .

ولم يلق فن من الفنون الجميلة في الأمم التي بلغت شأوا بعيداً لما لقيه الخط العربي من التقدير والإجلال ، في مختلف العصور . وقد بلغ تقديرهم للخط درجة التقديس فقالوا في نشأته أنه وحي من الله ، وأقبل عليه خاصتهم وعامتهم واتخذوه فناً عربياً خالصاً لم يقلدوا فيه أمة من الأمم وافتخروا به في نثرهم وشعرهم واعتز به الملوك والخلفاء .

ولم تقف عناية المسلمين بالخط العربي عند هذا الحد ، بل لقد بالغ بعضهم في تقديره حتى زعموا أن لحروفه أسراراً وقوى خفية ، وظهر بذلك علم الحروف .

ولعل السبب الأساسي في تعلق المسلمين بالخط العربي إلى هذا الحدّ :

أ ـ أنه كان الوسيلة الأساسية التي كتب بها القرآن الكريم وحفظ .

ب ـ أنه كتبت به جميع اللغات التي دخل شعوبها في الإسلام (الفارسية ، والتركية ، والأردية) .

جـ ـ أنه قد تضافرت جهود المسلمين على إدخال هذا الفن الجميل في أعمال التزيين فصار مادة تزيينية أساسية في المباني الدينية وغيرها .

وقد ظل الخط العربي في تطور مستمر حتى ابتدع منه ما يزيد على سبعة وثلاثون نوعاً من الخطوط . لكنه منذ ظهرت الطباعة وانتشرت ، اتخذت تطوراته شكلين حسب الوظيفة التي يقوم بها . الأول : تطورات الخط الطباعي ، والثاني : تطورات الخط التشكيلي .

١ ـ تطورات الخط الطباعي :

بالرغم من تدهور فن الخط في الأقلام الكتابية ومن تقلص إنتشار فنونه وأدواته وإتقانه ، وبالرغم من وجود نوعين من أقلامه عامة : قلم مشرقي ، وقلم مغربي ، فإن حروف الطباعة أخذت اتجاهات خاصة في تطوير هذا الخط عرضاً وطولاً وتقريباً بين المشرق والمغرب . فالحروف العربية اليوم موحدة في أنحاء الوطن العربي . وبها تطبع جميع المطبوعات . وتقبل في كل مكان كل المحاولات التي تبذل لتحسين أدائه ، وتسهيل التعبر الصحيح به . لكن هذه المحاولات تخرج في كثير من الأحيان عن الأصول التاريخية للكتابة العربية ، حتى يكاد ينسى الكاتب الخط باليد لتصبح الكتابة رسما بالمسطرة .

٢ ـ تطورات الخط في الفن التشكيلي :

أما الرسم والتزيين بالخط فقد أخذا بعداً تكشيلياً رائعاً سيطر على جهود كثير من الفنانين العرب في السنوات الأخيرة بخاصة ، وعلى بعض الفنانين المسلمين بعامة أيضاً . وتسعى هذه الحركة إلى أن يعطي الحرف والكلمة والجملة العربية أقصى عطائها التعبيري بتوظيفها لكل ما في الحرف العربي من قابلية للتمديد والتقلص والمشاكلة الفنية . إن الخط العربي يرحل اليوم رحلته الثانية منذ أواسط الأربعينات في نصوص كتبت بعفوية ، وتوازن ، ورغبة بملء الفراغات . ثم أخذ الحرف في مرحلة لاحقة يندمج بأرضية اللوحة ، ويفقد استقلاله ؛ أو يظهر في مثل كتابة الأطفال ، أو يستخدم للدلالة على بعدين زمنيين . ومن الفنانين من استخدم الحرف جملة يخترقها البعد الزمني ، في حجوم موزعة في اللوحة ، وهو نهج شاع في الآونة الأخيرة ، وله مقلدوه في مزيج من واقع شعري ، وآخر درامي . وبعضهم استوحى الجرس الصوتي للحرف ، وما يخلقه ويخلفه في الذاكرة العينية من تداعيات .

وثمة تجربة لها شأنها في البناء التشكيلي الحرفي سعت إلى تجاوز بعدين في اللوحة يشدهما حرف عربي أحدهما ذو منظور تشكيلي تمثله مجموعة من الخطوط الأفقية والثاني يستمد مداه من الآيماء إلى فترات تاريخية بالكتابة الأثرية . وثمة فنانون يستخدمون الخط العربي في كتاباته المختلفة وتنوع مقاساته وطرائقه ، ومنهم من ذهب إلى الإفادة من الايقاعات الخزفية المكرورة .

وثمة تجارب أخرى استوحت الخطوط المسمارية والحميرية القديمة والنقوش ، ومنها ما اعتمد المداخلة بين الرقص اللولبي المولوي الصوفي وبين الايقاعية التي يوفرها أنسياب الخطوط العربية .

وعلى مسافة قريبة من ذلك تقوم تجارب أخرى تسعى إلى اختزال الكلمات في حرف أو حرفين رئيسين .

ويزداد من يوم ليوم شأن الافادة من الخط العربي في فروع أخرى من الفنون التشكيلية كالنحت والفخار . وثمة من المعماريين من فكر في إقامة منشآت بأشكال من الحرف العربي . وهذا ما لفت نظر النقاد والدارسين الأجانب ودفعهم الى القول بأنها تجارب تحول الوظيفة الزخرفية إلى عملية تأملية قريبة من الصلاة .

وحول فن الخط ترد التوصيات التالية :

١ ـ تقوم وزارات التربية باعادة تدريس مادة الخط العربي في جميع مراحل التعليم إبتداء من مرحلة الحضانة وحتى نهاية التعليم الثانوي ، مع إعطاء نبذة تاريخية عن تاريخ الخط الذي يقوم الطلبة بدراسته (بمشقة) وذلك بقصد تحسين خطوط المواطنين العرب التي اصبحت عسرة القراءة بسبب السرعة ، هذا فضلا عن نشر التذوق الفني للخط ، وربطه بوجدان النشء كفن أصيل لا مجرد اداة للكتابة .

٢ ـ تفرد هيئات الآثار قسما خاصا بجميع متاحف الفن الإسلامي لعرض روائع الخط العربي وتطوره وبخاصة تراث الخطاطين المحليين .

٣ ـ نشر الوعي بقيم هذا الفن وذلك بتشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف ابراز خصائصه الفنية ، ومدارسه المختلفة ، وتخصيص جوائز للدراسات التاريخية والفنية للخط العربي .

٤ ـ تنظيم معارض لأعمال كبار الخطاطين والتعريف بهم ونشر الأعمال الرائعة منها .

٥ ـ عقد مؤتمرات دورية على نطاق الدول العربية لدراسة الخصائص الفنية للخط العربي وبغية النهوض به ، وبحث التباينات القائمة بين المشرق والمغرب في الخط العربي ، واجراء مسح شامل لتراثه عبر العصور في الدول العربية .

٦ ـ تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية بتشكيل لجنة من كبار الخطاطين في العالم العربي مع جماعة من المتخصصين في الطباعة وذلك لتطوير تصنيع الحروف العربية للمطابع والآلات الطابعة والحاسب الالكتروني مع الاحتفاظ بطابعه الأصيل ، ومواجهة مطالب العصر في الوقت نفسه ، والعمل على الافادة من جمالياته .

ل ـ الانتاج الفكري :

١ ـ الانتاج الفكري بمختلف أشكاله سواءً كان في العلوم الإنسانية ، أم السياسية ، أم

الاجتماعية ، أو اللغوية ، وسواءً تناول الدين ، أم القانون ، أم العلوم ، أم الفلسفة ، وما وراء الطبيعة هو ألوان متعددة من الثقافة ، ووجوه من الابداع تعبر عن مدى السعة الفكرية واتجاهاتها ، وعن ألوان الهموم التي تشغل الأمة ، وعن مختلف القيم المسيرة للمجتمع . فهي جانب أساسي من البنى الثقافية ومن العطاء الحضاري ، وكثرته ، أو نماؤه ، أو ضموره تتعلق مباشرة بمدى الحيوية الثقافية التي تتمتع بها الأمة .

٢ ـ ومن المؤسف انه ليس تحت الأيدي من أرقام احصائية ولا من أسس موضوعية ثابتة لقياس هذا الانتاج سواء في العدد أو القيمة أو النوع فالتقويم له يظل بالضرورة في الحدود الانطباعية والعموميات . وهي حدود وإن دلت على الخطوط العامة ، إلا أنها تظل مفتقرة إلى الدقة والموضوعية . لكن ما دام الأمر يتعلق لا بالانتاج نفسه ولكن بأثره الثقافي ويتصل بعوامل تنميته لا بطبيعته فمن الممكن قبول الانطباعات العامة أساساً للحديث والعمل .

٣ ـ ما من شك في أن الانتاج الفكري العربي في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة قد ازداد في العدد زيادة كبيرة تعبر عنها تكاثر المطابع ودور النشر وآلاف العناوين المطبوعة ولكن هذا الانتاج يتسم في أوضاعه الحالية ، مع بعض الاستثناءات بما يلي :

أ ـ عدم وجود قمم فيه ، فليس ثمة فيلسوف بارز أو منظر قومي طليعي أو مؤرخ رائد أو اقتصادي ضخم أو عالم اجتماعي مبتكر بينما نجد أن الشعر والغناء فيهما كثير .

ب ـ افتقار الانتاج عموماً إلى الجديد وإلى الابتكار . يتجلى ذلك بوضوح في الانتاج التاريخي والجغرافي كما يتجلى في اللغة وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون ويبلغ الافتقار أشده في العلوم بمختلف مجالاتها .

جـ ـ إفتقار بعض الانتاج إلى الموضوعية أحياناً كثيرة .

د ـ كثير من هذا الانتاج يكتب وينتج ضمن إطار قطري لا قومي ومن منظور محدود لا شامل .

هـ ـ ثمة قطاعات ذات حساسية خاصة يتحرج منها الباحثون ولا يعالجونها المعالجة الطليقة وفي طليعتها الأمور الدينية .

و ـ استعداد الفكر إلى حد كبير لأن يتبنى دون تمحيص ما جاء به الآخرون ، وخاصة ما جاء به الغرب . وكثير من هذا الانتاج الفكري مقتبس متأثر أكثر منه فاعل ابداعي ، ومن هنا الزحام الغريب على الترجمات واحترام الفكر المترجم رغم ما في بعض الترجمات من السوء أحياناً ومن تشويه المعنى . وهذا ما يجعل الفكر العربي الحديث صورة أخرى مشوهة أحيانا عن الفكر الغربي إن لم يكن ذيلا له .

ز ـ سمة مشتقة من السابقة تجعله ينزع إلى محاكاة الآخرين والتقليد ، وإلى اتباع البدع الفكرية الغربية المتوالية . فالبنوية موضة الأيام هذه ، وقبلها كانت الوجودية ! وقبلها (الظاهرية الفينومينولوجية) وبين هذا وذاك ، الماركسية . . إنه يحاكي بصورة ببغاوية . وكان عليه أن

يفيد من هذه المفاهيم التي قد يكون فيها ما يستحق التفاعل معه . والتفاعل هـو مضمون الحوار . والحوار هو لغة التكافؤ لا التبعية الذيلية .

ح ـ المحاكاة في الفكر العربي لا تظهر في إتباع الانتاج الغربي وحسب ، ولكن تظهر أيضاً في تكرار التراث الماضي . ولانتاج الآخرين دون اضفاء جديد عليه .

ط ـ يطغى الفكر السياسي وتحليلاته على نواحي الانتاج الأخرى في الفكر العربي الحديث . وهو فكر انفعالي عاطفي متحيز أكثر بكثير مما هو سياسي أيديولوجي عملي مقنع .

ي ـ في هذا الفكر افتقار للعمق والأصالة ، ويصح ذلك على البحوث الفلسفية والقانونية والعلمية بخاصة ، وعلى الدراسات الاجتماعية الميدانية .

ك ـ وثمة بين الباحثين العرب من يعتقد أن الفكر العربي ـ لانه يعبر عن نفسه بالعربية ـ عاجز عن أن يحيط فكراً ، أو أن يعطي فكراً ، واللغة العربية في رأيهم ـ أعجز من أن تعرب وتبـدع ويتجلى ذلك في مختلف ميادين الانتاج الفكري الذي تعجزه المصطلحات والتعابير الدقيقة . وهذه هي على الأقل حجة العلميين .

٤ ـ أن وراء ذلك كله ثلاثة أمور أساسية :

ـــ قلة الحصيلة الفكرية ، وبخاصة الحديثة منها .

ـــ قلة الثقة بالذات ، وبامكان الابداع الذاتي .

ـــ ضعف الثقة بالعقل ، وبالابتكار والتفرد ، وتفضيل التقليد والتبعية والتشابه عليها .

على أن وراء هذه الأمور الذاتية المتصلة بالمنتجين الفكريين معوقات أخرى لا سيطرة لأهل الفكر عليها .

معوقات الانتاج الفكري :

١ ـ عدم توفر المناخ الملائم للفكر ، وللانتاج الفكري ، بسبب غياب حرية الفكر ، والحرية عموماً ، في الوطن العربي على مختلف الأصعدة ، وثمة حالات لا يسمح للمفكر فيها بالتعبير عن نفسه بأية وسيلة من وسائل التعبير الحر . وفي حالات أخرى يلاحق أو يعاقب إذا تجرأ وتصدى للمنع . ولكن هذا المنع الذي تقوم به الدولة في الدرجة الأولى ، غير مقصور عليها . فهو قائم في المجتمع بشكل عام . في الشارع ، وفي الحزب ، في الجامعة وغيرها . وبعضنا لبعض ، عند التفرد الفكري ، خصوم الداء .

٢ ـ ضعف المؤسسات التي يفترض أن ترعى البحث العلمي وتشجع المفكر ، وتضمن نشر انتاجه ، وتوزيعه ، وتعميمه ، وتقوم بحماية المفكر وفكره معاً ، إذا تعرض أي منهما للملاحقات والخطر . مثل هذه المؤسسات ضعيفة إلى حد العجز ذاته ! وتحت ضغـوط مستمرة من القـوى الكابحة (الدولة ، والشارع ، وغيرهما) .

وهذه المؤسسة (سواءً كانت جامعة ، أم نادياً ، أم حلقة فكرية ، أم مركز بحوث ، أم داراً للنشر الفكري) بدلاً من أن تحث وتحرك ، فإن ضعفها يعكس نفسه على الانتاج الفكري من الناحيتين هما : خسارته للحافز ، وللمنبر في آن .

٣ ـ كثرة هجرة المفكرين إلى خارج الوطن وسهولة هذه الهجرة وهي تؤدي بالتالي إلى خسارة فكره ، كما تؤدي في بعض الحالات إلى خسارته هو شخصياً . بعض هذا التدفق نحو الخارج يعود إلى غياب الحرية . وبعضه يعود إلى الصعوبات المادية والسياسية أو العملية التي يواجهها المثقف وبخاصة من كان حراً في تفكيره . صحيح أن بعض الانتاج الفكري العربي الجيد ظهر في خارج الوطن ، وإن هذا الانتاج قد ينتقل بمضمونه وأثره ، وفاعليته إلى الوطن أحياناً ، لكن الحقيقة تبقى : وهي أن غالبية المثقفين وأصحاب الرأي تنقطع أو تضعف صلاتهم بالمجتمع العربي ، وهمومه ، وقضاياه ، حين يغادرون الوطن ، ويندمجون في مشاكل حياتهم ومجتمعهم الجديدين .

٤ ـ ضآلة نسبة القراء الجادين . وإن كان صحيحاً أن مثل هذه النسبة هي منخفضة في كل الشعوب . فإنها في الوطن العربي لا تتئم ابداً مع عدد السكان عموماً ، ولا مع نمو عدد الذين يقرأون . ولعل ارتفاع نسبة الأمية في عدد من الأقطار . ومشاكل الحياة المادية ، وأثر مغريات العيش والسلوك التي يتعرض لها المواطن باستمرار ، كل ذلك يترك المنتج الفكري أمام جمهور صغير قد لا يقلل من حماسته لفكره ، ولكنه بالتأكيد يخفف من حماسة الناشر ومن إقباله على نشر الانتاج الفكري الرفيع .

٥ ـ عجز المفكرين أو تقصيرهم عن إيجاد روابط أو جمعيات أو أية أشكال مؤسسية تنبع ذاتياً منهم وتتيح لهم التعاون ، وتبادل الآراء والخبرات ، وتكون حافزاً للانتاج وتمهد الطريق ، أمام موقف موحد أو متقارب ، في مواجهة الكبح ، مما يجعل القوى الكابحة تخشى أثرهم وتفكر مرتين قبل ضرب المفكر . والمؤسف أن الروابط الوحيدة الموجودة ، أو التي تظهر بين حين وآخر في هذا القطر أو ذاك ، والتي نسمع صوتها أحياناً في الدفاع عن حرية المفكر ، هي روابط أجنبية في الأصل أو على علاقة مع مؤسسات أجنبية .

٦ ـ ضعف أسلوب البحث العلمي وما يتركه هذا الضعف من الاعاقة في تطور الفكر العربي وبخاصة من التقصير في الجامعات والمعاهد الدراسية العليا العربية ، وفي تعويد الدارس على أصول البحث العلمي الصحيح ، وفي توفير الأساسيات له ، يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على مصادر المعلومات والوثائق والاحصاءات والبيانات الضرورية في بحوث كثيرة . ويضاف إلى ذلك أيضاً التقصير العام في ـ الجامعات وغيرها ـ في تعويد الدارس على المناقشة والحوار الهادىء وتقبل النقد .

٧ ـ التوزيع الضعيف للانتاج الفكري في الوطن العربي مما ينشأ عنه عدم التعرف على الأعمال الجيدة في الأقطار العربية المختلفة بسبب ضعف التدفق الثقافي .

٨ ـ طغيان وسائل الاعلام على الكتاب مما خفض من سمعة الكتب الجيدة .

٩ ـ غياب فلسفات فكرية محددة ننطلق منها في مختلف الوان الانتاج سواء أكان تاريخياً ، أم اجتماعياً ، أم فلسفياً وذلك بسبب عدم نجاحنا في تكوين مدارس فكرية ، وعدم توفر تقاليد للفكر تعود المجتمع على طرح مشاكله .

١٠ ـ عدم التواصل بين الباحثين ووجود الأحكام المبسترة أحياناً على الانتاج .

١١ ـ وهكذا يمكننا استخلاص سبعة أنواع من معوقات الانتاج الفكري :

١ ـ معوقات ذات إطار ايديولوجي وعقدي .
٢ ـ معوقات ذات طابع سياسي‌سلطوي، تظهر آثارهابخاصة في الفترات الأخيرة بشكل واضح .
٣ ـ معوقات اجتماعية في البيت والشارع ومكان العمل أو في المدرسة أو الجامعة .
٤ ـ معوقات تتصل بالمؤسسات والهيئات التي تعنى بالبحوث وضعفها مادياً وأجهزة وتخطيطاً .
٥ ـ معوقات تتصل بضعف الميزانيات المخصصة للانتاج الفكري وللبحوث العلمية .
٦ ـ معوقات ناجمة عن واقع التعليم الجامعي والبحوث في الوطن العربي ، وقصورهما المنهجي .
٧ ـ معوقات ذاتية خاصة بالمفكرين أنفسهم ، وإيثارهم التقليد أو السلامة أو الكسل .

التوصيات :

لما كانت الميادين التي يتناولها الانتاج الفكري عديدة فمن الصعب إستخراج توصيات خاصة بكل ميدان على حدة . لا سيما وأن لكل ميدان خصوصيته . ولكن لما كانت تصب جميعاً في جوثقافي عربي واحد ، فمن الممكن ايراد الأفكار والتوصيات العامة التي تستهدف إعادة الحيوية والنشاط إلى أجواء الفكر وتسهم في تنمية الجو الثقافي العام . ومن ذلك :

١ ـ قضية الحرية للمنتج الفكري قضية محورية ، وغيابها ذو تأثير سلبي على الانتاج وينبغي السعي لتوافرها . كما ينبغي النضال من أجل الحصول على ديموقراطية فكرية حقيقية .

٢ ـ أمن المنتج سياسياً ومادياً أمران أساسيان لذا لا بد من توافرهماله .

٣ ـ توجيه نظام التعليم إلى احترام العقل ، وغرس المنهج العلمي ، وإلى اتباع الطريقة في تقصي الحقائق من كل لون . إن هذا هو العطاء الأساسي الذي يمكن أن يقدمه التعليم ، وهو الذي ينعكس في نوعية الانتاج وأصالته .

٤ ـ العناية بالثقافة ذات الطابع الجماهيري ، إنها الأرض الواسعة التي ينبت فيها الانتاج الطيب .

٥ ـ الأصرار على مضاعفة الميزانيات التي تخصص لشئون نشر الثقافة والفكر .

٦ ـ إزالة مختلف عوائق الانتاج والتقنين التشريعي وما تؤدي إليه من أذى للمجتمع روحياً واجتماعياً وقومياً .

٧ ـ إنشاء دار نشر عربية متخصصة مستقلة تنفق على نشر مختلف صنوف الانتاج وتشرف عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٨ ـ تنظيم حركة ترجمة واسعة لقضايا التنمية الفكرية ، وتجنيد الكفايات العربية المتباينة لها ، ونشر هذا الانتاج .

٩ ـ الاهتمام بغرس عادة البحوث المشتركة وفرق البحث بدلاً من البحوث الفردية على الطريقة القديمة . فالبحوث أضحت اليوم من عمل الفرق العلمية المختلفة التي يكمل بعضها بعضاً رغم تباعد الأقاليم ولم يعد في طوق العلماء المتابعة الفردية لها . وهذه العادة يبدأ غرسها منذ الطفولة بالأعمال الجماعية وترسخ في المدرسة المتوسطة والثانوية وتصبح تقليداً ثابتاً في المراحل الجامعية .

١٠ ـ إنشاء مراكز بحوث للعلوم الإنسانية والاجتماعية متفرغة للبحث تعتمد على الامكانيات الشعبية بالإضافة إلى الامكانيات الرسمية ونشر أبحاثها .

١١ ـ إنشاء مركز عربي في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يرصد تطورات الثقافة العربية وإنتاجها ، ويكون مركزاً لتبادل الآراء والبحوث .

١٢ ـ محاولة توفير الوضع المادي المناسب للعالم والباحث والمبدع العربي والسعي في ذلك لدى الحكومات العربية وتأييد ذلك بالتشريعات المناسبة .

١٣ ـ تشجيع وتمويل مشاريع تستهدف إصدار مجلات علمية ودوريات متخصصة ذات سمعة عالمية وإصدار مشاريع الموسوعات التاريخية ، والفلسفية . . والاجتماعية والقانونية ومن الأفضل أن تتم هذه المشاريع على أساس قومي .

١٤ ـ إنشاء مؤسسة خاصة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وظيفتها تصوير أطروحات الدكتوراه والماجستير التي تناقش في الجامعات العربية ، وتبويبها هجائياً ووضعها تحت تصرف الباحثين والمرشدين للإفادة منها ومنعاً لتكرار البحوث .

١٥ ـ تأسيس صندوق قومي لدعم الانتاج الفكري العربي الجيد تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

١٦ ـ تقوية الجمعيات التخصصية في الوطن العربي في مختلف فروع التخصص ودعم نشاطاتها معنوياً ومادياً .

١٧ ـ تبني نظام التفرغ للباحثين والمفكرين لدفع الانتاج وازدهاره في مختلف الأقطار العربية .

الثقافة بوصفها تعبيراً

١ـ اللغة العربية والمشكل اللغوي

التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسر لهيكل تماسك المجتمع ووحدته . واللغة العربية بمساندة القرآن الكريم قد حافظت على وجودها وتطورها حتى العصر الحديث . لكن الجهود التي تبذل اليوم للحفاظ عليها ما تزال أقل مما يجب لتطويرها حسب مقتضيات وحاجات العصر .

أ ـ مشكلات اللغة العربية الحالية :

١ ـ تشكو اللغة العربية من مرضين متناقضين هما الفقر والتضخم . فهي تفتقر من جهة إلى التعبير عن المفاهيم والمصطلحات الجديدة ، وما يستجد بسرعة منها ، وما تقذفه الحضارة العالمية القوية من مصطلحات لابد من التعبير عنها . ومن جهة أخرى فلغتنا تشكو التضخم بسبب تراكم مفرداتها منذ القديم وموت بعض معانيها من جهة وتكاثرها للمعنى الواحد من جهة أخرى . وهكذا أضحت كلمات اللغة العربية أشبه بالأوراق النقدية أصابها التضخم ، وقلت نجاعتها لأن المتكلم يشعر بعدم كفايتها للتعبير .

٢ ـ تحصر مشاكل اللغة العربية في ثلاث نقاط :

أ ـ ظروف تفهم اللغة السليمة ويعمل في هذه الناحية أمران .

* وسائل الإعلام السمعية والبصرية وقد أوصلت اللغة السليمة حتى إلى الأميين ، ورفعت مستوى العامية ، ولكن جهودها في سلامة اللغة تأتي غالباً بشكل عفوي ، وليس عن سياسة مصممة ، وتوجيه مخطط .

* طرق تعليم اللغة في المدرسة وهي ليست دوماً جذابة بسبب طرق التبليغ السيئة .

ب - ظروف المزاحمة التي تلقاها العربية فهي تلقى مزاحمة مزدوجة من العامية من جهة ، ومن اللغات الأجنبية من جهة أخرى .

جـ - مدى إستجابة اللغة لحاجات العصر ، ولتجاوب مع مفاهيم الحياة العلمية واليومية الحديثة ولعل سلبية المثقفين يحرم اللغة العربية من حيويتها .

٣ - وثمة نظرة دونية ينظر بها إلى اللغة العربية في المجالات العلمية خاصة وتعبر هذه النظرة عن نفسها في لغة تدريس العلوم في الجامعات ولغة الأبحاث العلمية التي تكتب وتسرب التعابير الأجنبية إلى لغة المثقفين .

ب - اللغة العامية و اللغات المتعددة :

العامية العربية تتراجع فعلياً لمصلحة اللغة السليمة المشتركة بسبب عدد من العوامل . ومع ذلك فيجب أن نلاحظ :

١ - أن العامية لا يمكن مقاومة وجودها وحلول اللغة السليمة محلها بمجرد قرار . لابد أن يبقى نوع من الفرق بين الخطاب اليومي والخطاب الفكري وذلك معروف موجود في مختلف اللغات . كما أن الإزدواجية اللغوية موجودة في القديم والحديث .

٢ - وسائل الإعلام مع الإنتاج الفني كثيرا ما تدعم العامية على حساب الفصيحة وتعمل على تجديدها ببرامجها .

٣ - اللحن لا يخيف كثيراً . وقديماً لحنوا وسلمت العربية ولغة الكتابة . إن الهام هو التأكيد على سلامة اللغة المكتوبة . فهي أولى الأمور بالمعالجة . ويجب أن تقوم على التعبير الصحيح المفهوم . ومادامت العامية غير مكتوبة فليس لها ذلك الخطر .

٤ - القوى الأجنبية تشجع العامية دراسة ودعماً . وتؤكد صعوبة العربية السليمة . وثمة دعوات تدعو لترك اللغة الفصيحة والكتابة ، والتعليم بالعامية وهي دعوات مشبوهة لا يراد به وجه العلم ولا خير العروبة .

٥ - ثمة لغات متعددة دوماً في اللغة الواحدة ، فلكل فئة اجتماعية أو علمية لغتها الخاصة ، فلغة للصحافة وأخرى للأطباء وثالثة للأدباء ورابعة للمهندسين أو الجيولوجيين ، ولا بأس في أن تكون كل فئة مسؤولة عن لغتها دون أن يفرض عليها شيء من الأعلى .

جـ - أسباب الضعف اللغوي :

١ - العرب الآن لا يصنعون فكراً ولهذا ليس لديهم لغة فكر العصر ، ولهذا أيضاً ينحتون

الكلمات ، والمحتوى لديهم غير واضح ، فنحن نستورد الفكر ولا نصنعه .

والمشكلة إذن ليست مشكلة لغة ولكن مشكلة صناعة الفكر أولاً . حتى مرافق حياتنا المادية واليومية مستوردة لذلك لا تسميات لها . وحين نبدأ صناعة الفكر (في جميع مناحي الحياة) سنضع الكلمة المناسبة له .

٢ ـ الإنتاج الفكري هو الذي يقوم بإغناء اللغة . وليس المجامع التي وظيفتها أن تجمع وتنسق وتقدم الحصيلة ، وهذا الإنتاج على حيويته لا يكفي ، الأمية وضعف التعليم والإنتاج الفكري لم يسمحا بعد بالوصول إلى مستوى الإبداع الحقيقي وبالتالي اللغوي .

٣ ـ اللغة التي لا تأخذ لا تعطي ، والتحرج من الأخذ بالكلمات الأجنبية يفقر اللغة . ولم يتحرج القدماء في ذلك .

٤ ـ ثمة شبه انفصال بين علماء اللغة ومدرسيها من جهة وبين علماء العلوم المختلفة ومدرسيها من جهة أخرى ، منفصلان ، وهنا سر المشكلة .

٥ ـ النحو العربي ليس مشكلة ، والقواعد ضرورية ولكن طرائق ايصالها وتطبيقها قد تكون هي الجامدة التي تحتاج إلى التطوير .

د ـ المجامع اللغوية :

إن المجامع اللغوية بذلت الجهود الكبيرة لدعم اللغة القومية وماتزال تبذلها ، وهي تمثل مرحلة من مراحل تاريخنا الثقافي ، ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى مسؤولياتها لأنها : تعيش في شبه عزلة عن الحياة العامة ، والجامعات أكثر نشاطاً منها بسبب أنها أقدر على نشر مبتكراتها من المصطلحات ، واتصالها أكثر منها بالحياة العلمية .

ومجموع ما أصدرته المجامع من المصطلحات والمفردات التي يحتاجها العصر لا يجاوز ٣٪ من مجموع الحاجة . فما يستجد من المعرفة الحديثة هو أكثر بكثير مما يبتكر له المصطلح اللغوي . ومعظم ما أنتج قام به المجمع اللغوي المصري ومركز التعريب التابع للجامعة العربية في المغرب .

ويحتاج اتحاد المجامع اللغوية العربية إلى بذل المزيد من الجهد لتنسيق مختلف المصطلحات التي أقرتها كل منها ونشرها وتعميمها .

هـ ـ افتقاد المعاجم :

١ ـ الشكوى عامة من فقد المعاجم العربية في جميع المستويات والحاجات ولهذا الفقد أثر بالغ السوء على الحياة الثقافية . وجهود المجامع في هذا المجال ما تزال حبيسة التوزيع القليل المحدود ، والبعد عن حيوية الاستعمال العلمي واليومي .

٢ ـ إن قاموس المفردات اللغوية التي يستعلمها المثقف العربي (وليس التي يعرفها) قاموس محدود ، لأن الحياة الفكرية ليست غنية . والمفردات النشطة لدى المثقف العربي أكثر ضيقاً بكثير .

٣ ـ نحن لم نُملِّك اللغة من الغنى ما يجعلها تساعدنا على التعبير الدقيق الصحيح ، ثمة دوماً غموض في المفاهيم ، ولا وجود للمعاجم التي تشرح ذلك . والمعاجم التراثية مفاهيمها قديمة .

٤ ـ إن المعجم المدرسي للطلاب غير موجود . ونقصد المعجم الذي يستند إلى دراسة علمية لمجموع مفرداته اللغوية المتوفرة لديه ، ولحاجاته المتدرجة من المفردات المتزايدة .

٥ ـ لا وجود لمعجم عربي حديث موحد . يتفق مع حاجات الناس في الحياة الحديثة .
٦ ـ لا وجود للمعاجم المتخصصة .
٧ ـ لا وجود للمعجم التاريخي رغم شأنه البالغ وضرورته .
٨ ـ المعجم الوسيط الذي صدر ليس عملياً ولا دقيقاً وتطغي فيه النزعة المحلية .
٩ ـ ليس ثمة معجم يجمع المصطلحات الموحدة والألفاظ المعربة .
١٠ ـ ليس ثمة إلا بعض الجهود الفردية لتصحيح الأخطاء اللغوية والكتابية الشائعة .

من مجموع النقاط الماضية ترد الأفكار والتوصيات التالية :

أولاً : حول المجامع اللغوية :

أ ـ السعي لتأليف مجمع لغوي عربي موحد ينهض بالأعباء الأساسية التي تتولاها الآن المجامع المختلفة ويكون لهذا المجمع وحده سلطة التشريع اللغوي وسلطة التبسيط أو التعديل في الشؤون المتصلة باللغة أو النحو أو الإملاء ، على أن يكون للقرارات التي يصدرها قوة الإلزام التي تمنحه إياها السلطة السياسية العليا ، بحيث يفرض على وسائل الإعلام المختلفة الإلتزام بكل ما يصدر عن المجمع من مصطلحات أو الفاظ معربة أو غير ذلك .

يتألف المجمع الموحد من أعضاء دائمين يختارون من مختلف المجامع ويعقد دوراته بشكل دوري منتظم ويكون له مقر عمل دائم وأمانة سر ملحقة به .

أما المجامع العاملة في كل قطر فتحدد مهامها بحيث لا تتعارض مع مهام المجمع الموحد .

تنبثق عن المجتمع اللغوي الموحد لجان دائمة تكلف كل منها بمهمة محددة مثل : اللجنة الدائمة للتعريب ، اللجنة الدائمة للمصطلحات ، اللجنة الدائمة لتيسير اللغة العربية . . الخ .

وينبغي النظر في تطور المجامع القطرية بحيث يغدو عطاؤها أوفى ، ونتاجها أخصب ، ولابد لتحقيق ذلك من رفدها بعناصر علمية شابة متميزة .

ب ـ إذا لم يكن بالإمكان إيجاد مجمع واحد فيمكن :

- ـ العمل على تنسيق أعمال المعاجم المختلفة عن طريق تقوية اتحاد المجامع اللغوية الموجودة والعمل على توزيع الاختصاصات فيما بينها فيختص واحد منها بالمعاجم وآخر بالمصطلحات وآخر بتيسير اللغة أو النحو . . .

ولا مناص من أن يقوم اتحاد المجامع اللغوية بالتنسيق بين أعمالها لإجتناب الفوضى في المصطلحات وهي فوضى قد تتفاقم في المستقبل . وإذا كان مفهوم الإلزام يخيف وفيه نوع من القسر فيمكن أن تقوم أمانة سر الإتحاد بتهيئة الوثائق والمصطلحات ووضعها تحت تصرف المستخدمين لها من أهل الفكر .

ويمكن أيضاً إيجاد لجنة عربية رسمية لها حمايتها القانونية والتشريعية تتولى من قبل الجامعة العربية أو المنظمة العربية للتربية شؤون التنسيق بين المجامع ويكون أعضاؤها من بين المشتغلين بالمصطلح واللغة من أعضاء المجامع ومن الاختصاصيين الجامعيين .

وتتفرغ هذه اللجنة للعمل : تنظر في ما وجد حتى الآن ، وفي استنباط ما لم يوجد بعد . لا تشرف على عمل المجامع ولا تلغيه ولكن تكمله وتنسق فيما بينه .

وتكون هذه اللجنة إرهاصاً لقيام المجمع اللغوي الموحد .

وفي كل الأحوال لابد من إيجاد طريقة لجعل قرار المجامع أو الهيئات اللغوية ملزماً . وهذه الطريقة هي القرار السياسي في الدرجة الأولى ، واشتراك مختلف المجامع والجامعيين في نحت المصطلح ، وتجاوب المبتكرات مع الحاجات ووضع وسائل الإعلام في تيار نشرها وترويجها .

ثانياً : توصيات متصلة بالمعاجم وكتب السلامة اللغوية :

تقوم المجامع أو المجمع الواحد بجمع وطبع ونشر عدد من المعاجم والكتب حسب أولويات الحاجات العلمية والاجتماعية ، وتقوم بكل عمل منها لجنة مختصة ، ومن ذلك :

- المعجم الشامل للمعرب والمسميات الأجنبية .

- السرد الشامل لقرارات مجمع القاهرة اللغوية ، مع قرارات المجامع الأخرى ، وتتولى الجامعات تبنيها ونشرها وتنفيذها .

- المعجم الشامل للمصطلحات العربية الحديثة والمستجدة .
* معجم مدرسي في مستوى الطلاب دون الجامعة .
* معاجم لغوية تتمشى مع المستويات اللغوية لمختلف الجماعات .
* العمل على تهيئة واصدار المعجم التاريخي لشأنه الكبير . وذلك باتمام ما بدأه المستشرق فيشر من قبل وما تقوم به جامعة كمبردج التي وظفت الحاسب الالكتروني في ذلك .

- إصدار معجم تأصيلي (أيتيمولوجي) يبحث أصول الكلمات العربية وجذورها ، القدماء بحثوا في هذا والفرصة أمامنا أوسع بكثير .

- إعداد ونشر المعجم اللغوي الحديث ، لأن المعجم الوسيط وما تبعه من حاولات لم يحقق ما يرجى من اصدار معجم لغوي واف بالقصد يحقق الحاجات ، ولابد من إصدار معجم حديث يعاد النظر فيه كل عام وتضاف إليه الألفاظ المستجدة على غرار ما نجده لدى الأمم الغربية .

- اصدار المعجمات اللغوية القديمة كالقاموس المحيط ، ولسان العرب ، في صورة علمية جديدة تيسر للباحث الوصول السريع إلى ما يريد .

- إصدار نشرات تتناول الأخطاء الشائعة في لغة الكتابة ووسائل الإعلام وتصويبها .

- وضع معجم للمترادف يحدد الفروق الدقيقية بين المرادفات .

ثالثاً : توصيات مساندة لتقدم اللغة العربية :

- وضع خطة لمحو الأمية العربية ، لأنها في إزدياد رغم الجهود المبذولة .

- توحيد نظم التعليم في الجامعات العربية قدر الإمكان ، وجعل التعليم كله بالعربية بما فيه العلوم كلها .

- الإهتمام بالطفل قبل دخول المدرسة الإبتدائية ، ففي هذه السن يجري التكون اللغوي عنده ولديه العبقرية اللغوية إن استطعنا التأثير فيه . إن العناية بثقافة الطفل العربي (في التلفزيون والمجلات والكتب) هي الأساس .

- توحيد جهود مختلف المؤسسات العاملة في المجال اللغوي من جامعات ومجامع وأجهزة تعليم واعلام وتنسيق تلك الجهود وتنظيمها في مسارات متكاملة .

- إنشاء مركز للدراسات اللغوية التطبيقية يهتم بكل ما يتصل باللغة العربية تدريساً وإعداداً للكتب وبرمجة للقواعد واختياراً للنصوص المثقفة .

- إنشاء « بنك » للمفاهيم ، إن مشكلة تعدد المصطلح لمفهوم واحد تقضي بإيجاد طريقة للتنسيق ، كما أن مسايرة ما يجد من المفاهيم والإسراع بإيجاد ما يفي بها من المفردات والمصطلحات يقضي بإيجاد « بنك » لهذه المفاهيم يساهم في تزويده بالمصطلحات المستجدة مراسلون من ذوي الاختصاصات المختلفة . كما يتلقون منه المصطلح العربي الموحد الذي يعمل عليه جهاز من العلماء اللغويين .

- نحن أمام هجوم عريض واسع من المصطلحات الجديدة ، ومن لغات تختلف في نظامها اللغوي عن نظام العربية ، فينبغي التفكير في ابتكار النظم والطرائق للتعريب .

- لابد من إيجاد « بنك » للمفردات العربية تودع فيه كل ما يوجد في العربية قديماً وحديثاً من الكلمات وما يظهر يومياً من المفردات . إنه عمل ضخم يقتضي مجهوداً كبيراً ولكنه غير مستحيل بفضل التقنيات الحديثة والحاسبات الإلكترونية . إن فرنسا نظمت ذلك في المشروع المعروف بإسم كنز اللغة الفرنسية (أو خزانتها أو رصيدها) .

- لما كانت الترجمة رافد من روافد الإغناء للغة . وتقدم للمؤسسات المختصة من مجامع وغيرها مادة خاماً تختار منها ما تراه صالحاً ، فمن الضروري أن تقوم على أسس مضبوطة وناجعة لذا فإن من المفيد أن يجري مسح عام ودوري لما هو جدير بالترجمة إلى العربية وأن تنظيم قائمة بمن تقتضي معرفتهم باللغتين العربية واللغة المترجم عنها ، وتوكل إليهم أعمال الترجمة المعتمدة .

- القيام بترتيب أولويات بين الأعمال اللغوية ، وتحديد العاجل والآجل منها لأن البحوث اللغوية لا تتم وتؤتى الثمرات بين عشية وضحاها .

- القيام بدراسة مقارنة بين المعاجم العربية من أولها إلى آخرها واستخلاص ما فيها وتصنيفه في أبواب كما يجري في اللغات الأخرى ، مفردات الأغراض العامة . المفردات التاريخية . مفردات القراء الصغار ، مفردات المتعلم المتوسط ، مفردات المهن المختلفة ، مفردات العلوم المختلفة . . . . الخ .

- حل مشكلات حركات الأحرف . وفي هذا الباب ثمة اتفاق على وضع الحركات في كتب المرحلة الإبتدائية والمعاجم .

- إعادة النظر في مناهج تدريس النحو ، وتحويلها من دراسة القواعد إلى دراسة التطبيقات ، المتخصص النحوي لا يشعر بالمشكلة ، ولكن يشعر بها الكاتب .

ـ النظر في المشكلات الملحة للكتابة العربية والإملاء .

ـ نشر ما لم ينشر من المعجمات القديمة ومتابعة نشر ما بدأ نشره ، لأن الثروة اللغوية فيها قد تعين في إحياء الكثير من مواتها عند الحاجة .

ـ إيقاف العامية المحلية عن الانتقال والانتشار بعدم التسجيل الكتابي لها وتحجيم استخدامها في أجهزة الإعلام والاتصال ، وفي الإنتاج الفني والمسرحي والقصصي قدر الإمكان .

ـ القيام بالدراسة العلمية لمعرفة كيفية انتشار اللغة واستخدامها عند الرجل العادي ، ومعرفة المسارب والمسارات في ذلك لتوظيفها في نشر اللغة العربية الصحيحة .

إن الهام والأساسي في الإصلاح اللغوي هو التوجيه إلى كل ما يخدم صحة اللغة العربية وسلامتها ووحدتها بوصفها إختصاص وتعبير مشترك . إن أوليات الأعمال اللغوية إنما هنا مقياسها .

٢ـ الثقافة والصحافة :

الصحف بوصفها مطبوعات دورية تتنزل بين الأيدي في نظام ثابت ، ذات دور أساسي في تكوين مفاهيم الأفراد عن العالم والحياة والناس والعلاقات ، وجانب أساسي ما يسمى بالرأي العام إنما تكونه الصحف فهي لهذا شأن ثقافي بامتياز ووسيلة إتصال جماعية من الدرجة الأولى ، وقد نمت الصحافة العربية في الكم والكيف نمواً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية كما تطورت في مستوى التحرير وطرائق الطباعة ومحتوى الصحف وفي التنوع والإعلان والمردود الاقتصادي .

وقد جاء هذا النمو مصاحباً لموجة الاستغلالات في البلاد العربية وفي العالم . على أن للصحافة والصحف وأهميتها ومشكلاتها وأخطارها وليس من شأننا النظر إليها هنا إلا من زاوية دورها الثقافي ، وإلا بوصفها عاملاً في التنمية الثقافية .

وفي هذا الإطار ترد النقاط العامة التالية :

الحرية الصحفية :

في جميع الدول العربية دساتير تقر الحرية الصحفية وقوانين للمطبوعات وتحدد العلاقة بين النظم وبين الصحف . ولكن القيود على هذه الحرية تحد كثيراً منها . وشجاعة التعبير عن الرأي مكلفة جداً . والجبن في الرأي لا يصنع الإعلام الناجح لأنه يفقده مصداقيته وهي رأسماله .

وكثيراً ما تكون المحاسبة على الرأي الحر غير حضارية على الإطلاق . وعلى أي، حال فالصحافة الحرة جزء من المجتمع الحر ، وقدرتها على التأثير تتناسب طرداً مع حرية المجتمع كله . ومن المؤسف أن الصحف العربية في جمهرتها تفضل بيع النظم بعد تجميلها إلى الشعب ولا تهتم كثيراً بالعملية المعاكسة من التعبير عن ضمائر الشعب وتطلعاته للحكومات .

يضاف إلى هذا أن ثمة ثلاثة أمور تضغط على الصحافة : النفقات المادية (فنسخة الصحيفة تكلف أربعة أضعاف ثمن بيعها والإعلان يغطي ٨٥٪ من التكاليف) وضغط العمل مع هيمنة وسائل الإعلام الغربية (هناك ١١ وكالة متنوعة تبث حوالي : ١٩ ساعة يومياً وعلى الصحفي امتصاص أخبارها خلال فترة زمنية قصيرة لا تجاوز أربع ساعات) وأخيرا هيمنة الوضع العربي العام والمحلي ومقتضياته .

ملك الصحيفة :

إمتلاك الصحيفة امتلاك لمنبر يطل على الرأي العام ويوجهه والصحف العربية في معظمها ملك لأفراد أو لشركات ذات طابع تجاري ، مصلحة الممول فيها هي الأساس وهي تستخدم وسيلة للسيطرة . وقد تنبهت بعض الدول العربية لهذا الأمر ، فأممت الصحف التي أصبحت ملكاً عاماً . لكن هذا جعل الصحف بدورها مرآة لإرادة النظام وأهدافه . أن نقلها إلى سيطرة من نوع آخر . وفي الحالين لا تأتي الإهتمامات الثقافية لديها في المقام الأول . لا وضوح في رسائلها الثقافية التي قد تنبع من مفهوم بعيد عن الثقافة : كالتسلية أو الطرافة أو مجرد ملء الفراغ . إن معرفة أعلام الغرب وتياراته وأفكاره ليست الثقافة ، ولكنها تنمية المنتج الأساسي في المجتمع بحيث يستطيع اختيار موقف لنفسه في الحياة من خلال قيمه السامية ومقتضيات العصر . ومثل هذه الرسالة بعامة ليست ضمن دائرة الاهتمام الصحفية العربية لا على مستوى الأفراد والشركات المالكة للصحف ولا على مستوى النظم في الدول ذات الأيديولوجيات الموجهة .

سيطرة الإعلان والثقافة الاستهلاكية :

يتحكم الإعلان في الصحافة ، وخاصة في ظل النظم الليبرالية المعروفة في معظم البلاد العربية . الوضع الإقتصادي يفرضه ، والإعلان بتكاثره وتنوعه يشيع الثقافة الإستهلاكية ، التي تهدم البنى الإجتماعية ـ الإقتصادية والثقافية الفكرية في الدول النامية ومنها البلاد العربية . وتفرض التنميط الثقافي والتبعية بأشكالها وتحول الإنتباه من الهموم الأساسية إلى الأمور العابرة ولمصلحة الممولين ، ولاسيما في المجتمعات العربية التي تكافح لتجاوز التخلف .

الصحف الثقافية :

كل ما ينشر في الصحف يمكن أن يكون ذا قيمة ثقافية إذا أحسن توجيهه وإستخدامه ، لأن تبني قضايا الجماهير قضية ثقافية في الدرجة الأولى . على أننا إذا وجهنا الإنتباه إلى الصحافة الثقافية بالذات وإلى ما يخصص في الصحف من الصفحات للثقافة وجدنا أن الإهتمام الثقافي محدود لقلة إنتباه الجماهير لشأنه ، إن الصحف تغذي الجو الثقافي بالكثير عن شؤون الأدب والشعر والتراث والمسرح والسينما والنقد والمعلومات والتوعية السياسية وشؤون الفكر والكتب ، بل إن الصحف تسهم أحياناً كثيرة ، وعن طريق الفكر السياسي الذي يستأثر بالجانب الأكبر من إهتمامها وأعمدتها ، في فضح الغزو الثقافي الأجنبي وفي مقاومته ودق الطبول ضده . وبالرغم من ذلك فإن الصحف والصفحات الثقافية مقروءة . وقد يكون في هذا الحكم بعض المجازفة لأننا لا نملك الإحصائيات الواضحة في هذا الشأن . إلا أن الدوريات الثقافية والملاحق الثقافية للصحف قليلة الإنتشار ونحن نرى أن الأمية منتشرة وأن للمواطن العربي القاريء إهتمامات يومية أخرى تستأثر به وهي السياسة بالنسبة لجماعة ، والمعاناة المعيشية بالنسبة لجماعة أخرى ، والرياضة بالنسبة لجماعة ثالثة ، والتسلية عند جماعة رابعة . . وهكذا . حتى الكتاب العربي لا تغطي الصحف انتشاره فنحن نعرف عن كتب لندن وباريس وشيكاغو أكثر مما نعرف عن كتب المغرب والجزائر ونسبة الاهتمام بالمشكلات الثقافية متواضعة لأن الباحثين فيها لا يربطون بينها وبين القضايا المصيرية التي تعيشها الجماهير . لا يبرزون الصلة بينها وبين اهتمامات الجماهير ومعاناتهم . ولا يكشفون علاقتها الحميمة المباشرة بالحدود الأربعة للثقافة المعاصرة وهي العمل للاستقلال ضد التبعية ، وللتحرر ضد الاستبداد ، وللوحدة ضد التجزؤ ، وللتنمية الشاملة ضد التخلف .

الصحافة المهاجرة :

مع العقول المهاجرة هاجرت الصحافة العربية أيضاً إلى خارج الوطن العربي ، بعضها مهاجر وبعض مهجر . والحالان في النتيجة واحد . فالسبب الأساسي في هجرتها سياسي وقد إنضمت إليه عوامل أخرى عديدة . وبالرغم مما في هذه الهجرة من سلبيات تتعلق بفقه الأقلام الحرة ، وتدعيم صناعة النشر في الغرب بدل تطويرها فإن الصحافة العربية العائدة من الغرب تحمل طابعاً ثقافياً أعمق ، وأبرز من الصحافة العربية في الداخل بسبب التمازج الثقافي الطبيعي . ولكن ثمة سؤالان يرتبطان بهذا الموقف : الأول ما مصير هذه الصحافة من بعد ؟ والثاني هل تستطيع القيام بدورها الثقافي الكامل عن بعد ؟ إن الوطن العربي هو العمود الفقري للعالم الثالث ولدول عدم الانحياز . ونهضة الثقافة ـ الفكرية تعني بحكم الواقع استنباط قوانين جديدة للحركة الحضارية وللمشروع الحضاري العربي الذي فرض نفسه في أعقاب أمرين هما :

الاستقلال والتنمية وأوجد أزمة في الضمير العربي كله . فهل تستطيع هذه الصحافة الخاضعة كاملة للتبعية الثقافية الغربية أن تخدم المشروع الثقافي العربي المستقل ؟

المقارنة بالإعلام الغربي :

ثمة دوماً فيما يكتب عن الصحافة والإعلام العربي إشارة صريحة أو ضمنية إلى مقارنته بالإعلام الغربي . وبصرف النظر عن حداثة الصناعة الإعلامية لدينا واختلاف الظروف بيننا وبين الغرب فإن من المقارنة ظلماً بالغاً للصحف العربية والإعلام العربي بعامة . إن المصداقية التي نمنحها للإعلام الغربي محل نظر كبير وتكذبها مواقفه الصريحة بمناقضتها لقضايانا الحقة . وما تحفل به كتاباته من كذبه علينا وجهل وتحامل وعدم موضوعية . إذا لم نذكر الأخلاق والمثل العليا وإذا كنا ننعي على الصحافة العربية ـ مع الإعلام ووسائل الإتصال الحديثة ـ بعض السلبيات فإن هذا لا ينسينا أنها بالمقابل قامت بدور ثقافي أساسي سواء في إشاعة الوعي الثقافي والتعريف المستمر بمجالاته وأبعاده أم في كشف عمليات الاستلاب الثقافي والتبعية وكانت خط الدفاع الأول ضد الغزو الأجنبي وضد تدمير الشخصية الثقافية العربية .

وأخيراً فالتوصيات التي ترد حول الصحافة تنبع من هذه المقدمات : ومنها :

١ ـ إقامة مؤسسات قومية مركزية ومعاهد تدريب قومية ومحلية لتكوين الأطر والأجهزة البشرية الثقافية لوكالات الأنباء وللصحف وبالمعنى الشامل لكلمة الثقافة بهدف تزويدها بالمؤهلين لتصنيع الأخبار صحفياً ونشرها ومتابعة الحركة الثقافية مسرحاً وسينما وكتاباً .

٢ ـ إقامة قسم ثقافي أو مكتب للتعامل المنهجي مع الشؤون الثقافية في كل وكالة أنباء محلية وتبادل المعلومات الثقافية والتحقيقات فيما بينها واقتراح ذلك على مؤتمرات ووكالات الأنباء .

٣ ـ ان تعمل مجموعة من الصحف علىٰ إصدار ملحق ثقافي موحد يصدر في يوم واحد في بلدان عربية مختلفة وتتوفر على تحريره مجموعة من الثقافيين والمفكرين وبشكل يسير مع أهداف الخطة الثقافية القومية بعيداً عن القضايا السياسية المباشرة : لاقامة أرضية مشتركة حول الأساس الثقافي والنفسي والتربوي ، ومنبر للحوار بين الروافد الثقافية المختلفة .

هذا العمل تقوم به جرائد الموند و (استامبا) والتايمس لتعميق روح الأنتماء إلى أوروبا ، وأحرى بالدول العربية التي تجمعها الرابطة القومية أن تقوم به للخلاص من التعددية ، والأقليمية ، وتوحيد المناخ الفكري والقيم ، وتنمية كل ما هو مشترك موحد بين أبناء الأمة العربية (من لغة ، وإسلام ، وحضارة) .

٤ ـ زيادة الاهتمام بمراكز الاعلام ومعاهده ببحث مناهجها وأقسامها وزيادة أعدادها

والاهتمام بما تدرس وكيف يتكون الصحفي فيها . وإذا كانت الصحافة موهبة لا تستنبت لكن بالامكان أخذ الصحفيين الثقافيين وغيرهم من خريجي الأقسام المختلفة وإدخالهم في المعاهد الاعلامية .

٥ ـ استنباط مقاييس للعمل الصحفي من خلال المباديء الإسلامية .

٦ ـ دعم وكالات الأنباء القائمة مادياً واطلاق حريتها عملياً لكي تزيد في قوتها وفي أسهامها الثقافي ، ولتتمكن من الوقوف في وجه الوكالات الأجنبية العملاقة .

٧ ـ فتح أبواب الصحف قدر الأمكان ، وفي كل مكان ، للحوار الفكري بين مثقفي الوطن العربي ودعم الحوار البناء مهما أختلفت الاتجاهات ، وقيام الصحف نفسها بتنظيم الحوار وإداراته بين الممثلين والحقيقين لروافد الثقافة العربية .

٨ ـ إدخال بعض المواد الاعلامية الثقافية عن الصحافة ووكالات الأنباء في مناهج التعليم الثانوي ، وتكثيف هذه المقررات في الجامعات والتركيز خاصة على دراسة التسويق والاعلان .

٩ ـ التخفيف من خطر الاعلان على الصحف بالدعم غير المشروط من الدولة لها .

١٠ ـ توحيد مناهج كليات الصحافة والاعلام قدر الطاقة وتعريبها وزيادتها . .

١١ ـ تقوية اللغة العربية في المتخرجين مع ضرورة معرفة اللغات الأجنبية .

١٢ ـ التركيز في الصحافة ككل على أن الخبر مقدس والتعليق حر .

١٣ ـ الأنتباه لمواد التسلية والأعلان في وسائل الاعلام ، وتحليل موادهما من قبل الاختصاصيين والحرص على تقليص ثقافة الاستهلاك التي ينشرها الاعلان التجاري .

١٤ ـ محاولة الخلاص من أمية الاعلاميين ، وبخاصة من الذين لا يفهمون إلا الاعلام دون الثقافة .

١٥ ـ دعوة المسؤولين العرب إلى احترام الحرية الاعلامية وحرية الرأي .

١٦ ـ أن يكون للتشريعات الصحفية والاعلامية عامة مدلول عملي ، بتطبيق حقوق النقابات ، والحد الأدنى التشريعي ، والحد الأدنى من العدالة .

١٧ ـ رفض التشريعات والاجراءات التي تصادر حرية الصحفي ، أو حرية البحث ، أو الحوار الثقافي ومقاومتها .

١٨ ـ مواكبة الاعلام الثقافي للثورة التكنولوجية عامة ، وفي وسائل الاعلام خاصة .

١٩ ـ اسهام الصحف في نشر الوعي حول محو الأمية ، وأمية المتعلمين .

٢٠ ـ الدعم المستمر للصحف الثقافية والدوريات بوصفها عنصراً من عناصر التنمية للموارد البشرية .

٣ ــ وكالات الأنباء ودورها الثقافي :

١ ـ أما وكالات الأنباء فهي مصدر الخبر في العالم . وليس يعني هذا إنها مجرد وسائط لنقله ولكنها امبراطوريات كاملة واحتكارات دولية ضخمة تستخدمها الدول الكبرى في تنفيذ سياساتها نشراً وهجوماً ودفاعاً ودسائس . فهي السلاح الرابع مع اسلحة البر والبحر والجو . وتحليل النظام الاحتكاري لعمليات جمع الأخبار وأخراجها وتوزيعها يكشف ما يمكن أن يسمى (بأمبريالية الأخبار) . فمعظم أخبار العالم تجري صياغتها من خلال أربع وكالات للأنباء . اثنتان منها امريكيتان ، والثالثة فرنسية ، والوكالة الرابعة بريطانية . إن معظم الأخبار الدولية عن العرب وعلاقاتهم الخارجية وأحداثهم الداخلية وأخبار العالم الإسلامي والعالم الثالث إنما تصاغ وتذاع ويعرفها الناس عبر هذه الوكالات الأربع وهي التي تقوم بغربلتها واختيارها وتكوينها وتغليفها وترتيب أذاعتها العالمية بالأشكال والصيغ والمضامين التي تنسجم مع مصالح الاحتكارات العالمية الضخمة القابعة وراءها .

٢ ـ هذا التشويه الخفي الذكي يجري تشربه وإعادة عرضه من قبل أجهزة الاعلام العربية والإسلامية ودول العالم الثالث . وبمعنى آخر فإن الأمور تسير في مجرى وحيد حيث تقوم وكالات الأخبار الغربية هذه بتفسير الأخبار وتحميلها قيماً معينة تضفي عليها طابع الحقائق ، مستمدة ذلك من السلطة التي تتمتع بها هذه الشركات . وبعد ذلك تقوم هذه الوكالات بتغذية هذه الأخبار وبيعها للعرب ، ووسائل الاعلام الأخرى .

٣ ـ أن وكالات الأخبار الغربية الأربع ترسل أكثر من ٢٤ مليون كلمة في اليوم الواحد وتنتج تسعة أعشار مجموع المواد الأخبارية في العالم غير الشيوعي من خلال الجرائد ومحطات الراديو والتلفزيون .

٤ ـ وتشترك هذه الوكالات الأربع مع ١٢٠ وكالة أخبارية أخرى في صنع مجموع المواد الأخبارية العالمية . وفي الوطن العربي اليوم ، شبكة عربية كاملة من الوكالات المتخصصة بجمع الأخبار في الوطن العربي ولكن أمكانياتها متواضعة للغاية بالقياس إلى الوكالات الكبرى .

٥ ـ ولا تكتفي الوكالات الغربية بقدرتها الطاغية هذه ولكنها تحاول إبتلاع واحتواء الوكالات المحلية الأخرى ولذلك فهي :

أ - تساوم الوكالات المحلية وتحاول السيطرة عليها بكل وسيلة (مثال ذلك الوكالة الكويتية « كونا ») .

ب - تبيعنا أخبارها بأغلى الأثمان بينماالوكالات العربية توزع مجاناً لأنها مسخرة لخدمة الحاكم .

جـ - تسهم في الأحباط العام وفي تمرير الأفكار الانهزامية والصهيونية والاستعمارية إلى العقول العربية . فهي جزء من نظم الغزو الثقافي .

د - تنشر معلومات مجزأة أو مشوهة عن العالم الثالث أو موجهة لمصلحة المعسكرات الأجنبية ، ولكنها محملة باشياء خطيرة مضادة للثقافات الأخرى .

٦ - إن نظام المعلومات العالمي القائم نظام وحيد الطرف ينبع من طرف واحد ويتدفق باتجاه واحد وأن منبعه أمريكي بصورة أساسية . فالمعلومات أضحت بضاعة من جملة بضاعة العالم المتقدم الاستهلاكية ، وتسويقها يجري على الأسس التي تسوق فيها كل بضاعة استهلاكية .

٧ - ان التوصيات التي ترد بالنسبة لوكالات الأنباء هي :

١ - محاولة إيجاد وكالة أنباءعربية واحدة أو اتحاد واحد أو جبهة من مجموع وكالات الأنباء العربية ، يجري التعاون بينها على الخبر العربي .

٢ - إعطاء العناية من قبل الحكومات العربية لصناعة الخبر وأذاعته .

٣ -منح الأفضليةفي الدول العربية لوكالات الأنباء المحلية في الخبر والتحقيقات والسبق الصحفي والتصاريح وغيرها .

٤ - تقوية وكالات الأنباء بوكالات مصورة تكمل الخبر المسموع .

٥ - لا تحوي الوكالات العربية مراكز للبحث (والبحوث الثقافية فرع عنها) ومن الضروري أن تنتشر هذه الظاهرة لدى وكالات الأنباء المحلية . وقد بدأت « كونا » وكالة الأنباء الكويتية تسير في هذا الاتجاه ، فإذا كان ذلك غير ممكن فيمكن أن تتحد مجموعة من الوكالات في إيجاد مركز صغير للأبحاث يزودها بالمعلومات وتتوزع نفقاته بقدر مساهماتها أو اهتماماتها (دينية ، رياضية ، اقتصادية ، ثقافية . .) أو قدرتها التوسعية . .

٦ - ليس في الوكالات العربية أقسام ثقافية . وإذا كان من الصعب الاتفاق في الأمور السياسية ، فإن ثمة هامشاً كبيراً من الحرية في الأمور الاقتصادية وهامشاً أكثر سعة بكثير في الأمور الثقافية ، ولو ركزت على ما هو مشترك في القيم والسلوك فسوف تنتشر حتى في البلاد الأجنبية وتطلب للتوزيع . ثمة أضواء كثيرة تسلط على الوطن العربي وأبراز جوانبه الثقافية أهم من جوانبه السياسية . ومن الضروري أن تتوسع الوكالات العربية في هذه الناحية ، وأن يتولاها محررون يتابعون الحركة الثقافية في المسرح والسينما والكتب وغيرها ، ويقدمونها في صياغة صحفية لا فنية ولا أدبية . إن ذلك يخلق من الثقافة مادة ليست أقل قيمة مما يقدم في النواحي الاقتصادية والسياسية . والأبواب أمامها مفتوحة ، وهي في الوقت نفسه تشد من الأواصر القومية .

٧ ـ إن إقامة نظام دولي جديد للاعلام مطلب عالمي مضى على اقتراحه الكثير من الوقت ، كما أنفق فيه الكثير من الجهد سواء من المنظمات الدولية أم المهنية ، دون أن يرى النور ، بسبب صعوبات التنظيم القانوني الدولي في حقل حساس كحقل الاعلام ، وبسبب صراعات العقائد والنفوذ . على أن تطورات الوسائل التقنية تزداد شدة في الضغط من أجل وضع هذا النظام على أن يكون أكثر عدلاً وتوازناً . وعلى الدول العربية أن تسهم في ذلك وتعمل عليه ، قبل أن يأتي عصر (الموندو ـ فيزيون أو الرائي ـ العالمي) الذي ستملكه القوى الكبرى بالطبع فيستغني عن المحطات الأرضية « ويهبط الاعلام اليومي عندئذ من السماء » وتهبط معه ثقافة الدول المصنعة غازية مقتحمة .

٤ـ الترجمة :

١ ـ الترجمة عمل أساسي من أعمال التنمية الثقافية العربية وإغنائها . ولقاح لا بد منه لتوالد الأفكار ، وتوسيع آفاق العلم والفكر والفن . ويمكن أن نجمل أهدافها ومبرراتها في النقاط التالية :

١ ـ تأكيد وحدة اللغة العربية وقدراتها على التعبير عن حاجات العصر .
٢ ـ أن لا تصبح الأمة العربية أمة ترجمة فحسب ولكن تعدها لتكون أمة ابتكار . فليست القضية قضية صياغة لاسماء ، ولكن صنع الأشياء وإبتكار القوانين .
٣ ـ إغناء اللغة العربية ، وتطويرها ، والحفاظ على بقائها لا تهجينها .
٤ ـ تعريب التعليم بمختلف مراحله ، وإدخال اللغة العربية في زمرة اللغات العالمية ، وفي جملة لغات الفكر والعلم .
٥ ـ أن نخرج من التخلف وندخل في الحداثة بإدخال اللغة العربية والفكر العربي في صميم العصر الحديث والتعرف إلى قضاياه .
٦ ـ أن نتعرف إلى الفكر الإنساني الحديث ، وننفتح عليه ، وننقله إلى الأجيال الناشئة لمواكبته باستمرار .
٧ ـ القضاء بالمقابل على عامل أساسي من عوامل التبعية ، وتأكيد التحرر والاستقلالية في الفكر .
٨ ـ تعريف العالم بنتاج الفكر العربي من أدب وعلم وفن .

٢ ـ معوقات الترجمة : إن دراسة الواقع العربي الحالي تكشف عدداً من المعوقات :

ـ سعة ميادين الترجمة . لأن اللغات الأجنبية تدخل حتى في الحياة اليومية (الصحف ، البرقيات والأنباء ، مواد الاستهلاك ، أسماء الأمراض والأدوية ، اللافتات ، الأزياء ، واللباس . .) .
ـ ضعف اللغة العربية لدى الكثير من الدارسين والباحثين .
ـ ضعف اللغة الأجنبية بدورها لدى العديد من المثقفين .
ـ سرعة التحرك العلمي وعدم إمكان اللحاق به في الترجمة .

ـ إن الترجمة فردية عفوية ومن عمل الهواة ، كما أنها غير متوازية بين مختلف العلوم والفنون ، ولا تراعي مراحل العمر ، وغير مكتملة الأداء في اللغات والمصطلحات وتفتقر إلى الدقة العلمية واللغوية . وأخيراً يترجم في الغالب ما لا أهمية له ؛ أو ما لا يصلح ، أو ما يحمل القيم الفاسدة .
ـ عدم وجود رعاية للمترجمين وعدم اعتبار عملهم عملاً علمياً .
ـ عدم تخصص المترجمين في الميادين التي يترجمون عنها .

وعلى ضوء تلك الأهداف وهذه المعوقات ترد أعداد من التوصيات . منها ما يخص الترجمة ومنها ما يخص المترجم :

أ ـ فيما يخص الترجمة :

١ ـ المترجم يمثل حضارتين ولغتين . فيجب أن يكون متقناً اللغتين من جهة ، وأن يكون ملماً بالموضوع الذي يترجم عنه من جهة أخرى . ولضمان ذلك لا بد من نقل عمليات الترجمة من المستوى الفردي والعفوي إلى مستوى الأعمال الجادة التي تهتم بها الحكومات وتراقبها .

٢ ـ يتصل بالفكرة السابقة أن ثمة أنواعاً من الترجمة . ولكل نوع مؤهلاته وطرق إعداده . فهناك الترجمة الفورية ، وترجمة مختلف العلوم ، والترجمة الأدبية ، والترجمة التجارية .

٣ ـ عملية الترجمة عملية مستمرة في مختلف القطاعات ، لأن الأبتكار الأجنبي مستمر بدوره . ليس ثمة كتاب علمي محترم يعيش أكثر من خمس سنوات . وهذا يعني أن الترجمة بدورها يجب أن تبحث عن غيره . وكذلك الأمر في القطاع التجاري أو القطاع الأدبي .

٤ ـ الترجمة تهتم بصورة أساسية بالكاتب الاعلامي والصحفي والمعلم هؤلاء هم الذين يكونون جمهور الثقافة العامة . وكل المصطلحات من عملهم . هم الذين يقرؤون ويترجمون . فيجب التوجه بصورة أساسية اليهم .

٥ ـ يجب أن يترافق عملا التأليف والترجمة معاً . فلا شيء يكشف النقص في المصطلح مثل الترجمة . ولا شيء يشيع المصطلح كالتأليف بلغة الأم .

٦ ـ يجب أولاً في الترجمة الاختيار لما يترجم ، ثم أن يكون العمل المترجم من الكتب الحديثة الصدور . فكثيراً ما تمت ترجمة كتاب تافه أو ثانوي أو قديم وذلك مضيعة للوقت والجهد ، بالإضافة إلى أنه تضليل عن الفكر الحديث .

٧ ـ ثمة هوة بين واضعي المصطلحات وبين مستخدميها المنتفعين منها . كل جماعة في واد . وردم الهوة أساسي لاستكمال الدورة الكاملة للمصطلح في الحياة العامة والاستخدام . المصطلح

يجب أن يشيع أولا بين أصحاب الأختصاص ثم يأتي دور الصحافة وأجهزة الاعلام والمدرسة فهي التي تستطيع الوساطة بين واضعي المصطلح ومستخدميه ، وإدخاله في الحياة .

٨ ـ بامكان الترجمة أن تقف في وجه أمور ثلاثة :

ـ العامية التي تغزو حتى الكتاب بحيث أصبحت تقابل الفصيحة .
ـ المجتمع الاستهلاكي فهو الذي يضيف ويستخدم الكلمات الأجنبية في الدرجة الأولى .
ـ الغزو اللغوي العلمي الشائع بين أصحاب الاختصاصات العلمية .

٩ ـ إقبال الناس على الكتب المترجمة ونفاذها من السوق يعكس رغبة المواطنين لمعرفة الحضارة الحديثة . كما أنه في الوقت نفسه يلقي على المترجم وعلى من ينشر له مسؤولية قومية فكرية هامة .

١٠ ـ لا تقوم الترجمة دون وجود مستلزماتها الأساسية وفي طليعتها : المعاجم المتخصصة ، والكتاب المرجع .

١١ ـ إيجاد معاهد متخصصة بالترجمة تعليماً وتدريباً ركن أساسي من أركان النقل الصحيح للحضارة ، ويجب أن تتوسع هذه المعاهد فتشمل الرقعة الجغرافية العربية ، وتعمق موضوعاً في جميع المجالات لتأخذ مكانها الحيوي في الثقافة العربية الحديثة ، ولتصبح الترجمة مهنة ثقافية ذات مكانة وشهادة وعلم واختصاص .

١٢ ـ إيجاد دوريات للترجمة تعنى بمشاكلها ، وبقضايا المترجمين ، والكتب المترجمة ، وتناقش المصطلحات الحديثة . فثمة دوريات في أرقى الدول عملها الوحيد هو الترجمة ، والوساطة بين الثقافات .

١٣ ـ إيجاد مراكز بحث تعمل على تطوير تدريس العربية وتطويعها للتعبير العلمي الكامل .

١٤ ـ تأليف لجان قومية أو ثنائية أو قطرية دائمة من اللغويين والفنيين معاً لحصر المصطلحات ، وإتقان تعريبها ، ومتابعة الجديد منها بإستمرار ، ونشرها عن طريق الاعلام والمدارس ، وعلى أقلام الكتاب ، ويجب اللجوء في هذا العمل إلى الحاسب الالكتروني فتجاربه المتصلة بالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً تقدمت تقدماً هائلاً في هذا المجال .

١٥ ـ لا بد من وجود جهة من الجهات (لجنة رسمية في كل قطر مثلاً) عملها تقويم الترجمات المختلفة ، أي النظر في ما يترجم في القطر ، وتقويمه ، ومنع الترجمات غير الصحيحة أو المسيئة .

١٦ ـ ثمة نقص خطير في ميدان المصطلح . وهذا النقص هو الذي يقف دون الترجمة الواسعة ، فليس لدينا مثلاً في المصطلحات الرياضية العربية ما يجاوز السنة الثالثة الجامعية ، وكذلك في العلوم . وحين نصل إلى ما بعد الجامعة نتوقف تماماً . هذه الحجة يستخدمها الجامعيون

الرافضون للتعريب ويجب الغاؤها بجهد متواصل .

١٧ ـ ثمة في المصطلح وضع معكوس فالمصطلح إنما يضعه الآن في الغالب المترجم الاعلامي ثم المترجم الجامعي . ويجب نقله من أيديهما إلى أيدي المختصين به أي الثنائي اللغوي ـ العلمي ، ثم يتولى الاعلامي والجامعي نشره .

ب ـ فيما يخص المترجم :

١ ـ العناية بالمترجم ، ومنحه أنواع التشجيع قد يساعدان على وجود طبقة واسعة ومتخصصة في الترجمة بدل تركها عفوية وتطوعية .

٢ ـ رصد المكافآت المجزية للترجمة ، وإقامة المسابقات والجوائز السنوية لأحسن الترجمات من شأنه أن ينقل الترجمة نقلة نوعية ويشجع التخصص فيها ، والاحسان في العمل .

٣ ـ إقامة اتحادات للتراجمة ، ولقاءات قطرية وقومية دورية يساعد على توطيد عملية الترجمة . فالمهنة رابطة متخصصة تستطيع أن تلعب دورها الخاص في هذا السبيل .

٤ ـ لا بد من تفرغ المترجم لعملية الترجمة فقط كي يتكون لدى كل قطر مجموعة متخصصة من المترجمين .

الخطة القومية للترجمة :

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خطة قومية للترجمة أقرها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الرابعة بالجزائر (٩ ـ ١١ مايو سنة ١٩٨٣) وهي دون شك خطوة هامة في تنظيم عملية الترجمة ودفع عجلتها محلياً وقومياً .

وتقوم اللجنة على الأسس التالية :

١ ـ اختيار الكتب من الأمهات ، ووضع سلم أولويات للكتب التي نحتاجها حاجة حقيقية ، والتي تعالج شؤون العلم والتنمية بأشكال عدة ، يضاف إلى ذلك الكتب التي تعالج مواضيعنا القومية . أو التراث الإسلامي والكتب التي تحمل نتاج الفكر العربي كل هذا مع عدم التركيز على الفكر الغربي وحده .

٢ ـ إختيار المترجمين من المتمكنين في اللغة العربية ، وفي البحوث التي يترجمونها ، وفي اللغة الأجنبية . وأن يتبع الترجمة مراجعة جادة .

٣ ـ اختيار اللغات ، فلا ترجمة الا من لغة المؤلف .

٤ ـ اللحاق بالتقدم العلمي التكنولوجي في الترجمة الالكترونية ، والعمل على تطويعها للفكر العربي مع العاملين .

٥ ـ الاستفادة من خصائص اللغة العربية في الاشتقاق ، ونقل الكلمات وتعريبها ، على النهج الذي جرى اصطناعه في نهضة الترجمة الأولى .

٦ ـ توفير الوسائل إذ يتطلب التنفيذ :

- توفير المعاجم الجيدة وتبدأ هذه المعاجم بالأهم .
- ثبات المصطلحات العربية مقابل الأجنبية .
- إعداد المترجمين والمراجعين . فالترجمة معرفة وممارسة ولا بد من تأهيل المترجمين أو زيادة كفايتهم بالدورات التدريبية .
- تفرغ المترجمين والمراجعين للعمل فهو جهد فكري لا يقل عن أي ابداع ولا بد من التفرغ له .
- تشجيع المترجمين بالمكافآت المجزية والجوائز والتقدير .

٧ ـ المراحل : المعرفة وحدة لا تتجزأ ومع ذلك فهناك اولويات تقتضي فرض المرحلية في العمل ، وتأتي بترتيب الأهمية .

- كتب العلوم الأساسية ، العلوم التطبيقية ، العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الكتب المبسطة ، الروائع الفكرية والأدبية ، وروائع الفكر العربي .

٨ ـ أما طرائق التنفيذ فقد اقترح :

- التعاون الفعال بين المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين الأجهزة والمؤسسات المختصة في البلاد العربية .
- وضع خطة وطنية (محلية أو اقليمية) للترجمة .

دور البلدان العربية :

١ ـ أن تضع الأدارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية ودور النشر الخاصة أعمالها في إطار الخطة . وأن تصدر في تلك البلاد القوانين الناظمة لحركة الترجمة فيها .

٢ ـ أن تضع كل دولة خطتها في العمل بالتنسيق والتنظيم مع الدول الأخرى قدر الأمكان .

٣ ـ تنظيم الاتصال وتبادل المعلومات بين البلاد العربية في مختلف ميادين الترجمة .

٤ ـ تنظيم الأتصال والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٥ ـ إصدار ببليوغرافيا بالكتب المترجمة في كل دولة وتبادل المعلومات حول ذلك .

٦ ـ حفظ حقوق المؤلفين والمترجمين .

٧ ـ إختيار الكتب المترجمة من الكتب الأساسية ، ومن الكتب الحديثة . وإقامة توازن بين أنواع العلوم والمعارف . والأهتمام بما ينمي التفكير العلمي .

٨ ـ العناية بالمستوى الفني للترجمة لغة ونصوصاً .

٩ ـ تكوين المترجمين وتدريبهم .

١٠ ـ إيجاد جمعيات للمترجمين واتحاداتهم .

١١ ـ تداول الكتاب المترجم وتوزيعه ، وإقامة المعارض المتجولة للكتب المترجمة .

٥ ـ التعريب :

١ ـ التعريب مشكلة ثقافية مقصورة على التعليم العالي غالباً في المشرق ولكنها مشكلة حياتية تتناول الأدارة وعالم الاقتصاد والفكر والحياة العامة في المغرب . والمبدأ المسلم به أن التعريب الكامل ، رغم ما يعترضه من عوائق ومصالح ومن حاجات هو ضرورة قومية ملحة بسبب أهدافه ومبرراته العديدة ومنها :

١ ـ تقديم العلم الحديث بالعربية لأن استخدام لغة الأم يساعد على المزيد من الفهم والتقدم والابتكار .

٢ ـ الأمم الأخرى صغيرها وكبيرها تترجم ، وتقدم لأبنائها العلوم والأفكار الحديثة بلغاتها القومية ، ولا تستعير تعبير غيرها .

٣ ـ لا يتم فكر بدون لغة ذاتية لهذا الفكر ، ولا علم بدون لغة تعبير ذاتية لهذا العلم ، ويبقى الفكر العربي ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ ويكتب ويفكر فيه بالعربية .

ـ أن تصبح الحياة بمختلف نواحيها عربية . وأن يصب الفكر في مجرى عربي فالتعريب إذن عودة إلى الأصل لتصحيح الأنحراف وليس عملية طوعية إضافية .

٥ ـ إن في عدم التعريب أخيراً أربعة محاذير :

أ ـ قطع العلاقة الأفقية بين العرب . فتواصل الأقطار يظل ناقصاً بدون التعريب .

ب ـ قطع الصلة العمودية مع الجذور . وهذا خطر جداً لأن أجيالاً بكاملها قد انقطعت عن التراث وأصيبت بالعمى التاريخي المؤدي إلى الضياع .

جـ ـ وينتج من الانقطاعين الأفقي والعمودي إختلاط الفكر وشتاته بين شرقي وغربي . وقيام جزر فكرية غامضة يجري حولها الأقتتال في غير طائل .

د ـ وأخيراً الوقوع تحت التأثير النفسي والعدواني للحضارات الأخرى والشعور بالدونية أمامها ، والأحتماء بالرفض تارة ، أو بالمنهج الاعتذاري تارة أخرى ، أو الأرتماء في حضارة الغرب بشكل كامل والتبعية الثقافية لها وهي تستتبع التبعية السياسية والاستلاب الكامل .

٢ ـ معوقات التعريب :

ـ التجزئة بين البلاد العربية ، والتبعية السياسية والثقافية التي ترافقها .

ـ عدم وجود إكتفاء ذاتي في العلم ، والاعتماد الدائم على المنابع الأجنبية .

ـ وجود مناطق عربية كاملة تغزوها اللغات الغربية كأطراف الخليج العربي وبعض المغرب العربي ، وبلاد الأطراف العربية (موريتانيا ، والصومال) .

ـ الغزو الاعلامي للبرامج التلفزيونية والأنباء والصحف والاعلاميات المختلفة .

ـ أجهزة التكنولوجيا الحديثة (الكمبيوتر) ولغات الهندسة الالكترونية .

ـ الأنقطاع بين واضعي المصطلح ومستخدميه أي عدم اشتراك الفنيين في وضع مصطلحاتهم الخاصة بأعمالهم وعدم إيصال المصطلح الذي تعتمد ترجمته إلى مستخدميه من الفنيين .

والتعريب إلى هذا كله ضرورة من ضرورات العصر وليس من المفيد كثيراً التذكير الدائم بتجربة التعريب العربية الإسلامية فقد تمت والعرب المسلمون في مركز الغالب والأقوى وأما التعريب اليوم فيتم والعرب في المركز الأضعف .

وضرورة التعريب تنبع من عدد من المستويات :

ـ هي من الجانب القومي ضرورة قومية لأن اللغة أساس الوحدة .

ـ وهي من ناحية تربوية ضرورة حياتية وعلمية لأن المرء يفهم بلغته لغة الأم ، أكثر مما يفهم بأي لغة أخرى .

ـ وهي من زاوية الأمن الثقافي ضرورة لايقاف الغزو الفكري والتبعية الأجنبية المتزايدة ، فالسيل جارف من المنبع إلى المصب ويشمل جميع مرافق الحياة .

ـ وهي من ناحية الابداع والابتكار ضرورة للانتقال من استهلاك الأشياء إلى صنعها وبالتالي إلى منحها الاسم العربي .

على أن التعريب لا يعني إحلال كلمة محل كلمة ولكن إحلال فكر محل فكر فهو اذن تعريب بنية فكرية وليس تعريب لفظ .

وعلى أساس المبررات والمعوقات يمكن إيراد التـوصيات التـالية التي تقسم إلى مجمـوعات ثلاث :

المجموعة الأولى : أفكار عامة حول التعريب :

١ ـ تعريب العلم والادارة والاقتصاد عمل في الدرجة الأولى من الأهمية للوطن العربي ويجب أن يتم بأسرع وقت ممكن لانه مناط التنمية الثقافية الموحدة .

٢ ـ تنشيط أجهزة التعريب ودعمها معنوياً ومادياً ورسم السياسات في هذا الاتجاه يجب أن يصبح من الهموم الأولى للنظم العربية بوصفه أول الوسائل لادراك الوحدة الثقافية .

٣ ـ لا يجب الخوف من اصطناع الكلمات الأجنبية وإدخالها في اللغة العربية فأسماء الأزهار والأثمار والخضار في العربية الفاظ أعجمية . وكـذلك الكثير من الكلمات التي تعـربت قديمـاً وحديثاً .

٤ ـ يجب أن تتوجه الجهود في التعريب إلى أمور ثلاثة :

- تعريب وسائل الاعلام لأن مركز الثقل الثقافي لم يعد الكتاب ولكن العملية الاعلامية تقع فيها أغلاط فادحة وصياغة غريبة على الأذن العربية تسكن تدريجيا في أذهاننا .
- تعريب وسائل وأجهزة العمل : (الكمبيوتـر والاعلاميـات) التي توغلت في كـل المجالات (الفيديو ، الأفلام ؛ الأذاعة ، المصارف ، المقاولات ، الباعة ، الموضات . . : إن طابعها التجاري المحض يجعلها أكثر قوة .

٥ ـ التعريب عملية طويلة المدى تحتاج الوقت الطويل والصبر الطويل لأنها تعني النهوض بالعربية بشكل تكاملي وفي الميادين كافة في وقت واحد .

٦ ـ يجب الاستفادة حتى الحد الأقصى في التعريب من التعددية الثقافية الموجودة في الوطن العربي بين مشرقه ومغربه ، ومحاولة استغلال المعرفة باللغتين الأنجليزية والفرنسية ، دون نسيان الانفتاح الكامل على ثقافة العالم الثالث ومبتكراته .

٧ ـ ليس من المفيد كثيراً التذكير الدائم بالتجربة العربية الإسلامية في الترجمة فقد تمت ونحن في موقع الغالب والأقوى ، وأما التعريب اليوم فتتم من موقع المغلوب والأضعف .

٨ ـ يجب ألا يكون التعريب على حساب المستوى الثقافي فنقل العلوم :

أ ـ لا يعني ولا يجب أن يعني التقليد أو أن يمنع الابتكار .
ب ـ لا يجب أن يكون على حساب القطيعة بين العلوم والتقنيات وبين الآداب ، ولا بد من الغاء نظرة التفاوت والدونية بين الطرفين .
جـ ـ ولا يعني أن يكون على حساب اللغة الأجنبية بمعنى التخلي عنها أو أهمالها .
د ـ كما لا يجوز أن يكون في قطاع ثقافي دون آخر فإن تعريب التعليم لا يكفي إن لم يرافقه تعريب القطاع التجاري ، والسياحي ، وقطاع الادارة ، والشركات وغير ذلك .

٩ ـ التعريب مسؤولية سياسية وقومية وحضارية ولا يجوز أن يترك للشد والتجاذب بين مهنيين ضعاف ، أو تجار همهم الربح ، وكلما كان التدخل الرسمي فيه أقوى كان ذلك أفضل . وتشجع الحكومات المؤسسات الخاصة بقدر إحسانها في الترجمات والاتقان .

١٠ ـ التعريب في المغرب عامة قضية طال فيها الجدل . وثمة خلط بين أوضاع مختلفة وسوء فهم ، وسوء علم ، بحقيقة الوضع اللغوي هناك . المشكل اللغوي في تونس مختلف عنه في الجزائر ، ومختلف عنه في المغرب . ولكل قطر قضية تعريب خاصة متميزة . في تونس والمغرب لم تنقطع اللغة العربية عن الوجود وإن تحولت إلى لغة أدبية . وصارت لدى المغاربة ازدواجية لغوية ليس لها ما يماثلها في الشرق أفاد منها المغرب كل الفائدة حتى في مجال تعليم اللغة العربية ذاتها . فلا بد اذن من دراسة جميع التجارب وتمحيصها . واستخلاص العبرة منها ولكن في اتجاه ضرورة التعريب .

١١ ـ مكاتب تنسيق التعريب ضرورة قومية وحضارية ، لكن يجب إعادة النظر في تكوينها ومهماتها . إنها رغم التمويل ، ورغم الادارة ، والراقنات ، ذات مردود محدود . لا قيمة كبيرة للقوائم والمصطلحات التي يصدرها المكتب لأنها تفتقر إلى النشر الواسع والوصول إلى أصحاب الحاجة إليها . والقضية عربية لا قطرية .

١٢ ـ تعريب التعليم والاعلام أساس مكين . وكلما ازدادت نسبة تعليم المواطن قلت نسبة الكلام الأجنبي في استخدامه اللغوي . والعكس بالعكس ، علماً بأن تعريب التعليم والاعلام يرتبط بالحركة الحضارية العامة للأمة ، وبمقدار دخولها في الحداثة . وهنا تقوم الجدلية المتناوبة . فالحداثة تعرب ، والتعريب يحدث .

١٣ ـ ثمة نواح متعددة في التعريب ، فتعريب المصطلح شيء مختلف عن تعريب لغة الشارع ، أو تعريب لغة الدواوين في الدولة ، أو تعريب التعليم ، لكل واحدة مشكلتها وعلينا أن نحلل العبارة الجبرية إلى عواملها لنستطيع مواجهتها . بالرغم من أنها جميعها في النتيجة تنبع من نبع واحد هو التبعية الحضارية للثقافات الأخرى ، وتصب في النهاية في هدف واحد هو تعريب الفكر الغربي .

وهكذا يجب دراسة مشكلات التعريب علمياً وواقعياً واحدة واحدة ، ووضع الحلول لها على أساس قطري وقومي للانتهاء بالتعريب وانجاح عملياته .

١٤ ـ من الهام جداً دراسة التجارب العالمية كاليابانية مثلاً وغيرها في عملياتها للتحديث اللغوي وفي ادخالها اللغة اليابانية في صميم الحركة الفكرية الغربية . وما من شك في أن القضية تعود في النهاية إلى الحضور العلمي ، وإلى وصول اليابانيين إلى درجة ابتكار الأشياء . لكن التجربة مفيدة في بيان الوسائل والطرق للتحديث .

الثقافة والقوى البشرية

١ ـ ثقافة الطفل

١ ـ الطفل أمانة الأجيال المقبلة . وكفالته حقوقاً ورعاية وضمانة نشأة نوع من التثمير الطويل الأجل للثروة البشرية . وإذا كان من أهداف الخطة الثقافية الشاملة استمرارية المبادىء والأسس التي تستهدي بها ، فإنما يكون ذلك بدءاً من الطفل ، إنه النواة الذي تتكون فيه صورة المستقبل العربي ، وإنما يتكون المستقبل دوماً في قلب الحاضر .

٢ ـ إن تنمية الطفولة جسداً وفكراً مكون أساسي من مكونات التنمية الاجتماعية ، إن لم يكن هو جوهر التنمية الشاملة . ورعاية حقوقها أولوية مقدمة في جهود التنمية ، وفي البرامج القطاعية . بالإضافة إلى أنها التزام ديني ووطني وقومي وانساني . والتنشئة السوية لأطفال المجتمع العربي مسؤولية عامة تقوم عليها الدولة والشعب معاً ، من منطلق التكافل الاجتماعي . والأسرة الطبيعية هي البيئة الأولى المفضلة لتنشئة الأطفال ، وتربيتهم ، ورعايتهم في جو ثقافي متكامل .

٣ ـ ثقافة الطفل يجب أن تقوم على أسس ثابتة قوامها :

١ ـ تأصيل الهوية الثقافية للطفل في المجتمع العربي الحديث ، على أساس من دعم وتنمية إحساس الطفل بالاصالة العربية ، ومن التفاعل مع العصر ومتغيراته .
٢ ـ التأكيد على التراث العربي الإسلامي ، وعلى ما يزخر به من منجزات ومواقف وشخصيات كان لها دورها البارز في الحضارة العربية ، لتكون ركيزة أساسية لتنمية إحساس الطفل العربي بالهوية المميزة لثقافتنا العربية والإسلامية .
٣ ـ التأكيد على الفنون الشعبية المختلفة ، وتنميتها ، لتكون رافداً يسهم في إغناء ثقافة الطفل العربي .
٤ ـ الحرص على أن يكون ما نقدمه للطفل من قيم الثقافة وعناصرها وأدواتها غنياً بالمعاني المستوحاة

من تراثنا الأصيل . والمنسجمة مع طبيعة الطفل وحاجاته والمتجاوبة مع روح العصر ومتطلباته .

٥ ـ توجيه أدوات الثقافة والتثقيف ووسائلها المختلفة التي تزخر بها تقنيات العصر لتكون تقنيات فعالة في تنشيط الطفل وتنمية إمكانات النماء فيه ، لا أن تكون مقتنيات لمجرد الامتاع والمؤانسة فحسب .

٦ ـ تنمية مهارات الاتصال والتواصل لدى الطفل باللغة العربية الملائمة لمراحل نموه ، في شتى وسائط التعليم والتثقيف ، وفي كل ما يقدم له من أدب ومسرح وكتب ومجلات وأذاعة وتلفزيون وغير ذلك من الوسائل .

٧ ـ التأكيد على التحصين الثقافي العربي ضد تيارات الغزو الثقافي واحتمالات الأغتراب ، ويتطلب ذلك متابعة مستمرة لدعم الاحساس بالهوية الثقافية عند الأطفال ، حتى تكون هي الاطار المرجعي في تفاعلهم مع الثقافات الإنسانية .

لما كان عالم الطفل قائماً بذاته وفي حاجة إلى المزيد من العناية ، لذلك فإن التوصيات على هدي من هذه المبادىء لا بد أن تتناول جوانب شتى .

أولاً : التوصيات العامة :

١ ـ انتهاج سياسة قومية واضحة في مجال تثقيف الطفل تلتزم بها الأجهزة والمؤسسات المختلفة ، وبخاصة أجهزة التعليم والاعلام والثقافة ، وتتفاعل مع بعضها في سبيل تقديم ثقافة متكاملة للطفل العربي .

٢ ـ أن تستند ثقافة الطفل العربي وتثقيفه إلى مبدأ التخطيط الشامل والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بالطفولة ، التي تتكامل مع بعضها في خطط قصيرة المدى وطويلة المدى وتنسق فيما بينها الأجراءات والممارسات التي بها تتحقق هذه الخطط .

٣ ـ توافر الارادة السياسية واتخاذ القرار السياسي لوضع هذا التخطيط الشامل موضع التنفيذ ، وأعتماده وسيلة لتجميع الجهود المختلفة في هذا الميدان على أوسع نطاق ممكن . ورسم مشروعات المستقبل بما يؤدي إلى الأسراع بعمليات التنمية والتطوير في مجال ثقافة الطفل .

ويمكن الشروع مرحلياً في تخطيط جزئي في مختلف مجالات العمل المتجانسة في ميدان ثقافة الأطفال . . فيكون هناك تخطيط جزئي متكامل في كل مجال : كتب الأطفال ، صحفهم ، أجهزة الاعلام ، مسرح الطفل . . الخ ، للسير في الطريق الصحيح نحو الاعداد لنهضة حقيقية في هذه المجالات .

٤ ـ العمل على إنشاء « مجلس أعلى للطفولة » على المستوى القطري والقومي تكون من بين مهماته :

ـ اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالطفل بحيث تتناول جميع الجوانب التي تمس حياته ، سواء أكان ذلك على المستوى القطري أم القومي .

ـ وضع سياسة عامة للطفولة تستمدخطوطهاوتفاصيلهامن النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة لتكون بمثابة الضوء الذي يسير على هديه العاملون والمخططون لبرامج الطفولة .

ـ وضع خطط تفصيلية بعيدة المدى لتطبيق السياسة العامة ، ورسم المشاريع وربطها بعمليات التنمية في مختلف المجالات الخاصة بالطفل .

ـ العمل على تنفيذ برامج وأنشطة للأطفال من شأنها أن تثري الواقع الثقافي للطفل وتنهض به .

٥ ـ ان يسترشد التخطيط الثقافي في عمله مع الطفل العربي بأهداف محددة في طليعتها :

ـ تناول الطفل العربي وثقافته بنظرة علمية مستقبلية .

ـ التعرف على الاحتياجات الثقافية للطفل العربي .

ـ التأكيد على القيم العربية الأصيلة : الروحية والاخلاقية والإنسانية .

ـ تقوية الاحساس بالانتماء للوطن العربي وبالمسؤولية نحوه .

ـ دعم وحدة الثقافة بين الأطفال في المستويات والفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة في المجتمع .

ـ الكشف عن قدرات الطفل العربي وتنميتها : وتنمية قدراته على الابتداع والابداع .

ـ السعي إلى تنمية الحس الجمالي لدى الطفل العربي (الموسيقا ، الفنون التشكيلية ، وغيرها من الفنون) .

ـ توسيع آفاق المعرفة عند الطفل العربي .

ـ تمكينه من المهارات التي يعتمد عليها في البحث عن المعرفة واستيعابها فلا يعتمد على مجرد المعرفة الجاهزة التي يقدمها الكبار له ولكن يعلم المنهج العلمي لاكتشافها .

ـ تدريبه على سلوك مختلف المناهج لحل المشكلات فيما نقدمه له من أنشطة ثقافية ومن أدوات ووسائل للثقافة .

ـ إجراء دراسات علمية دقيقة للتعرف على خصائص الأطفال ، وذلك للتمكن من أتخاذها كأساس يبني عليه كل ما يختص بالطفل .

٦ ـ التأكيد على أن عملية التربيةوالتثقيف للأطفال تقتضي تضافر جهود جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والاعلامية ، والتنسيق بينها منعاً للتضارب في التوجيهات .

٧ ـ تنشيط حركة البحث العلمي في مجال ثقافة الطفل ، على أساس من التكامل بين المتخصصين في المجالات المختلفة ، وعلى أساس من العمل بروح الفريق .

٨ ـ ضرورة الأهتمام بعقد حلقات دراسية متخصصة للبحث في الجوانب المختلفة المتعلقة بثقافة الطفل ؛ كأدب الأطفال ، ومسرحهم ، ومكتبتهم ، وألعابهم ، ونحو ذلك ، والسعي إلى

التنسيق بين الجهات المنظمة لتلك الحلقات ، والعمل على نشر نتائج تلك الحلقات على نطاق واسع .

٩ ـ الحرص على إنتقاء العناصر العاملة في شتى مجالات ثقافة الطفل ، وذلك من بين أفضل ما هو متوفر منها ، مع العمل على رفع كفاءتها المهنية بالتدريب المستمر ، وإتاحة الفرصة لها للاطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال للاستفادة منها قدر المستطاع ، وبما يتفق مع الواقع المحلي والعربي للطفل بوجه عام .

١٠ ـ الحرص على تنمية مفاهيم وتصورات سليمة لطبيعة الطفل والطفولة ، وشأن هذه المرحلة ، بحيث تكون هذه المفاهيم والتصورات مرتكزات لحسن التوجه ازاء الأطفال .

١١ ـ دعوة الحكومات والمنظمات العربية للأهتمام بالطفل العربي في المهجر والمغتربات وإعداد ما يناسبه من كتب ومطبوعات وبرامج مسموعة ومرئية ضماناً لانتمائه القومي .

ثانياً : أدب الأطفال :

١ ـ نظراً لقلة المادة الثقافية الأصيلة المقدمة للأطفال ، وتدفق المواد الثقافية الأجنبية عبر التلفزيون والكتب والصحف فمن الضروري :

أ ـ العمل على أن تتبنى المؤسسات الثقافية إصدار مجلة عربية للأطفال بحيث يمكن إيصالها إلى الأطفال العرب في مختلف أقطارهم بسعر مناسب .

ب ـ العمل على إنشاء دار متخصصة بإصدار كتب الأطفال تأخذ على عاتقها :

- إصدار كتب الأطفال الجديدة المؤلفة ، وكذلك المستمدة من التراث القومي والعالمي ، على أن يراعى عند إعادة تقديم التراث تنقيته مما قد يكون به من شوائب أو اتجاهات أو أفكاراً وقيم لا تناسب الأطفال ، طبقا لمعايير أدب الاطفال الحديث وطبقاً لروح العصر وقيمه .
- كما تأخذ على عاتقها ترجمة كتب الأطفال الأجنبية المناسبة من مختلف اللغات .

٢ ـ التعجيل بإصدار قاموس للطفل العربي ، وتحقيق نوع من التعاون والتكامل بين الجهات التي تقوم حالياً بهذا العمل نفسه .

٣ ـ أن تحرص دور النشر العربية فيما تقدمه من إنتاج للطفل على الاستعانة بخبراء أدب الأطفال ضمانا لتحقيق المضمون الجيد جنباً إلى جنب مع الشكل الجذاب .

٤ ـ إصدار (موسوعة لأطفال الوطن العربي) بالتعاون بين الجهات المعنية .

٥ ـ التأكيد على إجراء البحوث في ميدان الانقرائية (قابلية المادة للقراءة) ليتعرف كتاب الطفل من خلالها على الأساليب والتراكيب اللغوية المناسبة للأطفال .

٦ ـ إجراء دراسة لغوية لمفردات المشتركة تكون أساساً يعتمد عليه حين تأليف كتب ومجلات الأطفال على أن يراعى في هذه الدراسة التنوع في اللهجات والاتجاهات المحلية .

٧ ـ الأهتمام بشكل الكتاب المدرسي ليكون جذاباً .

ثالثاً : الخدمات المكتبية :

١ ـ تعزيز الصلة بين المكتبات ووسائل الاعلام الأخرى ، وبخاصة التلفزيون ، لاجتذاب الطفل للمطالعة ، من خلال توفير برامج معدة إعداداً جيداً لتحقيق هذه الغاية .

٢ ـ توجيه إهتمام خاص بمفردات أدب الأطفال والخدمة المكتبية لهم في أقسام المكتبات ومعاهدها في الوطن العربي ، وتوفير المؤهلين للعمل في خدمتهم المكتبية .

٣ ـ أن تهتم المكتبات المدرسية ببرامجها لأكساب الأطفال عادة المطالعة منذ الصغر ، وتدريبهم على المهارات المكتبية والسلوك المكتبي .

٤ ـ الأهتمام بتأسيس جمعيات المكتبات المدرسية ، ومكتبات الأطفال في الدول العربية ، وتعميم هذه المكتبات ، ودعمها في الاحياء والمناطق المختلفة ، والإفادة من تجربة المكتبات المتنقلة ، ودعم مكتبات الفصول .

٥ ـ الأهتمام بالمكتبات المدرسية ، والعمل على تطويرها لتكون رافداً يصب في مجال المكتبات العامة ، وأن تكون المكتبات المدرسية مفتوحة دائماً لاستقبال الأطفال لتعويضهم عن النقص الواضح بكتب الأطفال في المكتبات العامة .

٦ ـ توجيه الأهتمام نحو الشكل في المكتبات الخاصة بالأطفال سواءً من حيث اختيار الكتب ذات الشكل الجذاب أم من حيث طريقة العرض ، وذلك لجذب الطفل وتسهيل وصوله إلى الكتاب .

رابعاً : مسرح الطفل :

١ ـ تضمين منهج الدراسة بالمعاهد العليا للفنون المسرحية مادة « مسرح الطفل » لاعداد كوادر متخصصة في هذا المجال .

٢ ـ العمل على مسرحة التراث العربي وتقديمه للأطفال ، بغية ربط الطفل بتراثه القومي ودعم أصالته .

٣ ـ الاهتمام بالأدب المسرحي ضمن المناهج الدراسية للأطفال .

٤ ـ التوسع في بناء مسارح خاصة للطفل ، على أن تكون هذه المنشآت ذات طابع معماري

خاص ، يعكس الفن المعماري الإسلامي ، ويتفق مع حاجات الطفل ومتطلباته ، ألى جانب تقنيات المسرح المعروفة .

٥ ـ الأهتمام بالمسرح المدرسي بحيث يكون وسيلة تعليمية علاجية تربوية لجميع الأطفال ، ولأكتشاف الموهوبين منهم ، ولتنمية قدراتهم .

٦ ـ الأفادة من مسرحة المناهج المدرسية كمدخل شائق وفعال في تعليم الأطفال .

٧ ـ إنشاء فرق قومية لمسرح الطفل تدعمها الدولة .

٨ ـ إقامة مهرجانات ومسابقات سنوية (أعياد مسرحية) بين المدارس كحصيلة لما قام به الأطفال من جهد في هذا المجال وتكون هذه المهرجانات محلية وقطرية وإقليمة وقومية عامة تساعدها وتنظمها وتشرف عليها الدولة .

٩ ـ توجيه كتاب مسرح الطفل إلى استلهام المواقف والقيم المشرقة والسامية في التراث العربي في الحياة العربية .

خامسا : وسائل الترفيه والتسلية :

١ ـ الحرص على الاتساق بين ثقافة الكبار وثقافة الصغار بمختلف السبل : وتنمية اتجاهات ايجابية عند الاباء نحو اللعب واهميته بالنسبة للاطفال .

٢ ـ توجيه الاندية ومراكز وحدائق رياض الاطفال والمدارس الابتدائية الى الاهتمام بالعاب الاطفال الشعبية : لوفرتها : وجاذبيتها ، وسهولة تعلمها وممارستها بالنسبة للاطفال .

٤ ـ الاهتمام بالنوادي العلمية ، وتعميمها على الاحياء ، والمناطق المختلفة ، تنمية للثقافة العلمية ، وللهوايات العلمية عند الأطفال .

٥ ـ انشاء مركز كبير للاطفال (مدن الاطفال) في مختلف المناطق العربية ، تضم الالعاب والانشطة ووسائل الترفيه والتسلية التي تقدم للاطفال باشكال ومستويات مختلفة .

٦ ـ انشاء مراكز لألعاب الأطفال في المجمعات السكنية أو في الأماكن القريبة من المنازل والمناطق المكتظة .

سادسا : وسائل الاعلام واثرها :

١ ـ الحرص على جودة ما يقدم من برامج اعلامية للاطفال على اساس من الانتقاء المدروس والاخراج والانتاج المناسبين .

٢ ـ ترشيد اوقات البث التلفزيوني للاطفال سواء من حيث موعد الارسال ، ام مدته ، مع المطالبة بتقنين برامج الاطفال بوجه عام ومراقبتها .

٣ ـ توجيه البرامج التي يقدمها التلفزيون والاذاعة للاطفال توجيها تربويا في اطار ما يمكن تسميته بـ « الاعلام العربي » وهو اعلام هادف يرمي الى اكسابهم معلومات وخبرات ، وتدعيم تعلمهم من مصادر اخرى ، كما يرمي الى تكوين اتجاهات مميزة لديهم أو تعديلها : والى ترقية مشاعرهم .

٤ ـ دراسة جدوى تخصيص قناة خاصة في التلفزيونات العربية لبث البرامج الثقافية والتربوية الموجهة للاطفال .

٥ ـ التأكيد على استخدام اللغة العربية السليمة والمبسطة في كل ما يقدم من برامج وبالاخص فيما يتعلق ببرامج الاطفال .

٦ ـ توعية الاباء بالاسلوب الامثل لانتفاع ابنائهم بما يقدمه التلفزيون ووسائل الاعلام الاخرى المختلفة للاطفال ، ومما يفيد في ذلك :
- تهيئة الاطفال لمشاهدة برامجهم .
- مشاركة الاباء للابناء في مشاهدة البرامج والتعليق عليها ومناقشتها معهم .

٧ ـ دعم صحافة الاطفال العربية ، وتيسير رواجها بين الاقطار العربية ، وتنمية وعي الاطفال بشأنها وضرورتها .

٢ ـ ثقافة الشباب

أ ـ تحديد من الشباب ووصف ثقافته :

لا بد من تحديد الشريحة العمرية التي نخاطبها بكلمة شباب فلكل شريحة خصوصيتها . ولا بد من الاتفاق على معيار لتعريفه . هل هو معيار العمر ؟ ام المعيار النفسي ؟ ام الاجتماعي ؟ ام البيولوجي الطبي ام القانون ؟ ام السياسي ام التعليمي ؟ المنظمات الدولية تتجه الى المعيار المزدوج ونحو نحدد فئة الشباب ما بين سن الثامنة عشرة الى الخامسة والعشرين حيث يرتبط الشباب بالرجولة . وقد يكون هذا التنمية الثقافية :
- ارتفاع درجة الاستعداد للتأثر والاستجابة .
- القطاع الاكثر قدرة على العطاء .

هذا التحديد نقبله مؤقتا رغم انه :

ـ يقطع مراحل العمر التي لا تنقطع والتي يؤثر بعضها في بعض في تداخل واسع .

ـ يسقط من الحساب مرحلة هامة من العمر هي كأهل الاعراف ما بين نهاية الطفولة في الرابعة عشرة والثامنة عشرة ولنسمها اليافعين او الشباب المبكر .

ـ يفترض وجود تجانس بين الفئات في هذه المرحلة العمرية . وهو تجانس غير موجود عمريا واجتماعيا وجنسيا واقطارا .

يجرنا هذا الى السؤال الاساسي : هل هناك من ثقافة للشباب اصلا ؟ وما الفرق بين ثقافة الشباب وغير الشباب ؟ هناك فروق ولكن هل هي من القوة بحيث تستدعي وجود ثقافة خاصة ؟ ثم هل هناك من ثقافة واحدة لجميع الشباب ام ثمة ثقافات متعددة لكل فئة من الفئات الشابة ؟ ان في المجتمع العربي ثقافات تحتية كثيرة مؤثرة بدوية وحضرية وريفية وثقافات حسب الطبقات الاجتماعية المتعددة . ثم هناك جنسان مختلفان . ولكل جنس ثقافة : فما هي الهموم المشتركة بينهما : ثم ان لكل جماعة قطرية معطيات خاصة حسب المناطق الجغرافية المتباعدة وتراثها الطويل . فكيف نخطط بشكل عام والتعددية سمة واضحة ؟

ولا يمكن الى هذا فصل الشباب بمشاكله وواقعه عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وعن الاطار العام للمجتمع ، حتى من باب التسهيل ؛ اذ ليس الشباب جماعة اخرى منفصلة . ان ما نلصقه بالشباب لا ينطبق عليهم فقط ولكن على الانسان العربي عامة . فالنقلة بين الطرفين قائمة مستمرة .

ونحن في الغالب نذكر ماذا نريد نحن من الشباب ؟ ولا نذكر ماذا يريد الشباب انفسهم ؟ ولا ما هو فعلا وضع الشباب ؟ فيجب أولاً الغاء وضع الوصاية الذي نتخذه ، والغاء فكرة الفصل .

ليس ثمة ثقافتان منفصلتان ، ولكن ثمة هوة الاجيال وعوامل التطور الدائمة التي لا بد دوما من وجودها ، والتي تنجم من انفصال جيل عن جيل ، في الوقت الذي هما فيه متصلان اعمق الاتصال احدهما بالآخر .

ب ـ مشاكل الشباب وبخاصة من الناحية الثقافية والنواقص القائمة :

قضايا الشباب هي في الدرجة الاولى قضايا التنمية الاجتماعية الشاملة من الوطن العربي . فهناك تخلف ثقافي اجتماعي اقتصادي ، وهناك تبعية اقتصادية ـ اجتماعية سياسية ثقافية ، وهناك تجزئة وهناك هدر في الامكان المادي والبشري . ويشمل ذلك كله الشباب في الدرجة الاولى . ولا يمكن مواجهة مشاكل الشباب ثقافياً فقط ولكن تواجه بشكل جماعي ، وفي فروقها داخل الوطن

العربي عامة ، وداخل البلد الواحد، وبين القطاعات المختلفة ، وضمن الاطار الشامل .

وليست ثقافة الشباب العربي ثانوية او فرعية . انهم ينظرون الى انفسهم على انهم الثقافة البديلة ، حتى في اغانيهم وملابسهم . وقد لا تكون المشكلة حادة لديهم كما في الغرب . ولكنها موجودة قائمة . انهم يرون انفسهم فئة مميزة . ويحاولون اكتشاف انفسهم عن طريق الاختلاف والتمرد والرفض . وتميزهم ناشيء عن وجود مشكلات عديدة خاصة بهم .

فثمة مشكلات نفسية : منها الشعور بالضياع والخذلان والاحباط بسبب الظروف السياسية والايديولوجيات المتباينة . وينعكس هذا في المخدرات والسلوك الشاذ والمشكلات الاخلاقية والاجتماعية ومشكلات التطرف الحدي دينيا واجتماعيا .

وثمة نمو في الاحساس القطري لدرجة الكراهة والحقد عند بعض الفئات المستغلة .

ولا توجيه مهنيا يحدد للشباب مساره المستقبلي او يعنيه على ذلك .
ولا تعهد للمواهب والكفايات الشابة تنمية ودعما وتوجيها ومردودا .

وثمة مشكلات اقتصادية جدية بالنسبة للشباب . فهناك في الوطن العربي بعض الدول تعد ضمن اغنى دول العالم ، ودول اخرى ضمن افقر دول العالم . وهذه مشكلة جذرية .

وثمة مشكلات اخلاقية ـ اجتماعية ناجمة عن التناقض القيمي بين الشباب انفسهم وبين الشباب وآبائهم وبين ما يعتنقه الشباب وما تريده السلطة .

وثمة مشكلات التعليم والامية : والتسرب من المدرسة والاتداد الى الامية ، وامية الاناث وهي طاغية واضحة . ان ٦٠٪ من الذكور ، و٨٠٪ من الاناث في الوطن العربي اميون بالاضافة الى الامية الحضارية . وهي اخطر .

وثمة مشكلات الفراغ والترويح وجزء كبير من وقت الشباب ضائع . والهدر كبير جدا ، واشكال الترويح قليلة جدا .

وثمة مشكلات اللياقة البدنية ، انها منخفضة جدا . ثم العناية الظاهرة بالرياضة والمنافسات الاقليمية تكشف بوضوح عدم اقتراب ابطالنا الشباب من الأرقام القياسية والأولومبية .

وثمة مشاكل الزواج وتكوين العائلة ، بما لها من جوانب اقتصادية واجتماعية وخاصة في السنوات الاخيرة وما يتبع ذلك من مشاكل السكن الذي ينقص كثيرا احيانا في بعض المناطق عن حدّ الكفاية . والشباب لا يصل الى السكن المناسب . والمشكلة حادة في بعض الدول .

وثمة مشاكل الانحراف : التدخين والكحول والمخدرات فالتدخين عليه تكثيف اعلامي واضح في جانبي الاقبال عليه والامتناع عنه . والكحول والمخدرات ان لم تكن خطرة في الظروف الحالية فان استمرارها بمعدلاتها القائمة ستحولها الى مشاكل خطرة . وانحرافات الاحداث في تزايد مستمر وهي مخيفة في بعض المناطق . وانحرافات الفتيات ، وخاصة في بعض البلاد العربية تسير في خط بياني صاعد .

وثمة ايضا مشاكل رعاية الشباب التي تتركز في المناطق الحضرية وتترك الريف والبادية ، فتحدث الهجرة الى المدن لانعدام المستلزمات الاساسية للعيش الكريم ، وتقوم المدن الهامشية ، بكل مشاكلها وانحرافاتها .

وثمة سلبية الشباب تجاه القضايا والمناسبات على المستوى المحلي والعربي والدولي : والمشاركون في المؤتمرات اما ان يمثلوا السلطة او ان يمثلوا النقيض لها

وثمة مشاكل العمل الطلابي ، والتنظيمات الطلابية التي تفتقد في الغالب الحرية ، والاستقلالية في القرار . وتتبع السلطة والخط السياسي السائد او هي تعمل ضده .

وثمة قضايا الفتاة ، تكوينا وترويحا وزواجا ، وما يتصل بذلك ، والمرأة العربية المسلمة هي اعدى اعداء الغرب بما تمثله من قيم رافضة .

وثمة قضايا الشاب الفلسطيني الموزع في انحاء الوطن وهمومه الخاصة وغربته الاجبارية .

وثمة الحرمان الثقافي العام الذي تعاني منه الغالبية العظمى من الشباب ، حرمان من مشاهدة المسرح ومن ممارسة التصوير ومن معاناة الموسيقا ، وعدم وجود مجال للمطالعات في المواضيع الدينية والادبية والرياضية والفكرية والسياسية والعلمية وعدم توفر المكتبات العامة لهذه المطالعة .

وثمة مشاكل اللغة العربية لدى شباب المغرب العربي ، وضرورة توطيدها ، وثمة التباين بين بعض القطاعات المتورمة (كقطاع البترول الذي يسير بالكمبيوتر) وقطاع الزراعة المحروم ، أو القطاع البدوي المنقطع عن الحياة .

وثمة مشاكل المعوقين من الشباب عقليا او جسميا وهم يمثلون من ٣ الى ٥٪ من مجموع السكان وثمة صعوبات شتى في تأهيلهم .

والخلاصة فان ثقافة الشباب القائمة نتاج حضارة فقدت حيويتها ، ومقدرتها على الخلق والابداع ، وتتسم عامة بالقهر في نظام الاسرة والدولة والمدرسة ، لا على الشورى والحوار . وفي هذه الثقافة الكثير من التناقضات بالاضافة الى انها ثقافة تلقين ، وتمتص القيم السيئة عن

الاعـلام . كما انها ثقـافة استهـلاكية ، سيئـة الصلة بالعصر . والشبـاب مستقبلون اكثر مما هم منتجون ، ربسبب عدم وجود ثقافـة ايجابيـة . وهكذا يفتـح المجال للغـزو الثقافي وللتحـول الى المنابع الاخرى الخارجية . وفوق هذا كله وقبله فان اصحـاب القرار لا يـولون الشبـاب الرعـاية اللازمة ، لانه لم تتوفر رؤية صحيحة لدوره واثره . ومن هنا كثرة المنظمات والمؤسسات الشبابية ، وقل المردود ، وتحول العمل فيها الى وظيفـة لا الى رسالة .

هـ ـ منابع واهداف ثقافة الشباب :

هدف رعاية الشباب هو تنمية القوة البشرية القادرة على العمل وعلى العطاء . يضاف اليها ما يمكن ان نسميه اقتصاديات الجهد . اي ماذا نستطيع ان نعملَ في اقل وقت ممكن .

يجب ان نتناول الرعاية الثقـافية ، الجسم وكيفيـة المحافـظة عليه في اوج ليـاقته ؟ والعقـل وكيف يتكون ويمتلىء ؟ والخلق وكيف نزرع فيه القيم الـدينية والخلقيـة الرفيعـة ؟ والحس الجمالي وكيف نبلوره وننميه ؟

ليس ثمة مضمون ثقافي مختلف من قـطاع عمري الى قـطاع آخر . ولكن الخـلاف هو في ان فروق المراحل والاستيعاب تفترض تغير الوسائل والطرق . ثمة ما هو ثابت في القيم ، وما هو متطور من السلوك الاجتماعي . والشباب ارض خصبة ويتقبل بسهولة كل الايديولوجيات .

وهكذا لا بد من دراسات علمية ميدانية لواقع الشباب العربي بمختلف قـطاعاتـه ومواقعـه وفئاته ، ومع ان الدراسات كثيرة متعددة الا انها غير متـوفرة تحت الايـدي ، وغير شـاملة ، وغير متكاملة . لقد وضعت منذ سنوات (استراتيجية كاملة للحركة الشبابيـة) واقرهـا وزراء الشباب العربي . ولكنها فشلت ، ولم تطبق لانها ليست شبابية وقد وصفها الكهول للشباب .

وعلاقة الشباب بالدين من اعقد القضايا . وليست تقتصر عـلى الفكر الاسـلامي وحده : فغير المسلمين يواجهونها . وقد درست عندنـا من ثلاث زوايـا : اما دفـاعا عن هيئـات قائمـة او كانت قائمة ، واما هجوما على هيئات قائمة او كانت قائمة . واما دراسات موضوعية .

والنوع الثالث هو الذي يهمنا . وللاسلام وضع مركزي اساسي في كيان هـذه الامة . ولما كان التنوع جزءا من قدر المنطقة ، فـالتعاون الـديني هو القـدر المكمل . والتقـوقع غـير ممكن . ونحن نرفض التمسك المتعصب الاعمى بالدين ، كـما نرفض التحلل . ونحتـاج الى علم كلام جديد ، وفكـر جديـد يفتح بـاب الاجتهاد والفكـر . ان الحركات الا سلاميـة تمارس ظـاهرة الانتحار الجماعي ، وتقدم كل فترة عددا من الشباب لمصارعهم ، باسم التطرف الديني ، وثقافة الشباب يجب ان تملأ هذا الفراغ الانتحاري بالايمان الحق المنفتح . وعـلى هذه الثقـافة ان نؤكـد

الولاء الوطني والديني والديمقراطية والتقنية والكفاءة والابداع بل والحرية بوصفها من الاسس في الفكر الديني .

ان مصادر ثقافة الشباب تنبع من منابع ستة :

١ ـ التربية الاسرية بما فيها من قيم وعادات ، واختلاف بين الفئات الاجتماعية ، ونظرة كل فريق الى الجنسين . والفتاة العربية تتعرض لاساليب عديدة من القهر . ولكن التربية الاسرية عاجزة عن تقديم ثقافة مفيدة للشباب تجمع بين التراث والدين ، وبين القيم العصرية . وهذا ما يوقعه في الحيرة والضياع .

٢ ـ المجتمع : ومجتمع الشباب العربي فيه عشائريا وطائفيا واقليميا . وهي امراض تشكل خطرا على اي ثقافة قومية .

٣ ـ التعليم في المدارس والجامعات ، والتعليم يقوم غالبا على تقوية الذاكرة لا على التحلل والمبادرة ، وتكوين الفكر المستقل ، ولا يعامل الشباب كذلك . فهو تطويع وقسر وإجبار على القيم في المدارس والمناهج والكتب والادارة التعليمية .

٤ ـ وسائل الاعلام : وهي تعتمد اساسا على الثقافة الوافدة او الثقافة المحلية الضحلة .

٥ ـ المؤسسات الرسمية الخاصة (نواد وجمعيات) ومعظم القائمين عليها ليسوا اهلا لها . او ليست لديهم السلطات للتحريك والتأثير .

٦ ـ المساجد والمؤسسات الدينية وهي تجذب الشباب ، ولكنها قد تضعهم احيانا تحت تأثير بعض الوعاظ العاجزين عن تزويدهم بالقيم الاسلامية الرفيعة . . ويضيع الشباب بالغيبية والرجعية والتطرف او يكفرون بالقيم الدينية ولا بد من الانتباه الشديد الى هذه الناحية ، وخلق فهم ديني عميق مستنير للاسلام يمنع الانحراف عن الدين ، والانحراف بالدين ، ويدفع الى التسامي .

وهكذا يجب تلافي النقص في هذه النواحي الست .

واخيرا فان المقترحات والتوصيات التي ترد بشأن الشباب وثقافتهم توجز في النقاط التالية .

١ ـ التأكيد على منح ثقافة الشباب ورعايتهم الاولوية من قبل حكومات ومؤسسات الاقطار العربية في جميع الميادين والمجالات التي يوجدون فيها ، شريطة ان يخطط لها تخطيطا علميا كاملا ومدروسا . بحيث يلبي حاجات الفرد ومتطلبات المجتمع والجماعة .

٢ ـ القاعدة الذهبية في التنمية الثقافية للشباب هي التي تسير في طريق الحوار ، وتتوجه بهم من الاغتراب الى المشاركة ، اول آفاق الحوار يجب ان تدور بين الشباب نفسه : بعضه مع بعض ثم بين الشباب والسلطات . بمعنى ان يكون للحوار مسار افقي بين الشباب نفسه ، وراسي بين العقيدة العامة والقدرة على المشاركة الايجابية ، ولا يعني ذلك ابدا صب الافراد في قوالب شاملة في ظل نظام شمولي ، وللشباب اختيار طريقة وفق مواهبه الطبيعية وحاجاته وتطلعاته .

٣ ـ ثمة طرايق عشر تعين المدرسة على اعداد الشباب الاعداد الفكري هي ؛

- الاستيعاب والتمكن التقني .
- ممارسة الحياة التعاونية ، وروح الفريق .
- المهارات الاساسية للمحافظة على البقاء (رياضة ، مبادىء الصحة ، مبادىء الكهرباء . .)
- تطوير مهارة الاختيار المهني .
- التعليم الذاتي المستمر .
- مهارات التفكير والابتكار .
- قدرةالتواصل ، اي مهارات القدرة على الاخذ والعطاء مع الآخرين .
- تكامل المواطنة المحلية مع المواطنة العربية ، والمحبة الانسانية .
- التربية الاخلاقية على اساس التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع .
- الاهتمام بالإنسان في كل نواحيه .

٤ ـ وثمة مقابل ذلك مجموعة من الاقتراحات العلمية تهدف الى اعداد الشباب روحيا وخلقيا منها :

١ ـ العقيدة وتأصيلها في نفوس الشباب .

٢ ـ الممارسة (الربط بين العقيدة وواقع الحياة) .

٣ ـ موازاة العصر وسبقه ، بمختلف الطرائق والاساليب روحا وفكرا وعملا .

٤ ـ اعداد مناهج التطوير الروحي والخلقي والعلمي بالتعاون بين الشباب والمؤسسات والدولة .

٥ ـ اعداد مكتبة متكاملة للشباب ، تعالج قضاياه ، وتكون منبرا للحوار الخصب ،

٦ ـ تنسيق التوجيه والبحوث والاعمال حسب حاجات الامة وعلاقاتها ! والتخطيط للتعاون في ذلك بين الدول العربية اولا والدول الاسلامية والعالمية .

٧ ـ الصبر على مسؤليات البناء امام محاولات صرف الشباب عن الاهداف الكبرى .

٥ ـ اشراك الشباب في تحديد ثقافتهم مضمونا وطرائق ، وذلك بشأن تساهم جميع منظماتهم

الوطنية والاقليمية والقومية في الوطن العربي بذلك اعدادا وتنفيذا .

٦ ـ ان يتم قيام اجهزة موحدة للتخطيط والتوثيق بكل قطر من الاقطار العربية .

٧ ـ اعادة النظر بالتشريعات القائمة حاليا والمتعلقة برعاية الشباب وبخاصة الثقافية منها . وكذلك الهياكل التنظيمية والادارية والمناهج ذات العلاقة بالشباب

٨ ـ العمل على تقوية الروابط بين منظمات وحركات الشباب ، وعلى جميع المستويات والأصعدة .

٩ ـ تقوية ودعم امكانات البحوث ذات العلاقة بالشباب ، والتعاون الوثيق فيما بين المعاهد ذات الاهتمام ببحوث الشباب .

١٠ ـ وضع اسس متينة لمشاركة الشباب بفعاليات التنمية الوطنية ونشاطاتها لتكون ضمن الحلول للمشكلات الوطنية والمحلية ، كمنظمة معسكرات العمل وعقد الحلقات الدراسية ، والكشفية ، والفتوة ، والاشتراك التطوعي بالمشاريع العامة . .

١١ ـ الاكثار من تأسيس مراكز الشباب وبخاصة في المناطق الريفية والمتخلفة ، والاكثار كذلك من المكتبات والاندية ومراكز الترويح الحديثة والمشوقة . .

١٢ ـ تنظيم فعاليات تشجيعية للشباب البارزين والمتفوقين في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

١٣ ـ اعتماد وسائل الاعلام المختلفة لنشر احتياجات الشباب والتعريف بها وبيان وسبل معالجتها .

١٤ ـ التأكيد والتشديد بأوسع نطاق على تربية البيئة العربية ونظرتها الى الجنس والمخدرات ، ووضع البرامج الخاصة لخلق ثقافة وقائية متناسبة مع المناطق المختلفة . .

١٥ ـ الاهتمام بتمويل التثقيف الشبابي ، وبوسائل تحقيق التثقيف وقادته على المستويين الوطني والقومي ، فالموازنة المخصصة لهم ولرعايتهم من اضعف الموازنات مع ضرورة ترجمة الموازنة الى مشاريع عمل .

١٦ ـ اصدار دوريات تهتم بقضايا الشباب ، وبقضايا العصر في علوم الاتصال والمشاكل العلمية المستقبلية اعدادا لهم للمستقبل .

١٧ ـ دعم كتب الشباب وتشجيع دور النشر للثقافة الشبابية .

١٨ ـ اشراك الشباب في المجالس والهيئات العاملة في ميادين الشباب .

١٩ ـ تشجيع تكوين المنتديات الفكرية الشبابية ، لاعداد القادة وتكوينهم .

٢٠ ـ اشراك الشباب في عمليات التنمية ، ليتكون لديهم شعور الانتماء والالتصاق بمشاكل المجتمع ومستقبله .

٢١ ـ انشاء مكتبات الشباب على اوسع نطاق ، واستغلال رغبة الشباب في المعرفة لتنمية معارفه الدينية والعلمية والأدبية وذوقه الجمالي . والعناية بمختلف الفنون والمعارف لتجتذب كل الاتجاهات المعنية على تنمية المجتمع ، وعلى محو الامية الحضارية والامية التعليمية فيه .

٢٢ ـ التركيز على قضايا الهجرة والتوظيف ، والعلاقات الشبابية والعائلية والترشيد المهني ، ومشكلات الطلبة .

٢٣ ـ تبادل النشاطات والفعاليات المختلفة بين الاقطار العربية والدولية لزيادة المستوى الثقافي على المستويين العربي والعالمي وتعميقه .

٢٤ ـ المشاركة بالندوات الفكرية التي تنظمها المحافل العربية والعالمية للشباب ، وبخاصة الندوات التي تتدارس شئون السلم والامن ونزع السلاح وحرية الرأي والاستقلال والتحرير والنضال ضد التمييز العنصري ، ومكافحة الاستعمار والسيطرة والاستغلال ، كي يعي شباب الامة ما يدور فعلا بأروقة المحافل العربية والدولية .

٢٥ ـ دعم ومساندة النشاط الاعلامي الواسع من خلال توزيع النشرات والمطبوعات ضمن الفعاليات الاخرى .

٢٦ ـ العمل على وضع ميثاق خاص لحقوق الشباب ومسئوليتهم ضمن ما تشرعه وتعده الجهات المعنية برعاية الشباب .

٢٧ ـ اقتراح فعاليات ونشاطات لتشجيع عرى الصداقة بين شرائح الشباب العربي وتقويتها في كل مكان عن طريق السياحة المنظمة والتسهيلات اللازمة للشباب كي يشتركوا في مختلف النشاطات بمختلف الاقطار .

٢٨ ـ تأسيس وكالة عربية للشباب مهمتها تقوية الروابط بين شباب الاقطار العربية .

٢٩ ـ التوسع والتوزع والتنوع في دفع الشباب الى الانتاج (عن طريق المشاريع) والى تحمل المسؤولية ، وتنمية المهارات اليدوية والجمالية والرياضية ، ودعم التوجهات الدينية الواعية ، مع تقليص ظاهرة البطالة بين صفوف الشباب ، والحد من هجرة الريف الى المدينة بتطوير الريف وتنميته .

٣٠ ـ انشاء مراكز بحوث ومعلومات وتوثيق على المستويين الوطني والقومي ووضع برامج البحث

ذات الصلة بالشباب بالتعاون مع جميع الجهات المعنية ، وعلى جميع المستويات والاصعدة .

٣١ ـ اقامة برامج ثقافية اسبوعية كل عام في كل قطر من الاقطار العربية تغطي جانبا من النشاطات الثقافية المهمة للشباب العربي التي يمكن ان تشمل الفعاليات التالية : السينما ، المسرح ، التصوير الفوتوغرافي ، الرسم ، كتاب الشباب ، الموسيقا ، الطوابع . . الخ .

٣٢ ـ العمل على اعداد قادة ورواد شباب في مختلف الميادين والمجالات يعمل بها الشباب ، ويوجد فيها . وكليات التربية الرياضية واقسام الاجتماع والتربية .

٣٣ ـ ان رعاية القادة والروّاد جسميا وخلقيا وفكريا مهمة قومية وهم عملة نادرة هذه الايام ، فينبغي الاهتمام اهتماما ملموسا بحمايتهم والارتفاع بمستوى معيشتهم وافساح المجال امامهم للنهوض بمهماتهم القومية والانسانية .

٣٤ ـ العناية بالقطاع النسائي من الشباب بدراسة مشكلاته المتعددة ، ووضع الحلول المحلية والقومية لها .

٣٥ ـ اقامة اتحاد عام للشباب العربي ذي فروع في مختلف البلاد العربية وتقدم له الامتيازات والتسهيلات اللازمة .

٣٦ ـ الاهتمام الشديد الواسع بمجال الطب النفسي ، انه في ادنى مستوى بالنسبة للفروع الاخرى ، والاستعانة بمختصي الطب النفسي عند التخطيط للشباب ، وفي المشاريع التنفيذية ، والعناية بالشباب في سن مبكرة فجذور الامراض الشبابية تتكون في هذه المرحلة .

٣٧ ـ زيادة الاهتمام بانشاء معاهد متخصصة لرعاية المعاقين دراسيا او عقليا او جسميا لا من اجل تأهيلهم فقط ولكن لايجاد العمل الكريم لهم كذلك .

٣ ـ ثقافة المعاقين

١ ـ القيمة الثقافية للمعاقين وخطر المشكلة :

١ ـ ضخامة المشكلة تستثير اي عربي انها تتعلق بعشر المجتمع العربي على الاقل ، ان لم تصل الى الثمن ، وهي طاقة بشرية هائلة مهدورة من جهة وتتركها عالة على القطاعات المنتجة من جهة اخرى . وان في تقاليدنا الدينية الكثير مما يكن اعتماده كمبادىء لرعايتها وتأهيلها : فان الآيات الكريمة ﴿ عبس وتولى ان جاءه الاعمى وما يدريك لعله يزكى ﴾ ﴿ ليس على

الأعمى حرج ولا على المريض حرج ﴾ والاحاديث الشريفة « الضعيف امير الركب » « سيروا واضعفكم » « الرجل وبلاؤه »، « الرجل وصاحبه ». « الرجل وعطاؤه ». . الخ ، ويمكن اعتماد العامل الديني عامل تهدئة وسلام لقبول المعاق في اسرته ، وعامل اطمئنان وتسليم بقضاء الله لرعايته . ان المجتمع العربي مجتمع مسلم ، وابراز القيم الدينية امامه يعين كثيرا في اداء مهمتي الرعاية والتثقيف للمعاق .

٢ ـ ليس مما يقبل هذه التسميات من ارتكابات نفسية سيئة عليه ويمكن ، الكلام عن الوضع غير العادي لبعض المعاقين ، وعن التربية الخاصة ، وعن تنمية المصادر الانسانية بدلا من كلمة العناية بالمعاقين .

٣ ـ ان مشكلة المعاقين تكبر بدلا من ان تصغر ، واعدادهم تزداد بدل ان تنقص ،وبخاصة في العالم الثالث. حيث تنبع معالجتها ، وسلم اولوياتها : والاتفاق عليها ، والتعامل معها : وزيادة او نقص من هذه المجتمعات نفسها .

٤ ـ ان عدم وجود الاحصاءات ، وبخاصة في دول العالم الثالث ، يمنع من معرفة حجم المشكلة الحقيقي ، كما يمنع من صحة المعالجة الناجعة لها ؛

٥ ـ لا يمكن عزل المشكلة عن مشكلة المجتمعات النامية العامة ، وقضية التنمية فيها . وفي هذه التجمعات طوائف عديدة ذات أوضاع متأزمة ، كالمرأة وكالملونين ، وعزلة هذه الطوائف قاتلة . كما ان اندماجها غير المخطط قاتل .

٦ ـ الوقاية من التعويق قد تلغي قسما محدودا منه ، لكن قسمه الاكبر يأتي من أسباب لا مجال للوقاية منها ، بدليل ان الاعاقة في المجتمعات المتقدمة تزداد رغم احتياطات الوقاية .

٧ ـ هناك جهل بالمشكلة حجما وطريقة علاج ومردودا اجتماعيا واقتصاديا ، وقطاع المعاقين مهمل بصورة عامة .

٨ ـ لسنا بصدد ايجاد ثقافة خاصة للمعاقين ، فذلك غير مقبول ولاسليم اطلاقا ، ولكن بصدد ادخالهم التيار الثقافي العام ، وادماجهم فيه دون عقد .

٩ ـ المعاقون جزء من المجتمع ، ولهم مثل غيرهم حقوق المواطنة كاملة ، وفي الوقت نفسه فإن عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية يجب ان تشملهم ، لا من قبيل العطف والحنان ، ولا من قبيل العطاء الاجتماعي المجاني ، ولكن ايضا من قبيل حق المجتمع على ابنائه ومطالبتهم بتقديم امكاناتهم للمجتمع ، فهم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية ، ولديهم بكل تأكيد قدراتهم في العطاء .

١٠ ـ المشكلة متداخلة الاسباب والنتائج ، ولا بد من توزيعها بين ما يتعلق منها بالمعاق ، وما يتعلق بالمجتمع ، وما يتعلق بالاجهزة العاملة في اطار تأهيل المعاقين .

١١ ـ لا بد من تجهيز المعاق بعدد من القيم الثقافية ومن المعطيات الاجتماعية والنفسية لتحصينه ضد تحديات مجتمعه . ان المجتمع ليس كتلة واحدة متجانسة . والنكسة بالنسبة للمعاق اكبر مما هي لدى السوي .

٢ ـ ثقافة المعاق :

١ ـ المبدأ الاول الاساسي في التعامل مع المعاق هو محاولة تكوين الاتجاه النفسي لديه ، وان يحس ويؤمن بقيمته الانسانية الكاملة وقدرته الانتاجية . انه بذلك يصبح اقل اتكالية ، واكثر استقلالية وَقدرة على العطاء .

٢ ـ المبدأ الثاني هو محاولة ادماجه في المجتمع . والادماج عملية صعبة فهي لا تتم على اطلاقها . فثمة حالات لا تقبلها ، ولا تتم بمجرد اطلاق المعاق في المجتمع ، او بمجرد وجوده مع الاسوياء في مكان واحد ، فان لذلك عواقبه السيئة . فالمجتمع نفسه يجب ان يكون على درجة من الثقافة ايضا ، ومن الوعي ، بحيث يتقبل المعاق . وكلما نقصت الحساسية لدى الطرفين كان اندماج المعاق في المجتمع اكثر . فالدمج لا يكون من جانب واحد . ولكن يعمل عليه الجانبان معا ؛ المعاق ومجتمعه .

٣ ـ المبدأ الثالث زرع الثقة بالنفس وبالامكان ، لدى المعاق . وتنمية ناحية الامكان والقدرات ، بدلا من التركيز على الاعاقة . وهذا لا ينفي محاولة علاجها .

٤ ـ المبدأ الرابع عدم عزلة المعاق عن تيار الحياة العامة في مدها وجزرها . ان مشاركته فيها جزء اساسي من رعايته ومن اطلاق عقده وحلها ، وتمكينه من تجاوز الاعاقة .

٥ ـ لا بد في رعاية المعاقين من اسلوب متعدد المداخل . فأي معاق لديه عدد من الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية التي يجب ان تدرس معا ، ليكون بالامكان دمجه مع المجتمع . ومن هنا لا بد من التخصص في شؤونهم ، ولا بد من اشتراك الطبيب والمحلل النفسي والاسرة وامكان المعاق معا ، عند معالجته الثقافية .

٦ ـ معظم المعاقينن لديهم خبرات عديدة من الفشل تتراكم ، او هي تراكمت خلال حياتهم ، وتشكل عقدا تحتاج الى مواقف ثقافية تفهمها ، وتتعامل معها بهدف تجاوزها ، لا زيادة تعقيدها . ان تراكُم خبرات الفشل تؤدي الى تركيبات نفسية خطيرة ، والى حالات صراع نفسي بين رغبة الاداء وقلق الفشل .

٧ ـ المعاقون اصناف متنوعة الاعاقة ، وفئات عمرية متفاوتة ، ودرجات في الاعاقة متعددة ، وهذا كله يقتضي ان تكون البرامج الثقافية الموجهة لرعايتهم ، وتوعيتهم ، وتوسيع افقهم الفكري ، متعددة النواحي ، متفاوتة المستويات ،متنوعة المداخل والابعاد .

٨ ـ ثمة كثير من المعاقين المؤهلين ، وتغلق امامهم ابواب العمل . انها من حقوقهم والتشريعات موجودة ، ولكنهم لا يصلون اليها . ولذلك كان من الضروري كما تفتح امامه فرص التأهيل والتثقيف ان تفتح بالمقابل فرص العمل والعطاء ، انهم بذلك يدخلون ضمن التيار الثقافي العام للمجتمع . ولا بد في ذلك من ايجاد قناعة كاملة لدى المجتمع بقدراتهم .

٩ ـ يجب ان يشترك المعاقون في اي تخطيط للتشريع او التثقيف والرعاية يوضع بشأنهم او يتصل بهم . ان وجودهم عند اتخاذ القرار لا يسمح بالعمق فيه ، وبأحكام منافذه وانجاحه ، ولكن يعطيهم ايضا الثقة بأنفسهم ، والقدرة على تحديد مصائرهم ضمن المجتمع .

٣ ـ ثقافة المحيط حول المعاقين :

١ ـ لا يتعلق محيط المعاق بموقف الاسرة فقط . ولكن يتعلق ايضا بموقف المجتمع منهم ، وبموقف افراد الاجهزة التي تشرف على رعايتهم وتأهيلهم . . وهكذا لا يجوز ولا يكفي التأكيد على الاسرة فقط في تثقيف المعاق ، ولكن لا بد من اشتراك المجتمع في ذلك . فالثقافة يجب ان تكون بشأنهم عامة ، للاقلال من شعور المعاقين بنقصهم .

٢ ـ الاسرة التي فيها المعاق تعاق. المعاق يؤثر فيها ، كم تؤثر هي فيه . ونحن عامة مجتمع عربي معاق . بشكل او بآخر . حتى الجامعات لدينا لا تهتم ببحث المعاقين ، وليس لديها الاقسام ولا الدراسات حولهم .

٣ ـ لا بد من توعية بشأن التعويق ، ومن تنظيم ذلك تشريعا ودراسة وتأهيلا ، ومؤسسات عناية ، وتبادلا ثقافيا بين الخبراء العرب وعلى نطاق عربي قومي . ان الوعي بالمشكلة وحجمها وابعادها هو المدخل الضروري لايجاد الثقافة الخاصة التي تتناسب معها .

٤ ـ ثمة بجانب الثقافة العامة الرسمية وغير الرسمية ، ثقافة شعبية موروثة لا نتنبه الى وجودها وضغطها مع انها موجودة وضاغطة . وفي هذه الثقافة قيم ومصطلحات تهزأ من المعوقين ، وتسخر من العاهات ، ومن الضروري التسلل الى هذه القيم والمصطلحات وتصحيحها ، وتحويلها ، قد يكون ذلك صعبا ، ولكنه ضروري جدا. انه من عوائق الدمج والتأهيل الكامل للمعاق .

٥ ـ ان عددا من وسائل الرعاية للمعاقين ، ومن طرق تثقيفهم ، تؤدي الى عزلهم بـدل دمجهم في المجتمـع . ولهذا يجب معـاودة دراسة هـذه الوسـائل وسؤال الخـبراء النفسيين والاجتـماعيين والاطباء بشأنهم .

٦ ـ مقابل هذا ليس لدينا الخبراء والاخصاصيون بما يكفي للعناية بالمعـاقين . والتثقيف الاسري ضروري للمعونة في هذا المجال ، ولاحتضان المعاق والتعامل مـع عاهتـه . وتأهيله للحيـاة العادية .

وثمة تصور اجتماعي عام يجعل المعاق هـو المتخلف عقليا فقط . وهـذا ما يلعب دوره في اخفاء الاعاقة ، او في سوء التعامل معها ، او تقبلها .

٧ ـ الهدف من كل ثقافة اجتماعية تجاه المعاقين هو ايجاد تغيير سلوكي نحوهم . وكل مـا يؤدي الى هذا التغيير او ما يعمل عليه فهو مطلوب . وفي هذا المجال تلعب وسائل الاعلام الجماهيريـة دورا اساسيا . والنقص الاساسي فيها انها تقدم اعلاما غير متـوازن . بمعنى انها تهمل نـاحية المعاقين تماما . في حين انها تقدم البرامج الرياضية عن سعة ، والمهـرجانـات الفنية ، ممـا قد يسيء الى الكثيرين منهم ، ويشعرهم بالنقص والعاهة والعجز .

٤ ـ ثقافة الكفايات العاملة في حقل المعاقين ؛

١ ـ اذا كان لا بد من د راسات علميـة مسحية موسعة تتناول مختلف اقـطار الوطن العـربي ، فلا بد في الوقت نفسه من وجود الكفايات اللازمة من المتخصصين في شؤون المعاقين ، وبخاصة في الناحية الثقافية ، لانها الجانب المهمل في الدراسات ، وفي الاختصاص .

٢ ـ خدمات المعاقين مبعثرة المرجع فبعضها متصل مع الجهات الصـحية ، وبعضها مع الـتربية ، وبعضهـا مع الاوقـاف او الشؤون الاجتماعيـة وبعضها مـع الاسر . ولهـذا لا رابط يمكن ان يشيع فيها ويجمعها . توحيـد الجهة هـو الذي يمكن من تنـظيم الرعـاية ومن منحهـا الفلسفة الثقافية التي تحتاجها . لا بد من خيمة او مظلة واحدة تجمعها .

٣ ـ اشاعة الثقافة بالتعويق ، وتثقيف المعاقين هما شعبتان متكاملتان لعملية واحدة . وان لم يفهم العاملون على الرعايـة هذه الحقيقة فشلت عملية الرعاية من اساسها .

٤ ـ عـدد المتخصصين في الـوطن العربي كله لا يجـاوز ٢٥٠٠ عددا في سنـة ١٩٨٢ . والاحتياج الفعلي هو الى عشرات الالوف . ونقص الكوادر يؤثر سلبيا على عملية الرعاية وعلى مـردودها الثقافي ، وهذا الموضوع هو من التحديات امام الوطن العربي .

٥ ـ النقص لا يتناول الكفايات الاختصاصية فقط ولكن يتناول التشريعات ايضا عـلى المستويـين

القطري والقومي .

٦ ـ والتخصص لا يكفي ولكن لا بد معه من التأهيل والتدريب المستمرين ليظل مواكبا للتطورات التي تجري في هذا الحقل ولكي يزداد ارتباطا به .

٧ ـ ان حجم المشكلة سواء في اعداد المعاقين او في نقص الكفايات او في ضآلة الجدوى الاقتصادية يدفع الى الاقتراح باقامة معهد قومي عربي يتناول قسم منه الدراسات المتعمقة ، وقسم آخر تخريج الكفايات اللازمة .

٨ ـ لا بد من قيام صناعات تصنع الاجهزة والادوات اللازمة للمعاقين في مختلف انواع الاعاقة ، انها الخطوة الاولى نحو تأهيلهم الثقافي وادماجهم .

٩ ـ متابعة الدراسات مثلها كمثل متابعة الرعاية ومتابعة التخصص ضرورات لا بد منها لنجاح عملية المواجهة للاعاقة ونجاح العملية التثقيفية فيها .

١٠ ـ الجانب الهام من عملية الرعاية للمعاقين في طرفيها (المعوق والمجتمع) هو الجانب النفسي من زرع الثقة ، ومن الايجابية ، ومن التقبل الاجتماعي ، وهذا يعني انها عملية ثقافية بالدرجة الاولى وعلى هذا الوجه يجب ان تفهم .

١١ ـ ثمة ثروة نظرية واسعة وتوصيات تملأ الادراج ولكن التطبيق العملي قليل بسبب نقص « الكوادر » اللازمة ، وقلة الاهتمام . والوعي الثقافي الواسع هو الذي يسهم في نقل الثروة النظرية الى التطبيق باشاعة فهمها ، وفهم حجمها ، والاقبال عليها ، لا يمكن فصل الرعاية عن جانبها الثقافي .

١٢ ـ ثمة جهل في كيفية ايصال الثقافة للمعاقين وفي كيفية ادخالهم ضمن تيار الثقافة العامة ولا بد من ايجاد متخصصين في هذه النواحي لانا نفتقدها تماما وليس في جامعاتنا من التخصصات ما يعين عليها او يفتح الباب لها .

١٣ ـ ثقافتنا عادة لا تقبل العجز المزمن وتطلب من الطبيب دوما البحث عن العلاج الشافي ، العلاج الجذري غير موجود الا في بعض الامراض المعدية . ولا بد من التبشير بقبول الاعاقة والتعامل معها كواقع . ذلك اجدى من التعلق بالوهم ، وهي عملية ثقافية لا بد منها .

١٤ ـ الارشاد المهني جزء من العملية الثقافية للمعاقين ، تماما كالعلاج النفسي او الطبي له . والثقافة المهنية عمل مكمل .

بجانب كل التوجهات والملاحظات السابقة ترد التوصيات التالية :

١ ـ تثقيف المعاقين يجب ان يواكب جميع عمليات رعايتهم وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع . لانه جزء من هذه العمليات وبعد من ابعادها الاساسية ، واذا كانت فلسفة الرعاية والتأهيل والدمج تقوم على اساس ان ما يستطيع المعاق فعله اكثر بكثير مما لا يستطيعه ، فالثقافة تقوم في صلب تلك الاعمال ، وتكون قاعدتها الفكرية الروحية .

٢ ـ لما كانت التوعية الثقافية هي الاساس في البرامج الوقائية التي تضعها الدول العربية للوقاية من الاعاقة ، ولما كانت لا تنجح الا بها . لذلك يجب ان تدخل مادة اساسية في مختلف تلك البرامج وتعتبر جزءاً منها .

٣ ـ ولما كان الهدف تحويل المعاق من شخص اتكالي الى مواطن منتج معتمد على نفسه ، فالتثقيف يجب ان يكون هدفه . ويجب ان يرافق جميع مراحل العناية بالمعاقين ، ويشمل شخصية المعاق كافة .

٤ ـ لا تنفصل البرامج الثقافية للمعاقين عن برامج التأهيل الطبي او النفسي او الاجتماعي ، ولكنها تكون جزءاً اساسيا منها . وتتضمن توعية لمعاق ، والمحيط المتصل به في وقت معا ، بحقوقه وواجباته ، تشريعا ، وعملا ، واسرة ، وعلاقات ، وانتاجا وضمانا اجتماعيا ، واندماجا في المجتمع ، وفرص عمل .

٥ ـ ثقافة الاعاقة عملان لا عمل واحد . فهي بقدر توجهها الى المعاق يجب ان تتوجه في الوقت نفسه الى محيطه : من اسرة ومدرسة وحي ومجتمع . والمساران متكاملان ولا ينجح واحد منهما دون الآخر .

٦ ـ مراجعة البرامج الاعلامية والمناهج التربوية بهدف تضمينها العناصر التثقيفية اللازمة للمعاقين ، هي عمل ضروري كلما امكن ذلك .

٧ ـ لا بد من القيام بحملات توعية دورية عبر وسائل الاعلام وغيرها بهدف التثقيف العام حول مشكلة الاعاقة وما يتصل بها . ومن الافضل ان يشترك في اعدادها بعض المعاقين انفسهم تخطيطا وتنفيذا .

٨ ـ لما كان تثقيف المعاقين جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذل لتنمية الموارد البشرية في كل بلد ، لذلك يجب ان تدخل برامجها ضمن برامج التنمية الثقافية العامة ، وان تتصل بها بقدر الطاقات التي يستطيع المعاقون المختلفون بذلها .

٩ ـ القيم الدينية والروحية التي تساعد في قضية الاعاقة هي من اركان العملية التثقيفية . فالعناية بها وابرازها وتدعيمها نقطة ارتكاز في ثقافة المعاقين . والمحيطين بهم . ومن شأنها ان تخفف وطأة الاعاقة ، وتوجهها الى الخير .

١٠ ـ التخطيط لثقافة المعاقين والمحيطين بهم ينبغي ان يقوم على اساس من البيانات الدقيقة الشاملة والمفصلة ، ومن الدراسات العميقة ، وان تراعي فيه الفروق الفردية للمعوقين ، ويعطي فيه اهتمام متوازن لجميع فئاتهم ، ولجميع جوانب الرعاية لهم ، بحيث يتم التكامل بين مختلف هذه الجوانب من جهة ويفتح الطريق في الوقت ذاته من جهة اخرى ، لتعاون المنشآت والمؤسسات والخبراء في مجال رعاية المعاقين ولتنسيق جهودهم ، وللمرونة في التطبيق والديناميكية في العمل .

١١ ـ لا تكون استراتيجية التثقيف وبرامج العمل ناجحة ما لم تتضمن حصرهم وتصنيفهم وصياغة البرامج الملائمة لكل فئة ممنهم ، ولكل عمر ، وما لم يتوفر السند التشريعي اللازم ، والاطر الفنية اللازمة ، ومراكز التدريب ، وما لم تقم محليا وقوميا الصناعات الضرورية لصنع ادواتهم ووسائلهم .

١٢ ـ ان الجانب التثقيفي من شؤون المعاقين هو في كل الاحوال جانب من حقهم كمواطنين ، وجانب من واجبهم كمواطنين منتجين ، ولهذا فهو ليس حسنة او منّة ، او نتيجة العطف والشفق . ولا بد من توجيه البرامج الثقافية الخاصة بهذا الموضوع هذه الوجهة ، والا فشلت في اداء مهمتها قوميا وانسانيا .

٤ ـ المهاجرون العرب

المهاجرون العرب جزء من الوطن العربي ، والعناية بتنميتهم الثقافية جزء مكمل للعناية بالتنمية الثقافية العربية ، ولهذا يجب بذل الجهد الكامل في .

١ ـ الدعم والتعاون مع الجاليات المهاجرة لاقامة المؤسسات الثقافية التي تربطهم بالثقافة العربية الام .

٢ ـ تعليم ابناء الجاليات المهاجرة اللغة العربية وخاصة في اوروبا الغربية والامريكيتين وافرقيا واستراليا .

٣ ـ ربط المهاجرين بالتيارات الثقافية لبلادهم الاصلية عن طريق المهرجانات والمواسم ، والافلام ، والاسابيع الثقافية .

٤ ـ توثيق الصلات العربية اللغوية ، والفكرية ، والروحية ، مع المهاجرين وابنائهم ، وتشجيع المهاجرين على تطوير هذه الصلات وتحويلها الى برامج تثقيفية .

٥ ـ النص في المعاهدات والاتفاقيات الثقافية الثنائية على تأكيد شخصية المهاجرين في البلاد التي

يوجدون فيها ، وعلى اعطائهم الحرية الروحية والفكرية واللغوية لابراز ثقافتهم الام .

٦ ـ اتخاذ جميع الوسائل والاسباب لمنع ذوبان المهاجرين في البيئات الثقافيـة الاجنبية التي يوجدون فيها .

٧ ـ تعهد الانتاج الثقافي العربي للمهاجرين بالنشر ، والدعم ، والتشجيع .

الثقافة في تفاعلها وتعاونها مع القطاعات الأخرى

١ـ الثقافة والتربية

في العصر المقبل ، عصر التقدم العلمي الصاعق والتكنولوجيا المتقدمة لا بد من اعداد الجيل الذي سوف يعيش ذلك العصر وتطوراته وهذا يعني انه لا بد من اعادة النظر في النظام التربوي العربي كله . اي اعادة النظر في :

بنية التربية ، وفاء باغراض ذلك التقدم . وذلك بطريقة اعداد الطلاب وتوزيعهم على مراحل التعليم ، وانواعه ، واعادة النظر في سياسة القبول بحيث تستجيب لحاجات سوق العمل ، وتخرج ـ المدرسة ـ الاختصاصيين في شتى مجالات المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية عامة وفي ميدان العلم خاصة .

٢ ـ اعداد المعلمين الذين سيساهمون في تكوين الروح العلمية التكنولوجية المقبلة .

٣ ـ تغيير الادارة التربوية ، وتنظيمها ، وزيادة فعاليتها لتصبح ادارة ؛ عقلانية مستندة الى معطيات الثورة العلمية التكنولوجية .

٤ ـ اعادة النظر في محتوى التربية لتسريع التطورات فيها بما يتوافق مع حاجات المسقبل .

وهذا يقتضي ثورة تربوية كاملة تقوم على تخطيط جديد مستقبلي ، ان التواتر الذي تسير عليه اكثر النظم التربوية تطورا في البلاد العربية لم يعد يتوافق في مسيرته مع السرعة الهائلة التي يمشي بها ، واليها ، العصر المقبل .

تطوير مراحل التربية والتعليم :

نقطة البداية في تطوير التربية ، سد منابع الامية ، والاتساع في ما سبق المرحلة الابتدائية الضامرة في مختلف البلاد العربية .

- التوسع في المرحلة الابتدائية بحيث تستوعب كل طفل عربي في سن المدرسة ، وامتداد الالزامية في التعليم من هذه المرحلة لتشمل نهاية المرحلة الثانوية ، او على الاقل نهاية المرحلة المتوسطة .

- جعل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة مرحلة واحدة ، مكتفية بذاتها ، لتغذية سوق العمل العلمي والتكنولوجي ، وتغيير المناهج فيها بحيث تتفق مع هذا الهدف .

- ازالة الحواجز بين نوعي التعليم الثانوي والفني - المهني ، وتنويع العمل طبقا للحاجات المستقبلية .

- ازالة الحواجز في التعليم العالي بين الدراسات العلمية والعملية من جهة ، والدراسات الانسانية من جهة ثانية .

التربية الدائمة :

جعل شعار (العلم من المهد إلى اللحد) شعار التربية : بمعنى العناية الدائمة لتربية الكبار بعد التعليم النظامي : وإعادة التدريب والتأهيل المستمر لهم وتجديدها عبر سنوات العمر كله . إن التربية هي التربية المستمرة . وهذا يسمح بسد منابع الأمية : والأمية العائدة : وبادخال مفهوم التربية العائدة على العملية التربوية مهما يكن سن المتعلم : وتغليب التربية غير النظامية على النظامية : لتظل التربية شاملة مستمرة متجددة .

- إعادة النظر في سياسة القبول في التعليم : فكل توسع فيه لا يستند إلى حاجات سوق العمل المقبلة : من الاختصاصيين والعاملين في شتى مجالات النشاط الاقتصادي : والتكنولوجي والمهني : هو توسع يفقد التنمية التربوية معناها وهدفها . على الا يجعلنا هذا التوسع نفقد العناية : في الوقت نفسه : بالطاقة العاملة في القطاع التقليدي (الزراعي - الصناعي - التجاري) ولكن ينمي - حسب الحاجة المتزايدة .

- القطاعات المتخصصة بالعلم والتقنية والمهن الالكترونية والأتوماتية والسيبرناتية) .

- احلال البحث العلمي مكانه من الاعداد للتدريب والتأهيل لما له من دور في زيادة الانتاجية : وفي بقائها متطورة . إن هدف التنمية الشاملة ليس مجرد تكوين الأنسان : ولكن التغيير المستمر فيه اجتماعيا وثقافيا وحضاريا . والهدفان متلازمان لا يقوم احدهما إلا بالآخر .

محتوى التربية :

لا يقتصر تطوير التربية على العناية بالجوانب الكمية والاسقاطات والتنبؤات حول اعداد الطلاب والمعلمين والمدارس والتجهيزات : بل يهتم الإهتمام نفسه بالجوانب الكيفية أي بمحتوى

التربية والتعليم من مناهج وطرائق وإدارة . وذلك :

- بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للتربية سواء كانت مالية أم مادية أم بشرية .

- بادخال الثورة التكنولوجية والإدارية على التربية . إن ذلك لا يسمح بتعليم العدد الأكبر من الناس : ولكن يؤهلهم لحاجات المستقبل أيضا . والتقنيات الحديثة ليست بالضرورة آلات واجهزة : ولكنها فوق ذلك وقبل ذلك اساليب وطرائق تنظيم . إنها تشتمل تغيير اطار التربية (المدرسة والمعلم والصف) وبنية التربية (مراحلها وإدارتها ومناهجها : وعلائق الطلاب والمعلمين : ومضمون فاعليات هؤلاء ونشاطاتهم) .

- بادخال وسائل التربية الذاتية والتعليم الذاتي على الأساليب التربوية لتعليم الطلاب : بتوجيه نشاطهم وفاعليتهم توجيها مشتركا وقيادته بانفسهم . وهذا ما يعرف بالتربية المؤسسية (Institu-tional Education) بمعنى أن تنقلب المدرسة مؤسسة اجتماعية : يديرها أصحابها : ويسيرها الطالب أولا مستعينا بالمعلمين والإدارة .

- بإعادة النظر في عدد سنوات الدراسة وعدد أيامها وتوزيعها السنوي وتقسيم المناهج فيما بينها : لا بغية الوصول إلى المجتمع بلا مدرسة ، ولا إلى المدرسة بلا صفوف : ولكن بغية الوصول إلى مدرسة مفصلة على قدر حاجة الطلاب المستقبلية : وملائمة للفروق الفردية فيما بينهم . والطلاب ليسوا هم الذين في سن الدراسة : ولكنهم جميع أفراد المجتمع من المهد إلى اللحد .

- إن الغاية هي إطلاق طاقات الخلق والابداع لدى كل فرد : حتى أقصى مدى لها : والافادة من احتياطي القابليات في الأمة اعمق إفادة ممكنة . إن رعاية هذه الطاقات وتفتيحها واغناءها يجب أن يصبح المحاور في البناء التربوي .

أهم التوصيات التي رآها المختصون ورأتها اللجنة فيما يخص التكامل بين التربية والثقافة هي :

أولا : فيما يخص الطفل العربي :

١ - ضرورة انتهاج سياسة قومية واضحة في مجال تثقيف الطفل تلتزم بها الأجهزة والمؤسسات المختلفة : وبخاصة أجهزة التعليم والاعلام والثقافة على أن تكون هذه الثقافة قومية متكاملة .

٢ - البدء بتخطيط مرحلي متكامل في كل مجال من مجالات تثقيف الطفل : الكتب ، الصحف ، المسرح ، المدرسة ، الأسرة .

٣ ـ إنشاء مجلس أعلى للطفولة العربية على المستويين القطري والقومي له مهمات محددة منها اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالطفل بحيث تتناول جميع الجوانب التي تمس حياته .

٤ ـ أن يسترشد التخطيط الثقافي في عمله مع الطفل العربي باهداف محددة في طليعتها :

أ ـ التعرف على الاحتياجات الثقافية للطفل العربي .
ب ـ تناول الطفل العربي وثقافته بنظرة عملية مستقبلية .
جـ ـ التأكيد على القيم العربية الأصلية : الروحية ، والاخلاقية ، والإنسانية .
د ـ تقوية الإحساس بالإنتماء للوطن العربي وبالمسؤولية نحوه .
هـ ـ الكشف عن قدرات الطفل العربي وتنميتها .

٥ ـ تنشيط حركة البحث العلمي في مجال ثقافة الطفل على أساس من التكامل بين المتخصصين في المجالات المختلفة .

٦ ـ الحرص على انتقاء العناصر العاملة في شتى مجالات ثقافة الطفل ، والعمل على رفع كفايتها المهنية بالتدريب ، وتوفير فرص الاطلاع على التجارب الرائدة .

٧ ـ العمل على الاهتمام بالطفل العربي في المهجر .

٨ ـ العمل على دعم صحافة الأطفال ، وتيسير رواجها بين الأقطار العربية ، وتنمية وعي الأطفال بقراءتها .

إن الدعوة إلى تولي المؤسسات والأجهزة المسؤولة دورها في تربية الطفل وتنشئته أمر واجب ، ويحقق نتائج ملموسة ظهرت آثارها في الأقطار المتقدمة : ألا أن اللجنة ترى أن البيت هو الأساس الأول لتربية الطفل ، لذا فإنها توصي بشدة :

أ ـ بأن ينصب الاهتمام بالطفل من أجل توعيته وتنمية المفاهيم السابقة في نفسه قبل دخول المدرسة .

ب ـ بأن يكون هناك تكامل بين تربية البيت وتربية المدرسة الاجتماعية . سواء أكانت دار حضانة أم روضة أم مدرسة ابتدائية ، بحيث يكون كل منها مكملا للآخر . إذ أن ظهور أي تناقض في التربية بين البيت والمؤسسة ، يضع الطفل في دوامة ، ويجعله عاجزا عن اكتساب اي من المفاهيم والمثل التي نسعى لتثبيتها في نفسه .

ثانيا : فيما يخص الشباب :

يعتبر التعليم في المدارس والجامعات مصدرا أساسيا من مصادر تثقيف الشباب لذا ، فإن

الإلتفات إلى الإستفادة من هذا المصدر يعتبر امرا حيويا بشارك مشاركة فعالة في حل كثير من مشاكل الشباب : إذا ما تحقق التكامل بينه وبين المؤسسات الثقافية الأخرى ، خاصة وأن التربية الأسرية في مجتمعنا عاجزة عن تقديم ثقافة مفيدة للشباب تجمع بين التراث والدين والقيم العصرية ، مما يوقع شبينا في الحيرة والضياع وتوصي اللجنة هنا :

١ ـ العناية بمادة الدين الإسلامي في التعليم العام تعميقا لها وتطويرا لأساوب تدريسها ، والعناية بتنقية الكتب التعليمية الأخرى مما يقع فيها من تعارض مع مباديء الإسلام ومثله .

٢ ـ وضع البرامج التي تستهدف خلق ثقافة وقائية ، وتقوم بتعريف الشباب بمضار المخدرات وغيرها من أنماط السلوك المنحرف .

٣ ـ زيادة الإهتمام بانشاء معاهد متخصصة لرعاية وتأهيل المعاقين دراسيا والعمل على الكريم لهم وهذا الاهتمام ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالمتفوقين والمبدعين وتوفير ظروف الإبداع لهم .

٤ ـ معالجة النظم التعليمية وجعلها في مستوى العصر ، وتحريرها من التبعية .

٥ ـ توحيد نظم التعليم في الجامعات العربية وجعله كله باللغة العربية .

ثالثا : فيما يخص وسائل الإتصال والتكنولوجيا :

١ ـ الدعوة إلى العلم ، وتثبيت منهجه القائم على العقل ، أداة للمعرفة إلى جانب النقل .
٢ ـ حث الجامعات على العناية بوسائل الإتصال تدريبا وتخصصا وتطبيقا لتكوين القاعدة العلمية الثابتة في اجهزتها .
٣ ـ حث المؤسسات المسؤولة عن التعليم الرسمي على التجاوب مع متطلبات الثورة الإلتكترونية .
٤ ـ الاهتمام بالتعليم المستمر والتعليم الذاتي في مجال تقنية المعلومات ونظمها ونظم التأهيل والتدريب المتصل عليها . وذلك كله كما جرى في تطبيق تدريس الرياضيات المعاصرة .

رابعا : فيما يخص اللغة :

١ ـ ضرورة الإهتمام بمشكلة النحو والأملاء ، وتحويل دراسة القواعد إلى دراسة التطبيقات العملية .
٢ ـ اهتمام الجامعات العربية بدراسة علم اللسانيات وتدريسه .
٣ ـ جعل اللغة العربية هي لغة التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات والعمل على تذليل

الصعاب التي تحول دون ذلك .

٤ ـ أن يكون الهدف من تدريس اللغة الأجنبية واضحا يتحدد في إتخاذها وسيلة لمعرفة انتاج الآخرين ، لا لتبني ثقافتهم أو أسلوب حياتهم .

خامسا : فيما يخص البرامج التثقيفية :

١ ـ إدخال تعليم السينما في مناهج التعليم ، واستخدامها في المدارس كوسيلة تعليمية ثبت نجاحها .

٢ ـ إدخال بعض المواد الإعلامية الثقافية حول وسائل الاتصال (الصحافة ، ووكالات الأنباء ، والاذاعة ، والتلفزيون) في مناهج التعليم الثانوي ، وتكثيفها في الجامعات .

٣ ـ أن إظهار بعض المفاهيم الإقليمية والقبلية في بعض مناهج التعليم أمر مرفوض ، وينبغي التشديد بالمقابل على ابراز القضايا القومية لكي تعيش الجماهير قضاياها بموضوعية وصدق .

٤ ـ ادخال مواد الإثار : الوثائق ، التراث الشعبي في مناهج التعليم ، على أن تدرس بطريقة نقدية تحليلية تحقق معنى الأصالة الذي ننشده .

٥ ـ التركيز في برامج الشباب الثقافية على الدعوة إلى الايجابية بقصد تصفية التوجه المنتشر بين الشباب بمحاربة الحياة والهروب من مشاكلها ، والتنبيه إلى قيمة العمل المقترن بالكلمة ، ومحاربة السلوك السلبي بمختلف اشكاله وأنواعه .

٦ ـ الدعوة إلى احترام الرأي المخالف ، وجعل فن الاختلاف وأدب الخلاف جزءا هاما من أجزاء مناهج التعليم والتربية والعمل الاجتماعي ، والعمل على نشر هذه المفاهيم بين التنظيمات الشبابية على اختلاف انواعها .

سادسا : فيما يخص طرق التدريس والكتب :

١ ـ ضرورة معالجة الأوضاع الشاذة في نظامنا التعليمي مثل طرق التدريس التلقينية . وعدم تغير الكتب حسب البيئة ، والاعتماد على مراجع أجنبية عربية عن بيئتنا في الجامعات ، واستخدام اللغات الأجنبية مما يعمق غربة العلم بين شبابنا .

٢ ـ كتابة الكتب الدراسية من منطلق العلاقة بين النشء والبيئة الحضارية العربية .

٣ ـ إعداد المعلمين إعدادا يحقق الأهداف التي ترسمها مناهج التعليم .

سابعا : فيما يخص السياسات التعليمية :

١ ـ إعادة النظر في استراتيجية التعليم العالي والإلتفات بجدية إلى التربية العلمية التقنية .

٢ ـ ضرورة أن تكون الدراسات العليا متفقة مع حاجات الوطن التي يحددها التخطيط للبرامج التنموية .

٣ ـ ضرورة دعم النشاط العلمي عن طريق تقديم الحوافز للجامعات ولمبدعين ، إذ أن غياب التعليم العلمي الرسمي وغير الرسمي أدى إلى عزل العرب عن التطورات العلمية الهامة .
٤ ـ فتح النوافذ في نظامنا التعليمي بهدف تعرف الاجيال الناشئة على دنيا العلم التقنية وما تحوي من الثمرات في الثقافة والفكر والعمل والحياة .
٥ ـ وضع سياسة محددة وثابتة لكشف المواهب وميولها في وقت مبكر ، والعناية بها وتوفير فرص الابداع لها .
٦ ـ رد الهوة بين الثقافة الإنسانية والعلمية ، وتوزيع المهمات العلمية على الجامعات ، وتأدية الجامعة لدورها في تلبية حاجات المجتمع التنموية .
٧ ـ تعديل النظام التعليمي بقصد إعادة الطاقات البشرية التي استلبها ويستلبها التعليم العام إلى الحرف والمهن التقنية ، وتهيئة القوى البشرية التي يحتاجها الوطن العربي . ويكون ذلك باعطاء التعليم الفني والمهني أهمية لا تقل عن التعليم العام .
٨ ـ تعديل نظام البعثات العربية بحيث يهتم اهتماما مكثفا بالبعثات التقنية إضافة إلى البعثات العلمية والنظرية .
٩ ـ ضرورة الالتفات إلى خطر المدارس الأجنبية ومراقبتها مراقبة صارمة ، وفرض مسافات ثقافية عربية في مناهجها ، مع الاهتمام بتدريس اللغة العربية للابناء الذين يلتحقون بها .

٢ ـ الثقافة والحاسب وعصر المعلومات المقبل

أولا ؛ مجتمع المعلومات والنقلة الحضارية القادمة :

١ ـ الثورة التكنولوجية المعاصرة هي وليدة التلاقي الخصب لثالوث التقنيات المتقدمة : الحاسب الالكتروني والانقلاب الهائل في وسائل الاتصال والاتمتة . وقد ادى ذلك الى تمكن المجتمع المتقدم من ان يجمع كما هائلا جدا من المعلومات بحيث اخذ يدخل الان في عصر يمكن ان يسمى عصر المعلومات ويحول المجتمع البشري الى مجتمع المعلومات . وذلك بعد ان مر بالمجتمع الزراعي ثم المجتمع الصناعي الاول (مع الآلة البخارية) . والمجتمع الصناعي الثاني (مع تقنيات الكهرباء والذرة) . والنقلة الحضارية الى مجتمع المعلومات نقلة نوعية ومثيرة في مسار التقدم البشري . وقطبا هذه الثورة حاليا هما الولايات المتحدة واليابان اللتان وصلتا الى انتاج الجيل السادس من الحاسبات الآلية الذي يجمع بين الابتكارات المذهلة في الدوائر الالكترونية المتناهية في الصغر ، وانجازات علم المنظومات .

٢ ـ مراحل تطور الحاسب الالكتروني : في السنوات الخمس والثلاثين الاخيرة امكن انتاج حاسبات هي :

في الحجم : متناهية في الصغر (ميكرو) و (سوبر ميكرو) وذات قدرات هائلة ملايين المرات .

وفي **الذكائية** : ذات قدرات حسابية ومنطقية هائلة تسمع وترى وتحلل وتستنتج وتحسب وتقرر بل تبرمج ذاتيا .

وفي **الذاكرة** : تعمل بصورة تضاهي الذاكرة البشرية في التداعي وسرعة الاسترجاع بدلالة المضمون والمحتوى .

وفي **السرعة** : قادرة على الانجاز بسرعات تحقق الاف الملايين من العمليات الحسابية في الثانية الواحدة .

وفي **المدخلات والمخرجات** : انتقل الحاسب من التعامل مع الورق المثقب الى الشاشات المرئية والى اقراص الليزر (الڤيديو) .

وفي **عناصر المعالجة** : انتقل من معالجة البيانات الى معالجة المعارف ذاتها .

وفي **التعامل مع الحاسب** : من البرمجة التي يتقنها المتخصصون الى استخدام اللغات الانسانية الطبيعية بشكل مباشر .

وفي **بنية النظام** : من الصورة المركزية المحلية الى النظم اللامركزية التي تنتشر جغرافيا وترتبط ببعضها فيزياثيا ومنطقيا وفي شبكات بنيوية متشعبة .

وفي **مجال التطبيق** : من تطبيقات الدفاع القومي واكتشاف الفضاء الى التطبيقات الادارية ونظم المعلومات والانتاج والتطبيقات الاجتماعية ومؤازة الفرد في مهماته اليومية .

وفي **الاساس العلمي** : دخل الحاسب العلوم الادارية والاجتماعية والسلوكية .

يضاف الى هذا كله زيادة طاقة الحاسب بالالياف الضوئية ، والاقمار الصناعية ، وبنقل الصوت والصورة بجانب البيانات الرقمية ، ويتبادل الرسائل (بالفيديو تكس) والحوار المتبادل . . محاكيا في كل ذلك بعض خصائص الدماغ الانساني . اضحى الانسان هو المصمم والمستخدم لاجهزة غير محددة علميا الا بخيال المصمم وهمة المستخدم .

٣ ـ فروق مجتمع المعلومات عن المجتمع الصناعي . ان المعلومات في المجتمع المقبل هي « المصنع » الجديد الذي يناقس القدرة على انتاج السلع المادية . وهكذا تصبح « الالية » هي القاسم المشترك لكثير من الانشطة والاساليب عن طريق الانسان « الالي » والتعليم المبرمج والمدن الالية . . هذا الى تطورات اخرى يصعب التنبؤ بها ، ولكنها دون شك سوف تلامس هيكل توزيع القوى العاملة ، وبالبنية الطبقية وتدخل التغييرات الحادة في اساليب الحياة عملاً وترفيها وتعليما واعلاما وقيما وسلوكا . . كما ينقل مركز ثقل العملية التربوية الى الاسلوب اللامدرسي ! والى الجامعة غير المرئية .

ويترتب على هذا تغييرات جوهرية في العلاقات المجتمعية : وفي الوحدة الاجتماعية ، وفي صميم العلاقات الدولية ، والنظام العالمي . . كل ذلك في مستقبل ملىء بالآمال وبالمخاوف في وقت معا .

وهذا المستقبل يجري اعداده في الغرف المغلقة وفي سرية تامة . ولكنه يفاجىء الناس بسرعة رهيبة ، محدثا صدمات حضارية متصاعدة .

٤ ـ الواقع العربي يتميز من الناحية الثقافية :ـ
ـ بالايقاع الزمني البطىء المكبل بكمية هائلة من عوامل الاعاقة .
ـ بحدة التبعية التكنولوجية والغزو الثقافي .
ـ بأن معظم البلاد العربية فتية ديمغرافيا (٤٥٪ دون ١٤ سنة) .

والمتشائمون لا يرون املا في الخلاص من التبعية المتزايدة التزايد الهائل . اما المتفائلون فيأملون في ان تساعد التقنية المتقدمة في تحرير العالم الثالث من اسرها نفسه ، بسبب انخفاض كلفتها ، واعتمادها على البشر ، لا على راس المال ، والزيادة في تيسر استخدامها ، وقابليتها للنسخ والانتشار ، وعدم تلوث البيئة بها ، وعدم حاجتها للطاقة العالية ، واختلافها عن الموارد الطبيعية في التضاعف الذاتي بدل التلاشي ، وفي الامكانيات الهائلة التي تتيحها للتنمية ، وفي تنمية البشر بالذات .

٥ ـ والواقع العربي « جائع » معلوماتيا وحواسبيا ، ويركز في هذه النواحي على التطبيقات التجارية والادارية دون التنمية الاجتماعية والثقافية . وثمة ضعف في الهياكل الاساسية لنظم المعلومات (في شبكات الاتصال ، نظم التقييس العمالة المدربة ، المكانز والقواميس والموسوعات ، علاوة على غياب السياسات المتبلورة للمعلومات قوميا وقطريا)، يضاف الى هذا ، حدة الحاجز اللغوي (لضعف الجهاز التطويري للغة العربية)، ووجود معظم بنوك المعلومات خارج الوطن العربي ، وندرة البحوث والدراسات العربية لقضية المعلومات وعدم تجاوب التعليم الرسمي مع المتطلبات المتجددة للعالم الحديث وعزوف الدارسين العرب عن طلب الدراسات « المعلوماتية » واستخدامها ، والنقص الشديد في العمالة المدربة والتعويل على الخبرة الاجنبية ، والاسلوب السطحي في تناول القضايا التقنية بعامة . وهكذا اقتنى العالم العربي بعض الاجهزة دون ان يستغل امكانياتها العلمية الهائلة .

ثانيا : علاقات التداخل بين الثقافة والحساب الالكتروني .

١ ـ طبعية التداخل :

يمكن وصفها بدلالة خصائص كل جانب من الحاسب ومن الثقافة فالطرفان متعددا

العوامل ، متشعبا الجوانب . ويستوجب ذلك ضرورة التحليل الدقيق لكل العلاقات البينية المشتركة بينهما . وتيار الثقافة متجدد دائما وبدون توقف كما ان قضية المعلومات تتطور بمعدلات لم يعرف لها مثيل من قبل . فالطرفان متغيران متسارعان . لكن التقاء الثقافة بعمقها الزمني مع تقنية الحسابات وهي طازجة هو لقاء تتسع هويته الزمنية باطراد . وبالاضافة إلى ذلك فالثقافة العربية يسود فيها مفهوم بأنها تتصل بالعلوم الانسانية في الاساس بينما تقوم تقنية المعلومات على اسس راسخة في العلوم الطبيعية والهندسية . فالمنهجان متباينان واللغة المشتركة بينهما صعبة جدا . ويضاف أيضا ان كلا من الثقافة والحاسب اشكالية على المستويين العام والخاص فارتطامهما اشكالية من نوع اعمق واوسع . واخيرا فان منظومة الثقافة بعض من كل اكبر هو منظومة التنمية الاجتماعية ! في حين ان منظومة المعلومات هي احد العناصر المكونة للمنظومة التقنية الشاملة فتداخلهما هو احتكاك الجزئيات الذي لا يتعمق الا بربط الجزئيات بالمنظومة الام .

٢ ـ مواضع التداخل كثيرة ومتعددة من جهة وآخذة في الاتساع الافقي والراسي من جهة اخرى . فعلى المستوى الافقي يظهر الحاسب كأداة للثقافة في مختلف ميادينها ، من تراث وفنون ولغة وفكر وانتاج واعلام . . الخ ، وكقضية ثقافية يظهر الحاسب بوصفه قضية ذات ابعاد عديدة كالبعد التنموي للحاسب والبعد الاجتماعي ، والبعد التربوي التعليمي والبعد اللغوي ، والبعد السياسي . اما على المستوى الرأسي فهو يشمل العناصر المختلفة للمنظومة الثقافية ، كادارة العملية والخدمات الثقافية والملتقى الثقافي والمبدع ، والموارد الثقافية . ان دراسة مواضع اللقاء والتداخل هو الذي يسمح بوضع استراتيجية شاملة للثقافة العربية وعلاقتها بالحاسب .

ثالثا : الحاسب بوصفه اداة ثقافية :

بالرغم من حداثة الحاسب النسبية ، وعدم ترتيب الاولويات الثقافية ، وجوع العالم العربي للمعلومات وتطبيقاتها ، وعدم امكان المام بكل شيء فان الحاسب بوصفه اداة ثقافية يمكن استخدامه في عدد من الميادين :

١ ـ **في التراث** : بوصفه نظما آلية لتسجيل الاثار . وتحليل بياناتها .
في المتاحف : لمراقبة مخزونها وتبويبه ولبنك المعلومات عن المدن الاسلامية .

٢ ـ وينطبق مثل ذلك على **الفنون** : في انتاج الرسوم المتحركة قطريا وقوميا وتدريب الفنانين العرب ، وتحليل انماط الخط العربي .

٣ ـ وينطبق ذلك على **اللغة** في مكتبة المعاجم المتخصصة وتطوير نظم الترجمة وتحليل النصوص الادبية .

٤ ـ كما ينطبق ذلك على **الفكر الاسلامي** وعلى **التثقيف العلمي** وعلى الانتاج الفكري وعلى

وسائل الاعلام والاتصال والتعاون الثقافي ووسائل العمل الثقافي وغير ذلك .

أما الحاسب بوصفه قضية ثقافية فيمكن ان تظهر في عدد من النواحي :

أ ـ في عملية التنمية الثقافية : فالتحدي القائم للعالم الثالث تحديسير على محورين متوازيين ومتكاملين : محور التنمية الصناعية ، ومحور التنمية المعلوماتية ، وهي الاكثر خطرا ، فكيف نحمي المجتمعات العربية من الانسحاق ؟

ب ـ في البعد اللاجتماعي : سوف تتغير العلاقات الاجتماعية بشكل ثوري عمالة ، وطبقات ، ونظام قيم ، وعلاقات افراد . فكيف نؤصل قيمنا الحضارية امام التهديدات الجديدة ؟

جـ ـ في البعد السياسي : القضية المطروحة هي إقامة نظام دولي جديد لتبادل المعلومات ونقل التقنية مقابل احتمالات التجويع المعلوماتي او الغزو المعلوماتي . فكيف تسهم الثقافة العربية في بلورة رؤية عربية واضحة للنظام الدولي الجديد في تبادل المعلومات ؟ وكيف نحمي الوطن العربي من التجريد المعلوماتي ؟ ومن الغزو ؟

د ـ في البعد التربوي : نحن في حاجة ماسة إلى تأهيل أجيالنا المقبلة معلوماتيا ، فما مدى تأهيل المواطن للدخول في عصر المعلومات ؟ وكيف نخطط ونستغل تقنية المعلومات للخلاص من الامية الثنائية : الابجدية والثقافية ؟

هـ ـ البعد اللغوي : وهنا نسأل كيف نعيد النظر في تراثنا اللغوي؟ وكيف نحدث مناهج وأساليب تعليم العربية ؟ وكيف نقنع اللغويين بشأن العنصر التقني في معالجة اللغة ؟

إن النتائج التي نصل اليها من كل ذلك تتلخص في :

١ ـ ضرورة اعتبار تأهيل المواطن لمتطلبات عصر المعلومات احدى القضايا الاساسية للثقافة العربية .

٢ ـ اعتبار اللغة العربية مدخلا اساسيا لتوحيد الجهود الثقافية فيما يخص الحاسب الآلي .

٣ ـ الاستغلال الاقصى لامكانيات القمر العربي المقبل في التواصل المعلوماتي .

٤ ـ اعتبار تنمية الطفل العربي لمطالب عصر المعلومات اولية قومية اولى .

٥ ـ المتابعة الدقيقة لتطور تقنية المعلومات .

٦ ـ تركيز الاهتمام على اقامة الهياكل الاساسية لتقنية المعلومات .

٧ ـ وضع الاستراتيجيات على اساس يتحاشى شتى الحساسيات الطائفية والسياسية .

٨ ـ اقصى الاستغلال لامكانيات تقنية المعلومات لزيادة تماسك المنظومة الثقافية العربية .

أولا : إعداد المجتمعات العربية :

١ ـ اعتبار تهيئة المجتمعات العربية لمتطلبات مجتمع المعلومات قضية ثقافية ذات أولوية أولى ، باعتبار أن العصر المقبل هو عصر المعلومات .

٢ ـ ضرورة عمل المؤسسات الثقافية بالوطن العربي ومنظماتها على حث مؤسسات التعليم الرسمي على سرعة التجاوب مع متطلبات الثورة الالكترونية .

٣ ـ ثمة ضعف في الهياكل السياسية التقنية المعلومات في معظم البلدان العربية سببه قلة المختصين وقلة الذين يؤهلون للمستقبل التكنولوجي ـ المعلوماتي ، يقابل ذلك أن المعارف تتضخم في العالم بشكل يزيد على سرعة المتواليات الهندسية . فلابد من البدء الفوري باعداد الهياكل المتخصصة اللازمة .

٤ ـ من الاهمية بمكان مواجهة المشاكل المزمنة في تحقيق تكامل معلوماتي عربي نتجية للحدود المغلقة ، وعدم وجود المؤسسات العربية بالسرعة التي تفرضها الديناميكية الحادة للثورة الالكترونية .

٥ ـ لابد من التركيز على الجانب التعليمي والتربوي وعدم الاكتفاء بالتعليم الرسمي ، بل يجب أن يشمل ذلك التعليم الذاتي والتعليم المستمر .

٦ ـ ضرورة مواكبة خطط التعليم لخطط التنمية ، المخططون في عمليات التنمية لا يولون تقنية المعلومات أي اهتمام وخاصة في التربية . مع أن عمليات التأهيل للمجتمع المعلوماتي تبدأ مع الاطفال .

٧ ـ ضرورة الاسراع في ادخال الحاسب في نظم التعليم الرسمي ، مع مراعاة تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الخصوص .إن علاقةالحاسب الالكتروني تظهر في أربع جوانب : بوصفه وسيلة تعليمية ، ومادة علمية ، وإدارة تخطيط ووضع برامج ، وإدارة للإدارة المدرسية ، بالإضافة إلى امكان استغلاله في الالعاب .

٨ ـ لابد من تشجيع انتاج برامج تعليمية للحاسب الألي باللغة العربية ، وجذب أكبر قدر من القدرات والمواهب العربية لاتمام ذلك .

٩ ـ ربط ادخال الحاسب في نظم التعليم الرسمي بمعالجة مشاكل اخرى به ، مثل ضعف الاهتمام بالتراث العربي ، ومشاكل تدريس اللغة العربية للصغار .

١٠ ـ ضرورة تغيير الفلسفة التعليمية من الاسلوب التلقيني الصرف إلى اسلوب يشجع على تنمية قدرات حل المشكلات والملفات الابتكارية والفنية .

١١ ـ الغاء النظرة القديمة التي لا تقيم وزنا للمعلومات . لقد أضحت المعلومات مادة صناعية أولية وموردا هاما يناظر أن لم يفق بشأنه الموارد المادية .

ثانيا : تعريف نظم الحاسبات الإلكترونية :

١ ـ إنشاء معهد عربي متخصص في بحوث تعريب نظم المعلومات لأن ادخال الكمبيوتر واخضاعه لمتطلبات اللغة العربية مطلب أساسي ، ولأن هندسة المعرفة هي الشعار والمظلة التي يعمل تحتها هذا المعهد بمعنى تنظيم البحوث وتشجيعها ، والحد من التغلغل الاجنبي فيها ، وإعتبارها عملا قوميا من المستوى الأول .

وثمة ضرورة ملحة لتعريب نظم الحاسبات بسبب الدور الحاسم للغة العربية في نشر تكنولوجيا المعلومات عربيا بشكل عام ، وفي النواحي الثقافية بصفة خاصة . إنها كوعاء للثقافة دون التطور اللازم المطلوب . فاللغة تغوص اليوم في ذكاء الحاسب بعد أن كانت قديما على السطح وفي الواجهة . والحاسب بدوره ليس آلة صماء. إن آثاره عميقة جدا ولابد من تعريبه . والتعريب الحالي يتركز على الحرف ولابد من تعريب المعلومات .

٢ ـ البحوث اللغوية والفنية لادخال اللغة العربية على تقنية المعلومات ، ماتزال حتى الآن قاصرة ، ويجب تطورها بسرعة .

٣ ـ يجب الأخذ بالتقنيات أولا ثم تطوير لغة الحاسبات بالعربية . كما تفعل جميع الدول الأخرى .

٤ ـ ثمة بعض الجهود في تقنية الحاسبات والمعلومات تجري حاليا في بعض الدول العربية . ولكن العامل الاقتصادي يعوقها من جهة كما أن العامل السياسي (القرار) يعوقها من جهة أخرى .

٥ ـ من الأهمية بمكان تطويع تقنية المعلومات لمتطلبات اللغة العربية وليس العكس حيث يسمح الموقف الحالي لهذه التقنية باستيعاب هذه المطالب بشكل مقبول .

٦ ـ الهدف الأساسي من تعريب الحاسب هو سرعة انتشار تقنية المعلومات ، في المجتمعات العربية . وهذا يكون باقامة حاسب آلي عربي يسمح بتطبيقات متعددة المستويات ، ويتغلغل في التكوينات العميقة للغة ، وبدخل في عمليات النحو والصرف والبيان والمعاني ، وتعليم الصغار للصوت ، بل يدخل ايضا حتى في عمليات التسلية واللهو . ليتعمم وينصهر في المجتمع العربي كله .

٧ ـ ثمة قصور في المكتبة العربية في كتب تتناول موضوع اللغة العربية والحاسب ولابد من اغناء المكتبة بالتأليف والترجمة في هذا الميدان وتشجيع المؤلفات فيه .

٨ ـ ثمة حاجة إلى تجميع البحوث والدراسات وأعمال التطور الجارية والمهنية في مجال اللغة

العربية ، ونظم المعلومات ، شاملة تلك التي انجزت داخل البلاد العربية وخارجها لتبادل الخبرات وتجاوز التخلف العربي الواضح في هذه الناحية بالسرعة الممكنة .

ثالثا : قضية نقل تقنية المعلومات للوطن العربي وتطويعها :

١ ـ ثمة صلة وثيقة بين تقنية المعلومات والمنظومة التقنية ككل . وهذا يعني ضرورة الاقبال على العصر التقني بكامله .

٢ ـ أن أجهزة الحاسب الالكتروني ليست أكثر من أدوات ، وذكاؤها من صنع الانسان . والمعرفة بها موجودة متاحة ، والمشكلة هي في الإستفادة القصوى منها ، أما النقل الحالي للتقنية في البلدان العربية فلا يتلائم بالمرة مع تقنية المعلومات .

٣ ـ أن تأثير الكمبيوتر في الثقافة لا يكون بنقل التقنية فقط ولكن بمساهمة العلماء العرب أنفسهم في مجالها . وفي تطويعها للمجتمعات التي يعيشون فيها . فيجب إذن أن تتوقف عمليات النقل المجردة ، وأن تدعم عمليات الاستيعاب والتطويع بأوسع شكل ممكن لنبدأ من حيث انتهى الآخرون . أن النقل وحده ينتهي بنا إلى المزيد من التبعية الثقافية ، والمزيد من الخضوع للغزو الثقافي . ولا نحتاج في هذا المجال إلى رأس مال كبير أو مادة خامية ضخمة ولكن إلى عقول وإلى خبرات تتكاثف باستمرار .

رابعا : توصيات عامة :

- الاهتمام بالوسائل الحديثة في النشر الالكتروني واصدار برامج تعليمية وترفيهية للحاسب باللغة العربية .
- زيادة إهتمام مركز نقل التقنية للجامعة العربية بالقضايا الخاصة بنقل التقنية .
- توجيه الاهتمام لسرعة انشاء الهياكل الأساسية لمجتمع المعلومات (من سياسات، ونظم تقييس ، وشبكات نقل ، وبيانات) .
- الاهتمام بتوحيد المصطلحات في مجال نظم المعلومات .
- الإهتمام بالترجمة الآلية لإمكانية اللحاق بالنتائج الهائلة في مجالات الثقافة والعلوم .
- إزاحة العراقيل أمام نقل وتبادل معلومات الحاسب بين البلاد العربية (الحدود المغلقة ، الحجر على الكلمة ، انتقال رأس المال المادي والبشري ، براءات الاختراع) فالتساند القومي أساسي في هذه العمليات .
- تشجيع جميع الطاقات العربية على إنتاج برامج تعليمية وترفيهية للحاسب الآلي .
- الاهتمام بعمليات التسويق لأن الكلفة المالية هائلة . وكلما اتسع مجتمع المعلومات صار قاعدة اقتصادية للمزيد من التقدم فيها .

ـ تجميع البحوث والدراسات التي تمت أو تجري في داخل الوطن العربي وخارجه فيما يتعلق بتعريب الحاسبات وإنشاء بنك معلومات مشترك هو بنك اللغة العربية كلها .
ـ قيام المنظمات الثقافية بحثّ متخذي القرارات العربية على توجيه اهتمام اكبر للأنشطة التنموية والتطويرية في مجال الحاسبات والمعلومات .
ـ مواجهة تيارات تبسيط اللغة العربية وتشويهها بحجة تطويعها لتقنية المعلومات .

٣ ـ وسائل الإتصال والاعلام

١ ـ شأن وسائل الاتصال الحديثة :

١ ـ رغم غموض مفهوم وسائل الاتصال وعموميته : فإن هذه الوسائل تتصف أنها ابنة التقنية الحديثة ، وبأنها بسبب تحولاتها الحالية والإنقلابات المنتظرة لها في المستقبل ذات قوة هائلة ، وإمكان مخيف متزايد ، وبأنها اعطتنا وتعطينا قدرات تستعمل في الخير والشر . فهي تلغي الحدود ، كما تخنق المواطن ، وتمنحه الثقافة إذا شاءت كما تسلبه هويته الحضارية تبعا لتوجيهاتها . ومجال الاختيار فيها كبير . وهي تستطيع أن تحمل التربية الموازية والتربية المستديمة (لما بعد المدرسة) أو أن تحمل الثقافة والتربية للمحرومين كما تستعمل لايصال كلمة الحكم وسياسته إلى الجمهور ومن طرف واحد . وقد تتحول الى مهمة الاعلام والبحث . ويمكنها نقل الفكر الثقافي والتربوي والصحي والاجتماعي ، كما في امكانها نشر الحزم الفكرية الغربية الجاهزة البعيدة عن البيئة العربية وايصال حزم اعدت لمجتمعات أخرى فتغزونا بها .

٢ ـ وهكذا تسهم تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تغيير المجتمعات وتوجيه تطورها باطراد نحو المزيد من التعقيد ، وبخاصة بعد الربط بينها وبين تقنية معالجة المعلومات . ويمكن إعتبار الاتصال والاعلام بمثابة الجهاز العصبي للمجتمعات المعاصرة لأنهما يقومان في قلب معظم الأنشطة من عسكرية وصحية وادارية واقتصادية ومالية وتجارية . الاشكال الاساسي أن قوة وسائل الاتصال ليست موزعة توزيعا عادلا بين الامم ، وأنها تتدفق باتجاه واحد من الدول المالكة للتقنية الى الدول المحرومة ، وتوجد حالات الاختلاف في التوازن والتبعية ، وتشكل في التالي أهم عقبة في وجه تفاهم العالم الذي ينادي بضرورة اقامة نظام عالمي جديد . يضاف إلى هذا امران يزيدان في تعقيد المشكلة .

الأول :

أن الدول المالكة لوسائل الاتصال الحديث تتسابق وما تزال لاستغلال الفضاء الخارجي دون نظام أو تقنين محدد . وليس ببعيد اليوم الذي لن تجد معظم شعوب الدنيا من مكان لها في الفضاء .

إن تقنيات الإتصال والاعلام اصبحت قوة اقتصادية أساسية على الصعيد الوطني الدولي ، وتشكل نسبة متزايدة الشأن في الناتج القومي في الاحتكارات ، كما تشكل قطاعـا ديناميـا ذا افاق من التطور لاتحد ، في حين لا تملك الدول النامية من هذه القوة إلا الزهيد القليل .

٣ ـ أما بالنسبة للوطن العربي فإن التقنية الحديثة في الإتصال والاعتماد عليها ، واستيرادهـا المستمر مسؤولة عن كثير من مشاكلنا حتى الاجتماعية . كما أنها تبعـدنا عن فهم مشـاكلنا وواقعنـا وبيئتنا . مع ذلك ثورة معلومات أكثر منا في ثورة اتصال . لكننا في الثورتين معا مقصرون . وإذا كان التقصير في المعلومات كبيرا ، فهو في وسائل الاتصال لا يقل خطرا وشأنا . ولابـد من التنبيه الشديد إلى خطر هذا الموضوع وابعاده المستقبلية الكبيرة .

٤ ـ وليس الأمـر أن نقبل أو لا نقبـل التقنية الحـديثة . ليس بـالإمكان الـرجـوع الآن إلى الوراء . لقد ابحرنا فلا مهرب ولا تفاؤل ولا تشاؤم لأنه لا خيار لنـا أمامهـا . فأمـا أن ننطلق في استيعابها لعلنا نردم الهـوة بيننا وبـين الدول المتقـدمة ، وأمـا أن نرفض ونتقهقـر إلى آخر الـركب الانساني .

٥ ـ وبعد قدم تقنيـات وسـائـل الاتصال انتهى الانعـزال القديم . لقـد نشأت في المـاضي الكثير من التقاليد ، ومن المجتمعات المتنـوعة الصغـيرة ، وتعددت اللغـات نتيجة انعـزال قرون طويلة . أما في عالم الاتصال فقد انتهى الإنعزال بـالرغم منـا . ومهما كـانت المقاومة فإن الغـزو أقوى بكثير. ولا سبيـل إلا نقله بسرعة ، واستخـدامه لمصلحتنـا . وإذا لم نفهم خطر ذلـك منذ الآن كان الثمن غاليا جدا في المستقبل .

٢ ـ الثقافة ووسائل الإتصال :

١ ـ وسائل الاتصال ، في قدراتها الواسعة ، (وبخاصة منها الـراديو والتلفـزيون) ذات وظيفـة تنمـوية . تتمثـل في التربيـة ، والتثقيف ، والنشر الفكري ، وتعميق الهـوية الثقـافية قـوميا ووطنيا ، ومقاومـة الغزو الثقـافي . وهـذه الوظـائف تتداخـل بعضها مـع بعض ويصعب التفرقة بين وظائف اجهزة الاعلام والثقافة ، لاسيما في المستوى السياسي أو حين يتعلق الأمر بالتحدي الصهيوني أو الإمبريالي أو الشرقي أو يتعلق بالتطرف الديني .

٢ ـ ثمة الآن مع انتشار التقنيات الإلكترونية في الوطن العربي نـوعان من الثقـافة ، ثقـافة رفيعـة وثقافة جمـاهيريـة . وبينما تنـطلق الأولى من جذور حضـارية أصيلة . تـأتي الثانيـة مع القـوة الإعلامية الحديثة وتتصف بأنها إنتاج بالجملة لاستهلاك الجماهير ، وتفرض من عل عليهـا ، ويقوم بتصنيفها فنيون يعملون لحساب الشركات المنتجة . وهي ليست كالثقافة الرفيعة عملا متكـاملا . ودور الجمهـور فيها هـو التلقي ، ولكنهـا تمتلك قـوة دينـاميكيـة تحـطم حـواجـز

الطبقات ، والتقاليد ، والذوق الفني ، وتذيب جميع الفوارق بين الناس لأنهم معرضون لها كل ساعة من ساعات النهار ، وعلى مدى الايام . وقد نجمت هذه الثقافة عن تمتع الشعوب بقدر أكبر من الحرية السياسية . ومن تعاظم فرص التعليم ، وتزيد الوعي الجماهيري ، وتقدم التقنية الاعلامية .

٣ ـ لقد استعملت وسائل الاعلام العربية حتى الآن لايصال كلمة الحكم إلى الناس أي كانت أحد مفاتيح الحكم واستعملت للاعلام فقط . لا كوسيلة فكر وثقافة واستخدمت للمدى الاقليمي القطري . فكانت في الأغلب عامل تجزئة وحملات اعلامية ولم تستخدم للمدى القومي ، ولم تنجح في بلوغه ، وتوجهت إلى الترفيه بالدرجة الأولى ولم توجه إلى إيصال التربية والثقافة والحاجات الفكرية إلى المحرومين منها في الطبقات الدنيا ، أو المناطق النائية ، أو في مكافحة الأمية الثقافية .

٤ ـ ـ ان فشل وسائل الاعلام في القيام بدورها في التنمية الثقافية ينجم من خمسة عوامل هي :

أ ـ تباين افراد المجتمع العربي في الفكر . فلكل فئة منه ثقافتها الخاصة ، ولكل جماعة ميزاتها .

ب ـ الامكانيات الاقتصادية المحدودة لدى معظم الدول العربية .

جـ ـ تباين الاذواق الخاصة لدى المجتمع العربي الواسع رغم الاساس الثقافي الواحد . بسبب مختلف التأثيرات التي تقع عليه .

د ـ غياب ديمقراطية الانظمة .

هـ ـ ضعف الجهات الفنية المسؤولة عن البرامج . ولا بد من تخيرها وتوعيتها لتكون على الحد الادنى من الفكر والعلم . اننا لا نسمح للطبيب بممارسة الطب دون شهادة ودراسة ولا للمعلم ، ونتسامح في التوجيه الاعلامي .

٥ ـ ثمة علاقات متوترة بين المثقفين وبين الاعلام وهي ناجمة عن عدة عوامل منها :

أ ـ توتر علاقة المثقف مع الدولة اصلا .

ب ـ هزل المكافأة التي تدفع للعمل الثقافي . فلا حوافز للانتاج ولا جوائز ولا تعريف بالمنتج الجيد .

جـ ـ عدم تقدير الاعلاميين للثقافة واهلها .

٦ ـ وليست الثقافة بعيدة عن السياسة . ونحن نتكلم عن الثقافة وننسى المثقف نفسه . والثقافة موقف ، وما يرضي الدولة لا يرضي المثقف . والثقافة حوار ويتغلب فيها المبتذل الشائع على الراقي . والتدخل الاعلامي يفسد الثقافة .

٧ ـ من جهة اخرى : تأتي مشكلة المثقف نفسه فهو يريد ان يتعامل مع المجتمع بشروطه هو لا

بشروط المجتمع . ثم انه مشغول بالحرية وبحجم القيود في الوطن العربي ، فلا يمارس مسؤولياته ، وثمة ثغرات ومقابات يمكن ان يدخل منها الى الجو الثقافي الاوسع ، ولا بد من ممارسة المسؤولية في حماية المجتمع . والقضية اعقد من ان تكون مجرد منطلقات على المستوى النظري . يضاف الى هذا كله ان المشاركين الثقافيين يمثلون اهتمامات مختلفة وتخصصات متعددة . ومن شأن التخصص ان يحجب غيره ، ويطفي على الامور العامة . وساحة الاضاءة لدى الاعلامي واسعة . ومن الصعب ان تستوعب جميع التخصصات من اوسع ابوابها .

٨ ـ ويأتي نقص القدرات الفنية عاملا اضافيا من عوامل الفشل التثقيفي ، فهذه القدرات هي قناة الرسالة في و سائل الاتصال وهي الوسيلة . ويجب تدريبها ومهما كانت الرسالة جيدة فانها لا تبلغ غايتها الا اذا كانت القناة جيدة وكان الموصل قادرا على صيانة وواستعمال القناة .

٩ ـ وثمة نقص آخر هو عدم الاهتمام برصد اثار الوسائل الحديثة ، المسؤولون عنها ليسوا على اطلاع كاف بآثارها . والفارق هنا كمي ونوعي معا . ان فهم الوسائل وادراك اثارها في حياتنا نوع من الثقافة وهو ينقص المسؤولين عن تلك الوسائل .

١٠ ـ وثمة نقص في العناية بمضمون الرسالة الثقافية . . ومضمون ما تستثمر به وسائل الاتصال . ان رجال الثقافة انفسهم لا يقدمون البرامج الجديدة . ومن اصعب الامور التي يواجهها المسؤول الاعلامي عمل البرنامج الثقافي الجيد . وهو معذور لانه لا يجد امامه الا الانتاج الغث ، ومعذور حين يقبله لانه ليس بمختص .

١١ ـ يضاف الى هذا ان التعامل مع القضية الثقافية عامة تعامل قليل ، وغير مخدوم . ووسائل الاتصال ـ وهي حكومية دوما ـ تهتم بالسياسة اولا . تهتم بالخبر ، بالتعليق كل ما يقدم بعد ذلك حشو فراغ وترفيه . حتى الصحافة هذا موقفها . والصفحة الثقافية فيها اسبوعية وهزيلة .

١٢ ـ ثمة ادعاء بان الجماهير تكره الامور الثقافية الجادة . التجارب في امريكا وغيرها اثبتت العكس ، وبرهنت على ان الشعب يقبل على البرامج المدروسة ويشاهدها ، ويتقبلها ، لكن الهام في هذه البرامج الا تكون مباشرة الغرض لئلا تسقط عند الناس في جوّ الاعلام الدعائي ، وتفقد مصداقيتها .

١٣ ـ دور وسائل الاتصال الالكترونية أعمق بكثير في مجال الثقافة في بلادنا العربية فعليها في مجال البرمجة الانطلاق من المباديء التالية :

أ ـ أن دورها أشد شأناً وتعقيداً من دور معاهد التعليم لأن جمهورها متنوع وأكثر عدداً .

ب ـ أن عليها التجاوب والعمل المشترك مع الصفوة المثقفة للانتفاع بخدماتها ونقل خبراتها إلى الجماهير .

جـ ـ أن الموجات الهوائية تملكّ الشعب فيجب استخدامها لا للربح ، ولكن لتزويد المواطن بحاجاته .

د ـ أن معظم البلاد العربية لا تزال تفقد المقومات الأساسية لاذاعة الثقافة الرفعة بين الجماهير . ومن المهام الرئيسية لوسائل الاتصال رفع مستوى التذوق وزيادة تجاوب الناس معه في حين أن ثقافة التلفزيون في ما بين ٥٠٪ إلى ٧٠٪ منها تضعنا أمام جماهيرية مستوردة ، تحمل توجهات القوى الكبرى وقيمها ، ورسائلها السياسية والاجتماعية .

٣ ـ الأثر الإيجابي والسلبي لوسائل الاتصال :

١ ـ في الناحية الايجابية تأتي مجموعة من الأمور منها :

أ ـ أن الإذاعة والتلفزيون هي عوامل توحيد ثقافي وقومي .

ب ـ أن الإتصال ذو اتجاهين لا إتجاه واحد ، فهو أخذ وعطاء ، وهو يتعدى الحدود الإقليمية .

جـ ـ ثم أن الراديو لم ينته وقته . وله دوره في المستقبل . ويمكن إثراء البرامج التي يبثها ، وتنويع استخدامه لكثير من الأمور .

د ـ أن مستقبل الصحافة يقوم على التليماتيك أي نقل الصورة بالأقمار لطبعها في أماكن مختلفة بوقت واحد .

هـ ـ أن الكلمة المكتوبة ليست بديلا للكلمة الالكترونية التي تبثها وسائل الإتصال بالتكرار . وتؤيد الثقافة الجماهيرية في حين تبقى الكلمة المكتوبة موئل الثقافة الرفيعة .

٢ ـ كثيراً ما نلقي اللوم على القرار السياسي ، والحقيقة أن هذا القرار لا يتناول إلا جانباً من وسائل الإتصال هو الجانب السياسي . ولكن يبقى جانب المعلومات الواسع ، والمعلومات ليست الخبر ، إنها أوسع وأشمل وتهم الجبهة المؤسسية كلها لا الجمهور فحسب . وهذه المعلومات لا يهتم بها السياسيون ولا ترتبط بالقرار . ويمكن الربط بينها وبين الجماهير ، إذا كان المشرف على الإتصال واسع الأفق . (من مثل عدد السكان والتركيبة السكانية ، والناتج القومي والمعلومات الكمية ، والأدلة ، والموسوعات ، ودور النشر ، والإصدارات الأكاديمية ، والآثار ، والخبراء . . . الخ) إن تداول هذه المعلومات وأمثالها هو لدينا دون الحد الأدنى ، ونشرها وتوسيع هذا النشر من خلال الوسائل المتوفرة أهم من الخبز ، وإذا كان الإتفاق الجماعي شبه مستحيل ، فهو في حده التدريجي ممكن ومتوفر . إن عصرنا هو عصر

المعلومات ، وأي مختص في أي حقل من الحقول يحتاجها . ثم أن القرار السياسي هو في الواقع ولحد كبير قرار فني في كل ما يدور حوله . ومتى تجاوز السياسة المباشرة صار ملكاً للفنيين . والمشكلة إذن معهم ، وليست مع المستوى الأعلى ، وقد نحتاج إلى دورات توعية لمتخذي القرار منهم .

٣ ـ ثمة محاولات ناجحة وهامة للانتاج البرامجي المشترك كالمؤسسة الخليجية ، وما أنتجت من برامج موفقة ، أنها جهاز للإنتاج المتميز ويكمن أن تكون النموذج لأعمال برامجية مماثلة في مناطق ودول أخرى .

٤ ـ ويمكن أخيراً تقديم المواد الثقافية إلى الجماهير ، بأساليب وطرق تقربها إليهم . حتى القراءة الجادة يمكن تقريبها ، وعلى الفنيين ابتكار الطرق إليها .

٥ ـ في الناحية السلبية هناك أيضاً أمور أخرى :
أن أجهزة الاتصال غير متفقة فيما بينهاولا منسقة ، أوعلى الأقل لا تعمل في الغالب تحت ضوء واضح ، ولا تخدم الثقافة العربية . إن المطلوب للمثقف هو تحديث أو تصحيح أو إضافة المعلومات بالهاتف وبالتلكس والإذاعة وبالأدلة وبالتلفزيون وفي الكتاب الاحصائي ، إنها كلها تعمل معا في مكان ، إلاَّ لدينا فكل جانب يعمل لوحده . الرجل الجماهيري لا يأخذ سوى الخبر ، وأما متابعة ما يستجد فهي من مهمة وسائل الإتصال ، لا في الخبر ولكن في المعلومة أيضاً . والإعلاميون لا يهمهم إلاّ إعطاؤها في حين انها تحتاج المتابعة ، والحوار مفقود بين أجهزة الإتصال وبين المستفيدين منها .

٦ ـ مستويات التلقي الثقافي تمشي انحداراً في أربعة مستويات : الرجل العادي يسعى للإستزادة مما يبني ذاته ، ووسائل الإعلام تعطيه ذلك في حدود ، ثم تأتي المؤسسات في مستوى أقل من الفرد من حيث التلقي ، ثم يتدنى الأمر إلى مستوى ثالث قطرياً . فإذا وصلنا المستوى القومي وصلنا المرحلة التي يمكن أن تعتبرها ميتة .

٧ ـ مشكلة وسائل الإعلام هي في مصداقية الخبر وهي سياسية تربوية معاً ، فقدناها ، والمتلقي يفتش عنها في مصادر أخرى . ففنوات الإتصال النفسي مقطوعة معها ، وليست لدينا الثقة الكافية بما تنشر .

٨ ـ المشكلة الأهم هي في عجز وسائل الإعلام وفي نقص كفايتها المتمثلة في عجزها عن إرسال رسائل إعلامية ذات مضمون محترم مقبول . والخيط الرابط بين الرسائل في رؤية ذات بعد ثقافي وغنى فكري مفقود .

٩ ـ أثر التلفزيون السلبي على حياتنا الإجتماعية يظهر حسب الدراسات الميدانية في :

أ ـ أن النقاش الأسري السابق قل .

ب ـ أن الانتاج بشكل عام قل .

جـ ـ أن الإعتماد على التلفزيون في سد أوقات الفراغ تزايد جداً . بينما التلقي عنه استقبال سلبي تماماً .

د ـ أن ممارسة الهوايات المختلفة تناقص (من تجارة وقراءة وجمع طوابع وألعاب . .) .

هـ ـ أن الإعلام يستخدم أحياناً للإبقاء على أفكار مسبقة ، ولتعزيز الجهل بالآخرين أو للتعصب أيضاً . وهو بذلك يغير مستقبل الشعوب . والراديو والتلفزيون هما بصورة عامة جزء من الإعتماد المتزايد على التقنية الحديثة كالسيارة والطائرة والفيديو والحاسب وغيرها . فهي نعمة ونقمة معاً ، ونحن نعتمد فيها على غيرنا كما نعتمد في الغذاء وفي أشياء كثيرة جداً تكشفها البيانات الحديثة .

١٠ ـ نحن نستعمل وسائل الإتصال دون أن نعي أثرها الكبير والمتراكم على المؤسسات التقليدية . كالأسرة والمدرسة والدين . وتتزايد الساعات التي نقضيها معها ، ويتزايد أثرها ويكبر . ونغفل عن أمر هام هو محاولة رصد بعض آثارها الحتمية على المؤسسات عامة ، وعلى الأبنية الثقافية ، ويحتاج ذلك إلى استبيانات ميدانية ، وإحصاء ، وإستقصاء ودراسة للنتائج وآثارها ومعالجة تلك النتائج وكل ذلك من مسؤولية المفكرين والمثقفين .

١١ ـ يمكن تقسيم وسائل الإتصال إلى ثلاثة أنواع : الوسائل المسموعة والمرئية ثم الوسائل الكلاسيكية (كالهاتف والتلكس ، ولها تطورات فنية وإمكانيات أوسع) ، ثم الوسائل الحديثة مثل التلفزة والديوتيك ، والتليماتيك وما يهيؤه القمر الصناعي ، واتصالات الجماهير مع الوسائل الأولى قليلة في حين نجد أن سيطرتها عليها أقوى وأبرز . أما الإتصالات مع الثانية فذات إتجاهين وتفيد الإقتصاديين خاصة . وأما الوسائل الحديثة فلم تتبلور بعد تأثيراتها ، وثمة الكثير مما سوف تتكشف عنه .

١٢ ـ ثمة ثورة في المعلومات ، وتفجر في عقد المؤتمرات ، ولكن ما الحصاد ؟ إن لدى القطاع الخاص تجارب رائدة في مجال وسائل الإتصال ، وإن كانت المعيارية لديه تستهدف الربح . ولكن هل هناك جهود للاستفادة من جهود القطاع الخاص ومن صلته بالجماهير في تنمية الثقافة ؟ من هذا الجهود مثلا الربط بين أجهزة الإحصاءات ومنها مراكز البحث التخصصية . وليس لدينا معلومة عنها من عسكري وأمني وتربوي . ولا ربط بينها ، ولا تبادل معلومات (ونحن نهتم منها بالمعلومة الثقافية ومنتجيها فقط) . ومنها الحاسبات الالكترونية وربطها بعضها مع بعض لتعطي طاقتها المعلوماتية القصوى . إن هذه التقنية معروفة منذ أوائل السبعينات ومع ذلك لا نعلم أي دولة عربية قامت بها حتى الآن .

١٣ ــ وأخيرا ثمة أمر خطير يتعلق بما تعرضه وسائل الإعلام من مادة أجنبية، ما من دولة في الدنيا مهما صغرت إلا وتعرف المادة ناطقة بلغتها، وبلهجتها إلا نحن برغم سعة السوق العربية بالترجمة على الفيلم ترجمة سيئة مبتورة. وهي استهانة خطيرة باللغة القومية التي تترك مكانها للإنجليزية والفرنسية والإيطالية والروسية ولكل لغة أخرى على حساب اللغة الأم.

١٤ ــ وثمة أخيرا الاختلال الكبير الصارخ في تدفق الأنباء باتجاه واحد من العالم المتقدم، وما ينجم عنه من تشويه للشعوب النامية، إن عدم التوازن فيها خطر إعلامي على الشعوب لا يقل عن أخطار الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، وهي تستخدم عاملا من عوامل فرض التبعية على الشعوب. وتقرير اليونسكو الذي وضعه (ماك برايد) بعنوان : « أصوات متعددة وعالم واحد » كان صيحة أشبه بالضائعة لإقامة نظام إعلامي عالمي أكثر عدلا. وأول صفة تمكن الإعلام البديل من الوقوف في وجه الإعلام المتقدم هي أن يكون إعلاما فعالا حركيا يرضي جمهوره ويكسبه. وأن يكون قائما على أساس المشاركة الشعبية وأن يدار على أساس لا مركزي.

١٥ ــ يبدو في النهاية أن العالم المتقدم خاصة في طريقه لأن يغدو مجتمع الإعلام، ويتسم بنمو ضخم لقدرة الإنسان على توسيع معارفه، وخزنها، وترتيبها، وعلى إنتاج المعلومات وخزنها، بعد الجمع والتحليل والتوظيف. وثورة المعلومات هذه هي صناعة المستقبل. وهي سلعة أهم من المواد الأولية فيه، وليس يظهر أنها تؤدي إلى تفاهم الشعوب، بقدر ما تؤدي إلى الإغتراب المتزايد لدى العديد من شعوبه، ومنها العرب بوصفهم مستهلكين.

١٦ ــ إن تغييرات جذرية قد دخلت على أساليب الكتابة لوسائل الإتصال والعرض فيها، فلم تعد الكلمة وحدها كافية كما في في الكتاب التقليدي، ولكن دخلت الرموز من جهة، ودخلت الموسيقى، والصور، والسيناريو، والخدم السينمائية، وأساليب الاخراج، كما دخل التحليل النفسي والخبر الموجه من سياسي واقتصادي وفكري، والريبورتاج العارض... وكلها تنوعات تأخذ مكانها في عالم الأدب والثقافة وتخلق أنواعا جديدة من الفنون التعبيرية لا بد من مواجهتها بالفهم والمعاناة، وإعداد الفنيين، والإستغلال الأقصى، والوطن العربي يشكو من النقص في هذه النواحي كلها.

٤ ـ التلفزيون والإبداع الثقافي :

١ ـ التلفزيون لا يمكن أن يحل محل السينما ولا المسرح، نحن كأمة فقيرة ولدينا نسبة كبيرة من الأميين، وبقاع شاسعة نائية متباعدة يساعدنا التلفزيون على التغلغل في القرى والبقاع النائية، لكن لا بد من النظر إلى التلفزيون كأداة تعبير ثقافي مستقلة، لا كأداة خلق ثقافي، وأن يُنظر في توسع طرق إيصاله، لا في إبداعه لأنه لا إبداع فيه.

٢ ـ التلفزيون قوة ضاغطة، فيه جبروت المرسل وسبياه المتفرج، ويمكن أن يستخدم للإيصال السينمائي والمسرحي المختار شريطة أن يرافقهما ناقد يناقش الفيلم، أو المسرحية، ويوضحهما، ويزيد من فهم الناس لهما، والاذاعة رخيصة التكاليف ويمكن استخدامها، أما التلفزيون فهو أغلى بكثير، وأقل انتشارا ولذلك فهو على أي حال محدود التثقيف، ومع ذلك يمكن استخدامه لأنه سيزداد انتشارا في المستقبل، حتى ولو كانت النظم الحكومية هي التي تستخدمه لأغراضها، فإذا لم ينتقل الناس إلى الفيلم والمسلسل والمسرحية فعليها هي أن تنتقل إلى الناس وبكل الوسائل. والتلفزيون الجماعي وسيلة من أهم الوسائل وأرخصها وخاصة في البلاد الفقيرة، ولا بد أن يتكثف ذلك في مواقع التجمعات البشرية النائية.

٣ ـ تصعيد مفهوم الأدب والسينما والمسرح والرفع من مستواها جميعا إنما يكون من عمل النخبة المبدعة. إنه عمل إبداعي. أما التلفزيون فأدائي مهمته توصيل ذلك العمل. والقصص، والمسرح، والأفلام السينمائية تغذي التلفزيون ولكن تبقى لها خصوصيتها على الدوام. والتلفزيون يبتلع المسرحيات التجارية الهازلة كما يبتلع كل فيلم جماهيري دون النظر إلى القيمة الثقافية. والتخطيط والخيار المستمر الواعي هو الذي يسقط الإنتاج الهابط وهو ما يجب أن تعمل عليه أجهزة التنمية الثقافية.

٤ ـ التلفزيون أداة حكومية بالضرورة في جميع البلاد العربية بسبب تكاليفه الباهظة والإنتاج الثقافي مرتبط الوجود في جوهره بقضية الحرية، إذا لم يكن حرا فلا يمكن أن يقدم إنتاجا رائعا، إنه عند ذلك يصبح كالتلفزيون ينتج صورة للإستهلاك ولا يؤسس صورة لم يسبق إليها سابق. والتوفيق بين الحرية وإرادة الحكومات هو المعادلة الصعبة.

٥ ـ كان المسؤولون التقنيون يخشون التلفزيون في بدء انتشاره، ثم زال التخوف بل استخدم التلفزيون لزيادة الدخل في الصندوق السينمائي والمسرحي وفي الأدبي إلى حد ما، فإذاعة قسم من المسرحية في التلفزيون يجذب الجماهير إلى المسرح، تماما كما جرى حين ظهر التصوير الفوتوغرافي وتخوف الناس منه على التصوير والرسم ثم وقع التنظير لكل من الفنين بشكل مختلف. ونحن مع هذا مازلنا نعيش مرحلة حاسمة بين السينما والمسرح والأدب وبين

التلفزيون لو نظرنا إلى القضية بشكل مجرد لا يمكن فك التشابك وذلك أفضل من أن تكون ضحية أفكار مسبقة مسلطة علينا .

٦ ـ الفيديو ينتشر بشكل سريع يغزو كل البيوت . وهو في الخليج العربي يسيطر ، كما ينتشر أيضاً في المغرب ، ولابد من بحث الأمر ميدانياً لئلا نقع في التهويمات المضللة . وعلى أية حال فهو ليس أكثر من أداة نشر سهلة قريبة التناول . خطره الوحيد هو التسرب غير الشرعي لبرامج ونسخ من معروضات تسيء إلى الثقافة ، أو تشوه قيم المجتمع ، لكنه على أي حال لا يتعدى في خطره الكتب والمطبوعات السيئة .

إن التوصيات التي ترد حول وسائل الإعلام عديدة متنوعة ، فنحن لا نتعامل مع فيضان من الشرور ، ولكن مع ظاهرة إنسانية معقدة . ولهذا تنوعت التوصيات .

١ ـ التركيز على أهمية الإتصالات بوصفها عنصراً هاماً في بناء وتنمية الهياكل الأساسية في الوطن العربي (المدارس ، والمؤسسات ، مراكز التعليم ، المراكز الطبية) ، ودفع صانعي القرارات والمخططين إلى استثمار الاتصالات لا في عائدها المادي فحسب ، ولكن في الاستثمار الحضاري أيضاً في القطاعات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية . وتستطيع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال .

٢ ـ التركيز على استغلال الاتصالات في عمليات التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والفكرية والروحية وكل ما يؤدي إلى التنمية لأثرها القوي الفعال فيها .

٣ ـ العمل الفوري على وضع سياسات مستقبلية متوازنة لاستغلال وسائل الاتصال عامة والقمر الصناعي بخاصة .

٤ ـ وضع سلم أولويات وإقامة نسب في البرامج لما تحمله وسائل الاتصال من رسائل ثقافية وبذل الجهد في إختيار هذه الرسائل وحسن عرضها .

٥ ـ إقامة هيئات للإنتاج البراجمي المشترك في البلاد العربية أو في مجموعات منها تتكون من هيئة تخطيطية للبرامج ، ومن هيئة إنتاجية للتنفيذ ، وتخصص مؤسسات الإنتاج هذه حسب القطاعات : للدراما ، والمنوعات ، والتربية ، والإقتصاد ، والتراث . . . الخ .

٦ ـ إقامة الدراسات الميدانية الضرورية : من إحصاء واستقصاء لآثار وسائل الإتصال الحديثة .

٧ ـ إقامة الدراسات المسحية لما هو متاح من المعلومات التبادلية العربية في جميع الميادين لتخسير وسائل الإعلام في نقلها وتبادلها .

٨ ـ إيجاد مكتبة إذاعية تلفزيونية في كل دولة تعمل على تبادل البرامج الجاهزة وإذاعتها وحفظها .

٩ ـ تأسيس مركز معلومات عربي (داتا ـ بنك) . وهناك مراكز قطرية أنشئت ، ومن الضروري ربطها في بنك عربي موحد ، واستخدام شبكة الكمبيوتر في ذلك .

١٠ ـ تنظيم الجامعة المفتوحة التي توفر المادة الثقافية وتبرمجها ، حسب المستويات المختلفة ، وتنشرها في ساعات محدودة من النهار ، وتنظم إمتحاناتها .

١١ ـ إستخدام وسائل الإتصال المختلفة في التعليم المستمر المتطور مع التطور اليومي للمعرفة ، سواءاً في الفكر أم في الزراعة أم في الصحة أم في العلوم .

١٢ ـ إصدار دليل معلومات عربي يسهل الحصول على أنواع المعلومات ويربط بينها .

١٣ ـ العناية بإيجاد الصناعات الالكترونية ، وما يتصل بها في البلاد العربية لضمان استقلالية وسائل الإتصال . وتوزيع هذه الصناعات بشكل متوازن ومتكامل بين البلاد العربية .

١٤ ـ دعم التبادل الإعلامي ، واعتباره في مستوى الخبز من الحاجة والدعم .

١٥ ـ ربط أجهزة الكمبيوتر العربية بشبكة واحدة للإستخدام المتبادل في معلوماته .

١٦ ـ ربط الموسوعة العربية بشبكة المعلومات .

١٧ ـ العناية بالأجهزة البشرية التي تدير وسائل الإتصال تخصصاً وثقافة .

١٨ ـ حث الجامعات على العناية بوسائل الإتصال تدريسياً وتخصصاً وتطبيقاً لتكوين القاعدة العلمية الثابتة في أجهزتها .

١٩ ـ العناية بلغة وسائل الاتصال لتحويلها إلى العربية ، ورفض عرض أي برنامج أو فيلم لا ينطق بالعربية ، « ودبلجته » قبل العرض .

٢٠ ـ العمل على إيجاد صندوق إعلامي عربي للإنتاج البرامجي الثقافي ، وتشجيعه ، ورصد الجوائز للمبتكرين ، ، وللبرامج المتميزة .

٤ ـ القمر الصناعي العربي

القمر الصناعي العربي (عرب سات) :

ـ القمر الصناعي ثورة في وسائل الإتصال لابد أن تنجم عنه على المدى البعيد آثار حتمية نحتاج إلى وقت أطول لرصدها ، وكل ثورة حملت معها آثاراً (العجلة ، الكهرباء ، الهاتف) أثرت في مفهوم الأسرة والراحة والوطن وغيرها . إسقاط الحدود هو واحد من آثار القمر المنتظرة .

إسقاط النظام التربوي القائم على أساس الستار الحديدي أثر آخر . فكل النظام التربوي المبني على الحضانة التربوية لابد من أن يستبدل به نظام مفتوح على كل التيارات . وقد تأخذ هذه الإثارة ، أو بعضها ، شكلاً إيجابياً بالتقارب ، أو سلبياً بالتصادم ، ولابد من المواجهة بين المجتمعات وأنظمة الحكم . ومع تحديد محتوى الرسالة الإعلامية يغدو الأمر أكثر خطورة .

ـ التقنية الحديثة إحدى نعم الإنسانية ، كما كانت الثورة الصناعية والصناعة الحديثة نعماً سابقة . لكنها يمكن أن تكون نقمةوغزواًثقافياً وانهياراً وسببا للتباعد ما بين البلاد العربية ، كما يجري في الوسائل الأخرى ، الهام هو أن يتحكم عقلنا في هذه المعطيات الإلكترونية الحديثة التحكم السريع ، ويستعد لإستغلالها ، إن الأمر يعتمد علينا في الدرجة الأولى .

ـ إذا كان إطلاق القمر الصناعي العربي ضرورياً لكي يأخذ العرب لأنفسهم مجالاً قضائياً خاصاً بهم قبل أن يغلق عليهم ، فإنه من الضروري بالمقابل الإعداد لهذه الخطوة الهامة من الناحية الثقافية ، فإن جانب الخطر أقوى من جانب الفائدة ، إذا دامت الأوضاع على شكلها المتواكل الحالي .

ـ القمر وسيلة إتصال لا أكثر . وإن يكن أسرع وأقوى وأعمق وأعرض ، وهو بداية لا نهاية ، إذا ما قورن بما هو متاح من وسائل الإتصال في العالم ، وبما سوف يلحقه من وسائل قادمة أخرى ، ونعتبره مكسباً للتقريب بين الدول العربية . لكي يجب إلا نبالغ في شأنه فالجديد فيه أن له هوية عربية فقط . ولكن الدول العربية تعرف هذه الإتصالات القمرية من قبل ، وتمارسها فعلاً بالاستناد إلى القمر الهندي والقمر الأوروبي أو كليهما معاً (الجزائر تستخدم حزمة قمرية معينة لربط الصحراء . . والسودان تستعمل حزمة أخرى لربط الجنوب . . . والسعودية كذلك . . الخ) .

ـ نتكلم عن القمر العربي بقلق كبير ، ونسأل عن الإتصالات من خلاله ، وعن موضوع الإتصال وأبعاده وديمومته . وعن مضامين الإتصال . وهل لدينا المدخلات الحقيقية والمضامين المعلوماتية الوطنية للقمر . نحن في أمس الحاجة إليها لكن من هم منتجو مفاهيم ومعلومات الإتصال في الوطن العربي ؟ ونسأل عن شمول الإتصال : وعن نقل الكلمة والبرنامج التلفزيوني . الصيغة العامة للقمر هي صيغة تعاون ، ففيه ربط تلفزيوني ، مصفاة للإنتقاء ، فهل وعينا هذا تماماً ؟ إن لغة الإتصال فيه هي الإنجليزية والطرف العربي فيه هو الطرف الأضعف . فما مدى العروبة فيه ؟

ـ إستخدامات القمر تتجاوز الأفق الثقافي ، إنه في الدرجة الأولى وسيلة اتصال معلوماتية ، لكنه أيضاً وسيلة ثقافية بامتياز إذا أحسن إستغلاله ، إن شبكة (آراب تل) تربط البلاد العربية عن طريق إتصالات البحر . والفيديو لدينا أكثر انتشاراً مما هو في أوروبا وأمريكا . وبعض دولنا

ترتبط بشبكات الكمبيوتر في العالم ولا يرتبط بعضها ببعض ، لذلك فمن الهام أن يعي المسؤولون شأن التقنية الحديثة . وأن البث عن القمر الصناعي يتخطى الحدود ، ولابد من سياسات متوازنة نعمل عليها منذ الآن ، إن دول جنوب شرقي آسيا ، رغم اختلافها كل الإختلاف ، لها قمرها الصناعي المشترك . وفي إمكان قمرنا العربي البث المباشر لمحطات صغيرة ، ولمجموعات صغيرة موزعة في العالم العربي ، ويمكن ألاَّ يجري الإختلاف على ما يبث من خلاله كالتوجيه الزراعي والصحي والصناعي والفني والتربوي والترفيه الفلوكلوري . . وثمة برامج حية وجاهزة للإستخدام على النطاق القومي العام عبر هذا القمر . على أننا نحتاج دون شك إلى المزيد منها .

- الإضافة الأساسية في القمر العربي هي القناة التلفزيونية العربية الموحدة . هذه القناة الجماعية التي زادت تكاليفه ٢٠٪ هي الهامة . وهي التي لم يؤخذ في الاعتبار بعد الإستفادة الكاملة منها . والفائدة الثقافية الحقيقية إنما هي في هذه القناة التي يمكن أن تكون مجالاً لتبادل المواد الثقافية ، يمكن إستغلالها في إنتاج برامج ثقافية موحدة ، وعرضها . وليس من الصعب على المستوى الثقافي وضع هذه البرامج .

- الأجيال الجديدة تتعرض للأخطار من جراء إنتشار ألعاب الفيديو . إنها ذات تأثير مخرب على أفكار الأطفال واليافعين ، لأنها تغسل المخ وتتجه به إلى حروب الكواكب ، والإنسان الخارق (سوبرمان) . وبعض الدول منعتها رسمياً . لكن هذا ينبه إلى الفارق التقني بيننا وبين الأجيال القادمة وهل يفرض تغييراً في الفكر الثقافي .

- إذا لم يصبح القمر العربي شبكة قومية فلا قيمة له ، لأن الخدمات المعلوماتية فيه تخدم قطاعات إقتصادية . الناحية الشمولية فيه هي الهامة وهي التي يجب أن تستغل . وليس الجهاز المشرف على القمر هو الأساس في هذا الأمر ، ولكنها الجهة التي تبرمج وتعني بالإنتاج . وما من شك في أن القمر سوف يشجع الإنتاج المشترك ، ويزيد بالتنافس من تحسنه في النوع ، وزيادته في الكم .

- إن القمر الصناعي مكلف جداً ، وهو نابع عن إرادة سياسية . ولكن تشغيله يحتاج إلى كثير من التكاليف ، ولابد من دراسة واسعة فيه للتعرفة ، ولابد من توزيع الأدوار ، والصناعات المتصلة ، ومن الإلتزام بإستخدام الشبكات ، ومن الدراسة الإقتصادية لأجهزة الهوائيات ، وللدخول القومية ، ولتكاليف المحطات ، والصيانة ، ولبحث أفضليات البث المباشر أو الجماعي . . إنها ناحية إقتصادية . بلى ولكنها على إتصال مباشر بالفعل الثقافي وتؤثر فيه .

القمر الصناعي الإسرائيلي :

وسوف يطلق على شكل قمرين بعد حوالي السنة من القمر العربي :

١ ـ إن المواجهة بين القمرين العربي والإسرائيلي حتمية ولابد من الإستعداد لها ورصد آثارها .

٢ ـ إن الإستفادة من القمر الإسرائيلي لا يقتضي أكثر من هوائي نصف متر (ثمنه ألف دولار وربما صارت تكاليفه أقل قيماً بعد) ولهذا يجب أن يكون هم المثقفون العرب ، التفكير في كيفية إتقاء المخاطر الناجمة عنه ، وسوف يعطي الجماهير العربية بثاً مسموماً من خلال برامج ممتازة يهرب المشاهدون إليها . . . ويتعرضون لغزوه الثقافي ولغسل الأدمغة من خلاله .

٣ ـ ليس القمر الصناعي الإسرائيلي هو القمر الخطر وحده . إن الإقمار الأوروبية في تونس مثلاً وفي شمال إفريقيا تقوم بالدور نفسه ، وسوف تقوم به . وجماهيرنا العربية هناك سوف تكون ـ وبعضها بدأ يتعرض فعلاً منذ الآن ـ لبرامج ورسائل إعلامية ليس بالإمكان وصفها بأقل من أنها غزو ثقافي ، في البدء سعد الناس برؤية التلفزيون الإيطالي في تونس ، ثم استبانت آثاره السلبية بما يبث من المشاهد ، ومن الإعلانات الممنوعة في التلفزيون التونسي ، حين ظهرت عادات لم تكن معروفة كتدهور قيمة الأم ، وطرق الأكل الجديدة ، ورفض التمور ، والسخر من الحرف . . . الخ .

٤ ـ التشويش على القمر الإسرائيلي أو منه يمكن أن يكون هندسياً أو فكرياً . من الناحية الهندسية لا يفيد الضغط الدولي فإن البقاء للأقوى ، ومتى توفرت لدينا الإرادة والموارد الكافية والبرامج الجادة إستطعنا البقاء . أما من الناحية الفكرية فالقضية ليست ثقافية فقط . والعدو متقدم في عدد من النواحي علينا بحكم صلته الواشجة مع الغرب . ولا يمكن حسم الموضوع بالمقاطعة أو التحريم فذلك غير ممكن ولكن بإيجاد البديل الأفضل .

٥ ـ البث الإسرائيلي سيكون مباشراً ولا يمكن حسمه إلا بأن نكون صادقين مع شعوبنا ، وبأن نقدم لهم البرنامج المدروس الذي يكسبهم دون فرض رأي أو فكرة معينة يحمل عليها المشاهد ، وإلا هرب منها .

والتوصيات فيما يتعلق بالقمر العربي هي :

١ ـ إيجاد هيئة قومية لإستخدام القمر الصناعي والإستفادة من كل إمكانياته ، ومشورة البلاد العربية في ذلك ، ورفع التصورات الواضحة والعملية لما يمكن أن يقدمه القمر من خدمات .

٢ ـ دراسة الجدوى الإقتصادية لإستخدامات القمر . ومحاولة تخفيف نفقاته للدول العربية القليلة الموارد . ويمكن وضع تعرفة تشجيعية في السنوات الأولى .

٣ ـ العناية بالجهات والأجهزة والإختصاصيين الذين يبرمجون للقمر وبخاصة في برامجه الثقافية المشتركة التي تبثها القناة الموحدة .

٤ ـ التخطيط للجيل الثاني من الأقمار الصناعية .

٥ ـ وضع خطة متكاملة في مجال التصنيع وتوزيع الأدوار فيها .

٦ ـ سرعة تأسيس اللجان الوطنية لاستخدام القضاء في الدول التي تقم بذلك .

٧ ـ التوسع في نشر محطات التلقي في الأماكن الريفية والنائية لزيادة النشر النفافي .

٨ ـ التعاون لحصر البرامج الثقافية الشاملة في جميع مكتبات الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي لتكون زاداً مشتركاً للبث عبر القمر في سنواته الأولى ريثما تقوم المؤسسات المختصة بالإنتاج .

٩ ـ إستغلال الأقنية القمرية في مشروعي محو الأمية ، وتعليم الكبار ، على النطاق العربي .

١٠ ـ إقامة الإتفاقات الثنائية والثلاثية والقومية لعمل وتبادل البرامج الثقافية عبر القمر .

٥ ـ التثقيف العلمي

١ ـ **التثقيف العلمي عملية تربوية مستمرة** تستخدم وسيلة أو وسائل مناسبة لتخلق لدى المواطن العربي سلوكاً علمياً يتسم بالإبداع والتحليل ويمكنه من فهم الحياة من حوله . وإقامة التوازن بين الثقافة الأدبية الطاغية وبين الثقافة العلمية ـ التكنولوجية الحديثة ويقصد بهذا التثقيف بالتحديد :

أ ـ **إشاعة المعارف العلمية الطبيعية ـ التقنية** بشكل مبسط بين المواطنين على اختلاف متسوياتهم .

ب ـ **تثقيف العلماء المخصصين** في شتى فروع المعرفة طبيعية أم علمية أم تقنية أم إنسانية وجعلهم قادرين على التفاعل مع ما حولهم من المعارف ، ومع مجتمعهم ومتطلباته .

٢ ـ **أهداف التثقيف العلمي ووسائله :**

يهدف التثقيف العلمي بشقيه إلى أمور أهمها :

١ ـ تمكين الفرد العربي من تقدير المنجزات العلمية والتقنية ، والإحاطة بأهميتها ، والتعامل معها ، وألاّ يخاف منها أو يعاديها بحكم أن الإنسان عدو ما يجهل .

٢ ـ وقوف أفراد الأمة العربية على العوامل الحديثة المؤثرة في المجتمع ، وشعورهم بمسؤولياتهم تجاه تقدم ذلك المجتمع من خلال عملهم لكي يكون محط تفكيرهم ، ماذا بإمكانهم أن

يقدموا لتطوير مجتمعهم من خلال عملهم وعلمهم وليس ماذا بإمكان مجتمعهم أن يقدم لهم كي يطوروا عملهم وعلمهم .

٣ ـ تحقيق الذات والإعتزاز بالنفس ، والتخلص من الشعور بالنقص عن طريق المشاركة الفاعلة في معارف العصر ، ومناهجه في الفكر .

٤ ـ تبسيط المادة العلمية وتوصيلها إلى الجماهير ، عبر قنوات مناسبة ومتاحة لهم كي تمكن من الإستفادة منها ، بتوظيفها في حياتها اليومية .

٥ ـ ربط جمهرة العلميين ، ومؤسساتهم ، ونشاطاتهم العلمية ، بواقع مجتمعهم واحتياجاتها الملحة الحاضرة والمستقبلية .

٦ ـ خلق أطر وسيطة لها القدرة على الإتصال بالناس ، لتوصيل المادة العلمية إليهم ، وإقناعهم بجعلها جزءا من سلوكهم اليومي .

٧ ـ تمكين الفرد العربي من تقدير المنجزات العلمية والتقنيات الحديثة والإحاطة بشأنها وضرورات الإستفادة منها .

على ضوء هذه الملاحظات ترد في مستلزمات التثقيف العلمي الاقتراحات والتوصيات التالية :

أ ـ **الركيزة الأساسية لتثقيف العلمي هي في تربية الجيل الصاعد ، وتعويده على التفكير العلمي والمنهج العقلاني ، في تناول الحياة وتعريفه بتراثه العلمي العربي . ومن أجل ذلك يقترح :**

١ ـ كتابة الكتب الدراسية من منطلق الارتباط بواقع النشء البيئي والحضاري والثقافي والأصالة التي تعرفه بتراثه ، وهذا يعني ربط مناهج التعليم في جميع مراحله .

٢ ـ تنشيط منهج البحث الفردي والتفكير المستقل أثناء الدراسة .

٣ ـ فتح النوافذ في نظامنا التعليمي بكل مراحله لمدخلات ووسائل تعرف الجيل الناشيء على دنيا العلم والتكنولوجيا ونشر الدعوة إلى إعداده لمواجهة المستقبل الذي تشكله إنجازات العلم والتكنولوجيا إلى حد كبير مثل المعدات والأجهزة العلمية زهيدة الثمن ـ نوادي العلوم ـ المتاحف ـ الكتب ـ الأفلام . . الخ .

٤ ـ ويحتاج هذا إلى إعداد المعلمين والموجهين إعداداً يحقق هذه الأهداف .

٥ ـ تشجيع تكوين جماعات البحث العلمي في كل علم .

٦ ـ تشجيع الندوات العلمية ، وإصدار الموسوعات والمختصرات العلمية ، والمعارض والمتاحف .

٧ ـ الوصول بين التثقيف النظري والتثقيف التطبيقي .
٨ ـ إنشاء الجوائز للبحوث العلمية وللمبتكرات وللأعمال التطبيقية الناجحة لدى الناشئين .
٩ ـ إقامة الصلات القوية بين رجال الإختصاصات المختلفة .
١٠ ـ تشجيع العناية بتبسيط العلوم ومبادئها ونشر ذلك من خلال المطبوعات ووسائل الإعلام بأنواعها .
١١ ـ تشجيع ودعم العمل الجماعي في العلم (نظام فرق العمل) .
١٢ ـ تنمية المؤسسات العلمية ودعمها في مختلف مستوياتها وتخصصاتها .

ب ـ **تعميق الفهم الشعبي للقضايا العلمية ـ التكنولوجية وتوضيح دورهما الإيجابي والسلبي في التنمية ونشر المنهج العلمي في تناول شئونها من خلال برامج الأمية واسعة النطاق تستغل التقدم الملحوظ في وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري :** إذ أن تغيير المفاهيم الشعبية هو المحرك الحقيقي لتغيير أسلوبنا في التنمية العلمية والتكنولوجية وذلك بالطرق التالية :
١ ـ إعداد الموارد الإعلامية المستمدة من البيئة العربية والتي تعالج بعمق ووضوح وبساطة مسائل من الواقع الراهن والإنجازات العربية بشكل علمي .
٢ ـ توفر المادة العلمية الأصيلة لهذه البرامج .
٣ ـ إعداد الكوادر المتخصصة في الإعلام العلمي في إطار الجمع بين التخصصات العلمية والإعلامية .
٤ ـ التمويل الكافي والمتواصل لإعداد وانتشار هذه البرامج الإعلامية .
٥ ـ تنشيط حركة التأليف والنشر حول القضايا العلمية والأساليب الموضوعية ونشر التطورات التقنية في الوطن العربي عن طريق الموسوعات المبسطة في العلوم .

جـ ـ **الوصل بين الثقافتين العلمية الأدبية ضرورة في التخطيط المستقبلي للثقافة العربية :**
إقامة ندوات حوار ومنابر للتفاعل بين العلميين ورجال الأدب والفن ، حول إهتمامات كل من الفئتين من أجل :
١ ـ زيادة الوعي المجتمعي ، وتنمية الوعي الثقافي والحس الفني لدى المشتغلين بالعلم .
٢ ـ إثارة إهتمام غير العلميين بالنشاط العلمي وبأساليبه وإنجازاته ومشاكله وأثره على النشاطات الأخرى ، بحيث يكون مادة حية ومتجددة في الأعمال الفكرية والأدبية والفنية .
٣ ـ الإهتمام بتطوير العلوم الإجتماعية ودراستها لكونها جسراً صالحاً يتيح الحركة بين الثقافتين في الإتجاهين ، ويمكن أن توفر للقيادات الفكر المستنير الذي نبغيه .

د ـ ويحتاج هذا كله إلى عدة أمور :
١ ـ رفد متواصل من المادة اللازمة لكل هذه البرامج وهي دراسات تحليلية خاصة بالوطن

العربي على مستويين .

٢ ـ دراسة التراث العلمي العربي في إطار الإهتمام بتحقيق التراث ونشره على مستويات مختلفة .

٣ ـ دراسة الممارسات العلمية ـ التكنولوجية وتحليلها مع إهتمام خاص بمؤسسات وأساليب إدارة النشاط العلمي ، وتمويله ، وربطه بإحتياجات تنمية المجتمع ، ودور مختلف فئات المجتمع في هذه الممارسات .

٤ ـ تعريب لغة العلم دون المساس بالتواصل القوي والمستمر بدنيا العلم في الخارج .

٥ ـ تنظيم برنامج شامل وطويل المدى لدراسات متعمقة للسانيات واللغويات العربية على أساس التطورات العلمية الحديثة في مناهج وأساليب هذه الدراسات وتطبيقها تطبيقاً مبدعاً ، لا مقلداً ، وفي تعريب فنون وبرامج الإعلام الحديثة تعريباً أصيلاً ، لا شكليا .

تضاف الى ذلك إقتراحات عامة أخرى :

١ ـ إيجاد السبل التي تؤدي إلى خلق الإعتماد على النفس وغرس الفكر الإبداعي والتحليلي .

٢ ـ الإهتمام بالثقافة المتخصصة وإعطاء أهمية خاصة لعنصر الإمتياز .

٣ ـ الإهتمام بالتربية العلمية منذ رياض الأطفال .

٤ ـ الإهتمام بمشكلة الأمية قبل التثقيف العلمي .

٥ ـ ربط الجاليات العلمية بالحلقة الإقتصادية .

٦ ـ ردم الفجوة بين صاحب القرار والعملية العلمية .

٧ ـ تمويل الجاليات العلمية بهدف تطورها من ذوي القدرات المالية .

٨ ـ تشجيع القطاع الخاص على الإهتمام بالتعليم المهني وكذلك تأسيس الجامعات الأهلية .

٩ ـ الإهتمام بالوسائل للتثقيف العلمي : المتاحف العلمية ، وسائل الإعلام ، الجامعة المفتوحة ، التدريس المسائي .

١٠ ـ وضع برامج تثقيفية حسب المستويات : الإنسان العادي ، الطالب ، ذوي السلطة ، رجال الدولة ، العلميون ، مع عدم المساس بجوهر العلوم ودون أن تتعارض مع تعاليم المجتمع وقيمه .

١١ ـ كتابة الموسوعات العلمية ، المجلات العلمية ، وتشكيل حلقات المناقشة بين حين والحين للإطلاع على المستجدات .

١٢ ـ تحويل العلماء إلى قوة ضاغطة على الحاكم من خلال احترام أنفسهم وتبنيهم لقضايا تهم المجتمه .

١٣ ـ إنشاء مؤسسة علمية مركزية مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والتقييم .

١٤ ـ إنشاء مؤسسات قومية مسؤولة عن إجراء البحوث والدراسات والمسرحيات التي تمكنها

من وضع البرامج وخطط العمل . مع التركيز على إبراز الأصالة في الفكر العربي والعلوم .

١٥ - تحقيق التراث العلمي في الحضارة الإسلامية العربية وربطه بالعلم المعاصر . وإبرازه في الكتب الجامعية .

١٦ - تكوين جماعات البحث من المشتغلين بالعلوم الإنسانية والعلوم العقلية .

١٧ - الإهتمام بالعلوم الإنسانية في المناهج العلمية كذا الإهتمام بالجوانب العلمية والتكنولوجية في مقررات الدراسات الإنسانية .

١٨ - تنمية حب المعرفة وتيسير الحصول عليها .

١٩ - تلافي المغالطات الواردة في الكتب الدراسية .

هـ - فوق هذا كله : أو بعده ، أو معه ، يجب الإهتمام بتحرير الفكر العربي المعاصر من إرهاب **الفكر الخرافي والمفهوم السحري للعلم ، وربط كل هذه الجهود بالقيم النبيلة والأصيلة في تراثنا وديننا ، وتأصيل إحترام العقل (في المدرسة والبيت ودار العبادة والتجمعات بكل أنواعها ، وبالذات الأعمال الفنية والأدبية) .**

الثقافة بوصفها عملية إنسانية

١ ـ التعاون والتكامل الثقافي العربي

لما كان التكامل مع البلاد العربية من أسس الثقافة العربية ومقوماتها وكان التعاون مع الثقافات الأخرى من كمال الثقافة وتمامها وكان من أهداف الثقافة التقارب الإنساني والتفاهم والسمو بالعلاقات البشرية لذلك ترد في هذا المجال التوصيات التالية :

أ ـ التوصيات الخاصة بالاتفاقيات الثقافية بين الدول العربية :

١ ـ الإرتقاء بالتعاون الثقافي إلى مستوى التنسيق والتكامل عن طريق التطبيق الكامل للخطة الثقافية الشاملة بعد إقرارها .

٢ ـ إثبات الأساسي من نصوص الخطة الثقافية الشاملة مدخلاً لإتفاقيات التعاون الثقافي العربي ، مع مراعاة التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في نشاطاتها المتصلة بهذا الشأن .

٣ ـ العناية بدعم جهود الدول العربية ذات الأوضاع الخاصة ، والنص على ذلك في الإتفاقيات ، ولو لم تكن تلك الدول طرفاً فيها .

٤ ـ النص على تحديد الفترة الزمنية بعد التصديق على الإتفاقيات لمباشرة الأجهزة المختصة عملها في وضع البرامج التنفيذية ، على أن يتوالى تنفيذها طوال فترة سريان الإتفاقية .

٥ ـ النص على تشجيع المؤسسات الثقافية ، والعلمية الرسمية ، وغير الرسمية ، والأفراد ، على إنشاء صلات مباشرة فيما بينها ، وتمكينها من وسائل تنفيذ برامج التعاون الثقافي التي تهمها .

٦ ـ النص على ضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة في مجالات التأليف والترجمة والتعريب والتحقيق والنشر .

٧ ـ تيسير إجراءات الإستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية والمالية الخاصة بالإنتاج الأدبي والعلمي والفني والفكري تمهيداً لإلغائها .

٨ ـ الإهتمام بتنفيذ البنود الخاصة بتبادل البحوث العلمية ، والتربوية والثقافية ، والبنود الخاصة بتبادل الوفود الطلابية ، ووفود الأساتذة في مختلف مستويات التعليم .

٩ ـ تبادل المعلومات ، والوثائق ، ونسخ الإتفاقيات التي تبرمها الدول العربية للإستفادة منها ، وللتنسق بين مجالات التعاون في المستوى الدولي .

١٠ ـ ضرورة تشكيل لجان من الخبراء ، والمفوضين الحكوميين في كل بلد عربي ، لإستحداث تشريعات تساعد على تذليل الصعوبات التي تقف ضد تنمية العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي بين الدول العربية ، وخاصة فيما يتعلق بتحويل العملة ، وسهولة تداول السلع الثقافية ، وإعفائها من الجمارك والضرائب .

١١ ـ ضرورة وجود جهة مسؤولة في كل دولة ، بأمر الإتفاقيات الثقافية من حيث إبرامها ومتابعة تنفيذها وحل صعوباتها ومشكلاتها .

١٢ ـ أهمية العناية بصياغة الاتفاقيات الثقافية ، وتحديد معاني المصطلحات ودلالة الألفاظ فيها ، بحيث تكون مرنة تتسع لصور متعددة من التعاون الثقافي ودقيقة في الوطن ذاته لا تثير لبساً في تفسير مضمونها .

ب ـ توصيات عامة :

١ ـ التشاور بين الأقطار العربية فيما يتعلق بمشاريع التعاون الثقافي التي تقدم إلى المنظمات الثقافية الدولية .

٢ ـ دعم الجهود المبذولة لإقامة نظام ثقافي دولي جديد يكفل لدول العالم الثالث تحقيق ذاتيتها ومواجهة الغزو الثقافي والإستلاب المنظم لفكرها وتراثها .

٣ ـ الإسراع في المساهمة في اللجنة الدولية الحكومية الخاصة بتسهيل إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين . والنص في الإتفاقيات الثقافية على كفالة حق الدول العربية في

الإستفادة من المخطوطات العربية والوثائق الموجودة في الدول الأجنبية ، ولو بتصويرها والإحتفاظ بنسخ منها .

٤ ـ التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين منظمة المؤتمر الإسلامي في مشروع مسح المخطوطات العربية والإسلامية في أرجاء العالم ، ونشر فهارس لها وتصويرها ، وكذلك في مشروع إعداد دليل المؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي .

٥ ـ التوسع في إنشاء مراكز للتوثيق والإعلام الثقافي وتبادل المعلومات بين الدول العربية وتشجيع التعاون والتنسيق بينها .

٢ ـ الحوار الثقافي والتعاون مع الثقافات الأخرى

أ ـ فيما يتعلق بالإتفاقيات العربية
مع الدول الإسلامية ودول العالم الثالث :

توصي اللجنة بما يلي :

١ ـ تمييز الإتفاقيات التي تعقد مع الدول الإسلامية عن غيرها إبرازاً لعمق الروابط بينها وبين الدول العربية .

٢ ـ التأكيد على ضرورة التنسيق بين جهود الدول العربية والدول الإسلامية في النشاطات المتصلة بنشر اللغة العربية والثقافية الإسلامية .

٣ ـ التعاون مع الدول الإسلامية في دعم جهود المؤسسات والجماعات والأفراد في خدمة الثقافة الإسلامية ، وتوفير الكتب والمراجع الخاصة بهم ، وإحياء الدور الثقافي والعلمي للمسجد .

٤ ـ توثيق الصلات الثقافية مع دول العالم الثالث ، وتعزيزها بخاصة مع الدول الإفريقية والآسيوية ، وأمريكا اللاتينية ، ومساعدتها على تنمية إمكاناتها وإثراء رصيدها الثقافي .

٥ ـ زيادة تبادل الإنتاج الثقافي والعلمي والخبرات الفنية ، مع دول العالم الثالث .

٦ ـ العمل على نشر اللغة العربية في الأقطار الافريقية والآسيوية غير العربية والعمل على إنشاء مراكز ثقافية عربية ، وذلك بمساعدة جامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ب ـ وفيما يتعلق بالإتفاقيات العربية مع الدول المصنعة :

توصي اللجنة بما يأتي :

١ ـ مراعاة التعامل على أساس من المساواة والندية في الإتفاقيات الثقافية التي تعقد مع الدول المصنعة مع الحرص على إنتقاء المفاوض العربي المناسب وتزويده بالمعلومات الوافية .

٢ ـ دعم الجهود الرامية إلى التعريف بالثقافة العربية ، وتمكينها من التفاعل مع الثقافات العالمية بترجمة أمهات الكتب العربية للغات الأجنبية ، وتوزيعها ، ونقل المختار المناسب من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية .

٣ ـ تنظيم نشاطات ثقافية عربية في البلاد الأجنبية تبرز الوجه الإنساني المشرق للثقافة العربية والوجه الحضاري الأصيل .

٤ ـ إعداد برامج مشتركة بين الطرفين المتعاقدين للتدريب والبحث العلمي ، بهدف المشاركة في التحكم في أحدث تقنيات العصر التي تغير أساليب الحياة .

٥ ـ النص على حرية التصرف في المعلومات والخبرات المكتسبة نتيجة تنفيذ الاتفاقيات الثقافية .

جـ ـ دور اليونسكو :

هناك تكامل بين ما تقوم به المنظمتان اليونسكو ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حقل التعاون الثقافي العربي . وهما لابد أن تعملا بتكاتف لمساعدة الدول العربية على تنفيذ الخطة الثقافية العربية الشاملة ، ولإيجاد الأساليب الجديدة لدعم التعاون الثقافي بينها وبين الدول الأخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا ، وتحقيق الحضور المشرف للثقافة العربية في هذه القارات ، وإيجاد تقييم علمي للنمو المتوقع للثقافة العربية المعاصرة ، وبالرغم من الدور الطيب الذي تقوم به اليونسكو لمعونة الثقافة العربية في مختلف المجالات إلاّ أن بالإمكان بذل المزيد من الجهد في الأمور التالية :

١ ـ المساعدة على إنشاء الأجهزة الثقافية الجديدة ، ومدها بالتجهيزات التقنية الضرورية في هذه الفترة الحاسمة في حياة الأمة العربية .

٢ ـ حث المؤسسات والهيئات القومية والإقليمية على العمل مع الأقطار العربية بغية التوصل إلى إيجاد أساليب وسبل جديدة للتعاون الثقافي العربي .

٣ ـ توصيل المعلومات والوثائق بين مختلف الدول الأعضاء ، وخاصة فيما يتعلق بعملها الرامي إلى إعداد كشف علمي وتقويمي للسياسات الثقافية في القارات الكبرى للعالم ، بغية الإستفادة من كافة الخبرات .

٤ ـ معونة الدول العربية للوصول مع العالم النامي إلى نظام إقتصادي يعيد التوازن الذي أخل به

النظام الإقتصادي الغربي الحالي ، بغية تمكين شعوب العالم النامي بما فيها العرب من التخلص من سيطرة وإحتكارات الدول الكبرى والإسهام في إقامة نظام ثقافي دولي جديد .

٥ ـ إقامة التعاون الثقافي العربي الدولي على أساس من المساواة والتكافؤ في التبادل وإيصال الثقافة العربية إلى الخارج على قدم المساواة . وتوفير تبادل عادل ومتوازن بينها وبين الدول الغير العربية .

٦ ـ أن تنتج اليونسكو ملفاً وثائقياً باللغة العربية ، إضافة إلى الملفات التي يجري إنتاجها بالأسبانية والإنجليزية والفرنسية ، يتناول الخبرات والمشكلات المرتبطة بالتنمية الثقافية في الوطن العربي .

٧ ـ دعوة الدول العربية ، عن طريق اليونسكو إلى الإسراع في المساهمة في اللجنة الدولية الحكومية الخاصة بتسهيل إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية . ولا مانع من قبول مبدأ التعويض في حالات معينة وبظروف خاصة ، يتم الإتفاق عليها بين الأطراف المعنية بشكل ثنائي ، على شرط دراسة كل حالة على حدة ، وعلى أن يكون مبدأ إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين هو المبدأ الأساسي .

٨ ـ دعوة كافة المؤسسات العالمية الأثرية والمتاحف في الدول التي قامت باستعارة آثار من دول أخرى لغرض الدراسة بإعادتها إلى البلد المصدر بعد إكمال دراستها ، وصيانتها ، والحفاظ عليها ، وعدم الإحتفاظ بها بأية حجة كانت .

٩ ـ دعوة المتاحف العالمية إلى عدم شراء القطع الأثرية المهربة ، وعلى الأخص من الدول النامية ، والإبلاغ عنها فوراً ، ومعاملتها أسوة باللوحات الزيتية المسروقة التي يرفض شراءها في المتاحف الأوروبية .

د ـ التفاعل مع ثقافات العالم النامي :

لم يعد بإمكان أي ثقافة في العالم الحالي أن تعيش وتتطور في عزلة عن غيرها ، بالإضافة إلى أن من تقاليد الثقافة العربية الإنفتاح على العالم . ومن هنا كانت ضرورة تفتح الثقافة العربية على الثقافات الأخرى في العالم النامي عن طريق تبادل النواتج الثقافية بين الطرفين ، والمضي في تبادل دراسة المناطق التي تخضع لظروف مشابهة لظروف الوطن العربي .

هـ ـ توصيات عامة :

١ ـ أن تعمل الدول العربية على تحقيق التكافؤ في شروط التبادل الثقافي بينها وبين الدول غير

العـربيـة في الأنشـطة الـرئيسيـة التي يتم فيهـا هـذا التبـادل كـالمهـرجـانـات والأسـابيـع الثقـافية . . الـخ ، ليكون هـذا التبادل مثمـراً ، وليضمن تحقيق حضور ثقـافي عربي أصيـل خارج البلاد العربية .

٢ ـ أن تعمل الحكومات العربية على دعم جميـع أنواع النشـاطات والجهـود الثقافيـة العربيـة التي تسهم في الثقافة العالمية (ومن جملتها ترجمة الكتب العربية إلى اللغات العـالمية) وعـلى ترجمـة النتاجات الثقافية للكتاب العربي والمكتوبة بلغـات أجنبية إلى اللغـة العربيـة ، والعمل عـلى نشرها في الدول العربية .

٣ ـ توطيد الـروابط الثقافيـة مع بـلاد العالم النـامي ، وزيادة الإنتـاج الثقافي والخـبرات الثقافيـة معها .

٤ ـ الحفاظ على هوية الإنسان العربي في وجه التقنية العـالمية المتقـدمة في الميـدان الثقافي (الأقـمار الصناعية العالمية ، السينما ، برامج التلفزيون . . الخ) .

٥ ـ أن تعمـل الأقطار العـربية من خـلال إتصالاتهـا الثنائيـة ، ومن خلال منـظمة اليـونسكو ، وبمساعدة اليونسكو ، على تحسين الوجه الثقافي المشوه الذي تقدم به وسائـل الإعلام الغـربية العالم العربي والشخصية الثقافية العربية .

ثالثاً : نشر الثقافة العربية في الخارج

١ ـ يمكن تحديد المجالات التي تشمل المسؤولية القومية تجاه الثقـافة العـربية الإسـلامية في ضـوء الإعتبارات الموضوعية التالية :

أ ـ دعم جهود الدول ذات الأوضاع الثقافية الخاصة لإستكمال سيادة اللغة العربية في جميـع مراحل التعليم فيها وفي الإدارة والحياة العامة .

ب ـ التعـاون والعمل عـلى تعليم أبناء الجـاليات العـربية في الخـارج ، وخـاصـة في أوروبـا والأمريكتين .

جـ ـ نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في الدول ذات الكثافة السكـانية الاسلامية العالمية ، وبخاصة الحزام المحيط بالدول العربية في إفريقيا وآسيا .

د ـ نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية في المناطق الأخرى من العالم .

٢ ـ وفي هذا السبيل يجب تخير الوسائل والأساليب القادرة على النهوض بتبعات هذه الرسالة وهي تشمل المؤسسات والأجهزة دعماً أو إنشاءً ، والتعاون مع الهيئات والمنـظمات والدول وبـرامج تأليف الكتب والمعاجم ، والترجمة من العـربية وإليهـا ، وعقد المؤتمـرات واللقاءات العلميـة

والفكرية والثقافية والحلقات الدراسية ، تنظيماً ومشاركة فيما ينظمه الآخرون ، مع الحرص على تدريب الإطارات القادرة فكريا ومهنياً وتهيئة الظروف المناسبة لتمكينهم من التفرغ الكلي أو المثابرة عليه .

وركائز هذا العمل هي :

أ ـ إنشاء المدارس والمعاهد العربية العالمية .

ب ـ إنشاء ودعم أقسام ومراكز الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العليا في مختلف الأقطار بما يضمن خدمتها للأهداف التي تسعى لتحقيقها .

جـ ـ إنشاء شبكة من الإتحادات القطرية والإقليمية والدولية والمؤسسات العاملة في مجال نشر اللغة العربية ، والثقافة العربية الإسلامية .

د ـ الإفادة من جهود الجاليات العربية وإتحادات الطلاب العرب في الخارج .

هـ ـ الحرص على إعادة الكتابة بالحرف العربي في البلدان العربية التي تكتب بالحروف اللاتينية .

٣ ـ المراكز الثقافية العربية في الخارج هي وجه الثقافة العربية عالمياً وإنسانياً ، ويجب أن تعمل الأقطار العربية على إنشاء هذه المراكز في الخارج للتعريف بالثقافة العربية ، ونشرها ، ومن الأجدى أن يعهد إلى الهيئات الثقافية الإقليمية العربية بإنشاء هذه المراكز لتؤدي دورها في التعريف بالثقافة العربية بصفة أشمل .

٤ ـ توصيات عامة :

١ ـ تطبيق الاتفاقيات الثقافية المعقودة بين الأقطار العربية ودراسة إمكانية لقاءات ثنائية تجتمع سنوياً أو كلما دعت الحاجة حرصاً على تنفيذ هذه الاتفاقيات بدقة ، ووضع تصورات جديدة لاحتياجات التعاون المستقبلية ، وتأمين الموارد المالية اللازمة لإنجازها .

٢ ـ الإسراع بإنشاء مراكز توثيق آثارية محلية ، أو إقليمية أو قومية ، ودراسة جدوى إيجاد نظام تسلسل رقمي دولي للقطع الآثارية المتسربة خارج أقطارها ، ولكل قطر أن ينظم ترقيم آثاره ضمن المجموعة الدولية بشفرة خاصة .

٣ ـ تحديد مشاريع التعاون الثقافي التي تزمع الأقطار العربية تقديمها إلى المنظمات الدولية للمساعدة في تنفيذها حسب أولوياتها وأهميتها ، وذلك بتصنيفها وتبويبها في وثيقة تعمل كل الأقطار العربية على وضعها بالتشاور فيما بينها .

٤ ـ إعداد خريطة ثقافية للوطن العربي ترصد ما في الأقطار العربية من مراكز ومعاهد لإعداد

الأطر والملاكات والبحوث والمؤسسات الثقافية والتربوية على المستوى القطري والقومي ، وتحضر المؤتمرات والندوات والأنشطة الثقافية للتعريف بها والإستفادة منها وإيجاد تنسيق شامل بينها .

٥ ـ إنشاء مركز موسيقي إقليمي بالتعاون مع منظمة اليونسكو يعني بالموسيقى العربية التقليدية ، وموسيقى الدول الآسيوية والإفريقية المتفاعلة مع الموسيقى العربية .

الثقافة بوصفها عملية دفاع

١ ـ مقاومة الغزو الثقافي (الأمن الثقافي)
ب ـ مقاومة الفكر الصهيوني

أ ـ الأمن الثقافي (مقاومة الغزو) :

١ ـ المقصود بالغزو الثقافي وجود تأثير ثقافي حاد مسيطر في إتجاه واحد من جانب الحضارة الغربية لحماية مصالحها بوصفها الأقوى ، وثمة إجماع على وقوع هذا الغزو لكنه ممزوج ببعض التساؤل عما إذا كان هذا الغزو تآمريا ، وفيه القصد الجنائي ـ على حد التعبير الحقوقي ـ أم هو مجرد « جريمة مادية » تجري بحكم الظروف العامة .

٢ ـ إن الغزو الثقافي هو اليوم هم عالمي تشكو منه حتى الدول الأوروبية ضد الثقافة الأمريكية . والحديث عن الغزو ذو معنى سياسي لا لأنه يوظف للمصلحة السياسية فحسب ولكن لأن التعبير مملوء برأي سياسي محدد ويمكن أن يستخدم في كل إتجاه .

٣ ـ ثمة ثلاث إتفاقات رئيسية متشابكة مصطرعة في الأرض العربية : الثقافة الغربية وثقافةالعالم الإشتراكي والثقافة العربية الإسلامية . والثقافة العربية المعاصرة مزيج من ذلك كله ومن غيره أيضاً بنسب مختلفة حسب المناطق والمواقف والأيديولوجيات . على أننا عامة وفي الغالب نتثقف ببرنامج غربي في دور الإعلام والنشر والجامعات والمسارح وفي النظر للمرأة وللطفل وللحياة . . بعد مزج ذلك كله بالثقافة العربية الإسلامية على أن الغزو الثقافي لا يتمثل في هذا فحسب ولكنه يتمثل كذلك في المؤسسات التي نبنيها نحن أيضاً لأنها ترتبط بأنظمة فكرية سياسية معينة مقتبسة عن الغرب في الغالب ، فما مدى الهامش المتروك للثقافة العربية المعاصرة ولأصالتها الخاصة ؟ وما مدى ما يعتبر عنه من هذه الأصالة ؟

٤ ـ لا يشك الكثيرون في أن ثمة تدبيراً واستراتيجيات (غربية وشرقية) وراء الغزو الثقافي الأجنبي . آليات العمل الدولي تكشف هذا . دول المركز ليست هيمنتها مجرد صدفة ،

ولكنها ناجمة عن تخطيط ، ومن الأمور البالغة الخطورة عدم التنبه لتلك الخطط والإستراتيجيات . حتى النخبة لدينا تسهم في تنفيذها ، وإن لم تشعر ، وتسهم في تشريع عملياتها ، وهناك مجموعة من كبار المفكرين الإستراتيجيين يعملون على بث السيطرة والهيمنة الأمريكية بخاصة ضمن أجهزة الدول الأخرى وبالتخطيط العلمي المنظم المدروس . ولهذا الخطط الإمبريالية مآرب من الهيمنة والتسلط، من أسلحتها الأقنية الثقافية الغربية التي تمزج السم بالدسم . وهناك ترسانة كاملة من الفكر الإستراتيجي الغربي يعمل على الغزو ويعتدي حتى على أوروبا (فرنسا ـ أسبانيا) . وقد كتبت فيه الكتب التي تفضح الخطط الأمريكية للسيطرة على العالم الثالث ، وأخصائه ، ومنعه من الإبداع بشكل إستقلالي .

٥ ـ هناك إشكالية أعمق من القضية الثقافية تتعلق بالبنى الإجتماعية الإقتصادية التي تعزز التطبق الإجتماعي حسب المخططات الغربية ، وتؤيد المواقف الحياتية والفكرية المتلائمة معها ، بعضهم يسمي ذلك مشكلة حضارية ، ولهذا فإن أسباب الغزو متشعبة وذات منابع متعددة .

٦ ـ إشكالية الغزو وأدواته :

وسائل السيطرة الثقافية مختلفة حسب الشرائح المختلفة للمجتمع وتأخذ في كل مكان وأمام كل شريحة شكلاً مختلفاً فهناك :

أ ـ محاولات الغزو الفكري تتم في شكلها الأرقى في المفاهيم الكبرى (لا في أشكالها التلفزيونية أو الإعلامية أو السياحية) ، بتضليل المفاهيم الخاصة الأصيلة ونصب مفاهيم أخرى باسم تحديث الحضارة ، وتحويل القيم عن اتجاهاتها الصحيحة ، وهذه هي العمليات التي تمارس اليوم تجاه مختلف الثقافات .

ب ـ النظريات التنموية التي تصدر سواء من الدول الإشتراكية أو الرأسمالية كل منها يؤدي إلى التبعية الثقافية . كل تنمية رأسمالية أو إشتراكية هي تنمية تابعة ، ولا تتحقق التنمية ـ بما فيها الثقافية ـ إلا بالخروج من المشروع الرأسمالي الخاص ، إلى مشروع أخر يقوم مركزه في إطار المصلحة العربية نفسها .

جـ ـ بعض أعمال التنمية التي تتم على الأسلوب الغربي هي تكريس للواقع وإعادة له وتزيين لتخلفه .

د ـ كما يصنع الغرب المواد الأولية ويبيعها لنا بأعظم الأثمان ، كذلك يفرغ الأمة من العقول ويستخدمها لغزو الآخرين بشكل خبراء يعملون له .

هـ ـ من طرائق الغزو زرع الأيديولوجيات ، وجعل الأمم الأخرى تستبطن أفكار الأمة الغازية وتفكر من خلالها ، وهكذا يستندون أساساً إلى الفكر النابع منا ، وإلى التسميم الذاتي في تدعيم التبعية والهيمنة ، لا يريدون جعلنا غربيين ولا صهيونيين ولكن تابعين .

و ـ الصفوة الثقافية مخترقة ، فالمثقفون المحليون هم في الجمهرة بعض أدوات الغزو ، وهم بحكم واقعهم القيادي من عوامل الإسراع في تأثيره .

ز ـ السياحة مصدر غزو بشع ، وهي شكل من الإستعمار الجديد ، وثمة تخطيط إمبريالي لجعلها بديل الإنتاجية .

حـ ـ وسائل تقنيات الإتصال القوية تحمل بدورها كل عناصر الغزو وآلياته وممارساته .

ط ـ برامج ووسائل الغزو الثقافي صناعة فنية يجري إعدادها وتصنيعها وتصديرها كما يجري ذلك للسيارة وللأجهزة الكهربائية ، وهي تتسلل إلى الثقافات الأخرى مثلها أيضاً ، بسبب الضعف وبسبب الحاجة الحياتية إليها . (ويدخل في ذلك القلم والكتاب وبرنامج التلفزيون وغيرها) .

٧ ـ أهداف الغزو : الغزو ليس حيادياً ولا عفوياً ، إن الهدف الأساسي للغزو هو إدخال المنطقة العربية ضمن إطار التبعية الكاملة (سواء للإمبريالية الغربية أو للإشتراكية الدولية) . أمريكا اللاتينية تنبهت لهذا ، وتقيم التنمية فيها على أساس رفض التبعية ، ليس صدفة أن تهمل الأبعاد الجيوبوليتيكية من النظريات التنموية التي تصدرها الدول الرأسمالية والإشتراكية على السواء إلى العالم الثالث .

إن التبعية توطد الإستغلال الإقتصادي والهيمنة السياسية ، والإحتواء ، ومنع الإبداع الإستقلالي ، وإخصاء الفكر لا يهدفان إلى جعلنا غربيين مثلهم ، ولكن إلى جعل الثقافة المحلية غير خطرة على الإستغلال المفروض ، وإلى إدخال البلاد ضمن عجلة الذيلية بنشر مشاعر الدونية ، والتسطح ، والسوبرمانية والقيم الخلقية ، ونحن لسنا ضد الشعب الأمريكي وحضارته ولا ضد الشرق الإشتراكي ، ولكن ضد الأيديولوجية التي تبث للسيطرة والهيمنة العليا للإمبريالية الأمريكية وللشرق على السواء ولمؤسساتها الإستغلالية .

٨ ـ إن عملية دفع الغزو هي عملية دفاعية وإبداعية معاً . إن الأخذ عن الحضارة الغربية ، وهو مطلب متفق عليه ، يجب إن لا يسمح له بأن يصبح عبودية وذيلية ، وإن جوهر إنسانيتنا هو النقد ، وامتلاك المعرفة النقدية والمنهج سواء تجاه التراث (الذي لا نعتبره مقدسا بحيث لا يمس) ، أم بالنسبة لمعطيات العصر والثقافات الأخرى ، وتعددية الرؤية الثقافية مطلوبة شرط وحدانية المنهج ، والصدور عن الإبداع الذاتي الأصيل . وفي كل الأحوال ففي الأمر جدلية تتعلق بمدى الإنفتاح والإنغلاق ، فإذا لم يكن أحد يقول بالإنغلاق المطلق (وهو غير ممكن) ، فما من أحد يقول بالإنفتاح المطلق . إن الشيء ونقيضه يوجدان معاً ، لأننا نعيش مظاهر التخلف والتقدم الصناعي الجديد في وقت معاً . وهي موجودة حتى في داخل أشخاصنا ، وأخطر صور الدفاع وضع كل القوى أمام ثغرة واحدة ، وأن نحسب في ذلك النجاة ، في حين تبقى الجبهة الأخرى مفتوحة .

التوصيات :

ضمن الأفكار العامة ترد الكثير من الآراء والتوصيات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

١ ـ ضرورة عدم المبالغة في القدرة على إعادة صياغة الإنسان العربي بمجرد الإقتراحات والتوصيات . القرار السياسي هام في هذا الصدد والتصميم على التنفيذ أكثر شأناً .

٢ ـ ضرورة الوعي بوجود الغزو وحجمه الحقيقي ، وقد وردت إقتراحات بإنشاء معاهد دراسية واستراتيجية لهذه الناحية . تدرس وتخطط للإنتاج الثقافي ، ولأهله ، وللمنتفعين منه ، ولتوزيعه ، كما تدرس تجارب للأمم الأخرى في هذا الميدان .

٣ ـ ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية جداً للخصوصية وللتخوم التي يجب أن تحمى من الغزو .

٤ ـ لا يمكن مواجهة الغزو بمؤسسات مغزوة سلفاً في معاييرها ومناهجها وقيمها المعيارية . فيجب أولاً تحرير المؤسسات الثقافية : وإعادة بنائها الفكري على أساس إيماني قومي متين .

٥ ـ لابد من كسر احتكار مؤسسات التأثير وملكية الوسائل (من معرفية وتكنولوجية) التي تعطي ثقافة الغرب السيطرة ، وعلى نطاق جماعي .

٦ ـ الإلحاح على ترابط مواقع استقبال التأثير الآخر ، وعلى تساندها في الوقوف للغزو ، والحد من أخطاره ، الاقتصادي خاصة) .

٧ ـ ضرورة توجه المثقفين للقضايا الاساسية والحقيقية . ثمة معارك وهمية وجانبية تثار لتمرير القضايا الهامة في الزحام او في أغلفة مزيفة .

٨ ـ في المواقف الثقافية ايضا استراتيجية وتكتيك . ولابد من إقامة تخطيط متكامل في ذلك : وإقامة الجبهات في هذا الصدد واردة . والاتفاق على خطط مشتركة أمر ضروري .

٩ ـ ليس بالمقبول ولا بالإمكان بناء السدود : لا يمكن اقامة مشروع تنموي من خلال افتراض الحماية الكاملة للتجربة الذاتية . ويجب الحذر من إقامة مؤسسات للدفاع أو نظم للرقابة لانها سلاح ذو حدين .

١٠ ـ لابد من إقامة نوع من التناسق في المواقف الفكرية العربية . ولا يعني ذلك ألغاؤها : ولا اقامة التوفيقية بينها : ولكن الاتفاق على الحد الادنى المشترك بينها . والتلاقي ممكن ضمن الحدود التالية :

أ ـ الاعتراف بالآخر . فالقطيعة لم تكن يوما عملية بناءة والتطرف مدمر من أي جهة اتى وثمة في كل مذهب فكري نزعة مقصدية (وظيفية) يصاحبها توجه عقلي : يجب

أخذه بالاعتبار .

ب ـ الدخول في حوار ندي : فكل فريق يتهم الآخر بالحق والباطل بصفة أو صفات محددة : ناسياً ما فيه من ميزات وما ينادي من مبررات .

جـ ـ استخراج العناصر المشتركة بينها لتكون فوق الخلاف .

د ـ اعادة ترتيب الاوليات داخل كل مذهب وفكر .

١١ ـ يجب مكافحة الغزو في شكله الارقى : وذلك بإبراز وتأكيد المفاهيم الكبرى والتوجيهية :

أ ـ مفهوم الانتماء الحضاري .

ب ـ مفهوم الاستقلالية مقابل التبعية .

جـ ـ مفهوم الامن الثقافي القومي في الوعي العام .

د ـ مفهوم الصراع المصيري مع الصهيونية (وخطر عمليات التطبيع) .

هـ ـ ديمقراطية الثقافة وانها حق لأوسع الجماهير .

١٢ ـ لابد من جهد واسع لإقامة الاقتراب المعرفي مع الماضي، والانفتاح المعرفي على العصر والمستقبل .

١٣ ـ الثقافة والآلة التقنية الآن لا تنفصلان فلابد من حيازة الثانية للاستقلال بالأولى .

١٤ ـ دعم اللغة العربية التي تتعرض لعوامل التعرية والتآكل : فاللغة اساس التكوين الثقافي المستقل .

١٥ ـ الاهتمام بقضية الترجمة : وايجاد خطة قومية لها . فالسيطرة عليها وتوجيهها سيطرة على أحد مصادر الغزو .

١٦ ـ الاهتمام بالأمية والتعليم محتوى لا أرقاماً . وتوجيه العملية نحو حاجات المجتمع ، لا جعلها مجالاً لتفريغ القرية والمدينة من قواها المنتجة ، ليس يكفي التركيز على النسب العددية ، ان لم ترتبط بمضمون يجعل المتعلم رصيداً استثمارياً ضمن حاجات الأمة .

١٧ ـ عمليات الدفاع لا تعتمد فقط الناحية السلبية ، ولكن تعتمد الدفاع النشط التحرك والهجوم للبناء ومن هنا تأتي ضرورات :

ـ تنشيط الانتاجية الثقافية ، والاستفادة الثقافية الجماهيرية ، واحتضان الإبداع بوصف ذلك كله اعمالا دفاعية أيضاً . الفعالية الثقافية هي التي تستطيع سد الكثير من هجمات الغزو الأجنبي .

ـ ايجاد قناعة قومية مشتركة لإحترام الكلمة المكتوبة والمشاهدة والمسموعة ولإحترام الرأي الآخر .

- فضح المبادىء المطروحة ضد العقلانية ، والفكر القومي والإسلامي .
- مكافحة أشكال التزمت الأعمى بالحوار الحر .
- تأكيد الترابط بين الغزو الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، والترابط المقابل في مقاومة هذا الغزو في الجبهات الأربع معاً . فالاستقلال الثقافي هو نتيجة محصلة تتوخى أهداف الأمة العربية كما تعكس مجموع نشاطها التنموي .

هذا ولابد أن نضيف الى هذه الأفكار العامة بعض المقترحات الأخرى ومنها :

١ ـ محاولة الحد من هجرة الكفايات لأنها النزيف المميت للإبداع .

٢ ـ اقامة جبهة قومية للدفاع عن الثقافية العربية .

٣ ـ عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة العلاقة بين الدين والثورة الاجتماعية لجعله أحد عوامل النهضة ، فلا يتخذ طريقاً لضرب القوى المتحررة . ولكن ليصبح ـ كما هو في الواقع ـ قوة من قواها .

٤ ـ إقامة المؤتمرات العربية لتعميق مبدأ الوحدة العربية والبحث في مشاكلها ومعوقاتها ووسائلها .

٥ ـ تشكيل لجنة عربية للدفاع عن الحريات الديمقراطية .

٦ ـ إنشاء مجلس ثقافي في كل قطر لحماية المثقفين والإنتاج الثقافي وتسهيل تدفقه والوصول إليه ، وإقامة ما يشبه الاشهر الحرم والمناطق الحرم لنشر الكتاب دون عائق .

٧ ـ العناية بأولاد المغتربين في المهاجر وربطهم بالثقافة العربية الأم في مؤسسات متخصصة بذلك .

٨ ـ التنبيه لمؤسسات الغزو الثقافي الأجنبي (من جامعات ، ودوريات ، وكتب مترجمة ، وأفلام ومسلسلات وغيرها) للحد من تأثيرها .

٩ ـ العناية بالمشاكل الثقافية لعرب الأرض المحتلة ، ولعرب المناطق الحدودية .

١٠ ـ الانتباه لقطاع السياحة وعدم تحويله الى قطاع خدم .

٢ ـ الثقافة الفلسطينية (مقاومة الاستلاب الثقافي الصهيوني) :

١ ـ قضية فلسطين قضية قومية . وثقافتها ثقافة عربية ، تتمثل فيها جميع سمات وخصائص الثقافة العربية .

٢ ـ إن خصوصيتها ضمن الاوضاع الحالية تتجلى في إنها :

أ ـ ثقافة نضالية تدعو الى التحرر . يشارك في وجهها النضالي هذا المثقفون الفلسطينيون ومعهم سائر المثقفين العرب .

ب ـ ثقافة تواجه الاستلاب نتيجة اخراج الفلسطينيين من أرضهم العربية ، ومحاولات قوى متعددة إلغاء الوجود الفلسطيني كله .

جـ ـ ثقافة تواجه الغزو الثقافي الصهيوني ومحاولاته إذابتها أو طمسها أو تشويهها .

د ـ ثقافة تعمل على صيانة الهوية العربية الفلسطينية .

هـ ـ ثقافة تعمل في ميدانين كبيرين :

ـ الميدان الفلسطيني داخل الارض المحتلة .

ـ الميدان الفلسطيني خارج الأرض المحتلة .

وهي بهذا تتوسل لإنجاح مهمتها بكل ميدان ومكان .

ضمن هذه المبادىء ترد التوصيات التالية :

١ ـ يجب بذل الجهود لصيانة الثقافة الفلسطينية والتراث الثقافي الفلسطيني ، محلياً وعربياً ودعم الجهود التي تبذل لدى المنظمات العالمية والدول .

٢ ـ تأكيد مسؤولية المثقفين الفلسطينيين في الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية ومسؤولية سائر العرب في ذلك .

٣ ـ إقامة المبنى والمؤسسات الثقافية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها بكل الوسائل والطرق الممكنة .

٤ ـ ضمان مستقبل الثقافة الفلسطينية :

أ ـ بالتأكيد على وجوب استمرار الدعم العربي لصيانة الثقافة الفلسطينية ، ونشرها في أوساط الشعب الفلسطيني حيثما كان .

ب ـ بدعم المؤسسات الثقافية الفلسطينية (دور النشر ، المجلات ، المعارض ، المهرجانات ، المؤسسات القومية ، الاسابيع الثقافية ، المراكز الثقافية الفلسطينية) .

جـ ـ بدعم الإنتاج الفلسطيني (بمختلف أشكال التعبير الأدبي والفني من رواية ، قصة ، مسرحية ، دراسة ، شعر ، فنون تشكيلية ، موسيقى ، غناء ، فنون شعبية .. إلخ) .

د ـ بتدوين التراث الثقافي الفلسطيني ، وتصنيفه ، وحفظه ، وإتاحة اتصال الجماهير به .

٥ ـ إستمرار التركيز على توجيه الثقافة الفلسطينية في اتجاه النضال من أجل التحرير ، وإستعادة الأرض والحقوق المشروعة ، ومنح الأولوية بكل الوسائل من أجل ابراز هذا الوجه الثقافي

التضالي ، ونشره بصورة خاصة لدى الأجيال الفلسطينية الفتية والشابة .

٦ ـ التوسع في البرامج والمشروعات الرامية إلى جعل الرأي العام العالمي ، الحكومي ، والشعبي ، يتابع الاهتمام بالثقافة الفلسطينية ، ويتعاطف معها ، وذلك :

أ ـ ترجمة أروع الاعمال الأدبية والفكرية الفلسطينية الى اللغات الأجنبية والسهر على جودة نشرها وتوزيعها .

ب ـ بإنتاج أفلام سينمائية وبرامج تلفزيونية وثائقية ذات مستوى فني رفيع تعالج موضوعات الثقافة الفلسطينية ، وتشرح الأخطار التي يتهددها من الغزو الصهيوني .

جـ ـ بالإهتمام بالفنانين والمبدعين الفلسطينيين ، ونشر أعمالهم عربياً وعالمياً .

د ـ بجمع المثقفين الفلسطينيين الموجودين خارج الوطن العربي في أندية وجمعيات يقدمون فيها نماذج من الإنتاج الثقافي الفلسطيني ، ويعملون على أن يستمر تراثهم الثقافي حياً ونفوس الجماعات التي يعيشون بينها .

٧ ـ يجب الأخذ بكل ما من شأنه أن يثبت ثقة الاجيال الفلسطينية بنفسها وبهويتها ، وبمستقبلها ، وتجديد أسلوب عرض ذلك كله ، وتطوير صنعه بحيث يظل موضوع اهتمام الفلسطينيين .

٨ ـ العناية بالثقافة التقنية والثقافة العلمية للشباب الفلسطيني .

٩ ـ النظر الى تنمية الثقافة الفلسطينية كقوة متممة لتنمية القدرة الفلسطينية العسكرية والسياسية على تحرير الأرض .

١٠ ـ زيادة إمكانات المنظمة العربية والثقافة والعلوم لكي تتوسع في البرامج والمشروعات الرامية إلى الحفاظ على الثقافة الفلسطينية .

٣ ـ هجرة الكفايات

ليست هجرة الكفايات العربية من مواطنها مجرد خسارة ثقافية ولكنها ايضا خسارة اقتصادية كبيرة وخسارة للثروة البشرية . وهي خسائر تقلق حتى الدول الأوربية المتقدمة فأحرى بها ان تقلق الدول العربية النامية ، ومعالجتها لا تكون بمجرد النصائح والموعظة ، ولا باستثارة الشعور الوطني والقومي وحده . ان العوامل القاهرة المتنوعة التي تعمل عليها تحتاج إلى معالجات قاهرة متنوعة بدورها .

أولا : أسباب هجرة الكفايات :

يمكن تحديد الاسباب التي ادت اليها على النحو التالي :

١ ـ اسباب سياسية : بسبب التقلبات السياسية في الوطن العربي وما يرافقها من رضي وعدم رضي من بعض الاطراف التي تجد في الهجرة وسيلة للخلاص من العيش في ظل نظام سياسي لا ترضى عنه .

٢ ـ السياسات التعليمية : لوحظ ان السياسات التعليمية تنمي بطريق غير مباشرة فكرة الهجرة ، وذلك عندما يحصل المرء على مؤهل لا يجد مجالا بعد حصوله عليه للعمل حسب تخصصه : مما يسبب في بعض الاحيان فائضا في بعض التخصصات يضطر اصحابها للهجرة ، ويضاف الى هذا السبب وجود المدارس الاجنبية في الوطن العربي .

٣ ـ عدم احترام العلم والعلماء : وهو امر يثير الجدل في المجتمع العربي ، اذ يرى بعض ذوي الخبرة عدم صحة هذا القول ، لاننا لا زلنا نرى تميز العلماء في مجتمعنا بعكس ما نراه في المجتمعات الغربية ولكن الاهمال يأتي من سوء استخدام العلماء في المواضيع المناسبة .

٤ ـ التفريط في الموارد البشرية : وذلك بسبب التحديث السريع الذي يدمر بني المجتمعات المتخلفة ويعطي المجتمعات المصنعة القدرة على جذب القوى والكفايات منها طمعا في المكانة الطيبة وفي الحصول على الربح السريع . كل ذلك يشكل عامل طرد للكفاءات من الوطن العربي .

٥ ـ الفراغ الحضاري العقائدي ـ السياسي : الذي نعيشه مما ينتج عنه تخبط على مستويات مختلفة ، وفقدان للتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع ، وتغليب للمصلحة الفردية على مصلحة المجتمع ، وتجعل الحصول على المال هدفاً فرديا في كثير من الاحيان . وهو امر ينتج عنه فقدان للقيم . لذا فإن القضية اكبر من النظام التعليمي . ونعتقد ان ثقافة الصمت كما يسميها بعض الكتاب ، بمعنى فرض القرارات على المجتمع العربي من خارجه ، عامل من عوامل فقدان المثل العليا وذبول القيم .

٦ ـ شعور الكفايات بضيق الحال في بلد الاصل في البداية يدفعها الى الهجرة . ولكن هذا البلد يعود فيدفع مرة اخرى اعباء المهاجر المالية والاجتماعية حين يعود الى بلده عاجزا عن الانتاج ، او مريضا بحاجة الى علاج . وبذلك تصبح الخسارة خسارتين وتزيد في افقار البلد الاصلي .

٧ ـ مرور المجتمع العربي بفترات من الضياع والتمزق : لا تعرف فيها مصيرها بالاضافة الى عدم توفر حرية الفكر والابداع . هما بدورها من عوامل الهجرة .

٨ ـ وهناك رأي بأن نوعا من الكفـايات وبـالذات التخصصـات الدقيقـة والاطر العليـا هي التي تفيض او تـطفو عن حـاجة المجتمـع فتهاجـر . وهذا الفـائض امـا ان يكـون مـطلقـا مثـل تخصصات الهندسة والطب التي كانت في الاصل استجابة لطبقات محددة او يكون نسبيا حين يـوضع المتخصص في غـير المكان المنـاسب له . وهـذا الفيض لا يجـد سبيـلا امـامـه سـوى الهجرة .

٩ ـ الظروف الاجتماعية لها علاقة بموضوع هجرة الكفايـات مثل : الـنزعات الـطائفية ، الـدينية المختلفة ، الكبت الاجتماعي .

١٠ ـ جذب القوى الأجنبية : (الآسيوية مثلا) الى بعض مناطق الوطن العربي جعلت الكفايات العربية ، او بعضها ، يتجه الى الغرب . .

١١ ـ غياب المشروع القومي : ادى الى ظهور المشروع الخاص الفردي والانفصام بينهـما ادى الى الاختلال في القوى العامة والامثلة علي ذلك ، التجربـة النـاصرية التي ظهـرت كمشروع قـومي متكامـل ادى إلى تقليل (ان لم يكن وقف) هجـرة الكفايـات . بينما ازداد النـزيف عندما ضعف المشروع القومي ، وظهر اتجاه يؤيد مرة اخرى الارتباط بالغرب .

١٢ ـ الازدواجية الثقافية تجعل السلوك الفردي ممزقا : خاصـة هذه الازدواجيـة في ظل الـظروف الحالية ، تكون الغلبة فيها للثقافة الغربية بوصفها الاقوى والاكثر جاذبية .

١٣ ـ القلقلة البشرية التي حـدثت في المجتمع : هجـرة الريف الى المـدن ، والعـزوف عن المهن الاصلية في المنطقة بسبب مناهـج التعليم وسياسـاته وتغـير البنى الاجتماعيـة وانقلاب سلم القيم .

ثانيا : دور الكفايات المهاجرة في المشروع القومي العام :

١ ـ رغم الاقرار بالخسارة المادية والبشرية والمعنوية لهجـرة الكفايـات العربيـة ، الا انه ينبغي ان نحذر من شيئين عند مناقشة الكفايات المهاجرة . الاول : هو المبالغة الـزائدة في اهميـة ودور هذه الكفايات للحاضر والمستقبل . والثاني : هو المبالغـة في اهمالها او التقليل من دورهـا . ففي سلسلة السببية التي تفسر حاضرنا الكئيب ، تعتبر ظاهرة هجـرة الكفايـات العربيـة الى الخارج عرضا او انتاجا لمشكلات اعمق في الواقع العـربي . وحينما يتعـامل العـرب مع هـذه المشكلات الاعمق بايجابية ، فان ظاهرة هجرة الكفـايـات ستقلص وقـد تتحول الى هـجـرة معاكسة ـ اي تبدأ ظاهرة العودة الى احضان الوطن الكبير .

٢ ـ ومع ذلك فـالكفايـات المهاجـرة يمكن ان تلعب الادوار التاليـة في ثقافتنـا ومشروعنا القـومي

الحضاري الكبير :

أ - تسهم في عملية التنمية بالقدر الذي تستوجبه هذه التنمية وخاصة في بعض الحقول المتخصصة .

ب - تسهم في عملية التجديد الحضاري من خلال قيم جديدة للحركة . والممارسة والتنظيم وانماط السلوك . وليس معنى ما تجلبه او تروج له هذه الكفايات المهاجرة من جديد ، ان كل هذا الجديد حسن او ايجابي او ملائم . ولكنه يخضع في النهاية لعمليات من الاختيار والانتقاء بواسطة انساقنا القيمية والسلوكية المتأصلة . وبالتالي ستتقبل بعض هذا الجديد وتستوعبه وتهضمه . وستلفظ بعضه الآخر وتستهجنه ، المهم ان يكون متاحا للثقافة والجماهير العربية دائما ما هو جديد ، وما ينطوي على تحد لمسلماتنا ، وما يدفعنا الى المسألة والمراجعة ال دورية ، وما يمكن ان يبقينا في المجرى الرئيسي للحضارة العالمية .

جـ - تسهم هذه الكفايات في عرض وشرح حضارتنا العربية لمواطن المهجر كاسهام منها في حوار الحضارات ، وتقوية الانتماء الذاتي لها ولابنائها في الخارج .

د - تسهم في الدفاع عن قضايانا السياسية : وابراز وجهات نظرنا ، وتخفيف الغلواء والعداوة والعنصرية ضدنا .

٣ - مظاهر المشكلة وخصائصها يمكن ان تحدد على النحو التالي :

١ - حالة الاغتراب التي يعيشها المواطن العربي بسبب الجمود العلمي والهوة بينه وبين اصحاب القرار مما يجعله يعزف عن التعبير ويفضل الصمت والهرب .

٢ - على الرغم من ترديد عبارات وحدة المنطقة العربية الا اننا نلاحظ الفشل في تطوير مؤسسات وبرامج للاستفادة من العقول المهاجرة في مختلف مناطق الوطن العربي بسبب القيود المتنوعة في كل قطر .

٣ - هناك تناقض فاضح بين احتياجات الدول العربية الغنية (اذ ينفق القليل حول بحوث التنمية) وبين الانفاق العام خاصة في الدول الغنية منها .

٤ - ان المشكلة تكتسب حدتها على المدى البعيد . ويمكن ان يكون كم هذه الهجرة مساويا لعامل الطرد العربي مضروبا في عامل الجذب الغربي وفي القابلية العامة للاستعمار .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ترد التوصيات والاراء التخطيطية التالية :

١ - ان السياسات لمواجهة تشرب الكفايات يمكن ان تنتظم في ثلاثة انواع :

أ - سياسات علاجية (تستفيد من الكفايات في الخارج من ناحية ، وتستعيد اكبر عدد منهم من ناحية اخرى).

ب - سياسات وقائية (يكون من شأنها تقليل التسرب من المصدر بمراجعة سياسات ومناهج

التعليم والانبعاث ، وظروف العمل ، وهو ما يعود بنا الى الحديث عن برامج تنموية قومية متوازنة وجادة) .

جـ ـ سياسات مستقبلية (وهذه من النوع المجتمعي ـ العالمي الذي يؤدي في المدى الطويل الى الانعتاق من التبعية في النظام الدولي الرأسمالي . ويؤدي الى خلق نظام اقتصادي عالمي جديد) .

وضمن هذه الاطر السياسية تبرز الاقتراحات التالية :

١ ـ غرس شعور الانتماء للمجتمع العربي . ويعتبر هذا من اهم القيم على ان لا يكون الانتماء سياسيا فحسب بل حضاريا واجتماعيا ومرتبطا ايضا بالاماني الوطنية .

٢ ـ معالجة حالة الاغتراب بتوفير حقوق المواطنة وتحديدها وعدم ارتباطها بتبدل القيادات السياسية .

٣ ـ قيام مؤسسة مهمتها تمويل البحوث العلمية : واستقطاب العقول المهاجرة لها .

٤ ـ تطوير التشريعات في البلاد العربية بما يساعد على عدم الهجرة : وتشجيع الكفايات في الداخل ، ومحاولة الاستفادة منها بوضعها في اماكنها المناسبة لها .

٥ ـ لما كانت الظروف الحالية لا تسمح بالتأثير كثيرا على مسببات الهجرة . ولما كانت المشاريع الحضارية الضخمة لا تولد عملاقة بل تحتاج الى زمن وامكانيات . فانه يمكن تعديل نظم البعثات بحيث :

أ ـ يقوم الطالب بالتسجيل للمؤهلات العليا في الوطن الام ويذهب للغرب فقط للتدرب على المعامل واجهزتها وجمع المادة العلمية .

ب ـ يمكن تزويد مكاتب البعثات بمجموعة من المستشارين الفنيين والتقنيين الذين يقدمون الارشاد لطلاب الدراسات العليا بالمواضع التقنية والفنية الضاغطة على مجتمعاتهم .

جـ ـ تغيير طبيعة البعثات من بعثات تعليمية الى بعثات تقنية .

٦ ـ يمكن تعديل نظام التعليم بقصد اعادة الطاقة البشرية التي استلبها التعليم العام الى الحرف والمهن التقنية ، وبقصد تنمية القيم العربية وتهيئة القوى البشرية المؤهلة التي يحتاجها الوطن العربي .

٧ ـ تأسيس معهد للتوجيه والاحتشاد تابع لجامعة الدول العربية ينظر في الاحتياجات القومية وفي مصادرها ويحاول توجيه المهاجرين اليها كما يوجه هؤلاء الى طبيعة النشاطات الحضارية في الوطن .

٨ ـ عمل رصد للكفايات العربية في الخارج ، واخراج دليل للعقول العربية مع بيان تخصصاتها

وخبراتها وسيرة حياتها العلمية واماكنها وعناوينها ووضع هذا الدليل تحت تصرف المؤسسات العلمية والفكرية والتنموية للاستفادة منها .

٩ ـ بناء جسور مع العقول المهاجرة لاستخدامها : وذلك من خلال زيارات بحثية وزيارات علمية واستشارية ، ومحاولة الا ستفادة من هذه العقول في نقل المعرفة والعلوم التقنية الى الوطن الاصل .

١٠ ـ بناء مراكز عربية استشارية ومراكز بحوث وتطوير لاستقطاب هذه الكفايات ، مع توفير المناخ الملائم لها للابداع والمشاركة في التنمية العربية .

١١ ـ محاولة ربط الكفايات العربية مع الخطط التنموية الجديدة .

١٢ ـ اعادة النظر في الاتفاقيات الثقافية مع الدول الاجنبية بما يلزم هذه الدول بوضع شروط للتخفيف من عدة عوامل الجذب والاغراء .

١٣ ـ تحسين ظروف التوظيف والحوافز المادية .

١٤ ـ تطوير مراكز البحوث العلمية والخبرة والهيئات الاستشارية المختلفة مع العمل على تشجيع العناصر الوطنية العربية .

١٥ ـ اعادة النظر في انظمة التعليم وبالذات العالي منه وفقا لاستراتيجية التربية العربية .

١٦ ـ المضي قدما وبحزم في سياسة التعريب في التعليم العالي تأكيدا للذاتية الثقافية .

١٧ ـ انشاء جامعة الجامعات في البلاد العربية للدراسات العليا : وليس من الضروري ان تكون ذات مركز اقليمي واحد .

١٨ ـ استثمار الكفايات في الخارج صحفيا واعلاميا واقتصاديا . ووضع استراتيجية لهذا العمل .

١٩ ـ التوسع في الدراسات العليا الجامعية بما يتفق وحاجات الوطن العربي للحد من تسرب الطلاب الى الخارج .

٢٠ ـ انشاء مكاتب توظيف في بلدان المهجر بغية استقطاب العناصر المهاجرة وايجاد اماكنها المناسبة في الوطن العربي .

٢١ ـ محاولة الاهتمام بالجيل الثاني من المهاجرين . بفتح مدارس عربية . . الخ ومحاولة زرع الانتماء الوطني في نفوسهم .

٢٢ ـ واخيرا يلاحظ ان المشاريع العربية ، وبخاصة الكبرى منها ، تستخدم قوى غربية سواء في

الاستشارة او التنفيذ . ويبدو ان هذا الامر لا نهاية له في المنظور القريب . لذا فان تقديم مساعدات مالية عربية للكفايات المهاجرة في الدول الاجنبية بغرض اقامة مؤسسات استشارية في بلدان المهجر امر ضروري ، اذ يوفر الاستشارة الآمنة ، ويفيد المواطنين العرب ، كما يمكن تشجيع هذه الكفابيات على انشاء صناعات بأموال عربية يكون الوطن العربي سوقا لها .

الثقافة بوصفها صناعة

١ ـ الصناعات الثقافية :

ثمة ضعف يصل في كثير من الأحيان الى درجة الافتقاد للصناعة القومية في وسائل الإعلام والاتصال وأدوات الثقافة في الوطن العربي . وهناك بالتالي تدن الى حد خطير في نسبة المستفيدين من الكتاب ومن الصحافة المكتوبة ، والإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما ومعارض الفنون التشكيلية وغيرها .

وحسب نشرة الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعام ١٩٨٣ ، فإن نسبة متوسط أجهزة الاستقبال التلفزيزني لكل ألف مواطن عربي لا تتجاوز ٤٢ جهازاً . وهي نسبة هزيلة للغاية ، إذا ما قورنت بنسبة ٣١١ جهازاً في أمريكا و ٢٩٤ في أوروبا .

وعلى الرغم من الإنتشار الواسع المدى للإذاعة في العالم ، فإن متوسط نسبة أجهزة الالتقاط لكل ألف مواطن عربي لم تتعد ١١٤ جهازاً . وذلك مقابل ٩٦٤ في البلدان المتقدمة .

وفيما يتعلق بالصحافة المكتوبة اليومية ، فإن عدد النسخ لكل ألف مواطن عربي تبلغ ٢٣ نسخة . في حين تبلغ هذه النسبة ٢٣٤ في البلدان المتقدمة .

أما بالنسبة للكتاب فإن متوسط نسبة التوزيع لا تزيد على ٤١ عنوان كتاب لكل مليون مواطن في العالم العربي . بينما ترتفع هذه النسبة الى ٥٤٥ في البلدان المتقدمة ، وذلك مع ملاحظة هيمنة الكتاب الأدبي على الكتاب العلمي في واقعنا العربي .

والمقصود بالصناعة القومية هنا ، البنى الأساسية المتعلقة بأدوات الإعلام والاتصال والثقافة ، وإنتاج الأجهزة والمواد والأدوات اللازمة في هذا المجال . وذلك من صناعة الورق والحبر وزيوت الألوان إلى الطباعة والتجهيزات السمعية والبصرية والآلات الموسيقية المسرحية ، والصناعات الألكترونية ، واللعب الثقافية التربوية للطفل وغيرها . .

ويدخل في هذا الإطار ايضا إعداد الكادر البشري المدرب على استخدام هذه الوسائل والأدوات وإدارتها وفي تنظيم كفء ومنتج .

والملاحظ هو ان صناعة الإعلام والاتصال والثقافة هي من أكثر الميادين الصناعية تخلفاً في الوطن العربي ، حيث يتزايد اعتماده في هذا الخصوص على الإستيراد من الخارج .

وفي حين لا تتجاوز نسبة ما يوظف من رؤوس الأموال في خدمة هذه الصناعة بالبلاد العربية ، ٢ ٪ من الإنفاق الصناعي العام ، فإن دول العالم المتقدمة ترصد رؤوس أموال ضخمة ومتزايدة في قطاع صناعة وسائل الإعلام والاتصال وتطويرها . وقد بلغ مردود هذا القطاع ، من الناتج الداخلي الإجمالي السنوي ٥٠ ٪ في الولايات المتحدة . ويوظف من العمالة ما يرقى إلى نسبة ٤٦ ٪ من مجموع العمل البشري فيها .

وعلى ضوء هذا الواقع ترد التوصيات التالية حول « الصناعات الثقافية » :

١ ـ ان إنتاج الوطن العربي للصناعات الثقافية هو ضرورة قومية ، وحاجة من حاجاته الأساسية . ذلك إن مفهوم الصناعات الثقافية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن الثقافي العربي . وتوفير إنتاج الصناعات الثقافية عربياً ، وعلى صعيد قومي ، هو توفير لجانب هام من الأمن الثقافي العربي ورفض عملي للتبعية ، ودعم كبير للتنمية الثقافية العربية ، في داخل الوطن العربي وخارجه .

٢ ـ إن الصناعات الثقافية التي يسعى أن ينتجها الوطن العربي تتمثل بصورة خاصة في إنتاج :

- الورق بمختلف أنواعه (من ورق الصحف الى ورق الطباعة الفاخر) .
- الأحبار ومواد الطباعة .
- الأفلام الخام .
- الأجهزة السمعية ـ البصرية .
- أجهزة التصوير .
- الأجهزة الألكترونية .
- المواد القرطاسية التي يستعملها الطلاب (الأقلام ، المساطر ، الأدوات الهندسية . . إلخ) .
- المخابر التعليمية .
- الوسائل الإيضاحية التي تستخدمها معاهد التعليم .
- الأجهزة والآلات الموسيقية .
- مواد الفنون المسرحية والتشكيلية .
- الكتب .

٣ ـ تمهيداً لإنشاء الصناعات الثقافية العربية ينبغي إجراء دراسة شاملة تكشف جدوى انشائها على صعيد قومي ، لتحقق الوطن العربي إكتفاء ذاتيا منها في الحاضر ، وحتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل .

٤ ـ تكوين هيكل تنظيمي لمؤسسات الثقافة العربية على المستوى القومي والقطري من أجل إنشاء وتوزيع الصناعات الثقافية . ويتألف هذا الهيكل من :

أ ـ مركز للدراسات والبحوث الثقافية .

ب ـ صندوق لدعم الصناعات الثقافية .

جـ ـ مؤسسة لتمويل الصناعات الثقافية .

د ـ جهاز مركزي للإحصاء .

ويتولى أيضاً استطلاع ودراسة التطور العالمي للصناعات الثقافية وإجراء البحوث وابتكار الجديد ، والقيام بالتوعية والإعلام ودراسات الجدوى وإمداد القطاع التنفيذي بها .

٥ ـ تحديد دور السلطة والقطاع الخاص في إنشاء الصناعات الثقافية .

٦ ـ إنشاء معاهد لتدريب العناصر البشرية اللازمة للصناعات الثقافية ، ومتابعة تدريبها وفق تطور الصناعات عالمياً .

٧ ـ إن الحرف اليدوية التقليدية هي من الصناعات الثقافية ، وينبغي أن تقوم الدول العربية برعاية هذه الحرف ومساعدتها على النمو والتطور .

٨ ـ تشريع القوانين والأنظمة التي تضمن أكبر فرص النجاح لمشروعات الصناعات الثقافية على المستوى القومي .

٩ ـ تقديم الدعم المناسب للصناعات الثقافية القائمة حالياً في الوطن العربي .

١٠ ـ إثارة الاهتمام العربي على صعيد السلطة المسؤولة وأصحاب رؤوس الأموال والصناعيين العرب بجدوى الصناعات الثقافية والتحرك في اتجاه تحقيقها .

١١ ـ وضع الخطط الإنتاجية العربية للصناعات الثقافية على أساس التكامل الإنتاجي والتنوع ، بحيث ينشيء كل قطر الصناعات حسب ما يتوافر لديه من مواد خام ومعدات ومهارات وقدرات بشرية . والعمل على تسهيل التبادل والتوزيع لهذه المنتجات .

١٢ ـ العناية بإنتاج البسيط والتدرج إلى المعقد من هذه الصناعات .

١٣ ـ الاتصال بالمصادر الصناعية الأجنبية لدراسة إمكان تعاونها في إقامة الصناعات الثقافية في

الوطن العربي ، دون أن يمس ذلك سيادة الدول العربية على هذه الصناعات .

١٤ ـ إتخاذ نماذج واقعية من البلدان التي قطعت خطوات متقدمة في هذا السبيل والإفادة من تجاربها في الصناعات الثقافية العربية .

٢ ـ صناعة الكتاب :

أصبحت عمليات الطبع والتسويق وتوصيل الفكر صناعة لها لوازمها وعوائقها ومخاطرها . إن الكتب لا توجد من نفسها . والناشر يؤثر كل التأثير في عملية التوصيل . فيقدر ما أن الكتاب هو الكاتب ، فالكتاب أيضاً هو الناشر . وهي ليست مقولةً دون أساس . ولقد تكون أكثر صدقاً في مجال الآداب التي تواجه أزمة في مجال النشر .

إن الكثيرين مناً يطبعون كتبهم ، ولكن لا ينشرونها ، فالنشر عملة مرنة تحتاج لموهبة تتجاوز القدرة على طبع الكتاب ووضعه في الواجهة . ثم ان رواج الكتاب لا يعتمد بالضرورة على مادته ، وتلعب به ظروف مختلفة جداً . والناشر يتحكم في الكتاب كيف يشاء سعراً وعرضاً ودعاية وحقوقاً للمؤلف .

إن الناشر يعامل في مختلف البلاد العربية على أنه مجرد تاجر ، مع انه إلى هؤلاء الناشرين يعود الفضل في تطوير الشكل المادي للكتاب . انه مصنع الفكر . ومدير للحوار بين المؤلف وقرائه ، ولا يتم الحوار بدونه . وهو يختلف عن المقاول الذي يستخدم عدداً من المواد الأولية ، لأنه يدير الإنتاج الفكري فهو مسؤول عن الكم والكيف في المادة المنشورة .

والكتاب الأدبي يواجه عوامل عديدة من الإحباط ، ومن التنشيط ، وتغليب إحدى الكفتين يقوم على تنظيم العلاقة بين المؤلف والناشر . وتنظيم مؤسسات النشر وتقويم رسالتها بعيداً عن النشاط التجاري العادي .

وثمة عوامل تعمل في تنشيط الكتاب عديدة منها : الانفجار السكاني ، وديمقراطية التعليم ، واتساع وقت الفراغ ، تقابلها عوامل الاحباط وأهمها : عجز مستويات الدخل . ومنافسة وسائل الإتصال الأخرى ، والاتجاه العام نحو التخصصات العلمية والتطبيقية .

والكتاب ليس سلعة يمكن أن تترك إنتاجاً واستهلاكاً لقوانين العرض والطلب . وينبغي ان يعبر في توقيته ، وفي مادته ، عن تصور محدد لأيديولوجية المجتمع . ووضوح هذه الأيديولوجيا هو في ذاته سبب رواج الكتاب .

الكتاب الأدبي بالذات هو الذي يعاني المشكلات ولكن ما هو الكتاب الأدبي ؟ لا يسهل أمر الجواب أن نقابل بين الأدب والعلم . ففي الآداب علوم لها مناهجها ونظرياتها وتطبيقاتها

العملية (كاللغة والاجتماع والفلسفة والتاريخ والجغرافيا) . ومن جهة أخرى فالدراسات الأدبية تشارك الأدب الإبداعي بعض خواصه في تحقيق اللذة العقلية ، والبعد عن النفعية والتطبيق ، كما تشارك العلوم في المنهج والانطلاق من النظرية الى التطبيق . ولا يعين على ما نحن بصدده إطالة الوقوف عند ماهية الآداب العربية . وربما كان الأثر جدوى أن نبحث أنواع الكتب التي تواجه مشكلة عدم الانتشار .

الكتب ذات الطابع العملي الوظيفي لا تواجه المشكلة ، ولا الكتاب المدرسي ، ولا الكتاب العلمي المتخصص ، فالمشكلة تتركز حول :

أ - ما يتوجه من الكتب الأدبية إلى الجمهور المتخصص كالكتب الجامعية مثلاً فكيف نوسع دائرة التعامل بحيث تخرج من دائرة الجامعات ؟

ب - الكتب الأدبية لعامة المثقفين والقراء .

جـ - الكتب الإبداعية من شعر ورواية ومسرحية .

د - كتب التراث .

سبب القضية عدم وجود اتحاد عام للناشرين ، ونقص الدراسات الاحصائية والعلمية عن واقع الكتاب ، وضعف وسائل التعريف والدعاية ، والصعوبات الاقتصادية (أسعار العملة والنقل والضرائب) . وهذه المعوقات هي معوقات نشر عامة ، ولكنها معوقات تضغط بصورة خاصة على الكتاب الأدبي .

إن مفتاح العمل الأدبي وحركيته هما وجود رأي عام أدبي ، أي إقبال الجمهور على ما يتذوقه ، أو يتخيره ، أو يحتاج إليه . وهكذا ينبغي أن يصل المؤلف والناشر الى مستوى فهم الرأي في خلقه الأدبي ، وهذا قد يردنا إلى عملية الدور فلا إبداع دون ذوق عام مستقر ، ولا ذوق عام دون إبداع يكونه ويعمقه . ولكن الأمر يعود في النتيجة مرة أخرى إلى الأركان الأربعة : الكتاب والمؤلف والناشر والجمهور .

١ - فالمؤلف الأدبي : لا يجد حتى في حرفة الأدب مصدراً للرزق ، وهذا ما يؤثر سلبياً على التأليف وبالتالي على النشر وتوزعه وشتاته .

٢ - والناشر لايطبع من المؤلف إلا ما يمكن بيعه وهو قليل جداً ، وإذا كان في الإحصاءات العالمية ان ما يطبع في سنة من السنين ولا يبقى منه بعد عشرين سنة سوى ١ ٪ فهو كتاب عادي فإن هذا سوف يؤثر على الناشر العربي خاصة . وعمليات الدعم الجادة للنشر تصبح هاهنا ضرورة .

٣ - والجمهور مشكلة ثالثة فإرتفاع ثمن الكتاب بالنسبة للدخول عائق أساسي . يضاف إليه تفاوت أسعار العملة بين البلاد العربية ، وطغيان الإقليمية الجديدة بشكل واضح تحت شعار

الحرص على مصالح الإقليم .

٤ ـ وتحتاج بعض الكتب إلى إهتمام خاص لتحقيق التراث ، أو إعادة النظر في الرقابة على المصنفات التي تحمل وجهة نظر خاصة (الإبداعية ، والاجتماعية والإعلامية) فلابد من أن تحال الرقابة الى مجلس ثقافي متنوع المشارب .

٥ ـ وأخيراً فالتسويق أضحى علماً له أصوله مع اتساع المدن ، وتباعد المسافات ، ونشأة وسائل للإتصال . وبعض علاج هذا يقع على الدولة (في تطوير المكتبات العامة وتيسير الاستفادة منها وجعلها خدمة علمية واسعة) .

مشكلات الإدارة : (الكتاب ووسائل الاتصال الحديثة)

١ ـ الكتاب سواء انتهى دوره بوسائل الاتصال الحديثة أو لم ينته فإنه موجود وقد أضحى إحدى أدوات الاتصال لا كلها كما كان من قبل .

٢ ـ مشكلة الكتاب الأدبي هي قلة انتشارهمن جهة (عدة آلاف النسخ تطبع منه لأكثر من ١٧٥ مليون نسمة) ، وإقليمية نشره ، فهو ضيق التداول جداً بالمقارنة مع مطبوعات الأمم الأخرى . فلابد من كسر الطرفين بزيادة المطبوع وفتح باب التدفق عبر الحدود .

٣ ـ ثمة تصور قاصر في مفاهيمنا فثمة متغيرات جذرية متصاعدة في وسائل إنتاج الأدب وأدوات توصيله وكيفية استهلاكه ، ومن الضروري الانتقال من مفهوم « النشر » بوصفه مجرد عملية طباعة كتاب وتوزيعه الى المفهوم المستقبلي الذي يرتبط بالعملية الكلية وبوصول ما ينتجه الأديب إلى المستهلك :

- مقروءاً (في كتاب أو دورية أو نشرة)
- مسموعاً في وسائل سمعية (كاسيت ، اسطوانة ، إذاعة) .
- مرئياً في وسائل بصرية (فيديو ، مسرح متنقل ، تلفزيون) .

وهذا الانتقال ليس مرتبطا بثورة التكنولوجيا والتقدم الصناعي المذهب للعصر الذي نعيش فيه فحسب ، بل حتمي نظراً لظروف الوطن العربي من ناحيتين على الأقل :

- نسبة الامية الواسعة المتفشية فيه .

عوائق توصيل الكتاب (ومنها سعره وثقله والرقابة والجمارك والتشريعات) .

٤ ـ ثمة عزوف في الوطن العربي عن الكتاب وعن القراءة ، القراءة عادة ونحن قد فقدنا هذه العادة . فلا المناهج تنميها ولا الاتصال بالتراث يبلورها ولا الحوار حول الكتب يقربها ولا الكتاب مدعوم بحيث يسهل اقتناؤه . يضاف الى هذا الامية الواسعة . نحن شعب لا يقرأ لانه لا تتوفر له ظروف تيسير القراءة .

٥ ـ الكتاب بضاعة اقتصادية تجارية يسري عليها ما يسري على كل بضاعة . فالمنع مثلا ينشر الكتاب بدل ان يحجبه . وهو يخضع للعرض والطلب الايديولوجيان كما يخضع في الوقت نفسه للعرض السلعي .

٦ ـ من الصعب جدا الكلام عن الكتاب العربي دوناحصاءاتمبينة ، ونحن نفتقد الدراسات حتى الاولية حول هذه الناحية كما نفتقدها في غيرها ، ولا انجاز ولا عمل جادين دون تنظير وتخطيط مسبق .

٧ ـ ليس لدينا كتب ادبية تناسب الاعمار المختلفة . العمر المفقود هو خاصة بين سن ١٢ و ١٧ سنة هذه السن ليس لها شيء في مكتبتنا . ونحن نكتب عن الاطفال ولكننا لا نكتب للاطفال .

٨ ـ الكتاب التراثي او الموسوعي الضخم مدعوم في الواقع من الدول في الغالب منذ مطبعة بولاق الى مطبعة دار الكتب ، جميع كتب التراث طلعت بدعم من الدولة . والموسوعات والمشاريع الثقافية الكبيرة لا يمكن ان تقوم بها غير الدولة . ولكنها لا تستطيع أن تقوم بكل شيء .

٩ ـ يفتقد الكتاب العربي التشريعات التي تدعمه في تيسير انتقاله وتخفيض سعره واجور نقله وفتح الطرق امامه .

١٠ ـ اعتبار الكتاب عامة بضاعة تجارية في نظر الجميع وخاصة المسؤولين وليس رسالة ثقافية من الضروري ايصالها الى الجمهور الواسع هو الذي يحول بينه وبين ان يكون وسيلة ثقافية عربية اساسية .

١١ ـ بعض الاحصائيات تفضح الواقع المؤلم للكتاب العربي والادبي منه خاصة فسلسلة بنغوين مثلا باعت سنة ١٩٥٥ مليوني نسخة ، وكتلة متكلمي الانكليزية لا يزيدون على ٢٥٠ مليون نسمة . فقارن هذا بسلسلة عالم المعرفة في الكويت سنة ١٩٨٣ التي تطبع ٢٥ الف نسخة . لـ ١٥٠ مليون عربي . وفي فرنسا سنة ١٩٥٥ بلغت كمية الورق التي استهلكها الفرد في الطباعة والكتابة ١٠,٦ كغ (منها لصناعة الكتب ١,٤ كلغ) وفي البلاد العربية اقل من نصف كغ . ومبيعات الناشرين في امريكا ترتفع بزيادة مئوية قدرها ١٥٪ كل سنة . لا تزيد في الوطن العربي عن ٢٪ حسب التقديرات .

مشكلات الجمهور المستهلك :

١ ـ التفاوت الثقافي الحاد في الاقطار العربية على مستويات مختلفة لانتشار الامية ودرجة الوعي

الاجتماعي لمدى التبعية الثقافية .

٢ ـ التباين القوي بين العامية والفصحى . والاغتراب عن التراث ، والاغتراب عن الفصحى نفسها . والكتابة الادبية بلغة الاقليات ، او بلغة عربية .

٣ ـ عوائق الاستهلاك : استلاب عقل المتعلم بالغزو الثقافي الاجنبي لتضاؤل المثقف الادبي بالقياس الى المتعلم . واليأس والاحباط العام الناجمان عن ذلك .

٤ ـ مزاحمة وسائل الاتصال التقنية السهلة للكتاب . وهبوط مستوى براجمها بسبب نقص التكوين الثقافي والادبي لدى القائمين على ادواتها .

٥ ـ نقص الوعي الادبي العام . وتركه للنمو العام دون تعهده بالرعاية والتغذية المستمرة .

٦ ـ عدم وجود مستويات متعددة في الانتاج الادبي .

٧ ـ اهمال دور المنشطين الثقافيين وهي طبقة مفقودة في الاحياء السكانية وفي الريف . مع انهم الواسطة بين المبدع والمستهلك ويحتاجون الى تكوين خاص تقوم عليه معاهد متخصصة . ان التنشيط مهنة تحتاج الى هواية ودربة .

٨ ـ عمليات ايصال الكتاب الادبي او (الانتاج الادبي المسموع والمرئي) الى المناطق النائية الريفية عمليات مكلفة و شاقة . وثمة قسم واسع من الجماهير العربية لا يتمتع بالامتياز الذي يتمتع به بعض سكان المدن من سهولة الاتصال .

مشكلات الوسطاء :

(الناشر والموزع والمنشط والرقيب والتشريعات الضابطة وصاحب المسرح والمنتج السينمائي والتلفزيوني).

١ ـ القضية في هذا الميدان تختلط فيها عناصر عديدة ، اقتصادية واجتماعية ، وتشريعية ، واعلامية ويجب فرز بعضها عن بعض للمزيد من الرؤية الواضحة .

٢ ـ عوائق التسويق والتوزيع تتمثل في غلاء النقل وقيود الجمارك وفي قيود الرقابة ، وضعف الاعلام والدعاية ، وقلة شبكات التوزيع قوميا وضعفها .

٣ ـ اضطراب دور الدولة : وتفاوت هذا الدور فى الاقطار المختلفة بين الدعم والمشاركة وبين القطاع العام والخاص . واختلاف الدوائر التي تشرف على النشر الادبي بين وزارات الثقافة او الاعلام او المجالس او الجماعات الادبية والاتحادات . وغموض الحدود بين ما تنهض به

الدولة وما ينهض به الافراد والمؤسسات ثم ما تنهض به الاقطار مجتمعة وما ينهض به كل قطر بمفرده .

٤ ـ عمليات التمويل الادبي والدعم والتقنية المخففة للنفقات في مصاريف الطباعة (ثمن المخطوط + التنفيذ + التصحيح + الاخراج + الطباعة + ثمن الورق + تكاليف اليد العاملة) يضاف اليها اقامة الصناعات المساعدة في الاخراج والتسويق والعملية الاعلامية وشبكات النقل وشبكات التوزيع ومصاريف كل ذلك .

٥ ـ قلة دور النشر : وضعف اتحاد الناشرين وفقر المؤسسات الحكومية امام الاعمال الضخمة وتحميل الدولة كل الاعباء .

٦ ـ يجب ان يبحث هذا الامر ايضا متخصصون في اقتصاديات النشر . وعلم الاجتماع والادب وعلوم المكتبات والمعلومات ليتم البحث الجدي للموضوع .

٧ ـ قلة المكتبات المدرسية والمكتبات العامة والخاصة وضعف تزويدها واعتبارها مخزنا للكتب وليست مركز تزويد ثقافي ادبي حي .

٨ ـ يتصل بموضوع الناشر ويماثله دور : صاحب الفرقة المسرحية و صاحب المسرح اللذان يتحكمان في العملية المسرحية ، ودور الاستوديوهات التي تنتج الفيلم السينمائي او التلفزيوني ودور المنتج الذي يتحكم في الانتاج الادبي ويقدمه للناس .

٣ ـ صناعة النشر الثقافي :

١ ـ ضرورة القيام بدراسات علمية اقتصادية ميدانية تتناول قطاع النشر للكتاب العربي عامة والادبي خاصة من حيث التكلفة والسعر ، والانتشار ، والتدفق والتوزيع وغير ذلك لكي يكون بالامكان إصدار الاحكام على ضوء من الواقع ، وتقوم بهذه الدراسات مكاتب متخصصة في مثل هذه الميادين .

٢ ـ ضرورة السرعة في دراسة السبل المتعددة لتسيير سيولة وتحرك الكتاب العربي ، واصدار التشريعات الخاصة بذلك على المستوى القومي والاقليمي . وذلك ضمن توجيه جديد يعتبر الكتاب مادة اقتصادية مميزة لابد ان تتضافر في معالجتها جهود المبدعين والطابعين الناشرين والموزعين ، واهل الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمالية فضلا عن المهتمين بقوانين الاسواق والمعاملات التجارية . وهذا كله لا ينهض به اهل المعاناة الادبية وحدهم بل مكاتب الدراسات الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل بالضرورة مع فنيين من اهل الفكر ، للتحكم في السوق وانعكاساتها وتطويرها ودراسة معوقاتها وجدواها الاقتصادية .

٣ ـ احداث بنك للمعلومات الثقافية ومراكز للتوثيق والدراسات الثقافية في كل قطر يجتمع فيه مما يحتاج الباحثون من المعلومات والاحصائيات كافة ان هذا المصدر لا توفره الادارات الثقافية في وزارات الثقافة . وهو من صميم التخطيط : ولمزيد من الجدوى لا بد من اعتماد هذه البنوك طرائق تخزين ووسائل توثيق موحدة سواء ا ستعملت التنظيم اليدوي اولا او التنظيم الآلي بالاعلاميات في مرحلة لاحقة وذلك ليسهل تبادل المعلومات العربية وتكاملها بين البنوك . . والا كان التخطيط رسما في الهواء او كتابة على الماء . . ويجب ان تهتم البنوك الثقافية خاصة :

أ ـ بعمليات الانتاج : اي عدد ناشري القطاع الخاص ، ومدى قواهم الانتاجية ومؤسسات النشر الحكومية ، والقطرية ، والقومية ، ومنتجي الفيديو والكاسيت ، وبقية المنتجين ، والتشريعات الخاصة بكل ذلك .

ب ـ بعمليات التوزيع : مكتبات البيع ، والمكتبات العامة ، ونسبة بعضها الى بعض بالقياس الى عدد السكان والمحافظات ، وعدد مكتبات الوطن العربي ودرجة نمائها ، وتطورها عدديا وكيفيا . وما تحوي من وسائل سمعية وبصرية ، وقوانين التوزيع وما يتحكم بها من نظم وتشريعات .

جـ ـ بعمليات الاستهلاك : الشرائح الاجتماعية للقراء . . نوعية القراءة لكل شريحة . نسبة المترددين على مكتبة المدرسة والحي ، والمكتبة القومية ، ونسب الكتب المستعارة . . مشاكل المطالعة العامة في الوطن العربي واكتشاف العدل ووصف الادواء .

٤ ـ ضرورة استكشاف المشاريع والمؤسسات والمنجزات الثقافية الرائدة في كل قطر عربي والحث على تعميمها قدر الامكان ، حسب ظروف كل قطر . وتوفير الدعم اللازم لها . والتنسيق بينها ، كالمعاهد العليا للتكوين الثقافي الخصوصي الذي لا توفره الجامعات التقليدية لدينا ، او المعهد العالي للفن المسرحي او لتكوين المنشطين الثقافيين وهم الوسطاء الضروريون بين المبدع والجمهور ، ومؤسسات الترجمة الادبية والعلمية الجادة وغيرها .

٥ ـ ضرورة الانتباه الى تغير مفهوم النشر مع وسائل التكنولوجيا الحديثة والتخطيط لحسن استخدام هذه الوسائل بجانب الكتاب الادبي في عمليات النشر بسبب انتشار الامية في الوطن العربي .

٦ ـ العمل على توسيع قاعدة الاطر المتخصصة في اقتصاديات النشر والسياسات الثقافية والاعتماد على دراستها العلمية الميدانية .

٧ ـ العمل على مواجهة حدة التفاوت الثقافي ـ الادبي بين الاقطار العلمية بدعم المناطق المتخلفة ماديا وفنيا .

٨ ـ استكمال التشريعات التي تحرر حركة التأليف والنشر والترجمة من العوائق المعطلة لها (كاتفاقيات النقل والجمارك والعملة الصعبة وغيرها) .

٩ ـ ايجاد « صندوق الكتاب » على المستوى القومي ، ويتولى الصندوق الدعم المالي للتأليف والطبع والتوزيع لكل ما من شأنه نشر الوعي الادبي والثقافي في الوطن العربي وتتبعه مجلة دورية تعرف بالمنشور في مختلف الاقطار العربية في ميادين الادب المختلفة وعرضها ونقدها والتركيز على ما هو قومي وانساني من الانتاج .

١٠ ـ محاولة ايجاد تشريع موحد لتجارة الكتب ، وانظمة مبسطة لنشر الكتاب الادبي يدعمها صندوق الكتاب ، للتغلب على مشاكل فروق العملة ، وفروق مستويات الاتفاق والعيش المختلفة .

١١ ـ دراسة انظمة النشر الثقافي في الدول المتقدمة (كنادي الكتاب في المانيا) وفي دول العالم الثالث (كمكتبة المنزل في الهند) لاقتباس ما يمكن استفادته من هذه الانظمة في نطاق الوطن العربي .

١٢ ـ توسيع اختصاص اتحاد الكتاب العرب بحيث يصبح الحكم في مشاكل التوزيع والنشر وحقوق التأليف بين مختلف الاطراف .

١٣ ـ العناية الفائقة بمكتبة المدرسة ، والمكتبات العامة ، والمكتبات المتفرعة عنها في الاحياء والقرى بهدف تأصيل عادة الاتصال بالكتاب والقراءة فيه لدى مختلف الجماهير .

١٤ ـ دعم معارض الكتب الدورية والا سواق الدائمة للكتب والاكثار منها ، وايجاد وسائل العرض المناسبة للكتاب وللفيديو والكاست بحيث تصبح اكثر فاكثر جزءا متمما للحياة اليومية .

١٥ ـ العناية بالعملية الاعلامية بالنسبة للكتاب الأدبي وتجميله والالحاح في عرضه وتسهيل الوصول اليه والترويج له بتحويله الى برامج تلفزيونية واذاعية .

١٦ ـ دعم الورق الثقافي والكتاب الادبي الثقافي بوجه عام بمختلف وسائل الدعم خاصة المادية منها والتشريعية .

١٧ ـ وضع الفهارس التحليلية لمختلف الانواع الادبية واصدار الموسوعات لكل نوع ، والفهارس التحليلية العلمية الشاملة للدوريات العربية ، ولما ترجم من الآداب الاجنبية واليها ، ولما كتبه المستشرقون . وتجديد هذه الفهارس باستمرار واستكمالها بما فات من القديم وما استجد من الجديد .

١٨ ـ اعداد الموسوعات البيوغرافية للانواع الادبية المختلفة والدراسات الاحصائية والتحليلية لما ألف بالعربية منها ، ومعاجم الاعلام .

١٩ ـ انشاء مركز التوثيق القومي . ليكون سجلا عاما للفكر والذوق والنشاط العقلي والفني للامة العربية ولهذا المركز دورية تنشر ما تتلقى من الكتب اولا بأول . وتكون الدورية شبه مجانية .

٢٠ ـ الاخذ بمبدأ المختارات او المبسطات حسب مراحل العمر والتخصصات واصدارها سواء من كتب التراث او من المبدعات الادبية الحديثة ، ان الكتابة لليافعين معدومة لدينا . والعمر المهدور ما بين ١٢ ـ ١٧ لم يهتم به احد . ولا بد من ملء فراغه بالمطالعة المتنوعة المبسطة .

أسماء الذين تمّت دعوتهم للمشاركة في النّدوات الّتي دعت اليها اللجنة

١- النّدوات الّتي عقدت
٢- أصحاب البحوث التي قدمت
٣- المشاركون في النّدوات

تنويه

تولى الأستاذ عبد العزيز حسين رئيس لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية شخصياً رعاية جميع الندوات التي اقيمت في الكويت ـ مقر اللجنة خلال الفترة من ١٦/١٠/١٩٨٢ إلى ١٨ / ٦ / ١٩٨٤ ـ ووفر لها ما استطاع من راحة وإمكان وشرح للمشاركين من الخبراء مهمة اللجنة وتطلعاتها ، وحرص على ان تنجز أعمالها بنجاح وحرية ، وكان شديد الإهتمام بمعرفة وجهة نظر المشاركين وتسجيلها كما ترد في طروحاتهم .

وقد أناب عنه في رئاسة الجلسات جميعها الأمين العام للجنة الأستاذ الدكتور / شاكر مصطفى ، فأدار جلسات الندوات ولخص مناقشاتها وتوصياتها كما شارك الأستاذ الدكتور / أحمد كمال أبو المجد ، والأستاذ / أحمد مشاري العدواني عضوا اللجنة في معظم الندوات التي عقدت بغية المناقشة وشرح ما يغمض من أفكار حول مهمة اللجنة .

إضافة إلى ما سبق فقد شارك أكثر من عضو من أعضاء اللجنة في ندوات مختلفة حسبما سمحت ظروفهم بذلك ونخص بالذكر أ. د. أحمد محمد الرشيد ، أ. د. أنيس صايغ .

ولم يترك أ. د. محي الدين صابر مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فرصة إلا واغتنمها للمشاركة في هذه الندوات .

لقد كان عمل اللجنة عربياً ، وانجز بمشاركة عربية على مختلف المستويات . وذلك هدف سعت إليه اللجنة ، وحاولت تحقيقه ، وحتى يأخذ تحقيق الهدف واقعاً وثائقياً رأت اللجنة ضرورة ذكر كل من شارك في هذه الندوات من الخبراء والاختصاصيين العرب . وهي بذلك تتطلع الى ان يأخذ كل ذي حق حقه . وستحاول اللجنة استكمال المعلومات الاساسية عن السادة المشاركين في الندوات لنشرها في المستقبل .

ولا بد من تسجيل الاعتراف بالجهد الذي قامت به وسائل الإعلام الكويتية من إذاعة وتلفزيون وصحافة في التوعية والتعريف بعمل الندوات وأهدافها . فلها من اللجنة الشكر والامتنان .

ندوة وسائل التخطيط الثقافي

الكويت ١٦ ـ ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور أحمد أبو زيد	حضر
٢ ـ الدكتور محمد عابد الجابري	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
٣ ـ الدكتور أسامة الخولي	حضر
٤ ـ الدكتور حسن الإبراهيم	حضر
٥ ـ الدكتور خالد الوسمي	حضر
٦ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
٧ ـ الدكتور سليمان الشطي	حضر
٨ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
٩ ـ الدكتورة شفيقة بستكي	حضرت
١٠ ـ الأستاذ صدقي حطاب	اعتذر
١١ ـ الدكتور عبد الرحمن الأحمد	حضر
١٢ ـ الأستاذ عبد الرزاق البصير	حضر
١٣ ـ الدكتور عدنان عقيل	اعتذر
١٤ ـ السيد عيسى العصفور	حضر
١٥ ـ الدكتور فؤاد زكريا	حضر
١٦ ـ الدكتور مبارك العبيدي	حضر
١٧ ـ الدكتور محمد الرميحي	حضر
١٨ ـ الدكتور محمد صفي الدين أبو العز	حضر

ندوة المخطوطات العربية والوثائق

الكويت ٢٣ ـ ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٢

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور شكري فيصل	حضر
٢ ـ الدكتور إبراهيم أبو سليم	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور إحسان عباس	اعتذر
٢ ـ الدكتور صالح أحمد العلي	حضر
٣ ـ الدكتور عدنان بخيت	حضر
٤ ـ الأستاذ كوركيس عواد	حضر
٥ ـ الدكتور إحسان النص	حضر
٦ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
٧ ـ الأستاذ أحمد مشاري العدواني	حضر
٨ ـ الدكتورة حياة الحجي	حضرت
٩ ـ الدكتور خالد عبد الكريم	حضر
١٠ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
١١ ـ الدكتور سامي العلي	حضر
١٢ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
١٣ ـ الأستاذ صدقي حطاب	حضر
١٤ ـ الأستاذ عبد الحفيظ منصور	حضر
١٥ ـ الدكتور عبد الله غنيم	حضر
١٦ ـ الدكتور عبد الله مهنا	حضر
١٧ ـ الدكتور نجاة عبد القادر القناعي	حضرت

ندوة الآثار والمتاحف

الكويت ٣٠ ـ ٣١ / ١٠ / ١٩٨٢

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتورة سعـاد ماهر محمد	حضـرت
٢ ـ الدكتور عفيف بهنسـي	حضـر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور طـه بـاقـر	اعتذر
٢ ـ الدكتور عبد الرحمن الأنصاري	حضـر
٣ ـ الدكتور عـدنـان الحديـدي	حضـر
٤ ـ الدكتور محمد رشيد الناضـوري	حضـر
٥ ـ الأستاذ إبراهيم شبـوح	اعتذر
٦ ـ الأستاذ ابراهيم البغلي	حضـر
٧ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجـد	حضـر
٨ ـ الأستاذ أحمد مشاري العدواني	حضـر
٩ ـ السيد جاسـم الحميضي	حضـر
١٠ ـ الدكتور خليفـة الوقيـان	حضـر
١١ ـ الدكتور سليمـان البـدر	حضـر
١٢ ـ الدكتور سليمـان العسـكري	حضـر
١٣ ـ الأستاذ صدقي حطـاب	حضـر
١٤ ـ المهندس عبد الرحمن الحوطي	حضـر
١٥ ـ الدكتور عز الدين إسماعيل أبو غربية	حضـر
١٦ ـ الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح	حضـر

ندوة التراث الشعبي

الكويت ٦ - ٧ / ١١ / ١٩٨٢

أصحاب الدراسات :

١ ـ الأستاذ الطيب محمد الطيب	حضر
٢ ـ الأستاذ صفوت كمال	حضر
٣ ـ الأستاذ علي عبد الله الخليفة	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور عبد الحميد يونس	حضر
٢ ـ الأستاذ لطفي خوري	اعتذر
٣ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
٤ ـ الأستاذ أحمد مشاري العدواني	حضر
٥ ـ الدكتور خليفة الوقيان	اعتذر
٦ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
٧ ـ الأستاذ صدقي حطاب	حضر
٨ ـ الدكتور عبد الله العتيبي	حضر
٩ ـ عواطف السالم الصباح	اعتذرت
١٠ ـ الدكتور محمد رجب النجار	حضر
١١ ـ نجاة السلطان	اعتذرت

ندوة الأهداف والمبادئ

الكويت ١٣ ـ ١٤ / ١١ / ١٩٨٢

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عبد الله عبد الدايم	حضـر
٢ ـ الدكتور فـؤاد زكريـا	حضـر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الأستاذ بدر الدين أبو غازي	حضـر
٢ ـ الدكتور الحبيب الجنحاني	حضـر
٣ ـ الأستاذ خير الدين حسيب	
٤ ـ الدكتور صبحي الصـالح	
٥ ـ الدكتور صلاح العقـاد	اعتذر
٦ ـ الدكتور علي فخـرو	اعتذر
٧ ـ الأستاذ على الكواري	حضـر
٨ ـ الدكتور محمد أحمد خلف الله	حضـر
٩ ـ الدكتور المهـدي المنجرة	
١٠ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضـر
١١ ـ الأستاذ أحمد مشاري العدواني	حضـر
١٢ ـ الدكتورأسـامـة الخولي	حضـر
١٣ ـ الدكتور جورج طعمـة	حضـر
١٤ ـ الدكتور حسن الابراهيم	حضـر
١٥ ـ الدكتور خلدون النقيب	اعتذر
١٦ ـ الدكتور خليفة الوقيـان	حضـر
١٧ ـ الدكتور سليمـان العسكري	حضـر
١٨ ـ الأستاذ صدقي حطـاب	حضـر

١٩ ـ الدكتور عبد العزيز كامل	حضـر
٢٠ ـ الدكتور عبد المالك التميمي	حضـر
٢١ ـ الدكتور فهــد الراشد	اعتذر
٢٢ ـ الدكتور محمد الرميحي	حضـر

ندوة العقول المهاجرة

الكويت ٥ ـ ٦ / ٢ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور نادر فرجاني	حضر
٢ ـ الدكتور نصير عاروري	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور انور عبد الملك	اعتذر
٢ ـ الدكتور بشير البكري	حضر
٣ ـ الدكتور سعد الدين ابراهيم	حضر
٤ ـ الدكتور سلطان الشاوي	حضر
٥ ـ الدكتور سيد دسوقي حسن	حضر
٦ ـ الدكتور الشاذلي الفيتوري	حضر
٧ ـ الدكتور عدنان بدران	حضر
٨ ـ الدكتور عزيز الحاج حيدر	حضر
٩ ـ الدكتور محمد الاحمد الرشيد	اعتذر
١٠ ـ الكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١١ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضر
١٢ ـ الدكتور اسكندر النجار	اعتذر
١٣ ـ الدكتورة امل يوسف العذبي الصباح	حضرت
١٤ ـ الدكتورة بدرية العوضي	حضرت
١٥ ـ الدكتور حسن الابراهيم	حضر
١٦ ـ الدكتور خلدون النقيب	حضر
١٧ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
١٨ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر

١٩ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضـر
٢٠ ـ الدكتور عدنان شهاب الدين	حضـر
٢١ ـ الدكتور عزيز العظمة	اعتذر
٢٢ ـ الدكتور عصام النقيب	حضـر
٢٣ ـ الدكتور محمد عبد الكريم	حضـر
٢٤ ـ الدكتور محمد العوض جلال الدين	حضـر
٢٥ ـ الدكتورة موضي بورسلي	اعتذرت
٢٦ ـ الدكتور هاشم بهبهاني	اعتذر
٢٧ ـ الدكتور هاني فارس	حضـر

ندوة التثقيف العلمي

الكويت ١٢ ـ ١٣ / ٣ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور اسامة الخولي	حضر
٢ ـ الدكتور انطوان زحلان	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور ابراهيم المنتصر	اعتذر
٢ ـ الدكتور أبو عبيد المجذوب	حضر
٣ ـ الدكتور جلال شوقي	حضر
٤ ـ الدكتور حافظ قبيسي	حضر
٥ ـ الدكتور حسن صعب	حضر
٦ ـ الاستاذ زهير الكرمي	حضر
٧ ـ الدكتور الطيب البياز	حضر
٨ ـ الدكتور عبدالكريم اليافي	اعتذر
٩ ـ الدكتور عبدالله واثق شهيد	اعتذر
١٠ ـ الدكتور فلاح سعيد جبر	حضر
١١ ـ الدكتور محمد الأحمد الرشيد	حضر
١٢ ـ الدكتور مصطفى التير	حضر
١٣ ـ الدكتور أحمد بشارة	اعتذر
١٤ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
١٥ ـ الاستاذ أحمد مشاري العدواني	حضر
١٦ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
١٧ ـ الدكتور رياض خزعل	حضر
١٨ ـ الدكتورة سبيكة خالد العبدالرزاق	حضرت

١٩ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضـر
٢٠ ـ الدكتور سليمان العلي	حضـر
٢١ ـ الأستاذ صدقي حطاب	حضـر
٢٢ ـ الدكتور عبدالرزاق العدواني	اعتـذر
٢٣ ـ الدكتور عبد الله الرشيد	حضـر
٢٤ ـ الدكتور عبد المحسن العبد الرزاق (أناب عنه)	حضـر
٢٥ ـ الدكتور عبد الهادي العوضي	حضـر
٢٦ ـ الدكتور عدنان عقيل	اعتذر
٢٧ ـ الدكتور عصام النقيب	حضـر
٢٨ ـ الدكتور على محمد أكبر	حضـر
٢٩ ـ الدكتور فؤاد شاكر الملا	حضـر
٣٠ ـ الدكتور محمد واصل الظاهر	حضـر
٣١ ـ الدكتور ناصر صرخوه	اعتذر
٣٢ ـ الدكتور هشام علي غالب	اعتذر

ندوة الإنتاج الفكري

الكويت ١٩ ـ ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عبد العظيم انيس	حضر
٢ ـ الدكتور هشام جعيط	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور ابراهيم السامرائي	حضر
٢ ـ الدكتور احمد الضبيب	اعتذر
٣ ـ الاستاذ اديب اللجمي	حضر
٤ ـ الدكتور انيس صايغ	حضر
٥ ـ الدكتور رضوان السيد	اعتذر
٦ ـ الدكتور عباس الجراري	حضر
٧ ـ الدكتور عبد العزيز الدوري	حضر
٨ ـ الدكتور عبد العزيز العاشوري	حضر
٩ ـ الدكتور عزوز الرباعي	حضر
١٠ ـ الدكتور مدثر عبد الرحيم الطيب	اعتذر
١١ ـ الاستاذ مطاع صفدي	حضر
١٢ ـ الدكتور ابراهيم مكي جمعة	حضر
١٣ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١٤ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضر
١٥ ـ الدكتور اسماعيل مقلد	حضر
١٦ ـ الدكتور امام عبد الفتاح امام	حضر
١٧ ـ الدكتورة بدرية العوضي	اعتذرت

١٨ ـ الدكتور حسن الابراهيم	اعتذر
١٩ ـ الدكتور خليفة الوقيان	اعتذر
٢٠ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
٢١ ـ الدكتور شملان يوسف العلي	حضر
٢٢ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
٢٣ ـ الدكتور عبد الرحمن الاحمد	حضر
٢٤ ـ الدكتور على الشملان	حضر
٢٥ ـ الدكتور فهد محمد الراشد	حضر
٢٦ ـ الدكتور صلاح مجاور	اعتذر
٢٧ ـ الدكتور مصطفى خوجلي	حضر
٢٨ ـ الدكتورة موضي بورسلي	اعتذرت
٢٩ ـ الدكتور نذير بورسلي	حضر
٣٠ ـ الدكتورة نورية الرومي	اعتذرت

ندوة الغزو الثقافي

الكويت ٢ ـ ٣ / ٤ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور سميح فرسون	اعتذر
٢ ـ الاستاذ محمود امين العالم	حضر

المشاركون في الندوة :

١ الدكتور الطاهر لبيب	اعتذر
٢ ـ الدكتور جمال محمد احمد	حضر
٣ ـ الدكتور جمال ناصر	حضر
٤ ـ الدكتور حامد عمار	اعتذر
٥ ـ الدكتور عادل حسين	حضر
٦ ـ الدكتور عبد القادر زبادية	حضر
٧ ـ الدكتور عبد الكريم اليافي	اعتذر
٨ ـ الدكتور علي خليفة الكواري	حضر
٩ ـ الاستاذ لطفي الخولي	اعتذر
١٠ ـ الدكتور محمد الطالبي	اعتذر
١١ ـ الدكتور محمد الكتانسي	اعتذر
١٢ ـ الدكتور ناصر الدين الاسد	اعتذر
١٣ ـ الدكتور نذير العظمة	حضر
١٤ ـ الشيخ ابراهيم دعيج الصباح	حضر
١٥ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١٦ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضر
١٧ ـ الدكتور امين عبد الله محمود	حضر
١٨ ـ الدكتور حسان حتحوت	اعتذر

١٩ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
٢٠ ـ الدكتورة رشا الصباح	حضرت
٢١ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
٢٢ ـ الدكتور سهيل الطويل	حضر
٢٣ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
٢٤ ـ الدكتور عبد الرزاق العدواني	اعتذر
٢٥ ـ الدكتور عدنان شهاب الدين	حضر
٢٧ ـ الدكتور محمد الرميحي	حضر
٢٨ ـ الدكتور محمد عبد الهادي ابو ريدة	اعتذر

ندوة اللغة العربية والمجامع اللغوية

الكويت ٩ ـ ١٠ / ٤ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عبد الكريم خليفة	(اعتذر عن عدم الحضور لكنه ارسل بحثا
٢ ـ الدكتور محمد عزيز الحبابي	حضـر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الشيخ ابراهيم القطان	اعتذر
٢ ـ الاستاذ ابراهيم مدكور	اعتذر
٣ ـ الدكتور اسحق موسى الحسيني	اعتذر
٤ ـ الدكتور امجد الطرابلسي	اعتذر
٥ ـ الدكتور شاكر الفحام	حضـر
٦ ـ الدكتور عبد القادر صبري	حضـر
٧ ـ الدكتور عبد الله الجبوري	حضـر
٨ ـ الشيخ عبد الله العلايلي	اعتذر
٩ ـ الاستاذ عبد الهادي هاشم	اعتذر
١٠ ـ الدكتور محمد العروسي المطوي	حضـر
١١ ـ الدكتور احسان النص	حضـر
١٢ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	اعتذر
١٣ ـ الدكتور احمد مختار عمر	حضـر
١٤ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضـر
١٥ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضـر
١٦ ـ الدكتور سامي العلي	حضـر
١٧ ـ الدكتور سليمان الشطي	حضـر

١٨ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
١٩ ـ الدكتور عبد الحميد سيد طلب	حضر
٢٠ ـ الاستاذ عبد الرزاق البصير	حضر
٢١ ـ الدكتور عبد الله العتيبي	اعتذر
٢٢ ـ الدكتور عبد الله مهنا	حضر
٢٣ ـ الدكتورة وديعة نجم	حضرت
٢٤ ـ الدكتور يوسف المطوع	حضر

ندوة الفكر الإسلامي

الكويت ١٦ ـ ١٧ / ٤ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور حسن حنفي	حضر
٢ ـ الدكتور محمد اركون	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ السيد احمد عبد الستار الجواري	اعتذر
٢ ـ الدكتور صبحي الصالح	حضر
٣ ـ الدكتور عبد العزيز الخياط	اعتذر
٤ ـ الدكتور عبد الله الطيب	اعتذر
٥ ـ الدكتور عز الدين ابراهيم	حضر
٦ ـ الدكتور عمر التومي الشيباني	حضر
٧ ـ الدكتور فهمي جدعان	حضر
٨ ـ الاستاذ محمد بن البشير	حضر
٩ ـ فضيلة الشيخ محمد الحبيب بلخوخة	حضر
١٠ ـ الدكتور محمد زكي عبد البصير	حضر
١١ ـ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي	حضر
١٢ ـ الدكتور محمد سليم العوا	حضر
١٣ ـ الدكتور محمد عمارة	حضر
١٤ ـ الدكتور احمد الغندور	اعتذر
١٥ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	اعتذر
١٦ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضر
١٧ ـ الدكتور بدر جاسم اليعقوب	اعتذر
١٨ ـ الدكتور خالد مذكور	اعتذر

١٩ ـ الدكتور سليمان العسكري	اعتذر
٢٠ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضـر
٢١ ـ الدكتور عبد العزيز كامل	اعتذر
٢٢ ـ الشيخ علي الجسار	حضـر
٢٣ ـ السيد علي الحسن	اعتذر
٢٤ ـ الدكتور علي عبد المنعم	اعتذر
٢٥ ـ السيد فهمي هويدي	حضـر
٢٦ ـ الدكتور مبارك النوييت	اعتذر
٢٧ ـ الدكتور محسن شيئكلي	اعتذر

ندوة التعريب والترجمة

الكويت ٢٤ ـ ٢٥ / ٩ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور حنفي بن عيسى	اعتذر
٢ ـ الدكتور شحادة الخوري	حضر
٣ ـ الدكتور نزيه الحكيم	(اعتذر)

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور احمد سعيدان	حضر
٢ ـ الدكتور انطوان مقدسي	حضر
٣ ـ الدكتور توفيق بكار	حضر
٤ ـ الدكتور خالد الماغوط	
٥ ـ الاستاذ عثمان حسن احمد	حضر
٦ ـ الدكتور فاطمة جامع الحبابي	حضرت
٧ ـ الدكتور معن زيادة	حضر
٨ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
٩ ـ الاستاذ احمد المشاري العدواني	اعتذر
١٠ ـ الدكتور خالد حجازي	حضر
١١ ـ الدكتور خليفة الوقيان	اعتذر
١٢ ـ الدكتورة رشا حمود الصباح	حضرت
١٣ ـ الدكتور سليمان العسكري	حضر
١٤ ـ الاستاذ سليم سعدو سالم	حضر
١٥ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
١٦ ـ الاستاذ ضياء هاشم البدر	حضر
١٧ ـ الدكتور ضياء عبد الله	حضر

١٨ ـ الدكتور طارق عبد الله	اعتذر
١٩ ـ الدكتور عادل سقف الحيط	حضر
٢٠ ـ الدكتور عبد الرحمن الحبيب	حضر
٢١ ـ الدكتور عثمان دسوقي	حضر
٢٢ ـ الدكتور فؤاد زكريا	حضر
٢٣ ـ الدكتور محمد واصل الظاهر	حضر
٢٤ ـ الدكتور نايف خرما	حضر
٢٥ ـ الدكتور نزار الريس	اعتذر

ندوة ثقافة الشباب

الكويت ١ ـ ٢ / ١٠ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عبد العزيز كامل	حضر
٢ ـ الدكتور عزت حجازي	(اعتذر عن عدم الحضور ، وصلت دراسته متأخرة)
٣ ـ الدكتور نجم الدين السهروردي	(حضر)

المشاركون في الندوة :

١ ـ الأستاذ أحمد عبد الحليم	اعتذر
٢ ـ الدكتور على محافظة	حضر
٣ ـ الدكتور محمد عيسى فهيم	
٤ ـ الدكتور محي الدين تـوق	حضر
٥ ـ الدكتور مدثر عبد الرحيم	حضر
٦ ـ الدكتور أحمد أبو زيد	حضر
٧ ـ الأستاذ أحمد العدواني	حضر
٨ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
٩ ـ الدكتور اسحق القطب	حضر
١٠ ـ الدكتور تراندیل الحمدي	اعتذر
١١ ـ الدكتور دري عـزت	اعتذر
١٢ ـ الدكتور سالم الطحيح	حضر
١٣ ـ الدكتور سمير نعيم	حضر
١٤ ـ الدكتور صالح الحلـو	حضر
١٥ ـ الأستاذ صدقي حطـاب	حضر
١٦ ـ الأستاذة فضـة الخـالد	اعتذرت
١٧ ـ الشيخ فهد الأحمد الصبـاح	حضر
١٨ ـ الدكتور محمد صفي الدين أبو العز	اعتذر
١٩ ـ الدكتور مساعد الهارون	حضر

ندوة الكمبيوتر

الكويت ٩ ـ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور أحمد الأخضر غزال	حضر
٢ ـ الدكتور نبيل علي	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور رئيف بولس	حضر
٢ ـ الدكتور رضا سراج الثقة	حضر
٣ ـ الدكتور سعيد القنا	حضر
٤ ـ الدكتور صلاح حامد	
٥ ـ الدكتور عبد الآله الديوه جي	
٦ ـ الدكتور منذر صلاح	اعتذر
٧ ـ الدكتور يوسف راشد رشيد	حضر
٨ ـ الدكتور أحمد بشارة	حضر
٩ ـ الأستاذ أحمد العدواني	اعتذر
١٠ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	اعتذر
١١ ـ الدكتور أيمن القليوسي	حضر
١٢ ـ الأستاذ جابر شقليه	حضر
١٣ ـ الدكتور جميل سرحان	حضر
١٤ ـ الأستاذ سليمان العلي	حضر
١٥ ـ الدكتور سيد قيس علي	حضر
١٦ ـ الدكتور صباح الفذاغي	حضر
١٧ ـ الأستاذ صدقي حطاب	اعتذر
١٨ ـ الدكتور طارق المأمون	حضر

١٩ ـ الدكتور عادل عبيد	حضـر
٢٠ ـ الأستاذ عباس ارتي	حضـر
٢١ ـ الأستاذ عبد الرحمن الحوطي	اعتذر
٢٢ ـ الأستاذ عبد الله السابج	
٢٣ ـ الدكتور عبد المؤمن العلبي	اعتذر
٢٤ ـ الدكتور على أكبر	
٢٥ ـ الدكتور فاروق موسى	حضـر
٢٦ ـ الدكتور محمد ثابت	حضـر
٢٧ ـ الدكتور محمد الدسوقي	حضـر
٢٨ ـ الأستاذ يعقوب الشراح	

نَدْوَةُ الثَّقَافَةِ السِّينَمَائِيَّةِ

الكويت ٢٢ ـ ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الأستاذ حمدي قنديل	حضـر
٢ ـ الدكتور رفيق الصبـــان	حضـر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الأستاذ أحمد كامل مرسي	حضـر
٢ ـ الأستاذ حسان أبو غنيمة	
٣ ـ الأستاذ خالد أحمد بازيليا	
٤ ـ الأستاذ سمير فريد	حضـر
٥ ـ الأستاذ صلاح أبو سيف	اعتذر
٦ ـ الأستاذ صلاح ذهني	حضـر
٧ ـ الأستاذ عبد الله المحيسن	حضـر
٨ ـ الأستاذ علي بدر خان	حضـر
٩ ـ الأستاذ علي عبد القيوم	حضـر
١٠ ـ الأستاذ ابراهيم قبازرد	حضـر
١١ ـ الأستاذ ابراهيم اليوسف	حضـر
١٢ ـ الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضـر
١٣ ـ الأستاذ أحمد مشاري العدواني	اعتذر
١٤ ـ الأستاذ بدر المضف	حضـر
١٥ ـ الأستاذ حسن صادق	حضـر
١٦ ـ الأستاذ حنفي حمـــاد	حضـر
١٧ ـ الأستاذ خـالد الصديق	اعتذر
١٨ ـ الأستاذ سعيد خطاب	

١٩ ـ الأستاذ صدقي حطـاب	حضـر
٢٠ ـ الأستاذ عبد الرحمن المسلم	حضـر
٢١ ـ السيدة عواطف البدر	اعتذرت
٢٢ ـ الأستاذ عيسى العصفور	حضـر
٢٣ ـ الأستاذ فاروق عبد العزيز	حضـر
٢٤ ـ الأستاذ فاروق القيسي	
٢٥ ـ الأستاذ فيصل الياسري	
٢٦ ـ الأستاذ محمد السنعوسي	حضـر
٢٧ ـ الأستاذ محمد المنصور	
٢٨ ـ الأستاذ ياسر المالـح	حضـر

ندوة الصحافة ووكالات الأنباء

الكويت ٢٩ - ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ - الدكتور بشير العريض	حضر
٢ - الأستاذ لطفي الخولي	حضر

المشاركون في الندوة :

١ - الأستاذ احمد بهاء الدين	اعتذر
٢ - الدكتور المنصف الشنوفي	حضر
٣ - الأستاذ باسم الجسر	اعتذر
٤ - الأستاذ صابر فلحوط	اعتذر
٥ - الدكتور عبد الكريم سنو	حضر
٦ - الأستاذ علي بن ستينسو	اعتذر
٧ - الأستاذ على سعيد الكواري	اعتذر
٨ - الأستاذ محمد المحجوب	حضر
٩ - الدكتور أحمد أبو زيد	اعتذر
١٠ - الأستاذ احمد عبد العزيز الجار الله	اعتذر
١١ - الدكتور أحمد كمال أبو المجد	حضر
١٢ - الأستاذ برجس حمود البرجس	حضر
١٣ - الأستاذ جاسم المطوع	حضر
١٤ - الأستاذ سامي المنيس	
١٥ - الدكتور سليمان البدر	حضر
١٦ - الأستاذ صدقي حطاب	حضر
١٧ - الأستاذ عبد العزيز المساعيد	
١٨ - الأستاذة غنيمة المرزوق	حضر مندوب عنها

١٩ ـ الأستاذ فيصل يوسف المرزوق	
٢٠ ـ الدكتور محمد حسن عبد الله	حضـر
٢١ ـ الدكتور محمد الرميحي	حضـر
٢٢ ـ الأستاذ محمد جاسم الصقر	اعتذر
٢٣ ـ الأستاذ محمد مساعد الصالح	حضـر
٢٤ ـ الدكتور محمد مهدي	حضـر

ندوة وسائل الاتصال الحديثة

الكويت ٥ ـ ٦ / ١١ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور على المشاط	اعتذر عن عدم الحضور وارسل البحث
٢ ـ الأستاذ فاروق جرار	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور سري جميل ناصر	حضر
٢ ـ الأستاذ سعد لبيب	اعتذر
٣ ـ الأستاذ نبيل الصغير	اعتذر
٤ ـ الأستاذ محمد صالح صالح	حضر
٥ ـ الأستاذ طاهر لبيب	اعتذر
٦ ـ الدكتور عدنان بدران	حضر
٧ ـ الدكتور مصطفى المصمودي	حضر
٨ ـ الدكتور أحمد السبيتي	اعتذر
٩ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١٠ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	حضر
١١ ـ الدكتور خالد عباس	حضر
١٢ ـ الأستاذ رضا الفيلي	اعتذر
١٣ ـ الدكتور سمير قطب	حضر
١٤ ـ المهندس عبد الرحمن الحوطي	حضر
١٥ ـ المهندس عبد الرحمن الغنيم	حضر
١٦ ـ الدكتور عبد العزيز المنصور	حضر
١٧ ـ المهندس عبد الله السايح	اعتذر
١٨ ـ الدكتور عبد المؤمن العلبي	حضر
١٩ ـ الدكتور يوسف الإمام	حضر

ندوة الفنون التشكيلية

الكويت ١٢ ـ ١٣ / ١١ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الاستاذ اسماعيل شموط	حضر
٢ ـ الاستاذ بلند الحيدري	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الاستاذة تمام الاكحل	حضرت
٢ ـ الاستاذ حامد عبد الله	حضر
٣ ـ الاستاذ راشد العريفي	حضر
٤ ـ الاستاذ صالح رضا	حضر
٥ ـ الاستاذ طارق الشريف	حضر
٦ ـ الاستاذ عبد الحليم رضوي	حضر
٧ ـ الاستاذ على اللواتي	حضر
٨ ـ الدكتور فاتح المدرس	حضر
٩ ـ الدكتور مجذوب رباح	حضر
١٠ ـ الاستاذ احمد زكريا الانصاري	حضر
١١ ـ الاستاذ بدر القطامي	حضر
١٢ ـ الاستاذ حسن حاكم	ـــــ
١٣ ـ الاستاذ حسين اشكناني	حضر
١٤ ـ الدكتور حمدي احمد عبد الله	حضر
١٥ ـ الاستاذ سالم الخرجي	حضر
١٦ ـ الاستاذة صبيحة بشارة	ـــــ
١٧ ـ الاستاذ عبد الامير عبد الرضا	حضر
١٨ ـ الاستاذ عبد الرسول سليمان	حضر

١٩ ـ الاستاذ عبد الله القصار	حضـر
٢٠ ـ الاستاذ عبد الله المرزوق	حضـر
٢١ ـ الاستاذ غازي حمد السلطان	حضـر
٢٢ ـ الدكتور محمد المهدي	حضـر
٢٣ ـ الاستاذ محمود الرضوان	حضـر
٢٤ ـ الاستاذة موضي الحجي	حضرت
٢٥ ـ الاستاذ ميرغني الامين	حضـر

ندوة الموسيقا

الكويت ١٩ - ٢٠ / ١١ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ - الاستاذ حسن عريبي	حضر
٢ - الدكتور صالح المهدي	حضر
٣ - الاستاذ صلحي الوادي	حضر

المشاركون في الندوة :

١ - الدكتورة رتيبة الحفني	حضرت
٢ - الاستاذ سعدي الحديثي	حضر
٣ - الاستاذ سلمان شكر داود	
٤ - الدكتورة سمحة امين الخولي	حضرت
٥ - الاستاذ عبد الحميد حسن نعمة	حضر
٦ - الاستاذ عبد الوهاب لكومي	حضر
٧ - الدكتور عصام الملاح	حضر
٨ - الاستاذ احمد باقر	حضر
٩ - الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١٠ - الاستاذ احمد محمد علي	حضر
١١ - الاستاذ سعيد خطاب	
١٢ - الاستاذ صالح حمدان	حضر
١٣ - الاستاذ صقر البعيجان	حضر
١٤ - الاستاذ عبد العزيز المفرج	حضر
١٥ - الاستاذ عبد الرؤوف اسماعيل	حضر
١٦ - الدكتور يوسف الدوخي	حضر

ندوة الأدب والنشر الأدبي

الكويت ١٨ ـ ١٩ / ١٢ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

١ ـ الاستاذ خليفة التليسي	اعتذر
٢ ـ الاستاذ محمد العروسي المطوي	اعتذر
٣ ـ الدكتور محمد يوسف نجم	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الاستاذ احمد خالد	حضر
٢ ـ الدكتور سهيل ادريس	ـــــ
٣ ـ الاستاذ عبد الصمد القليسي	حضر
٤ ـ الدكتور عبد الوهاب المسيري	اعتذر
٥ ـ الدكتور عون الشريف قاسم	حضر
٦ ـ الاستاذ نجم الدين الكليب	اعتذر
٧ ـ الاستاذ يوسف خليل	حضر
٨ ـ الاستاذ احمد السقاف	اعتذر
٩ ـ الدكتور جابر عصفور	حضر
١٠ ـ الاستاذ خالد سعود الزيد	ـــــ
١١ ـ الدكتورة سعاد عبد الله مبارك الصباح	اعتذرت
١٢ ـ الدكتور سليمان الشطي	حضر
١٣ ـ الدكتورة سهام فريج	حضرت
١٤ ـ الاستاذ عبد الرزاق البصير	حضر
١٥ ـ الدكتور عبده بدوي	حضر
١٧ ـ الدكتور محمد حسن عبد الله	حضر
١٨ ـ الاستاذ وليد ابو بكر	حضر

ندوة طرز العمارة

الكويت ٢٤ ـ ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٣

أصحاب الدراسات :

الاسم	
١ ـ الاستاذ ابراهيم شبوح	حضر
٢ ـ المهندس الدكتور طالب الرفاعي	حضر

المشاركون في الندوة :

الاسم	
١ ـ المهندس الدكتور عبد الباقي ابراهيم	حضر
٢ ـ الاستاذ عبد العزيز الدولاتلي	حضر
٣ ـ المهندس احمد زكريا الانصاري	حضر
٤ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
٥ ـ الاستاذ احمد مشاري العدواني	اعتذر
٦ ـ المهندس احمد الغانم	
٧ ـ المهندس بدر خالد القبندي	حضر
٨ ـ المهندس بدر سالم	
٩ ـ المهندس بديع يوسف العابد	حضر
١٠ ـ المهندس حامد عبد السلام شعيب	اعتذر
١١ ـ المهندسي سامي البدر	
١٢ ـ المهندسة سلوى كيلاني	حضرت
١٣ ـ الاستاذ طالب توفيق الطاهر	حضر
١٤ ـ المهندس الدكتور عدنان نعنوع	حضر
١٥ ـ المهندس غالب شهاب الدين	حضر
١٦ ـ المهندس فيصل الطاحوس	حضر
١٧ ـ المهندس الدكتور محمد علي عز الدين	حضر
١٨ ـ المهندس موسى عبد الله الصراف	حضر

ندوة التنسيق الثقافي المحلي

الكويت ٣١ / ٣ - ١ / ٤ / ١٩٨٤

أصحاب الدراسات :

١ - الدكتور عز الدين باش شاويش (اعتذر عن عدم الحضور وعن عدم تقديم البحث)

٢ - الدكتور على الحوات (ارسل الدراسة واعتذر عن الحضور)

المشاركون في الندوة :

١ - الاستاذ حسن النابلسي	حضر
٢ - الاستاذ عبد الله احمد علي رضا	اعتذر
٣ - الدكتور لبيب شقير	حضر
٤ - الاستاذ احمد يوسف المزروعي	حضر
٥ - الاستاذ بدر جاسم البحر	حضر
٦ - الاستاذ حمد يوسف الرومي	حضر
٧ - الدكتورة رشا حمود الصباح	حضرت
٨ - الاستاذ رضا الفيلي	اعتذر
٩ - الاستاذ سليمان العلي	حضر
١٠ - الاستاذ سليمان العنيزي	حضر
١١ - الاستاذ صدقي حطاب	حضر
١٢ - الاستاذ عادل مزيد العبيد	حضر
١٣ - الاستاذ عبد الله محمد علي	حضر
١٤ - الاستاذ فيصل عبد الرحمن الشايجي	حضر
١٥ - الاستاذ محمد عبد الله الصانع	اعتذر
١٦ - الدكتور محمد عبد الكريم احمد	حضر
١٧ - الدكتور محمد العمادي	حضر
١٨ - الدكتور محمد العوض جلال الدين	حضر
١٩ - الدكتور يعقوب الشراح	حضر

ندوة ثقافة المعوقين

الكويت ٧ ـ ٨ / ٤ / ١٩٨٤

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عمر التومي الشيباني	حضر
٢ ـ الدكتور فتحي السيد عبد الرحيم	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الدكتور عبد السلام عبد الغفار	حضر
٢ ـ الدكتور محمد شامي هنا	
٣ ـ الدكتور محمد فرغلي فراج	
٤ ـ الدكتور لطفي بركات	
٥ ـ الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
٦ ـ الدكتور حامد عبد العزيز الفقي	حضر
٧ ـ الاستاذ سليمان الصالح	حضر
٨ ـ الدكتور صالح الحلو	حضر
٩ ـ استاذ صدقي حطاب	حضر
١٠ ـ الدكتور محمد احمد غالي	حضر
١١ ـ الاستاذ محمد الحميدي	حضر
١٢ ـ الاستاذ محمد صبري فرج	حضر
١٣ ـ الاستاذة منيرة المطوع	حضر
١٤ ـ الدكتور موسى الحموري	حضر

ندوة المسرح

الكويت ١٤ ـ ١٥ / ٤ / ١٩٨٤

أصحاب الدراسات :

١ ـ الاستاذ عبد الكريم برشيد	حضر
٢ ـ الدكتور علي الراعي	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الاستاذ سامي خشبة	حضر
٢ ـ الاستاذ سلمان بن عيسى	حضر
٣ ـ الاستاذ عز الدين المدني	حضر
٤ ـ الدكتور محمد يوسف نجم	حضر
٥ ـ الاستاذ ابراهيم اسماعيل	اعتذر
٦ ـ الاستاذ احمد عبد الحليم	حضر
٧ ـ الدكتور احمد النادي	حضر
٨ ـ الدكتور امين العيوطي	حضر
٩ ـ الاستاذ حسن محمود عباس	حضر
١٠ ـ الدكتور حمدي الجابري	حضر
١١ ـ الدكتور سليمان الشطي	حضر
١٢ ـ الدكتور شوقي السكري	حضر
١٣ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
١٤ ـ الاستاذ عبد العزيز السريع	حضر

ندوة الثقافة في فلسطين

الكويت ١٢ - ١٣ / ٥ / ١٩٨٤

أصحاب الدراسات :

١ - الثقافة الوطنية للشعب الفلسطيني للدكتور / عمر الخطيب
٢ - دراسة من واقع الثقافة في الأرض المحتلة

المشاركون في الندوة :

١ - الاستاذ ابراهيم ابو ناب	حضر
٢ - الدكتور امين ابو ليل	حضر
٣ - الدكتور انيس صايغ	حضر
٤ - الاستاذ زهير الكرمي	حضر
٥ - الدكتورة لطيفة الزيات	حضرت
٦ - الدكتور محمد احمد انيس	حضر
٧ - الدكتور محمد رضا خلف	حضر
٨ - الاستاذ يحيى يخلف	حضر
٩ - الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى	حضر
١٠ - الدكتور احمد كمال ابو المجد	حضر
١١ - الدكتور اسماعيل الزبري	حضر
١٢ - الاستاذ انيس القاسم	حضر
١٣ - الدكتور امين عبد الله محمود	حضر
١٤ - الاستاذ توفيق ابو بكر	حضر
١٥ - الدكتور جورج طعمة	حضر
١٦ - الاستاذ خالد الحسن	
١٧ - الدكتور خلدون النقيب	اعتذر
١٨ - الاستاذ خيري ابو الجبين	حضر

١٩ ـ الاستاذ زهير الخطيب	حضر
٢٠ ـ الدكتور عبد الرحيم احمد حسين	حضر
٢١ ـ الاستاذ عبد المحسن القطان	اعتذر
٢٢ ـ الدكتور عصام النقيب	اعتذر
٢٣ ـ الدكتور محمد صفي الدين ابو العز	حضر
٢٤ ـ الاستاذ محمود الريماوي	حضر
٢٥ ـ الدكتور نصرت فضة	اعتذر

ندوة الصناعات الثقافية

الكويت ١٩ ـ ٢٠ / ٥ / ١٩٨٤

أصحاب الدراسات :

١ ـ الاستاذ اديب اللجمي	حضر
٢ ـ الدكتور حسين حمدي الطربجي	حضر (دراسة مشتركة)
٣ ـ الدكتور زكريا عبد الحميد باشا	حضر (دراسة مشتركة)

المشاركون في الندوة :

١ ـ الاستاذ المنصف بن فرح	حضر
٢ ـ الاستاذ عبد الستار الباجي	حضر
٣ ـ الاستاذ عبد الله عبد الباري	اعتذر
٤ ـ الاستاذ ماهر سعيد كيالي	حضر
٥ ـ الاستاذ محمد المصمودي	حضر
٦ ـ الاستاذ احمد الطويل	حضر
٧ ـ الاستاذ حاتم عبد الغني	حضر
٨ ـ الاستاذ حسين اليوسف العبد المحسن	حضر
٩ ـ الاستاذة حصة الموسى	حضرت
١٠ ـ الاستاذ شريف العلمي	حضر
١١ ـ المهندس عبد الرحمن الحوطي	حضر
١٢ ـ المهندس مازن القصبي	حضر
١٣ ـ الاستاذة فاطمة حسين	اعتذرت
١٤ ـ الاستاذ محمد عبد الله الصانع	اعتذر
١٥ ـ الاستاذ محمد ناصر السنعوسي	حضر
١٦ ـ الاستاذة وفاء احمد الصانع	حضرت
١٧ ـ الدكتور وليد الشريف	حضر
١٨ ـ الاستاذ ياسر المالح	حضر

ندوة الشعر

أصحاب الدراسات :

١ ـ الدكتور عبده بدوي	حضر

المشاركون في الندوة :

١ ـ الاستاذ احمد السقاف	
٢ ـ الاستاذ احمد العدواني	حضر
٣ ـ الدكتور خليفة الوقيان	حضر
٤ ـ الدكتور سليمان الشطي	حضر
٥ ـ الاستاذ صدقي حطاب	حضر
٦ ـ الدكتور عبد الله العتيبي	حضر

خلاصة

ـ عدد المدعوين لحضور الندوات جميعها	٦٢٧
ـ عدد الذين شاركوا في الندوات	٤٦٧
ـ عدد الذين اعتذروا	١٦٠
ـ النسبة المئوية للحضور	٧٤,٥ ٪